

المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصّار

أستاذ الأدب العربي - كلية الآداب - جامعة القاهرة

الجزء الثاني

يطلب من

مكتبة مصر

٣ شارع كامل صدقي "الفجالة"

سعيد جوده السحار وشركاه

المعجم العربي

نشأته وتطوره

تأليف

دكتور حسين نصار

أستاذ مساعد بكلية الآداب — جامعة القاهرة

الجزء الثاني

الطبعة الثانية

١٩٦٨

الباب الثاني المدرسة الثانية

الفصل الأول

كتاب الجهرة

لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣ - ٣٣١ هـ)

تضم هذه المدرسة ثلاثة معجمات ، هي جهرة ابن دريد من القرن الثالث « ومقاييس ابن فارس ومجمله من القرن الرابع . وكان أول غرض لها تجنب النظام الذي سارت عليه المدرسة السابقة ، وفيه عسر ومشقة على القراء . فأهملت ترتيب الحروف على الخارج ، وتمسكت بالترتيب الألف بائي ، الذي قال عنه ابن دريد^(١) : « إذ كانت [الحروف المرتبة على الألف باء] بالقلوب أعبق^(٢) ، وفي الأسماع أنفذ ، وكان علم العامة بها كعلم الخاصة ، وطالبها من هذه الجهة بعيدا من الحيرة ، مشفيا على المراد » بخلاف نظام الخارج الذي رأينا أننا نظرته إليه .

هدفه :

يبين عنوان الكتاب المجال الذي بحث ابن دريد عن ألفاظه فيه ، وقد شرحه المؤلف في المقدمة إذ قال^(٣) : « هذا كتاب جهرة الكلام واللغة ، ومعرفة جمل منها تؤدي الناظر فيها إلى معظمها ... قال أبو بكر : وإنما أعرناه هذا الاسم لأننا اخترنا له الجمهور من كلام العرب ، وأرجأنا الوحشي المستنكر » فالجمهور الشائع هو المقصود من الكتاب ، أما الغريب فعرض ، أو من الأنفال ، ولذلك فصله عن الكتاب ، وألحقه بآخره . ولم يفعل ذلك مع كل الغريب ، فهناك نوع منه حذفه جملة ، قال^(٤) : « على أننا ألقينا المستنكر » . ويلاحظ الباحث على هذا الكلام

(١) الجهرة ١ / ٣ . (٢) أعبق : ألزم . (٣) الجهرة ١ / ٤ .

(٤) الجهرة ١ / ٤ . والسيوطي : الزمر ١ / ٢٨ .

أنه يختلف بعض الشيء عما قصده الخليل في عينه ، فقد كان يرمى إلى أن يستوعب فيه كلام العرب الواضح والغريب . فالأثنان سواء في الأهمية عند الخليل ، على حين قلت أهمية الغريب عند ابن دريد ، وقد كان الغريب قبلهما ذا الأهمية الأولى . وبسبب هذا الاختلاف في الغرض اختلف منهجا قِبَل الغريب : فأدخله الخليل في صلب المواد دون تفرقة بينه وبين الواضح ، وأفرده ابن دريد ببعض الفصول للملاحقة بالكتاب .

منهجه :

استطاع ابن دريد أن يتخلص من بعض مظاهر منهج الخليل ، ولكنه لم يستطع ذلك في بعضها الآخر ، إذ كان شغله الشاغل ترتيب الحروف وحدها . وقد أفلح في ذلك كما رأينا ، باتخاذ النظام الألف بائي . ولم يتخذ هذا النظام الأساس الأول لتقسيم المعجم كما فعل الخليل ، بأن يجعل كتابا للهمزة ، وآخر للباء ، وثالثا للتاء ورابعا للتاء.... الخ . ولكنه جعل أساسه الأول الأبنية .

وتصنيفه الأبنية هو تصنيف الخليل ، مع بعض زيادات . فهي عنده ثلاثية ورباعية وخماسية كالخليل ، وملحقات بكل صنف منها . ويريد من الثلاثي الثنائي المضاعف والثلاثي معا . أما الملحقات فاضطرب كثيرا فيها ، ولا يتفق لفظ الإلحاق عنده مع معناه الاصطلاحي عند الصرفيين في كثير من الأحيان . وكان يأتي بها بعد ما تلحق به مباشرة .

وإذن فالكتاب مقسم عنده إلى الثنائي المضاعف وما يلحق به ، والثلاثي وما يلحق به ، والرباعي وما يلحق به ، والخماسي وما يلحق به . وقد ألحق بهذه الأبواب أبوابا للثيف ، فأبوابا للنوادر ، والثيف عنده له تعريف يختلف عما اصطاح عليه الصرفيون ، ولا يريد منه إلا مجرد الأبواب القصيرة .

وقد شرح هذا المنهج في المقدمة ، فقال ^(١) : « فمن نظر في كتابنا هذا ، فأثر التماس

حرف [أى لفظ] ثنائى ، فايبدأ بالهمزة والباء ، إن كان الثنائى باء ثقيلة [أى مشددة] أو الهمزة والتاء... إلى آخر الحروف . وأما الثلاثى فإننا بدأنا بالسالم منه ، فمن أحب أن يعرف حرفاً من أبنيته... فاييغ ذلك فى جمهور أبواب الثلاثى السالم ، ومن أراد بناء يلحق بالثلاثى بحرف من حروف الزوائد ، فإننا قد أفردنا له باباً فى آخر الثلاثى ، تقف عليه مع المعتل إن شاء الله . فأما الرباعى ، فإن أبوابه مجتمعة على حدتها... ثم جعلنا للملحق بالرباعى بحرف من حروف الزوائد أبواباً ، مثل فوعل نحو كوثر ، وفعول نحو جهور ، وفيعل نحو خيعل وبيطر ، وفيعيل نحو حذيم... فهذا سبيل الرباعى فى الأسماء والصفات . وأما الخماسى فنبوب له أبواباً لم نجوج فيه إلى طلب تقرب تناولها . وكذلك الملحق بالخماسى^(١) بحرف من الزوائد . فإن عسر مطلب حرف من هذا ، فايطلب فى الليف ، فإنه يوجد إن شاء الله تعالى . وجمعنا النوادر فى باب ، فسميناها « النوادر » ، لقلة ما جاء على وزن ألقاظها نحو قهوباة وطوبالة وقرعبلانة وما أشبه ذلك .

وهذا المنهج يوافق الخليل جملة ، ويخالفه فى الاهتمام ببعض الفروع مثل الملحقات والنوادر . ويظهر منه أن ابن دريد لم يخلص لنظام الأبنية كل الإخلاص ، إذ أفرد بعض الأبواب على أساس آخر ، هو الندرية . ولم يفعل ذلك الخليل .

وقسم المؤلف هذه الأبنية إلى أبواب وفقاً للألف باء ، باعتبار الحروف الأصول وحدها ، والتدرج من أول الكلمات إلى آخرها .

وراعى أن يبدأ كل باب بالكلمة التى تبدأ بالحرف المعقود له الباب ، يليه الحرف الذى يليه فى الترتيب الألفبائى . فأبواب الباء يصدرها بالباء مع التاء ، وأبواب التاء يصدرها بالتاء مع التاء ، وأبواب الدال يصدرها بالدال مع الدال . ويستمر فيما بعدها من حروف ، فالدال مع الدال مثلاً ثم مع الراء ، ثم مع السين ، ثم مع الشين... إلى آخر الحروف . أما الدال مع الحروف التى قبلها ، مثل الخاء

(١) فى الأصل : بالسداسى . تحريف .

والحاء والجيم ، فقد وردت في الأبواب السابقة لسيره على طريقة التقاليد التي ابتكرها الخليل ، ولذلك لا يوردها هنا ثانية .

فابن دريد وافق الخليل في مراعاة نظام الأبنية ، وإيراده التقاليد جميعها في موضع واحد مما أرغمهما على تناول كثير من الألفاظ في غير موضعها ، وتناول كل حرف مع ما بعده . وخالفه في تقسيم المعجم أولا على الأبنية لا على الحروف ، وفي تخصيصه كل بناء بباب وتفرقة بين الأبنية الأصلية والملحقة حتى كثرت الأبواب عنده ، وفي ترتيبه الحروف على الألف باء لا على الخارج . ولكن ابن دريد لم يخلص لمنهجه تماما ، فتحرر من ترتيب المواد في بعض الأبواب والأخيرة منها خاصة ، ومن إيراد التقاليد جميعا في موضع واحد في أبواب الهمز خاصة .

الوصف : المقدمة :

من الممكن تقسيم مقدمة الجهرة إلى قسمين واضحين فصل بينها المؤلف بالبسملة ، وتسييلا للأمر نسمي القسم الأول « تصديرا » والثاني « مقدمة » . أما التصدير فقصير يفتح بالبسملة ، فرواة النسخة المطبوعة يقال « بسم الله الرحمن الرحيم . أخبرنا الشيخ أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خُرَّذاذ النَّجِيرِي قال : قرأت هذا الكتاب على أبي عمران موسى بن رباح بن عيسى ، من نسخته بخط أبي علي القالي في شهر سنة خمس وسبعين وثلاث مئة بمصر في القرافة ، قال : قرأته على أبي بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي » وقد قرأ الجهرة على أبي يعقوب وسمعا منه كثيرون في شوال سنة ٤١٨ هـ مثل الشيخ أبي الحسين عبد الوهاب بن علي بن أحمد السيراني ، وأبي محمد حمزة بن علي الزبيرى ، وأبي نصر عبد الله بن سعيد بن حاتم الواثلي السجستاني ، وأبي محمد عبد الله بن علي بن سعيد النجيري ، وأبي القاسم عبد السلام بن إسماعيل الهلالي ، وابنه محمد ، وأبي أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قصة ، وعلي بن بقاء الوراق كما يستفاد من عبارة مكتوبة على ظهر إحدى النسخ العراقية^(١) .

إلى مؤزر ، ولا عوز إلى مؤيد . . . » ونجد مثل هذه الألوان في تحميده لكتاب الملاحن أيضا ، حين يقول : « الحمد لله الأول في ديمومته ، الآخر في أزليته ، الواحد في دنوه ، القريب في علوه . . . » ثم الإهداء مزدوج مسجوع أيضا ، إلى أبي العباس إسماعيل بن عبد الله بن محمد بن ميكال ، ووصم أهل عصره بالغباء والجهل وإيثار الشهوات والصدوف عن سبيل الخير . وينتهي التصدير بمعالجة غرضه من تأليف الكتاب ، واعترافه بأنه يقلد القدماء ولا يريد أن يعيبهم ، ومخالفته ترتيب الخليل وسببها ومنهجه في تقسيم الأبواب .

ويفتح القسم الثاني ، أو ما سميناه المقدمة — بعد البسطة — بشرح عنوان الكتاب ، ويعدد ما يحتاج إليه القارئ في الكتاب ثم يشرحه . وعالج في هذه الأمور الحروف العربية ، والموجود منها في اللغات المختلفة وغير الموجود فيها ، والحروف الأعجمية والعربية التي يغيرها العربي أو بعض العرب عند النطق بها ، بوصفات الحروف العربية وأجناسها ومخارجها واثلافها وما يحسن وما يقبح في الأبنية المختلفة ، والإدغام والإبدال ، ومدى دوران الأبنية على ألسنة العرب ، والحروف الأصلية والزائدة ، وأمثلة الأسماء .

ويتبين الإنسان من النظرة الأولى لهذه المقدمة أنها لم تخرج عن الموضوعات التي عالجتها مقدمة كتاب العين ، إلا في التفاصيل والجزئيات وبعض الأمثلة ، أما العالم الكبرى ، فيتحدان فيها إلى حد كبير . فهما يبينان منهجيهما ، والأبنية اللغوية ومخارج الحروف وصفاتها ، واثلافها . والذي زاده ابن دريد الإهداء وزيادة الحروف ، وإبدالها . ويتبين الإنسان أيضا أن ابن دريد لم يأت بقواعد تزيد على ما أتى به الخليل فيما اشتركا فيه تقريبا ، بل يتبين تأثيره الشديد به في صوغ هذه القواعد أيضا . ولكنهما — برغم ذلك — يختلفان أولا في الشكل ، فابن دريد يقسم مقدمته إلى قسمين وكل قسم إلى أبواب ، أما الخليل فلا يفعل ذلك . ويختلفان في الاختلال والأخطاء (أو الغموض على الأقل) التي تتسرب إلى عبارات ابن دريد حين يتعرض

للقواعد النحوية والصرفية ، على حين برأ الخليل من هذا . ولقد نبه ابن جنى إلى هذا الضعف في المؤلف حين قال ^(١) : « أعذر واضعه فيه ، لبعده عن معرفة هذا الأمر » وشرح ذلك السيوطى بقوله : « يعنى أن ابن دريد قصير الباع في التصريف » وهو يعترف لنا أحيانا بأنه ينقل من النحويين ^(٢) . ولكن هذا النقل نفسه مضطرب مختل . وقد وجد نوع من الاضطراب في مقدمة العين ، ولكنه كان اضطرابا في الترتيب لا في الأفكار ، لأن يوزع موضوعا واحدا على أمكنة منفصلة بعضها عن بعض ، أما ابن دريد فالاضطراب عنده في الآراء والقواعد .

المعجم :

لا يعطى النهج الذى وضعه المؤلف صورة صحيحة لما فى الجمهرة من أبواب بسبب ما عراه من اضطراب فى أثناء تطبيقه ، وهى تنقسم إلى الأبواب التالية : الثنائى المضاعف ، وألحق به باين : الرباعى المكرر ، ويريد به الرباعى المضاعف ؛ والثنائى المعتل ، وهو اللفيف عند الصرفيين ؛ ثم الثلاثى الصحيح ، وألحق به ثلاثة أبواب هى للمضاعف دون إدغام (كعك) ، والمعتل العين ، والمعتل اللام ؛ ثم النوادر فى الهمز ؛ ثم الرباعى الصحيح ، ويلحق به عدة أبواب ؛ ثم الخماسى الصحيح ، وتلحق به عدة أبواب ، وختم الجمهرة بأبواب لغوية كثيرة ضمها إلى المعجم بدون ترتيب وتعالج أمورا مثل التى عالجتها الرسائل اللغوية الصغيرة ، وأسميها تيسيرا « الضائم » .

وينقسم كل نوع من هذه الأنواع إلى أبواب وفقا للحروف ، فأولها باب الهمزة إلا أنه بدأ بعض الأنواع مثل الثلاثى الصحيح بباب الباء ، وأخر باب الهمزة إلى أبواب النوادر فى الهمز .

واقترح كل باب منها بحرفه مع الحرف الذى يليه فى الترتيب ، فما بعده ، كما ذكرنا

(١) السيوطى : اللزهر ٤٧/١ .

(٢) ٨ : ١ .

وأتى في كل كلمة بتقاليبها إلا في أبواب قليلة مثل أبواب الثنائي المضاعف، والرابعي المضاعف، إذ أهمل فيهما مقلوب أبواب الهمز، وأخره إلى « النواجر من الهمز » .
وتسير الأنواع والأبواب جميعها على هذا المنوال فلا حاجة إلى شرح كل منها على حدة . ولكننا نلقى نظرة سريعة على بعض الأبواب المضطربة ، أو التي تظهر فيها بعض الأمور الشاذة . وأولها باب الثنائي المعتل ، وتناول فيه الألفاظ الثلاثية التي فيها حرف واحد صحيح وحرفان مثلان (باعتبار الهمزة من حروف العلة أيضا) ورتبه المؤلف وفقا لحرفه الصحيح ، ولم يفصل فيه بين المعتل الواوي أو اليائي والمهموز بل خلطها جميعا . ولم يجر فيه على عادته في تأخير مقلوب الكلمات المهموزة فأورده معها .

وخاط المؤلف في « أبواب الثلاثي الصحيح » فلم يقتصر فيها على الصحيح وحده ، بل خلطه بالمعتل . وتشغل هذه الأبواب حوالي ثلثي المعجم ، إذ تبتدىء من الصفحة ١٩٣ من الجزء الأول وتشمل الجزء الثاني كله ، وتنتهي في الصفحة ١٨٤ من الجزء الثالث . وهذا أمر غير مستغرب ، لأن معظم الألفاظ العربية ثلاثية الأصول .
وأول باب في الملحق بالثلاثي ما سماه « هذا باب من الثلاثي يجتمع فيه حرفان مثلان في موضع العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام ، من الأسماء والمصادر وما تشعب منه » . ويضع فيه أمثال بلل ، وددن ، وكمك . وواضح أن الأليق بها أن توضع في أبواب الثنائي المضاعف السابقة ، ولكن المؤلف اكتشف فرقا بين ما أورده هنا وهناك . فهناك يدغم المثلان ، أما هنا فغير مدغمين . وفاته أنهما إذا كانا لا يدغمان في إحدى الصيغ ، فقد يدغمان في المشتقات الأخرى فيزول بذلك الفرق الظاهري الذي اكتشفه . وكان عليه أن يتبين ذلك من هذه العبارة التي وردت على لسانه عنوا ، حين قال في آخر هذا الباب ^(١) : « أهيات النون والواو والماء والياء مع الحروف ، إلا في الهوة ، وقد مر ذكرها في الثنائي »

تقديم ما أورده هنا ويضعه في الثنائي المضعف ويقتصر على ذلك بدلا من هذه الفوضى والتكرار والاضطراب . ولاحظ ناشر الجمهرة هذا الاضطراب فعلق عليه قائلا^(١) : « اعلم أن هذا الباب والذي بعده — أعني باب المعتل — مكرر غالبه . وكان الأليق بالمؤلف أن يذكر المعتل آخر كل حرف في موضعه ، وكذا المكرر هذا كان حقه الثنائي المتقدم » .

الباب الثاني من الملحق بالثلاثي سماه « باب ما كان عين الفعل منه أحد حروف اللين » وتناول فيه الثلاثي الأجوف وحده أمثال باب ، وتوت ، موسوس . وأورده بعد الباب السابق لصلته الوثيقة به ؛ لأنه لم يذكر فيه كل أجوف بل الأجوف الذي تماثلت فاؤه ولامه كما رأينا . ومن الطبيعي أن ترتيب هذا الباب سهل واضح ، وفقا للحرف الأول منه ، ولكنه تكررت أكثر مواد فيه وفي باب الثلاثي الصحيح . ولذلك وصمه الناشر بالكلمة التي نقلتها في الباب السابق ولم يصرح ابن جريد بأن الباب من الملحق بالثلاثي ولكن وروده بين باين ملحقين دليل على ذلك .

الباب الثالث صدره بقوله « أبواب ما لحق بالثلاثي الصحيح بحرف من حروف اللين » كأنما الباب قبله ليس به حرف لين ، أو ليس ملحقا بالثلاثي . وذكر في هذا الباب الثلاثي المعتل بحرف واحد والمعتل بحرفين أيضا ، وإن كان يخارى العنوان قد يستنبط منه أنه يتضمن ما فيه حرف علة واحدة . وقد حذف باب الهمة في المعتل وأخره إلى الأبواب الآتية كما فعل ياخوة له من قبل . وينتهي الثلاثي بانتهاء هذا الباب ، وقد شعر المؤلف بأن النظام اختل منه ، فيقول معتذرا^(٢) « هذا آخر الثلاثي سالمه ومعتله ، وذى الزوائد منه ، وإنما أملنا هذا الكتاب ارتجالا ، لا عن نسخة ، ولا تخليد في كتاب قبله ، فمن نظر فيه فليخاصم نفسه بذلك فيعذر إن كان فيه تقصير أو تكرير إن شاء الله » . والحق أن الباب كله مضطرب أشد

الاضطراب والمواد مكررة ، حتى أنه كثيرا ما يذكر المادة ويقول « مضى ما فيها » ،
أو « مضى ذكرها »^(١) .

ومر بنا في الكلام عن رسائل الهمز وصف أبواب الهمز عند ابن حديد ،
وما تبين لنا من أنه استمدها من كتاب الهمز لأبي زيد الأنصاري ، وأن ذلك
ما دعاه إلى جمعها كلها هنا فسبب لكثير من الأبواب الاضطراب والفوضى .
ولا حاجة بنا إلى تكرير الكلام عنها .

وإذا ما انتقلنا إلى أبواب الرباعي ، زالت هذه الفوضى ، فهذه هي الصيغ
التي يعالجها في الباب الأول « باب الباء والتاء مع ما بعدها » بحسب ترتيبه لها
« جعتب ، جبتل ، بختر (حتر ، حتر) سحبت ، حبتق ، حبتك ، حتاب ،
بختر (ختر) خبتع ، خبتل (بالحاء والحاء) ، خنتب ، تبرد ، دعتب ، تدرب ، زبتر ،
سبرت ، ترعب (عرتب ، تبرع) قبتز ، تبرك ، كبريت ، تربل ، هبتر ، ربتل ،
سبتل ، سبتت ، صعتب ، تنضب ، عبتل ، كتب ، كنتب ، مبلت ، نبتل ،
هنبت » فهو يقدم ما ارتبط بالجم ، فالحاء ، فالحاء ، فاللال ، فالراء ، فالسين ،
فالصاد ، فانضاد ، فالعين ، فالكاف ، فاللام ، فالنون . وفيما ارتبط بالجم يقدم
ما كان رابعه العين ثم اللام ، وفيما ارتبط بالحاء يقدم ما كان رابعه الراء ، فالسين ،
فالقاف ، فالكاف ، فاللام ، وفي الخاء يقدم ما رابعه الراء فالعين فالنون... ويستمر
على هذا للنوال ولا يفلت منه الزمام إلا مرتين فيما ارتبط باللال ، إذ يقدمه مع الراء
(تبرد) ثم مع العين (رعتب) ثم يرجع إليه مع الراء ثانية (تدرب) ؛ وفيما ارتبط
بالراء إذ يذكره مع اللام (تربل) ثم مع الهاء (هبتر) ثم يرجع إليه مع اللام ثانية
(ربتل) . ولكن هذا الخطأ لا يتكرر كثيرا عنده ، فأبواب الرباعي منتظمة
مرتبة إلا في النادر . والأمر الوحيد الذي يجب أن نلاحظه ، هو أنه يعتبر تاء التانيث
هاء أصلية في الكلمة ، فلفظ الثيرة يعالج على أنه رباعي مؤلف من الباء والتاء مع

الراء والهاء^(١)؛ والبتة، عنده رباعي مؤلف من الباء والتاء مع النون والهاء^(٢) وبجدة، في رأيه، رباعي مؤلف من الباء والجيم مع الدال والهاء^(٣) وهلم جرا. وقد أشار إلى هذا الأستاذ كرنكو واعتذر له فقال^(٤): «والخاصة الغريبة للكتاب أنه يذكر دائما تحت حرف الهاء كلمات ليس من أصولها هذا الحرف، وإنما هو فيها علامة تأنيث. وأصر معاوني السورتي على ضرورة التنبيه على هذه الغلطة الشنيعة من المؤلف في التعليقات. أما رأيي فهو أنه وضع هذه الكلمات في موضعها الخاطيء عن عمد، بسبب جهل من ألف لهم الكتاب، إذ أنها مدونة أيضا في موضعها الصحيح». ولكن هذا الاعتذار لا يقوم على سند قوى، فالمؤلف لا يراعى الزوائد في هذه الأبواب الرباعية والخماسية في أحيان كثيرة.

ولكن الترتيب لا يراعى في إيراد التقاليب الستة، فهو مثلا في أبواب الباء يراعى أحيانا أن يقدم الألفاظ التي حرفها الأول هذا اللفظ مثل بهرج، وبرزع، وبرزغ، وبرزق. ولكنه لا يراعى ذلك أحيانا أخرى فيقدم في أول المادة صيغة أولها باء، ويأتي قرب الآخر بصيغة أخرى أولها الباء أيضا مثل «بجلة وبلجة» فقد صدر المادة الأولى منهما، وآخر الثانية إلى قرب ختام المادة، ووضع بينهما الصيغ «جلبة، وبلجة، وجلبة» ونرى في هذه المادة اضطرابا آخر هو ذكر الصيغة الواحدة في موضعين منفصلين بصيغة أو صيغ أخرى، إذا كان لها معان كثيرة. فمادة (بجلة) ترتب على النحو التالي «بجلة - جلبة - لجة - جلبة (ثانية) بلجة - جلبة»، ومادة (بهرج) على الصورة الآتية «بهرج - هرج - بجرة - هرجب - رجة - جربة» فلا مراعاة فيهما للحرف الأول أو الثاني، أو أى حرف، وإنما ترتب التقاليب ترتيبا هوائيا، بحسب ورودها على خاطره. وحسبت أنه ربما رتبها بحسب اشتهاكل منها، ولكننا نرى (جلبة) أشهر من بجلة

(١) ٢٩٦/٣

(٢) ٢٩٧/٣

(٣) ٢٩٨/٣

(٤) للعلق الثوري لجة الجمعية الآسيوية لللاكية (١٩٤٤) ص ٢٦٤.

وهي مؤخرة عنها ، وجبلت أشهر من جميع الصيغ التي تقدمتها عدا « جلبة »
فلا مراعاة للشهرة إذن .

ولا يختلف علاجه لصيغ الرباعي عن علاجه المواد الأخرى في الأبواب
السابقة ، إلا أن الصيغ صغيرة ، فلا يظهر فيها ما ظهر في سابقتها من اختلال .

وأول باب من الملحق بالرباعي يعقده للرباعي فيه حرفان مثلان مثل دروق
وكرم ، وقرقف ، وشربب ، ورمدد ، وقرقر ، وجدجد ، ومن الواضح أن المثالين
الأخيرين مكرران ، لأنه سبق أن وضعهما مع أمثالهما في « باب الرباعي المضاعف »
بعد « باب الثنائي » . ولم يكلف نفسه في هذا الباب مئونة الترتيب . ولعل سبب
ذلك صغر حجمه . وأظن أن هذا الباب ملحق بالرباعي عنده اعتيادا على موضعه
وإن لم يصرح المؤلف بذلك .

الباب الثاني من الأبواب الملحق بالرباعي سماه باب ما جاء من الرباعي على
فَعَلَّ وَفَعِلَّ وَفُعِّلَ ، وشرح ذلك بقوله^(١) « إن كان لفظه ثلاثيا فهو رباعي يلحق
ببناء فَعَلَّلَ » وقد أورد فيه الألفاظ الرباعية المضعفة الحرف الثالث والمدغمة .

ثم فرغ من الباب عنوانا هو « ومما يلحق بالرباعي » ، أورد فيه كلمات على
الأوزان السابقة أيضا ، ولكنها غير مضعفة ، مثل سبطر وربحل وسبجل ، وأمثالها .

ثم أورد أربعة أبواب صغيرة^(٢) ، الأول منها لما جاء على قِيعَلْ وَفِوَعَلْ
والثاني لما جاء على فُعَلَى ، والثالث لَفَعَلْ ، والأخير لما على فُعَلِلْ . وهي أوزان

مختلفة مما يلحق بالرباعي بحرف من حروف العلة أو التضعيف أو الحذف . وكان
يستطيع أن يجعلها بابا واحدا مقسما إلى هذه الأوزان ، أو ثلاثة أبواب يختص أحدها
بالملحق بالتضعيف والثاني بالملحق بحرف علة والرابع بالملحق بحذف أحد حروفه
ولكن كل ذلك لم يكن ، وإنما كانت نظرات جزئية منه ، تعتبر الوزن بابا

(١) ٤٩/٣

(٢) ٣٥١/٣ - ٣٥٣

وتعقده عليه فلا يتجاوز نصف عمود من صفحة ، وأحيانا الوزنين بابا . فلا هي أفردت كل وزن بباب ، ولا هي جمعت الأبواب انتشابهة في باب ، ولكنه تقسيم تحكى لا يستند إلى دعامة قوية .

وبعد كل هذا ترى العنوان التالي^(١) « باب ما يلحق بالرباعي بحرف من حروف الزوائد » كأنه لا يعتبر ما مضى ملحقا بالرباعي أو كأنه ملحق به شيء آخر غير حروف الزيادة . وسار في هذا الباب وفقا لنظراته الجزئية أيضا ، فقسمه إلى ثمانية أبواب ، تتناول تسعة أوزان مختلفة ، هي قَعِيل ، فَيْهَل ، قَوْعَل ، قَمَوْل ، فَعَلِي ، فُعَلِي ، قَعَلِي ، فَعَلِي .

حين انتهى من هذا انتقل إلى ما سماه^(٢) « باب ماجاء من الرباعي على قَعَلَل » مما لم تخلطه بالرباعي ، فرأينا أن نجعله أبوابا ليؤخذ من قرب . أما سبب عدم خلطه بالرباعي فلا يصرح به ، ولعله كان يرى أنه بالملحق أشد اتصالا ، وقسم هذا الباب على أساس جديد لم يسر عليه في أي باب مما سبق ، إذ قسمه تقسيما موضوعيا ، فأول أقسامه ما جاء في صفات الطويل ، ثم ما جاء في الشدة والصلابة ، ثم ماجاء في القصر ثم ماجاء في السرعة ، ثم ماجاء في المضاء ، ثم ماجاء في النهم . ولم يراع في الألفاظ — داخل هذه الأقسام — أي ترتيب لا للأوزان ، ولا للحرف ، ولا لغير ذلك .

ثم انتقل من هذه الأبواب التي لم يخلطها بالرباعي إلى وزن آخر هو « فُعَلَل » ثم باب ثالث لوزن فَعَلِل ، ثم رابع لوزن فَعَلَل ، وفرع من هذا الوزن ملحقا به ، هو ما كان على وزنه وفيه حرف زيادة . ولصغر هذه الأبواب لم يقسمها لا بحسب ما تحويه ألفاظها من حروف ، ولا بحسب معاني هذه الألفاظ ، وفي ختامها صرح قائلا^(٣) : « انقضت أبواب الرباعي السالمة منها والمعتلة ، والأبنية ، والحمد لله أولا وأخرا » ، ولعله أراد من لفظ « الأبنية » الملحقه بالرباعي .

ولا تختلف الأبواب الملحقه بالرباعى عن أبواب الرباعى ، غير أن الصيغ فيها تقتصر على معنى واحد قصير « فهِجَفَ » : جاف وَدَمَ غليظ ويكون نعتا للظلم وللرجل أيضا^(١) ، « وجل حُوِّلَ » : قلب شديد الحيلة والتقلب ، وقالوا دهر حول قلب كثير التحول والتقلب^(٢) و « حَمِيرٌ » : اسم ، ذكر ابن الكلبي أنه كان يابس حلة حمراء والياء زائدة لأنه من الحمره^(٣) ، فالمادة صيغة واحدة ، لا يكثر الاشتقاق منها ، فلا يظن فيها اضطراب أو انتظام . ولكن هل الأبواب مرتبة ، أما « باب ما جاء على فيعل وفوعل » فيشتمل على الصيغ التالية مرتبة بحسب ورودها فيه : حيفس ، صيم ، جور ، زيفن ، زور . أى مبدوء بالحاء ، فالصاد ، فالجيم ، فالزاي . فلا يراعى فيه ترتيب . والباب الذى بعده « باب ما جاء على فُعل » يشتمل على ما يلى بترتيبه أيضا : « غُرَبَ (غُبر) ، زَمَحَ ، كُرَّجَ ، صُفَّرَ ، حَلَبَ ، خَلَبَ ، صَلَبَ ، حَوْلَ ، قَلَبَ ، زَمَلَ ، دَخَلَ ، تَمَرَ ، حَمَرَ ، دَخَلَ ، زَرَقَ ، خَرَقَ ، قَبَرَ ، قَنَبَ ، جَمَلَ ، سَخَلَ ، عَزَلَ ، سَلَجَ ، دَمَلَ ، قَمَلَ » . فلا مراعاة فيه لأى نوع من الترتيب ، فما أوله حاء يأتى بعد أربع صيغ ، ثم بعد صيغتين أخريين ، ثم بعد أربع ، بل ترد « دخل » فى موضعين منفصلين ، لأنها ذات معنى مختلف فى كل من الموضعين ، وكذا الحال فى بقية الأبواب .

يضاف إلى ذلك أن كثيرا من هذه الأبواب الملحقه موضع لبس وإشكال ، فوضعها فى الثلاثى كان أولى بها ، مثل : « باب ما جاء من الرباعى على فِعل وفِعل وَفُعل » ، « وباب ما جاء على فُعل » ، « وباب فُعل » . فهى ليست ملحقه ، لأن الملحق لا يدغم .

أما الخماسى فلا نستطيع أن ندعى لابن دريد طريقة فى تناوله ، فقد عاجله كما حلاله ، لا كما أملى عليه منهج خاص كان يتبعه . وأحسن ما يمكن أن يقال فيه إنه

(٢) ٣٥١/٣ .

(١) ٣٤٩/٣ .

(٣) ٣٥٣/٣ .

كان يتبع فيه الأوزان . فكلما خطر له وزن معين عقد له بابا خاصا ، دون تمييز بين الأصلي منه والملاحق ، أو بين الخماسي الأصول والخماسي بحسب الظاهر فقط . ويظهر الاضطراب منذ البداية ، فلا نجد عنوانا لأبواب الخماسي ، وإنما نجد بدله عنوان « من الزوائد ^(١) » . وتناول تحته الوزن الأول من الخماسي الأصول « قَمَال » ثم انتقل منه إلى وزنين يلحقان به ، هما ما فيه حرفان مثلان كعَدَّس ، وما فيه نون ثلاثة متوسطة كشرَنْبَت . والأمر الذي يؤسف له أن الباب الثاني لم يقتصر على هذا الوزن ، بل تسرب إليه كثير من ألفاظ الوزن الأول ، وألفاظ أخرى . وليته استمر على طريقة الإتيان بالوزن الأصلي ، ثم ما ألحق به . فقد انتقل بعد هذا إلى أبواب كثيرة تبلغ حوالي ٢٣ بابا ، أكثرها يختص بوزن واحد ، وفيها ما يختص بوزنين كفعلال وفعالك ، وأفعولة وإفعية . وخص بعضها بأنها ملحقة بالخماسي بالزوائد مثل فَمَالِي وفَمُول وفَمَلِي ، كأنها تختلف عن بقية الأوزان ، ومعظمها في الحقيقة ملحقة بالزوائد مثل : تفعال وفاعول وفعال وأفعل وغيرها .

ويسود الاضطراب مواد أبواب الخماسي جميعها ، فهذا باب ما جاء على فعَيْدَال مثلا ^(٢) يشتمل على المواد التالية ، مرتبة بحسب ورودها فيه : « هميسع — سميفع — سميدع — شميدز — خفيدز — سبيطر — قايذم — خايجم — هيينق — عبيثر — هيينغ — عميثل — كميتر — غميدز — » ولا مراعاة فيه لأي نوع من الترتيب . وكذا الحال في جميع أبواب الخماسي والملاحق به . وبلغ به الاختلال أن اختلط عليه بعض الألفاظ والصيغ ، فوضعه في أكثر من باب فعَدَّس مثلا في الخماسي ، وفي الملاحق به ^(٣) ، وعانكد وعرندل في الخماسي ^(٤) وشرنبث وسلنطح وجاندح وأخواتها في الملاحق ^(٥) به ، وهماع وحقلد وأخواتها في باب ^(٦) وهطلع وعشنت وغملاج

(٢) ٣٧٢/٣ -

(١) ٣٦٩/٣ -

(٤) ٣٦٩/٣ -

(٣) ٣٦٩/٣ - سطر ٦ ، ٢٤ -

(٦) ٣٦٩/٣ -

(٥) ٣٧٠ ، ٣٦٩/٣ -

وأخوات أخرى في باب آخر^(١). وهناك أبواب جامعة لا وحدة لها مثل هذا الذي يحوى الأوزان شرنبث وعشرون وسهمدر وشننع وزببق وغيرها^(٢).

ولا يرد من المادة في الأبواب الخماسية إلا صيغة واحدة ذات معنى واحد، فلا تأخذ من المعجم غير سطر أو اثنين، وترتفع إلى ثلاثة وأربعة إذا أتى لها بشاهد. وعنى ابن دريد بإبانة اشتقاق بعض الصيغ وعروبتهما أو عجمتها قال^(٣): «وعلندس وعرندس: الصاب الشديد. وشعر عنكس ومعانكس: وهو الأسود الكثير النبات وكذلك العرنكس، واشتقاقه من اعرنكس الليل واعانكس قال الراجز: وأعيف الليل إذا الليل غسأ واثر نكست أهواله واعرنكسا أى تراكب بعضها على بعض، ويروى باللام» فمنهجه هنا شبيه إلى حد كبير بمنهج أصحاب النوادر واللغات والأضداد، أى الرسائل الصغيرة، فهم يوردون الألفاظ بعضها وراء بعض، لا سبب لتقديم المتقدم منها، ولا لتأخير المتأخر؛ ويكتفون بشرحها بأقصر عبادة دون عناية بإيراد الفعل منها أو المصدر أو الصفة، أو أية صيغة أخرى، وإنما همهم التفسير وحده. ويظهر في علاجه ما يظهر في علاج هذه الرسائل أيضا من عناية باللهجات واللغات والصور المختلفة للفظ. كما تتضح فيها عنايته بإبانة مواضع هذه اللغات كما نبه مرتين على شامية بعض الألفاظ، أو بإبانة أنها أعجمية.

وصرح المؤلف في ختام الأبواب السابقة^(٤): «هذا آخر أبنية الخماسي، والحمد لله كثيرا».

ثم ذكر العنوان التالي «هذه أبواب ألحقت بالخماسي بالزوائد التي فيها، وإن كان الأصل على غير ذلك». وأورد تحتها تسعة أبواب هي ما جاء على مُفَعِّلٍ ومُفَعَّلٍ، وما جاء على فَعْلَائِلٍ وفَعْمَائِلٍ، ومُفَعِّلٍ، وفِيَمَلُولٍ، وفِيَلَالٍ، وفِيَعْلَالٍ،

(١) ٣٦٩/٣ - ٣٧٠.

(٢) ٣٩٩/٣.

(٣) ٣٧٠/٣.

(٤) ٣٧١/٣.

وَفُعَالِيَةٌ وَفَعَالِيَةٌ، وَفُعْلَةٌ، وَقَمْلَةٌ. ومن الواضح أن هذه الأبواب تكلمة للأبواب السابقة، فلا معنى لإفرادها، وإعطائها عنوانا خاصا، مما يشعر بأن لها حالة متميزة. وتعالج هذه الأبواب أسماء الفاعلين من الأفعال الخماسية، وأوزانها خماسية من الصفات والأسماء والمصادر. ولا تختلف في طريقة تناولها عن الأبواب الخماسية الأصلية، إذ يقول^(١) مثلا: «المسححنكك: الأسود، وكذلك المحلنكك. والمسحنفر في كلامه: المكثرفيه الماضي. وكذلك اسحنفر المطر، فهو مسحنفر: إذا جرى. ورجل مبرنشق: إذا ابتهج، قال الراجز:

عزَّ على عمك أن توؤقي أو أن ترى كتاباء لم تبرنشيقي

ويقال أرض مبرنشيقة: إذا اخضرت» ويقول^(٢): «ناقة عيسجور: سريعة نشيطة. وعيسجور: اسم امرأة واشتقاقه من العجهرة، وهو الجفاء وغلظ الجسم». فالصيغ يتلو بعضها بعضا في سرعة، ولا تتمهل قليلا إلا إذا كانت تحمل شاهدا عليها. وأخيرا يقول^(٣): «انقضت أبواب الخماسي، والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله وسلم» وفيها من الاختلال والاضطراب ما يفوق ما كان في أبواب الرباعي ويجعل الإنسان غير قادر على الوصول إلى اللفظ الذي يريده.

بلى هذا ما سميناه بالضمائم، وهي أكثر من متى باب يعالج فيها النوادر من الأبنية والأسماء، والمغرب من الألفاظ، والاستعارات وأخطاء الشعراء، والإتباع والمزاوجة والجموع، وما إلى ذلك من الموضوعات التي عنيت بها الرسائل اللغوية الصغيرة التي اطلعنا على شيء منها في صدر هذه الرسالة. وقد وصفنا ما لا بن دريد من جهود في الموضوعات التي تناولناها هناك، وظهر لنا أن منهجه فيها لا يختلف عن مناهج أصحاب هذه الرسائل، وأنه اعتمد في أكثر هذه الموضوعات على رسائل قديمة أوردتها برمتها وتصرف فيها أحيانا.

ولا تقوم هذه الأبواب في تقسيمها أو ترتيبها على أساس معين، بل تقسم مرة

على الأبنية وأخرى على الموضوعات وثالثة على بعض الظواهر اللغوية فيما تحويه من ألفاظ، فهي غاية في الاختلاط والاضطراب. وليس لها من خصائص المعجمات شيء وإن وصفها ليطول ولا طائل تحته، إذ لا تتغير الصورة كثيراً من واحد إلى آخر، ولذلك أكتفى بالوصف العام السابق، مع ما قلناه في الرسائل الموضوعية.

تحليل المواد :

وقد آن الأوان لتحليل مادتي (عق) و (هقع) من الجهرة لئرى طريقة علاج ابن دريد لمواده.

كانت «عق» المادة الأولى في كتاب العين بسبب ترتيبه، ولكنها تقع في الصفحة ١١٢ من المجلد الأول من الجهرة. وقد بدأها ابن دريد بقوله: «عق الأرض يعقها عقاً: إذا شقها. ومنه العقيق الوادى المعروف بالمدينة. وكل شيء شققته في الأرض فهو عقيق ومعقوق» قدم الفعل المتعدى ذا المعنى الحسى، وأعقبه بالعلم الجغرافى وربط بين الصيغ. وخالف فى ذلك كله الخليل الذى ابتداءً بالفعل اللازم وجعل العلم الجغرافى فى أواخر المادة، وأتى ببعض أمور نحوية أهمل ابن دريد شيئاً منها، وأتى بشيء فى صياغة جديدة. ورتب الفعل الذى ذكره فقدم ماضيه فمضارعه فمصدره فالصفة المشهورة منه.

ثم قال: «وعق الرجل والديه عقاً وعقوقاً: وهو خلاف البر» أى الفعل المتعدى فى معنى آخر، لكنه معنى معنوى لا حسى، وأورد الماضى منه فمصدرين له. ويتفق هذا مع وضع التفسيرين عند الخليل إلا أن هذا ربط بين المعنى الأصلى الحسى والمعنى المعنوى، كما لم يقتصر على الفعل الماضى ومصدره بل أتى بالمضارع وزاد على ذلك بأن أورد شاهدين شرعيين على هذه الصيغ.

ثم أورد ابن دريد أسماء بالمعنى الحسى السابق فقال: «والعقّ والعُقّ والعقّة الحفرة فى الأرض» ولم يورد الخليل هذه الأسماء كلها.

ثم عالج أسماء بمعنى آخر فقال: «والعقيقة: البرقة تستطيل فى عرض السحاب،

وهي العقّة أيضا ، وبذلك شبهت السيوف . وقالت ابنة معمر بن حمار البارقي لأبيها ، وقد سألتها عن السحاب : أراها حماء عقاقه كأنها حولاء ناقة ، تريد أن البرق ينشق عقائق . ويستشهد هنا بكلام العرب المنشور ، واللفظة التي في الشاهد صفة لم ترد في كلامه ، ولم يتعرض لها وإنما يستنبط منها اسما آخر . أما الخليل فلم يذكر إلا اسما واحدا منها وجمعه ، واستشهد عليه بشعر جاهلي ، واختلف مع ابن دريد في التفسير .

فابن دريد زاد في الأسماء ، وفي الشاهد الثرى ، وفي تشبيه السيوف بالعقاق . ولكن هذا التشبيه مختلف فيه ، فهو غير موجود في العين ولكن صاحب التاج قال ^(١) : « قال الليث : وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق » . ولم يورد ذلك الزبيدي في مختصر العين . وورد التشبيه أيضا في مقاييس اللغة لابن فارس ولسان العرب لابن منظور دون أن ينسبها إلى أحد ، فلعله وجد في إحدى نسخ العين أو لعل مرتضى الزبيدي أخطأ في قوله .

ثم أتى ابن دريد ببعض الصفات « وماء عمق وعقاق : إذا اشتدت مرارته » قال الراجز :

بحرك عذب الماء ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه »

فأتى بشاهد من الرجز دون أن ينسبه ، وليس فيه الصفات ، وإنما فيه الفعل . ولم يورد الخليل هاتين الصفتين .

ثم رجع إلى الاسم وفسره تفسيرا آخر فقال : « والعقيقة : شعر المولود الذي يولد معه ، ولذلك قيل عق الرجل عن المولود : إذا ذبح عنه عند حلق العقيقة » . وهذا التفسير هو الذي ابتدأ به الخليل مادته ، فصدر الفعل بماضيه فمضارعه فمصدره ثم أتى بالاسم بمعنى الشعر المخلوق ، ومعنى الذبيحة وبين الصلة بينهما ، واستشهد

على ذلك بخديشين شريفين ، فاللادة والتفسير أكل عند الخليل ، وأتى فيها بشواهد أكثر .

وختم ابن دريد المادة بقوله : « وفي حديث المغازي أن أبا سفيان مر بحمزة رضى الله عنه ، وهو مقتول ، فطعن بالرمح في شقه وقال : ذق عقق ، وقالوا : عقق أى عاق » وقد أتى الخليل بهذا الخبر أيضا ، ولكنه أتى بعد تفسيره لعقوق الوالدين ، لاتصال التفسيرين ببعضهما ببعض ، وشرحه شرحا وافيا ، وأبان أن ذلك كان يوم أحد ، ولم يشر إلى طعنه بالرمح . فوضع الخبر عند الخليل أليق ، والشرح أوضح .

ونخرج من هذه المادة بأن ابن دريد كان يقدم الفعل في معناه الأصلي أولا ، ثم يذكر المعانى الفرعية دون أن يبين الصلة . أما الخليل فكان يقدم — غالبا — الفعل اللازم ثم المتعدى ويربط بين المعانى الأصلية والفرعية ، وإن لم يراع الترتيب فيها . ونخرج بأن ابن دريد يزيد بعض الصيغ على الخليل ولكنه لا يذكر في مادته كل ما أورده كتاب العين . فنحن لا نجد فيه الصيغ التالية « ويقال أعمت الحامل إذا نبتت العقيقة على ولدها في بطنها ، فهى مذبذبة وعقوق . وجماعة العقوق عقق قال رؤبة . . . وقال أيضا . . . وجماعة المعقة العق . قال عدى بن زيد العبادى فى المعقة أى العقيقة . . . ونوى العقوق نوى هش لين رخو المضفة ثعافه الناقة إظافا لها ، فذلك أضيف إليها ، وتأكله العجوز وهى من كلام أهل البصرة لا تعرفه الأعراب فى بواديه . . . وانفق البرق إذا تسرب فى السحاب . وانفق الغبار إذا سطع ، قال رؤبة . . . والمعقة والعقوق واحد ، قال النابغة . . . والعقيق جزع أحمر ينظم ويتخذ منه الفصوص الواحدة عقيقة . . . والعقيق طائر أبلق طويل الذنب يعرف صوته بالعققة وجمعه عقائق » . كل هذا ليس فى مادة ابن دريد وهو لم يورده لأنه شك فيه ، فقد أتت منه ألفاظ عرضا فى الكتاب . فالصيغة الأولى « أعق » توجد فى باب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة من الأبواب اللغوية

الأخيرة قال^(١) : « وقالوا برذونة عقوق ولا يقولون إلا أعقت وكان القياس معق — هكذا قال أبو حاتم — أعقت : إذا أقربت أى عظم ولدها فى بطنها ، والشعر يسمى العتيقة » ولا يهمننا اختلاف التفسير ، لأن النتيجة واحدة فىهما ، فعندما ينبت الشعر على ولد الحامل تكون قد قاربت الوضع ، وإن كان الخليل عم اللفظ فجعله لكل حامل ، وأبو حاتم قد نشر بأنه يخصصه للبرذون أو الحيوان عامة . كذلك لا يهمننا كثيرا الاختلاف فى وجود « معق » ، فهى مختلف فىها والخليل ذكر ما سمعه ، وأبو حاتم لم يسمعه . وقد تعرض لهذه الصيغة أيضا عرضا فى مادة (لفتح) من أبواب الثلاثى . أما العقوق والعقق ونوى العقوق فلم يتعرض لها . وأما انعق فتعرض لها فى مادة « عقه » من أبواب الثلاثى التى قال فيها : « العقيق : الوادى المعروف ومنه انعقت البرقة كأنها تنشق أو تشق السحاب » ومن الواضح أن انعقاق البرق ليس مأخوذا من انعقاق العقيق كما يقول ابن دريد ، وإنما من الانعقاق بمعنى الشق مباشرة ، وأما انعقاق الفبار فلم يرد لا أصلا ولا عرضا وكذلك العقيق بمعنى الجزع الأحمر . وأخيرا العقق يورده فى أبواب الرباعى المضاعف الملحقه بالثنائى فى مادة « عقق » فيقول : « العقق طائر معروف » ويورد نفس هذه العبارة عرضا فى أبواب الثنائى لا فى مادة « عق » ولكن فى معكوسها « قع » وإذن فصيح الخليل تزيد أحيانا ، وصيح ابن دريد تزيد أحيانا أخرى ، ولا يورد كل الصيغ التى يوردها الخليل . كذلك يتفوق الخليل على ابن دريد فى الآيات الشواهد فهو يكثر منها جدا . وهناك أمر آخر ، هو أن المادة الواحدة عتد الخليل تتوزع على عدة أبواب عند ابن دريد ؛ فمادة « عق » من أبواب الثنائى تحتوى على عَقَّو وعَقَّاق ، وعَقَّاقَة ، وعَقَّق ، وعَقَّقُوق ، وعَقَّقِيق ، وعَقَّقِيقَة ؛ ومادة « عقق » من أبواب الرباعى المضاعف الملحق بالثنائى تحتوى على عقق ؛ ومادة « عقه » من أبواب الثلاثى تحتوى على انعق وعَقَّة وعَقِّيق ؛ ومادة عقق

من أبواب الثلاثي المضاعف غير المدغم تحتوي على عتق وعتقة ، وعتيق ؛ وفي الأواخر باب الاستعارات يحتوي على عتيقة ؛ وباب ما اتفق عليه أبو زيد وأبو عبيدة يحتوي على أعتق وعتوق وعتيقة ؛ و « باب من المصادر » يحتوي على عتاق . ولحسن الحظ أنها تقتصر على هذه الأبواب وحدها ، فقد كان في مسوره أن يذكرها في عدة أبواب من الأواخر . فالصفة يجب ألا نياس منها إذا لم نجد لها في المادة التي تنتمي إليها ، فله نظر إليها من جهة أخرى فوضعها في باب آخر إذ هو ينظر حيناً إلى البناء ، وحيناً إلى المعنى ، وحيناً إلى قياسيتها وعدمها ، وحيناً إلى اتفاق اللغويين بشأنها أو عدمه ، وحيناً إلى أمور لغوية فيها .

ولا يقتصر الأمر على هذا فقد يتناقض بين باب وباب ، فقد رأيت نظرته إلى اشتقاق الصيغ في مادة « عتق » ووافقها ما أتى به في مادة « عتق » : « العتقة : الحفرة العميقة في الأرض التي ياعب فيها بالمداحي - ، ومنه قولم انفق الوادي إذا عمق ، ومنه اشتقاق العتيق الوادي المعروف ، ومنه انفتت البرقة كأنها تنشق أو تنشق السحاب ، والبرقة عتيقة ، وبها شبهت السيوف » وإن كان اشتقاق انفتاق البرق من الوادي المعروف ، لا نقره عليه ، كما سبق القول . وانظر ما يقوله في مادة « عتق » : « العتق : انشقاق البرق ، والعتيق من ذا سمي ، والعتقة : التي يلعب بها الصبيان » : فقد انقلب الحال هنا ، وأصبح الوادي مشتقاً من انفتاق البرق . والحق أن جميع الصيغ من العتق بمعنى القطع والشق ، ولذلك لم يستطع أن يفرق بينها المؤلف ، وأن يميز بين الأصلي والفرعي .

وأورد ابن دريد مادة « هقع » في معكوسات « عتق ه » وبيئوها بقوله : « والهقع منه اشتقاق الهقعة وهي من نجوم الجوزاء » أما طاهر الهقع فلم يفسره لنا المؤلف ، والهقعة نفسها التي فسرها ، كان تفسيره لها علماً ، لا يخص واحداً بعينه من نجوم الجوزاء . وعلى خلاف ذلك حدها الخليلي تحديداً واضحاً في ختام مادته ، وإن لم يفسر الهقع أيضاً . وزاد هذا على ابن دريد يأتيانه بالفعل الماضي

فالمضارع وبترتيبها . أما الصفة فقد أفردتها ابن دريد بالذكر وشرحها فقال : « وفرس مهقوع : به لغة من بياض في جنبه الأيسر يتشام به » وكان الخليل بدأ مادته بهذا الشرح .

وينقل ابن دريد إلى تفسيرات أخرى لم يوردها الخليل « والهُقَاع : غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض . والهُتَع أصل بناء الحقيقة ، وهو ضربك الشيء اليابس على الشيء اليابس حتى يسمع صوته قال الشاعر :

الطعن شغيفة والضرب حقيقة ضرب المَعُول تحت الديمة العضدا

ويتبين لنا من هذه المادة أن تفسيرات الخليل كثيرا ما تكون أشمل وأوضح من تفسيرات ابن دريد ، وترتيبه الجزئيات مثل علاج الأفعال والأسماء أجمل ، فهو في الأفعال يذكر الماضي فالمضارع فالمصدر فالصفة في كثير من الأحيان وفي الأسماء يعنى مجموعها أيضا ، على حين لا يتضح هذا عند ابن دريد ، والشواهد عنده أيضا أكثر ، ولا يشتركان فيها . ولكن هذه المادة فيها من التفسيرات ما لم يوجد عند الخليل . وقد تكرر منه تناول بعض الصيغ لهذه المادة في باب « فيعل » من الملحق بالرباعي فقال : « والحقيقة : موقع الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وأشبهه . قال الشاعر :

الطعن شغيفة والضرب حقيقة ضرب المَعُول تحت الديمة العضدا

المَعُول : الذي يتخذ العالة ، وهو أن يعمد إلى شجرتين متقاربتين ، فيقطع أغصانا من شجر آخر فيطرحها عليهما فيسكن غنمه تحتهما » فالصيغة والتفسير مكرران ، ولكن يزاد شرح الشاهد . وفي باب آخر من النوادر قال ^(١) : « وناقاة هَكِعة وهَمِعة وهدمة إذا اشتدت ضبعها وأتقت نفسها بين يدي الفحل » وهذا التفسير جديد . وقال في الباب نفسه ^(٢) : « تهفت الضأن حرمة : أي كلها إذا أرادت الفحل ، وكذلك تهقوا واوردا ،

(١) ٤٦٣/٣ .

(٢) ٤٦٦/٣ .

أى وردوا كلهم » وهما تفسير مكرر وآخر جديد ، وقال فى باب من اللغات عن أبى زيد^(١) : « يقال : انتقع لونه وامتعع واهتتع والتمع والتهم وانتسف » وهو معنى جديد أيضا . وكرر أحد التفسيرات عرضا فى مادة شغشغ فى شرح الشاهد السابق ذكره . فالمادة كما ترى توزع وتكرر فى أبواب مختلفة ، ترغم القارى على تثبيت جهوده ، ولولا الفهرس الذى ألحقه الناشر بالكتاب ما استطاع أحد أن يلم بمواضع المادة التى يفسرها المؤلف .

وصفوة القول إن الخليل وابن دريد يتفقان فى بعض الصيغ ، ولكنها قليلة فأحيانا تزيد صيغ الخليل وأحيانا تزيد صيغ ابن دريد . كذلك ينفرد كل منهما بشواهد ، ولا يتفقان إلا قليلا وربما فاقت شواهد الخليل شواهد ابن دريد فى العدد ولكن طريقة معالجة الاثنين لها واحدة تقريبا . ثم يختلفان فيها عدا ذلك ، فالخليل يجمع كل الصيغ التى تشتق من مادة واحدة تحت مادتها ، ويميل إلى نوع من الانتظام فى معالجة هذه الصيغ فإذا كانت اسما ذكر مفردة وجمعه ، وإن كانت فعلا قدم ماضيه فمضارعه فصدره ، ثم الصفة منه فى كثير من الأحيان ، وقدم الثلاثى اللازم منه ثم التعدى ثم الصيغ غير الثلاثية على قدر الإمكان ، ويميل إلى الربط بين الصيغ الأصلية والفرعية ، وإبانة الطريقة التى تفرعت بها الصيغ الأخيرة ، وتفسيراته واضحة دقيقة ولا يقتصر منها على لغات البدو ، بل يتسع أفقه ويورد ما جاء عن المعاصرين له من البصريين ، وتتناثر عنده بعض الأحكام اللغوية والنحوية . أما ابن دريد فيوزع صيغ المادة الواحدة على أبواب متباعدة ، ويحاول أحيانا أن يربط بين الصيغ الفرعية والأصلية فيخطط بينها ، ولا نجد عنده الانتظام الداخلى فى المواد أو الميل إلى الانتظام الذى عند الخليل ، ولا يصل فى تفسيراته إلى الدقة التى وصل إليها سابقه . والحق أن الباحث يملكه العجب كيف يسبق كتاب العين الجمهرة فى الزمن ويحتوى على هذه المزايا الهامة دونها .

ظواهر المادة:

يشارك ابن دريد والخليل في كثير من الظواهر التي سادت كتابيهما لتواليهما. أما في المادة اللغوية فيتفقان في بعض الصيغ الأساسية ، وينفرد كل منهما ببعض الصيغ . كذلك يشتركان في بعض الشواهد وينفردان في أكثرها . ولم يستشهد ابن دريد بأحد من المولدين إلا أنه ذكر بشار بن برد مرة واعتبره غير حجة^(١) . ولكنه اتفق مع الخليل في إنشاد الشواهد الشعرية دون نسبة إلى قائلها . وحاول الأستاذ كرنكو أن يتلافى هذا النقص ، قال^(٢) : « وكثيرا ما ذكر ابن دريد أبياتا من الشعر ، ولم يسم قائلها ، فراجعت هذه الكتب حتى وقفت على اسم الشاعر ، وقد رقبته بعد خط فاصل ليعلم الناظر في هذا الكتاب أنه ليس من أصل كتاب ابن دريد » . وكثيرا ما كان عمله هذا سببا في الارتباك ، لعدم وضوح إشارته . واتفق مع الخليل أيضا في إهمال شرح الشواهد أحيانا ، والتعليق عليها حينما آخر ، والإطالة في شرحها في مرة ثالثة .

وسبب اختلاف الاثنين في الصيغ والشواهد رجوع ابن دريد إلى مراجع أخرى غير العين ، ولدينا فهرس لهذه المراجع في آخر المجلد الرابع ، يظهر منه أنه اطلع على كتب في اللغة ، والأدب ، والتفسير ، والتاريخ . ويتضح من المواد أنفسها أنه استمد كثيرا من شواهده القرآنية وتفسيرها ، بل أكثرها من أبي عبيدة ، وإن تخرز من بعضها وشك فيه .

وكل هذا يجعلنا نتكسر على نفظويه طعنه في الجمهرة ، وادعاءه أنها مسروقة من كتاب العين ، إذ قال^(٣) :

ابنُ دريدٍ بقرّةٍ وفيه عيٌّ وشَرّه
ويدعى من حُقه وضع كتاب الجمهره
وهو كتاب العين إلّ لا أنه قد غيّرّه

(٢) مقامة الجمهرة ١٩ .

(١) ١٢٧/١ .

(٣) السيوطي : الزهر ١ / ٤٧ .

ونصدق قول السيوطي : « ولا يُقبل فيه طعن نفطويه لأنه كان بينهما منافرة عظيمة ، بحيث أن ابن دريد هجاه بقوله :

لو أنزل الوحي على نفطويه لكان ذاك الوحي سُخطا عليه
وشاعرا يُدعى بنصف اسمه مستاهل للصنع في أخذه
أحرقه الله بنصف اسمه وصير الباقي صراخا عليه

وقد تقرر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح « والله أقطع دليل على تعصب نفطويه ، أن زيادات الجهرة على العين كانت من الكثرة بحيث اعتمد عليها ابن التياتي في كتابه الموعب كما مر .

اللغات :

اتفق ابن دريد والخليل في العناية باللغات ، ولكنه تفوق عليه فيها كثيرا ، ونظرة واحدة إلى الفهرس الملحق بالجمهرة للغات ترينا مدى هذا التفوق . فهو يذكر لغات من الأزد والأنصار وتميم وثقيف وحمير وبنو حنيفة وخزاعة وطبي وعبد القيس وقيس وغيرها من القبائل ، ومن البحرين والجوف والحجاز والسراة والشام والشعر والعراق والمدينة ومكة ونجد واليمامة واليمن من الأقاليم . وركز عنايته باللغة اليمنية خاصة ، فذكرها في قريب من ٢٢٠ موضعا . ولعل سبب ذلك أنها لغته الأصلية ، وأنه كان متعصبا لأهله من اليمن . وكانت هذه الكلمات اليمنية من أهم أسباب مدار حول الجهرة من شك ونقد ، لعدم اتساقها مع المعروف من لغة الشمال . وعنى ابن دريد بالمعرب والدخيل أيضا ، من الحبشية أو الرومية أو السريانية ، أو العبرانية ، أو النبطية أو الفارسية . وعقد له فصلا خاصا في الأبواب الملحقة بالمعجم ، إلى جانب ما نثره فيه . وكانت هذه العناية من البروز بحيث نبه عليها ابن منظور قال ^(١) : « كلمة دخيل أدخلت في كلام العرب وليست منه ، استعمالها ابن دريد كثيرا في الجمهرة » .

(١) لسان العرب ، مادة دخل .

الاضطراب :

أبرز وجوه الخلاف بين الخليل وابن دريد في التنظيم ؛ فالأول أحسن تصورا للمعجم ، فكان أحسن تقسيما وتنظيما ، إذ سار الخليل على نظام الأبواب القائمة على أساس واحد هو الأبنية في جميع كتابه . أما ابن دريد فراعى هذا الأساس في القسط الأكبر من الكتاب ، ثم رأى بعض الرسائل اللغوية التي أعجب بها فالحقها به دون أى ترتيب . ولم يراع أساس الأبنية في الكتاب مراعاة صارمة إذ كثيرا ما خرج عليه وسار على أسس أخرى فتشتت الأبنية والألفاظ .

وكان الخليل ميالا بعض الشيء إلى تنظيم علاجه للألفاظ ، إذ يذكر الأفعال مكتملة التصرف من ماض ومضارع ومصادر وصفات أحيانا ، أما ابن دريد فأقل منه اهتماما بذلك ، وكان الخليل أميل من ابن دريد إلى ترتيب الصيغ في مواده ، فكثيرا ما بدأ بالفعل اللازم ثم المتعدى ، والمجرد ثم المزيد ، ونجد الأمر الثانى عند ابن دريد ولكننا لا نجد للأول أثرا .

والحق أن الجهرة من الاختلاط بحيث يصعب على الإنسان أن يستخلص لها ظواهر معينة تميزها في عالم المعجمات ، غير هذه الفوضى وكثرة التسميات .

مآخذ:

واجهت الجهرة من النقد العنيف ما يفوق نقد كتاب العين ، وخاصة من الأزهرى وأحمد بن فارس ، وقد قرن أولها العين والجهرة معا ، ووضعهما في الكتب غير الموثوقة . وهاك ما أخذ عليها إجمالا ، مع ما سنراه في مقاييس ابن فارس ومجمله ، وفي مآخذ المدرسة كلها :

١ - الكذب وصنع الألفاظ : قال الأزهرى^(١) : « ومن ألف في عصرنا

(١) تهذيب اللغة ١ : ٣١ .

الكتب ، فوسم بافتعال العربية وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول ، وإدخال ما ليس من كلام العرب في كلامهم أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي صاحب كتاب الجهرة . . وحضرته في داره ببغداد غير مرة ، فرأيته يروي عن أبي حاتم والرياشي ، وعبد الرحمن بن أخي الأصمعي . فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بنفطويه عنه فاستخف به ، ولم يوثقه في روايته . . وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفا كثيرة أنكرتها ولم أعرف مخارجها فأثبتها من كتابي في مواقعها منه ، لأبحث عنها أنا أو غيري ممن ينظر فيه ، فإن صحت لبعض الأئمة اء مدت ، وإن لم توجد لغيره وقفت . . وربما يمثل هذه التهمة أحمد بن فارس ، وقليل من الرجوع إليه كما قلله جدا تليذه القالي في بارعه .

وأراد السيوطي أن يدافع عنه فقال^(١) : « معاذ الله هو بريء مما رمى به ، ومن طالع الجهرة رأى تحريه في روايته . . » . وقال^(٢) : « أثنى عليه كثير من العلماء . . وقال بعضهم : إنه من أحسن الكتب المؤلفة على الحروف ، وأصحها لغة » . رحم الله السيوطي فقد كان يريد الدفاع عن الأقدمين ، فالجهرة من أصح المعاجم ، وكذا البارع والبوعب . . والعين لا خطأ به . . الخ . . ولكننا مضطرون إلى عدم قبول دفاعه ، وإلى التخفيف من حدة الأزهرى أيضا . فقد كان هذا متأثرا بنفطويه انتحيز - كما رأينا - وبرؤيته ابن دريد يشرب الخمر إلى جانب تحيزه الشخصي . وبرغم ذلك يجب أن يقال إن ابن دريد انفراد بكثير من مروياته ، وتساهل فروى ألفاظا مريبة ، وأخرى يمنية لا تتفق مع عربية الشمال - كما سنرى - فكان ذلك سبب هذه التهمة . ومما يسر له ذلك اتساع حفظه وسرعته^(٣) .

٢ - الأفراد : قال لسعودي : « أورد أشياء في اللغة لم توجد في كتب

للنقدمين » . وأفاد من هذا النوع السيوطي في مزهره^(٤) ، فاعترف من الجهرة

(١) الزهر ١/٤٥ .

(١) الزهر ١/٤٧ .

(٤) ١ : ٦٣ ، ١٢٠ .

(٣) مقدمة الجهرة ص ٦ .

اغترافا ، إذ وجدها كنزا لا ينفد من هذه الناحية ، وربما لا نغيب الجهرة لهذا السبب ، ولكننا نغيبها حين تعنى به ، وهي تصرح بأنها لا تعنى إلا بالجمهور المعروف من الألفاظ ، فهي حينئذ تخالف منبجها ، وتوقعنا في الخطأ إذ نتصور هذه الألفاظ من الجمهور الشائع .

٣ - إكثاره من الألفاظ المريبة والمولدة : فقد عقد السيوطي في الزهر أنواعا وفصولا لما روى من اللغة ولم يصح ولم يثبت ، والمصنوع ، والضعيف وللنكر والمتروك من اللغات ، والردى منها ، والمولد . ولم يجد من المعجمات ذخرا فيها كالجهرة فعب منها عبا^(١) .

ولكن ابن دريد - على الرغم من إirاده لهذه الألفاظ - كان عارفا بما فيها من ضعف أو بما حولها من شك ، فكان ينبه على ذلك في كل مرة . فجميع ما أورده السيوطي من الأمثلة ونبه عليه ، كان التنبيه من قلم ابن دريد نفسه ، فلا يقال فيه إلا ما قيل في المأخذ السابق من مخالفته منبجه .

٤ - الضعيف . قال الأزهرى في مقدمته^(٢) : « وتصنعت كتاب الجهرة له فلم أره دالا على معرفة ثاقبة ، وعرثت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها » وأشار الناشر إلى مواضع مصحفة من الجهرة فقد قال ابن دريد^(٣) « قال امرؤ القيس :

لمن زُخْلُوفَةٌ زُلٌّ بها العيان تنهلُّ

ينادى الآخر الآن ألا حلوا ألا حلوا

قال الناشر : « قال الصاغاني : قوله حلوا بخط الأرزني في الجهرة بالحاء المهملة للمضمومة ، وبخط الأزهرى في التهذيب « ألا حلوا ألا حلوا » بفتح الحاء المعجمة .

(١) ١٤٥ ، ١٠٩ ، ١٠٦ ، ٨٥ ، ٥٣/١

(٢) تهذيب اللغة ١ : ٣١ .

(٣) ١٩/١

وقال ابن الأعرابي عن الفضل بالخاء ، ومن رواه بالخاء المهملة فقد صحف .
وورد في مادة « زفزف » : « والزفزف : نبت أخضر مسترخ ناعم . . . » قال
الناشر : « كذا الأصول بالزاي ، وهو تصحيف وصوابه بالراء الررف . وكأنه وقع
بهامش بعض النسخ ، فأدخله الكاتب في هذا الباب وحقه التقديم . »
نضيف إلى ما سبق المأخذين التاليين :

٥ - اضطرابه في هدفه . فهو يفتح كتابه قائلاً إنه أرجأ الغريب والمستنكر
وقصد للجمهور الشائع ، ويختتمه بقوله « إنما كان غرضنا في هذا الكتاب قصد
جمهور اللغة وإلغاء الوحشي المستنكر » وكثيراً ما صرح في تضاعيفه بعنايته
بالغريب والنادر ، ووضع ذلك في عناوين الأبواب . فلا موقف واضح له .

٦ - تفسيره كثيراً من الألفاظ بكلمة معروف ، فأضاع علينا تصور دلالاتها
تصوراً واضحاً ، وخاصة ما يطلق على الحيوان والنبات والآلات وما شابه ذلك
من ألفاظ . ونحتم بالإشارة إلى أن النسخة المطبوعة لا زال بها بعض الثغرات^(١) ،
أو مواضع البياض ، التي لم يستطع الناشر ملأها لسقوطها من أصولهم .

وصفة القول في جمهرة ابن دريد أن مؤلفها قام بخطوات في سبيل ترقية
المعجم . فقد غير الخطة التي أقام الخليل عليها تقسيم كتابه إلى أبواب ؛ فطرح
الترتيب المخرجي الذي ارتضاه صاحب العين ، ولجأ إلى الترتيب السهل الشائع
للألفباء ، وإن اجتمع مع هذا الترتيب بعض الأمور التي قللت من أهميته ، مثل
تناوله التقاليب كلها في موضع واحد ، مما جعله مضطراً إلى تناول الحرف مع ما بعده
في الترتيب على الدوام . وطرح تبويب الخليل وابتكر تبويبا جديداً ، يقوم على
أساس الخليل نفسه ، وهو أبنية الكلمة . ولولا ما صادف بعض أبواب ابن دريد
من خال واضطراب لفضل تقسيمه تقسيم الخليل .

(١) ٣٤/٢ ، ٩٦ ، ٣٥٩ ، ٢٢/٣ ، ٤٥ ، ٢٢٢ وغيرهما .

وجدد ابن دريد في المواد نفسها ، فزاد الأبواب اللغوية الأخيرة ، وكثيرا من الصيغ والمواد التي أهملها الخليل . وأورد كثيرا من الألفاظ من لغات اليمن خاصة ففاق بها الخليل .

ولكن مهما قيل عن الجهرة ، فقد بقيت لا تدانى العين في الترتيب . فانتظرت اللغة العربية العالم الذي يهذب مواد العين والجهرة ويصححها ، ويجمع لها تجديدات ابن دريد وزياداته إلى الترتيب الصارم الذي أخذ به الخليل ، أو ما شابهه من ترتيبات تيسر على القراء الوصول إلى ما يريدون من ألفاظ .

دراسات حول الجهرة :

وقع إلى من الدراسات التي قامت حول الجهرة أسماء الكتب التالية :

- ١ - فائت الجهرة ، لأبي عمر الزاهد ٣٤٥ هـ (انظر فائت العين) .
- ٢ - جوهرة الجهرة للصاحب بن عباد المتوفى ٣٨٥ هـ . وهو مختصر للجهرة ، افتخر به مؤلفه فقال عند إتمامه :

لما فرغنا من نظام الجوهرة اعورت العين ومات الجهره
ووقف التصنيف عند القنطرة

- ٣ - الموعب لابن التياني ٤٣٦ (انظره في الدراسات التي حول العين) .
- ٤ - نثر شواهد الجهرة لأبي العلاء المعري المتوفى ٤٤٩ هـ . وهو شرح للشواهد في ثلاثة أجزاء .

- ٥ - نظم الجهرة ليحيى بن معط بن عبد النور زين الدين المغربي الزواوى (٥٦١ - ٦٢٨) .

- ٦ - مختصر الجهرة لشرف الدين محمد بن نصر الله بن عنين الأنصارى الشاعر (٥٤٩ - ٦٣٠) . وكل هذه الكتب مفقود .

الفصل الثاني

كتاب المقاييس

أحمد بن فارس (٠٠٠ - ٣٩٥)

هدفه :

وجد اللغويون في أواخر القرن الرابع المادة اللغوية مجموعة معدة تحت أيديهم؛ فكان عليهم أن يوجدوا أسسا جديدة يقيمون معجماتهم عليها، غير محاولة الجمع التي كان يقتصر عليها من قبلهم في غالب الأمر. وقد فعلوا ووصلوا إلى أسس مبتكرة، نتيجة دراساتهم المتعمقة للمواد، التي جمعها لهم الأقدمون. ومن أول هذه المعاجم مصنفات أحمد بن فارس: المجمل والمقاييس. فقد رمى هذا اللغوي في كتابه الثاني إلى كشف الستار عن المعنى الأصلي المشترك في جميع صيغ المادة، وسمى هذه المعاني الأصول والمقاييس. قال في مقدمته^(١): «إن لغة العرب مقاييس صحيحة، وأصولا تتفرع منها فروع. وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول».

وكانت فكرة المقاييس هي السيطرة عليه، فسمى بها الكتاب. ولكنها لم تكن تنطبق تمام الانطباق إلا على الألفاظ الثنائية المضاعفة والثلاثية. أما ما زاد على ذلك فله فيه مذهب آخر، لم يعن بتوضيحه في المقدمة كسابقه، وإنما يتضح في علاج أبواب ما زاد على الثلاثي، وفي قوله في أثناء الكتاب^(٢): «اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ».

(١) ٣. وانظر الصاحب له ٣٣. (٢) ١ : ٣٢٨. وانظر الصاحب ٢٢٧.

(١) ٣. وانظر الصاحب له ٣٣.

رمى ابن فارس من كتابه أو معجمه هذا إلى توضيح هاتين الفكرتين ،
والدفاع عنهما ، والبرهنة على صحتها . وكان الذي مهد له الطريق إلى استكشافهما
الخليل ، إذ ثر في بعض مواد عبارات تشير إلى الأصول ، وصدر كتابه بكلمة
عن النحت . واعترف المؤلف بذلك الفضل فقال عن الأصول^(١) : « والخليل عندنا
في هذا المعنى إمام » ، وعن النحت^(٢) : « والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من
قولهم حيعل الرجل ، إذا قال حي على . . . » وابن فارس له فضل توضيح
الفكرتين وجعلهما نظريتين ثابتين تؤيدهما الأدلة .

منهجه :

أخذ ابن فارس أسسا تقرب من أسس ابن دريد في تقسيم كتابه وترتيبه مع
بعض خلاف . فقد وافقه في الترتيب وفقا للألف باء . ولكنه خالفه في اتخاذ
هذا الترتيب الأساس الأول للتقسيم ، موافقا بذلك الخليل . فجعل القسم الأول
من كتابه بحرف الهمزة وسماه كتاب الهمزة ، يليه كتاب الباء ، فكتاب التاء . . .
الخ . وكان التقسيم الأول عند ابن دريد للأبنية . ونظر إلى الحرف الأول من كل
كلمة ، في هذه الكتب .

ثم قسم كل كتاب منها إلى ثلاثة أبواب بحسب الأبنية : أولها باب الثنائي
المضاعف ، فباب الثلاثي ، وأخيرا ما زاد على الثلاثي من المجرد . فطرح بذلك الأبواب
الكثيرة التي عند ابن دريد ، بل أبواب الخليل واكتفى بهذا التقسيم الصغير كيلا
يفلت النظام منه ، فيقع فيما وقفا فيه .

ورتب الكلمات في بابي الثنائي والثلاثي بحسب الحرف الثاني منها لاتفاق
الحرف الأول فيها دواما لأنه الحرف العقود له الكتاب كما سبق . فالثنائي من كتاب
الهمزة مثلا يستهل بالهمزة مع الباء ، فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع التاء . . . الخ . وراعى
في الثلاثي ترتيب حرفه الثالث أيضا فيستهل كتاب الهمز مثلا بأبت ، فأبج . . . حتى

(٢) المقاييس ١/٣٢٩ .

(١) المقاييس ١/٤٤٠ .

تنتهى الحروف جميعا . واتبع ابن فارس الخليل وابن دريد في ألا يستهل الباب أو الفصل إلا بالحرف المعقود له مع ما يليه . فيستهل باب الباء مثلاً بها مع التاء لا الهمزة أو الباء ، وباب التاء بها مع التاء لا الهمزة أو الباء أو التاء . . . وباب العين بها مع الفين لا الحروف التي قبلها .

وكان هذا الترتيب ضرورياً للخليل وابن دريد لأنها يجمعان التقاليد في موضع واحد ، فتأتى تأليف كل حرف مع ما يسبقه من حروف فيما سبقه من أبواب . أما ابن فارس فطرح نظام التقاليد هذا ووضع كل كلمة في موضعها اللائق بها . فلما سار على نظام إيراد الحرف مع ما يليه تأثراً منه بالخليل وابن دريد وجد نفسه بعد أن وصل إلى حرف الياء من كل مادة لا يزال أمامه الكلمات المؤلفة من الحرف والحروف السابقة عليه ، فوضعها في آخر الباب بعد حرف الياء ، ورتبها الترتيب المألوف أى مبتدئاً بالألف فالياء فالتاء حتى ينتهى عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباب أو حرف الباب نفسه .

وربما كنا نستسيغ هذا الترتيب الغريب لوروعى في باب المضاعف وحده أما أن يستخدم في هذا الباب ، وفي أبواب الثلاثى ، ويراعى في حرفيه الثانى والثالث أيضاً ، فأمر شاق ولا شك . فهو فى الثلاثى من كتاب الهمزة يبدأ بالهمزة مع الباء والتاء ، ويستمر إلى الياء ، وهو الترتيب الطبيعى . ولكنه فى « باب الهمزة والتاء وما يثلهما » يبدأ بالهمزة مع التاء وما يليها من حروف حتى يصل إلى « أتى » فيرجع إلى ما قبلها من حروف ويأتى بكلمة « أتب » ، وفى أبواب الثلاثى من العين واللام مثلاً يبدأ بالعين واللام مع الميم فالنون فالهاء فحروف العلة ، ثم العين واللام مع الباء فالتاء . . . إلى الكاف .

وأهل الترتيب فى أبواب ما زاد على ثلاثة أصول ، مكتفياً بأن تبدأ الكلمات بالحرف المعقود له كل باب ولا اهتمام عنده بما بعد الحرف الأول . ولكنه قد يجمع بعض الألفاظ المتصلة برابطة اشتقاقية معينة ويفصلها عن مجموعات أخرى ، مثل الألفاظ المنحوتة من لفظين ، أو الثلاثية المزيد عليها حرف أو حرفان أو الموضوع

أصلا على أكثر من ثلاثة حروف أصلية . فيجمع كل نوع من هذه الثلاثة على حدة مع عدم ترتيب الألفاظ في داخل كل منها . وخلط في هذه الأبواب جميعها الرباعي والخماسي ولم يفرق بينهما أبدا .

ولما كان غرضه الأول في الكتاب الكشف عن المقاييس ، فقد أدار عاينها علاج المواد . وقدم الأصل أو الأصول التي أخذت منها معاني المشتقات ، ثم شرح هذه الأصول بما فسر من صيغ . ونبه على ذلك في المقدمة ، قال : « وقد صدرنا كل فصل [يريد مادة] بأصله الذي يتفرع منه مسائله حتى تكون الجملة الموجزة شاملة للتفصيل ويكون المجيب ١٤ يُسأل عنه مجيبا عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه » وأخر المعاني المجازية والشاذة في آخر مادتها ، كما حذف كثيرا من النوع الأخير خاصة لعدم اتساقه مع أصوله .

الوصف : المقدمة :

صدر المؤلف كتابه بمقدمة قصيرة ، أخذت ثلاث صفحات من المطبوع ، وأشار فيها إلى هدفه ، ومنهجه في علاج المواد ، ومراجعته وعمن أخذها . ويتبين أنه رجع إلى خمسة كتب هي : العين للخليل ، وإصلاح المنطق لابن السكيت ، والجمهرة لابن دريد ، وغريب الحديث والغريب المصنف لأبي عبيد ، قال : « فهذه الكتب الخمسة معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة ، وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها ، وراجع إليها ، حتى إذا وقع الشيء النادر نصصناه إلى قائله إن شاء الله » . وذكر كثيرا غيرها من الكتب في المعجم ، مثل فصيح ثعلب ، والإبل للأصمعي ، والأجناس له ، والهمز لأبي زيد ، وغيرها^(١) « فأعلاها وأشرفها كتاب أبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد السمي كتاب العين » كما ينبه في مقدمته .

(١) ١/٢٢٠ ، ٣٠٧ ، ٤٨٦ ، وغيره .

المعجم :

منهج ابن فارس محكم مجمل لا تفاصيل له ولا أجزاء ، بحيث لم يختل من أبوابه شيء ، ووصفه وصف للكتاب حقيقة . ولكن يحمل بنا الإشارة إلى أنه تأثر بالتحليل في أبواب الثنائى المضاعف فأدخل فيها الرباعى المضاعف ، وسماه المطابق^(١) وغلب عليه تأخيره إلى ختام الأداة كالتحليل ، وأحيانا فصل بينه وبينها بعنوان صغير ، مثل « ومن المطابق . . . » ولكنه تخاص من الأبنية الأخرى مثل كعك وعكنكع وذكرها في الثلاثى وما زاد عليه .

ولا يختلف ابن فارس عن ابن دريد خاصة في أبوابه ما عدا قلة الأبواب وانتظامها . ولكنهما يختلفان كثيرا في طريقة علاج المواد . وسبب ذلك أن ابن دريد يعالج مواده من وجهة معجمية خالصة أى لا يراعى فيها غير الجمع ، أما ابن فارس فله فكرة معينة يريد شرحها والدفاع عنها والتدليل عليها ، فهو يراعى كل ذلك في مواده . والحق أنه لم يكن لديه فكرة واحدة بل فكرتان : فكرة الأصول والمقاييس في المواد الثنائية والثلاثية ، وفكرة النحت في المواد غير الثلاثية الأصول . وراعى ابن فارس في مواده أن يفصل مجموعة الألفاظ التى تتبع أحد الأصول عن المجموعة الأخرى التى تتبع أصلا آخر من المادة الواحدة ، إذا كان لها أكثر من أصل ، ولم يخط بينها إلا قليلا حين تضرب عليه . وراعى في أبواب ما زاد على الثلاثى أن يقسم كثيرا من الأبواب إلى ثلاثة أقسام : أولها للألفاظ المنحوتة ، وثانيها للألفاظ التى زيد فيها حرف أو حرفان ، وثالثها للموضوع أصلا على الرباعى أو الخماسى . ولكنه خاط فيها كثيرا .

تحليل المواد :

وقبل أن نتبع عرضه لفكرته نحلل مادتي « عقق » و « هقع » .

(١) انظر العناوين ، ومادة « طبق » .

يبدأ المادة الأولى كعادته بالأصل ، ويرجع هذا الأصل إلى الخليل ، فيقول :
« العين والقاف أصل واحد يدل على الشق ، وإليه يرجع فروع الباب بلطف
نظر . قال الخليل : أصل العق الشق . قال : وإليه يرجع العقوق . قال : وكذلك
الشعر ينشق عنه الجلد . وهذا الذي أصله الخليل رحمه الله صحيح » . ولا توجد
عبارة الشعر ينشق عنه الجلد في نسخة العين التي بين أيدينا ، وإنما فيها « الشعر
الذي يولد به » ويتضح من هذا أن النسخة التي كانت عند ابن فارس تختلف عن
نسختنا بعض الاختلاف .

ثم يشرح فروع هذا الأصل معتمدا على الخليل أيضا يقول : « وبسط [أى
الخليل] الباب بشرحه هو ما ذكره فقال : يقال عق الرجل عن ابنه يعق عنه ،
إذا حلق عقيقته ، وذبح عنه شاة ، قال : وتلك الشاة عقيقة . وفي الحديث « كل
امرى مرتين بعقيقته » والعقيقة الشعر الذي يولد به ، وكذلك الوبر فإذا سقط
عنه مرة ذهب عنه ذلك الاسم » . ويتضح عند مقابلة هذا النص بما في العين أن
ابن فارس كان يتصرف فيما ينقل ، مع المحافظة على المعنى ، فهو يحذف ويختصر :
حذف ما نسب إلى الليث ، وألفاظا مما نسب إلى الخليل ، للحديث الثانى . وزاد
أشياء من عنده ، وهو القول الأخير .

ثم يذكر شواهد الخليل ويعلق على بعضها على حين أهملها هذا « قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسبا

يصفه باللؤم والشح . يقول : كأنه لم يخلق عنه عقيقته فى صغره حتى شاخ . وقال :
زهير يصف الحمار :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء »

خالف ترتيب الخليل فى إيراد الشواهد .

ويترك الخليل إلى ابن الأعرابى ، فيورد قولاً له ، يليه شواهد موجودة عند

الخليل مع خلاف في الروايات « قال ابن الأعرابي : الشعور والأصواف والأوبار كلها عقائق وعقوق ، واحدها عققة ، قال عدى :

صخب التعشير نوام الضحى ناسل عقته مثل المسد
وقال رؤبة :

* طير عنها اللس حولى العقوق * »

ويستمر في الزيادات على الخليل ، دون أن يبين مصدرها ، وكلها تتصل بالشعر والوبر « ويقال : أعقت الناقة إذا كثر صوفها ، والاسم العقيقة . وعققت الشاة جززت عقيقتها وكذلك الإبل . والعق : الجز الأول . ويقال عقوا بهمكم فقد أعق أى جزوه فقد آن له أن يجز . وعلى هذا القياس يسمى نبت الأرض الأول عقيقة... » وتراه هنا يأتى بالفعل الماضى دون عناية بمضارعه أو مصدره ، بل يعطينا صيغا مبهما مثل « والاسم العقيقة » فنحن لا ندرى اسم الناقة يعنى أم الصوف أم غير ذلك . ثم ينتقل إلى معنى آخر « والعقوق : قطيعة الوالدين وكل ذى رحم محرم . يقال عق أباه فهو يعقه عقا وعقوقا ، قال زهير :

فأصبحتا منها على خير موطن بعيدين فيها من عقوق ومأثم
وفى المثل : « ذق عقق » . وفى الحديث أن أبا سفيان قال لحرزة رضى الله عنه وهو مقتول : « ذق عقق » يريد ياعاق . وجمع عاق عققة . وكل هذا مأخوذ من الخليل مع الاختصار وقايل من الزيادة بدون تنبيه .

ثم مثلان من زيادته : « ويقولون العقوق ثكل من لم يثكل » ، أى إن من عقه ولده فكأنه ثكلهم ، وإن كانوا أحياء . و « هو أعق من ضب » لأن الضب تقتل ولدها .

ثم استعارة من الخليل « والمعقة : العقوق ، قال النابغة :
أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم
ومن الباب انعق البرق » .

وزيادة « وعقت الريح المزنة : إذا استدرتها ، كأنها تشقها شقا ، من شد
حار وعقت مزنه الريح وأنقاربه الريح رخص ولم يُشمل »
فاستعارة من الخليل وابن دريد « وعقيقة البرق : ما يبقى في السحاب من
شعاعه وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، قال عمرو بن كلثوم :
بسر من قنا الخطى لدن . وبيض كالعقائق يختلينا

فزيادات واستقصاء لخبر أجمل الإشارة إليه ابن دريد « والعقاقة : السحابة
تنعق بالبرق أي تنشق ، وكان معمر بن حمار كف بصره ، فسمع صوت رعد فقال
لابنته : أي شيء ترين ؟ قالت : أرى سحباء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب
دان ، وسيروان . فقال : يا بنتاه واثلي بي إلى قفلة فإنها لا تنبت إلا بمنجاة من
السيل . والعقوق مكان ينعق عن أعلاه النبت » .

فزيادة فاستعارة عن الخليل وشواهدة « ويقال : انعق الغبار إذا سطم
وارتفع ، قال العجاج :

* إذا العجاج المستطار انعقا *

ويقال لفرند السيف عقيقة . فأما الأعقة فيقال إنها أودية في الرمال . والعقيق
واد بالحجاز قال جرير :

فهيهات هيهات العقيق ومن به هيهات خل بالعقيق نواصله
وقال في الأعقة :

دعا قومه لما استجحل حرامه ومن دونهم عرض الأعقة فالرملُ

وقد قلنا إن الباب كله يرجع إلى أصل واحد .

ويرجع إلى معنى الشعر ، فيستعير من الخليل ، ويزيد عليه : « ومن الكلام
الباقي في العقيقة والحمل قولهم أعقت الحامل تعق إعقاقا وهي عقوق ، وذلك إذا
نبتت العقيقة في بطنها على الولد والجمع عقق . قال :

* سرا وقد أوّن تأوين العقق *

ويقال العقاق الحبل نفسه ، قال الهنلي :

أَبْنُ عَقَاقَا ثَمَّ يَرْمَحُنْ ظَلَمَهُ إِبَاءُ وَفِيهِ صَوْلَةٌ وَذَمِيلٌ
يُرِيدُ أَظْهَرْنَ حَمَلًا . وَقَالَ آخَرُ :

جَوَانِحُ يَمْزَعُنْ مَرْعَ الظُّبَا ۚ لَمْ يَتَّرِكْنَ لِبَطْنِ عَقَاقَا
قَالَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ : الْعَقَقُ : الْحَمْلُ أَيْضًا . قَالَ عَدِيُّ :

وَتَرَكْتُ الْعَيْرَ يَدْمِي نَحْرَهُ وَنَحْوَصًا سَمَّجًا فِيهَا عَقَقُ «

فهو يوافق الخليل ويقتبس من كلامه ، ولكنه يحذف منه ما يشك فيه .
مثل « المَعِيقُ » صفة للحامل ويكتفى بالعقوق التي لا ينزع فيها .

ثم مَثَلٌ وَزِيَادَاتٌ : « فَأَمَّا قَوْلُهُمْ : « الْأَبْلَقُ الْعَقُوقُ » فَهُوَ مِثْلُ يَقُولُونَهُ لَمَّا
لَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ ، قَالَ يُونُسُ : الْأَبْلَقُ ذَكَرَ ، وَالْعَقُوقُ الْحَامِلُ ، وَالذَّكَرُ لَا يَكُونُ
حَامِلًا ، فَلِذَلِكَ يُقَالُ : « كَلَفْتَنِي الْأَبْلَقُ الْعَقُوقُ » وَيَقُولُونَ أَيْضًا : « وَهُوَ أَشْهَرُ
مِنَ الْأَبْلَقِ الْعَقُوقُ » يَعْنُونَ بِهِ الصَّبْحَ ، لِأَنَّ فِيهِ بَيَاضًا وَسَوَادًا . وَالْعَقُوقُ
الشَّنَقُ^(١) وَأَنْشَدَ :

فَلَوْ قَبِلُونِي بِالْعَقُوقِ أَتَيْتَهُمْ بِأَلْفِ أَوْدِيهِ مِنَ الْمَالِ أَقْرَعًا

يقول : لو أتيتهم بالأبلاق العقوق ما قبلوني . فأما العواق من النخل فالروادف
واحدها عاق ، وتلك فسلان تنبت في العشب الخضراء ، فإذا كانت في الجذع لا تمس
الأرض فهي الراكبة . والعقيقة : الماء القليل في بطن الوادي . قال كثير :

إِذَا خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِهَا رَاقَ عَيْنِهَا مَعْوَدُهُ وَأَعْجَبَتْهَا الْعَقَائِقُ

وقياس ذلك صحيح ؛ لأن الغدير والماء إذا لاحا فكان الأرض انشقت . يقول
إذا خرجت رأيت حول بيتها من معوذ النبات والغدران ما يروقها » ويظهر في
زياداته أنه يورد الجمع تارة ثم يشرحه وأخرى يورد المفرد ويشرحه ، ويعني حيناً
بالمفرد وجمعه وحيناً آخر لا يعني بذلك . ونراه في الشاهد الأخير فصل بينه وبين

(١) أي الدبة يزداد فيها .

شرحه بأقوال بعيدة عنه ، هي تعليل لتسمية الماء القايل في بطن الوادي وكان حقها التقديم قبل البيت أو التأخير بعد شرحه .

ثم يرجع إلى الخليل : « قال الخليل العققق : طائر معروف أبلق بسواد وبياض ، أذنب يعقق بصوته ، كأنه ينشق به حلقه . ويقولون : « هو أحق من عققق » وذلك أنه يضيع ولده . ومن الكلام الأول « نوع العقوق » نوى هش رخولين الممضفة تأكله العجوز أو تلوكه وتعلقه الإبل ، قال الخليل : وهو من كلام أهل البصرة لا تعرفه البادية » . ويؤكد لنا هذا النص ما رأيناه سابقا من أن ابن فارس حين يورد أقوال الخليل يوردها بمعناها لا حرفيا ، ولكن مع المحافظة الدقيقة على ما أورده منها الخليل .

وأخيرا يأتي بأقوال من ابن دريد والأصمعي « قال ابن دريد : العقة : الحفرة في الأرض إذا كانت عميقة وهو من العق وهو الشق . ومنه اشتق العقيق : الوادي المعروف . فأما قول الفرزدق :

نصبتم غداة الجفر بيضا كأنها عقائق إذ شمس النهار استقلت

فقال الأصمعي : العقائق : ما تلوحه الشمس على الحائط فتراه يلعب مثل بريق المرآة وهذا كله تشبيه . ويجوز أن يكون أراد عقائق البرق . وهو كقول عمرو « وبيض كالعقائق يخبثينا » .

ويختم بما يشذ عن أصوله « وأما قول ابن الأعرابي : أعق الماء يعقه إعقاقا ، فليس من الباب ؛ لأن هذا مقلوب من أقه أي أمره قال :

بحرك عذب الماء ما أعهه ربك والمحروم من لم ياقه »

ويتضح من هذه المادة الطريقة التي اتبعها ابن فارس في معالجته لكتابه ، فهو يقدم الأصل أو الأصول ثم يبنى الفروع عليها ، ويختم المادة بالشواذ . ولكن هذه الطريقة اضطربت عليه . فمادة « عق » أصلها « الشق » ، ولكنها تطورت إلى ثلاثة فروع واضحة . أولها ما زال محتفظا بمعنى الشق صراحة ، وثانيها ما يدور حول الشعر

الذي يولد به المرء ، والثالث ما يدور حول عقوق الوالدين . ومن الطبيعي أن يتناول الإنسان صيغ كل فرع منها على حدة ، ولكن ذلك لم يحدث في المقاييس . حقا حاول المؤلف ذلك ، ولكن المحاولة لم تنجح في كل الأحوال فنجده يفصل بين العقائق (السيوف) والعقيقة (فرند السيف) وهما شيء واحد ، وبين الأعقة (الأودية) والعقيقة (الماء القايل في بطن الوادي) والعقة (الحفرة في الأرض) وكلها بمعنى واحد أو متقارب . وقد أدت به طريقته هذه إلى نوع آخر من الاضطراب ، هو أننا لا نستطيع أن ندين ترتيب الصيغ عنده ، فهل هو من الذين يقدمون الثلاثي على الرباعي ، أو المجردات على المزيادات ، أو المصادر على الأفعال ، أو غير ذلك . كل هذا لا يتضح عنده . وليس هذا الاضطراب لأنه يتبع ترتيب المؤلفين الذين يستفيد منهم فقد ترك ترتيب الخليل لهذه المادة ، واختار صيغه منه اختيارا : من البداية أو الوسط أو النهاية حتى العقق الذي يؤخره الخليل لأنه من المضاعف الرباعي — لا الثنائي مباشرة — أدخله ابن فارس في أواسط مادته قريبا من الآخر . ونلاحظ أيضا أن المؤلف كان يحاول أن يأتي بأقوال اللغويين المختلفين في مادته ، وكان ذلك من أسباب تكرار بعضها . فنحن نراه يذكر العقيق المعروف مرتين . ومن الأمور التي راعاها أن يذكر الأمثلة في الصيغ المتصلة بها ، ولذلك تناثرت في المادة ولم تتجمع في آخرها كما راعى أحيانا أن يذكر المعاني المجازية بجوار معانيها الأصلية ويظهر من المادة أيضا أنه أدخل فيها جميع ما دونه الخليل ما عدا بعض تفاصيل الشرح ؛ وأدخل جميع ما دونه ابن دريد ، ولكنه كان إلى العين أقرب .

أما اللفظ الثلاثي وهو « هقع » فيأخذه ابن فارس من الخليل ولا يعرج فيه على ابن دريد ولا يصدره بالأصل لأن معانيه مختلفة في ظني ، ويبدأ بالمعنى عند الخليل مجملا « الهاء والقاف والعين ثلاث كلمات : الهقعة : نجم من منازل القمر » ولست أدري تعليل قول المؤلف بأن هذه المادة لا تشمل إلا على ثلاث كلمات ،

على حين أورد فيها صاحب الجهرة كثيرا مما لم يورده المؤلف ، مثل الحقاق والهيقة وتهقع ، ولعله أراد ثلاث أصول متباينة . ثم يأتي المؤلف بالكلمة الثانية وهي مأخوذة عن الخليل أيضا : « والكلمة الأخرى : الهقعة : دائرة تكون بزور الفرس قال :
وقد يركب المهقوع من لست بمثله وقد يركب المهقوع زوج حصان »

وقد خالف في جعله الهقعة بزور الفرس الخليل الذي جعلها في جنبه ، ولعله يريد أسفل الزور حيث يتصل بالجنب أو لعله تساهل في عبارته . وأخيرا الكلمة الثالثة « والكلمة الأخرى اهتقع لونه مثل امتقع » وهذه الكلمة ليست في العين ، ولكن ابن فارس أخذها من ابن حريذ الذي رواها عن أبي زيد أو أخذها من أبي زيد مباشرة .

ونستنتج من هذه الملاحظة آراء رأيناها في المواد السابقة مثل التزامه الخليل أكثر من ابن حريذ ، ونخرج منها بأمر جديد ، هو عدم استقصائه جميع الصيغ التي يوردها هذان العالمان ، وعدم محافظته على الترتيب وامتناعه من إيجاد أصل المادة إذا كانت صيغها مختلفة المعاني ، لا تظهر الروابط بينها بوضوح .

ظواهر :

من الطبيعي أن يمتاز معجم كالتقايس له فكرته الخاصة عن بقية المعجمات بخصائص لا نجد لها فيها ، وأن يشترك معها في بعض الظواهر الأخرى . ونحاول في هذا الفصل أن نتبع هذه الظواهر مبتدئين بما اتصل منها بمنهج .

فكرة الأصول :

يدير ابن فارس المادة كلها على أصل واحد^(١) أو أصلين أحيانا^(٢) أو ثلاثة^(٣)

(١) ١/٨، ٩، ١٣، ١٣، ١٤، وغيرهما .

(٢) ١/٨، ١٠، ١١، ١٥، ١٦، وغيرهما .

(٣) ١/١٨، ٢٩، ٥٣، وغيرهما .

وقد يرتفع إلى أربعة^(١) أو خمسة^(٢). وربما لا نجد لبعض المواد أصولا البتة، فيحكم عليها بالتباين مثل قوله: « اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة، لا يكاد يمكن حمل واحدة على واحدة من جهة المقياس فكل واحدة أصل في نفسها وربك يفعل ما يشاء » أو يحكم عليها بالتباعد مثل « الجيم والحاء والشين متباعدة جدا » أو بالانفراد مثل « الجيم والذال والفاء كلمات كلها منفردة لا يقاس بعضها ببعض، وقد يجيء هذا في كلامهم كثيرا »، أو بعدم الانقياس مثل « الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضا ». ويرد هذه الظواهر إلى ارتجال العرب في هذه المواد وعدم اشتقاقهم بعضها من بعض « التاء والباء والنون كلمات متفاوتة في المعنى جدا. وذلك دليل أن من كلام العرب موضوعا وضعا من غير قياس ولا اشتقاق » وإلى أن اللغة كلها ليست قياسا لكن جلها ومعظمها^(٣).

ويصرح بأن الأصول قد تتشعب إلى فروع متقاربة، مثل « الهمزة والحاء والذال أصل واحد تتفرع منه فروع متقاربة في المعنى »، ولكن هذه الفروع جميعا يجب أن تشترك في أصلها وإلا عدها شاذة « الهمزة والحاء والراء أصل واحد إليه ترجع فروعه » و « الهمزة والكاف واللام باب تكثر فروعه، والأصل كلمة واحدة » وقد تختلف كلمتان أو أكثر في الظاهر ولكنها جميعا من أصل واحد « الهمزة والذال واللام أصل واحد، يتفرع منه كلمتان متقاربتان في المعنى متباعدتان في الظاهر » أو يختلف الأصلان في المادة الواحدة ظاهريا وهما مترابطان « الهمزة والذال والنون أصلان متقاربان في المعنى متباعدان في اللفظ ».

ولا يستند أصوله إلا من المواد العربية الصحيحة، الكثيرة الصيغ، المشتقة. ولذلك لا يمدّ من الأصول الأصناف التالية من المواد:

(١) ١٤١، ٨٩/١، وغيرها.

(٢) ١٣٧/٣، ١٨٧، ٤٣٥، وغيرها.

(٣) ٢٥٩/٤.

١ — المشكوك فيها مثل « الباء واللام والزاء ليس بأصل وفيه كليات فالبيز : المرأة القصيرة ويقولون البلاز... والبلازة... وفي جميع ذلك نظر » و « الباء والواو والقاف ليس بأصل معول عايه ، ولا فيه عندي كلمة صحيحة » .

٢ — المواد العربية مثل « الهزة والجيم والصاد ليست أصلا ؛ لأنه لم يجي عليها إلا الإجاص ، ويقال إنه ليس عربيا » و « الهزمة والراء والسين ليست عربية » . وقد يتساهل فيجعل العرب أصلا ، ويعنى به مثل « الباء والذال والجيم أصل واحد ليس من كلام العرب بل هي كلمة معربة » . وهو لا يعترف بالمعرب ، ولو تكلم به العرب ، لأن هم الأول كلام أهل البادية الصريح . قال في رد لغة شامية « فأما (الإجار) فلغة شامية ، وربما تكلم بها الحجازيون . فيروى أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : « من بات على إجار ليس عايه ما يرد قدميه ، فقد برئت منه الذمة » . وإنما لم نذكرها في قياس الباب لما قلناه أنها ليست من كلام البادية . وناس يقولون : (إنجار) ، وذلك مما يضعف أمرها . فإن قال قائل : فكيف هذا وقد تكلم بها رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ قيل له : ذلك كقوله صلى الله عليه وآله وسلم : « قوموا فقد صنع جار لكم سورا » وسور فارسية ، وهو العرس « فسور المعربة التي تكلم بها الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهو العربي الذي اشتهرت فصاحته ، لا يعتد بها المؤلف ، لأن أصلها فارسي فليست على مقاييس العرب .

٣ — المواد المبدلة مثل « وأما الهزمة والذال فليس بأصل ، وذلك أن الهزمة فيه محولة من هاء » و « الهزمة والهاء والنون ليس بأصل ، وإنما جاءت فيه من الإبدال يقولون : الأثن لغة في الوثن... وقد شرطنا في أول كتابنا هذا ألا نقيس إلا الكلام الصحيح » وربما لا يرد لها كلها ، ويكتفى برد صيغ منها يعتبرها مبدلة مثل « الأثنان تقارب الخطو في غضب... وهذا ليس من الباب [باب أثن] ، لأن النون مبدلة من اللام ، والأصل الأتلان » و « ذكر الخليل كلمة إن صحت فهي من الإبدال ، أقيمت الهزمة فيها مقام الهاء ، قال الخليل : الأريط : العافر

من الرجال » وما أكثر الألفاظ التي يخرجها من الأبواب ، بسبب كونها مبدلة من باب آخر . وقد يسمى المواد التي حصل فيها الإبدال فروعا ، في مقابل الأصول ، مثل : « الهمزة والجيم والحاء فرع ليس بأصل ، وذلك أن الهمزة فيه مبدلة من ولو » و « الثاء والميم والهمزة كلمة واحدة ليست أصلا ، بل هي فرع لما قبلها [وهو ثمغ] . . . والهمزة كأنها مبدلة من غين » . وقد يتنازع المادة الأصالة والفرعية ، مثل : « الهمزة والراء والشين يمكن أن يكون أصلا ، وقد جعلها بعض أهل العلم فرعا ، وزعم أن الأصل الهرش ، وأن الهمزة عوض من الهاء » .
والإبدال عند المؤلف ليست له حدود ، ويختلف عن سميّه عند الصرفيين .
فهؤلاء حددوا القواعد التي يستطيع المرء بواسطتها معرفة الإبدال ، وحددوا الحروف التي يحدث فيها^(١) . فالإبدال يعرف بالاشتقاق ، أو بقلة استعمال اللفظ الذي فيه البديل ، أو بكون بنائه مجهولا إذا لم يحكم بإبداله ، أو ببعض القواعد الأخرى التي ترجع في غالبها إلى الاشتقاق . والحروف التي تطيع الإبدال ، لها قواعد معروفة . فكل منها يبدل إلى حروف خاصة به ، ترتبط به بصفة أو أكثر ، ولا يتعداها إلى غيرها . ولكن ابن فارس لا يعير كل ذلك التفاتا ، ويحكم بالإبدال حين تشد اللفظة عن الأصل الذي وضعه للمادة كلها ، أو تتكون المادة من كلمة واحدة ، ويراها تتفق في المعنى مع لفظ آخر يخالفها في أحد حروفها مهما كان هذا الحرف قريبا أو بعيدا عما حكم عليه بالإبدال . قال مثلا : « الحاء والزاء والكاف كلمة واحدة أراها من باب الإبدال ، وأنها ليست أصلا . وهو الاحتزاك وذلك الاحتزام بالثوب . فإما أن يكون الكاف بدل ميم ، وإما أن يكون الزاء بدلا من باء وأنه الاحتباك » ولم نسمع عند النحاة والصرفيين عن قلب الميم كافا والباء زاء . وأمثلة هذا النوع كثيرة ، بسبب الخطة التي التزمها .

٤ - المواد المقلوبة ، يقول : « فإما قولهم بنخبخوا عنكم من الظهيرة ، أي أبردوا ،

(١) الرضى : شرح الشافية ٣/٩٧ .

فهو ليس أصلاً لأنه مقلوب خب « و » الجيم والباء والذال ليس أصلاً ، لأنه كلمة واحدة مقلوبة ، يقال جبت الشيء بمعنى جذبته « . والمبدأ الذي يقيم عليه قوله بالقلب أن تتألف المادة من كلمة واحدة في صورتها المقلوبة وأن يطرد الاشتقاق منها في صورتها الأصلية كما يقول : « الباء والطاء والحاء كلمة واحدة ، وهو البطيخ ، وما أراها أصلاً لأنها مقلوبة من الطبيخ . وهذا أقيس وأحسن اطراداً » .

وقد خدمه الإبدال والقلب خدمة كبيرة في التهرب من الكلمات التي تشذ على الأصول التي أقامها لمواده . وتمثل هذه الخدمة بشكل مبالغ فيه في المغالطة التي جرت في مادتي عق وقع ، إذ جعل كلا منهما مقلوبة من الأخرى في معنى المرارة . وأحاط في مواضع أخرى إلى مواد يشك فيها قال : « الزاء والميم والقاف ليس بشيء ، وإن كانوا يقولون زبق شعره ، إذا نتفه ، فإن صح فالأصل زبق » ثم قال في هذه : « الزاء والباء والقاف ليس من الأصول التي يعول على صحتها وما أدري ألما قيل فيه حقيقة أم لا ، لكنهم يقولون زبق شعره ، إذا نتفه » .

هـ — المواد التي تتألف منها كلمة واحدة لا يستطيع أن يعدها من الإبدال أو القلب ، مثل « أما الهمزة والراء والواو فليس إلا الأروى ، وليس هو أصلاً يشتق منه ولا يقاس عليه » و « الحاء والجيم والفاء كلمة واحدة لا يقاس » . وهو لا يريد بالكلمة الواحدة أن تكون جامدة على الدوام ، بل تكون جامدة ومشتقة يأتي منها المصدر والفعل مثل « الهمزة والحاء والنون كلمة واحدة قال الخليل : الإحنة : الحقد في الصدر ... ويقال أحزن عليه يأحزن إحنة ، قال أبو زيد : آحنته مؤاحنة » . « الثاء والراء والميم كلمة واحدة يشتق منها .. » فهذه المشتقات كلها بمنزلة الكلمة الواحدة .

وتساهل في بعض هذه الكلمات فسامها أحياناً أصولاً ، مثل « الهمزة والميم والطاء أصل واحد لا يقاس عليه » . وأطلق عليها أحياناً لقب « أصيل^(١) » في مقابل تسمية بعض المواد الطويلة « أصلاً كبير^(٢) » .

(١) ٢٣٠/٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، وغيرها .

(٢) ٤٥٤/٢ ، ٤٩٠ ، ١٢٥/٥ ، وغيرها .

٦ — حكاية الأصوات ، مثل « وأما الهمزة والهاء فليس بأصل واحد لأن حكايات الأصوات ليست أصولا يقاس عليها » و « الجيم والواو والتاء ليس أصلا ، لأنه حكاية صوت ، والأصوات لا تقاس ولا يقاس عليها » .

٧ — أسماء النباتات والأماكن والأعلام والألقاب يقول : « لا نعد النبات ولا الأماكن فيما ينقاس من كلام العرب^(١) » و « الأماكن أكثرها موضوعة الأسماء غير مقيدة^(٢) » و « الدال والعين والدال ليس بشيء وربما سموا المرأة دعد » و « فأما قولهم للخبيبة عَنَاقٍ ، فليس بأصل . . . ووجه ذلك عندنا أن العرب ربما لقبت بعض الأشياء بأقرب يكمنون به عن الشيء كما يلقبون الغدر كيسان ، وما أشبه هذا » وقد يتساهل أحيانا فيعدّ الأعلام مما لعله يكون مشتقا^(٣) .

٨ — الإتياع ، يقول : « الباء والياء والصاد ليس بأصل ، لأن بيص إتياع الحيص » ودفعه ذلك إلى إهمال كثير من ألفاظ الإتياع ، وما أورده منها في داخل الأبواب اكتفى بالإشارة إلى أنه من الإتياع .

١ — المواد المنحوتة يقول : « وأما الأزل الذي هو القدم فالأصل ليس بقياس ولكنه كلام موجز مبدل ، إنما كان « لم يزل » فأرادوا النسبة إليه فلم يستقم ، فنسبوا إلى « يزل » ثم قابوا الياء همزة فقالوا : أزلت ، كما قالوا في ذى يزن حين نسبوا الرمح إليه : أزنى « و » الهمزة والميم والعين ليس بأصل والذي جاء فيه رجل إمّعة وهو الضعيف الرأي القائل لكل أحد أنا معك . . . والأصل مع والألف زائدة » . وكان ذلك من الأسباب التي جعلته لا يبحث فيما زاد على ثلاثة أصول من الألفاظ عن أصولها إذ أن كثيرا منها أو أكثرها منحوت أو مزيد ، إلى جانب أن اشتقاقها يكون أحيانا خفيا جدا^(٤) .

(٢) ٦٥/١ .

(٣) ٣٧١/٢ .

(١) ٣٢/٤ .

(٣) ١١٢ ، ٩٥ ، ٧٤/٤ .

١٠ — المبهيات يقول: «الحاء والياء والياء ليست أصلا، لأنها كلمة موضوعة لكل مكان، وهي مبهمه، تقول: أفعد حيث شئت». وصرح المؤلف بكرهه التحمل قال^(١): «غير أنا نكره القياس التحمل المستكره» وحاول تجنبه. فعلى الرغم من أن منهجه كان يدفعه إلى بعض الالتوآت والمد والبط في بعض الاشتقاقات حتى تتلاءم مع أصوله فإن هذا الضعف كان قليلا عنده^(٢). وأسباب ذلك عدة منها تقسيمه المادة الواحدة بين أكثر من أصل. أما المادة التي جعل لها أصلا واحدا، فكان أصلا عاما واسعا تتدرج تحته عدة أشياء مثل قوله «العين والميم أصل صحيح واحد يدل على الطول والكثرة والعلو» و «العين والنون والتاء أصل صحيح يدل على مشقة وما أشبه ذلك ولا يدل على صحة ولا سهولة» ومنها فتح الباب لألفاظ تعد شاذة أو قريبة من الشذوذ يؤخرها إلى ختام المواد ويضم إليها ما لا يلائم أصوله أو يلائمها باستكراه وتحمل. ولذلك كانت المادة تنقسم عنده إلى الأصول المطردة ثم ما ليس يبيد أن يكون من القياس أو مما يشبهه^(٣) أو ما إلى ذلك من عبارات التحفظ. ومن الأسباب إخراج المواد والألفاظ التي أخرجها من الأصول، فكل ما لا ينسجم معه شاذ أو معرب أو مشكوك فيه، أو يهمله بدون أدنى إشارة. نضيف إلى ذلك كله ذكاء المؤلف وقدرته على ربط الصيغ واستخلاص العلاقة بينها حتى أنه وصل إلى ربط بعض المواد نفسها ببعض حين تشتمل على حرفين متماثلين ويتشابه المعنى فيها، قال مثلا: «الزاء واللام أصل مطرد منقاس في المضاعف وكذلك في كل زاء بعدها لام في الثلاثي» و «إن لله تعالى في كل شيء سرا واطيفة وقد تأملت في هذا الباب من أوله إلى آخره فلا ترى الدال مؤتلفة مع اللام بحرف ثالث إلا وهي تدل على حركة ومجىء وذهاب وزوال من مكان إلى مكان^(٤)».

(٢) ٣٩٩/٣، ٤٠٠، ٤١٩، ٤٢٤، وغيرهما.

(٤) ٢٩٨/٢.

(١) ٢٧٥/٣.

(٣) ٤٥٢/٣.

وأفادته هذه المقاييس فائدة كبيرة إذ أقام عليها نقده وترجيحاته بين الآراء المتعارضة قال : « الظاء والعين والنون أصل واحد صحيح يدل على الشخوص من مكان إلى مكان ... والظمينة ... فقال قوم : هي المرأة ، وقال آخرون : الطمائن : الموادج كان فيها نساء أو لم يكن . وهذا أصح القولين لأنه من أدوات الرحيل » و « فأما الذئب الأطلس فيقولون الأغبر والقياس يدل على أنه الذي قد تمعط شعره » .

فكرة النحت :

ابن فارس له مذهب واضح « في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف ، فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : ضِبْطَر ، من صبَط وضبر ... وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة^(١) . وأدخل في المنحوت ما كان أصله ثلاثيا زيد فيه حرف أو أكثر لمعنى من المعاني^(٢) وإن كان دائم الإفراد له والتنبيه عليه . أما القابل الباقى من هذه الألفاظ فموضوع على هذه الصورة قال^(٣) « فعلى هذا الأصل بيننا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي [والخماسى] فنقول : إن ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذى ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعا لا مجال له فى طرق القياس » .

وصنف المؤلف المنحوت أصنافا أولها المنحوت من كلمتين فقط وهو أكثر الكلمات مثل « بُحْتَر ، وهو القصير المجتمع الخلق . فهذا منحوت من كلمتين من الباء والتاء والراء ، وهو من بترته فَبِتْر كأنه حُرِم الطول فبتر خلقه ، والكلمة الثانية الحاء والتاء والراء وهو من حترت وأحترت وذلك ألا تُفَضِل على أحد . يقال أحتر على نفسه وعباله ، أى ضيق عليهم ، فقد صار هذا المعنى فى القصير لأنه لم يُعْطَ ما أعطيه الطويل^(٤) » . وثانيها المنحوت من ثلاث كلمات مثل « القملع :

(١) الصاحبى ٢٢٧ .

(٢) القمايس ١/٣٣٢ .

(٣) ١/٣٢٩ .

(٤) ١/٣٢٩ .

وهو ما يبس من الطين على الأرض فيتقلّف . وهذه منحوتة من ثلاث كلمات من ققع وقلع وقلف ، وقد فُسر^(١) . وثالثها المنحوت من كلمتين ودخلته زيادة حرف ، مثل « الحنزقرة » وهو القصير . وهذا من الحزق والحقر ، مع زيادة النون . فالحقر من الحقارة والصفير ، والحزق كأن خلقه حُزِقَ بعضه إلى بعض^(٢) . وآخر الأصناف الكلمات المتأرجحة بين النحت والزيادة مثل « جندل فممكن أن يكون نونه زائدة ويكون من الجدل وهو صلابة في الشيء وطى وتداخل يقولون خلق مجدول ، ويجوز أن يكون منحوتا من هذا ومن الجند وهي أرض صلبة^(٣) » .

والمزاد أصناف أيضا : أولها المزاد بحرف واحد ، وهو الأكثر مثل « البَحْظَلَة قالوا أن يقفز الرجل قفزان اليربوع . فالباء زائدة قال الخليل : الحاظِل : الذى يمشى فى شِقِّه يقال مر بنا يَحْظِل ظالعا^(٤) » . وينقسم هذا الصنف إلى أقسام : (١) المزاد الحرف الأول مثل السابق (٢) المزاد الحرف الثانى مثل « البرغثة فالراء فيه زائدة وإنما الأصل الباء والغين والثاء . والأبغث ن طير الماء كلون الرماذ فالبرغثة لون شبيه بالطُحْلة^(٥) » (٣) المزاد الحرف الثالث مثل « الثعلب : مخرج الماء من الجرين فهذا مأخوذ من ثعب ، اللام فيه زائدة^(٦) » (٤) المزاد الحرف الأخير مثل « البرزخ الحائل بين الشيثين كأن بينهما برآزا أى متسعا من الأرض ثم صار كل حائل برزخا فالحاء زائدة^(٧) » .

وثانى الأصناف المزاد بحرفين وهو قليل مثل : « احرنجمت الإبل : إذا ارتد بعضها على بعض ، واحرنجم القوم : إذا اجتمعوا . وهذه فيها نون وميم ، وإنما الأصل

(١) ١١٧/٥ وانظر ١٥٨/٣ ، ٣٥٩/٤ ، ٣٧٠ ، ١٩٤/٥ ، ٤٨٣ .
(٢) ١٤٥/٢ وانظر ١١٦/٥ . (٣) ٥١٢/١ . (٤) ٣٣٢/١ .
(٥) ٣٣٢/١ . (٦) ٤٠٣/١ . (٧) ٣٣٣/١ .

أخرج ، وهو الشجر المجتمع الملتف^(١) . ونستطيع أن نقسم هذا الصنف إلى قسمين أيضا : ما اجتمع فيه الزائدان وما انفصلا فيه . أما القسم الأول فمنه ما زاد حرفه الأول والثاني مثل « عَنجَرْد : المرأة الجرثيمة السايطة . وهذا مصابا لها تنجرد للشر ، العين والنون زائدة^(٢) » . ومنه زاد حرفاه الثاني والثالث مثل « اسلنطح الشيء إذا انبسط وعرض ، وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والهمزة عظيما ومبالغة^(٣) » ومنه ما زاد حرفاه الثالث والرابع مثل « المُخْرَنْبِق : الساكت ، والنون والباء زائدتان وإنما هو من أَخْرَق وهو خَرَق الغزال ولزوقه بالأرض خوفا . فكان الساكت خرق خائف^(٤) » ومنه ما زاد حرفاه لأخيران مثل « أُلْحِشْرَم وهي الأصوات ، والميم والراء زائدتان ، وإنما هو من خش ، وكذلك أُلْحِشْرَم الجماعة من النحل ، وإنما سمي بذلك لحكاية أصواته^(٥) » . أما القسم الثاني فلم يأت منه إلا ما زاد ثالثة وخامسه ، مثل « عرندس : شديد . كل ما زاد فيه على العين والراء والذال فهو زائد وأصله عرد ، وهو الشديد^(٦) » .

وثالث الأصناف الزائد بثلاثة حروف وهو كلمات قلائل « عَظْمَيْس : جارية تارة حسنة القوام . وناقاة عظيميس : شديدة ضخمة ، والأصل في هذا عيطموس واللام بدل من الياء ، والياء بدل من الواو . وكل ما زاد على العين والياء والطاء في هذا فهو زائد ، وأصله العيطاء الطويلة ، والطويلة العنق^(٧) » . ويبدو أنه لا بد أن يكون أحد هذه الحروف الثلاثة الزائدة حرف علة ، كما في الكلمة السابقة وفي « الفتكرين وهي الشدائد . وهذا من الفتك وسائر زائد^(٨) » .

ورابعها المترجح بين الزيادة والوضع مثل « الدغفل : ولد الفيل . والدغفلى : الزمان الخصب ... ومحمّلت أن تكون هذه من الذي زيد فيه الدال كأنه من غفل ،

(١) ١٤٤/٢ . (٢) ٣٧٣/٤ ، كذا ولعلها زائدتان .
(٣) ١٥٩/٣ وانظر ٤٥٧ ، ١١٦/٥ . (٤) ٢٥٣/٢ . (٥) ٢٤٨/٢ .
(٦) ٣٧٣/٤ وانظر ١٤٤/٢ ، ٢٥٤ ، ٤٣٢/٤ . (٧) ٣٧٢/٤ .
(٨) ٥١٤/٤ .

وهم يصفون الزمان الطيب الناعم بالغفلة»^(١) و«أما الزمهرير فالبرد ممكن أن يكون وضع وضعا، ويمكن أن يكون مما مضى ذكره، من قولهم ازهرت الكواكب، وذلك أنه إذا اشتد البرد زهرت إذن وأضأت»^(٢) و«مما وُضِع وضعا ولا يكاد يكون له قياس... الطرمساء: الظلمة، ويجوز أن تكون هذه الكلمة مما زيدت فيه الراء كأنها من طمس»^(٣).

وآخرها المترجح بين الزيادة والنحت، وسبق ذكره في النحت.

وقد أعطانا المؤلف أسباب زيادة الحروف حين قال^(٤): «ومما اشتق اشتقاقا قولهم للتقيل الوخم القبيح الفحج: خَفَنْجَل. وهذا إنما هو من الخفج، وقد مضى لأنهم إذا أرادوا تشبيها وتقييحا زادوا في الاسم» وقال^(٥): «اسلنطح الشيء إذا انبسط وعرض وإنما أصله سطح وزيدت فيه اللام والنون تعظيما ومبالغة» وكرر هذا الكلام^(٦).

أما الموضوع فيحترس المؤلف بإزائه ويصرح بأنه ربما كان مشتقا ولم يصل هو إلى معرفته، يقول^(٧): «أما الذي هو عندنا موضوع وضعا فقد يجوز أن يكون له قياس خفي علينا موضعه. والله أعلم بذلك» ويكرر ما يشبه هذا القول^(٨). والسبب في هذا أن اشتقاقه خفي جدا^(٩) أو ليس ظاهرا^(١٠). والحق أنه يشك في هذا الصنف من الألفاظ يقول^(١١): «والأصل في هذه الأبواب [الموضوعة] أن كل ما لم يصح وجهه من الاشتقاق الذي نذكره فنظور فيه إلا ما رواه الأكابر الثقات. والله أعلم» بل ما رواه الأكابر الثقات لم يسلم من تجريحه.

- | | |
|--------------------------------|-------------------|
| (٢) ٥٥/٣ . | (١) ٣٤١/٢ . |
| (٤) ٢٥٤/٢ . | (٣) ٤٥٩ ، ٤٥٨/٣ . |
| (٦) انظر ٣٧٢/٤ ، ٤٥٧/٣ ، ٣٧٣ . | (٥) ١٥٩/٤ . |
| (٨) ٣٤١ ، ٢٥٣/٢ ، ٥١٢/١ . | (٧) ١٤٦/٢ . |
| (١٠) ١٦٠/٣ . | (٩) ٣٧١/٢ . |
| | (١١) ١٤٤ : ٢ . |

الاختصار :

برز في منهج المؤلف ميله إلى الاختصار ، فجلب عليه ذلك بعض الآثار التي ظهرت في تناوله للمواد . وقد صرح المؤلف بميله هذا كثيرا^(١) .

وأول هذه الآثار تركه بعض الصيغ حتى ظهرت المواد عنده صغيرة قصيرة .
وثانيها عدم شرح بعض الصيغ التي يذكرها مثل الآدر والديسيس والزغبد والتفاح والضيبي وطسأ وغيرها .

وثالثها أنه كان يشرح الكلمة دون أن يذكرها مثل « الدال والهاء كلمة واحدة وهو المطر الضميف » يريد الدث ، ومثل « الجيم واللام والحاء ليس أصلا ولا فيه عربية صحيحة فإن كان شيء فالحاء مبدلة من حاء » ولا يتعرض لهذا الشيء المبدل .

والرابع اختصاره ما يقتبس من نصوص اللغويين قبله كما يتبين لنا بوضوح عند مقابلة نصوص العين والجمهرة عنده بما في أصليهما .

وأخيرا عدم ذكره أسماء بعض اللغويين الذين يقتبس منهم وخاصة الخليل وابن دريد وابن السكيت وأبي عبيد ، اكتفاء بما قاله في مقدمة الكتاب . والحق أن الاختصار كان أمرا طبيعيا في كتابه للفرض الذي كان يرمى إليه والمنهج الذي اتبعه ، فهو لم يكن يريد أن يدون معجما يجمع المفردات اللغوية وإنما معجما يفلسف المشتقات اللغوية ويربط بعضها ببعض بواسطة أصول عامة . فالهدف الأول عنده استنباط هذه الأصول العامة أو المقاييس التي سمي الكتاب باسمها ، وإبانة كيف تفرعت الصيغ عنها .

وقد شد عن هذا الاختصار في بعض الأحيان النادرة في مثل كلامه عن بعض الأيام التي تعرض لها وخاصة في الجزء الأول من الكتاب^(٢) ، وفي تكريره بعض

(١) ٢٦٨/١ ، ٣٠٥ ، ١٢٣/٤ ، ٢٣٤ وغيرها .

(٢) ١١٧/١ ، ١٥٥ ، ٢٥٨ .

الصيغ في المادة الواحدة وكان هذا الشذوذ الثاني نتيجة لازمة لإحدى خصائص منهجه ، تلك هي إيراد أقوال اللغويين المختلفين وعدم اكتفائه بواحد أو اثنين منهم أو صب أقوالهم جميعها في مجرى واحد .

ومن الظواهر التي تراها عنده وتمت بسبب إلى الاختصار عدم تعرضه للحروف والأدوات في مواده إلا نادرا . ولكن سبب ذلك عدم تصرفها فلا مناسبة بينها وبين ما يريد في كتابه .

النقد :

ابن فارس يتحرى الألفاظ الصحيحة ويجتنب المشوبة ولذلك كان ينص على كل أصل من أصوله التي يرتضيها بالصحة ، وما لا يرتضيه بالضعف أو الشذوذ أو غيرها . وجعله ذلك يعني بإبانة العرب والمبدل الحروف وغيرها ، ويرد اللغات الضعيفة ولا يرضى إلا بكلام أهل البادية . وبلغ من تشدده في ذلك أن رد بعض ما قد يخالفه الباحثون^(١) فيه ، وأن عني بنقد اللغويين عناية كبيرة .

ونثر المؤلف آراءه في نقد الألفاظ واللغويين في صراحة وفي أدب في أغلب الأحيان . فهو كثيرا ما يرمي خصمه دون أن يصرح باسمه ، مثل « الباء والياء والطاء كلمة ما أعرفها في صحيح كلام العرب ولو [لا] أنهم ذكروها ما كان لإثباتها وجه . قالوا البيظ : ماء الفعل » « والحاء والضاد والفاء ليس أصلا ولا شغل به . ويقولون خَصِفَ إذا خضم ، والخَصِف البطح فيما يقولون » . فتراه عبر بما أعرفها في صحيح ، أو ليس أصلا ، أو يزعمون ، وكان يقول أيضا : ما أحسبها صحيحة^(٢) ، أو لامعول عليها ، أو غيرها أصح ، أو ليست بشيء ، أو إن صحت ، أو لم أربها رواية صحيحة ، أو كل هذا قريب من البطلان بعضه من بعض أو ما شابه ذلك .

(١) ٢١٣/٣ ، ١٧٤/٤ .

(٢) ٤٧/١ ، ٣٥٩ ، ٣٧٦ ، ٣٧٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٥ ، ٤٠٦ ، ٤٧٠ ، ٢٥١/٢ .

وكان يصرح أحيانا بأسماء من يتقدم . وأولهم مرجعه الأول الخليل وكثيرا ما كان يوجه النقد إلى العين لا الخليل مباشرة ، « وفي كتاب الخليل : الترفة : الهنة في الشفة العليا . وهذا غلط إنما هي التفرة » . أو « وفي الكتاب المنسوب إلى الخليل التلم . . . وما في ذلك شيء يعول عليه » . وقد يقول « وقد ذكر عن الخليل طخطح السحاب انضم بعضه إلى بعض . . . وهذا إنما يحتاج في تصحيحه إلى حجة » . وعلل الشك في العين باحتوائه على ألفاظ غريبة قال^(١) : « وقد ذكر عن الخليل . . . أن العكنكع المذكور الخبيث من السعال . . . وأرى كتاب الخليل إنما تطامن قليلا عند أهل العلم لمثل هذه الحكايات » .

ومهما يكن الحال فابن فارس يقول : « وحكى بعضهم عن الخليل أنه قال هو خنأب مكسورة الخاء شديدة النون مهموزة ، وهذا إن صح عن الخليل فالخليل ثقة^(٢) » ويقول عن كلمة ضعيفة مروية عن الخليل^(٣) : « وما أحسب هذا من كلام الخليل » مما يدل على تعظيمه له .

ولكن أقسى ما وجه من نقد كان لابن دريد ، رماه بالتوليد « والذي قاله ابن دريد في الجنب : أنه ذو الشغب فجنس من الإبدال يولده ابن دريد ويستعمله » والتدليس^(٤) « وأعجب منه اللغة اليمانية التي بدلسها أبو بكر محمد بن الحسن الدريدي » والغلط « قال ابن دريد : وكان الأصمعي يدفع قول العامة هذا مجانس لهذا ، ويقول ليس بعربي صحيح . وأنا أقول : إن هذا غلط على الأصمعي لأنه الذي وضع كتاب الأجناس وهو أول من جاء بهذا اللقب في اللغة » ، وقال « وليس لما ذكره ابن دريد أن الشغنة الكارة أصل ولا معنى » . وقال « الجيم والفاء والزاء لا يصلح أن يكون كلاما إلا كالذي يأتي به ابن دريد من أن الجفز السرعة . وما أدري ما أقول » . وتهكم به « فأما أبو بكر فإنه ذكر ما أرجو أن يكون صحيحا وأراه قد أملاه كما ذكره حفصا فقال جمع يجمع جمعا إذا لم يشته الطعام . قال : وأحسبه

(٢) ٢٢١/٢ .

(٤) ٣٠٧/٤ .

(١) ١٢/٤ .

(٣) ٣٤٦/١ .

من الأضداد لأنهم ربما سموا الرجل النهم جمعا . قال : ويقال جمع فهو مجموع إذا لم يسته أيضا . هذا قول أبي بكر ، واللغات لا تجيء بأحسب وأظن « وسمى ألفاظه التي شك فيها طرائف وأعاجيب وهنوات « القاف والعين والزاء ليس فيه إلا طريفة ابن دريد قال : قعزت الإناء ملأته « و « قال ابن دريد : الخزف الخطر باليد عند المشي وهذا من أعاجيب أبي بكر « ورماء بالتوليد في أبواب معينة قال : « الدال والحاء والزاي ليس بشيء وقال ابن دريد الدهز : الجماع . وقد يولع هذا الرجل بباب الجماع والدفع وباب القمش والجمع . »

ولسكن هذا كله لا يمنعه من الاعتراف بصوابه حين يعتقد أنه على صواب قال « فأما قولم لصاحف الصوت إنه لحسن الجِرم فقال قوم : الصوت يقال له جرم . وأصح من ذلك قول أبي بكر بن دريد إن معناه حسن خروج الصوت من الجرم « . بل يرجع رأيه على الخليل أيضا قال : « فأما قولم برذونة رغوث فقد اختلف فيه . فكان الخليل يقول : الرغوث : كل مرضعة وذكر قول طرفة :

ليت لنا مكانَ التَّمكِ عمرو رَغوثًا حول قُبتنا تخور

وكان ابن دريد يقول : فصيل في معنى مفعولة لأنها مرغوثه ، يريد أنه يرتضع لبنها ، ولعل هذا أصح القولين . »

وقد الكأى أيضا ، قال « قال الكأى : ثمغة الجبل : أعلاه ، بالثاء . قال الفراء : والذي سمعت أنا ثمغة « « ومثله [في عدم الصحة] ما حكى عن الكأى : ترّ الرجل عن بلاده : تباعد ، وأتره القضاء : أبعد . »

وتقد ابن الأعرابي والفضل وأبا عبيدة والفراء وأبا عبيد وأبا إسحاق الزجاج والشيباني وأبا زيد والأصمعي . واتبع في النقد طرقا ثلاثة : إصدار الحكم بالضعف كما رأينا في أكثر ما سبق ذكره ، والمقارنة المجردة مثل « ويقال منه امرأة سيفانة . . . قال الخليل بن أحمد : لا يوصف به الرجل . وحدثني علي بن إبراهيم عن علي بن

عبد العزيز ، عن أبي عبيد عن الكسائي : رجل سيفان وامرأة سيفانة « والمقارنة مع الترجيح سواء اعتمد على لغوي آخر مثل « وقول ابن محكان :

فَنَشْنَشَ الْجِلْدَ عَنْهَا وَهِيَ بَارِكَةٌ كَمَا تَنْشَشُ كَرْنَا قَاتِلَ بَلْبَا

ففيه روايتان : رواه ابن الأعرابي قاتل بالقاف ، ورواه الأصمعي بالقاف ، وكان يقول : السلب : لحاء الشجر ، وبالمدينة سوق السلايين . فذهب إلى أن القاتل هو الذي يقتل الساب . فسمعت علي بن إبراهيم القطان يقول : سمعت أبا العباس أحمد ابن يحيى ثعلب يقول : أخطأ ابن الأعرابي ، والصحيح ما قاله الأصمعي « أو اعتمد على نفسه مثل « عن أبي عبيد عن الأصمعي قال : ربما سموا عود الطيب رندا ، يعني الذي يُتبخَّرُ به قال : وأنكر أن يكون الرند الآس . وقال الخليل : الرند : ضرب من الشجر يقال هو الآس ... فأما قول الجعدي :

أَرْجَاتٍ يَفْضُنُ مِنْ قَضْبِ الرُّنْدِ لِـ بِشْفْرِ عَسْبِ كَشُوكِ الرُّيَالِ
فإنه يدل على أن الرند ليس بالآس .

المجاز :

ومن الظواهر البارزة في المقاييس عناية المؤلف بالمبارات المجازية وهو ينبه عليها ويصرح بأنها من المجاز أو المستعار أو المشبه أو المحمول ، وقد يضمنها في آخر المادة . قال في آخر مادة دعو : « ويحمل على الباب مجازا أن يقال : دعا فلانا مكان كذا إذا قصد ذلك المكان ، كأن المكان دعاه . وهذا من نصيح كلامهم قال : ذو الرمة :

دَعَتِ مَيَّةَ الْأَعْدَادِ وَاسْتَبَدَّتْ بِهَا خَنَاطِيلُ آجَالٍ مِنَ الْوَيْنِ خُذَلِ «

وقال في أول مادة « ذوق » : « الذال والواو والقاف أصل واحد ، وهو اختبار الشيء من جهة تطعم ثم يشتق مجازا فيقال ذقت الماء كقول أذوقه ذوقا وذقت ما عند فلان اختبرته . «

أما عن المستعار فقال في آخر مادة « رجل » قبل الشاذ فيها : « فأما قولهم ترجل النهار : إذا ارتفع ، فهو من الباب الأول كأنه استعارة أى أنه قام على رجليه . وكذلك رجلت الشعر هو من هذا كأنه قوّمى . والمرجل مشتق من هذا أيضا لأنه إذا نُصب فكأنه أقيم على رجل » وقال في آخر مادة « رجم » : « والذي يستعار من هذا قولهم رجمت فلانا بالكلام إذا شتمته » وابن فارس يضع المستعار في آخر مواده في أغاب الأحوال .

والمشبه قال عنه : « فأما قولهم لما ابيض ظهره من الدواب أرجل فهو من هذا أيضا لأنه يشبه بالدابة التي على ظهرها رحالة والرحالة السرج » وقال : « والأرجاء الأضراس وهذا على التشبيه أى كأنها تطحن الطعام ، ويقال على التشبيه أيضا للقطعة من الأرض الناشزة على ما حولها مثل النجفة رحي » والمؤلف يضع هذه التشبيهات قبل الاستعارات .

وأخيرا المحمول « الزاء والمهمزة والميم أصل يدل على صوت وكلام ، فالزأمة : الصوت الشديد . . . ومما يحمل عليه الزأم الذعر ، ويقال أزأمته على كذا أى أكرهته » وقال : « الحلم صغار : القردان . والحلمة : دويبة . والمحمول على هذا حلمتا الثدى » .

كل هذه الأنواع المجازية تميل إلى تأخيرها في المواد فلا يضع بعدها إلا الشاذ عن أصوله . وربما لا يصرح المؤلف بأن الصيغة التي يتناولها مجازية ، ولكنه يشير إلى ذلك بعبارة نفهم منها ما يريد ، يقول : « خزمت البعير : إذا جعلت في وتره أنفه خزامة من شعر ، وعلى هذا القياس يسمى شجرة من الشجر خزامة وذلك أن لها لحاء يفتل منه الحبال ، والحبال خزامات » فعبارة : وعلى هذا القياس ، تفهمنا معنى التشبيه وخاصة أنه شرحه بعد ذلك .

ويتصل بهذه العبارات المجازية الأساليب الخاصة مثل « ما بالدار دُعوى » و « هو لك منى على حبل الذراع . . . ذرع لى فلان شيئا من خبر » وما يضاف إلى أم وابن وأمثال ذلك . فقد عنى به المؤلف كما عنى به ابن دريد من قبل .

الظواهر في المواد : تعدد الأقوال :

أول الظواهر التي نراها في مواد المقاييس اشتغالها على أقوال متعددة لكثير من اللغويين كأنما يريد المؤلف أن يأتي لأصوله التي استنبطها بالأدلة المتنوعة من مراجع مختلفة ، حتى لا يتهمه أحد بأنه يسير في ركاب واحد أو اثنين من العلماء . فكثرت الأقوال التي نجدها عنده ولا نجدها عند الخليل وابن دريد على الرغم من ميله إلى الاختصار . بل انفرد ببعض ألفاظ دون بقية المعاجم^(١) ، لأن المراجع التي أخذها منها من الرسائل الصغيرة لم يصل إلينا كثير منها .

وقد أورد في كثير من الأحيان أقوال اللغويين دون نسبة صريحة اكتفاء بعبارة مبهمه مثل قالوا ، ويقال ، وقيل . ومهما يكن من أمر فإنه أكثر من الخليل وابن دريد احتفالا بأقوال غيره من اللغويين وأكثر تصريحاً بأسمائهم . فهو قريب الشبه ببعض الشيء بالقالى .

وعنى بإيراد أقوال الخليل وابن دريد خاصة إلى جانب غيرها من اللغويين . وسمى العين والجمهرة « الكتابين » فبناء أسك موجود « في الكتابين » ، وثب « كلمة ليست في الكتابين » و « ثم ... لم أجده في الكتابين » . ولكن عنايته بالخليل أكثر وثقته به أكبر كما يتضح من المقدمة ومن المواد ، إذ يلتزمه ويأخذ معظم ما في مواد أحيانا منه دون أن يشير^(٢) إلى ذلك ، ومع التصريح كثيرا ، كما يظهر من فهرس الأعلام الذي ألحقه محقق الكتاب به . وكان يحافظ على النص أحيانا ؛ ويتصرف فيه بما لا يغير معناه في أحيان أخرى ، إذ كان أميل إلى الاختصار^(٣) ، وكان يميل إلى أن يزيد فيه ما يوضح مقياسه . وأدى ذلك إلى وجود

(١) ١٠٦/١ ، ١٧٩ ، ٣٥٧ ، ٣٥٩ ، ٤٩٦ ، وغيرها .

(٢) انظر قف وكس وعش وغيرها في العين والمقاييس .

(٣) انظر عقف ، عغب ، عفل في كتابيهما .

بعض عبارات منسوبة إلى الخليل غير موجودة في نسخة العين المطبوعة^(١) ، إلى جانب اضطراب نسخ هذا الكتاب . وكذا كان حال المؤلف مع ابن دريد حتى في إيراد بعض أشياء ليست في النسخة المطبوعة من الجمهرة . ولم يفد المؤلف من مواد الخليل وابن دريد وحدهما بل من شواهدهما أيضا فأكثر من الاستعارة منها وإن جدد في بعضها ، وحذف بعضها الآخر اختصارا .

وعنى المؤلف بعض الشيء بالدخيل من الألفاظ حتى يبين أنه خارج عن أصوله التي لا ينقاس لها إلا اللفظ العربي الصميم . وكان يحكم بالتعريب وينبه أحيانا على اللغة التي عرب اللفظ منها ، ويأخذ ذلك من الخليل أو ابن دريد أو غيرها دون أن يبين إلى من رجع في حكمه . وبخلاف ذلك كانت عنايته بلغات القبائل العربية ضئيلة ، وترك أكثر ما ذكره الخليل وابن دريد منها^(٢) . وسبب ذلك أنها لا تتصل بالهدف الذي يرمى إليه ، وشك في كثير منها ، وخاصة ما نسب إلى اليمن لعدم اتساقه مع أصوله^(٣) . وكان من أثر ذلك أن فقد اللغات اليمنية التي أتى بها ابن دريد نقدا مرا ، وحذف كثيرا مما ذكره الخليل منها ، ولم يبق إلا ما سار على أصول العربية الشمالية^(٤) . وينطبق القول نفسه على أعلام الأشخاص والقبائل والأماكن فهي قليلة عنده .

مآخذ:

أم ما يؤخذ على مقاييس ابن فارس صعوبة ترتيبه وما أدى إليه من اضطراب ، ونعالج ذلك في مآخذ المدرسة كلها . أما هنا فأشير إلى مآخذ لا تتصل به مثل اضطرابه في تقسيم المواد بحسب أصولها فكثيرا ما أتى بأشياء تتصل بالأصل الثاني في القسم الأول ، والثالث في الثاني وما إلى ذلك . ولعله لو جعل لكل قسم منها رقما يساير

(١) اضطر عقم ، عقل ، جن ، في الكنايين .

(٢) ٢٥٢/٢ ، ٢٧٧ ، ٣٣٤ ، ١١٥/٣ .

(٣) ٢٨٥ ، ٢٤١/٣ ، ٢٨٥/٢ .

(٤) ٤٠١/٢ ، ٢٣٥ ، ٣١٣/٣ .

موضع أصله ما اضطرب . وعلى هذا النهج تسير المعجمات الغربية الحديثة ، والمعجم الكبير الذى يخرج المجمع اللغوى .

وأوقعه ميله إلى الاختصار فى عدة أمور تؤخذ عليه ، مثل عدم شرح بعض الألفاظ وعدم نسبة ما يقتبسه إلى صاحبه ، وتصرفه فيه لاختصاره ، وإن حافظ على المعنى . وسبب كل ذلك غرضه الذى كان يرمى إليه ومنهجه . ولكننا نعد من حسناته أنه نسب الألفاظ النادرة أو التى انفرد بها بعض الرواة إلى قائلها . وكان من آثار ميله إلى إيراد أقوال كثير من اللغويين فى اللفظ الواحد أن كرر المعنى الواحد لبعضها مع نسبة كل واحد منها إلى لغوى مختلف فى كل مرة بدون أية زيادة^(١) . وكرر ذات مرة إحدى مواده مرتين بدون سبب ظاهر^(٢) .

ومجمل القول فى المقاييس أنه ليس معجما عاما للغة ، وإنما هو معجم خاص يدافع عن فكرة بعينها ، فتشكل منهجه وفقا لها . ولكنه برغم ذلك أفاد المعاجم العربية فى المادة والمنهج . أما المادة فقد أتى فيها بأشياء كثيرة ليست عند الخليل وابن دريد اللذين سبقاه فى التأليف ، وإن كان معاصروه يفوقونه كثيرا فى هذه الناحية كالتعالى والأزهرى . وأما المنهج فقد طرح فكرة التقاليب للمرة الأولى ، ونظم الأبواب تنظيما يكاد يكون محكما ، وقدم للمعجمات فكرتى الأصول والنعت اللتين أفاد منهما خاصة الصغاني فى العباب والسيد مرتضى الزبيدى فى التاج ، كما قدم لهم أيضا نقده لألفاظ السابقين من أصحاب المعاجم .

(١) ١٧/١ ، ٣٧٣/٤ وغيرهما .

(٢) ٤٩٨/١ ، ٤٩٩ .

الفصل الثالث

كتاب المجمل

لأحمد بن فارس

دل كتاب المقاييس على نضج الدراسات اللغوية وبلوغها مرتبة التصنيف على أسس فلسفية لغوية ، ولكنه لم يحز من الشهرة ما حازه رفيقه « مجمل اللغة » للمؤلف نفسه . ويشترك الكتابان في المادة التي يحتويان عليها ، على وجه الإجمال في المجمل ، ونوع من البسط في المقاييس ، ولكنهما يختلفان في طريقة عرض هذه المادة . وذلك هو الخلاف الأكبر بينهما تدور حوله خلاقات واتفاقات أخرى كلها نابعة من الهدف الذي رمى إليه المؤلف في كل منهما .

فالمقاييس كما رأينا لم يكن معجماً لغوياً أو بعبارة أدق لم يكن يرمى إلى مجرد جمع اللغة وتصنيفها في مواد مرتبة ليسهل على من لا يعرف معنى لفظ من الألفاظ البحث عنه ، ومعرفة ما يجمل ، وإنما كان يرمى إلى استجلاء أصول المواد .

هدفه :

أما المجمل فلا ينظر فيه إلى شيء من ذلك ، وهمه الأوحيد هم المعاجم الخالصة : الجمع والترتيب ، ومُنَاه تيسير الوصول إلى ما يريد الباحث . ولكن أمنية التيسير والتقريب دفعته إلى طريق خالف فيه من قبله من أصحاب المعاجم . فالتيسير الذي دفع ابن دريد قبلاً إلى اطراح ترتيب الخليل ، دفع ابن فارس إلى مخالفة الاثنين لافي الترتيب بل في الميدان الآخر للمعاجم أعنى به ميدان الجمع . فلم يجمع المواد والصيغ والشواهد ويستكثر منها جهده بل أراد فيها الإجمال ، لأن الإكثار رمى بسابقه في أحضان الاضطراب والتشعب .

وقد صرح المؤلف بكل ذلك في مقدمة كتابه حين قال ^(١) « فإنك

(١) انظر أيضاً ١/٤٧ ، ١٣٠ .

لما أعلمتني رغبتك في الأدب ومحبتك لعرفان كلام العرب ، وأنت شامت الأصول
الكبار ، فراعك ما أبصرته من بعد تناولها وكثرة أبوابها وتشعب سبلها ،
وخشيت أن يلفتك ذلك عن مرادك ، وسألتني جمع كتاب فيه ، يدل لك
صعبه ويسهل عليك وعره ، أنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب ، يقل
لفظه وتكثر فوائده ، ويبلغ بك طرفا مما أنت ملتصقه « ولذلك سماه المجمل .

كذلك رمى ابن فارس في مجمله إلى تدوين الواضح والمشهور والصحيح من
الألفاظ حسب . أما الغريب وغير الصحيح ، فلا عناية له به . وذكر ذلك صراحة
في أول كتاب الجيم قال : « وقد ذكر نافية الواضح من كلام العرب والصحيح منه
دون الوحشي المستنكر ، ولم نأل في اجتناب المشهور الدال على غريب آية أو تفسير
حديث أو شعر . والتوخى في كتابنا هذا من أوله إلى آخره . . . ذكر ما صح من
ذلك سماعا ، أو من كتاب لا يشك في صحة نسبه ، لأن من علم أن الله تعالى عند مقال
كل قائل فهو حري بالتحرج من تطويل المؤلفات وتكثيرها بمستنكر الأقاويل
وشنع الحكايات وبنيات الطريق . فقد كان يقال : من تتبع غرائب الحديث
كذب . ونحن نعوذ بالله تعالى من ذلك وإياه نسأل التوفيق للصدق ، وإليه نرغب
في الصلاة على محمد وآله . » وقال في آخر المجمل : « اقتصرت على ما صح عندي سماعا
ومن كتاب صحيح النسب مشهوره ولولا توخى ما لم أشكك فيه من كلام العرب
لوجدت مقالا . » ويظهر من العبارتين السابقتين أن توخيه الصحة كان من الأمور
التي دفعته إلى الاختصار والإجمال ، ولولا ذلك لوجد متسعا للقول والاستكثار
بالمستنكر والشنيع .

مراجعته :

ذكر المؤلف في صدر باب الهمة أسماء اللغويين الذين رجع إليهم وهم كثيرون
وأشهرهم الخليل والأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد وأبو عمرو الشيباني وأبو عبيد
وابن دريد الأزدي ، وقال عنهم : « دخل كلام بعضهم في كلام بعض ، ولم يعد ما ألفناه
في كتابنا هذا مقال جماعتهم وإن كان أحدهم قد زاد في التصاريف والشواهد على الآخر . »

ويتضح من ذلك أنه لا يدعى لنفسه جمعا أو قياما بمحاولات للتعرف لعل ما لم يعرفه العلماء قبله من الفاظ ، وإنما يعتمد اعتمادا واضحا عليهم مكتفيا بجهودهم في ذلك الميدان .

منهجه :

اتبع المؤلف في هذا الكتاب الترتيب الذي اتبعه في المقاييس بدون أدنى تغيير فلا حاجة بنا إلى وصفه ثانية ولا إلى وصف الكتاب نفسه ، ما عدا نظرة سريعة على لقدمة ثم نحلل مادتي « عقق وهقع » :

وصف المقدمة :

يستهل الكتاب بمقدمة في صفحة واحدة بين فيها هدفه في الكتاب وسبب تسميته بالمجمل والخصائص التي يمتاز بها ومنهجه فقال : « فمن مرّ افق هذا الكتاب قرب ما بين طرفيه وصغر حجمه ومنها حسن ترتيبه ، وفي ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللغة ، ومنها أمانة قارئه المتدبر له من التصحيف ، وذلك أنى خرجته على حروف المعجم فجملت كل كلمة أولها همزة في كتاب الهمزة ، وكل كلمة أولها باء في كتاب الباء حتى أتيت على الحروف كلها . فإذا احتجت إلى الكلمة نظرت إلى أول حروفها فالتمتها في الكتاب الموسوم بذلك الحرف فإنك تجدها مصورة في الحاشية ومفسرة من بعد » .

ومن الطبيعي أن الكتاب الأول في المعجم « كتاب الهمزة » وقد صدره المؤلف بذكر المراجع التي روى عنها . ولا يريد بذلك أنها مراجع في كتاب الهمزة وحده بل في الكتب كلها التي يتألف منها المعجم . وكما صدر المؤلف حرف الهمزة بالمراجع صدر بعض الحروف الأخرى بقواعد تتصل بها .

تحليل المواد :

يفتح ابن فارس المادة الأولى بما افتتحها به التحليل مرتبا ومختصرا « عقق

الرجل عن ابنه يعق عنه : إذا حلق عنه عقيقته ، وذبح للمساكين شاة . والشاة المذبوحة والشعر كلاهما عقيقة ، ولا تكون العقيقة إلا الشعر الذي يولد به ، وهي العقة أيضا » : ويرى الباحث أن ابن فارس حذف الشواهد الحديثية والشعرية اختصارا .

ويقول : « وعقيقة البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه ، وتسمى السيوف عقائق تشبها بها » والعبارة الأولى من العين ، والثانية من « الجمهرة » ، وحذف الشاهد الشعري أيضا .

ويقول « انق البرق : إذا تسرب في السحاب ، وهذى سحابة عقاقة » وأولاهما عن الخليل أيضا بالنص وثانيتها عن ابن دريد .

« والعقيق : خرز ، وواد بالحجاز » والمعنيان من الخليل بتصريف وجمع وإيجاز ، ولا تذكر الجمهرة والمقاييس غير المعنى الثاني مع شاهد مأخوذ من الخليل أيضا .

« وانق الفبار : سطم » عن الخليل وهو في المقاييس أيضا مع شاهد مأخوذ من رجز المعجاج فيها . ولم يورد ابن دريد هذا التفسير أيضا .

ويترك هذا الفعل المزيد بحرفين إلى المزيد بحرف واحد « وأعقت الحامل : إذا نبتت العقيقة في بطنها على ولدها ، وهي معق وعقوق ، وجمع العقوق هذه عقق » . وهذا التفسير هنا وفي المقاييس مأخوذ بالنص تقريبا عن الخليل . أما ابن دريد فخالف الخليل في ظاهر عبارة التفسير ، وإن وافقه في حقيقة مدلولها .

وقد يبحث عن أصل المادة ، كما هي طريقته في المقاييس « قال بعضهم : وأصل العق الشق ، يقال شق ثوبه وعقه ومنه العقوق » ويظهر من المقاييس أن بعضهم المشار إليه هنا هو الخليل وإن كان هناك بعض الشك في صحة هذه النسبة . وعلى أية حال فالأصل متفق عليه عند الجميع .

ثم زيادة عما في العين والجمهرة والمقاييس « وعق الرجل بسهمه في الهواء ويقال

إنما هي عتي تعقية « وبلاحظ أنه لم يفسر هذه الصيغة الزائدة وذكر القول الثاني فيها ليمتل عدم وجودها في المعاجم السابقة .

ويرجع إلى الخليل « وهتق في قوله ذق عتق^(١) هو العاق وجمه عتقة «
والعبارة كلها مختصرة من العين وهي تفسير لقول أبي سفيان لحمزة الشهيد في موقعة
أحد كما أبان الخليل .

ثم زيادة أخرى « والعقوق : مكان ينشق عن أعلاه النبات والجمع أعقة «
وهذا التفسير موجود في المقاييس أيضا ، ولكنه لم يذكر الجمع هناك .

ومثل لا يوجد إلا في المقاييس أيضا « وكلفتني الأبلق العقوق مثل لما لا يكون
لأن الأبلق ذكر والعقوق الحامل . ويقال : إن العتاق الحبل نفسه ، ويكسر أوله .
وقيل : إن الأبلق العقوق هو الصبح ، لأنه ينشق « والتفسير مجمل هنا ، أما المقاييس
فيفصله ، ويبين أن التفسيرين مختلفان بحسب مثلين مختلفين هما ما ذكر هنا ، وثانيهما
أشهر من الأبلق العقوق ، وهو الذي يستقيم من تفسيره بالصبح .

وتفسير آخر للعقوق ينفرد به الجمل « وكان بعضهم يقول إن العقوق الحائل
أيضا ، وذهب إلى أنه من الأضداد .

ثم صيغتان يشترك فيهما مع المقاييس « وعواق النخل : رواده ، وهي فلان
تنت معه ، ويقال : إن العقيقة الماء القليل في بطن الوادي « ولكن تفسير أولها
في المقاييس أطول وأوضح ، ويستشهد على ثابتهما بيت من شعر كثير ، ويبين
طريقة اشتقاقها .

وصيغة من ابن دريد « والعقة : الحفرة في الأرض ، قاله الدريدي .
وتحتم المادة بصيغة تشابه مقلوبها « ويقال أعق الماء ، كما يقال أقم ، إذا
ملح « . ويوجد ما يشبه هذا في الجمهرة والمقاييس .
وتبين لنا هذه المادة أن الجمل والمقاييس يتفقان في أكثر الصيغ التي يذكرانها

(١) في الأصل : ذوق عتق . تحريف .

ثم ينفرد كل منهما بأشياء ولكن ما انفرد به المقاييس هنا أكثر مما ينفرد به الجمل . ويعتمد الاثنان على العين والجمهرة اعتمادا كبيرا ، وخاصة العين . ولكنهما يأتیان أحيانا بصيغ لم يوردها الخليل ولا ابن دريد ، وقد ينفرد الجمل وحده بصيغة لم تأت فيها جميعا . ويتصرف الجمل في اقتباساته من العين والجمهرة ، فيجمع الأقوال المختلفة ويختصر ويحذف الشواهد ، وقد يغير في العبارة ، والمقاييس أكثر عناية بالأمثال . وأخيرا يتفق الجمل مع المقاييس في ذكر الصيغ التي تتفق مع مقلوبها في المعنى في آخر المادة ، مثل أقم وأعق .

أما المادة الثلاثية « هقع » فيختصرها ابن فارس من الخليل وابن دريد ويستهلها بقوله : « الهقعة : نجم من منازل القمر » وهي بالنص في المقاييس ، وقد اختصرها من العين .

« والهقعة : دائرة » وهذا التفسير مخل ، فالهقعة كما يقول في المقاييس « دائرة تكون بزور الفرس » وهي أوضح من ذلك في العين .

وتحتم المادة بتفسير موجود عند ابن دريد « يقال : اهتقع لونه مثل امتقع » والعبارة نفسها في المقاييس والجمهرة .

ولم يذكر المؤلف في الجمل الشاهد الموجود في المقاييس والعين ، كما لم يذكر كثيرا من الصيغ التي انفرد بها ابن دريد دون الخليل واكتفى بما انفقا عليه ، ما عدا ما ذكره أبو زيد . ويظهر لنا في هذه المادة أن الاختصار قد يبلغ بابن فارس إلى مرتبة الإخلال بالتفسير .

ظواهر : الاختصار :

حين نحاول أن نتبين الظواهر التي تبرز في الجمل ، وقد تميزه عن المعاجم الأخرى نرى أولها وأهمها الإجمال والاختصار . ويتضح هذا بصورة ملموسة في حجم

الجزء المطبوع ، فهو ٣١٩ صفحة من القطع الصغير ، تصل إلى باب الدال واللام .
في حين أن هذا القدر من المواد يشمل من المقاييس الجزء الأول (وقدره ٥١٣
صفحة من القطع المتوسط) و ٢٩٨ صفحة من الجزء الثاني ، أي حوالى ٨٣٢
صفحة . وفي سبيل هذا الإجمال لجأ المؤلف إلى حذف الشواهد والاقتصار على
المشهور منها إن أوردته ، واختصار التفسيرات ، وعدم تتبع الاختلافات ، أو جمعها
في قول متحد ، والإقلال من الصيغ ، وذكر المعروف منها حسب . وكل ذلك
يعترف به المؤلف في مقدمة الكتاب ، وفي تضاعيفه أيضا . وقد أخل بهذا القصد
في الصيغ التي تعدد معانيها إذ كرر الصيغة مع كل معنى جديد . وكان الأولى به
ألا يكررها ما دام يريد الاختصار ، ويكتفى بذكرها مرة واحدة ، ويعقبها بالمعنى
المختلفة مثال ذلك بقول في مادة « عوهج » ، « العوهج : ظبية حسنة اللون .
والعوهج : النعامة . والعوهج : الناقة الفتية . والعوهج : الحية » ، ويقول في مادة
« عهق » « العوهق : الغراب الأسود الجسيم . والعوهق : البعير الأسود .
والعوهق : اللازوردى . والعوهق : فحل كان في الزمن الأول . والعوهق : الثور
الذي لونه إلى السواد . والعوهق : الخطاف الجبلى الأسود . . . والعوهق : خيار
النبع . والعوهق من الظباء : الطويلة المديدة ، وهو بدل من الجيم في العوهج ، قاله
ابن الأعرابي . ويتضح الفرق بارزا حين نقرن هذه العبارة بما يقوله مؤلف آخر
كان يريد الاختصار أيضا ، ذلك هو الفيروز آبادى في قاموسه يقول : « والعوهج :
الطويل المنق من الظلمان والنوق والظباء ، والناقة الفتية ، والطويلة الرجلين من
النعام ، والظبية في حقونها خطتان سوداوان ، وفحل إبل كان لمهرة » .

ومما يتنافر مع الإيجاز الذى ينشده ذلك السند الطويل الذى كان يصدر به
بعض الألفاظ ، وكان من حقه أن يكتفى بسرده للمراجع في مقدمة الكتاب ،
ولا يحمل المعجم نفسه عنعنات طويلة^(١) .

(١) انظر ١٧٧ ، ٢١٦ وغيرهما .

الصحيح :

الظاهرة الثانية في الأهمية عناية المؤلف بالصحيح من الألفاظ وحده كما في أقواله السابقة ، واشتهر المؤلف بذلك فقال عنه السيوطي^(١) : « وكان في عصر صاحب الصحاح ابن فارس فالتزم أن يذكر في معجمه الصحيح » . وجملته هذه النظرة يقتصر على الواضح المعروف من الصيغ والألفاظ ، ولا يتسكّر ويفرب ، أي أن التزامه الصحة كان من العوامل التي دفعت إلى الاختصار وعدم ذكر الغريب من الألفاظ . ودفعه هذا أيضا إلى نقد ما شك فيه يقول : « ذكر بعضهم أن التُّشْحَةَ القليل من اللبن . يقال ما بقي في الإناء تشحة ، ولم أسممها وفيها نظر » ويقول : « وقال بعضهم : التحسب : دفن الميت تحت الحجارة قال غداة ثوى في الرمل غير مُحْسَبٌ » وهذا فيما أحسب غلط لأن المحسب الموسد » ويقول « يقال : جاء فلان وفي رأسه خُطَاة ، والجمامة تقول خُطِيَّة ، وهو خطأ » وقد بصرح بأسماء اللغويين الذين يتقدم فيقول^(٢) : « قال ابن دريد : القزب : الصلابة والشدة . قزُب الشيء : صلب ، لغة يمانية قال : ولولا حسن الظن بأهل العلم لترك كثير مما حكاه ابن دريد » ويذكرنا قوله هذا بما كان يقوله عنه في المقاييس . ويقول « المُنْتَقَب : الطريق العظيم ، قاله أبو عمرو ، والصحيح المُنْتَقَب » ويقابل بين أقوال اللغويين المختلفة مثل « أخبرنا القطان عن علي بن عبد العزيز عن أبي عبيد عن الفراء عن الكسائي : ثَمَغَةُ الجبل : أعلاه بالثاء . قال الفراء : والذي سمعت أنا نَمَغَةَ بالنون » . ولكن النقد في الجمل قليل هزيل بالنسبة لما في المقاييس ، بل يذكر المؤلف في الجمل أشياء كثيرة مما نقده في المقاييس .

ومهما يكن من أمر فقد أخل المؤلف بالتزامه الصحة أيضا ، فأورد أنواعا تتنافى معها . أورد المولد مثل قوله في الجمل : « الحذلقة : إظهار الحلق وإدعاء أكثر

(١) للزهر ١/٥٠ .

(٢) للزهر ١/٥٦ .

« مما عندك » ويقول عنها في المقاييس : أظنها ليست عربية أصالية وإنما هي مولدة » وأورد الإسلامي مثل « قال ابن الأعرابي : لم يسمع قط في كلام الجاهلية ولا في شعرهم فاسق » . وهذا عجيب ، وهو كلام عربي ولم يأت في شعر جاهلي « وقد نتسامح في كل هذا ، ولكننا لا نتسامح في روايته المريب في رأيه يقول : « يقال الأترور : الغلام الصغير في قوله * من عامل الشرطة والأترور * » ويقول عنها في المقاييس : « وكذلك قولهم إن الأترور الغلام الصغير . ولولا وجداننا ذلك في كتبهم لكان الإعراض عنه أصوب . وكيف يصح شيء يكون شاهده مثل هذا الشعر :

أعوذ بالله وبالأمر من عامل الشرطة والأترور »

ويقول : « التلام : التلاميذ أسقطت الدال ، والتلام : غلمان الصاغة ، ولا واحد لم » ويقول عنها في المقاييس : « التاء واللام والميم ليس بأصل ولا فيه كلام صحيح ولا فصيح . قال ابن دريد في التلام : إنه التلاميذ ، وما في ذلك شيء يعول عليه » . ويقول « تاخت الإصبع مثل تاخت » ويقول في المقاييس « ذكر في كتاب الخليل حرف أراه تصحيفا قال : تاخت الإصبع في الشيء الرخو . وإنما هذا بالتاء تاخت » . وأمثال ذلك كثيرة ، مما يدل على نضج النقد في المقاييس .

اللغات والمغرب :

ولم ينس ابن فارس أن يعني — كغيره من اللغويين — باللغات الواردة فيما يتناوله من ألفاظ ، وبالمغرب والدخيل منها والتنبيه عليه . فنراه يقول : « وأهل اليمن يقولون جَع الشيء : إذا بسطه أو سحبه . قال ويسمون القناء الجَع ، كذا قال ابن دريد » فيأخذ لغات اليمن عن الذي أكثر منها (ابن دريد) ويقول : « الحجمة العين بلفظ اليمن » . ويقول : « قال ابن دريد : الجَفز : السرعة في لغة اليمانيين ... قال ابن دريد الجِنس : لغة في الجبس وهو الضعيف » . ويقول : « الأزاريس الزراعون ، وهي لغة شامية ، والواحد أريس » .

أما العرب فهذه بعض أمثلة منه قال : « الأجر » : الذي يُبنى به فارسى معرب وقد جاء فى الشعر * شاده بالآجر * « وهو ينظر إلى المعرب الذى ورد فى الشعر القديم نظرة عالية . وقال : « وتاريخ الكتاب كلمة معربة معروفة » وقال : « أشل دخيل وهو جنس من النزع » وقال : « أشنة دخيل وهو ضرب من الطيب شىء مثل الخنوط » .

المجمل والمقاييس :

بالرغم من اتفاق المجمل والمقاييس فى أكثر موادها وصينهما ، يختلفان فى أكثر الظواهر البارزة فيها ، لاختلاف الفكرة التى يقوم عليها كل منهما واختلاف منهجيهما تبعاً لذلك . فالمقاييس أكثر اهتماماً بالأقوال المختلفة التى أدلى بها اللغويون فى كل لفظة ، وأميل إلى ترتيب المادة بحسب الأصول التى تنقسم إليها معانيها ، وأكثر إيراداً للشواهد والأمثال واستقصاء الأخيرة منها ، وأعظم عناية بالعبارات المجازية والتعبيرات الخاصة والمعانى الفرعية ، وأشد اهتماماً بنقد الألفاظ وإبانة زيفها وصحیحها ، وأنضج حكماً فى كل ذلك . والأمر الوحيد الذى يتفوق المجمل على المقاييس فيه هو العناية بالأعلام فى كل مادة . والسبب فى ذلك أن ابن فارس كان لا يدخل الأعلام فى أصوله إذ أن الصلة بينها وبين المواد التى يرجح أنها مشتقة منها غير ظاهرة ولا واضحة .

ولهذا النضج الظاهر فى الفكرة والمنهج والإخراج أوافق الأستاذ المحقق عبد السلام محمد هارون فى أن ابن فارس ألف المقاييس بعد المجمل بزمن ، إذ قال مدللاً على ذلك^(١) : « لا يساورنى الريب أن المقاييس من أواخر مؤلفات ابن فارس فإن هذا النضج اللغوى الذى يتجلى فيه من دلائل ذلك ، كما أن خول ذكر هذا الكتاب بين العلماء والمؤلفين من أدلة ذلك . ولو أنه أتيج له أن يجبا طويلاً فى زمان مؤلفه لاستولى على بعض الشهرة التى نالها صنوه المجمل . وأستطيع أن

(١) المقاييس : المقدمة ١/٤١ .

أذهب أيضا إلى أنه ألف المقاييس بعد تأليفه المجمل فإن الناظر في الكتابين يلمس القوة في الأول ويجد أن ابن فارس في المجمل إذا حاول الكلام في الاشتقاق فإنما يحاوله في ضعف والتواء... وهو في المجمل يترك بعض مسائل اللغة على علاتها ، على حين ينقدها في المقاييس نقدا شديدا . وأضيف إلى ذلك أنه ألفه قبل الصحابي ، إذ ذكره فيه غير مرة .

وبالرغم من هذه الفروق الشاسعة بين المقاييس والمجمل مال الناس إلى ثانيهما وعنوا به كل عناية ، ولم يلتفت كثير منهم إلى وجود الأول ، ولم يحاول أحد أن يسير على الخطة الرائعة التي ابتكرها أو يكمل الفكرة التي بنى عليها .

مأخذ:

يرجع أكثر ما أخذ على المجمل إلى الأسس التي يشترك فيها هو ومدرسته فيها ، ولكنه ينفرد ببعضها أيضا ، وهي التي نغني بإجمالها هنا .

أم هذه المأخذ إخلاله بمنهجه ، فهو يرمى إلى الاختصار واختيار الصحيح من الكلام ، ولكنه يفعل ما ينافيهما أحيانا . إذ يكرر اللفظ الواحد عدة مرات لتعدد معانيه وكان الأولى به ألا يكرره ، ويصدر بعض الألفاظ بسند طويل لروايتها ولا تحتل المختصرات ذلك . ويختار من الألفاظ ما يشك هو نفسه فيه وينقده نقدا عنيفا في المقاييس . وربما كان سبب ذلك عدم تنبهه لهذا في أثناء تأليفه المجمل ، إذ هو سابق على المقاييس في غالب الظن .

وهناك مأخذ آخر اضطره إليه منهجه أو بالدقة التزامه الاختصار . فقد أخل بتفسير كثير من الألفاظ ، إذ قصر التفسير على كلمة أو كلمتين لا توضيح المعنى تماما ، وترك التفسير تماما في بعض الأحيان ، كما في أدر وحوك وحيض وما شابههما .

وخلط بين المعتل والمهموز فوضع بوس في بؤس ، وجسأ في جسو ، وجنأ
وتجانأ والمجنأ في جنى ، وكثير غيرها . وقد تنبه إلى ذلك في بعض الأحيان ، فنبه
على أن اللفظة مهموزة ، أو أنه وضعها هنا لصورتها الظاهرة وحدها ، ولكنه لم
يفعل ذلك في كل مرة .

وصفوة القول في الجمال أنه اختار ما في العين والجمهرة وبعض المراجع الأخرى
وسرده سردا مختصرا خفيف الحمل ، ووضع في ترتيبه الجديد فهو من الكتب التي
لا شك أنها أفادت المتدئين في دراسة اللغة في عهده فائدة كبيرة ، فهو شبيه بالمعاجم
الصغيرة التي يستعملها طلبة المدارس عندنا في هذه الأيام .

الفصل الرابع

خصائص المدرسة وعمومها

لم نضم هذه المدرسة إلا المعجمات الثلاثة السابق ذكرها ، ولا تتضح بينها الرابطة المشتركة وضوحها في معجمات المدرسة السابقة عليها بسبب التطور السريع الذي قام به أحمد بن فارس في معجمه ، فالرابطة الوحيدة التي تصل بين أفرادها هي الترتيب على الألف باء والأبنية معا ، مع التدرج من أول الكلمة إلى آخرها .

هدفها ومنهجها :

ولكنها تختلف بعد ذلك اختلافا كبيرا فالجمهرة تقسم بحسب الأبنية أولا ، ثم يقسم كل بناء إلى الحروف . أما المقاييس والمجمل فيقسمان وفقا للحروف أولا ، ثم يقسم كل حرف إلى أبنية . والأبنية في الجمهرة كثيرة مختاطة ، وعند ابن فارس قليلة محكمة . والجمرة تراعى التقاليد ، وابن فارس يطرح ذلك في معجميه . وابن دريد لا هدف له في معجمه إلا الجمع كبقية أصحاب المعاجم ، أما ابن فارس فله هدف خاص في معجميه .

وقد كان التطور الطبيعي لهذه المدرسة أن يظهر الترتيب الألف بأى الموجود في المعجمات الحديثة وفي أساس البلاغة للزمخشري وإهمال الأبنية وجمعها معا . ولكن ظهور ديوان الأدب للفارابي الذي اكتشف نظاما يعين المحتاجين إلى الأسجاع والقوافي عاق هذا التطور ، وأبرز مدرسة الصحاح . ولعل أساس البلاغة له ما يصله بهذه المدرسة ، إذ هو الغاية لها ، ولكنني أحب أن أضفه مع المدرسة الحديثة لشدة الصلة بينه وبينها ، على الرغم من تأثرها هي بالمعجمات الأوربية ، وعدم تأثره بها .

عيوبها :

أبرز عيوب هذه المدرسة صعوبة الترتيب الذي سارت عليه بالرغم من اتباعها للألف باء . وكان لهذه الصعوبة عدة أسباب كلها من آثار المدرسة الأولى التي لم تستطع هذه المدرسة التخلص منها . وأهمها تقسيمها المعجم بحسب الأبنية ، ثم تمسك ابن دريد بنظام التقاليد ، والتزام ابن فارس بدء كل حرف به حين يتألف مع ما بعده . ويقال في كل هذا ما قيل في المدرسة الأولى ، وخاصة أنه كان من أسباب إشاعة بعض الاضطراب فيها ، ووقوع أصحابها في أخطاء صرفية .

فابن دريد خلط في الأبنية التي خلطت فيها المدرسة الأولى ، والرباعي المضاعف خاصة ، وخلط في البناءين الرباعي والخماسي وما يلحق بهما ، وفي غيرها ، وخاصة أنه لم يكن موقفا في معرفة الحروف الأصول والزوائد حتى أنه وضع هاء التانيث مع الحروف الأصلية باستمرار . وأقام باب الثلاثي المضاعف العين واللام ، أو العين والفاء ، أو الفاء واللام على أساس خاطئ ، إذ فصل بينه وبين باب الثنائي المضاعف للإدغام وعدمه فقط . ونسى أن تلك تفرقة عرضية تختلف باختلاف الصيغ . وكان نتيجة ذلك توزيع الألفاظ وتكريرها . وقد جعل كل ذلك ابن جنى يقول^(١) : « وأما كتاب الجهرة ففيه أيضا من اضطراب التصنيف وفساد التصريف ، ما أعذر واضعه فيه لبعده عن معرفة هذا الأمر [يريد التصريف] ولما كتبته وقعت في متونه وحواشيه جميعا من التنبيه على هذه المواضع ما استحييت من كثرته . ثم إنه لما طال على أومات إلى بعضه وضربت البتة عن بعضه » .

واختلقت الأبنية على ابن فارس أيضا ، فقد وضع في بعض الأحيان الثلاثي الأجوف واللفيف المؤلف من حرفي علة مختلفين (باعتبار الهجزة من حروف العلة) في أبواب الثنائي المضاعف ، مثل ضوضاة وضعها في ضوّ وضوض ، وكوى وضعها

(١) السيوطي : الزمر ١/٤٧ .

في كوا ، وحاء في حا ، وحاء في خا ، والنون في فا ، في المقاييس ، ومثل : آء وضعها بعد أي ، وحاء بعد حن ، وحاء بعد خن ، وءاء بعد دو ، في الجمل .

ووضع الرباعي في أبواب الثلاثي ، مثل برأل وبلاز وجرجم في الجمل ، والمضاعف الثنائي في الثلاثي مثل جو وضعها بعد جون في الجمل ، ووضع صيفا كثيرة في الثلاثي وما زاد عليه مثل العكر كرك والعركرك والعمرم وما شابهها في المقاييس .

كل هذا إلى جانب ما يضمن في أبواب الثنائي المضاعف من صيغ متعددة اتباعا للمدرسة السابقة .

وثاني الأمور التي تؤخذ على هذه المدرسة الاضطراب والخلط في حروف العلة ، وكان من هذا الخلط عند ابن دريد خاصة المطرد والقليل . فمن الصنف الأول خلط الألفاظ المعتلة بالصحيحة في أبواب الصحيح من الثنائي والثلاثي . بل لا مانع عنده أن يقول : « باب الطاء والواو في الثلاثي الصحيح ^(١) » أو « حرف الواو في الثلاثي الصحيح ^(٢) » أو أن يورد مادة « ع ه ي » ويعقبها بقوله ^(٣) : « انقضى حرف العين في الثلاثي الصحيح » .

ولكنه — والحق يقال — وقف في أبواب الثلاثي عند حرف النون ، واعتقد أن ما بعدها حروف علة ، فأخرها إلى أبواب المعتل . ونسى أولاً أن الماء التي جعلها في ترتيبه بين الواو والياء ليست من حروف العلة ، وثانياً أنه سبق له أن أورد كثيراً من هذه المعتلات في الأبواب السابقة . وقد تنبه في مواضع قليلة إلى هذا الخطأ ، فترك الألفاظ المعتلة وأشار إلى أنه سيأتي بها في المعتل ^(٤) ، ولكنه تنبه إلى ذلك أحياناً متأخراً ، بعد أن يكون قد أورد نصف المواد أو ما يقاربه ، فتركها أيضاً ويشير إلى أنه سيكملها في أبواب المعتل ^(٥) .

(١) ١١٩/٣

(٢) ١٨٢/٣

(٣) ٢٣١ ، ٢٢٨ ، ٢٧٥ ، ٧٨٢/١

(٤) ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠١

(٥) ٢٤٠ ، ٢٨٠ ، ٢٩٠ ، ٣٠١

ومن الأخطاء الكثيرة عدّه الواو المدغمة في الياء ياء ، فكلمة حى يأتى بها في « حى ي » وكذارى ونغى ، وكلها واوية الأصل ، وقد نبه إلى ذلك فى بعضها ، وأهمله فى بعضها الآخر .

وأقام باب الثنائى المعتل على غلطة من هذا النوع ، إذ تناول فيه الألفاظ التى تتألف من حرف صحيح وحرفى علة متماثلين أو مختلفين . ولكن هذا الباب لا يستحق لفظ الثنائى إلا عند تماثل حرفى العلة ، أما عند الاختلاف فيجدر به لفظ الثلاثى إذ تصبح الكلمة فيه مؤلفة من ثلاثة حروف مختلفة . ولكنه نظر إلى حروف العلة جميعها (ومنها الألف) كأنما هى حرف واحد .

يضاف إلى ذلك أخطاء متناثرة مثل علاج « شول » فى « شلل » أو وضع الصيغ الرباعية أو الملحقة بألرباعى التى عقد لها أبوابا خاصة بها فى أبواب الثلاثى مثل هيدب وهيدبى وهيدابة وهديب التى وضعها فى هديب ، وعدّ « رذاذ » مثلا من معكوسات « ذرذر » وهى معكوس « ذر » وما مائل ذلك .

وحاول ابن فارس التمييز بين كل حرف منها ، ولكنه كثيرا ما خلطها معا ، يقول مثلا : الحاء والفاء وما بعدهما معتل ، أو الباء والعين والواو والياء ، أو الباء والكاف والواو والهمزة ، أو الخاء والباء والحرف المعتل والهمزة ، وما شابه ذلك فى أكثر المواد . ثم اضطرب فى ترتيبها حين فصل بينها ، فقدم الياء على الواو حيناً^(١) ، والهمزة على الياء حيناً آخر ، وحقها فى ذلك الموضع التأخير تبعاً لترتيبه^(٢) ، وخلط بين الهمزة والألف فى مواضع أخرى^(٣) . وقد رأينا أمثلة أخرى للخلط فى هذه الحروف فى المأخذ السابق .

وآخر الأمر يؤخذ على ابن فارس اضطرابه فى وضع بعض مواد له صعوبة ترتيبه ،

(١) المقاييس ج ١ / ٣٠٢ .

(٢) ٤٥٥ / ١ .

(٣) ٣٢١ / ٢ .

وأكثر ما اختلف عنده الحرف الثالث ، فما أكثر ما قدم الحرف المتأخر منه ،
وأخر المتقدم . فلو أخذنا الجزء الثاني من المطبوع مثلاً ، نراه رتب « باب الحاء
والتاء وما يثلثهما » كما يلي : حتر ، حتأ ، حتم ، حتد ، حتن ، حتف ، حتل ، حتك ،
حتو . وصوابه : حتد ، حتر ، حتف ، حتك ، حتل ، حتم ، حتن ، حتو ، حتأ .
فالباب كله مضطرب ، وقدم « دعو » على « دعق ، ودعك ، ودعم » . وحقها
التأخير عنها ، وقدم « دغص » على « دغش » خطأ . وقدم « دكع » على « دكأ
ودكس » ويجب تأخيرها ، إلى مثل هذا الاضطراب الكثير في جميع الأجزاء .
ومما يدل على صعوبة ترتيبه ، أنه رتب « باب الذال والمهزة وما يثلثهما » كالتالي :
« ذار ، ذاب ، ذأم ، ذأل ، ذأي » ، ولاحظ المحقق أن ترتيب « ذاب »
مختل ، فعلق عليها : « كذا ورد ترتيب هذه المادة في نسخة الأصل . وصواب
وضعها في آخر الباب بعد مادة (ذأي) كما ورد في الجمل . . » ولكن الحق أن
وضعها في الجمل مختل أيضاً ، والصواب تقديمها في أول الباب قبل ذار ، لأن المؤلف
يبدأ الباب بتأليف الحرف مع تاليه في الألفباء . ومن الظاهر الذي لا لبس فيه أن
الباء هي الحرف الذي يلي المهزة مباشرة .

كذلك اضطرب عنده - في بعض الأحيان - الحرف الثاني ، في الأبواب
الثنائية . فكان يقدم الحرف مع تاليه في الترتيب ، وينتهي بتأليف الحرف مع
نفسه^(١) ، ولكنه خالف هذه القاعدة أحياناً فجعل الباء مع الباء بين الباء مع الهاء
والباء مع الواو^(٢) .

البيت الثالث

المدرسة الثالثة

الفصل الأول كتاب الصحاح

للجوهري (٤٠٠ - حدود ٤٠٠)

هدفه :

كان الغرض الأول من تأليف المعاجم في القرن الرابع تحقيق أمرين أساسيين هما :
التزام الصحيح من الألفاظ ، وتيسير البحث عن المواد . وذهب كل منها مذهباً
خاصاً ليحقق هذين الغرضين ، وفي أواخر هذا القرن ظهر أشهر معجم عربي حققهما
إلى درجة بعيدة . ذلك هو « تاج اللغة وصحاح العربية » لأبي نصر إسماعيل بن حماد
الجوهري الذي اشتهر بالصحاح .

وقد شرح أبو زكريا الخطيب التبريزي هذا الاسم شرحاً جميلاً قال^(١) : « يقال
كتاب الصحاح بالكسر وهو المشهور ، وهو جمع صحيح كظريف وخراف . ويقال :
الصحاح بالفتح ، وهو مفرد نعت كصحيح . وقد جاء فعال بفتح الفاء لغة في فويل ،
كصحيح وصحاح وشحيح وشحاح وبري ، وبراء » . وواضح من عنوان الكتاب
أن المؤلف كان يرمي - قبل كل شيء - إلى تدوين الصحيح من الألفاظ وعلى
ذلك نبه في بداية مقدمة كتابه : « أودعت هذا الكتاب ما صح عندي من هذه
اللغة التي شرف الله تعالى منزلتها » ولهذا الإلحاح على التزام الصحة الذي ظهرت
آثاره في العنوان والمقدمة وصفر المعجم بالنسبة لغيره اشتهر بأنه أول معجم عنى بهذه
الناحية ، قال السيوطي^(٢) : « وغالب هذه الكتب لم يلتزم فيها مؤلفوها الصحيح
بل جمعوا فيها ما صح وغيره وينبهون على ما لم يثبت غالباً . وأول من التزم

(٢) نفس المرجع .

(١) السيوطي : للزهر ٤٩/١ .

الصحيح مقتضرا عليه الإمام أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري ولهذا سمي كتابه الصحاح .

ولكن الأبحاث الماضية دللتنا على أن الجوهري ليس أول من التزم الصحيح بل التزمه قبله القالي والأزهري كما التزمه معاصره ابن فارس . وشعر بذلك السيوطي نفسه^(١) ، ولكن هناك فرقا بين الصحاح وغيره ، يبين من عبارة السيوطي فهو يرى أنه التزم الصحيح واقتصر عليه فلم يذكر سواه ، أما هذه المعاجم فلم تقتصر عليه ، بل ذكرت غير الصحيح ونقدته . وقد رأينا ذلك فيها . فالتزامها الصحيح يعني نقدها غيره وتزييفه ، وكانت الدعائم التي أقام عليها الجوهري نقده للألفاظ السماع والفهم ، وأراد بالسماع روايته عن العلماء فلا اعتماد عنده على الكتب أو الوجادة ، وكذلك مشافهة العرب في البادية وخاصة في الحجاز وبلاد ربيعة ومُضَرَ^(٢) . ولم يفسر الجوهري في مقدمته القصيرة الكلام على هذه الدعائم ، ولكن من الواضح أنها قريبة الشبه بدعائم الأزهري . وأراد أن يحقق لكتابه الصحة بعد تدوينه فلا يتسرب إليه التصحيف والخطأ . فلجأ إلى ما لجأ إليه القالي قبله وهو الضبط بالعبارة . واتبع في ذلك نهجا خاصا شرحه الشيخ نصر أبو الرضا الموريني في فوائده التي صدر بها الكتاب فقال^(٣) : « ومن قواعده في ضبط الأسماء أنه إذا ذكر اسما وقال عقبه بالكسر مثلا فالضبط لأول الكلمة كقوله : وإنه لحسن الجيبة بالكسر ، يعني كسر الجيم ، والحباب بالضم . نعم ، التسكين لا يكون بالضرورة إلا للثاني كقوله : والحلبة بالتسكين . ثم إن ما بعد الأول تارة يكون معلوم الحركة أو السكون فيسكت عنه ، وتارة يصرح بضبطه كقوله : والرطب بالضم ساكنة الطاء : الكلاً . وإذا قال عقبه : محركا أو بالتحريك ، فيكون بفتحتين كما يعبر المصباح بذلك . وإذا أعاد الكلمة وأتبعها بقوله : أيضا ، فتكون بالضبط السابق . وقد يكون في الكلمة لفتان أو أكثر فيكررها

(٢) السيوطي : البنية : ١٩٥ .

(١) نفس المرجع : ٤٥ .

(٣) الصحاح ٧/١ .

بحسب ثقتها ولو أربع مرات كما في النطق . ومحل كون الضبط للأول في غير « المفصلة » كالمقبرة والميسرة ، أما هي فالضبط فيها للعين . وقد يصرح بضبط أولها إذا كان بالكسر .

« وأما في الأفعال ، إذا ذكر فعلا وقال عقبه : بالضم أو غيره ، فيكون الضبط لعين الفعل مثاله : أدب الرجل بالضم ، أى للدال . وأما حصبت الرجل أحصيه بالكسر فالضبط لعين الفعل الذى قبله ، وهو المضارع ، والماضى معلوم الفتح » ولكنه في الحقيقة لم يصر على ذلك الضبط إصرار القالى .

وفى سبيل الوصول إلى الغرض الثانى طرح الجوهري نظم كل من سبقه من أصحاب المعاجم واتخذ نظاما جديدا بهر العيون إعجابا ، وبقي من بعده محافظين عليه العصور الطوال . أهل الجوهري ترتيب الحروف على الخارج ونظام التقاليد وتقسيم الكتاب إلى أبواب بحسب أبنية الألفاظ التى يمتثلها وأتى بنظام جديد أخذ بذرته الأولى أو نواته من نخاله الفارابى صاحب ديوان الأدب ، هذه النواة هى عدأ و آخر الألفاظ فى ترتيبها على الألف باء بدلا من أوائلها ، فالمعجم ينقسم إلى ٢٨ بابا كل منها يتناول الألفاظ المتحددة الحرف الأخير . فباب لما آخره همزة ، بعده باب لما آخره الباء ، فباب لما آخره التاء ، فما آخره الثاء ، فالجيم ، فالحاء . . . إلى آخر الحروف بترتيبها الذى نعرفه اليوم ، غير أنه جمع ما بين آخره الواو والياء فى باب واحد ، وأخر الألف اللينة غير المهموزة ولا المنقلبة عن واو أو ياء فى باب بعد باب الواو والياء . وقد عرفنا قبل أن سبب اهتمامهم بأواخر الألفاظ غلبة السجع على كتاب هذه العصور وكثرة الشعراء الذين من أصل عربى .

ثم قسم كل باب من هذه الأبواب إلى فصول تبعا للحرف الأول من اللفظ مرتبا على الألفباء أيضا . فباب همزة مثلا يحتوى على فصل همزة ، ففصل الباء ، فالتاء ، فالثاء . . . الخ . وخالف فى الفصول ما اتبعه فى الأبواب بإزاء الواو فلم يجمع بينها وبين الياء . ولكنه أراد أن يفصل بينهما فصلا واضحا ، ولذلك قدم الواو على الماء وأعقبها بالماء ، فالياء . وراعى فى ترتيب الألفاظ فى داخل الفصول الحرف الثانى

أيضا وجعله على ترتيب الألقباء مع تقديم الواو على الهاء هنا للمرة الثانية للفصل بين الواوى واليائى .

وذكر فى هذه الفصول جميع الألفاظ ، ثنائية البنية كانت أو ثلاثية أو رباعية فلا مراعاة لذلك عنده فالأهمية كلها تقوم على ترتيب الحروف ، وكان يعتمد على الحروف الأصلية وحدها ويهمل الزائدة . فإذا كان اللفظ رباعيا أو خماسيا لم يكتب بترتيب آخره فأوله فثنائية بل وثالثة . ورابعه أيضا أى ترتيب وسطه كله أيضا . وكان هذا الترتيب بدعا فى عصره ، وتخلص به المؤلف من الاضطراب والفوضى التى عاناها المتقدمون عليه بإزاء الألفاظ التى تحتل صورتها وضعها فى الثنائى المضاعف أو الرباعى المضاعف أو الثلاثى أو اللفيى أو غيرها من الأبواب . وشعر المؤلف بفضل ترتيبه هذا ففخر به فى مقدمته قال : « أودعت هذا الكتاب ماصح عندى من هذه اللغة . . . على ترتيب لم أسبق إليه وتهذيب لم أغلب عليه فى ثمانية وعشرين بابا وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا على عدد حروف المعجم وترتيبها إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول » واشتهر ابتكاره هذا بين اللغويين والعلماء ، ونسى أن النواة الأولى مأخوذة من ديوان الأدب للفارابى . ولكن بناء الجوهرى للرائع قيد الأنظار عن الالتفات إلى غيره .

وصف المقدمة :

يفتح الكتاب بمقدمة لا تتعدى ستة أسطر تومى إلى منهجه فى التزام الصحة وارتباط اللغة بعلوم الدين والدنيا كما رأينا عند الأزهرى ، وابتكاره ترتيبا صحيحا ، والدعائم التى يقوم عليها نقده ويختتمها بالدعاء . وقد ذكرت جملا من هذه المقدمة ، ولكنى أوردتها هنا كاملة لتصرها ، ولتتضح صورتها فى الأذهان . قال : « بسم الله الرحمن الرحيم . قال الشيخ أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهرى رحمه الله : الحمد لله شكرا على نواله ، والصلاة على محمد وآله ؛ أما بعد ، فإنى قد أودعت هذا الكتاب ما صنع عندى من هذه اللغة التى شرف الله تعالى منزلتها وجعل إعلم الدين والدنيا

منوطا بتعرفتها على ترتيب لم أسبق إليه ، وتهذيب لم أغلب عليه ، في ثمانية وعشرين بابا ، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلا ، على عدد حروف المعجم وترتيبها ، إلا أن يهمل من الأبواب جنس من الفصول ، بعد تحصيلها بالعراق رواية وإتقانها دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة في ديارهم بالبادية . ولم آل في ذلك نصحا ولا ادخرت وسعا . نفعنا الله وإياكم به .

ويظهر في المقدمة السجع الذي عم هذا العصر ، ونظرة أهله العالية إلى اللغة العربية وشرفها لارتباطها بالدين . وقد وجدنا مثل ذلك في مقدمة التهذيب للأزهري .

وصف المعجم :

لا خلاف بين النهج الذي أشار إليه الجوهري في مقدمته وما طبقه في المعجم نفسه . فالمعجم يتدى بباب همزة ، ويستهل هذا الباب بفصل همزة ، ويفتح هذا الفصل بمادة « أجا » ثم « أوء » وليس في الفصل غيرها . ثم يتدى فصل الباء من باب همزة ، ويفتح بمادة « بأيا » ويستمر فيه كسابقه ، فالباب للحرف الأخير ، والفصل للحرف الأول . ثم ترتب المواد فيها وفقا لحروف وسطها ، فالجيم قبل الواو ، ولذلك تقدم أجا على أوء . ويذكر في الفصل المواد الثلاثية كأجا والرابعة كباأيا وغير ذلك فلا أهمية للأبنية عنده ، وكلها ترد في الأبواب متجاورة . ولم يخرج عن هذا الترتيب إلا في الباب الأخير إذ جمع فيه الألفاظ المنتهية بالواو والياء معا ولم يفرق بينهما . وختم المؤلف المعجم بباب الألفاظ المنتهية بالألف اللينة ويستحق وقفة خاصة .

يتبين من العنوان أن الباب خاص بالألفاظ التي أواخرها ألف . ووضح المؤلف أنه يقصد الألف الأصلية التي ليست بمنقلبة عن همزة أو حرف علة ، فقال في صدر هذا الباب : « لأن الألف على ضربين : لينة ومتحركة . فاللينة تسمى ألفا ، والمتحركة تسمى همزة . وقد ذكرنا الهمزة وذكرنا أيضا ما كانت الألف فيه منقلبة من الواو والياء . وهذا الباب مبني على ألفات غير منقلبات من شيء ، فلهذا أفردناه »

وكان لهذا الاختصاص أثره ، إذ قصر الباب على الحروف والأدوات لأنها الألفاظ التي تنتهي بألفات لينة أصلية . ولما كانت هذه الحروف والأدوات - وخاصة المنتهية بألف لينة - قليلة العدد ، لم يقسم المؤلف الباب إلى فصول تبعا للحرف الأول ، وإن راعاه في ترتيب الأدوات .

والأداة الأولى في هذا الباب « آ » ويقول عنها : « آ : حرف هجاء مقصورة موقوفة ، فإن جعلتها اسما مددتها ، وهي تؤنث ما لم تسم حرفا . وإذا صغرت آية ، قلت : آيَّة ، وذلك إذا كانت صغيرة في الخط . وكذلك القول فيما أشبهها من الحروف .

والألف : من حروف المد واللين والزيادات . وحروف الزيادات عشرة ، يجمعها قولك « اليوم تنساء » وقد تكون الألف في الأفعال ضمير الاثنين ، نحو فَعَمَلًا ويفعلان . وتكون في الأسماء علامة للاثنين ودليلا على الرفع نحو رجلان .

فإذا تحركت فهي همزة . وقد تزداد في الكلام للاستفهام ، تقول : أزيد عندك أم عمرو . فإن اجتمعت همزتان فصلت بينهما بألف ، قال ذو الرمة :

أيا ظبية الوعاء بين جُلاجلٍ وبين النقا آ أنتِ أم أمٍ سالمٍ .
وقد يُنادى بها ، تقول : أزيد أقبل : إلا أنها للقريب دون البعيد لأنها مقصورة .

وهي على ضربين ألف وصل وألف قطع . وكل ما ثبت في الوصل ، فهو ألف القطع ، وما لم يثبت فهو ألف الوصل ، ولا تكون إلا زائدة . وألف القطع قد تكون زائدة مثل ألف الاستفهام ، وقد تكون أصلية مثل ألف أخذ وأمر .

فالمؤلف يتناول همزة القطع والوصل في هذه المادة . فبين طريقة مجيء الاسم منها ، ويوافق في ذلك مذهب الخليل ، وبين متى تؤنث ، ومتى تذكر ، وكيف تصغر ، مع التعليل . ويذكر ألف الوصل واستعمالاتها المختلفة وألف القطع (وهي الهمزة) واستعمالاتها . ويحتم بالفرق بين ألفي القطع والوصل . وهو لا يعالج كل حروف الهجاء في هذا الباب ، بل يختار منها ما يشترك مع الأدوات ، مثل الهمزة

كأرأينا، والباء لا اشتراكها مع حرف الجر، والفاء لا اشتراكها مع اسم الإشارة « تا »
والحاء لا اشتراكها مع الزجر « حا » والحاء والذال وغيرها . أما الثاء والجيم والذال
مثلا فلا يشير إليها هنا .

وأهم ما يعنى به فى هذه الأدوات هو استعمالها اللغوية ، ومعانيها ، حتى أنه
لا يتعرض لإعرابها إلا باختصار ، برغم أنه كان أنحى اللغويين كما قالوا .

وفى سبيل توضيح استعمالها يذكر الأداة التى يقرب استعمالها من استعمالها ،
ويوضح الصلة بينهما والفروق . وقد أنقذ هذا الباب الصحاح من الاضطراب الذى
وقعت فيه المعاجم السابقة عليه والتى تسير بحسب الأبنية . فإنها لم تستطع أن تستقر
على حال بصددها ، فوضعت الحرف منها فى المعتل مرة ، واللفيف أخرى ، والثلاثى
الصحيح ثالثة ، وكررت الحرف الواحد فى أكثر من باب . أما هذا الترتيب
الذى سار عليه الجوهري فأنقذه من كل ذلك ، وإن وقع فى مشكلة أخرى فى
الأدوات الثنائية التى لا تنتهى بألف . فحرف « إذ » مثلا أين يضعه ؟ من الطبيعى
أنه فى باب الذال ، فصل الهمزة . ولكن هل يضعه فى أول الباب ، باعتباره أنه
لا حرف وسط له ، أو يضعه بعدما وسطه الذال ، وكأنما هو مخفف من « إذذ »
المضاعف ؟ أثر المؤلف الموضع الثانى ، ولكنى كنت أحب له أن يؤثر الموضع
الأول . وأسباب ذلك أن الأداة لا حرف وسط لها أولا ، وليست مخففة من
المضاعف ولا مشتقة منه ، وإنما وضعت على حرفين منذ أول أمرها . ومذهب القدماء
أنفسهم واضح فى الحروف ، إذ يقولون إنها مرتجلة ارتجالا وليست مشتقة .

تحليل المواد :

ترك هذا كله إلى مادة « عق » التى حللناها فيما سبق من معاجم ، ونجدها
فى باب القاف ، فصل العين ، وتبدأ بقوله (١) :

« العقيقة : صوف المجدع ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم الذي يولد عليه : عقيقة وعقيق وعيقة أيضا بالكسر . قال ابن الرقاع يصف حمارا : تحسرت عيقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعدما ابتلا ومنه سميت الشاة التي تذبح عن المولود يوم أسبوعه : عقيقة . وقال أبو عبيد : العيقة في الناس والحمر ، ولم نسمعه في غيرها . »

يجمع المؤلف الألفاظ التي بمعنى واحد « عقيق ، وعيقة » ويذكر الأقوال التي تفسرها دون أن يلتزم إسناد كل قول إلى صاحبه ، وإنما يفعل ذلك أحيانا . ويأتي بكل ذلك مختصرا مجتمعا ، ليس فيه المط والانساح اللذان نشر بهما في التهذيب . ويهمل الأحاديث التي ذكرها الخليل والأزهري . ثم يقول : « وعقيقة البرق : ما انفق منه ، أي تضرب في السحاب ، وبه شبه السيف ، قال عنتره :

وسيفي كالعقيقة فهو كيمي سلاحي لا أفل ولا فطارا »

وقد وجد هذا المعنى عند غيره من اللغويين ، ولكن شاهده جديد . ويقول : « وكل انشقاق فهو انشقاق ، وكل شق وخرق في الرمل وغيره فهو عق . ويقال : انعتت السحابة : إذا تبعت بالماء . والعقيق : ضرب من الفصوص ، والعقيق واد بظاهر المدينة . وكل مسيل شقه ماء السيل فوسعه فهو عقيق ، والجمع أعقة » وكل هذه الصيغ موجودة عند السابقين ، غير أن بعضها قد ينقص عند بعضهم . ويلاحظ عليه اختصاره بالنسبة للتهذيب الذي فصل في الأعقة تفصيلا كبيرا .

ويقول : « وعق بالسهم : إذا رمى به نحو السماء ، وينشد للهدلي :

عقوا بسهم ثم قالوا : صالحوا باليتنى في القوم إذ مسحوا اللحي

وذلك السهم يسمى : عقيقة ، وهو سهم الاعتذار . وكانوا يفعلونه في الجاهلية فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقود . وإن رجع نقيًا مسحوا لحامه ، وصالحوا على المدينة . وكان مسح اللحي علامة للصالح . قال ابن الإعرابي : لم يرجع

ذلك اليهم إلا نيا . و يروى : عَقَّوا بسهم ، بفتح القاف ، وهو من باب المعتل وينشد :

عَقَّوا بسهم فلم يشعر به أحد ثم استفاءوا وقالوا : حبذا الوضع «
والخبر كله عن ابن الأعرابي ، لا القول الأخير وحده ، وقد ذكره الأزهري في التهذيب بأوضح مما هنا .

ويقول : « وعق عن ولده يعق : إذا ذبح عنه يوم أسبوعه ، وكذلك إذا حلق عقيقته » ، وواضح أن وضع هذه الصيغة هنا غير لائق ، وكان الأجل به تقديمها في أوائل المادة عند ذكره العقيقة بمعنى الشعر .

ويقول : « وعق والده يعق عقوقا ومعقة فهو عاق وعقق ، مثل عاصم وعمر ، والجمع عَقَّمة مثل كفرة . وفي الحديث (ذق عقق) أى ذق جزاء فعلك يا عاق . قاله بعضهم لحمزة رضى الله عنه ، وهو مقتول . تقول منه : أعق فلان : إذا جاء بالعقوق » فترى المؤلف يذكر في علاجه للفعل ماضيه فمضارعه فمصدره فالصفة منه ، وتراه لا يصرح باسم أبي سفيان قائل الحديث ، وينسبه إلى بعضهم .

ويقول : « وأعقت الفرس : أى حملت ، فعى عقوق ، ولا يقال : معق ، إلا فى لغة رديئة ، وهو من النوادر . والجمع عقق ، مثل رسول ورسول » . وهذه الصيغ كلها موضعها اللائق بها ليس هنا ، بل فى مقدمة المادة مع نظائرها التى بمعناها . وشرحه العقوق فيه بعض المخالفة لغيره من اللغويين ، الذين جعلوه الحامل التى قاربت الوضع .
ويقول : « ونوى العقوق : نوى رحو تعلقه الإبل العقق ، وربما سموا تلك النواة عقيقة » . وغريب أن يذكر هذا المعنى ، الذى صرح صاحب العين بأنه من لغة أهل البصرة ، ولا تعرفه الأعراب فى بواديهما ، ولعله عدّه من الصحيح ، لاشتقاقه من العقاق بمعنى الحمل . فاللفظ الإسلامى لا يتنافى عنده مع الصحة .

ويقول : « والعقاق : الحواميل من كل حافر ، وهو جمع عقق مثل قلعص

وقلاص ، وسلب وسلاب . والمعاق ، بالفتح ، الخلل يقال أظهرت الأمان عقاقا ، وكذلك العقق ، قال عدى بن زيد :

وتبركت الصير يدي نحره . ونحوها سمعنا فيها عقق
وقولهم « طلب الأبلق العقوق » مثل لما لا يكون ، وذلك أن الأبلق ذكر ،
ولا يكون الذكر حاملا . وأما قول الشاعر ، أنشده ابن السكيت :

ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا
فيقال : الأبلق . ويقال : موضع . والمعقق : طائر معروف ، وصوته العققة .
وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، ومنه قول الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بني الجوال
وماء عق : مثل قع ، وأعقه الله : أى أمره مثل أقمه . وعقان النخيل والكروم :
ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول ، وقد أعقت النخلة
والكرمة . وتنتهى المادة بذلك .

ويستنبط الباحث من هذه المادة أن المؤلف يستقى من العين والجمهرة وغيرها ،
ولكنه يزيد عليهما كثيرا ، فى حين تقل صيفه عما فى التهذيب كثيرا أيضا . وجميع
ما فيه موجود فى التهذيب ، إلا بعض الشواهد التى يأتى بها من عنده . ولا يعنى
المؤلف بنسبة ما يأتى به من أقوال إلى أصحابه ، فهو يريد جمعها واختصارها ، فلا
داعى عنده لرد كل منها إلى قائله . ولكنه مضطرب فى داخل المواد لا يجمع الصيغ
ذات المعنى الواحد فى موضع واحد ، بل يفرقها فى المواضع المختلفة ويفصل بينها
بالصيغ ذات المعانى الغريبة عنها . والضبط عنده يقوم على التصريح أو التمثيل
بالميزان الصرفى أو كلمة أخرى أشهر ، وضبطه قليل بعض الشيء ، يهمل بعض
الألفاظ التى يعسر علينا ضبطها . ويميل المؤلف — فيما يبدو — إلى الانتظام فى علاج
الأفعال والأسماء ، فىحى فى الأولى بإبانة ماضيها فصارعها فصدرها فالصفة منها ما عدا

القياسي ، ويعنى في الثانية يابانة مفردها وجمعها . ويذكر الأعلام : أسماء للأشخاص كانت أو الأماكن .

ويضع المؤلف مادة « هقع » الثلاثية في باب العين فصل الماء بين مادتي هع وهكع ، ويستهلها بالمعنى الذي ابتداء به الخليل وابن دريد ، فيقول : « الهقعة : الدائرة التي تكون في عرض زور الفرس ، وتكره . ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا » . زاد الجوهري عن بقية المعاجم قوله : إن المهقوع لا يسبق أبدا .

ويقول : « والهقعة : ثلاثة أنجم نيرة قريب بعضها من بعض ، وهي رأس الجوزاء ، ينزلها القمر » . وقد ذكر هذا الخليل وابن دريد والأزهري أيضا . وكان هؤلاء الثلاثة متفقين في تفسيرهم على وجه التقريب ، أما الجوهري فأتى بنص التفسير من عنده .

ويقول : « ويقال رجل هقعة ، مثال همة : للذي يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم » . وقد أطال الأزهري الكلام عن هذه الصيغة كثيرا ، وأورد فيها أقوالا متخالفة ، وهي مهلة عند الخليل وابن دريد .

ويقول : « والهقعة : حكاية وقع السيف . وقال أبو عبيدة : سمى أن يضرب بالحد من فوق ، وأنشد للهدلى :

الطن شغشة والضرب هقعة ضرب المول تحت الديمة العضدا »

ويوجد هذا المعنى وشاهده عند ابن دريد والأزهري ، غير أن أحدا منهما لم يذكر قول أبي عبيدة الذي أورده الجوهري .

ويحتم الجوهري مادته بقوله : « والهقعة ، بتشديد الليم مثال الزمليق : ثمر التنضب وهو في كتاب سيبويه » . ولا توجد هذه الصيغة في هذه المادة من المعاجم الثلاثة السابقة ، والتفسير واضح ، وهو أنها غير ثلاثية ، فوضعها في أبواب الرباعي والخامسي في هذه المعاجم . والحق أن موضعها ليس هنا حتى في ترتيب الجوهري ، فاليم

ليست زائدة . ويتضح منها أن المؤلف كان يذكر أحيانا للرجع الذي استقى منه اللفظ ليدعم كلامه ويؤكد .

ولا يختلف الأمر في هذه المادة عما كان عليه في سابقها فالمؤلف يذكر هنا كل ما في العين ، وبعض ما في الجهرة والتهديب ، وكل ما فيه في المعجمين الآخرين . ما عدا قولاً واحداً ، ذكره عن أبي عبيدة ، وصيغة مُتَمَع .

ظواهر : الانتظام :

الحق أن الصحاح يمثل المعاجم بالمعنى الدقيق أكثر من أي معجم آخر ظهر قبله ما عدا البارع الذي يشابه في ذلك . فهو كثيره من معاجم القرن الرابع ، يحاول جمع المواد الكثيرة والصيغ ، والتزام الصحة ، ولكنه يفوقها في النظام . فالأفعال بنه على ماضيها ومضارعها ومصدرها ، أو يكتفي بالتنبيه على المضارع وحده أو المصدر وحده إذا كان أحدهما يعني عن الآخر ، ويذكر الصفة منها بل الصفات . وبين كثيرا المتعدى واللازم منها ؛ والأسماء يبين مفردا وجمعها بل جموعها . والصيغ المختلفة تميل إلى النظام . فهو في كل هذا شبيه بالخليل . ونعله يفوقه أيضا . يقول مثلا : « تقول : برئت منك ومن الديون والعيوب براءة ، وبرئت من المرض برءا ، بالضم ، وأهل الحجاز يقولون : برأت من المرض برءا بالفتح . . . وبرأ الله الخلق برأ ، وأيضا هو الباري . والبرية : الخلق ، وقد تركت العرب همزه . . . وأبرأته مما لي عليه ، وبرأته تبرئة . والبرءة ، بالضم قتره الصائد ، والجمع برأ مثل صبرة وصبر . . . وتبرأت من كذا ، وأنا برء منه ، وخلاء منه ، لا يثنى ولا يجمع لأنه مصدر في الأصل مثل سمع سماعا ، فإذا قلت : أنا برىء منه ، وخليء منه ، ثبتت وجمعت وأثنت ، وقلت في الجمع : نحن منه برءاء مثل ققيه وققهاء ، وبرءاء مثل كريم وكرام ، وأبرءاء مثل شريف وأشراف ، وأبرياء مثل نصيب وأنصباء ، وبريثون ، وامرأة بريئة ، وهما بريثتان ، وهن بريثات وبرايا ، ورجل برىء وبرءاء مثل عجيب وعجاب . »

فإذا أضفنا إلى هذا انتظام الأبواب بفضل الترتيب الذي اتبعه ، وصلنا إلى الغاية في الدقة والترتيب . فهذا النظام الذي لا يقوم على الأبنية خلصنا من أبواب اللغيف التي كثر فيها الخلط والاضطراب ، ومن أبواب الرباعي المضاعف التي وضعها بعض اللغويين في الثنائي ، وبعضهم في باب خالص ، ومن إشكال الحروف والأدوات التي حار فيها أصحاب المعاجم ، ومن الاضطراب بين أبواب الرباعي والخماسي أجمعان أم يفرد كل منهما باب ، ومن كثير غير ذلك من دواعي الفوضى .

ويتوج هذا النظام بترتيب الحروف الذي سار عليه ، الترتيب الألفبائي المعروف الذي يسر لكل إنسان العثور على ما يبحث عنه من ألفاظ ، وباطراحه نظام ابن دريد وابن فارس المعقد على الرغم من سيرهما على الألقباء ، ورفضه نظام التقاليد . وقد أشار الخطيب التبريزي إلى ذلك حين قال ^(١) : « وكتاب الصبح هذا كتاب حسن الترتيب ، سهل المطلب لما يراد منه » .

الاختصار :

وساعده على هذا الاختصار في إيراد الأقوال التي تفسر بها المواد ، على الرغم من زياداته على الخليل وابن دريد . فالجوهرى يجمع الأقوال المختلفة في نسق واحد ، ولا يكثر من ذكر الآراء المختلفة ، كما يفعل الأزهرى . ولذلك لا تنفسح عليه المادة ، وتتباعد أجزاءها .

ومن مظاهر الاختصار إغفاله نسبة كل قول يدونه إلى صاحبه في كثير من الأحيان . وقد يعد هذا من الأمور التي تؤخذ على المؤلف ، ولكن منهجه اقتضى منه ذلك . فإذا نظرنا إليه من وجهة المنهج اعتبرناه من الحسنات ، وإذا نظرنا إليه من جهة الأمانة العلمية اعتبرناه من المآخذ . ولم يصر المؤلف على إغفال ذكر من يأخذ عنهم من اللغويين دواما ، بل ذكرهم في مواضع كثيرة ، وأكثر من بعض

(١) السيوطي : الزهر ١ : ٤٩ .

الأسماء مثل الأحمى وأبي زيد، يقول مثلا : « وافتأت برأيه أى انفرد واستبد به .
وهذا الحرف سمع مهموزا ، ذكره أبو عمرو وأبو زيد وابن السكيت وغيرهم » ويقول
أيضا : « ابن الأعرابي : غلت وغلط بمعنى واحد والأحمى مثله . وقال أبو عمرو :
الغلت فى الحساب ، والغلط فى القول ، وهو أن يريد أن يتكلم بكلمة فيغلط
فيتكلم بغيرها . أبو زيد : اغلنتى القوم على فلان اغلنتاء : علوه بالشم والضرب
والقهر ، مثل الاغرنداء . »

النقد :

ومن الأمور التى دفعت المؤلف إلى الاختصار التزامه الصحيح من الألفاظ
وقد كان من مظاهر هذه الصحة فى المعاجم الأخرى ، كثرة النقد من مؤلفيها
اللغويين . ولكن الجوهري لا نجد عنده نقدا كثيرا ، بخلاف معاصريه . وسبب
ذلك هو ما قاله السيوطى من أن الجوهري طرح الألفاظ غير الصحيحة ، ولم يدخلها
فى معجمه . فلم يكن بحاجة إذن إلى نقدها . ورغم ذلك نتبع بعض آرائه النقدية ،
لنتعرف عليها . ومعظم النقود التى عثرت عايبها تتعلق بلغات وألفاظ ، لا بتجريح
اللغويين كما رأينا عند غيره وعلى رأسهم الأزهرى . فهو يفاضل بين اللغات مثلا ،
يقول : « تقول : صار الشيء ضربة لازب ، وهو أفصح من لازم » و « بهت الرجل
بالكسر : إذا دهش وتحير ، وبهت ، بالضم ، مثله وأفصح منهما بهت ، كما قال
جل ثناؤه « فبهت الذى كثر » ؛ لأنه يقال : رجل مبهوت ، ولا يقال : باهت
ولا بهيت . قاله الكسائى » و « قال الخليل : أفلطنى ، لفة تميمية قبيحة فى
أفلتنى » . وواضح أنه يستمد بعض نقده من غيره . ويحكم على بعض الألفاظ بأنها
مجهولة ، مثل « وأما الذى فى الحديث « فأجفتوا قدورهم بما فيها » فهى لفة
مجهولة » أو بأنها غير محفوظة أو غير مسموعة مثل : « قال عمر رضى الله عنه : إن
عشت فسأجعل الناس بيانا واحدا . يريد التسوية بينهم فى القسم . . . وهذا
الحرف هكذا سمع منهم ، وناس يجعلونه من هيان بن بيان ، وما أراه محفوظا عن

العرب . و « قال أبو عبيدة : سمى ابن مقبل خِلفى الناقة توأبانيين ، ولم يأت به عربى »
أو بأنها متروكة مثل « غلقت الباب غلقا ، وهى لغة رديئة متروكة » . وقد يحكم
على بعض الألفاظ بشذوذها مثل « تقول : جئت مجيئا حسنا . وهو شاذ لأن المصدر
من فعل يفعل مَفْعَل بفتح العين . وقد شذت منه حروف فجاءت على مفعِل كالجىء
والحميض والمكيل والمصير » و « الشنأة مثال الشناعة : البغض . وقد شنثته شَنًا
وشِنًا وشُنًا ومَشَنًا وشَنَانًا — بالتحريك — وشَنَانًا بالتسكين . وقد قرئ بهما
قوله تعالى « شنان قوم » وهما شاذان . فالتحريك شاذ فى المعنى لأن قَتْلان إنما هو
من بناء ما كان معناه الحركة والاضطراب كالضربان والخفقان ، والتسكين شاذ
فى اللفظ لأنه لم يجئ شىء من المصادر عليه .

ويتصل بنقده بعدم السماع ، نقده بالوجادة كقوله : « وأحقد القوم : إذا طلبوا
من المعدن شيئاً فلم يجدوا . وهذا الحرف نقلته من كتاب ، ولم أسمع » و « حكى
الحجستانى : ماء زمد : إذا كان آجنا . نقلته من كتاب » .

اللغات والمعرب والمولد :

وننتهز فرصة تعرضنا لمفاضلته بين اللغات ، ونقده إياها ، لنقول إنه كان يعنى
بإيرادها كثيراً ، كما كان يعنى بإيراد الصيغ المختلفة للفظ الواحد من أمثال المصادر
والصفات والأفعال . يقول مثلاً : « الرقاد : النوم . وقد رقد يرقد رقاداً ورقوداً
ورقاداً » و « الرشاد : خلاف الغى . وقد رَشَد يرشُد رشداً ، ورَشِد بالكسر ،
يرشُد رَشداً لغة فيه » و « الدُد : اللهو واللعب ... وفيه ثلاث لغات . تقول هذا
دَدٌ ودَدًا مثل قَفَاً ، ودَدَنٌ » .

ولم يمتعه التزامه الصحيح من العناية بالمعرب من الألفاظ ، مثل « الدهانج :
الجل الفالج ذو السنامين ، فارسى معرب » و « الصاروج : النورة وأخلاطها ، فارسى
معرب ، وكذلك كل كلمة فيها صاد وجيم لأنهما لا يجتمعان فى كلمة واحدة من
كلام العرب » .

والأمر الغريب ، وإن تلام مع كونه تركيا ، شرحه بعض الألفاظ العربية
بأخرى فارسية يبدو أنها شائعة على ألسنة الناس في ذلك الزمن ، مثل قوله « الزُّبج
مثال الخرد : لسم طائر يقال له بالفارسية (ده برادران) » « والشُّفارج مثال
المُلابط : فارسي معرب ، وهو الذي تسمية الناس (بشبارج) عن يعقوب » .

ولم تمنعه الصحة أيضا من إيراد الألفاظ الإسلامية والمولدة ، مع التنبيه عليها .
يقول : « قال ابن دريد : الصفران : شهران من السنة سمي أحدهما في الإسلام
المحمر » و « الطنز : السخرية ، وطنز يطنز فهو طناز وأظنه مولدا أو معربا »
و « البرجاس : غرض في الهواء يرمى به ، وأظنه مولدا » .

الصرفيات والنحويات :

ومن الظواهر الهامة في الصحاح كثرة الأحكام والقواعد النحوية والصرفية
التي يذكرها المؤلف ، يقول مثلا : « الشندوة للرجل بمنزلة الثدي للمرأة . . . إذا
ضممت أولها همزت فتكون قُعلة ، وإذا فتحت لم تهمز فيكون فعلوة مثل قرنوة
وعرقوة » . و « جأجات بالإبل إذا دعوتها لتشرب فقلت : جِي جِي ، والاسم
الجِيء مثل الجيع وأصله جِيء قلبت الهمزة الأولى ياء » و « خطيء يخطأ خطأ وخطأة
على قَعلة ، والاسم الخطيئة على فعيلة . ولك أن تشدد الياء لأن كل ياء ساكنة قبلها
كسرة أو واو ساكنة قبلها ضمة ، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق ولا هما من نفس
الكلمة ، فإنك قلب الهمزة بعد الواو واوا ، وبعد الياء ياء ، وتدغم فتقول في مقروء
مَقْرُوء ، وفي خبيء : خَبِيء بتشديد الواو والياء » وقد عب السيوطي في منزهه من
هذه القواعد^(١) . وكان هذا الجانب من الصحاح من الوضوح والبروز ، بحيث قال
الخطيب التبريزي^(٢) : « وقد أتى [الجوهري] بأشياء حسنة ، وتفاسير مشكلات

(١) ٢ : ٢٦ ، ٢٩ ، ٣١ - ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٧ - ٦٠ ، ٦٣ ، ١٢١ ،

١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٣٠ .

(٢) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

من اللغة « يريد بذلك — فيما إخال — هذه القواعد التي يسرت له حل الغامض من الألفاظ والأبنية ، وإدراك المعقد من المشكلات . وألف بعضهم مختصرات للصحاح طرح فيها هذه الأحكام ، معتقدا أنها دخيلة على المعاجم وبفضل هذا الجانب وُصِف المؤلف بأنه أنحى اللغويين .

وفي قراءة الصحاح يتضح للمرء ظواهر أخرى ، لكنها ليست في قوة الظواهر السابقة ، ولا يختص بها الجوهرى في صورة بارزة . وأم هذه الظواهر عنايته بالأعلام أسماء قبائل كانت أو أشخاص أو أماكن ، ومعظم هذه الأعلام عربى خالص ، ما عدا القليل النادر . وكانت عنايته بأعلام القبائل أكثر من عنايته بأسماء الأشخاص . ومنها أيضا إيراد الأمثال ، والتعبيرات المجازية الخاصة ، والألفاظ التي يحدث فيها إبدال أو قلب في اللغات المختلفة ، وما إلى ذلك مما تجده عند غيره من اللغويين .

* * *

وقد أعجب الدارسون بهذا المعجم إعجابا كبيرا ، فانتشر بينهم واشتهر ، حتى قال عنه أبو الحسن الشارى في فهرسته^(١) : « مالوا [الناس] إلى جمهرة ابن دزيد ، ومحكم ابن سيده وجامع ابن القزاز ، وصحاح الجوهرى » ووصفه الفيروز أبادى في مقدمة القاموس المحيط بالتداول والاشتهار واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

مأخذ :

أهم نقد وجه إلى الصحاح ، قام على ما فيه من تصحيف كثير . وقد ألف كثير من اللغويين النقود والاستدراكات عليه ، وكان من أشدهم عليه المجد الفيروز أبادى صاحب القاموس . وعقد السيوطى لبعض هذا النقد فصلا في مزهره ، سماه ذكر ما أخذ على صاحب الصحاح من التصحيف^(٢) . وهذا مثال منه ، قال : « أنشد على الدبابة ، بموحدتين :

(١) نفس المرجع ١ : ٤٥ .

(٢) الزهر ٢ : ١٩٦ .

عائور شر أيما عائور دبذبة الخليل على الجسور

قال التبريزي : الصواب « دذنة » بنونين ، وهو أن تسمع من الرجل نعمة ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دذنتك ولا دذنة معاذ » وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك .

وكثير من هذه التصحيفات في أبواب المهورز والمعتل ، إذ يضع المهورز في المعتل أو المعتل في المهورز ، كما يتبين من تلك الأبواب في القاموس . وتعليل هذا غاية في السهولة إذا اعترفنا بأن أصل المهورز والمعتل واحد ، وهو الحرفان الثنائيان الباقيان . أما الهمزة وحرف العلة فجلبا أخيرا لتكبير جسم اللفظ ، ليسترخ اللسان والقم في نطقه ، ولذلك يتشابه معنى كثير من الألفاظ المهورزة والمعتلة ويختلط بينها اللغويين : وليس هذا التصحيف من الناسخ ، وإنما هو من المؤلف نفسه ، قال التبريزي (١) : « فيه تصحيف لا يشك في أنه من المصنف لا من الناسخ ، لأن الكتاب مبني على الحروف . . . » .

وكانت هذه التصحيفات سببا في انتشار شائعة عنه ، تقول (٢) : إن الجوهري « لما صنفه سُمع عليه إلى باب الضاد المعجمة ، وعرض له وسوسة ، فألقى نفسه من سطح فمات . وبقي سائر الكتاب مسودة غير منقح ولا مبيض ، فيضه تلميذه إبراهيم ابن صالح [أو سهل] الوراق فقاط فيه في مواضع » وصاحب هذه الشائعة على ابن فضال الجاشعي ، ومحمود بن أبي المعالي الخوارى . وقد قيل ذلك عن الخليل والقالى ، فكلمهم مات قبل أن يتم معجمه ، فظهر فيه غلط وتصحيف . ويبدو أن هذا من الاتفاقات الغريبة ، وأن الأقرب احتمالا أن المعجبين بهؤلاء العلماء أرادوا الدفاع عنهم وتبرئتهم مما في كتبهم ، فاخترعوا هذه القصص ، أو أغلبها . ولا داعي لإعادة القول عن الخليل أو القالى . ولكننا نذكر بصدد الصحاح ، ما قيل من إنه وجدت فيه

(١) نفس المرجع ١ : ٤٩ .

(٢) ياقوت : معجم الأدباء ٦ : ١٥٦ ، ١٦١ .

أخطاء قبل باب الضاد أيضا ، وأن تلميذه أبا محمد إسماعيل بن محمد بن عبدوس
النيسابوري نقل نسخة كاملة من خط المؤلف ، وقرأها عليه . ثم نقله أبو سهل
المروى عن هذا التلميذ ، ومنه أخذ ياقوت الموصلي . وروى الكتاب أيضا أبو بكر
الخطيب التبريزي وكثيرون وكان لهم التهميشات عليه ، فأدخلها أصحاب الحواشي
في أقوالهم . ويبدو لنا من دراسة هذه الأخبار المتناقضة أن العلماء وصلت إليهم
نسختان عن تلميذين للجوهري : ابن عبدوس والبيشكي . أما نسخة الأول فتامة
لا نقص فيها وراها ياقوت^(١) ، وطبع عليها الكتاب في عصرنا الحديث ، وأما الثانية
فناقصة لم يسمع صاحبها من المؤلف إلا إلى باب الضاد . وكانت هي السبب الذي
أوقع بعض الباحثين في هذه الغلطة الشائعة . والحق مع التبريزي ، حين يكمل عبارته
السابقة فيقول : « ولا تخو هذه الكتب الكبار من سهو يقع فيها أو غلط .
وقد ردّ على أبي عبيد في الغريب المصنف مواضع كثيرة منه . غير أن القليل من
الغلط الذي يقع في الكتب إلى جنب الكثير الذي اجتهدوا فيه وأتعبوا نفوسهم
في تصحيحه وتنقيحه معفو عنه » .

والنقد الثاني يقوم على بعض الصيغ والمواد التي أهملها الجوهري ، ولم يذكرها
في صحاحه . وعنى بهذا النقد أيضا الفيروز أبادي ، قال في مقدمته : « فاته ثلثا اللغة
أو أكثر ، إما بإهمال المادة ، أو بترك المعاني الغريبة النادرة » وكان الفيروز أبادي
يكتب في قاموسه المواد التي أهملها الجوهري بالمداد الأحمر ، لتتضح للقراء . ولكنه
تحامل عليه فكتب كثيرا من المواد بهذا المداد ، ورغم أن الصحاح لم يكن قد
أهملها ، يقول صاحب التاج (مادة صتا) : « صتاه كجمعه متعديا بنفسه قاله ابن
سيده ، وصتاله ، متعديا باللام قاله الجوهري : أي صمد له عن ابن دريد . قال
شيخنا : وهذه النسخة مكتوبة بالحرمة في أصول القاموس بناء على أنها ساقطة
في الصحاح وما رأينا نسخة من نسخة إلا وهي ثابتة فيها ، وكأنها سقطت من نسخة

المؤلف « وأمثال ذلك كثيرة في التاج . ومهما يكن من أمر ، فالجوهرى ليس ملزماً أن يدون كل ما فى اللغة من مفردات ؛ لأنه بين بكل وضوح أنه يلتزم الصحيح وحده . يضاف إلى ذلك أنه لا يوجد أحد أحاط باللغة ، بإعتراف كبار اللغويين أنفسهم .

وأخذت على الجوهرى أمور أخرى من خطأ فى وضع بعض المواد ، وخطأ بين المعتل والمهموز ، وخطأ فى التفسير أو التعليل النحوى أو الصرفى ، وخطأ فى الشواهد وما إلى ذلك مما سيظهر بكل وضوح فيما دار حوله من دراسات . ومهما قال القائلون فى الصحاح ، فإنه خطأ بحركة المعاجم أوسع خطوة بعد خطوة الخليل . فهو رائد عصر من الزمن ، كما كان الخليل رائد زمنه ، أو هو العلم الثانى الذى يبرز فى حركة التأليف فى المعاجم ، ويكاد يصل إلى مستوى صاحب العين . وأهم ما قدمه إلى هذه الحركة ترتيبه الجميل ، وانتظام معالجة مواده ، ومحاولة التزام الصحيح من الألفاظ . وقد سار أكثر أصحاب المعاجم بعده على ترتيبه ، فكانوا من مدرسته .

دراسات حوله :

اشتهر الصحاح شهرة كبيرة بين اللغويين ، فتناوله كثير منهم بالدراسة بالإضافة إلى من تأثر بمنهجه . وأثمرت هذه الدراسة كتباً كثيرة تعادل ما دار حول كتاب العين كثرة ، وربما تفوقها . ونستطيع أن نصنف هذه الكتب إلى الأصناف التالية : كتب اختصار ، وتكملة ، وحواش ، ونقد ، ونظم ، وكتب تعنى بشواهد . وأرجح أن كثيراً من الكتب التى دارت حوله لم تصل أسماؤها إلينا إلى الآن ، فضلاً عن وصولها ، ولكنى أثبت هنا قائمة بما استطعت العثور عليه :

الكتب التى اختصرته

١ - كتاب مختار الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجاني (٥٧٣ - ٦٥٦ هـ) .
ويصف المؤلف فى مقدمته ظروف تأليف كتابه ، وهدفه ، ومنهجه ، فيقول :

« لما فرغت من كتاب ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح . . . وقع حجمه موقع
الخمس من كتابه ، من غير إهمال شيء من لفته . وكان قد هداني إلى تهذيبه ، أعني
تجريد لفته من النحو والتصريف الخارجين عن فنه ، وحذف ما فيه من حشو
وتكرير ، وإسقاط ما لا حاجة إليه من الأمثال والشواهد الكثيرة روم التخفيف
والإيجاز ، ليسهل حفظه ويقرب ضبطه . ثم نظرت نظرا ثانيا ، فرأيت هم بني
الزمان ساقطة ، ورغباتهم نائمة ، وحرصهم قليلا ، وحفظهم قليلا ، فأوجزت
إيجازا ثانيا حتى وقع حجمه موقع العشر . . . » .

و حين نضاهى مواد الزنجاني بالجوهري نراه حذف منه الأمور التالية :
الشواهد ، بعض المعاني ، بعض المواد ، أكثر الأساليب ، التعليل الصرفي والنحوي ،
بعض المشتقات مثل المضارع من الأفعال والمصادر وإن كانت غير قياسية ، بعض
تكرار اللفظ مع معانيه المختلفة ، الاستطرادات وما إليها . وأبقى من الشواهد
القرآني ، وحافظ على أسماء الأماكن في مواده وعلى أكثر عبارة الصحاح .

وهذا ما قاله الزنجاني في مادة « بدأ » نموذجاً لاختصاره : « بدأت بالشئ :
ابتدأت به ، والبدء : السيد الأول في السيادة ، والبدء والبدىء بوزن البديع : البئر
التي حفرت في الإسلام . وبدىء الرجل فهو مبدوء : إذا أخذ الجدرى أو الحصبة » .

وقد طبع هذا المختصر تحت اسم « تهذيب الصحاح » ولكن محققيه هما اللذان
وضعا هذا الاسم ، أما اسمه الحقيقي فمختلف فيه ، فهو في مخطوط دار الكتب
« مختار الصحاح » وفي مخطوط كان بـيرلين وذكره بروكمن « تنقيح الصحاح »
ولعل المؤلف لم يغير الاسم بعد اختصاره ثانية ، فتركه كما هو ترويح الأرواح في
تهذيب الصحاح ، إذ يبدو أنه أضرب عن النسخة الكبيرة .

٢ — كتاب مختصر الصحاح لشمس الدين محمد بن حسن بن سباع المعروف

بابن الصائغ الدمشقي (٧٢٥) قيل إن مؤلفه جرده عن الشواهد .

٣ — كتاب مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، ووافق

الفراغ منه — كما يقال في آخره — عشية يوم الجمعة سنة ستين وسبع مئة — وظاهر من اسمه أنه اختصار للصحاح واختيارات من مواده . وقد صرح بذلك مؤلفه في أول مقدمته بعد الحمد والصلاة ، قال : « هذا مختصر في علم اللغة جمعت من كتاب الصحاح للإمام العالم العلامة أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري — رحمه الله تعالى — لما رأيت أحسن أصول اللغة ترتيبا ، وأوفرها تهديبا ، وأسهبها تناولا ، وأكثرها تداولا ، وسميته مختار الصحاح » .

وفصل المؤلف في المقدمة الخطة التي التزمها في مختاره ، فبين لنا الصفات التي تتمتع بها المواد والألفاظ التي اختارها من الصحاح في قوله : « واقتصرت فيه على ما لا بد لكل عالم فقيه أو حافظ أو محدث أو أديب من معرفته وحفظه ، لكثرة استعماله وجريانه على الألسن ، مما هو الأهم فالأهم ، خصوصا ألفاظ القرآن العزيز ، والأحاديث النبوية ، واجتنبت فيه عويعس اللغة وغريبها طلبا للاختصار ، وتسهيلا للحفظ » وإذن فالهدف الأول عنده اختيار الألفاظ الشائعة الاستعمال ، لتكون في متناول المحتاج إليها من العلماء والأدباء ، أما الغريب فلا حاجة له فيه . وكان هذا سببا في شهرته وتداوله ، كما وصفه حاجي خليفة ، وتقرير وزارة المعارف المصرية إهداءه لطلابها لاستعماله بعد تغيير ترتيبه .

ولكن الناس يستعملون ألفاظا ليست في صحاح الجوهري ، فإذا فعل الرازي بإزائها ، لقد أدخلها في مختاره وأغامها . ونبه على ذلك في المقدمة إذ قال : « وضمنت إليه فوائد كثيرة من تهذيب الأزهري وغيره من أصول اللغة الموثوق بها ، ومما فتح الله تعالى به علي ، فكل موضع مكتوب فيه « قات » فإنه من الفوائد التي زدتها على الأصل » .

ولم يزد الرازي ما سبق وحده ، بل زاد أيضا بعض المصادر والأفعال التي أهملها الجوهري ، وقال عنها في مقدمته : « وكل ما أهمله الجوهري من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التي ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التي ذكر مصادرهما ، فإني

ذكرته ، إما بالنص على حركاته ، أو برده إلى واحد من الموازين العشرين التي أذكرها الآن إن شاء الله تعالى ، إلا ما لم أجده من هذين النوعين في أصول اللغة الموثوق بها والمعتمد عليها ، فإني قفوت أثره رحمه الله تعالى في ذكره مهملًا لئلا أكون زائدًا على الأصل شيئًا بطريق القياس ، بل كل ما زدته فيه نقلته من أصول اللغة الموثوق بها .

وإذن نخطته في ذكر المصادر والأفعال التصريح أو ذكر الميزان . وما دام الأمر كذلك فهو في حاجة إلى بيان هذه الموازين . وقد فعل ذلك بتفصيل في مقدمته ، وزاد إليه ما اتبعه في ضبط الأسماء .

وصفوة القول أن الرازي — في سبيل الاختصار — حذف كثيرًا من صيغ الصحاح ، وخاصة ما يتصل منها بالأعلام أو أقوال اللغويين أو الأخبار المختلفة حول الألفاظ ، وكثيرًا من الشواهد الحديثة ، وأكثر الشواهد الشعرية ، وبعض الشواهد القرآنية .

ولم يتعد هدف الرازي الاختصار ، فلم يحاول النقد بل أورد الألفاظ التي نقت من الصحاح واتهمت بالتصحيح أو بالخطأ كما أوردها ، أو حذفها اختصارًا وفقًا لمنهجه . ولكنه زاد عليه بعض المواد والصيغ ، وبعض خطوات منهجه مثل التزام الإشارة إلى الماضي والمضارع من الأفعال والمصادر ، وخاصة غير القياسي ، والمتعدى واللازم ، والضبط بالعبارة .

وإذا ضاهينا مختار الرازي بمختار الزنجاني ، وجدنا كلا منهما يزيد على الآخر أشياء وينقص عنه أخرى ، فالرازي يعني بالمعاني المتصلة بالحديث والفقهاء ويلتزم الخطوات التي أشار إليها في منهجه ، على حين يعني الزنجاني بالمعاني اللغوية الخالصة ، وليس عنده شيء من خطوات منهج الرازي . وهما في حجم واحد على وجه التقريب وربما كان مختصر الزنجاني أكبر قليلًا .

وفي العصر الحديث كلفت وزارة المعارف المصرية الأستاذ محمود خاطر تهذيب

الكتاب وترتيبه ، والشيخ حمزة فتح الله مراجعته وضبطه وتصحيحه ، ورأت الوزارة أن يكون طبعه على اعتبار الحرف الأول والثاني (وما بعدها) كما هو ترتيب المصباح للإمام الفيومي ، وأن ترد إلى كل مادة مشتقاتها التي يصعب على الطالب ردها إليها مع حذف ما لا ينبغي أن يطرق مسامع النشء ، ويشترط المحافظة على أصل الكتاب . ووافق تمام طبعه على هذا الوجه أواخر سنتي ١٣٢٥ هـ و ١٩٠٧ م ، ثم أعيد طبعه عدة مرات .

واشتهر مختار الرازي باختصاره بدوره داود بن محمد القارصى الحنفى باسم « مختار مختار الصحاح » ، وعبد الرحمن بن عيسى الهمداني باسم « صفو الراح من مختار الصحاح » ومن الواضح أن مؤلف هذا الكتاب ليس عبد الرحمن بن عيسى الهمداني صاحب الألفاظ الكتابية المتوفى عام ٤٢٠ هـ . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة من الكتاب في ٣١ ورقة من الحجم الصغير ، ويتبين من ذلك صغر حجمه وضآلته .

وكان هدف مؤلفه اختصار المختار ، والتقاط الألفاظ الشائعة الاستعمال وهو غرض صاحب المختار نفسه . ولكن القدر الشائع من الألفاظ اختلف باختلاف عصرى المؤلفين ، فقال وضؤل فى العصر الأخير بحيث صار من الضرورى أيضا اختصار المختار . وصرح الهمداني بهذا الهدف فى مقدمته ، حين قال : « وبعد ، فلما أن تموجت بحار اللغة العربية ، وطما عبايها ، وزخر قاموس تلك الأوضاع اللسانية ، وطفح عجائبها ، وكان من أشهر أوضاعها بين الناس وأكثرها إفادة لكل متناول بلا إلباس ، صحاح الجوهري ، تصدى لاختصاره العلامة أبو بكر الرازى ، تفرد بها الله برحمته ورضوانه ، وأفرغ عليهما شأيب غفرانه ، مع ذكر ما أهمله الأصل من أوزان مصادر الأفعال الثلاثية التى ذكر أفعالها ، ومن أوزان الأفعال الثلاثية التى ذكر مصادرهما وأحوالها . فأحييت أن أتبع من ذلك المختصر ما كثر تناوله ، واشتهر تداوله وهو مع ذلك مستور المعنى عن كثير ، استتار الزهر فى كمامه ، والبدر فى غمامه ، لا يضطرار الحال إليه ، وشدة الحاجة عند التعويل

عليه . ولم أتبع الأصل روما لسرعة التحصيل ، فإن تتبع الأصل يحتاج إلى صرف
زمان طويل مع كثرة الأشغال وتشتت البال ، على أن المختصر رحمه الله قد انتقى
ما انتقى حسب نظره الصائب ، وفهمه الثاقب ، وأني لي بمثل ما سلك مع فهمي
القاصر ، وذهنى الفاتر ، فلذلك عولت عليه ، ووجهت وجه الاعتماد إليه .

وسار المؤلف على ترتيب الصحاح ، والمنهاج الذى ارتضاه شرحه بقوله : ...
« عولت عليه [أى على المختار] ، ووجهت وجه الاعتماد إليه . وربما أسقطت الباب
برمته وتركته فى بعض المواضع بجماته ، وربما حذفته الغالب من الباب اختصارا ،
واعتمادا على مراجعة الأصل أو أصله روما للإيجاز واختيارا » .

وقدم الهمداني بين يدي كتابه مقدمة ذكر فيها هدفه وخطته ، وختمها بما ذكره
أبو بكر الرازى عن موازين الأفعال والمصادر ، وقواعده الثلاثة وأتى به بنصه ،
وقد حقق ما وعد به فى النهج ، فكان يذكر المادة بأكملها حيناً ويحذفها حيناً
ويحذف معنى واحداً منها أحيانا ويختصر سياقها فى أحيان أخرى . ولكنه كان
يحافظ على عبارة صاحب المختار فى المعانى التى يذكرها محافظة كبيرة .

واتخذ السيد محمد بن حسين بن على (٥٨٦٦) مختار الصحاح أساسا أيضا
لكتابيه الجامع والراموز . فقد استطال ما فى الصحاح من أمثال وشواهد وأنساب
وإطناب ، واستقل ما فى مختار الرازى وخاصة أنه ترك بعض الأمور اللغوية اللازمة ،
فأراد أن يأتى بالمختار ويضيف إليه ما أهمله . وفعل ذلك فى الجامع الذى أتمه عام
٥٨٥٤ . ثم سمع عما فى الصحاح من تصحيف وأوهام ، فأحب أن يبين ذلك فبحث
حتى عثر على القاموس المحيط فسار على هذا الهدى فى الراموز ، ووضح كل ذلك
فى مقدمة الراموز ، وإن لم يصرح باسم مختار الرازى . ولكن بعض العبارات
الواردة فى بعض مواده أكدت أنه يعنيه (١) .

وصرح المؤلف بما زاده من أمور أخرى عن القاموس المحيط ، فقال :

(١) انظر مادتي نطق ويدي فى الكتابين .

« وألحقت به أيضا ما اطلعت فيه من اللغات التي فاتته عن نقلت عنهم ،
إما مادة ، أو معاني غريبة نادرة ، مما لا بد منه في استنباط معاني الحديث والأخبار ،
واستخراج ما وقع في غريب الآثار والأشعار . ونقلت عنه أسماء المحدثين ونسبهم
الواقعة في الأسانيد بتصحيح ألفاظها من الصحابة والتابعين رضوان الله عليهم أجمعين » .
وذكر أسماء المراجع الأخرى التي استفاد منها في قوله : « ثم ألحقت به غرائب
ألفيتها في المغرب للطرزي ، وعثرت عليها في الفائق للزمخشري ، والنهاية لابن الأثير
أبي السعادات الجزري » ، ويبدو من هذه المراجع شدة عنايته بما يتعلق بالحديث ،
كما ظهر ذلك أيضا في كلامه عن القاموس ، ويظهر في قوله التالي : « وبسطت
الكلام بعض البسط في بيان معاني الأحاديث وتفسيرها ، فيما لا ينحى نحو بدائعه
بمجرد معرفة متن اللغة وتقريرها ، فأشرت إلى ما يحتاج إليه من تأويل ،
وما لا بد من حذف وإضمار دليل ، بحيث إذا وقف الناظر [عليها] يقف على
نظائرها بأدنى تفكير ، وتيسر له الوصول إلى رموزاتها بيسير التدبير » .

وأشار إلى الخطة التي سار عليها في قوله : « وسأكتب ما أمكن طريق
الاختصار ... وشذبت الكلام بتقليل الألفاظ وتكثير المعاني ، وهذبت بالإشارات
الموضحة للهرام ، لتشييد المباني . فأشرت إلى قول الله (تع) بحرف (ق) وإلى الحديث
بحرف (ح) وإلى الأثر بحرف (ر) وإلى الجمع بحرف (ج) وإلى الموضع بحرف
(ع) وإلى الجبل بحرف (ل) وإلى تأنيث الصفات التي تجرى على مذكرها بهاء
بحرفي (ثه) معناها المؤنث بهاء ، وإلى اسم رجل بحرفي (سم) وأشرت بحرفي (عز)
لي يتعدى ويلزم . واكتفيت بذكر صيغة الفعل ثلاثيا أو غيره عن إيراد ما اطرد
من المصادر والصفات ، إلا في مواضع الالتباس أو في مجال يحيد عن سنن القياس .
وآثرت في الأفعال طريق الماضي [الغائب] على المتكلم لتقصرها لفظا وكتابة إلا في
المعتل ، بيانا لأصل الكلم . فجاء بحمد الله كتابا جامعاً للفوائد ، خاليا عن الزوائد ،
مسمى بالراموز ، لكونه مجمع أنهار الرموز فقد وافق اسمه معناه ، وطابق مسماه » .

وواضح من هذا أنه كان يتحرى الاختصار ما أمكنه . فاستعمل الرموز ، وحذف القياسي من المصادر والصفات ، ولم يكرر اللفظ المقتصر مع كل معنى له . وذكر الأفعال بصيغة الماضي المسند إلى ضمير المفرد الغائب ، إلا حين يريد توضيح أمر من الأمور . واختط لنفسه أيضا أن يذكر الباب الذي يتصرف فيه مضارع الفعل ومصدره ، كما فعل أبو بكر الرازي في مختار الصحاح ، ونبه على ذلك في المقدمة . وأورد فقرة تكاد تكون من المختار بالنص .

وأوضح ما يقوم عليه الكتاب أمران : الزيادة ، والاختصار . أما النقد فضعيف بالنسبة إليهما . وتمثل الزيادة في عدة ظواهر : زيادة مواد وصيغ وألفاظ ومعان في المواد التي ذكرها الجوهرى ، وهو أبرز أنواع الزيادة في الكتاب لا تكاد تخلو منه مادة ؛ والأحاديث والأعلام ، وخاصة أعلام الفقهاء والمحدثين وكان يزيدونها في آخر المواد . ويتمثل الاختصار في : حذف الشواهد الشعرية التي ذكرها الجوهرى ، وأسماء اللغويين مع احتفاظه بأقوالهم ، وإن تجاوز أحيانا عما جاء منها في زياداته ، والأوزان والأحكام والتعليقات اللغوية والنحوية والصرفية التي كان هم مختصرى الصحاح حذفها في الغالب ، وتغيير عبارة النص وترتيب ألفاظ المادة بحيث تعطى ما في الصحاح بأقصر سياق .

وجملة القول في الرموز أنه أكثر انتظاما من الصحاح في إيراد ألفاظه ومعانيه ، وأكثر مواد وصيغا ومعاني ، وأكثر صبغة قهية حديثة ، ولكنه أخل بالشعر إخلالا كبيرا ، وضعف النقد عنده واعتمد فيه على المجد والرازي .

واتخذ بير محمد بن يوسف القرمانى الأركلى المختار أساسا له أيضا ، فالف « ملقط صحاح الجوهرى والملحق بمختار الصحاح » .

٤ - كتاب المولى محمد المعروف بالقيسى (١٠١٦ هـ) قيل إنه كان أنفع وأفيد من مختار الصحاح . لكنه غير مشهور .

٥ - كتاب الجوابى في مجلدين صغيرين ، لم يحذف فيه شواهد الجوهرى .

٦ - كتاب نجد الفلاح ، يشبه المختار ، وحذف مؤلفه شواهد الصحاح .
٧ - ٩ - ذكر بروكلمن أن أبا الكرم عبد الرجيم المدني (أو المعداني) ،
ومحمد بن أحمد بن أحمد بن نجم الدين بن جمال الدين الحنفي ، وعلى العلي بادي
اختصروه أيضا .

كتب التكملة :

١ - المنتهى لمحمد بن تميم البرمكي ، قال المؤرخون^(١) : إنه صنفه في سنة
٣٩٧ هـ ، ونقل من فيه الصحاح ، وزاد فيه أشياء قليلة ، وأغرب في ترتيبه .
وذهب بعض المحدثين إلى أنه سار على الترتيب الألف بأى من أول الكلمة
إلى آخرها ، مثل المعاجم الحديثة ، فهو إذن سابق على الزمخشري في أساسه .
ولكن معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية يقتنى أوراقا منه ، يبدو أنها
مختلة الترتيب . فإذا ما أمعنا دراستها استطعنا أن نتبين أنه اتبع ترتيبا غريبا فعلا ،
كما قال القدماء . فقد التزم الترتيب الألفبائي . غير أنه طبّقه أول ما طبّق على الحرف
الأخير من الكلمات ، كما فعل الجوهري . ثم خالف الجوهري فلم ينظر في خطوته
الثانية إلى الحرف الأول من الكلمة بل إلى الحرف السابق على الأخير . ثم نظر
إلى الحرف السابق عليه إلى أن تنتهي حروف الكلمة . أى أنه سار سيرا مطردا
من آخر الكلمة إلى أولها ، معتبرا الأصول وحدها بطبيعة الحال .

يتمثل لنا منهجه هذا ، إذا نظرنا إلى ترتيبه التالي للجزء الباقي من

فصل الثاء :

بث - ثث - هث / نمث / عنث / جهث - بهث - دلث - وهث /

يث . فقد قدم ما حرفه السابق على الأخير اللام ، فاليم ، فالنون ، فالهاء ، فالياء .
فإذا اتحد هذا الحرف في بعض الكلمات كما حدث في اللام : قدم ما حرفه السابق

(١) السيوطي : اللبنة ٢٨ .

عليها الباء ، فالتاء ، فالهاء ؛ وفي الهاء : قدم ما حرفة السابق الجيم ، فالباء ، فالدال ، فاللام ، فالواو . وأعتقد أن خطأ ما وقع في الجيم فقدمت على الباء .

وبالمثل رتب فصل الجيم على النحو التالي :

بيج - فريج - هليج / أثج / وجج / ثحج / رخج / بردج - هردج -
سدج / سدج - عذج - كذج - لذج / حبرج - سرج - عرج . الخ .

٢ - المغرب عما في الصحاح والمغرب لعبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني الخزرجي أتمه في ٦٢٧ هـ ، وفصل فيه نص الصحاح عن المغرب ، وأشار إلى المغرب بيم ، وإلى الصحاح بصاد .

٣ - الجمع بين الصحاح والغريب المصنف ، لأبي إسحاق إبراهيم بن قاسم البطلبيوسي (٦٤٢ أو ٦٤٦ هـ) .

٤ - ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتهديب للحواري (انظر الدراسات حول التهديب) .

٥ - تاج الأسماء في اللغة : جمع الأسماء للزخشرى ، والسامى للميداني ، وصحاح الجوهرى ، والتزم ترتيب الأخير . وذكره محمد صديق ولم يصرح باسم مؤلفه .

٦ - كتاب التكملة والذيان والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية للجوهرى تأليف الحسن بن محمد بن الحسن الصاغاني أو الصغاني المتوفى عام ٦٥٠ هـ . وتوجد منه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية ، أخذ منها المجمع اللغوى مصورا ، وهو الأصل الذى أقت عليه دراستى ، وتتألف النسخة من ستة أجزاء ينيف كل منها على المثني والعشرين ورقة .

وكاتب هذه النسخة هو محمد بن عبد العزيز الدمانجير المعروف بابن أفضل الكرجى ، فرغ من الجزء الأول منها في « سلخ شهر الله المبارك جمادى الأولى

سنة إحدى وأربعين وست مئة « ، ومن الأخير في « صبيحة يوم الأحد السادس من ربيع الآخر من شهر سنة اثنتين وأربعين وست مئة » في بغداد ، أي أنه كتبها كلها في حياة مؤلفها . ويزيد الثراء اطمئنانا لها قراءة عالم كآبي الفيض محمد مرتضى الحسيني الزبيدي صاحب التاج لها ، كما كتب في أوائل أجزائها وأواخرها ، واستفادته منها لتاجه .

ويستهل الكتاب بمقدمة قصيرة يشرح فيها المؤلف غرضه ، يقول : « هذا كتاب جمعت فيه ما أهمله أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري رحمه الله في كتابه ، وذيلت عليه وسميته كتاب التكملة والذيل والصلة ، غير مدع استيفاء ما أهمله واستيعاء ما أغفله . ولا يكلف الله نفسا إلا وسعها ، وفوق كل ذي علم عليم ، وكم ترك الأول للآخر :

وَمَنْ ظَنَّ مِنْ يَلَاقِي الْحُرُوبِ بِالْأَبْلِ يُصَابُ فَقَدْ ظَنَّ عَجْزًا
والله تعالى الموفق لما صمدت له ، واليسر ما صعب منه ، والعاصم من الزلل والخلل ، والخطأ والخلط ، وهو حسي ونعم الوكيل .
ويسير الصغاني على نفس ترتيب الجوهري ، وتقسياته .

ويقوم الكتاب كله على عدة أمور في الصحاح ، نستطيع أن نضعها في صنفين :
تكملة ونقد . أما الصنف الأول فيشتمل على ما يلي من أمور :

١ - إيراد المواد التي أهملها الجوهري . ويشير إلى ذلك صراحة ، يقول مثلا

« شَنَعْمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وَقَالَ سَيْبَوِيَّةُ : الشَّنَعْمُ ، مِثَالُ جَرْدِ حَلٍ : السَّمِينُ » .

« شَنَعْمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وَقَالَ سَيْبَوِيَّةُ : الشَّنَعْمُ ، مِثَالُ جَرْدِ حَلٍ : الطَّوِيلُ » .

« شَنَعْمُ أَهْمَلَهُ الْجَوْهَرِيُّ . وَقَالَ ثَعْلَبُ : عَلِيٌّ رَغْمُهُ وَسَيِّئُهُ » .

رَغْمًا سَيِّئًا ، بِالسَّمِينِ الْمَهْمَلَةِ . وَقَالَ الْأَزْهَرِيُّ : أَنَا وَاقِفٌ فِي هَذَا الْحَرْفِ . وَالصُّوَابُ عِنْدِي بِالسَّمِينِ غَيْرِ مَعْجَمَةٍ » .

وكل هذه المواد للذكورة التي أهلها صاحب الصحاح إهمالا تاما ، لتعاقبه ،
ويظهر فيها مدى استفادة الصغاني من كتاب سيبويه .

٢ - إيراد الصيغ والألفاظ والمعاني التي أهلها الجوهري ، فيما ذكره من
مواد ، كما نرى في عق : « ابن الأعرابي : العقيقة : المزادة : والعقيقة : النهر .
والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب . والعقيقة : غرلة الصبي . . . وعاقته :
خالفته . واعتقت السحاب : بمعنى عقت ، قال أبو وجزة السعدي :

حتى إذ أنجذت أوراقه انهزمت واعتق منبعج بالوئيل متبور
واعتق السيف من غمده : إذا استله ، ورجل عتق بالفتح أي عاق ، قال الزبيان واسمه
عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عتقا فظا لمن أعادى مذمرا دلنظي
وقيل : أراد بالعتق المر من السماء العتق . والعتوق : الحائل أيضا ، عن أبي حاتم ،
وهي من الأضداد . . . وعواق التعل : روادفه ، وهي فسلان تنبت معه . وقال ابن جريد
العقة : البرقة المستطيلة في السماء .

٣ - تكة معاني الألفاظ التي ذكر لها الجوهري معنى واحدا أو معنى
مختصرا ، مثل قوله في مادة « عق » أيضا : « وفي بلاد العرب أربعة أعة ، ذكر
الجوهري منها عقيق المدينة ، وأما الثلاثة الأخرى فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد
واسع مما يلي العرمة تدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة للماء ، ومنها عقيق
آخر يدفق ماءه في غوري تهامة ، وهو الذي ذكره الشافعي رحمه الله فقال : « ولو أهلوا
من العقيق كان أحب إلي » ومنها عقيق القنان يجري إليه مياه قلل نجد وجباله . . .
وقيل في قولهم (طلب الأبلق العتوق) إنه الصبح لأنه ينشق . . . وقد أخذ تحديده
للأعة من تهذيب الأزهري .

٤ - تكة الشواهد الشعرية ، كافي مادة (سعم) « قال الجوهري : والأسعم

في قول زهير : * بأسحم مذود * القرن ، وفي قول النابغة * بأسحم وان * [هو السحاب] وفي قول الأعشى :

بأسحم داجٍ عوضٌ لا تَنفَرُ

يقال الدم تَفَمَسَ فيه اليد عند التحالف ، ويقال : بالرحم ، ويقال : بسواد حلة الثدي ، ويقال : بزق الخمر . أما الرواية في البيت الأول والثالث فكما ذكر ، وصدر البيت الأول :

نَجَاءٌ مُجِدِّدٌ لَيْسَ فِيهِ وَتِيرَةٌ وَتَذْبُوبٌ عَنْهَا ...

وأما صدر البيت الثالث فقوله :

رَضِيْعِي لِبَانِ ثَدْيِ أُمِّ تَحَالُفَا

ويروى : تَقَاسَمَا ... وأما الرواية في البيت الثاني فالصواب فيها : وأسحم

وان ، بالواو ورفع الميم ، وإنشاد البيت كاملا :

عَفَا آيَهُ رِيحُ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا وَأَسْحَمُ وَإِنْ مَرَّتْهُ مُتَصَوِّبٌ

وتشتمل تعود الصاغاني على الأمور التالية :

١ - اختلال الشعر في الصحاح ، مثل قوله في مادة (سلم) « قال الجوهري قال الشاعر :

ذَاكَ خَائِلِي وَذُو يَمَاتِنِي يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَتِهِمْ وَأَمْسَلَتَهُ

يريد بالسهم والسَّلْمَةُ ، وهي لغة حمير . والبيت مداخل ، والبلاء من الأوائل . وهو لبجير بن عَنَمَةَ الطائي ، والإنشاد الصحيح :

وَإِنْ مَوْلَايَ ذُو يُمَيِّرُنِي لَا إِحْنَةَ عِنْدَهُ وَلَا جَرَمَةَ

يَنْصُرُنِي مِنْكَ غَيْرَ مُعْتَدِرٍ يَرْمِي وَرَأْيِي بِأَمْسَتِهِمْ وَأَمْسَلَهُ

يهجو سالم بن دارة ، قاله أبو محمد الأعرابي . وهذا الصنف من النقد كثيرٌ عنده .
مدا مما يدل على اتساع معرفة الصاغاني بالشعر .

٢ - فقد التصحيف في الشر قال في مادة (ريم) : « قال الجوهري : وأنشد

ابن السكيت :

وكنتم كعظم الريم لم يدر جازر على أي بدهي مقسم اللحم يوضع
والرواية : وأتم كعظم الريم لم يدر جازر على أي بدهي مقسم اللحم يُجَزَلُ
والقصيدة لامية ، وهي تروى للطرماح الأجنبي ، ولأبي شمر بن حجر بن مرة
ابن حجر بن وائل .

٣ - تصويب اسم قائل الشاهد الشعري . قال في مادة (شبرم) : « قال
الجوهري وأنشد لهميان السعدي : * ما منهم إلا لثيم شبرم * وليس له ، ولاله
على الميم المضمومة رجز » : وقال في مادة (طرم) : « قال الجوهري : الطريم : السحاب
الكثيف ، قال رؤبة :

في مكفر الطريم الشرنبث

ولرؤبة أرجوزة ثائية أولها :

أَتَعْرِفُ الدَّارَ بَدَاتِ العَنَكِثِ دَارًا لَدَاكَ الشَادِنِ المَرَعِثِ

وليس الذي ذكره الجوهري فيها .

٤ - اختلال الاستشهاد نفسه كما نرى في مادة (أذن) إذ يقول : « قال

الجوهري : أذن له أذنا : استمع ، قال قنن بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا رِيبةً طَارُوا بِهَا فَرِحَا مَنِي ، وَمَا أَذِنُوا مِنْ صَالِحِ دَفِنُوا

وليس في هذا البيت شاهد ، وإنما الشاهد في البيت الذي بعده بيت ، والرواية

« وما سمعوا من صالح » ويروى « وما علموا » ، وبعبه :

إِنْ يَحْلِفُوا لَكَ تَسْمَعُ قَوْلَهُمْ وَتَرَى أَجْسَادَ قَوْمٍ ، وَأَنْتَ بَعْدَهُ أَفْنُوا

صم إذا سمعوا خيراً ذُكِرَتْ بِهِ وَإِنْ ذُكِرَتْ بِسوءٍ عِنْدَهُمْ أَذِنُوا »

ويبدو أن النسخة المطبوعة من الصحاح نالها شيء من التصحيح ، إذ ورد فيها

البيت الأول والثالث ، ورواية « سمعوا من صالح » لا البيت الأول وحده ،

ولا الرواية التي ذكرها الصغاني .

٥ — نقد الاستشهاد ببعض الأحاديث الضعيفة ، كما في قوله من مادة «ضن»
« قال الجوهري : وفلان ضنى من بين إخواني ، وهو شبه الاختصاص ،
وفى الحديث : إن لله ضننا من خلقه يحبيهم في عافية ويميتهم في عافية . والرواية :
ضنّان ، مثال قبائل . وهو من الأحاديث التي لا طرق لها » [أي لا لها] . وأصلح
الحديث في النسخة المطبوعة إذ الرواية فيها : ضنّان .

٦ — نقد الألفاظ المصحفة . قال في مادة (سخم) : « قال الجوهري أيضا :
وسخام : اسم كلب . قال ليبيد :

فَتَفَصَّدَتْ مِنْهَا كَسَابَ فَضُرِّجَتْ بِدِيمِ وَغُودِرَ فِي السَّكْرِ سَخَامُهَا
وذكره الفارابي بالخاء المعجمة ، فإنه قال في باب فُعَالٍ بِالْفَمِ : السخام : سواد
القدر والشعر . السخام : اللين الحسن ، قال :

كَأَنَّهُ بِالصَّحْصَحَانِ الْأَنْجَلِ قُطْنٌ سُخَامٌ بِأَيْدِي غَزَلٍ
ويقال للخمر : سخام ، إذا كانت لينة سلسة . وسخام : من أسماء الكلاب
فلو كان بالخاء لذكره قبل ذكره السين والخاء المعجمة كما يقتضى ترتيب كتابه .
وسكت عن ذكره الأزهرى والخليل وابن دريد . والنقد بالتصحيح كثير
عند الصغاني .

٧ — نقد بعض التفسيرات الخاطئة ، كما ترى في قوله في مادة (رطم)
« قال الجوهري : الرطوم : المرأة الواسعة الفرج ، وإنما نقله من كتاب الليث ،
ورد عليه الأزهرى وقال : هذا غلط ، إنما الرطوم الضيقة ، وروى عن عمرو عن
أبيه ، الرطوم : الضيقة الحياء من النوق ، وهى من النساء الرتقاء » .

٨ — نقد الأحكام الخاطئة ، مثل التي نجدها في قوله في مادة (أجن)
« قال الجوهري : الإجانة : واحدة الأجاجين ، ولا تقل إجانته . وقال الفراء :
يقال : إجانته وإجانته وإجانة بمعنى واحد ، وأفصحها إجانته » .

٩ — تقدم وضع اللفظ . قال في مادة (رام) : « قال الجوهري : الرومة : الفراء

الذي يلصق به الشيء . وصوابه أن يذكرها في تركيب روم فإن الأحمى قال :
الرومة ، بلا همز : الغراء الذي يلصق به ريش السهم ، وقد ذكرتها في موضعها .
وقال في مادة (روم) : « قال الجوهري : المرم : الذي يوضع على الجراحات ،
مغرب وحقه أن يذكر في الميم لقولهم : مرهت الجرح ، وخصوصا إذا كان الاسم
معربا لأصالة حروفه » . ولم يحكم الصغاني على بعض المواضع بالخطأ ، واكتفى
بأن ذكر أن لها مواضع أخرى ، قال في مادة « رم » : « رمان بالفتح : موضع ،
فإن كان وزنه فعلان فهذا موضع ذكره كما ذكره ابن فارس ؛ وإن كان فعلا
فموضع ذكره حرف النون ، كما ذكره الجوهري » .

وختم المؤلف كتابه بخاتمة في صفحتين تقريبا ذكر فيها أنه ألفه بعد أن كبر ،
وذكر مراجعه ، وهي كثيرة جدا ، أهمها العين والجمهرة والتهديب والمحيط والمجلد
والتقايس من المعجمات ، وكثير من الرسائل اللغوية .

وصفة القول في التكلفة إنها جديرة بالشهرة المستفيضة التي حصلت عليها
في عالم المعاجم العربية ، لإكمالها الفراغ المائل الذي تركه صاحب الصحاح ،
ولاختلاف هدفها عن هدف التنبيه لابن بري . فبينما تعنى التكلفة بإيراد المواد
والألفاظ والمعاني التي أهملها الجوهري ، لا يلتفت ابن بري إلى ذلك أدنى التفات .
وعلى حين يتناول ابن بري أحكام الجوهري وأقواله النحوية والصرفية بالنقد ويقم
شروحه على أسس نحوية لا نجد ذلك كثيرا عند الصاغاني . أما الأمر الوحيد الذي
اشتركا فيه وهو العناية بشواهد الصحاح الشعرية ، فقد وجه الصاغاني معظم عنايته
فيها إلى إبانة ما فيها من اختلال ، أما ابن بري فوجه أعظم عنايته إلى نسبة الأشعار
وتكلفتها وشرحها . زد على ذلك أنهما لم يشتركا إلا في قليل من مواضع النقد .

٧ - كتاب ما أهمل الجوهري من لغة للصاغاني أيضا . ألفه بعد التكلفة ،
وأراد به إيراد ما غفل عنه أو أهمله فيها ، وليس في الصحاح . ولذلك ألحقت مواده
بهوامش التكلفة المخطوطة وأواخر موادها مع الإشارة إلى موضعها في كل حالة ،
وتمييزها بالطرف (ح) يوضع في أولها قولها .

ويختلف هذا الكتاب عن التكملة في أنه لا يرمى إلا إلى ذكر بعض المواد والألفاظ التي أهملها الجوهري ولم ترد في التكملة ويقتصر على ذلك ، فلا يتعداه إلى النقد . وليس لهذه الحواشي مقدمة ولا خاتمة ، وإنما تبدأ بالمواد مباشرة ، وهي حين تُجمَع وترتب على صورة كتاب يتألف منها كتيب صغير ، فهي لا توازن بالتكملة في الحجم ولا في الأهمية .

وهذه بعض الأمثلة منبأ . قال أمام مادة « خرطم » : « ح : الخرطومان : الطويل . والخرطوم من النساء : التي دخلت في السن . وخرطوم الحباري : شاعر واسمه عبد الله بن زهير بن عائشة الشيباني . وذو الخرطوم : سيف عبد الله بن أنيس » .

٨ - مجمع البحرين للصاغاني ، ألفه بعد تأليفه التكملة ، وما أهمله الجوهري ، فجمع فيه أقوال الصحاح وأقواله هو في حواشيه عليه ، وأعلم على كل منها برمز يفصله ، ومن ثم سماه (مجمع البحرين) يريد الصحاح والتكملة ، قال في مقدمته : « هذا كتاب جمعت فيه بين تاج اللغة و صحاح العربية . . . وبين كتاب التكملة والذيل والصلة من تأليفي ، وسردت ما ذكره الجوهري أولاً على ما سرده وعلامته « ص » وأردفته ما ذكرته في التكملة وعلامته « ت » ثم أردفتها حاشية التكملة وعلامتها « ح » وسميته « كتاب مجمع البحرين » والله ولي التوفيق » .

ويتضح من العبارة السابقة الخطة التي اتبعها المؤلف في كتابه . ولم يغير في داخل الكلام شيئاً بل كان أميناً حتى في المقدمة ، فأورد مقدمة الصحاح أولاً ، ثم مقدمة التكملة . وحافظ على عبارة الصحاح غير أنه حاول الاختصار في أحيان قليلة ، فحذف من الشواهد الشعرية ما لا شاهد فيه إذا كان الجوهري أورد بيتين أو أكثر مثل البيت الأول من البيتين التاليين في مادة « آء » :

إن تلق عمراً قد لا قيت مدرعاً ليس من همه إبل ولا شاء

في حفل لب صم صوايه بالليل يسمع في حافته آء

وحذف المكرر أو العبارات التي لا داعي لها . ولم يغير من التكملة غير

المواضع التي ترد فيها على الجوهري . فلم يوردها بأكملها لأنه بطبيعة الحال ذكرها في أقوال الجوهري المذكورة فوق وإنما أوردتها مانحصة أو حذفها وأورد النقد وحده .

وختم الصفاني مجمع البحرين بالخاتمة التي جعلها للتكملة ، وأورد فيها مراجعته ومن الطبيعي أن يحتوي المجمع على جميع الظواهر التي في الصحاح والتكملة ، ولا داعي إلى تكرير القول فيها هنا ، إلا أننا نشير إلى أن الخطة التي اتبناها من فصل كل كتاب على حدة جعلته يكرر الأقوال ، ويضع النقد في موضعه غير اللائق به بعد المنقود . وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مصورة من مجمع البحرين مأخوذة عن النسخة الخطية المحفوظة بمكتبة كوبرلي بالآستانة .

كتب الحواشي :

- ١ - حاشية أبي القاسم الفضل بن محمد القصباني البصري (٤٤٤ هـ) .
- ٢ - التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح^(١) ، المشهور باسم حواشي ابن بري . وقد اشترك في تأليف هذا الكتاب ثلاثة من العلماء . ابتدأه ابن القطاع وتوفي عام ٥١٥ هـ . فأخذ تلميذه عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري ما كتبه وبنى عليه وأكمله حتى بلغ مادة « وقش » وتوفي عام ٥٧٢ أو ٥٨٢ هـ ورام أصحابه تكميله بعده فتعسر عليهم ذلك وتعذر ، إلى أن أكمله عبد الله بن محمد الأنصاري البسطي في شهر سنة ٦٢٢ هـ^(٢) .

ولا نعرف الموضع الذي وصل إليه ابن القطاع في حاشيته ولا تدل مقابلة التعليقات التي في المواد الأولى بما يرجح أنه لابن بري على كبير خلاف ، بل على

(١) عنوانه في مخطوط دار الكتب (٨ لفة تيمور) « التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح » وفي كتاب كشف الظنون (٤ : ٩٤) « التنبيه والإيضاح عما وقع من الوم في كتاب الصحاح » .

(٢) انظر آخر النسخة المخطوطة بدار الكتب المصرية ، وكشف الظنون .

اتفاق يكاد يكون تاما . ويبدو أن ابن بري صاغ حواشي أستاذه صياغة جديدة . ولذلك نجدها تنسب إليه صراحة في أى موضع كانت . كذلك ليس لدينا من حواشى البسطى ما نستطيع أن نحكم به عليه ، إذ أن المخطوطات المحفوظة في دار الكتب المصرية وخزانة الجمع اللغوى تنتهى باتهاء حواشى ابن بري . ويظهر أن ابن بري نفسه ترك حواشيه غير مجموعة ، فجمعها البسطى وجعلها كتابا بعد تكتمها ، إذ يقول القفلى^(١) : « وحاشيته على كتاب الصحاح ، فإنها نُقلت عن أصله ، وأفردت فجاءت ستة مجلدات ، وسماها من أفردها التنبية والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح » .

والتنبية يسير على ترتيب الصحاح . أما الأهداف التى يرى إليها ، فأولها نسبة الشواهد الشعرية فى الصحاح إلى أصحابها ، وتكتمها وشرحها . وهذا الهدف يبين فى كل مادة يأتى المؤلف بها ، على وجه التقريب ، فتكنى نظرة واحدة إلى الكتاب لتتبع المرء به . قال فى المادة التى افتتح بها الجزء الثانى (فرصد) : « وأنشد الجوهري فى هذا الفصل عجز بيت شاهدا على الفرصاد للتوت ، وهو :

* قَنَاتُ أَنَامِلُهُ مِنَ الْفِرْصَادِ *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأسود بن يعفر ، وصدده :

* يَسْعَى بِهَا ذُو تُوْمَتَيْنِ مُشْمَرٌ *

والهاء فى قوله (بها) تعود على سلافة ذكرها فى بيت قبله ، وهو :

ولقد لهوت وللشباب بشاشةُ بسلافةٍ مزجت بماء غوادِ

التومة : الحبة من الدر . والسلافة : أول الخمر . والفوادى : جمع غادية ، وهى

السحابة التى تأتى غدوة . ويبدو أن بعض القراء زاد فى نسخ الصحاح كثيرا

من هذه الشطور الشعرية ، وأسماء الشعراء ، التى كان الجوهري قد أهملها ،

ولذلك نجد كثيرا منها مذكورا فى النسخة المطبوعة .

(١) إنباه الرواة ٢ : ١١١ .

وقد يطيل المؤلف في ذكر الأخبار المتصلة بالشاهد لأنه يريد توضيحه كل الإيضاح. قال في مادة (نكد): « وأنشد في هذا الفصل بيتا شاهدا على الأنكدين، وهما مازن بن مالك بن عمرو بن تميم و يربوع بن حنظلة، وهو:

الأنكدان مازن و يربوع ها إن ذا اليوم كثر عجموع

قال الشيخ رحمه الله: البيت لبجير بن عبد الله بن سلمة القشيري. وكان بجير هذا قد التقى هو وقعب بن الحارث اليربوعي. فقال بجير: يا قعب، ما فعلت البيضاء فرسك؟ قال: هي عندي. قال: وكيف شكرك لها؟ قال: وما عسيت أن أشكرها؟ قال: وكيف لا تشكرها، وقد نجتك مني؟ قال قعب: ومتى كان ذلك؟ قال: حيث أقول:

تمطت به البيضاء بعد اختلاسه عل دهنٍ وخلتني لم أكذب

فأنكر قعب ذلك، وتلاعنا وتداعيا أن يقتل الصادق منهما الكاذب. ثم إن بجيرا أغار على بني العبد فغم ومضى، وأتبعته قبائل من تميم، ولحق به بنو مازن وبنو يربوع. فلما نظر إليهم قال هذا الرجز. ثم إنهم احتربوا قليلا. فحمل قعب ابن عصمة بن عاصم اليربوعي على بجير فطعنه فأذراه عن فرسه، فوثب عليه كدام ابن نخيلة المازني فأسره، فجاءه قعب اليربوعي ليقتله، فمنع منه كدام. فقال له قعب: مازِ رأسك والسيف. فغلى عنه كدام، فضربه قعب، فأطار رأسه. وماز ترخيم مازن، ولم يكن اسمه مازنا، وإنما كان اسمه كداما، وإنما سماه مازنا لأنه من بني مازن، وقد تفعل العرب مثل هذا في بعض المواضع.

والهدف الثاني تصويب الرواية الشعرية في الشاهد، وهو يفعل ذلك كثيرا أيضا. قال في مادة (قعد): « وأنشد أيضا مجز بيت في هذا المعنى، وهو:

* أمرون لا يرثون سهم القمعد *

قال الشيخ رحمه الله : البيت للأعشى ، وصوابه إنشاده :
أمرونَ ولأدُون كلِّ مباركٍ طرفون لا يرثون سهمَ القعدِ
أمرون : كثيرون . والطرف : تقيض القعد .

وكان المؤلف يرى أيضا إلى تصويب أسماء قائل الشواهد شعرية . قال في
مادة (وجد) : « وأنشد في هذا الفصل بيتا زعم أنه للبيد شاهدا على قولم وجد
يجد ، بضم الجيم في المضارع وهو :

لوشنتِ قد نفع الفؤادُ بشريةٍ تدع الصوادي لا يمدن غليلا

قال الشيخ رحمه الله : البيت لجرير وليس للبيد ، كما زعم ، وبعده :

بالعذب في رصف الزلات مقيله قرض الأباطح لا يزال ظليلا

قوله : نفع الفؤاد : أي روى ، يقال : نفع الفؤاد : روى ، ونفع الماء العطش :
أذهبه ، نعا ونقوعا فيها ، والماء النافع : العذب المرؤى . والصادى : العطشان .
والغليل : حر العطش . والرصف : الحجارة المرصوفة . والقلات : جمع قلت ،
وهي تقرة في الجبل يستنقع فيها ماء السماء ، وقوله : قرض الأباطح : يريد أنها
أرض خصبة ، وذلك أعذب للماء وأصنى .

وكان ابن بري ينقد الجوهري أحيانا بسوء وضع الشاهد ، قال الجوهري في
مادة (قرب) : « قراب السيف : جفته ، وهو وعاء يكون فيه السيف بغمده
وحالته ... وفي المثل : إن الفرار بقراب أكيس » . وعاق على ذلك ابن بري (١) :
« هذا المثل ذكره الجوهري بعد قراب السيف ، على ما تراه . وكان صواب
الكلام أن يقول قبل المثل : والقراب : القرب ، ويستشهد بالمثل عليه » .

ومن أهدافه أيضا نقد مواضع بعض المواد في الصحاح ، قال بصدد وضع
الجوهري « الجىء » في المادة « جأجا » : « صوابه أن يذكر في جيا » ، وقال بصدد
وضع الجوهري « مهوأن » في مادة « هوأ » : « جعل الجوهري مهوأن في فصل

(١) تاج العروس ، مادة قرب .

حوا ، وهم منه ، لأن وزنه مفعول . وكذا ذكره ابن جنى ، وهو زائدة لأن نواو
لا تكون أصلا في بنات الأربعة .

ويتعلق بهذا فقد بعض الأحكام النحوية التي ذكرها الجوهري ، قال في مادة
(قد) : « وذكر [أى الجوهري] . . أنك لو سميت بقَد رجلا لقات : هو قد
بالتشديد ، وهو غلط منه ، إنما يكون التضعيف في المعتل ، كقولك في « هو »
اسم رجل : هذا هو ، وفي « لو » هذا لو ، وفي « في » هذا في . وأما الصحيح
فلا يضعف فتقول في « قد » هذا قد ، ورأيت قدًا ، ومررت بقَد ، كما تقول :
هذه يد ، ورأيت يدًا ، ومررت بيد . وعلة هذا مذكورة في باب التصريف .
وقال في مادة « وحد » : « وذكر في هذا الفصل أن وحده في قولك : رأيت وحده ،
منصوب عند أهل الكوفة على الظرف ، وعند أهل البصرة على المصدر . قال الشيخ
رحمه الله : أما أهل البصرة فينصبونه على الحال ، وهو عندهم اسم واقع موقع المصدر
المنتصب على الحال ، مثل جاء زيد ركضا ، أى راكضا ، ومن البصريين من ينصبه
على الظرف ، وهو مذهب يونس . وليس ذلك مختصا بالكوفيين كما زعم الجوهري .
وهذا الفصل له باب في كتب النحويين مستوفى فيه بيان ذلك » .

ونقد أيضا بعض أحكامه اللغوية ، فقال في مادة (نجد) : « قوله بعد البيت :
إن أنجدة جميع نجود ، وهو جمع الجمع ، وهم منه ، وصوابه أن يقول : جمع نجد ،
لأن فعلا يجمع على أفئلة نحو حمار وأنجرة ، ولا يجمع ممول على أفئلة » . وقال
في مادة (عس) : « وحكى - أعنى الجوهري - عن الأصمى أنه لا يقال :
عنت بفتح العين ، وإنما يقال : عنت على ما لم يسم فاعله ، وعنتها أهلها . .
قال الشيخ رحمه الله : الذى ذكره الأصمى فى خلق الإنسان : أنه يقال عنت
المرأة ، بالفتح مع التشديد ، وعنت بالتخفيف ، بخلاف ما حكاه الجوهري » .

وابن برى من اللغويين النحاة ، كان عالما بكتاب سيبويه وعمله ، وغيره

من الكتب النحوية ، قيا باللغة وشواهدا^(١) ، فلامعجب أن تكثر في كتابة النحويين
والأحكام والتفسيرات النحوية واللغوية . قال مادة (قصد) : « وأنشد في هذا
الفصل بيتا شاهدا على القصد بمعنى العدل ، وهو :

على الحكم العاتي يوما إذا قضى قضيتَه ألا يجورَ ويتصدُّ

قال الشيخ رحمه الله : البيت لأبي اللجج النعماني ، ويروي لعبد الرحمن بن الحكم ،
والأول هو الصحيح . أي على الحكم المرضي بحكمه المأتي إليه ليحكم ألا يجور في
حكمه ، بل يقصد أي يعدل . ولهذا رفعه ولم ينصبه عطفا على قوله : « أن لا يجور »
لفساد المعنى ، لأنه يصير التقدير عليه ألا يجور وعليه ألا يتصد . وليس المعنى على
ذلك بل المعنى وينبغي له أن يقصد ، وهو خبر بمعنى الأمر ، أي وأيتصد ، وكذلك
قوله سبحانه : « والوالدات يرضعن أولادهن » ، أي ليرضعن .

ومن الأمور التي نقدها المؤلف سوء التفسير ، قال معلقا على قول الجوهري :
« آه : شجر ، الصحيح عند أهل اللغة أنه ثمر السرج ، ولا يعكر عليه قول شردمة
منهم أنه اسم للشجر ، لأنهم قد يسمون الشجر باسم ثمره ، ألا ترى إلى قوله تعالى :
« فأنبثنا فيها حبا وعنبا » . وقال معلقا على تفسيره الإردب بأنه مكبال : « ليس
بصحيح لأن الإردب لا يكال به ، وإنما يكال بالوية » ،

وربما لم يتهمه بسوء التفسير ، ولكن كتمه له . قال في مادة (حذ) : « وأنشد
في هذا الفصل بيتا للفرزدق شاهدا على قولهم : رجل أخذ ، أي خفيف اليد وهو :

أوليت العراق ورافديه فزاريا أخذ يد القميص

قال الشيخ رحمه الله : الفزارى المهجوفى البيت هو عمر بن هبيرة . والأخذ قد
بل فيه غير ما ذكره الجوهري ، وهو أن الأخذ المقطوع ، يريد أنه قصير اليد عن
نيل المعالي فجعله كالأخذ الذي لا شعر لذنبه ، فلا يجب لمن هذه صفة أن يولى العراق .

وصفة القول في التنبيه أنه يقوم على أمرين : تكملة الشواهد الشعرية ،
وتصحيح روايتها ، ونسبتها إلى قائلها ، وشرحها ؛ وتصويب الأحكام النحوية
واللغوية التي ذكرها الجوهري ، مع إقامة شروحه على المبادئ النحوية أيضا .
أما ما عدا ذلك فظواهر قليلة ، لا تكثر كالأميرين الأولين . وأعجب المتأخرون بهذه
الحواشي إعجابا شديدا حتى أدخلها ابن منظور في لسانه .

٣ - حاشية محمد بن علي الشاطبي (٦٨٤ هـ) .

٤ - غوامض الصحاح لخليل بن أبيك الصفدي (٧٦٤ هـ) .

كتب النقد :

١ - قيد الأوابد من الفوائد لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري
(٥١٨ هـ) ذهب بروكمن إلى أنه نقد فيه الجوهري .

٢ - إصلاح الخلل الواقع في الصحاح لعل بن يوسف القفطي (٦٤٦ هـ) .

٣ - نفوذ أبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الأشبيلي (٦٤٧ هـ)

أولها (٦٥١ هـ) وجعلها محمد صديق حواشي^(١) ، والفرق ضئيل ، إذ ترى أكثر كتب
الحواشي إلى النقد أيضا .

٤ - كتاب نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم لخليل بن أبيك الصفدي

(٧٦٤ هـ) ، ألفه بعد كتابه « حلل النواهد » ليجمع ما فيه من تصحيحات ووم لأن
السابقين عليه الذين ألفوا في ذلك ، منهم من اختصر فأخذ كأبي سهل الهروي
وعلى بن حمزة البصري ، ومنهم من أطنب جدا وأهمل بعض الأوهام ورغم ذلك
كأبي بري . ولكنه - رغم نظرته هذه إلى ابن بري - وعد في المقدمة بإدخال
ما في كتابه مختصرا منتخفا في كتابه ، واستدراك ما أهمله .

ونلخص ما عني بالرد فيه على الجوهري في الأوهام الصرفية ، والاشتقاقية ،

والتصحيحات ، وسوء التعبير ، والخطأ في التفسير . وكلها انتبه إليه ابن بري ، الذي

أقام الصفدي كتابه على حواشيه . ولكن الصفدي زاد بعض أشياء ليست في حواشي ابن بري ، كما زاد أشياء في الأمور التي اشتركا فيه ، وإن كان راعى الاختصار أكثر منه . ولم يحذف من ابن بري إلا الأماكن التي كان يتناول فيها شواهد الجوهري بتكميلها ونسبتها إلى أصحابها . ولعله حذفها لأنه عاجلها في كتابه « الحل النواهد » . أما المواضع التي تقدم فيها ابن بري بتصحيح الشعر فأبقاها . ونهج الصفدي — كابن بري قبله — على إيراد عبارة الصحاح بنصها ، أو يجمع بعض عبارات متفرقة ، ثم يرد عليها . وفي اقتباسه لأقوال ابن بري ، يوردها بنصها أحيانا ، ويختصرها أخرى . وتنبه إلى ذلك القدماء فقيل عنه : « قلده ابن بري ، فلا يكاد تذكر مسألة من عنده إلا بعض أدبيات والاستدلال ببعض أبيات » .

وهاك بعض الأمثلة : قال (نجج) : « قال الجوهري : تنجج لحمه : أي كثر واسترخى . قلت : قال الهروي : تنجج تصحيف ، والصواب تبجج ، بباءين » . (بج) « قال الجوهري : والبعج : جمع أبعج ، وربما وصفوا به القداح التي يستقسم بها قلت : الصواب أن يقول : التي يتقامرون بها ، والبيت الذي أنشده الجوهري يشهد بذلك . . . (جزح) قال الجوهري : جزحت له من المال جزحة ، إذا قطعت له منه قطعة ، قال الشاعر :

* وإني له من تالد المال جازح *

قال ابن بري رحمه الله تعالى : ضوابه :

* لمختبط من تالد المال رجازح *

لأن أوله :

* وإني إذا صن الرفود برفده *

(دحج) . . وقال الجوهري : وانذح بطنه اندحاحا : اتسع . قلت : هذا سهو

منه رحمه الله تعالى ، وكان من حقه أن يذكر في تدح ، فصل التون من هذا الباب ، والمتدح : المكان بالمتسع ، والندح : الأرض الواسعة ، ومنه قولهم : لي في هذا الأمر

مندوحة . فلو كانت النون زائدة لما زيدت الميم أيضا . وقد استدرك هذا الفاظ
وذكره في فصل ندح . فاندح وزنه اقل مثل احمر» .

والوجود منه الجزء الأول الذي ينتهي باتهاء مادة همق ، وقد نقل من مسودة
المؤلف التي تمت كتابتها في « يوم الأحد الحادي والعشرين من شهر رمضان المعظم
سنة سبع وخمسين وسبعمئة » . وهي في ١١٢ لوحة ، أي ٢٢٤ صفحة .

٥ - جمع السؤالات من صحاح الجوهري للمجد الفيروزآبادي (٨١٧ هـ) .
وقد عنى هذا المؤلف بنقد الجوهري عناية كبيرة في قاموسه المحيط .

كتب الدفاع :

عنيت هذه الكتب جميعها - عدا واحدا نذكره فيما يلي - بالدفاع عن
الصحاح ، والرد على القاموس المحيط ، إذ حمل صاحبه على الجوهري حملة شعواء
فيه . وإذا كان الأمر كذلك جاز أن نضعها هنا ، وأن نضعها في الدراسات حول
القاموس ، وقد أحبت تأخيرها إلى هناك . وأذكر هنا :

١ - اللفظ الجوهري في رد خباط الجوجرى للسيوطي . رأى دى غويه أنه
ألف بمكة في الدفاع عن الصحاح^(١) .

كتب النظم :

١ - نظم صحاح الجوهري ، لأبي الحسين يحيى بن معط الزواوي المغربي .
(٦٢٨ هـ) . لم يكمله .

كتب تدرس شواهد الصحاح :

١ - حلى النواهد على ماني الصحاح من الشواهد للصفدي (٧٦٤ هـ) ألفه
قبل عام ٧٥٧ هـ ، الذي ألف فيه نفوذ السهم . ويبدو أنه اعتمد فيه بعض الشيء .

(١) الحضارة الإسلامية ، ترجمة الدكتور أبو ريدة ١/٣٨٩ .

على ما في أحواشي ابن بري من دراسة للشواهد، حتى انه اضطر إلى حذفها من « النفوذ ». ويبدو كذلك أنه لم يتعرض فيه إلا إلى إكمال الشواهد، وشرحها ونسبتها إلى أصحابها، وخطها، أما ما فيها من تصحيف فتركه للنفوذ.

٢ - فلق الإصباح في تخريج أحاديث الصحاح للسيوطي (٥٩١١) وهو صغير الحجم فيما قالوا.

كتب أخرى :

نحتم هذه الجولة بأن شهرة الصحاح جذبت إليه أنظار الدارسين من العرب وغيرهم، فنقله كثيرون إلى اللغة الفارسية والتركية، وأن كثيرين أيضا كابن سهل المروزي، علقوا عليه.

الفصل الثاني

كتاب العباب

للسفاني (٥٧٧ - ٦٥٠)

توج السفاني في القرن السابع حياته العلمية بمعجم كبير دعاه « العباب » . وكان قد عني بصحاح الجوهري كل العناية ، أوسع درسا وبحثا ، وتصحيحا وتحشية ونقدا « بالهند والسند واليمن والعراق ^(١) » . وكانت ثمرة دراساته هذه « التكملة والذيل والصلة » ثم « مجمع البحرين » . وشعر في أواخر حياته أنه يجب أن يتحرر من هذا الاعتماد على الجوهري ، وأن يستقل بمعجم خاص به ، ففجر « عبابه » . وكان ذلك في عهد الوزير محمد بن أحمد العلقمي ، الذي تولى الوزارة للمستعصم آخر خلفاء العباسيين في بغداد قريبا من أربع عشرة سنة ، أي ألفه فيما بين سنتي ٦٤٣ (التي تولى فيها ابن العلقمي) و ٦٥٠ (التي توفي فيها المؤلف) ولم يتم الكتاب ، إذ توفي مؤلفه بعد أن قطع الشوط الأكبر من رحلته اللغوية ، حتى وصل إلى مادة « بكم » . وقيل في تلك المصادفة الأشعار .

هدفه :

كان المؤلف يرمى في كتابه إلى الجمع والتصحيح ، كما كان هدف معجمي القرن الرابع . ويظهر هذا الهدف واضحاً في قوله في المقدمة : « أولف كتاباً في لغة العرب ، يكون إن شاء الله تعالى ... جامعاً شتاتها وشواردها ، حاوياً مشاهير لغاتها وأوابدها ، يشتمل على أداني التراكيب وأقاصيها ، ولا يغادر منها - سوى المهمة - صغيرة ولا كبيرة إلا وهو يحرصها » وفي قوله في المقدمة أيضاً : « وموجب ما ذكرت أني

(١) مقدمة للباب .

رأيت فيما جمع من قبلي : أطلقوا في أغلب ما أوردوا . وربما أطلقوا لفظ الحديث على المثل ، ولفظ المثل على الحديث ، وربما قالوا : وقولهم ، وهو من صحاح الأحاديث » وتبين هذه العبارة أن همه الأعظم في التصحيح ، كان موجها إلى الشواهد لا الألفاظ ، وكذا كانت خطته - كما رأينا - في التكملة . ويمتاز العباب من هذه الناحية على بقية المعجمات العربية .

منهجه : مراجعته :

شرح الصغاني في مقدمة العباب بعض معالم منهجه . فقال عن مراجعته : « هذا كتاب جمعت فيه ما تفرق في كتب اللغة المشهورة ، والتصانيف المعتبرة المذكورة ، وما باغنى مما جمعه علماء هذه الشأن ، والقدماء الذين شافهوا العرب العرباء ، وساكنوها في داراتها ، وسايروها في نقائها من مورد إلى مورد ، ومن منهل إلى منهل ، ومن منتجع إلى منتجع ، ومن بعمد ممن أدرك زمانهم ، وولجق أوانهم . آتيا على عامة ما نطقت به العرب خلا ما ذهب منها بذهاب أهلها من المستعمل الحاضر ، والشارد النادر » . ونشر أمام عبارة « العرب العرباء » بنفحة من ريج صحاح الجوهري تغلب على العباب ، كما نشر في العبارة التي بعدها مباشرة بنفحة أخرى من تهذيب الأزهري ، وعقد المؤلف في مقدمته فصلا ذكر فيه مراجعته ، وهي المراجع التي ذكرها في التكملة وجمع البحرين بعينها على وجه التقريب .

ميدان البحث :

لم يطل المؤلف في شرح الخطوات الأخرى من منهجه في مقدمته سوى الشواهد . فقال عما ذكره في كتابه : « ذا كرا أسامي خيل العرب ، وسيوفها ، وبقاعها ، وأصقاعها ، ووبرقها ، وداراتها ، وفرسانها ، وشعرائها » . ولم يكن المؤلفون قبل الصغاني يهتمون هذه الأشياء ، ولكنهم لم يضعوها في منهجهم ويحاولوا استقصاءها كما يعيد الصغاني .

الشواهد:

أما الشواهد فعنى بها المؤلف في مقدمته عناية كبيرة وقال عنها: « مستشهدا على صحة ذلك بأى من الكتاب العزيز الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وبفرائب أحاديث من هو بمعزل من خَطَل القول وخُلفه ، فكلامه هو الحجة القاطعة والبينة الساطعة ، وبفرائب أحاديث صحابته الأخيار وتابغيهم الأخبار ، وبكلام من له ذكر في حديث أو قصة في خبر وهو عويص ، وبالفصيح من الأشعار ، والسائر من الأمثال ... »

« آتيا بالأشعار على الصحة ، غير مختلة ، ولا مغيرة ، ولا مداخلة ، معزوا ما عزوت منها إلى قائله ، غير مقلد أحدا من أرباب التصانيف ، وأصحاب التأليف ، لكن مراجعا دواوينهم ، معتاما أصح الروايات ، مختارا أقوال المتقين الثقات ... » وقد سردت الأحاديث الغريبة المعاني المشككة الألفاظ تامة مستوفاة . فإن كان في حديث عدة ألفاظ مشككة أتيت به تامة ، وفسرت كل لفظة منها في بابها وتركيبها وذكرت أن تمام الحديث مذکور في تركيب كذا ، ليعلم سياق الحديث ، ويؤمن التكرار والإعادة . ومربك من قبل نقده المعاجم القديمة في الخاط بين الشواهد . ويتبين لنا من ذلك فرط عناية بها ، وإحساسه بأهميتها . ولم نر مثل ذلك عند غيره من المعجميين . ولعل السبب في ذلك اتساع معارفه الأدبية والحديثية وغنى مكتبته بهذا النوع من الكتب ، حتى كثرت أسماؤها في مراجعه . ولا عجب أن يعنى بشواهد من الحديث فقد كان « صدوقا في الحديث ، إماما في اللغة والنقد والحديث ^(١) » .

وقبل أن نترك المنهج نشير إلى أنه اتبع في ترتيبه مواد ، وتقسيمه أبوابه وفصوله صحاح الجوهرى ، والتزمه بكل دقة ، ولم يشر المؤلف إلى ذلك في مقدمته .

(١) ابن شاكر : نوات الوفيات ١ : ١٧٠

وصفه :

قال السيوطي في وصفه العباب^(١) : « وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح ، كتاب المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير ، ثم كتاب العباب للرضي الصفاني » وقال محمد صديق^(٢) : « العباب الزاخر واللباب الفاخر في اللغة في عشرين مجلدا » ، ولا تمتلك دار الكتب المصرية غير مجلد واحد من أول الكتاب تحت رقم ١٤١ لغة وينتهي في أثناء مادة « مجرد » من باب الدال . ويدل هذا على أنه يسير على تقسيم غير الذي وصفه محمد صديق . ويحتوي هذا المجلد على ٢٤٨ ورقة .

المقدمة :

أما المقدمة فقد تناول فيها وصف العباب وجمعه للغة ، وشواهده ، وما يذكره فيه . ثم أفرد منها فصلين : أولها « في معرفة أسامي جماعة من أهل اللغة لا غنى لممارس هذا الكتاب وسائر كتب اللغة عن معرفتها ، فإن أهل اللغة ذكروا بعضهم بكنائهم ، وبعضهم بنسبهم ، وبعضهم بحرفهم » ، وأوردهم مرتبين وفقا لحروف أسمائهم غير مراعاة ترتيب مواليدهم أو وفياتهم . فانقسم الفصل إلى حروف كل حرف منها يشتمل على جماعة من اللغويين تبدأ أسماءهم به . وراعى في الأسماء داخل الحروف ، ترتيب حروف الاسم أيضا . ووضع المؤلف همه في ذكر اسم اللغوي وأبيه وجده أحيانا ، وكنيته ، ونسبته ، ولم يتعرض لميلاده أو لوفاته . والفصل الثاني : « في أسماء المراجع التي أفاد منها » . وانتقل من هذين الفصلين إلى اسم الكتاب ، وإهدائه إلى الوزير ابن العلقمي ، وختمها بنقد بعض من قبله من اللغويين ردا على من قد يعيبه مستقبلا .

المعجم :

حين قلب الطرف في صفحات المعجم ، ترى من الأبواب والفصول والترتيب ما رأيتناه في صحاح الجوهرى ، ولكننا ترى تغيرا كبيرا فيما تحويه المواد فقد تضخمت وحملت من الثمار الشيء الكثير ، فوق ما يحمل الصحاح . فالأجل بنا أن نقرنها — من هذا الجانب — بما في مجمع البحرين للمؤلف نفسه . وحين نفعل ذلك نرى التشابه الكبير في أكثر الملامح ، فهما أخوان من أب واحد ، غير أن العباب يحمل في صورته ما يبنى أنه ثمرة الأب إبان نضجه وأوجه . هذا الاختلاف في المادة والمنهج . فالمادة زادها أشياء ، والمنهج أضاف إليه أشياء أخرى . وهذه إحدى مواد العباب ، لئلا نرى مدى الاتفاق بينها وبين الصحاح والتكملة ومجمع البحرين .

تحليل المواد :

قال في مادة « درأ » : « درأت النار : إذا أضاءت . ودرأت له وسادة : أى بسطتها . ودرأت وضمن البعير : إذا بسطته على الأرض ثم أبركت عليه ، قال المثقب العبدى ، واسمه عائذ بن محصن ، يصف ناقته :

تقول إذا درأت لها وضيئى أهدا دينه أبدا ودنى ؟ »

وكل هذا من التكملة بالنص ، غير أنه زاد عبارة « يصف ناقته » . واستمر في العباب يقول : « وفي حديث عمر رضى الله عنه : أنه صلى المغرب فلما انصرف درأ جمعة من حصى المسجد ، وألقى عليها رداءه واستلقى ، أى بسطها وسواها ، والجمعة : المجموعة ، يقال : أعطنى جمعة من تمر ، كالتقبضة » ، وليس هذا الحديث في الصحاح ولا في التكملة ، ولا في مجمع البحرين ، فهو إذن من زيادات العباب . ثم قال في العباب : « والدرء : الدفع ومنه حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « ادروا الحدود بالشبهات » . ودرأ علينا فلان بدرأ دروءا : أى طلع مفاجأة . ومنه كوكب درئى ، على فعيل مثال سكيت : لشدة توقده وتلائته . وقد درأ الكوكب دروءا . قال أبو عمرو بن العلاء : سألت رجلا من سعد بن بكر من أهل ذات عرق ، فقلت : هذا الكوكب الضخم ما تسمونه ؟ قال : الدرئى . وكان من أفصح الناس . قال أبو عبيد :

إن ضمنت الدال قلت : دُرِّي ، ويكون منسوبا إلى الدر على فَعَلِي ، ولم نهمزه لأنه ليس في كلام العرب فُعَيْل ، ومن همزه من القراء وإنما أراد أن وزنه فعول مثل سُبح فاستثقل فزد بعضه إلى الكسر . وحكى الأخفش عن قتادة وأبي عمرو : دَرِّي . يفتح الدال من درأته ، وهمزها وجعلها على فَعَيْل ، قال : وذلك من تلاثه . وقال الفراء : العرب تسمى الكواكب العظام التي لا تعرف أسماءها الدراري . والدرء : العوج ، يقال : أمت درء فلان ، بالفتح : أي اعوجاجه وشعبه ، قال المتلس :

وكنا إذا الجبار صر خده أقننا له من درئه فتقوما

والرواية الصحيحة : من ميله . ومنه قولهم : بثر ذات درء ، وهو الحيد . وطريق ذو دروء ، على فُعول : أي ذو كسور وجرفة . ودرأ البعير دروءا : أي أغد ، وكان مع الغدة ورم في ظهره ، فهو داري . وناقاة داري أيضا : إذا أخذتها الغدة في مراقها واستبان حجمها . قال : يسمى الحجم درءا بالفتح . وفي الأحاديث التي لا طرق لها : السلطان ذو عدوان وذو بدوان ، وذو تدرأ : أي ذو قدرة وقوة وعدة على دفع أعدائه عن نفسه ، وقيل : يدفع نفسه على الخطط ويتهور . وذو تدرأة ، بالهاء كذلك . والتاء زائدة زيادتها في ترتب وتنضب وتنفل . وقال ابن دريد : درأ : اسم رجل ، مهموز مقصور . والدريثة البعير — أو غيره — يستتر به الصائد ، فإذا أمكنه الرمي رمى . قال أبو زيد : هي مهموزة لأنها تدرأ نحو الصيد ، أي تدفع . والدريثة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، قال عمرو بن معدى كرب :

ظلت كأني للرماح دريثة أقاتل عن أبناء جرم وفرت

قال الأصمعي : هي مهموزة . أبو زيد : أدرات الناقة بضرعها فهي مدرى : إذا أنزلت اللبن وأرخت ضرعها عند النتاج . وتقول تدرأ علينا فلان : أي تطاول ، قال عوف بن الأحوص :

فلولا أنني رَحبت ذراعي بإعطاء المغارم والحقاق
وإيسالي بنى بغير جريم بَعَوْناه ولا بدمٍ مُراق
لقيم من تَدْرِيكم علينا وقتل سَرَاتنا ذات الهراق

واندراً : أى طلع مفاجأة . وتدارأتم : أى اختلفتم وتداقتم . وكذلك ادارأتم ،
أصله تدارأتم فأدغمت التاء فى الدال ، واجتلبت الألف ليصح الابتداء بها . والمدارأة :
المخالفة والمدافعة ، يقال فلان لا يدارى ولا يمارى . وأما قول أبى يزيد السائب
ابن يزيد الكندى رضى الله عنه : كان النبي صلى الله عليه وسلم شريكى فكان
خير شريك : لا يشارى ولا يمارى ولا يدارى ، ففيه وجهان : أحدهما أنه خفف
المهمزة للقرينتين : أى لا يدافع ذا الحق عن حقه ، والثانى أنه على أصله فى الاعتلال
من دراه : إذا اختلفه . وقال الأحرر : المدارأة فى حسن الخلق والمعاشرة تهمز ولا تهمز ،
يقال دارأته وداريته ، إذا اتقىته ولا ينته . أبو عبيدة : ادراأت الصيد ، على افتعلت :
إذا اتخذت له دريئة ، والتركيب يدل على دفع الشيء .

وأكثر الصيغ السليقة من الصحاح ، غير « تدرأة » فإنها من التكملة . وزاد
المؤلف هنا قول ابن دريد ، فليس فى الصحاح ولا فى التكملة . وزاد أشياء أخرى
فيها تتمثل فى الشواهد : فقد ضم إلى بيت عوف بن الأحوص الذى رواه الجوهري
ببتين آخرين هما الأول والثانى وذكر اسم الشاعر على حين أهمله الجوهري ،
وزاد رواية أخرى فى بيت المتلمس عدتها الصحيحة وزاد فى حديث السلطان
ذو عدوان . . . التفسير الثانى ، وزاد دلالة المادة كلها فى عبارته الأخيرة .
وكان الصغانى يحافظ ما استطاع على نص عبارة الجوهري ، إلا أنه أجرى فيها بعض
التغيير . يتمثل ذلك فى شرحه الجميل ، وتكويه المختصر ، وعدوله عن الخطأ . فقد
جعل الجوهري الأخص يروى صيغة « درىء » عن « بعضهم » ، وذكرهم الصغانى
صراحة ، فكانوا قتادة وأبا عمرو . وروى الجوهري حديث السلطان مختصراً ،
فأتى به الصغانى كاملاً . وكان الجوهري يظنه قولاً لا حديثاً ، فصحح ذلك الصغانى ،
وعده من الأحاديث التى لا يعرف سندها . وخالف الباب الصحاح المطبوع فى
بعض الأسماء والنصوص ، ولعل ذلك نتيجة تحريف فى المطبوع . فقد نسبت
صيغة افتعلت فى الصحاح إلى أبى عبيد ، وتنسب فى الباب إلى أبى عبيدة . ومن
الواضح سهولة تحريفها . ووردت عبارة أبى عبيدة فى « درىء » محرفة فى الصحاح ،

ونبه على ذلك الطابع في هامشه ، وهي صحيحة في العباب . كذلك حذف الصغاني بعض أشياء من الصحاح مثل « تقول : جاء السيل درأ بالضم : أى من بلد بعيد » ونسبة عبارة « ناقة دارى ... » إلى ابن السكيت ، وقول الجوهري في « تدرأ » اسم موضوع للدفع .

ما أجراه في المنهج :

عدل الصغاني في العباب عن ترتيب الصحاح ومجمع البحرين . فقد رأينا المجمع يورد عبارة الصحاح بأكملها ، ثم عبارة التكملة جميعها ، ثم عبارة حاشية التكملة ، أما العباب فعدل عن ذلك واختار الصيغ من الصحاح والتكملة والحاشية ، وخلطها بعضها ببعض ، كما رأينا في « تدرأة » ولم يكن يعنى أن يتدى بما في حاشية التكملة كما ظهر في هذه المادة ، فقد بدأ أحيانا بما في الصحاح ، وبدأ في مواضع أخرى بما في حاشية التكملة . وسنحاول أن نتبع ترتيب الصيغ في العباب والصحاح لنرى مدى الاتفاق والافتراق .

تنظيم المادة :

أورد العباب صيغ هذه المادة على الصورة التالية : فَعَلَ (وما جاء منها من مصدر وصفات ، وهي فَعَلَ مصدر) — فَعِيل — فَعَلِي — فَعُول — فَعِيل — فَعَلَ (جمع فَعَلَ) — فَعَلَ — فَاعِل — فَعَلَ — فَعَلَ — تَفَعَّلَ (ربطها الصغاني بالمجرد الثلاثي) فَعِيلَة — أَفَعَلَ (الصفة منه : مُفَعِّل) تَفَعَّلَ — انْفَعَلَ — تَفَاعَلَ — فَاعَلَ — انْفَعَلَ .

وأوردها الصحاح كما يلي : فَعَلَ (ومصدرها : فَعَلَ) انْفَعَلَ — فَعِيل — فَعَلِي — فَعُول — فَعِيل — تَفَعَّلَ (ربط بينها وبين المزيد بتاء في أوله من الأفعال) — تَفَاعَلَ — فَاعَلَ — فَعَلَ — (المصدر منه : فَعَلَ ، وجمعه : فَعُول ، والصفة : فَعِيلَة) — انْفَعَلَ — فَعِيلَة (مرة أخرى) — فَعَلَ (الصفة منه : فَاعِل) أَفَعَلَ . ويتضح من هذا أن العباب جمع الفعل الثلاثي المجرد

ومشتقاته المختلفة في موضع واحد ، وجعل لها صدر المادة . ثم أتى بالأفعال المزيدة وربط بين كل فعل منه ومشتقاته كما فعل في أفعال ومفعول . ولم يضطرب منه النظام إلا في بعض صيغ المجرّد الثلاثي ، مثل المصدر فَعَل الذي كرره أكثر من مرة في أكثر من موضع واحد ، ولكن هذه المواضع التي ذكره فيما جميعها في أول المادة بين الصيغ المجرّدة ولا تتعدها .

أما الصحاح فلم يحاول شيئاً من ذلك فقد أورد المجرّد الثلاثي أولاً ، ثم المزيد انفعل ثم صيغاً من المجرّد الثلاثي ، ثم المزيد ، ثم المجرّد ، ثم المزيد ، ثم المزيد ، بل فرق بين صيغة واحدة ، هي فعيلة بكلمة واحدة ، هي « افعل » ، فلا حس عنده بضرورة ترتيب الصيغ . وهكذا نرى للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية معجماً يحاول ترتيب الصيغ إذا استثنينا معاجم الأبنية كديوان الأدب وشمس العلوم ، على الرغم من الدعاوى التي تشدق بها ابن سيده في محكمه ولم يستطع أن يحققها . وهذه المحاولة للترتيب هي التي جعلت المؤلف يعدل عن الاحتفاظ بترتيب مجمع البحرين . وهي الخطوة الأولى التي زادها في منهجه ، على ما كان في مجمع البحرين .

أصول المادة :

أما الخطوة الثانية التي زادها في المنهج ، فمحاولته في أكثر المواد أن يبين الدلالة الأصلية لها . ويريد بالدلالة الأصلية المعنى الأول الذي تدور حوله معاني صيغها ، أو ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس . ولم أذكر ابن فارس عبثاً ، بل عمداً لأن الصغاني أخذ دلالاته هذه ، أو أصوله من مقاييسه . فقد قال الصغاني في « بدأ » : « التركيب يدل على افتتاح الشيء » . وفي « بدأ » « التركيب يدل على خروج الشيء عن طريقه الإجماد » . وفي « برأ » « التركيب يدل على الخلق ، وعلى التباعد عن الشيء ومزاييلته » . وفي « بسأ » « التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفي « بكا » « التركيب يدل على نقصان الشيء وقتله » . وفي « برأ » « التركيب يدل على الرجوع إلى الشيء وعلى تساوي الشئين » . وكل ذلك بالنص في المقاييس . قال ابن فارس : « البناء والبدال والمهزاة من افتتاح الشيء » . وعن « بدأ » « أصل واحد ، وهو خروج الشيء

عن طريقه الإحاد . وعن «جوا» «أصلان : أحدهما الخلق ، والأصل الآخر التباعد من الشيء ومزاييلته . وعن «بسا» «أصل واحد ، وهو الأنس بالشيء . وعن «بكا» «أصلان : أحدهما البكاء ، والآخر نقصان الشيء وقتله . وعن «بوا» «أصلان : أحدهما الرجوع إلى الشيء ، والآخر تساوي الشئين . فالإتفاق يتجاوز العبارة إلى عدد الأصول . وكان المؤلف يضع أصل المواد التي يسميها التراكيب في آخرها على الدوام ، بخلاف ابن فارس الذي كان يضعها أولها في الغالب .

النحت :

وزاد خطوة ثالثة في النهج أيضا ، ولكنها لم تبلغ مبلغ الخطوتين السابقتين في الأهمية والبروز . ظهرت هذه الخطوة في بعض الألفاظ الرباعية ، إذ ذهب فيها إلى أنها منحوتة ، وبين أصل نحتها ، مستعيرا كل ذلك من مقاييس ابن فارس . قال في آخر مادة «صمخ» : «قال ابن فارس : هذا منحوت من صمخ وصم ، أما صم فاشتد . وأما صمخ فمن الصم ، فكان اللبن إذا خثر لم يكن له عنه صبه صوت» .

ما أجراه في المادة :

وكما مثلت المادة للتي حللناها الخطوتين اللتين أجراها المؤلف في النهج ، تمثل أيضا خطوات التغيير التي أجراها في المواد . وقد شرحنا هذه التغييرات فيها ، ونفصل الكلام عنها في الكتاب كله هنا .

زياداته :

ونبدأ بما زاده المؤلف على مجمع البحرين : أي على الصحاح والتكملة وحاشيتها لأن المجمع يتألف منها . وأول هذه الزيادات : زيادة مواد كاملة ، مثل «ذما» : التي قال فيها : «ذما عليه ذما : شق عليه» . وتدلنا هذه المادة على أن زياداته من هذا النوع كانت مواد قصيرة في الغالب ، مثل طلخ ، وفردخ ، وحلد ، وخرمد ، ولكن كان بعضها طويلا مثل فرضخ . وأكثر هذه المواد المضافة التي رأيتها من محيط ابن عباد . وثاني الزيادات : زيادة صيغ من المواد المذكورة في المجمع وهي كثيرة

الظهور ، ولكنها تقتصر على صيغة واحدة قصيرة ، أو معنى واحد . وقد ظهر أثرها في مادة « درأ » وفي جميع المواد على وجه التقريب . وثالث الزيادات في الشواهد الحديثية والشعرية . أما الأحاديث فكان يزيد لها كثيراً مثل ما في بكاء ، وثقاً ، وخطاً ، وحمأ ، وخبأ ، وفتح . وهاك أحد الأحاديث التي رواها في « حمأ » : قال : « وأما الحديث المتفق على صحته الذي رواه عقبه بن عامر الجهني رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إياكم والدخول على النساء » فقال رجل من الأنصار : يا رسول الله ، أفرأيت الحمو ؟ فقال : « الحمو الموت » : فعناه أن حماها الغاية في الشر والفساد ، فشبهه بالموت لأنه قصارى كل بلاء وشدة ، وذلك أنه شر من الغريب من حيث أنه آمن مُدِلٌّ ، والأجنبي متخوف مترقب . ويحتمل أن يكون دعاء عليها ، أى كان الموت منها بمنزلة الحم الداخل عليها إن رضيت بذلك .

وكذلك كانت زيادات الشواهد الشعرية ، مثل قوله في « جشأ » : « جشأت نفسي جشواً : إذا نهضت إليك وجاشت من حزن أو فزع ، قال عمرو بن الأظنابة : وقولي كلما جشأت وجاشت مكانك تحمدي أو تستريحي » وقوله في « حشأ » : « المحشأ : كساء غليظ ، عن أبي زيد ، والجمع المحاشي » قال عمار بن طارق : وقال الزيادي عمار بن أرطاة :

يَنْفُضَنَّ بِالْمَشْفَرِ - الْهَسْدَ الْقِي - نَفْضَكَ بِالْمَحَاشِيءِ الْمَخَالِقِ »

وكان أحياناً يضيف إلى الشواهد المذكورة في الجمع ، فيضم إليها ما يكملها ، كما رأينا في درأ . فالحديث المشار إليه إجمالاً في الجمع يُفَصَّلُ في العباب ، كما فعل في جبا ، وجفا ، ودفا ، ودرأ ، قال في « جفا » : « ويروى حديث النبي صلى الله عليه وسلم : أنه نهى عن لحوم الحمر الأهلية يوم خيبر ، ونادى مناديه بذلك ، فأجفتوا القدور ، ويروى : فحفتوا ، ويروى : فأمر بالقدور فكفت ، ويروى : فأكفت » والذي في الصحاح : « وأما الذي في حديث : فأجفتوا قدورهم بما فيها فهي لغة مجهولة » .

وفعل الأمر نفسه في الشواهد الشعرية ، ضم إلى البيت البيتين والثلاثة ،

كانرى فى جزأ ، وحنأ ، وحبأ . روى الجوهرى فى « دفا » للشماخ البيت :
وكيف يضيع صاحب مدفآت على أثباجهن من الصقيع
فضم إليه الصاغانى قبله :

أعاشُ ما لأهلكِ لا أراهم يُضيعون الهجات مع المضيع

ومن الواضح أن هذه الزيادات تيسر على القارى فهم الشاهد ، بدلا من بتره
من موضعه . وكان المؤلف نفسه يشرح بعض الشواهد غير المشروحة فى الجمع .
فقد روى الجوهرى فى « خطأ » الشطر الأول من البيت المروى فى العباب فى قوله :
وأشد لامرى القيس :

يا لطف هند إذ خَطِئْتِ كاهلا القاتلين الملك الحلاجيلا

هند : هى بنت ربيعة بن وهب ، كانت تحت حجر أبى امرى القيس فخلف عليها
امرؤ القيس ، أى أخطأت الخيل بنى كاهل وأوقعن بنى كنانة » ، والشطر الثانى
والشرح من الصغانى .

أضف إلى ذلك نسبه الشواهد التى أهملها فى الجمع ، إلى أصحابها . وقد ظهر
ذلك فى أكثر المواد برغم تحريه نسبة الشعر إلى أصحابه فى التكلة وتبعها لها فى الجمع .
كما نسب كثيرا من الصيغ التى أوردتها غير منسوبة إلى أحد من اللغويين فى
التكلة^(١) . والمعجب أن كثيرا منها كان لابن عباد . وكان يزيد أحيانا عبارات
لضبط ألفاظه مثل قوله : « بشاة ، بالفتح والمد : موضع . . . » و « الطنخ ،
بالتحريك : البشم . . . » و « ابن عباد : الحمردة ، بالكسر : الفرين فى أسفل
الحوض » و « ابن عباد : الخريد ، مثال علبط ، من الألبان : الرائب الحامض
الخائر » فكل هذه الألفاظ غير مضبوطة بالعبارة فى الصحاح والتكلة .

وحقيقة الأمر أنه يظهر لنا من جميع الظواهر السابقة أن الصغانى كان فى العباب
يشرح الجمل فى الصحاح والتكلة ، ويبين الغامض والمهمل منهما ، فالشواهد غير المنسوبة

(١) اقلر صلتج ، وصنخ ، وصوخ ، ووضخ ، وضنخ ، ووطنخ ، وغيرها .

تَنَسَّبَ ، وغير للشروحة تشرح ، والمجزوءة تكمل ، والمختصرة تفصل ، والصيغ
المحدوفة تُذَكَّرُ ، والمواد الهملة تدون . وظهر ذلك في التفسير أيضا . فقد قال في
التكملة مثلا : « قال شمر : طلخها : أى سودها » . أما في العباب فقال : « قال شمر :
أحسب قوله « طلخها » أى لطنخها بالطين حتى يطمسها ويفسدها ، كأنه مقلوب ،
وقد يكون طلخها أى سودها » . ففي التكملة لم يذكر إلا آخر عبارته . وقال
الجوهري في الصحاح : « اخذ : فى الوجه ، وهما خدان » . أما الصغاني فقال في
العياب : « اخذ فى الوجه : من لدن الحجر إلى اللحي ، وهما خدان » ، ولم يقل
عنه شيئا فى التكملة ؛ لأن من خطته فيها ألا يتعرض لشيء ذكره الجوهري إلا إذا
كان خاطئا . وظهر ذلك فى الأعلام أيضا ، قال الجوهري : « يحمد : بطن من الأزدي » ،
وقال الصغاني فى العباب « يحمد : بطن من الأزدي ، قال ابن الكلبي فى جمهرة
النسب ، فى ذكر نسب نصر بن الأزدي : وولد مُحَمَّيُّ بن عثمان اليحمد : بطن ، وأمه
رهم بنت وبرة أخت كلب فولد اليحمد الشُّرَيْيُّ ، وماجدنا - وهو مجد - وعمرا ،
وكعبا ، وسعدا ، وخالدا ، وحميا ، وحميدا ، ومالكا ، وربيعة » وانظر ما قاله فى
الخطيئة فى مادة (حطأ) .

وفى المواضع أيضا ، قال الجوهري : « آمد : بلد فى الثغور » ، وقال الصغاني
فى العباب : « آمد : بلدة من ديار بكر حصينة ، فتحت فى سنة عشرين من الهجرة
على يدى عياض بن غنم بن زهير الفهري القرشي رضى الله عنه » . وقال فى التكملة :
« فتاخ ، بالكسر : اسم موضع » ثم قال فى العباب : « فتاخ بالكسر موضع
وهو أرض بالدهناء ذات رمال كأنها لئنها سميت بذلك » وعنى الصغاني فى التكملة
وفى العباب خاصة بالمواضع المصرية ، فظهرت عنده للمرة الأولى فى المعاجم العربية (١)
فالصغاني من الذين لم يتقيدوا بذكر المواضع العربية وحدها ، بل دَوَّنَ المصرى
والعراقى وغيره . والغريب أن نراه يحذف بعض المواد والصيغ من الجمل مثل ثما ،

(١) انظر طلخ وطوخ وحمد وغيرها .

وهي قصيرة جدا فيه . وحذف بعض الصيغ من الصحاح كما نرى في ثما ودرأ وحكأ ،
ومن التكملة كما يظهر في جبا وحكأ وطلخ ، وحذف بعض الشواهد الشعرية في
مواضع قليلة جدا ، كما في جيا وفتح . ولكن هذا الحذف نادر جدا وفي صيغ
ومواضع معدودة .

وخلاصة القول في العباب انه حوى في مواده معظم ما أنت به المعاجم التي قبله ،
وخاصة الصحاح والتهذيب وانهائيس والمحيط ، ويعني ذلك الغين والجرمة ، بل
كل ما فيها عدا النادر التافه ، فلا فرق بينه وبين التهذيب أكبر المعاجم التي قبله
إلا في إكثار هذا من أقوال اللغويين المختلفين في اللفظ الواحد ومعانيه ، على حين
يقتصر العباب على الضروري منها ، ولهذا السبب يشترك العباب مع الصحاح
والتكملة فيما يسودها من ظواهر ولا يختلف عنهما كثيرا . أما في المنهج فسار على
ترتيب الجوهري ، وخطة ابن فارس في الأصول ، وابن سيده في تقديم المجرد على
المزيد . وإذن فقد جمع العباب خير ما في المعاجم التي قبله مادة ومنهاجا . وذلك
ما قدمه لحركة المعاجم العربية : جمع المواد المختلفة من المعاجم ، وسهولة الترتيب ،
والانتظام في تناول المادة بتقديم المجرد وتأخير المزيد :

مأخذ :

ولكنه ترك لمن بعده ، أن يأتي بالقليل الذي تركه من مواد المعاجم السابقة
عليه وبما في غيرها ولم يطلع عليه ، وأن يتلافى الاضطراب في ترتيب المجرد والمزيد
الذي تسرب إلى بعض مواده وخاصة في صيغ الأسماء ، إذ كان من اليسير عليه
وعلى اللغويين عامة ترتيب الأفعال ، ولكن تعسرت عليهم الأسماء والصفات .
ولم أعثر من الدراسات حول كتاب العباب إلا على كتابين اثنين : كتاب تاج الدين
ابن مكتوم السابق ذكره في دراسات المحكم ، وكتاب القاموس المحيط ، والاثنان
جمعا بينه وبين المحكم .

الفصل الثالث

لسان العرب

لابن منظور (٦٣٠ - ٧١١)

استقبل آخر القرن السابع والعقد الأول من القرن الثامن معجماً لغوياً ينتظم أكبر المعاجم السابقة ويحوى موادها الزاخرة ، ذلك المعجم هو « لسان العرب » للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري الأنصاري الخزرجي .

هدفه :

كان هذا العلامة يرمي إلى أمرين جوهرين في المعجم اللغوي : الاستقصاء والترتيب . فقد ذهب في مقدمته إلى أن المعجم السابقة عليه لا تعنى إلا بواحد منهما ، فالتهذيب والحكم وجهتهما استقصاء اللغة ، والصحاح صرف همته إلى ترتيب المفردات . فأراد ابن منظور أن يحوز الحسينين بأخذ مادة الأولين وترتيب الأخير^(١) .

وكان مما دفعه إلى ذلك أمور ثلاثة : ارتباط اللغة بالقرآن والحديث حتى إنه أدخل في معجمه أكبر معجم في غريب الحديث : النهاية لابن الأثير ، وانتشار الجهل بين الناس بالعربية ، وافتخارهم بمعرفة اللغات الأجنبية^(٢) .

مادته :

صرح ابن منظور في مقدمة كتابه أنه جمع مادته من خمسة كتب : تهذيب الأزهري ، ومحكم ابن سيده ، وصحاح الجوهري ، وحواشي ابن بري ، ونهاية ابن الأثير .

(٢) المقدمة ٤ .

(١) المقدمة ٢ .

وذكر ابن حجر والسيد محمد مرتضى الزبيدي تبعاله ، جمهرة ابن دريد من مراجعه باعتبار الصحاح وحواشيه كتابا واحدا^(١) . وهذا القول خاطيء لأن الجمهرة ليست من مراجعه الحمسة ، كما سيبين .

منهجه :

ذكر المؤلف منهجه بإزاء هذه المراجع ، فأجمله في أخذ ما فيها بنصه دون خروج عليه^(٢) . واعتبر ذلك جهده الوحيد فيه . فما في الكتاب من خطأ فهو من الأصول لا من ابن منظور . ولكنه تصرف قليلا في النهاية ، إذ رتب المواد التي كان ابن الأثير رتبها بحسب حروفها الأصول والزوائد معا ، باعتبار أصولها وحدها^(٣) .

وصفه - المقدمة :

طبع لسان العرب بالمطبعة الأميرية ببولاق في عشرين مجلدا كبيرا ينيف كل منها قبل ٣٠٠ صفحة . وهو مصدر بمقدمة غير قصيرة بلغت صفتين ونصفا من المطبوعة ، افتتحها المؤلف بتحميد وصلاة بلغا ستة أسطر ونصفا . ثم ذكر شرف اللغة العربية وارتباطها بالقرآن . ثم نقد التهذيب والمحكم والصحاح ، ثم وصف منهجه والدافع إلى تأليف معجمه ، وختمها بالدعاء له ولنفسه .

ووضع ابن منظور بين المقدمة والمعجم باين : أولها في تفسير الحروف المقطعة في أوائل بعض سور القرآن ، وثانيهما في ألقاب حروف المعجم وطبائعها وخواصها ونستطيع أن نطلق عليهما (التمهيد) تيسيرا . وكان لوضعه هذا التمهيد هنا سببان^(٤) أولها : التبرك بتفسير كلام الله تعالى الخاص به الذي لم يشاركه فيه إلا من تبرك بالنطق به في تلاوته ، ولا يعلم معناه إلا هو . والثاني : أنه إذا كان في أول الكتاب كان أقرب إلى كل مطالع من آخره لأن العادة أن يطالع أول الكتاب ليكتشف منه ترتيبه

(١) الدرر الكامنة ٢٦٣/٤ ، وتاج العروس ٤ .

(٤) المقدمة ٤ .

(٣) المقدمة ٣ .

(٢) المقدمة ٣ .

وعرض مصنفه ، وقد لا يتبها للمطالع أن يكشف آخره لأنه إذا اطلع من خطبته أنه على ترتيب الصحاح أيس أن يكون في آخره شيء من ذلك . فلهذا قدمه في أول الكتاب . أما سبب إفراد هذه الحروف عن المعجم فهو « أنها ينطق بها مفرقة غير مؤلفة ولا منتظمة فتد كل كلمة في بابها فجعل لها بابا بمفردها^(١) » .

ولم يأت ابن منظور بهذين البابين من عنده إذ صرح أنه أخذ الباب الأول من تهذيب الأزهري . وكان هذا قد وضعه في آخر معجمه . ولم يصف إليه ابن منظور إلا السطور الثلاثة عشر الأخيرة . وعالج هذا الباب معاني هذه الحروف ودلالاتها وإعرابها وتذكيرها وتأنيسها وجمعها . وأورد في كل مسألة أقوال العلماء المختلفين فيها وحافظ فيه على عبارة الأزهري وترتيبه ما عدا بعض خلاقات بسيطة تتمثل في حذف صاحب اللسان الأسانيد التي ذكرها الأزهري . ووجدت في اللسان عبارتين غير موجودتين في التهذيب وعبارتين أخريين في التهذيب ليستا في اللسان ، ولكن من المرجح أنها ساقطة منهما وربما كان ذلك من النسخ .

وأخذ ابن منظور الباب الثاني من أبي الحسن علي بن أحمد الحرالي المتوفى عام ٦٣٧ هـ كما قال في صدره . وعالج فيه ألقاب حروف الهجاء عند ابن كيسان والخليل وترتيبها المخرجي عند الخليل وسيبويه ، والعلاقات بين الحروف المتقاربة الخارج والمتباعدة من تناسق وتنافر ، والحروف الغالبة على الألفاظ والقليلة فيها ، وما شابه ذلك من الأمور ، وكان عماده فيها الخليل وسيبويه وابن كيسان والأزهري . ثم انتقل إلى ما لهذه الحروف من خواص طبية وسحرية واتفاقات بينها وبين الكون والفلك خاصة . وعماده هنا الحرالي وأبو العباس أحمد البوني والبعليكي ومحيي الدين بن العربي .

المعجم :

لا تختلف صورة الأبواب والفصول في اللسان عن الصحاح إلا في ضخامتها حتى أبواب الألف اللينة باقية على حالها في المعجمين . ولكن ابن منظور صدر بعض أبوابه

بكلية عن الحرف المعقود له الباب ، ذكر فيها مخرجه وأنواعه وخلاف النحويين فيه وما إلى ذلك . وأخذ هذه الكلمات في أغلب الأحيان من أحد مراجعه الخمسة . وفي أحيان أخرى من بعض كتب النحو والصرف . وإذا كان الأمر كذلك ، منتقل إلى تحليل المواد :

تحليل المواد :

تسهل مادة « عقق » بالفعل الثلاثي مأخوذاً علاجه عن المحكم قال : « عقه يعقه عقا فهو معقوق وعقيق : شقه . والعقيق : واد بالحجاز كأنه عقى أى شق غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ، ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ما ذهب إليه الخليل في الأسماء الأعلام التي أصلها الصفة كالحارث والعباس . والعقيقان : بلدان في بلاد بني عامر من ناحية اليمن ، فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعنى بها ذانك البلدان . وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق الذي هو واد بالحجاز ، وأن يعنى بها أحد هذين البلدين لأن مثل هذا قد يفرد كأبانين قال امرؤ القيس فأفرد اللفظ به :

كأن أبانا في أفانين ودقه كبير أناس في بجاد مزمل

قال ابن سيده : وإن كانت التثنية في مثل هذا أكثر من الإفراد ، أعنى فيما تقع عليه التثنية من أسماء المواضع ، لتساويهما في النبات والخصب والقحط وأنه لا يشار إلى أحدهما دون الآخر ، ولهذا ثبت فيه التعريف في حال تثنيته ولم يجعل كزيدين فقالوا : هذان أبانان بيّنين ، ونظير هذا إفرادهم لفظ عرفات . فأما ثبات الألف واللام في العقيقين فعلى حد ثباتهما في العقيق . وكل هذا مأخوذ بالنص من صدر مادة « عقق » في المحكم فيما عدا لفظين الأول : تفسير العقيق بأنه واد بالحجاز . وفي نسخة المحكم « بالمدينة » والثاني قوله : « وإذا رأيتها مفردة فقد يجوز أن يعنى بها العقيق » وفي نسخة المحكم « فقد يكون أن يعنى بها العقيق » . وفي غالب الظن

أن الخلاف يرجع لنسخ المحكم نفسه بدليل اتفاق اللسان والمحكم على وضع العقيق في الحجاز لا المدينة في العبارة الثانية « يجوز أن يعنى بها العقيق الذى هو واد بالحجاز » أما اللفظة الثانية فمحرقة في المحكم . وكان هذا بدوره أخذ مضمون عبارته من العين والجمهرة .

وهناك أعقة أخرى لم يذكرها ابن سيده وذكرها غيره ، فأخذها منه ابن منظور قال : « وفي بلاد العرب مواضع كثيرة تسمى العقيق ، قال أبو منصور : ويقال لكل ما شقه ماء السيل في الأرض فأنهره ووسعه عقيق والجمع أعقة وعقائق . وفي بلاد العرب أربعة أعقة وهي أودية شقتها السيول عادية . فمنها عقيق عارض اليمامة ، وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . ومنها عقيق بناحية المدينة فيه عيون ونخيل وفي الحديث أيكم يحب أن يندو إلى بطحان العقيق . قال ابن الأثير : هو واد من أودية المدينة مسيل للماء ، وهو الذى ورد ذكره في الحديث « إنه واد مبارك » ومنها عقيق آخر يدفق ماؤه في غورى تهامة وهو الذى ذكره الشافى فقال : « ولو أهلوا من العقيق كان أحب إلى » ، وفي الحديث أن رسول الله (ص) وَتَّ لأهل العراق بطن العقيق . قال أبو منصور : أراد العقيق الذى بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين ، وهو الذى ذكره الشافى في المناسك . ومنها عقيق القنان تجرى إليه مياه قلال نجد وجباله . وأما قول الفرزدق :

قِي وَدَّعِينَا يَا هِنِيدُ فَإِنِّي أَرَى الْحَيَّ قَد شَامُوا الْعَقِيقَ الْيَمَانِيَا

فإن بعضهم قال : أراد شاموا البرق من ناحية اليمن .

أما العبارة الأولى فتربط بين ما في المحكم وقول أبي منصور الذى أورده المؤلف ، وقد أخذها ابن منظور بنصها من النهاية لابن الأثير . وأبو منصور هو الأزهرى ، ونقل المؤلف نصه كاملا بكل أمانة ، فجعله هذا يكرر ذكر عقيق المدينة مرة عن المحكم وأخرى عن التهذيب . وورد هذا العقيق في بعض الأحاديث فانتقل المؤلف إلى النهاية لابن الأثير وأخذه منها وحدد موضع

العقيق ثالثة عن النهاية . وحين انتهى من الأحاديث استمر في سرد نص التهذيب . ثم وجد بعد كلام الشافعي حديثا عن العقيق الذي يتكلم عنه ، فأورده من النهاية ما طبع وحدده ثانية عنها . ولكنه - بها فنسب هذا التحديد إلى أبي منصور قال : « قال أبو منصور : أراد العقيق الذي بالقرب من ذات عرق قبلها بمرحلة أو مرحلتين » ولا توجد هذه العبارة في التهذيب وإنما في النهاية . وأخيرا بيت الفرزدق وشرحه أخذه من التهذيب أيضا ، ولكن من آخر المادة لا أوائلها كما هو الحال في الأعقة السابقة . ويظهر في هذه الفقرة أن ابن منظور كان يحافظ على نص من يقتبس منهم ولكن كان يدخل في أقوالهم أقوال غيرهم متى تناولت الأقوال شيئا واحدا . وأباح لنفسه ذلك لأنه لم يتجرّد ذكر اسم كل واحد منهم أمام ما يقتبسه منه . ويظهر أيضا أنه اضطر إلى تكرير تفسير بعض الصيغ .

ورجع ابن منظور إلى النقطة التي فارق فيها صاحب المحكم ، وأخذ ما كان تركه فقال « والعق : حفر في الأرض مستطيل سمي بالمصدر . والعقة : حفرة عميقة في الأرض وجمعها عقات . وانفق الوادي : عمق . والعقائق : النهاء والغدران في الأخاديد المنعقة حكاها أبو حنيفة ، وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعي يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوزة وأعجبتها العقائق

يعنى أن هذه المرأة إذا خرجت من بيتها راقها معوزة النبات حول بيتها ، والمعوزة من النبات ما ينبت في أصل شجر أو حجر يستره وقيل العقائق هي الرمال الحمر » والعبارة مأخوذة من المحكم سوى ما تحت خط ، وشرح الشاهد فقد أخذه من مواضع متفرقة من التهذيب . ولكني لم أجد « ابن عبد الرحمن الخزاعي » في التهذيب أيضا فرجما كانت زيادة من المؤلف ، وربما كانت من إخذى نسخ التهذيب . وآثر المؤلف تفسير ابن سيده للعقة على تفسير الأزهرى الذي وافق فيه ابن دريد . أما تفسير العق فكان ابن سيده أخذه من الجمهرة بنصه . والعبارة الأخيرة في تفسير العقائق من التهذيب أيضا .

ثم ترك المؤلف المحكم وقفز في التهذيب قفزة كبيرة إلى مقدمة المادة بعد ما كان في أواخرها واقتبس ما يلي « ويقال : عقت الريح المزن تعقه عقا : إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلي يصف غيثا :

حَارَ وَعَقَّتْ مَزْنَهُ الرِّيحُ وَأَنْـ قَمَارِبُهُ العَرَضُ وَلَمْ يُشْمَلْ

حار : تحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتشعه ، وانقار به العرض أى كأن عرض السحاب انقار به أى وقعت منه قطعة ، وأصله من قُرت جيب القميص فانقار ، وقُرت عينه إذا قلعته . وسحابة معقوقة : إذا عقت فانعقت أى تبججت بالماء . وسحابة عقاقة : إذا دفعت ماءها وقد عقت قال عبد بنى الحساس يصف غيثا :

قَمَرٌ عَلَى الأَنْهَاءِ فَانْتَجَجَ مَزْنُهُ فَمَقَّ طَوِيلًا يَسْكَبُ المَاءَ سَاجِيَا

واعتقت السحابة : بمعنى [عقت] قال أبو وجزة « واعتق منبجج بالوَيْلِ مَبْقُورٌ » ويقال للمعتمر إذا أفرط في اعتذاره قد اعتق اعتقاقا « اختصر المؤلف هنا عبارة الأزهرى بعض الشيء فحذف كلمة « وقوله » من « وقوله انقار به العرض . . . » وكلمة « ويقال » من « ويقال سحابة معقوقة . . . » وتصرف في عبارة أخرى نصها « حار تحير ، أى تردد يعنى السحاب » فجعلها « حار تحير وتردد » .

ورجع المؤلف كرة أخرى إلى الموقف الذى كان ترك فيه ابن سيده فاقبس منه قوله « ويقال سحابة عقاقة : منشقة بالماء وروى شمر أن المعمر بن حمار البارقي قال لبنته وهى تقوده وقد كف بصره وسمع صوت رعد : أى بنية ما ترين ؟ قالت : أرى سحابة سحباء عقاقة كأنها حولاء ناقة ذات هيدب دان وسيروان قال : أى بنية وائلى إلى قفلة فإنها لاتنبت إلا بمنجاة من السيل ، شبه السحابة بحولاء الناقة فى تشققها بالماء كتشقق الحولاء وهو الذى يخرج منه الولد ، والقفلة الشجرة اليابسة كذلك حكاه ابن الأعرابي بفتح الفاء وأسكنها سائر أهل اللغة » وآثر المؤلف فى هذا الخبر نص

المحكم على نص التهذيب لتفصيله وكاله مع إضافة ما تحته خط إليه عن التهذيب
وواضح أنه كرر تفسير عقاقه .

ثم انتقل ابن منظور إلى أواخر المادة في التهذيب ونقل قوله « وفي نوادر
الأعراب : اهتلب السيف من غمده وامترقه واعتقه واختلطه : إذا استله . قال الجرجاني
الأصل اخترطه وكان اللام مبدل منه . وفيه نظر » ولم يرد في التهذيب ولا في المحكم
الصحاح والجمهرة قول الجرجاني ولعله أبو الفتوح ثابت بن محمد المتوفى ٤٣١ هـ .

ثم أنشد المؤلف عن المحكم من الموضع الذي وقف عنده قوله « وعق والده
يعقه عقا وعقوقا ومعقة : شق عصا طاعته . وعق والديه : قطعهما ولم يصل رحمه منهما
وقد يعم بلفظ العقوق جميع الرحم فالفعل كالفعل والمصدر كالمصدر . ورجل عُقُق
وعُقُق وعُق : عاق ، أنشد ابن الأعرابي للزبيان :

أنا أبو المقدم عقا فظا بمن أعادى ملطسا ملظا
أكظه حتى يموت كظا ثمت أعلى رأسه الملوظا
صاعقة من لهب تلظي

والجمع عققه مثل كفرة وقيل : أراد باللق المر من الماء العقاق وهو القعاق
الملوظ : سوط أو عصا يلزمها رأسه كذا حكاه ابن الأعرابي والصحيح الملوظ ،
وإنما شدد ضرورة . والمعقة : العقوق قال النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم

وأعق فلان : إذا جاء بالعقوق وفي المثل « أعق من ضب » قال ابن الأعرابي
إنما يريد به الأثني وعقوقها أنها تأكل أولادها عن غير ابن الأعرابي « وكل ما تحته
خط ليس في المحكم . أما الكلمة الأولى فمأخوذة في هذا الموضع من الصحاح
ووردت في المحكم بعد ذلك كما يظهر من النص . والعبارة الثانية مأخوذة من التهذيب
والثالثة مأخوذة شطرها الأول من الصحاح وشرطها الثاني من التهذيب . والخامسة

من الصحاح وهي في التهذيب أيضا مع خلاف بسيط إذ قال فيها « وأعق الرجل
أى جاء بالعقوق » بدلا من « أعق فلان » كما في الصحاح واللسان .

ثم أتى بشاهد على « أعق » من التهذيب فقال : « وقال ابن السكيت في
قول الأعشى :

فإني وما كلفتموني بجهلكم ويعلم ربي من أعق وأحوبا

قال : أعق : جاء بالعقوق ، وأحوب : جاء بالحوب » . كرر الصيغة ثانية
واستشهد عليها .

ثم أتى بشاهد على « عقق » جمع في شرحه بين ما أورده التهذيب والصحاح
والنهاية قال : « وفي الحديث قال أبو سفيان بن حرب لمحزة سيد الشهداء رضى الله عنه
يوم أحد حين مر به وهو مقتول : ذق عقق ، أى ذق جزاء فعلك يا عاق وذق القتل
كما قتلت من قتلت يوم بدر من قومك يعنى كفار قريش . وعُقق : معدول من عاق
للمبالغة كغدر من غادر وفسق من فاسق » فالعبارة الأولى بما فيها الحديث من
التهذيب ، والشطر الأول من تفسير « أى ذق جزاء فعلك يا عاق » من الصحاح
وبقيتها من النهاية . ويلاحظ أن هذا الحديث شاهد على صيغة « عقق » وقد مرت
منذ زمن طويل ، فهناك فاصل غير قصير بينهما .

ثم أورد المؤلف بعض المعانى من التهذيب قال : « والعقق : البعداء من الأعداء
والعقق أيضا : قاطعو الأرحام ، ويقال عاقت فلانا أعاقه عاقا : إذا خالفته » وخالف
المؤلف هنا الأزهرى بعض الشيء فقد فسر هذا العقق بالأعداء ولم يخص البعداء
منهم ، ولم أجد هذا المعنى في غيره من الكتب . ونسب الأزهرى صيغة عاق إلى
نوادير أبي زيد فحذف صاحب اللسان هذه النسبة .

وهنا ظهر ابن برى للمرة الأولى قال ابن منظور : « قال ابن برى : عاق والده
يعق عقوقا ومعقة ، قال هنا : وعقاق مبنية على الكسر مثل حذام ورقاش قالت
عمرة بنت دريد ترثيه :

لعمر ك ما خشيتُ على دريد يبطن سُمَيْرَةَ جَيْشِ القَنَاقِ
جَزَى عَنَا الإِلَهُ بنى سليم وعَقْتَهُم بما فعلوا عَقَاقِ «

يليه أحاديث من النهاية قيل : « وفي الحديث أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن عقوق الأمهات وهو ضد البر وأصله من العق للشق والقطع ، وإنما خص الأمهات وإن كان عقوق الآباء وغيرهم من ذوى الحقوق عظيماً لأن لعقوق الأمهات منزلة في القبح . وفي حديث الكباثر : وَعَدَّ مِنْهَا عَقُوقَ الوَالِدِينَ ، وفي الحديث : مثلكم ومثل عائشة مثل العين في الرأس تؤذي صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ؛ هو مستعار من عقوق الوالدين » أورد المؤلف ما في النهاية بنصه غير أنه حذف أشياء سبق ذكرها من غير ابن الأثير ، وحذف سند الحديث الأخير إذ قيل إنه عن أبي إدريس .

بعد هذه الجولة الواسعة رجع المؤلف إلى الموضوع الذى قام منه بها في الحكم وأكمل نقله عنه قال : « وعق البرق وانعق : انشق . والانعقاق : تشقق البرق والتبوج تكشف البرق ، وعقيقته شعاعه ومنه قيل للسيف كالعقيقة ، وقيل العقيقة والعقق : البرق إذا رأيتَه في وسط السحاب كأنه سيف مسلول . وعقيقة البرق : ما انعق منه أى تسرب في السحاب يقال منه انعق البرق وبه سمي السيف قال عنتره :

وسيفى كالعقيقة فهو كمنى سلاحى لا أفل ولا فطار

وانعق الغبار : انشق وسطع قال رؤبة « إذا العجاج المستطار انعقا » وانعق الثوب : انشق عن ثعلب . والعقيقة : الشعر الذى يولد به الطفل لأنه يشق الجلد قال امرؤ القيس :

يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحسسا

وكذلك الوبر لدى الوبر ، والعقة كالعقيقة وقيل العقة في الناس والحمر خاصة ولم تسمع في غيرها كما قال أبو عبيدة قال رؤبة « طير عنها النسر حولى العقق » ويقال للشعر الذى يخرج على رأس المولود في بطن أمه عقيقة لأنها تُحلق وجعل الزمخشري الشعر أصلاً والشاة المذبوحة مشتقة منه وفي الحديث إن انفرت عقيقته فرق أى

شعره سمي عقيقة تشبها بشعر المولود أدخل المؤلف في آراء المحكم عنه
خط أما العبارة الأولى فمختصرة من التهذيب بحذف أسماء الزواة وبعض أشياء مرت
والثانية عن الصحاح عن العين وقد ذكر الصحاح المطبوع «تضرب» بدلا من
«تسرب» و «شبه السيف» بدلا من «سعى السيف» وأظنها محرقة منها . وزاد
صاحب اللسان عبارة «يقال منه انفق البرق» من عبارات متفرقة من الصحاح
والتهذيب ، ولم أجد نسبة الشطر إلى رؤيته في التهذيب أو الصحاح أو المحكم
أو الجهرة ولكنه منسوب إليه في العين . وكذلك الحال في العبارة الرابعة ولكنه
تستفاد مما قاله الأزهرى والجوهري عن أبي عبيد « وكذلك كل مولود من البهائم
فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة . . . » . والعبارة الخامسة عن الصحاح
وتنسب فيه إلى أبي عبيد لا أبي عبيدة . والعبارة السادسة بما فيها من أحاديث
عن النهاية .

واستمر المؤلف في نقله عن ابن سيده واعتباره تكأة للانتقال إلى ما عند غيره .
قال : « وأعتت الحامل : نبتت عقيقة ولدها في بطنها وأعتت الفرس والأتان فهي معق
وعقوق وذلك إذا نبتت العقيقة في بطنها على الولد الذي حملته وأنشد لرؤبة :
قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق
وأنشد أيضا في لفة من يقول : أعتت فهي عقوق وجمعها عُتُق * سرا وقد
أوّن تأوين العتق * أون : شربن حتى انتفخت بطونهن فصار كل حمار منهن
كالأتان العقوق وهي التي تكامل حملها وقرب ولادها ، ويروى أوّن على وزن فعّلن
يريد بذلك الجماعة من الحمير ، ويروى أوّن على وزن فعّل يريد الواحد منها ،
والعقاق بالفتح : الحمل وكذلك العتق قال عدى بن زيد :

وتركت العير يدي نحره ونحوها سمحجا فيها عتق
وقال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين : إذا تبين حملها ، ويقال للجنين
عقاق ، وقال :

جواح يمزع منزع الطبا و لم يترك لبطن عقاقا

أى جنينا هكذا قال الشافعي : العقاق بهذا المعنى في آخر كتاب الصرف ،
وأما الأحمى فإنه يقول العقاق مصدر العقوق ، وكان أبو عمرو يقول : عقت فهى
عقوق وأعقت فهى معق ، واللغة الفصيحة أعقت فهى عقوق .

لم يأخذ من ابن سيده غير العبارة الأولى أما الباقى جميعه فمن التهذيب ما عدا
ما يلى ذكره .

١ - شرح الشطر : « سراوقد أون . . . » ورواياته إذ لم أجده فيما بين
يدى من مراجع ، وربما كان من ابن برى .

٢ - عبارة : « والعقاق بالفتح الحمل » من الصحاح لأنها أقرب إلى نصه
من نص التهذيب ، وهى موجودة فيهما معا .

٣ - تفسير العقاق بالجنين والشاهد عليه لم أجدهما فى المراجع ، ويغلب على
ظنى أنه ساقط من التهذيب بدليل اتفاقه مع اللسان فى مرد قول الشافعي الذى
جعله اللسان منصبا على معنى الجنين وجعله التهذيب منصبا على الحمل .

ثم رجع المؤلف إلى نقطة ارتكازه من المحكم فاستأنف منها رحلة المعاجم
قال : « وعق عن ابنه يعق ويعق : حلق عقيقته أو ذبح عنه شاة وفى التهذيب يوم
أسبوعه فقيدته بالسابع واسم تلك الشاة العقيقة ، وفى الحديث أن رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال : فى العقيقة عن الغلام شاتان مثلان وعن الجارية شاة ، وفيه إنه عق
عن الحسن والحسين رضوان الله عليهما ، وروى عنه أنه قال : مع الغلام عقيقته فأهرىقوا عنه
دما وأميطوا عنه الأذى ، وفى الحديث : الغلام مرتين بعقيقته ، قيل معناه إن أباه يحرم
شفاة ولده إذا لم يعق عنه ، وأصل العقيقة الشعر الذى يكون على رأس الصبي حين
يولد ، وإنما سميت تلك الشاة التى تذبح فى تلك الحال عقيقة لأنه يخلق عنه ذلك الشعر
عند الذبح ، ولهذا قال فى الحديث أميطوا عنه الأذى ، يعنى بالأذى ذلك الشعر الذى
يخلق عنه . وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت معها أو من سببها
فسميت الشاة عقيقة لعقيقة الشعر . وفى الحديث : أنه سئل عن العقيقة فقال : لا أحب

المعقوق ، ليس فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه كالتسيكة والذبيحة ، جريا على عادته في تغيير الاسم القبيح .
والعقيقة : صوف الجذع ، والجنيبة : صوف الثني ، قال أبو عبيد : وكذلك كل مولود من البهائم فإن الشعر الذي يكون عليه حين يولد عقيقة وعقيق وعيقة الكسر وانشد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتقلا
وولع بسواد في أسافله منه احتذى وبلون مثله اكتحلا

فجعل العقيقة الشعر لا الشاة يقول : لما تربع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر
المولود معه وأنبت الآخر فاجتابه أي اكتساه . قال أبو منصور : ويقال لذلك الشعر
عقيق بغير هاء ومنه قول الشماخ :

أطار عقيقه عنبه نساإ وأذميج دمج ذى شطن بديع

أراد شعره الذي يولد عليه أنه أنسله عنه . قال : والعق في الأصل الشق والقطع
وسميت الشعرة التي يخرج الداء من بطن أمه وهي عليه عقيقة لأنها إن كانت على
رأس الأنسى حلت قطعت وإن كانت على البهيمة فإنها تنسلها ، وقيل للذبيحة
عقيقة لأنها تذبح فيشق حلقومها ومرئها وودجاها قطعا ، كما سميت ذبيحة بالذبح
وهو الشق ويقال للصبى إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم عقت تيمته في بنى
خلان والأصل في ذلك أن الصبى ما دام طفلا تعلق أمه عليه التأمم وهي الخرز
تعوده من العين فإذا كبر قطعت عنه ومنه قول الشاعر :

بلاد بها عق الشباب تيمتى وأول أرض من جلدى ترابها

قال أبو عبيدة عقيقة الصبى : غرلته إذا ختن .

لم يأخذ المؤلف من المحكم إلا العبارة الأولى . أما عبارة « وفي التهذيب يوم

سبوعه فقيدته بالسابع » فقد صرح أنها من التهذيب وهي في الصحاح أيضا ، وعبارة

« قده بالسابع » من عند المؤلف تعقيا على عبارة التهذيب . أما الأحاديث فأخذها

عن التهذيب والنهاية ، فالحديث الأول والثالث والشرح من أول « وأصل
العقيقة . . . لعقيقة الشعر » من مفتاح المادة في التهذيب مع بعض تصرف ، فقد
حذف اسم الراوى من الحديثين كليهما وتصرف قليلا مضطرا في عبارة الشرح ،
وما غير موجودين في النهاية . أما الحديث الثانى والرابع مع شرحه والخامس وشرحه
فمن النهاية . ومن الواضح أنه اضطر إلى تكرير شرح العقيقة بمعنى الشعر كثيرا
وسبب تسمية الشاة عقيقة ، وروى أقوالا مختلفة في المسألة الثانية دون أن يأبه
للتوفيق بينها أو الترجيح وأخذ تفسير العقيقة بصوف الجذع وما بعده من التهذيب
مع زيادة كلمة « عقيق » من الصحاح وحذف بيتا لزهير من التهذيب واكتفى ببيت
عدى الذى ذكره التهذيب والصحاح ، وزاد فيه عليهما البيت الأول ، ونسبه
الصحاح وحده لصاحبه . وأخذ بقية الفقرة بما فيها شرح البيت مع تصرف قليل فيه
من أما كن مختلفة من التهذيب .

وبدا المؤلف الفقرة الثالثة بالنقطة التى وقف عندها من المحكم غير أنه فى هذه
المرّة ترك إحدى الصيغ وهى قوله : « وتلاع عقق : منبتات يشبه نباتها العقيقة من
الشعر » والشاهد عليها من شعر كثير ولم يذكرها فيما بعد ، فاستأنف كلامه من
بعدها وقال : « والعقوق من البهائم : الحامل وقيل هى من الطافر خاصة والجمع عقق
وعقاق وقد أعقت وهى معق وعقوق ، فمعق على القياس وعقوق على غير القياس ،
ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، وهو من النوادر ، وفرس عقوق : إذا انفق بطنها
واتسع للولد ، وكل انشقاق فهو انعقاق ، وكل شق وخرق فى الرمل وغيره فهو
عقى ، ومنه قيل للبرق إذا انشق عقيقه وقال أبو حاتم فى الأضداد : زعم بعض
شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ويقال أيضا للحائل عقوق . وفى الحديث
أتاه رجل معه فرس عقوق . أى حائل قال : وأظن هذا على التفاؤل كأنهم أرادوا
أنها ستحمل إن شاء الله ، وفى الحديث من أطرق مسلما فعقت له فرسه كان كأجر
كذا ، عقت أى حملت » أخذ المؤلف العبارة الأولى إلى قوله : « على غير القياس »
من المحكم والتعليق بعدها من الصحاح وخالف بذلك ما ذهب إليه التهذيب

في قوله : « ولا يقال معق » وأخذ عبارة « وفرس عقوق . . . فهو عق » من الصحاح أيضا وهي في التهذيب مع اختلاف بسيط . وبقية الفقرة مأخوذة من موضعين منفصلين من التهذيب مع إدخال الحديثين وبعض شرحهما من النهاية في النص .

والغريب أن عبارة « وأظن هذا على التفاؤل . . . » غير كاملة في المرجعين اللذين ذكراها ، وهما التهذيب والنهاية ، وهي كاملة في أضداد أبي حاتم . فلعل هذا يدل على رجوع ابن منظور إلى المراجع الأصلية التي أخذت منها مراجعه الرئيسية في بعض الأحيان لتكملة نصوصها وتصحيحها .

وكعادته استأنف الفقرة التالية بما وقف عنده من المحكم ثم تركه إلى ما في المعجم الأخرى قال : « والإعقاق بعد الإقصاص ، فالإقصاص في الخيل والجر أول ثم الإعقاق بعد ذلك . والعقيقة : المزاولة . والعقيقة : النهر . والعقيقة : العصابة ساعة تشق من الثوب ، والعقيقة : نواة رخوة كالعجوة تؤكل . ونوى العقوق : نوى هش لين رخو المصنفة تأكله العجوز أو تلوكه تعلقه الناقة العقوق إطفافا لها فلذلك أضيف إليها وهو من كلام أهل البصرة ولا تعرفه الأعراب في ياديتها . وفي المثل أعز من الأبلق العقوق ، يضرب لما لا يكون وذلك أن الأبلق من صفات الذكور والعقوق الحامل والذكر لا يكون حاملا ، وإذا طلب الإنسان فوق ما يستحق قالوا : طلب الأبلق العقوق فكأنه طلب أمرا لا يكون أبدا ، ويقال : إن رجلا سأل معاوية أن يزوجه أمه هندا فقال : أمرها إليها وقد قعدت عن الولد وأبت أن تزوج . فقال : فوالتي مكان كذا . فقال : معاوية متمثلا :

طلب الأبلق العقوق فلما لم ينسله أراد بيض الأنوق

والأنوق : طائر يبيض في قن الجبال فيبيضه في حرز إلا أنه مما لا يطعم فيه ، فعناه أنه طلب ما لا يكون فلما لم يجد ذلك طلب ما يطعم الوصول إليه وهو مع ذلك بعيد . ومن أمثال العرب السائرة في الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه « كلفتني

الأبلىق العقوق « ومثله « كلفتني يبض الأنوق » وقوله أنشده ابن الأعرابي :
فلو قبلوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه من المال أقرعا
يقول : لو أتيتهم بالأبلىق العقوق ما قبلوني ، وقال ثعلب : لو قبلوني بالأبلىق
العقوق لأتيتهم بألف . وقيل العقوق : موضع وأنشد ابن السكيت هذا البيت الذي
أنشده ابن الأعرابي وقال : يريد ألف بعير « العبارة الأولى من المحكم ، والثانية
التي تعالج معانى العقيقة والعقوق من مواضع متفرقة من التهذيب وحذف منها نسبة
المعنى الأخير إلى الليث ، وتصرف قليلا في بعض ألفاظه بما يرواه رواية ابن سيده ،
وخلط في المثل الأول بين أقوال ابن الأثير والجوهري : استمد من أولها صيغة
المثل وبعض شرحه ، ومن الثاني بعض شرحه للمثل « طلب الأبلىق العقوق » ،
وأخذ المثل الثاني ومقدمته وخاتمته من المحكم غير أنه حرف عبارة « إلا أنه
سما لا يطمع فيه » وصوابها كما في المحكم « إلا أنه يطمع فيها » أو « إلا أنه مما يطمع
فيه » بدليل الخبر نفسه . ولا زال المؤلف محافظا على ترتيب المحكم . أما المثل
الثالث فأخذه من التهذيب وأتى الدور على المحكم فأخذ منه شرح البيت الذي
أنشده ابن الأعرابي عدا قول ابن السكيت فيه فقد أخذ من التهذيب كما
أخذ منه تفسير العقوق بموضع .

وأخذ الفقرة التالية من الأزهرى وكان هذا رواها عن ابن الأعرابي وحذف هذه
النسبة. صاحب اللسان قال : « والعقيقة : سهم الاعتذار . قالت الأعراب : إن أصل
هذا أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه . فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى
أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم . فإن كان ربه قويا حيا أبى
أخذ الدية ، وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطلالين : إن بيننا وبين خالقنا
علامة الأمر والنهى . فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون : نأخذ سهمي فتركبه
على قوس ثم نرمى به نحو السماء ، فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية
ولم يرضوا إلا بالقود ، وإن رجع نقيا كما سعد فقد أمرنا بأخذ الدية . وصالحوا . قال :
فمراجع هذا السهم قط إلا نقيوا ولكن لم بهذا عذر عند جهالم . وقال شاعر من أهل القتيل

— وقيل من هذيل — وقال ابن بري: هو للأشعر الجعفي، وكان غائباً عن هذا الصلح:

عقوا بسهم ثم قالوا: صالحوا يا ليتني في القوم إذ مسحوا اللحي
قال: وعلامة الصلح مسح اللحي، قال أبو منصور: وأنشد الشافعي للمتنخل الهذلي:
عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استغفوا وقالوا حبذا الوضع
أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم. والوضع ههنا اللبن
ويروى «عقوا بسهم» بفتح القاف وهو من باب المعتل. وعق بالسهم: رمى به نحو

السماء» وليس بين هذا النص وبين ما في التهذيب من خلاف إلا ما يكون بين
النسختين المخطوطتين من الأصل الواحد مع حذف أسماء الرواة، وزيادة ما تحته خط
عن الصحاح، وتنبيه ابن بري غير أنه تصرف كثيراً في العبارة التي نسبتها صراحة
لأبي منصور «وأنشد الشافعي للمتنخل الهذلي» فهي في نسخة التهذيب التي لدينا
«وأنشدني عبد الملك البغوي عن الربيع عن الشافعي» ولعل الذي نسب البيت
إلى المتنخل هو ابن بري.

واستأنف المؤلف كلامه عن نقطة ارتكازة في المحكم قال: «وماء عق مثل
قع وعقاق: شديد المرارة الواحد والجمع فيه سواء. وأعقت الأرض الماء: أمرته
وقول الجعدي:

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

معناه ما أمره. وأما ابن الأعرابي فقال: أراد ما أقه من الماء القع وهو المز أو الملح
فقلب، وأراه لم يعرف ماء عقاً لأنه لو عرفه لحمل الفعل عليه ولم يحتج إلى القلب. ويقال
ماء قعاق وعقاق: إذا كان مرانغليظاً، وقد أقه الله وأعقه. والعقيق: خرز أحمر يتخذ
منه القصص الواحدة عقيقة. ورأيت في حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها قال
أبو القاسم: سئل إبراهيم الحربي عن الحديث: لا تَخَمُّوا بالعقيق، فقال: هذا
تصحيح إنما هو لا تَخِيمُوا بالعقيق أي لا تقيموا به، لأنه كان خراباً. والعقة: التي
يلعب بها الصبيان. وعقق الطائر بصوته: جاء وذهب. والعقق: طائر معروف

من ذلك ، وصوته العفقة . قال ابن بري : وروى ثعلب عن إسحاق الموصلي أن العفوق يقال له : الشُّجَجَى . وفي حديث النخعي : يقتل المحرم المَعْفُوق . قال ابن الأثير : هو طائر معروف ذو لونين أبيض وأسود طويل الذنب قال : وإنما أجاز قتله لأنه نوع من الغربان . وعقة : بطن من النمر بن قاسط . قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطمه من سود عقة أو بني الجوال

الموقع : الذي أثر القتب في ظهره . وبنو الجوال في بني تغلب .

العبارة الأولى مؤلفة من ابن سيده والجوهرى ، ثم استمر ينقل عن ابن سيده وحده إلا أنه أخذ اسم صاحب البيت الأول من التهذيب ، وأخذ عبارة « ويقال ماء قعاق عقاق . . . الله وأعقه » من التهذيب ، وشرها الأخير في الصحاح أيضا مع اختلاف قليل في العبارة ، ثم أخذ تفسير العقيق من المحكم ، وهو في التهذيب والصحاح أيضا مع اختلاف في العبارة ، والعبارة التي بعده من هامش إحدى نسخ التهذيب ، والعبارات التالية عدا ما ينص عليه من المحكم ، غير أن المؤلف خالف ترتيبه فقدم تفسير العفوق بالطائر عن موضعه فيه على خلاف ما ألفناه حتى الآن . ثم ذكر المؤلف عبارة عن ابن بري ، وأخرى عن ابن الأثير مع حذف جزء من الأصل . والعبارة الأخيرة مع الشاهد من المحكم أيضا ، وهي في التهذيب والصحاح . أما شرح الشاهد فأخذ المؤلف شطره الثاني من التهذيب ، والأول من ابن بري في ظني ، إذ لم أجده في المراجع الأربعة الكبيرة .

وختمت المادة ببعض الصيغ والمعاني المأخوذة عن التهذيب والصحاح . أما المحكم

فقد انتهى مافيه بالفقرة السابقة ، قال ابن منظور : « ويقال للدلو إذا طلعت من البئر

ملاى : قد عقت عقا ، ومن العرب من يقول : عقت تعقية ، وأصلها عقت فلما اجتمع

ثلاث قافات قلبوا إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن ، وأنشد ابن الأعرابي :

* عقت كما عقت دلوفا العقبان *

شبه اللؤلؤ ، وهي تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف في طيرانها نحو الصيد . وعقان النخيل والكروم : ما يخرج من أصولها ، وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول . وقد أعتت النخلة والكرمة : أخرجت عقانها . وفي ترجمة « قع » القمّعة والعقعة : حركة القرطاس والثوب الجديد « أخذ العبارة الأولى من التهذيب وحذف ما فيها من أسماء لغويين ، والثانية من التهذيب والصحاح معا ، أما الأخيرة فمن مادة « قع » من التهذيب لا « عقق » كما هو في اللسان

يستنبط المرء من هذه المادة أن ابن منظور ذكر جميع الصيغ والمعاني المذكورة في مراجعه الأصول ، عدا المحكم الذي حذف منه لفظين « عقق جمع عقة » و « تلّاع عقق » وتفسيرها وشاهدها ، ويخيل إلى أن ذلك سهو منه لا تعمد أما المراجع الأصول في هذه المادة فهي التهذيب والصحاح وحاشية ابن بري والمحكم والنهاية فقط ، ولا يستقى شيئا من الجهرة مباشرة . فمثلها في هذه المادة مثل كتاب العين الذي أورد كل ما فيه من صيغ ومعان عن طريق مراجعه الأربعة السابقة ، ولم يكن المؤلف ينبه على كل فقرة اقتبسها من أحدهم وينسبها إلى صاحبه . والسبب في ذلك أنه لم يفصل كل قول منها على حدة ولكنه كان يخلط ما يأخذه منها أحيانا ويفصله أحيانا أخرى . ولكنه على أية حال لم ينبه على اسم المرجع حتى في الأحيان التي فصل فيها كل قول عن أخيه فايست هناك قاعدة لظهور أسماء مراجعه .

واختلفت معاملته للمراجع فأخذ المحكم أساسا لترتيب مادته أعنى ليعطيه الهيكل العام للترتيب ثم يحشوه بما فيه وفي غيره من المعاجم . وكان مهما جَوَل في المعاجم يراعى ترتيب ابن سيده ولم يخرج عليه إلا مرة واحدة . وقد عرفنا سابقا أن ابن سيده أراد أن يقيم معجمه على نظام ثابت يقدم فيه المجرّدات على الزيدّات وانفرد على الجمع وما شاكل ذلك لولا أن كثيرا من الاضطراب غلب عليه . وكذا الحال في اللسان فهو ينتظم إلى حد ما حين ينتظم المحكم ويضطرب حين يضطرب . ومن الطبيعي

أن المؤلف لم يراع ترتيب أى معجم آخر فى اختيار صيغه لأن هذه المعاجم لم تسر على نظام معين ولا تتلاءم مع ترتيب ابن سيده فلا بد من الالتقاط والاختيار منها .

أما الصحاح فلم يحذف من صيغه أو معانيه أو شواهد شينا . وإنما حذف منه بعض الأمثلة التى ضربها لأقواله مثل قوله « فهو عاق وعقق مثل عامر وعمر » و « الجمع عقق مثل رسول ورسول » و « العقاق . . . جمع عقق مثل قاص وقلاص وسلب وسلاب » حذف من العبارات السابقة ما تحته خط .

ولم يحذف من أحاديث النهاية وشروحها شينا إلا ما تكرر مع أحد المعاجم الأخرى ، وعبارة استطرادية فى تعريف العقق قال فيها « ويقال : الققع أيضا » وربما كان السبب فى حذفها إيرادها فى مادة « ققع » وحذف من النهاية أيضا أسماء الرواة الذين وصلت الأحاديث عن طريقهم . وكان ذلك للاختصار أو عدم أهميتهم اللغوية .

ولم يحذف من التهذيب شينا من صيغه ومعانيه ولكنه حذف يتين من شواهد أحدهما زهير والآخر لأبى خراش ، وحذف أسماء الرواة واللغويين الذين كان الأزهرى يكثر من ذكرهم ، وارتضى قول الصحاح : ولا يقال معق إلا فى لغة رديئة ، بدلا من قول الأزهرى : ولا يقال معق ، على الإطلاق . وقد أجرى فى التهذيب من التصرف أكثر مما أجراه فى أى معجم آخر من مراجعته : حذفًا واختصارًا ، ولكنه لم يكن يغير معناه أبدا .

وقد نستشعر من النص الذى رواه مبتورا الأزهرى وابن الأثير من أضداد أبى حاتم ورواه ابن منظور كاملا أنه كان يرجع أحيانا إلى المراجع الأصلية التى أخذت منها هذه الأمهات .

وآثر فى التفسيرات التى يشترك فيها أكثر من معجم واحد نص الصحاح على التهذيب ثلاث مرات ، وآثر نص المحكم على التهذيب مرتين ، بل آثر نص المحكم على الصحاح والتهذيب معا . ولم يؤثر التهذيب على الصحاح إلا مرة واحدة كان الجوهرى أوردتها مختصرة جدا . وإذن يمكن ترتيب هذه المراجع بحسب تقديره لها فى هذه

المادة على النحو التالي : المحكم أعلاها ثم الصحاح ثم التهذيب ، أما النهاية فلا تدخل في هذه المفاضلة لأنها ذات ميدان مختلف بمحكم اقتصارها على الحديث .
وقد اشتملت مادة اللسان على جميع صيغ ومعاني كتابي العين والجمهرة وإن لم يأخذ عنهما مباشرة ، ولكنها لم تشتمل على جميع الشواهد بل أخلت بمعظم شواهد العين خاصة إذ تركت سبعة أبيات من الشعر من شواهد الليث .

ووجدت بعض زيادات لم أعثر عليها في التهذيب أو الصحاح أو المحكم أو النهاية ، وتمثل هذه الزيادات في اعتراض الجرجاني على الأزهرى ، ونسبة أحد الشواهد إلى صاحبه ، وزيادة أحد الشواهد الشعرية بيتا أخاله ، وشرح شاهد آخر وذكر ما فيه من روايات أخرى ، وتكملة تفسير العقق بالأبعاد من الأعداء .
ولا نستطيع الحكم اليقيني بأن هذه الزيادات من جهد ابن منظور الخاص في بعض المراجع الأخرى غير الأمهات التي ذكرها أو من ابن برى الذي ورد اسمه في المادة وليس كتابه تحت يدنا كاملا بل ربما كان بعضها ساقطا من نسخ الأمهات التي لدينا كما نرجح في بعض الفقرات المأخوذة من التهذيب .

وفي المادة بعض ظواهر تعيب اللسان مثل تكرار بعض الصيغ وتفسيرها أكثر من مرتين وثلاث ، وسبب ذلك إيرادها عن مراجعه المختلفة حين تختلف العبارة اختلافا صغيرا لا يغير معناها ، وهذا التكرار كثير ظاهر ، كذلك فرق أحيانا بين اللفظ والشاهد عليه كما في صيغة « عقق » والحديث الشاهد عليها واضطربت عليه النصوص مرة فنسب ما أخذه من النهاية إلى الأزهرى .

افتتح ابن منظور مادة « هقع » بمفتتحها في المحكم قال : « الهقعة : دائرة في وسط زور الفرس — أو عرض زوره — وهي دائرة الحزام تستحب ، وقيل : هي دائرة تكون يجنب بعض الدواب يتشاءم بها وتكره ويقال : إن المهقوع لا يسبق أبدا ، وقد هقع هقعا فهو مهقوع ، قال :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حرا عجائبها
فأجابه مجيب :

قد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

والهقعة : ثلاثة كواكب نيرة قريب بعضها من بعض فوق منكب الجوزاء

وقيل هي رأس الجوزاء كأنها أثافي وهي منزل من منازل القمر ، وبها شبهت الدائرة التي

تكون بجانب بعض الدواب في معدة ومركله . وفي حديث ابن عباس [لمن] طلق

ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطليق ثلاث تطليقات . ابتداء

المؤلف عبارته بفتح مادة المحكم ، وطعمها بشيء من الصحاح (ما تحته خط) ما عدا

« فهو مهقوع » فهي من التهذيب . والمعنى الثانى أيضا مؤلف من المعاجم الثلاثة : فالعبارة

من الصحاح سوى كلمة « كواكب » فهي من المحكم والتهذيب عن العين ،

أما الصحاح فجعلها « أنجما » ، وأخذ « فوق منكب الجوزاء » من التهذيب والمحكم

مع خلاف صغير فيهما ، فالعبارة فى التهذيب « فوق منكبى الجوزاء » وهي موافقة

ما فى العين ، وفى المحكم « فى منكب الجوزاء » وأخذ « هى رأس الجوزاء »

من الصحاح ، و « كأنها أثافي وهي منزل من منازل القمر » من التهذيب ، وهي

فى المحكم أيضا مع خلاف صغير . وكذلك أخذ من التهذيب العبارة الأخيرة .

أما الحديث وشرحه فمن النهاية مع حذف ما سبق شرحه من المعاجم الأخرى .

ثم تناول المؤلف الهقعة وهي اللفظ الذى كان وقف عنده من المحكم فقال

« والهقعة مثال الهمزة : الكثير الاتكاء والاضطجاع بين القوم . وحكى ذلك الأموى

فيمىن حكاها ، وأنكره شمر ، وصححه أبو منصور . وروى عن الفراء أنه قال : يقال للأحمق

الذى إذا جلس لم يكديبرح : إنه لهكعة نكعة . وحكى عن بعض الأعراب أنه يقال :

اهتكعه عرق سوء واهتقعاه واهتنعه واختضعه وارتكسه : إذا تعقله وأقعده عن بلوغ

الشرف والخير . وروى عن الفراء أنه قال : الهكعة : الناقة التى استرخت من الضبعة

ويقال هكمت هكما . وقال أبو عبيد : هكمت الناقة هكما فى هقعة : وهي التى إذا أرادت

الفعل وقعت من شدة الضبعة . قال أبو منصور : فقد استبان لك أن القاف والكاف لغتان في الحققة والمكعة وأن ما قاله الأموي صحيح وإن أنكره شمر ، ويقال قشط فلان عن فرسه الجُلّ وكشطه ، وهو القسط والكسط لهذا العود ، وقد تعاقب القاف والكاف في حروف كثيرة ليس هذا موضع ذكرها » والفقرة السابقة كلها عن التهذيب مع تصرف في العبارة بالاختصار ، وحذف بعض أسماء الرواة ، وزيادة قول أبي عبيد ، ويخيل إلى أنه ساقط من نسخة التهذيب التي بين أيدينا لأن صاحب اللسان ينسبه إليه . ورواية العبارة الأولى وحدها عن الصحاح والمحكم بدلا من التهذيب .

ثم استأنف الكلام من الموضع الذي غادر فيه المحكم فقال : « والاهتقاع : مسانة الفعل الناقة التي لم تضيع ، يقال سانَّ الفحل الناقة حتى اهتقعها يتقوعها ثم يعيسها واهتقع الفحل الناقة : أبركها وقيل أبركها ثم تسد لها^(١) وعالها ، وتهتقت هي بركت وناقة هتقة : إذا رمت بنفسها بين يدي الفحل من الضبعة كهكعة . وتهتقت الضان استحرمت كلها . وتهتقوا ووردا : جاءوا كلهم . وتهتق فلان علينا وترع وتطبخ بمعنى واجد أي تكبر . وقال رؤبة « إذا امرؤ ذو سوء تهتقا » والاهتقاع في الحمى : أن تدع الحموم يوما ثم تهتقه أي تعاوده وتثخنه ، وكل شيء عاودك فقد اهتقك » أخذ العبارة الأولى من المحكم ، والثانية « سان الفحل » من التهذيب مع حذف اسم راويها ، والثالثة « اهتقع الفحل ... » من المحكم ، والرابعة « أبركها ... » من التهذيب مع تصرف فيها ، وما بعد ذلك حتى « جاءوا كلهم » من المحكم ، والبقية من التهذيب مع اختصار في إحدى العبارات .

وتحتم المسادة بقوله : « والهيقة : ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد ، وهي أيضا حكاية لصوت الضرب والوقع وقيل صوت السيوف في معركة القتال وقيل هو أن تضرب بالحد من فوق ، قال عبد مناف بن ربيع الهذلي :

فالطن شغشة والضرب هيقة ضرب المول تحت الديمة العضا

(١) كذا في الأصل ، وصوابها : تسداها .

شبه صوت الضراب بالسيوف بضرب العضاد الشجر بفأسه لبناء عالة يستكن بها من المطر. والشفشة: حكاية صوت الطعن. والمول: الذي يبني العالة وهو شجر يقطعه الراعي فيجعله على شجرتين فيستظل تحته من المطر. والعضد ما عضد من الشجر أى قطع. واهتقع لونه: تغير من خوف أو فرح، لا يجيء إلا على صيغة ما لم يسم فاعله. والتهقع غفلة تصيب الإنسان من هم أو مرض « أخذ المعاني الثلاثة الأولى من المحكم وأكمل الثالث منها من التهذيب، وأخذ الرابع من الصحاح. والبيت في المعاجم الثلاثة، والشطر الأول من شرحه من التهذيب مع بعض تصرف، والشطر الثاني من المحكم، والصيفتان الأخيرتان من المحكم أيضا. وآثر في أولهما نصه على ما جاء في التهذيب لكماله. ولا نستنبط من هذه المادة جديدا عما رأيناه في سابقتها، ولكن نتأكد لنا بعض نتائجنا وتصحيح الأخرى. فال مؤلف لا يترك شيئا من مراجعه للأهميات إلا ما لا يدخل في مادته كتهقع في التهذيب، وهتقع في الصحاح، وهي أربعة لا تدخل فيها الجمهرة أعني لا يستقى منها مباشرة اكتفاء بما أخذته منها مراجعه، ويفصل اقتباساته كلاً منها على حدة حيناً ويلفق بينها حيناً آخر، ويميل إلى التصرف في نص التهذيب دون رفاقه بالاختصار، فيحذف أسماء الرواة خاصة، ويختصر بعض العبارات، ويؤثر نص المحكم والصحاح عليه، ويتبع ترتيب المحكم للمادة على حين يختار من مواضع متفرقة من الصحاح والتهذيب. ووجدنا في المادة زيادة رجحنا سقوطها من التهذيب كما كان ابن منظور أحيانا يأخذ مفهوم عبارة التهذيب ويصوغه من عنده للاختصار. ومن الجميل أن تبرأ هذه المادة من التكرار الكثير الذي وجدناه في سابقتها.

ظواهر: موقفه من مراجعه:

وضع ابن منظور أمامه مراجع خمسة في أثناء تأليفه « لسان العرب » هي التهذيب والصحاح والمحكم والنهاية وحواشي ابن بري. واختلفت معاملته لكل واحد من هذه المراجع، ولكننا نستطيع أن نعم القول بأنه أورد جميع ما فيها من صيغ ومعان وشواهد مع بعض استثناءات نادرة. فقد حذف أشياء منها ومن التهذيب خاصة. والحق أنه كان

ميالا إلى اختصار نصوص التهذيب والتصرف فيها أكثر من غيرها بل آثر نصوص الصحاح والمحكم عليها حين تشترك في التفسير . ولعل السبب في ذلك أن الجوهري وابن سيده كانا أكثر أمانة من الأزهرى في نقل النصوص فلم يبيعا لنفسيهما بحق التصرف فيها . وتمثل الأشياء التي حذفها من التهذيب في بعض المعاني وروايات الأشعار والأشياء الاستطردادية مثل بعض المترادفات وللواد التي ليست في موضعها وأكثر أسماء الرواة واللغويين التي كان الأزهرى يحب إيرادها والإكثار منها ، وكان إلى جانب ذلك يتصرف في عباراته بالاختصار . وينبغي ألا يتوهم المرء أن هذه الأنواع التي حذفها قد حذف الكثير منها وإنما حذف منها أشياء متناثرة قليلة . وهذا في غير أسماء اللغويين والرواة فقد حذفها كلها أو جلها .

ولم يحذف ابن منظور من الصحاح والمحكم شيئا البتة عدا الأمور الاستطردادية فيهما مثل الأمثلة الكبيرة عند الجوهري والمواد التي ليست في موضعها . وكذلك الأمر مع النهاية لم يحذف منها إلا ما حذفه من الصحاح والمحكم من استطرادات ، ولكنه زاد فيها أمرا آخر هو حذفه أسماء المحدثين أو أكثرها .

وحذف من حواشي ابن برى أسماء الرواة وما تكرر مع أصل من أصوله الأخرى واختصر عباراته أحيانا وتصرف في ترتيبها واقتبس منها كثيرا وخاصة إذا كان كلامها يتعلق بنسبة بعض الشواهد أو زيادتها أو شرحها . أما في المواضع الأخرى فكان يأتي بها بنصها فإذا ما اتهم ابن برى الجوهري بالتصنيف أو الخطأ أورد كلام الجوهري على حاله ثم ذكر نقد ابن برى عليه ولم يحاول أن يصلحه من عنده فهذه الحواشي لم تكن مرجعا له في المادة اللغوية كبقية المراجع وإنما في الشواهد وإصلاح الصحاح .

أما الجهرة فلا أستطيع أن أعدها من مصادره المباشرة . حقا ذكر مواد كثيرة بأكلها مثل خب وسج ولسد ولفد ولفز وعزر وبض وغيرها عنها ، ولكنه حذف كثيرا أيضا من الصيغ والمعاني كما في خشن وعز وسجح وغيرها ، وكثيرا من الشواهد

من سجع ولغب وتب وجب وحب وغيرها ، وشروح الشواهد (جب) وأصحابها (ضد) والتعليق عليها (دب ، ذب) والأعلام (عزف) واستطراداتها وغير ذلك . ولكن أهم من كل ذلك أنه لم يكن يذكر أو يحذف بحسب هواه بل كان مضطرا ، لأن ما ذكره أخذه من مراجعه للذكورة آنفا ، وما حذفه كانت حذفته هي ، وما تصرف فيه كانت هي في الحقيقة المتصرفه . وإذن فالجمهرة ليست من مراجع اللسان المباشرة ، وابن حجر مخطئ في عدّها كذلك . أما المراجع الخمسة التي أشار إليها المؤلف فهي التهذيب والصحاح والمحكم والتنبيه والنهاية . فابن منظور عد الصحاح كتابا بمفرده وحواشي ابن بري كتابا آخر ، أما ابن حجر فعدهما مرجعا واحدا ولذلك أضاف إلى المراجع الجمهرة حتى تصير خمسة ، وما ادعى ابن منظور شيئا .

وقد ازداد اطمئنانى إلى هذه النتيجة حين وجدت أحمد تيمور يعترف بها في إحدى تعليقاته في ذيل « كتاب تصحيح لسان العرب » ، والأستاذ كرنكو في مقاله بالملحق المئوى لمجلة الجمعية الآسيوية الملكية وإن لم يؤيدا كلامها بشيء .

ومن الطبيعي أن اللسان تسوده الظواهر التي سادت مراجعه الأمهات إذ ذكر جميع ما فيها على وجه التقريب . فنحن إذن حين نبعث عن هذه الظواهر نبعث عنها على هدى ما تقدمه لنا مراجعه الأصول .

ويمكن إجمال ظواهر التهذيب في اتساع مواده وكثرة مراجعه وظهور شخصية مؤلفه والإكثار من المترادفات والنوادر والشواهد من القرآن والحديث . وكل هذه الظواهر بارزة كل البروز في اللسان بل منها ما ازداد بروزا مثل اتساع المواد والشواهد من الحديث . والسبب في ذلك أن مراجعه اتسعت أكثر من مراجع التهذيب وأنه أخذ الأحاديث عن النهاية المختصة بها . ولكن برغم اتساع مواد اللسان قلت أسماء اللغويين والرواة والمحدثين عندها في التهذيب والنهاية لأنه لم يكن يعنى بها وكان أميل إلى حذفها . أما بقية الظواهر فهي كما هي لأنه تأخذها عن التهذيب ، وربما تكون قلت أهميتها لاتساع المواد إلا لأنه أهملها .

أما الصحاح فأم ظواهره الانتظام ، انتظام علاج المواد وترتيب الأبواب وسهولة ترتيب الكتاب كله ، والاختصار حتى إنه حذف أسماء اللغويين ، والتزام الصحيح والألفاظ والضبط بالمعارة وكثرة الأحكام والقواعد الصرفية والنحوية . ونجد من هذه الظواهر عند ابن منظور انتظام الترتيب لأنه اتبع ترتيب الصحاح بخدافيره . أما الظواهر الأخرى فنجدها في اللسان بشكل أقل بروزا عما كانت عليه في الصحاح ، فهو يضبط بالمعارة ولكن لا يبلغ فيها مبلغ الجوهري بالنسبة لكثرة صيغه . وأما التزامه الصحيح فقد طرحه تماما لأن غرضه كان جمع اللغة لا نقدها . ولكنه امتاز على الصحاح بتجنبه ما فيه من تصحيفات بفضل ابن بري والأزهري والمراجع الأخرى ، والعناية بالشواهد بفضل توجيهات ابن بري . ونستثنى من كل هذا الأحكام النحوية والصرفية فقد زادت بفضل انضمام أحكام ابن سيده إليها . وتمثل ظواهر المحكم في انتظام الترتيب الداخلي للمواد إلى حد ما واستقصاء الصيغ والمعاني ، وجمع الأقوال الكثيرة في قول واحد ، وكثرة التوجيهات النحوية والصرفية . وقد احتوى اللسان على هذه الظواهر ، فقد سار على نظام ابن سيده في الترتيب الداخلي للمواد وإن كان حشوها بالزيادات من المراجع الأخرى أخفى هذا الاهتمام . ولم يكن يتقيد المؤلف بأن يبدأ بما بدأ ابن سيده وأن يحتم بما ختم به ، بل كان يقدم غيره عليه أو يحتم بما عند غيره إذا كان أولى من كلام ابن سيده بالبداية والختام ، ومن الطبيعي أن الاستقصاء زاد بروزا عند ابن منظور بفضل مراجعه الكبيرة وكذلك الأحكام كما سبق القول .

وآخر الأمر لم يعط ابن بري « لسان العرب » شيئا ذا خطر في التنظيم أو العلاج وإنما صحح له صيغ الصحاح وتفسيراته وشواهد ، وأمده بفيض من هذه الشواهد ، وتلك هي أهميته الوحيدة ، والحق أنه كان قليل الظهور في اللسان أيضا .

ولا يختلف حال النهاية عن حال تنبيه ابن بري ، فهي لم تعط ابن منظور إلا الأحاديث التي أدخلها في مواد بشرحها ، أما غير ذلك فلا .

وصفة القول أن أهم الظواهر التي تسود اللسان هي استقصاء الصيغ والمعاني
واتساع المواد وسهولة ترتيب الأبواب والفصول والانتظام الداخلى للمواد إلى حد
ما والإكثار من الشواهد من القرآن والحديث والشعر والإطالة في الشواهد الشعرية .
بلى ذلك كثرة الأحكام والتفسيرات النحوية والصرفية والعناية بالترادفات والنوادر .

مآخذ :

تؤخذ على اللسان عيوب لها خطرها أيضا . وأهمها الفوضى الضاربة أطنابها في
داخل مواده فهو لم يستفد من منهج ابن سيده الذي شرحه في مقدمته كما لم يستفد
ابن سيده نفسه . فسار سيرته واضطرب اضطرابه بل ازداد اضطرابا لزيادة مواده
ومراجعته . ومن أسباب هذا الاضطراب أيضا عدم صبه تفسيرات مراجعه للصيغة
الواحدة في بوتقة لصياغة تفسير واحد موحد لها ، ينقذنا من هذا التكرار الملل
لتفسير واحد لا تتغير معانيه . وقد أدى به ذلك إلى تكرير بعض الشواهد في
موضعين متقاربين جدا كما رأينا .

والمآخذ الثاني تركه بعض الصيغ والمعاني التي أوردها أحد مراجعه وخاصة
التهديب ورأينا ذلك مع المحكم . وربما كان السبب في الأخير المسهو ولكن
هذا لا يبرئه .

وآخر ما يؤخذ عليه أمر عظيم الخطر ، وهو اقتصاره في المراجع على التهديب
والمحكم والصحاح والتنبيه والنهاية ، وإهمال غيرها من المراجع الكبيرة الهامة من
أمثال الجهرة لابن دريد والبارع للقالى والمقاييس لابن فارس والمحيط لابن عباد
والعباب للصغاني وغيرها ، إن لم نذكر العين لأنه من المحتمل أنه كان يصعب عليه
الحصول عليه . فقد فاته كثير من الصيغ والمعاني والشواهد والنقود ، التي ذكرتها هذه
المعاجم . فقد ضاع منه نقد ابن فارس في مقاييسه للخليل وابن دريد وغيرها على الرغم
من أنه ذكر الألفاظ التي نقدها ابن فارس نقدا مرا وخاصة الألفاظ اليمنية . وفاته

من المقاييس تلك الأصول التي استنبطها من استقرار الصيغ وأقام عليها المراد كما
بجته مذهبه في نحت الرباعي والخماسي الذي طبقه على كثير من هذه الألفاظ .

وفاته من العين والجمهرة كثير من الصيغ والمعاني التي أهملها الأزهري ، وقد
رأيناه أهمل في مادة واحدة سبعة شواهد من العين وحده ، ولو كان رجع إلى البارع
لأنفذ كثيرا مما فاته ولكنه لم يفعل .

والبارع الذي يعدّ من أصح المعاجم العربية وأقدمها رجع إليه ابن سيده ،
ولكنه لم يأخذ كل ما فيه . فضع على اللسان كل ما تركه صاحب المحكم . وينطبق
هذا القول على المحيط لابن عباد وأساس البلاغة للزمخشري . فقد قابلت بعض
مواد اللسان بمواد هذه المراجع فتبين لي أنه ترك كثيرا منها . وبالرغم من كل هذا
يعتقد كثير من الباحثين المحدثين أنه المعجم الكامل للغة العربية — مع زميله
التاج — وهذا خطأ صراح .

ومهما يكن القول في اللسان فإنه لا يفقده مكانه ، فهو ثاني اثنين في دنيا المعاجم
العربية ، وهو من أشمل المعاجم للألفاظ ومعانيها . وكانت الخطوة التي قام بها في
حركة المعاجم ، هي جمع هذا الشتات المفرق في خمسة من المراجع الكبار . أما عدا
ذاك فلم يقدم شيئا ، وما كان عصر ابن منظور بعصر ابتكار .

دراسات حوله :

لم تكثر الدراسات حول اللسان ، ولعل السبب في ذلك طوله . ولكن المحدثين
رفعوا من مكانه واتخذوه أساسا لم ولدراساتهم فكانت ثمراتها الكتب التالية .

١ — تصحيح لسان العرب لأحمد تيمور ، وقد عني بطبعه ونشره محمد
عبد الجواد الأصمعي في قسمين . وجمع فيه مؤلفه تصويب بعض الأغلاط التي وقع
فيها طابعو لسان العرب . وصدره بوهين أحدهما لأحمد فارس الشدياق في تاريخ
مولد ابن منظور ووفاته ، وثانيهما في عدّ الجمهرة من مراجع اللسان . وختمه

بسته أو هام من قلم ابن منظور نفسه لا الطابعين ، وهي بالطبع من مراجعه الأولى . لأنه مجرد ناقل باعترافه . ويحتوى الكتاب أيضا على بعض ردود جماعة من اللغويين على تيمور إذ كان نشر تصويباته فى الصحف أولا ، وموافقته أو رده عليها .

ونهج فى الكتاب كله على أن يذكر المادة التى فيها الخطأ والجزء والصفحة والسطر ثم ينقل النص ويبين تصويبه ويحتم بالأدلة . ومن الطبيعى أنه اتبع فيه ترتيب اللسان وتمثل لهذا المنهج بالتصويب الآتى :

قال : « وفى مادة - ث ز ب - ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) ونصل يثربى وأثربى . منسوب إلى يثرب وقوله « وما هو إلا اليتربى المقطع » زعم بعض الرواة أن المراد باليتربى السهم لا النصل وأن يثرب لا يعمل فيها النصال . وروى (يثرب) بالثناة الفوقية ، والصواب بالثلثة لأن الكلام فى طيبة مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام . وأما يثرب بالثناة وفتح الراء فهو موضع قرب اليمامة وأين هو مما هنا » .

٢ - أراد السيد عبد الله إسماعيل الصاوى أن يهذب لسان العرب ليلائم حاجيات العصر الحديث ، وفعلا طبع من هذا التهذيب خمسة أجزاء صفار فى عام ١٣٥٥ هـ وما بعدها ثم توقف عن إكماله . ورجى الصاوى فى تهذيبه إلى أمرين : ترتيب اللسان وتصحيحه : أما الترتيب فقد عدل عن الترتيب الأسمى إلى الترتيب الألف بائى المعتاد من أول الكلمة إلى آخرها ، ووضع كل مادة فى موضعها ، واقتصر على ترتيب المواد ولم يحاول أن يرتب الألفاظ فى داخلها .

وأما التصحيح فاعتمد فيه على مقابلة طبعة بولاق بنسخة اللسان المخطوطة . وأضوله التى استمد منها ابن منظور ، والجمهرة ونقود العلماء وخاصة تصحيح أحمد تيمور السابق الإشارة إليه . وخرج من هذا التصحيح ثلث نسخات ، خلافاً ، فنبه عليها فى المتن أو الهامش .

فزاد عبارات التفسير كثيرا والابيات الشواهد ، وشرح المبهم ، وسبب الشواهد والأقوال إلى أصحابها ، ووضع كل ذلك فى المتن بين قوسين معقوفين .

ونبه في الهامش على المصدر الذي استقاها منه ، وزاد في المتن بدون أقواس الأقوال الساقطة من المطبوعة وترك موضعها فارغا ، ونبه في الهامش على مصدرها أيضا . كذلك زاد في الهامش بعض فوائد وجدها في هوامش المخطوطات التي رجع إليها .

أما الخلافات التي نبه عليها فتتمثل في روايات الأشعار ، ومواقع الخلاف بين اللسان وأصوله ، ووضعها في الهامش ، وبعض الأخطاء في اللسان صورتها في المتن أو في الهامش مع التنبيه عليها وعلى مصدرها في الحالتين .

٣ — قام المرحوم الأستاذ محمد النجارى بتهديب اللسان أيضا مع العناية بترتيبه خاصة فلم يكتف بترتيب المواد على حروف ألف باء كما فعل الصاوى بل ترك نظام المواد تماما ورتب الألفاظ نفسها على حروف ألف باء بالنظر إلى حروفها جميعا أصلية كانت أو مزيدة ثم أضاف إلى ما جاء في اللسان أشياء من القاموس والتاج . وعزم المجمع اللغوى على طبعه ولكن لم يقدر له ذلك لعقبات مالية في أغلب الظن^(١) .

الفصل الرابع القاموس المحيط

للفيروزآبادي (٧٢٩ - ٨١٦ أو ٨١٧)

هبط زبيد في رمضان سنة ٧٩٦ الإمام أبو طاهر محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي الشيرازي اللغوي ، في عهد الملك الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولي المتوفى في ربيع الأول سنة ٨٠٣ . وفي هذه الحقبة بين عامي ٧٩٦ و ٨٠٣ ألف هذا الإمام كتابه الشهير « القاموس المحيط » وأهداه إلى الأشرف^(١) .

هدفه :

كان هدفه في معجمه الجمع والاستقصاء قال في مقدمته : « وكنت برهة من الدهر أتمس كتابا جامعا بسيطا ، ومصنفا على الفصح والشوارد محيطا . ولما أعياني الطلاب شرعت في كتابي الموسوم باللامع المعلم العجائب » وإذن فغرضه جمع الفصيح والغريب والبسيط . ولكن هذا كان في « اللامع » ، وما « القاموس » إلا مختصر منه . فيجب علينا إذن أن نرفع « بسيطا » من أغراضه ونضع بدله « مختصرا » . وينسجم هذا الهدف مع اسم الكتاب الذي قال عنه في المقدمة ، وأسميته « القاموس المحيط لأنه البحر الأعظم » ، وأطلق بعض النسخ الاسم فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط ، فيما ذهب من لغة العرب شماطيظ » وتوسط بعضها الآخر فجعله « القاموس المحيط ، والقابوس الوسيط » .

وقام المجد بمحاولتين ليصل إلى غرضه وصفهما في المقدمة قال : « ولما أعياني

(١) يظهر من ذلك خطأ محمد صديق إذ قال في البلغة (١٤٥) انه كتب . عام ٨١٣ هـ .

الطلاب شرعت في كتابي الموسوم باللامع المعلم العجائب ، الجامع بين المحكم والعباب ، فهما غرتا الكتب المصنفة في هذا الباب ، ونزيراً براقع الفضل والآداب . وضمنت إليهما زيادات امتلاً بها الوطاب ، واعتلى منها الخطاب . ففاق كل مؤانف في هذا الفن هذا الكتاب .

« غير أني خنته في ستين سفراً بمنجز تحصيله الطلاب ، وسئلت تقديم كتاب وجيز على ذلك النظام ، وعمل مفرغ في قالب الإيجاز والإحكام مع التزام إتمام المعاني وإبرام المباني ، فصرفت صوب هذا القصد عناني ، وألفت هذا الكتاب . . » يريد القاموس المحيط .

منهجه :

شرح المؤلف المنهج الذي سار عليه في المعجم فقال عن المواد : « وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد ، مطروح الزوائد ، معرباً عن الفصح والشوارد ، وجعلت بتوفيق الله زُفراً في زفر ، وخلصت كل ثلاثين سفراً في سفر ، وضمنته خلاصة ما في العباب والمحكم ، وأضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم ، وورزقنيها عند غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة الدأماء العظمى . »

وقال عن طريقة علاجها : « إذا تأملت صنيعي هذا وجدته مشتملاً على فرائد أثرية وفوائد كثيرة :

١ - من حسن الاختصار وتقريب العبارة وتهذيب الكلام وإيراد المعاني الكثيرة في الألفاظ اليسيرة .

٢ - ومن أحسن ما اختص به هذا الكتاب تخلص الواو من الياء . وذلك قسم يسم المصنفين بالعي والإعياء .

٣ - ومنها أني لا أذكر ما جاء من جمع « فاعل » المعتل العين على « فَعَلَةٌ » إلا أن يصح موضع العين منه كجَوْلَةٍ وَخَوْلَةٍ . وأما ما جاء منه معتلاً كباعه وسادة فلا أذكره لا طرادته » ولم يتكرر المؤلف شيئاً من هذه الخطوات الثلاث ، فقد ذهب

إليها قبله ابن سيده في المحكم ، وذهب إلى الثانية منها الأزهري قبلهما ، وإلى الثالثة الفارابي ونشوان الحميري وغيرها .

وبين المؤلف بعض القواعد التي سلكها للاختصار فقال : « ومن بديع اختصاره وحسن ترصيع تقصاره :

١ - أنى إذا ذكرت صيغة المذكر أتبعها المؤنث بقولى وهى بهاء ولا أعيد الصيغة .

٢ - وإذا ذكرت المصدر مطلقا أو الماضى بدون الآتى - ولا مانع - فالفعل على مثال كَتَبَ . وإذا ذكرت آتية بلا تقييد فهو على مثال ضَرَبَ . على أنى أذهب إلى ما قال أبو زيد : إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتى ماضيها على فَعَلْ فانت فى المستقبل بالخيار ، إن شئت قلت : يفعل بضم العين ، وإن شئت قلت يفعل بكسرها .

٣ - وكل كلمة عربيتها عن الضبط فإنها بالفتح إلا ما اشتهر بخلافه اشتبارا رافعا للنزاع من البين . وما سوى ذلك فأقيد به بصرح الكلام ، غير مقتنع بتوشيح القلام .

٤ - مكثفيا بكتابة عذة ج م عن قولى : موضع وبلد وقرية والجمع ومعروف فتاخص وكل غث إن شاء الله عنه مصروف « ورَمَزَ لجمع الجمع بحرفى (جج) وجمع جمع الجمع بحروف (ججج) . وقيل : إنه كان يرمز فى إحدى نسخ القاموس للجبل (ل) وللحديث (ث) وغيرها^(١) ، وفى نسخة أخرى : خ م رمزا للبخارى ومسلم^(٢) .

٥ - ونضيف إلى ما مضى أن المحج . لم يحدف جميع الصيغ القياسية المطردة كما فعل الفارابي مثلا ، بل كان يعنى بها ويقدمها على غيرها ، قال نصر الهورينى فى أول النسخة : « إذا ذكر الموازين فى كلمة سواء كانت فعلا أو اسما فإنه فى الغالب يقدم

(١) محمد سعد الله : القول المأثور ٥٩ .

(٢) المصدر السابق ٦٠ .

المشهور الفصيح أولا ثم يتبعه ثانيا باللغات الزائدة إن كان في الكلمة افتتان أو أكثر.
[و] عند إيراد المصادير يقدم المصدر المقيس أولا ثم يذكر غيره في الغالب . .
[و] عند تصديده لذكر الجموع يقدم المقيس منها ثم يذكر غيره في الغالب ، وقد يهمل
المقيس أحيانا اعتمادا على الشهرة ، وقد يترك غيره تقصيرا أو غفلة . . . ويقدم أيضا
الصفات المقيسة أولا ثم يتبعها بغيرها من المبالغة أو غيرها ، ويعقبها بذكر مؤنثها بتلك
الأوزان أو غيرها . . . ولو كان المجد أراد إهمال المقيس المطرد لأهمل الإشارة إلى
المؤنث الذي يلحق به الهاء زيادة على مذكره فهذا هو الأصل في التأنيث .

ووقف المجد من صحاح الجوهري موقفا خاصا أثر في منهجه تأثيرا كبيرا يجب
التنبه عليه . قال في المقدمة : « ولما رأيت إقبال الناس على صحاح الجوهري -
وهو جدير بذلك غير أنه فاته نصف اللغة أو أكثر : إما بإهمال المادة أو بترك المعاني
الغريبة النادرة - أردت أن يظهر للناظر بادي بدء فضل كتابي عليه ، فكتبت
بالحجرة المادة المهملة لديه ، وفي سائر التراكيب تتضح المزية بالتوجه إليه » . ولما
كان التمييز بالحجرة متفسرا في الطبع في العصر الماضي فقد ميزت هذه الألفاظ التي
أهملها الجوهري بخط ممتد من فوقها .

وكان الموقف السابق بصدد المواد المهملة ، ولكنه له موقف آخر بإزاء بعض
المواد المذكورة قال عنه : « ثم إنني نبهت فيه على أشياء ركب فيها الجوهري رحمه الله
خلاف الصواب ، غير طاعن فيه . ولا قاصد بذلك تنديدا له وإزراء عليه وغضا
منه بل استيضاحا للصواب ، واسترباحا للثواب ، وتحريزا وحادرا من أن يُنمى إلى
التصحيف ، أو يعزى إلى الغلط والتحريف » .

وكما اعتذر عن خطوته الثانية ، اعتذر عن خطوته الأولى أيضا بقوله : « ولم
أذكر ذلك إشاعة له فاخر بل إذاعة لقول الشاعر * كم ترك الأول الآخر * »
وذكر سبب إثاره الصحاح بالنقد في قوله : « واختصت كتاب الجوهري

من بين الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة ، والأغلاط الفاضحة ، لتداوله واشتهاره بخصوصه ، واعتماد المدرسين على نقوله ونصوصه .

ويبدو أن المؤلف شغل بنقد الصحاح ، والتنبيه على ما أهمله وأخطأ فيه ، فنتسى أن يشير إلى أنه أخذ منه ترتيب كتابه : أبوابه وفصوله ومواده ، بحسب الحرف الأخير فالأول فالخسوف .

وصفه : المقدمة :

افتتح المجد مقدمته بتحميد طويل ، أعقبه بكلمة عن أهمية علم اللغة ، ربط فيها بين اللغة والشريعة . وعاد إلى ذلك في ققرة متأخرة ، بين أن القرآن والدول الإسلامية هما اللذان حفظا العربية . ثم أشار إلى عناية القدماء بها . وخلص من ذلك إلى إفراد نفسه بالذكر . وخرج من هذا إلى المعجم الذي التمسه ومقصده في كتابه ومحاولتيه وصفات القاموس وتسميته ومواقفه من الصحاح ، ومزايا قاموسه ومنهجه فيه وتنبيهه على أخطاء الصحاح وسببه وسبب إثارة الصحاح بالنقد . وظهرت منه في أثناء ذلك نفحات من الفخر تضعه في سلك الأزهري وابن سيده . ثم ذكر ازدهار اللغة قديما واندثارها في عهده ونولا القرآن والدولة العربية لضاعت . والعربية لغة النبي فلها فضلها وشرخها ولا يكرهها إلا شقي .

ومهد لإهدائه الكتاب إلى الملك بذكر ما ناله أهل اللغة من درجات سامية قديما ، وحرمانهم حديثا حتى جاء ملكه فأحيا السنن القديمة ، وأخذ يمدحه بويعدد آباءه الملوك ثم أهدى إليه الكتاب .

وختمت المقدمة بالفخر والدعاء قال : « وكتابي هذا — بحمد الله — صريح ألفي مصنف من الكتب الفاخرة ، وسنيح ألفي قلمس من العيالم الزاخرة . والله أسأل أن يثيبني به جميل الذكر في الدنيا وجزيل الأجر في الآخرة ، ضارعا إلى من ينظر من عالم في عملي ، أن يستر عثاري وزللي ، ويسد بسداد فضله خللي ، ويصلح ما طغى به القلم بزاع عنه البصر وقصر عنه الفهم . وغفل عنه الخاطر ، فالإنسان محل النسيان ، وإن

أول ناس أول الناس ، وعلى الله التكلان » وتدعى هذه العبارة أن القاموس
يحمى خلاصة ألفى كتاب لغوى كبير فاخر ، ولا تبين أتدخل هذه الكتب فيما
أخذه عن العباب والمحكم أم تخرج عنها . ولكن دراسة الكتاب تدل على أن
هذه العبارة لا تعنى الألفين بالضبط وإنما مجرد الكثرة ، وتعنى - إلى جانب
هذا - المراجع التي استفرغها العباب والمحكم . وقد ذكر الصغاني في مراجعه
عددا كبيرا من الرسائل اللغوية الصغيرة والكبيرة .

تحليل المواد :

نحلل من المواد ما حللناه في المعاجم السابقة . أما المادة الأولى « عق » من الثنائى
المضاعف ، فصدرها الفيروز آبادى بقوله : « العقيق كأمير : خرز أحمر يكون باليمن ،
وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر كماء يجرى من اللحم المملح وفيه خطوط بيض
خفية ، من تحتم به سكنت روعته عند الخصاص ، وانقطع عنه الدم ، من أى موضع
كان ، ونحاة جميع أصنافه تذهب حفر الأسنان ، ومحرقة يثبت متحركها ، الواحدة
بهاء ج عقائق ، والوادي ج أعقة ، وكل مسيل شقة ماء السيل وع بالمدينة وباليمامة
وبالطائف وبتهمامة وبنجد ، وستة مواضع أخر ، وشعر كل مولود من الناس والبهائم
كالهقة بالكسر وكسفينة أو الهقة في الحجر والناس خاصة ج كمنب ، والعقيقة أيضا :
صوف الجذع ، والشاة التي تذبح عند حلق شعر المولود ، ومن البرق : ما يبقى في
السحاب من شعاعه كالمقق كصرد وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق ، والمزادة ،
والنهر ، والعصابة ساعة تشق من الثوب ، وغرلة الصبي » أخذ الشطر الأول من
المعنى الأول من المحكم والتهديب ، أما بقيته فزيادة طيبة من اليمن : موطن
الكتاب ، والمعنى الثانى مستوحى من التهديب ، والثالث من التهديب والصحاح ،
والرابع من الصحاح والمحكم ، والمواضع الباقية من التهديب مع زيادة كونه
يطلق على ستة مواضع أخرى . أما العقيق والعقة والعقيقة بمعنى الشعر فمن
الصحاح والتهديب عن أبى عبيد ، والعبارة التالية من الصحاح عن أبى عبيد ، والجمع

عن المحكم الذي أخذه بدوره من العين ، والعبارة بعده في تفسير العقيقة من التهذيب
والصحاح ، وكذا الشاة والبرق (وهما في المحكم أيضا) . أما المزايدة والنهر والعصابة
والغزلة فمن التهذيب . ويظهر انتظام المادة إذ يجمع معاني كل صيغة على حدة
ولا يكثر كلا منها في موضع كما تفعل المعاجم الأخرى ، ويظهر الإيجاز أيضا .

ثم قال : « وعق : شق ، وعن المولود : ذبح عنه ، وبالسهم : رمى به نحو السماء
وذلك السهم عقيقة ، ووالده عقوقا ومعقة ضد بره فهو عاق وعق وعققُ محرّكة
وبضمتين ، جمع الأولى عَقَّة محرّكة ، وعَقاقٍ كقطعان : اسم العقوق . وماء عق
وعقاق بضمهما : مر ، وفرس عَقوق كصبور : حامل أو حائل ضد ، أو هو على
التفاوت ج عَقُق بضمّتين جج ككتاب . وقد عقت تعق عقاقا وعققا محرّكة وأعقت .
والعقاق كسر اب وكتاب : الحمل بعينه » أخذ المعنيين الأولين من المعاجم السابقة
كلها ، والثالث من التهذيب والصحاح ، والرابع عدا عقق من التهذيب والصحاح ،
وعقاق من الصاغاني وابن بري ، والماء العقق والعقاق من المحكم والتهذيب ،
وأولاهما في الصحاح ، والصيغ التالية من الكتب الثلاثة كلها مع وجود بعضها في
معجم واحد منها أو اثنين فقط . ويظهر في هذه الفقرة أنه كان يجمع الصيغ ذات
المعنى الواحد معا أحيانا مما يجعل النظام يختل بعض الشيء ، وأنه كان يزيد بعض
الصيغ من مراجعه مثل عقق ، ويظهر فيها الإيجاز أيضا .

وختم المادة بقوله : « والعقق محرّكة : الانشاق . وطلب الأبلق العقوق في بلق
ونوى العقوق : نوى شق لين المضغة . وعقة : بطن من النمر بن قاسط ، والبرقة
المستطيلة في السماء ، وحفرة عميقة في الأرض كالعق بالكسر . والعقة بالضم : التي
يلعب بها الصبيان . وعقان النخيل والكرم بالكسر : ما يخرج من أصولها وقد
أعقنا . وعواقد النخل : روادفه وهي فسلان تنبت معه . والعقق : طائر أبلق بسواد
وبياض يشبه صوته العين والقاف . وأعقه : أمره ، والفرس : حملت وهي عقوق لامعق
وهذا نادر أو يقال في لغّة رديئة . واعتق السيف : استله ، والسحاب : انشق . وانعق

الغبار : سطم ، والعقدة : انشدت ، والسحابة : تبعجت بالماء ، وكل انشقاق انعقاق»
أما العقق بمعنى الانشقاق فلم أجده فيما بين يدي من مراجعه وخطأه مرتضى الزبيدي .
وأخذ نوى العقوق من التهذيب والمحكم والصحاح مع خلاف بسيط بينها واختصار
فيه ، وكلها أخذته من العين ، والمعنى الأول لعقة موجودة في التهذيب والصحاح
والمحكم ، والثاني من الجهرة مع خلاف بسيط ، والثالث من المحكم وهي بخلاف
بسيط في الجهرة والعقة موجودة في المحكم ، والعقان وفعالها في التهذيب والصحاح ،
والعواق في التكملة للصفاني ، والعقق في الصحاح والمحكم ، ولكن النص في
القاموس أكمل منهما ، وكلهم أخذ التفسير من العين . والمعنى الأول والثاني لأعق
في التهذيب والصحاح والمحكم مع زيادة الجزء الأخير عن معق من الصحاح .
والمعنى الأول والثاني لا عقق في التهذيب ! أما انعق فمعناها الأول في الصحاح
والمحكم ، والثاني في المحكم ، وهما عن العين ، والمعنى الثالث لم أجد مصدره .
والرابع عن التهذيب والصحاح . والتعليق الأخير في الصحاح والتهذيب أيضا .
وتنتهي المادة في القاموس تاركة بعض صيغ التهذيب مثل معقوقة وعقاقة والعقق
والأخيرتان في المحكم مع العقق والإعقاق المحذوفتين أيضا . وقد نتساهل في معقوقة
وعقاقة لأن أولاهما اسم مفعول والثانية صيغة مبالغة فهما مطردتان ولكن
ما العمل في باقيها . وترك أيضا بعض معاني العق وانعق الواردة في المحكم .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن الفيروز آبادي كان يرجع إلى التهذيب والعباب
والصحاح والمحكم والجهرة والعين . ولكن هل رجع إلى هذه المعاجم كلها مباشرة
أو استقى منها عن طريق المعاجم الأخرى . أما العين فالأرجح أنه استقى منه عن
طريق غير مباشر . وهذا الطريق هو العباب والتهذيب ، المحكم وخاصة أن أكثر
الصيغ والمعاني الواردة عن العين لا ترد عنده وحده بل لا بد أن توجد في أحد هذه
الكتب أيضا . ويغلب على الظن أنه أخذ الجهرة أيضا عن طريق المحكم . وقد
عرفنا منذ زمن بعيد أن هذا المعجم أفرغ العين والجهرة فيه على وجه التقريب .

أما التهذيب والصحاح فكان من اليسير عليه الرجوع إليهما ولكن يبدو أنه كان يأخذها عن طريق العباب والتكلمة . فهو في « هقع » يخالف نص الصحاح المطبوع ويوافق نص العباب الناقل هو عنه ، مما يدل على أنه استقى منه عن هذا الطريق . والحق أن العباب والتكلمة أفادا صاحب القاموس إذ أعطياه مواد الصحاح كلها وأكثر مواد التهذيب وكتب ابن فارس والمحيط لابن عباد . أما المحكم فأفاده في مواد العين والجمهرة . وكأنما أغناه هذان المرجعان عن بقية المراجع .

ونرى في المادة انتظاما فتفرد معاني كل صيغة على حدة ولا تنثر بين أرجاء المادة كلها ولا تتكرر . ويحاول ذكر جمع كل صيغة في أثرها بل ذكر بعض الصيغ التي بمعناها أيضا وإن سبب هذا بعض الاضطراب . ونرى من آثار الانتظام ضبطه ألفاظه بالعبارة فينص على حركتها أو يذكر وزنها بكلمة أشهر منها فأمن كتابه من كثير من التعريف والتصحيّف .

ويتمثل في المادة الإيجاز أيضا فهو يحذف فضول التفسيرات بل يحذف بعضها وقد يكون من الضروري الهام ، ويحذف أسماء اللغويين والرواة والاستطرادات في المترادفات والروايات وما إليها ، ويحذف الشواهد جميعا فيخفف كتابه منها ومن شروجهما والتعليق عايتها وذكر شيء من رواياتها .

ولكن يعيبه حذفه بعض الصيغ والمعاني المذكورة في مراجعه الأصول وبعض الاضطراب الذي سببه ذكر الصيغ التي بمعنى الصيغة التي يعالجها معها إذا كانت من نفس المادة فهو بذلك لن يأتي بها في موضعها الذي تستحقه وبذلك لا يسر على الباحث الوصول إليها .

* * *

نجد الثلاثي « هقع » مصدرا بالاسم قال : « الحقعة : دائرة تكون بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب رجل الفارس يتشام بها أو لمعة بياض في جنبه الأيسر ، وثلاث كواكب فوق منكبى الجوزاء كالأثافي إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف »

العبارة الأولى في تفسير الهقعة بالمعنى الأول مأخوذة من الصحاح مع الاختصار القليل ، والثانية من العين ، والثالثة من الجهرة ، والمعنى الثاني مأخوذ بالاختصار من العين ، وبعضه موجود في التهذيب والمحكم اللذين حذفنا اشتداد الحر حين طلوعها مع الفجر . ويتبين من هذه الفقرة أن المؤلف كان يميل إلى إيراد أقوال اللغويين في تفسير اللفظ الواحد كما كان الأزهرى يفعل في تهذيبه ولا يقتصر على قول واحد ، وكان يضع هذه الأقوال بعضها وراء بعض ولا يعنى بنسبتها إلى أصحابها ، ولا يتخرج من التصرف فيها بحذف بعضها واختصار بعضها الآخر ، ويحذف الشواهد ، ويضبط العبارة .

ثم قال : « ودَقَّعه كمنعه : كواه . وكفراب : الغفلة من هم أو حرض . وكهمزة : المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . والهيقعة كهينمة : حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد من فوق . وككتف : الحريص » . المعنى الأول من التكملة عن الفراء ، والصفة الثانية موجودة في الجهرة والمحكم ، والثالثة في الصحاح والمحكم مع تغير في لفظ « المكث » إذ جعلها « الكثير » وهي في التهذيب بخلاف آخر . والعبارة الأولى في تفسير الهقعة مأخوذة من الصحاح وهي في التهذيب مع إطالة ، والثانية من الجهرة والمحكم ، والثالثة من العباب وهي في الصحاح مع اختلاف بسيط في كلمة « الحديد » إذ جعلها « الحد » . أما الصيغة الأخيرة فمأخوذة من المحيط لابن عباد كما يقول صاحب التاج . ويظهر في هذه الفقرة جميع ما ظهر في سابقتها .

وختمت المادة بقوله : « وهقعت الناقة كفرح فهي هقعة : وهي التي إذا أرادت الفحل وقمت من شدة الضبعة كتبهقت . واهتقع عرق سوء : أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، وفلانا : صده ومنعه ، والفحل الناقة : أبركها وتسداها ، والحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه ، وكل ما عاودك فقد اهتقعك . واهتقع لونه مجهولا : تغير . وتهقع : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم وتهقع مجهولا : نكس .

وانتهق : جاع وخص . أخذ للفصل هقع عن التهذيب الذي رواه عن أبي عبيد ، وتهق
من المحكم والمعنى الأول لا هقع من التهذيب مختصرا ، والثاني من المحيط ،
والثالث من المحكم والتهذيب معا ، والرابع من التهذيب مع تصرف وكذا التعاقب
بعده ، ومعنى المبنى للمجهول من الجمهرة والتهذيب والمحكم ، والمعنى الأول لتهق
من التهذيب ، والثاني من التكملة . وتهق القوم في الجمهرة والمحكم ، وما بعده من
محيط ابن عباد . وكل ما في هذه الفقرة موجود في التكملة عدا تهق المبنى للمجهول .

يستنبط المرء من هذا التحليل أن الفيروزآبادي استمد هذه المادة من العين
والجمهرة والتهذيب والصحاح والمحكم والعياب واستمد صيغة من مصدر لا نعرفه .
ولم يكن يتبع نظاما معيناً في الرجوع إلى هذه المراجع أي لم يكن يقدم أحدها على
الآخر أو يتبع ترتيب أجدها ويحشوه بما في الكتب الأخرى كاللسان . وإنما كان
يورد الصيغة من الصيغ ويذكر جميع تفسيراتها التي أدلت بها هذه المعاجم ، وكان
الفيروزآبادي أميل إلى نصوص الصحاح والمحكم ، مثله في ذلك مثل ابن منظور .
ولكنه خالفه فيما عدا ذلك فكان يتصرف في جميع النصوص التي ينقلها أو أغلبها
بالاختصار والحذف من أي معجم كانت ، أما ابن منظور فلم يتصرف على نطاق
واسع بعض الشيء إلا في التهذيب .

ويبدو الانتظام في المادة للمرة الأولى في المعاجم فهو يذكر الصيغة يليها معانيها
كلها ولا يرجع إليها مرة أخرى كما كان يفعل أكثر المعجميين أصحاب الموسوعات .
ولم يكن هذا الانتظام نتيجة قلة الصيغ عنده بل هو نتيجة الإيجاز وحده . فالصيغ
كثيرة جدا لا تقل عنها في غيره من الموسوعات . وتضبط ألفاظه بتمثيلها بكلمة
أخرى أشهر منها أو بالنص عليها بالعبارة مما لا يجعل القارى يحار بين صنوف الضبط
المختلفة التي يمكن خلعها على الألفاظ ، فينجو الكتاب بذلك من التصحيف . وقد
رأينا أشباه هذا في بارع القالى . ولكن الأمر هنا أشد انتظاما واطرادا .

ويظهر في المادة من مظاهر الإيجاز اطراد المعاني بعضها وراء بعض مع حذف

كل ما يمكن حذفه منها على الرغم من أنها مقتبسة من معاجم أخرى ، وحذف الشواهد وأسماء اللغويين والرواة الذين وردت عنهم هذه الألفاظ والمعاني وما إلى ذلك . ولكننا نأخذ عليه أنه في سبيل الإيجاز حذف بعض عبارات التفسير اللازمة كما فعل في الحققة واهتقع اللون وغيرها ، وبعض خصوصياته التي تفسره مثل قول الجوهري « المهقوع لا يسبق أبدا » الذي يوضح تشاؤم العرب به . وحذف أيضا في سبيل الإيجاز بعض الصيغ مثل الاهتقاع وتهقمت الضان المذكورة في المحكم والتهذيب والجمهرة ، والخلافات في التفسير الكثيرة في التهذيب والمترادفات المذكورة في التهذيب خاصة والاستطرادات . وكل هذه الأشياء نجدتها في لسان العرب . واذن فالفيروزآبادي لم يتبع طريقة ابن منظور في الإتيان بجميع ما ذكرته مراجعه الأمهات في أغلب الأحيان بل كان يحذف منها .

كانت المادتان السابقتان في الأجزاء المفقودة من العباب ، ولذلك فنحن في حاجة إلى تحليل غيرها من الموجود في المجلد الباقي من هذا المعجم الذي هو أحد مرجعين أساسيين للقاموس . ولنختار مادة « تعد » لنرى مقدار الصلة بين القاموس والمحكم فيها . قال القاموس : « التعد : الرطب أو بسر غلبه الإرتطاب والغض من البقل . وثرى تعد : لين . وماله تعد ولا معد : أى قليل ولا كثير . والمتعد كالمطمئن : الغلام الناعم » . أخذ المعاني الثلاث الأولى من مفتاح المادة في المحكم الذي قال فيها : « التعد : الرطب وقيل : البسر الذي غلبه الإرتطاب قال : اثنتان ما بينى وبين رعاتيها إذا صرصر العصفور في الرطب التعد الواحدة تعدة . ورطبة تعدة معدة : طرية عن ابن الأعرابي . ويقال تعد معد : غرض رطب . المعد إتياع وقيل هو كالتعد من غير إتياع . . وماله تعد ولا معد : أى قليل ولا كثير » وواضح أن المؤلف حافظ على عبارة المحكم في المعنيين الأولين مع استبدال « وقيل » بالحرف « أو » ولكنه عدل عن هذه المحافظة

في المعنى الثالث وتصرف فيه . وحذف من عبارة المحكم الشاهد الشعري والنص على واحدة التعدة وقول ابن الأعرابي . أما الشاهد فمنهجه يقتضى حذفه ، وأما واحدة التعد فحذفها لأنها قياسية مطردة في غالب ظني ، وأما قول ابن الأعرابي فلأنه مستفاد من المعنيين قبله ، والمؤلف لا يحب التكرار ، وآثر الفيروز آبادي نص المحكم في هذه المعاني على نص العباب الذي قال فيها « قال أبو عبيد : التعدة : ما لان من البسر الواحدة تعدة . وقال الدينوري : النبات الناعم الغض تعد وثأد وماد ، وكلام للعرب ماثور : كلاً تعد معد تشبع منه الناب وهي تعد ، يريدون تعدو . قال : وقال بعض الأعراب : إذا نعت غضوضته قلت : تعد وثأد ومعد ... والمعد إبتاع لا يفرد وبعضهم يفرده ... » ويتضح أن الصغاني كان ميالاً في هذه المادة إلى إيراد نصوص اللغويين في تفسيرها لا التعبير من عنده كما فعل ابن سيده ، وفضل الفيروز آبادي تعبير ابن سيده على نقول الصغاني . وحذف صاحب القاموس مترادفات إلباب وما أورده من أقوال الأعراب . أما المترادفات فلاعتباره إياها استطراداً ، وقد حذف ما أورده المحكم من مترادفات أيضاً ، وأما أقوال الأعراب فلأنها من الشواهد التي نبه على أنه يحذفها . ولما حذف المترادفات ، صار من الضروري حذف التنبيه على الإبتاع فلم يذكره فعلاً . ولم أجد تفسير الثرى التعد في العباب ولا المحكم فهو إذن من زيادات المؤلف ولم أجده في لسان العرب . أما عبارة « ماله تعد ولا معد » فأخذها من ختام المادة في المحكم . وأخذ المئثد بنصها من آخر المادة في العباب . وانتهت المادة في القاموس ، ولكنها لم تشمل على جميع ما في المحكم أو العباب . فالأول فيه « وحكى بعضهم : ائعد الشيء : لان وامتد . فإما أن يكون من باب قمارص فيكون هذا بابيه ، ولا تهجمن على هذا من غير سماع ، وإما أن تكون الميم أصلية فتثبت في الرباعي » . وفي العباب : « رجل تعد أي لحيم ناعم ... » وقال ابن عباد : هو يئعد : أي ينعم .. » ولم يأت كل هذا في مادة الفيروز آبادي ، وإذن فهو يختار من مرجعيه الأصليين ولا يأتى على جميع ما فيهما كما كان يفعل اللسان في أغلب مواضعه . وليس من سبب واضح لحذف هذه الصيغ .

و حين نضع هذه المادة في القاموس إلى جوار نظيرتها من اللسان نرى القارئ زاد على ما في اللسان عبارة الثرى التعد وعبارة المتعدد ، ونرى اللسان زاد على القاموس ما تركه هذا من أقوال المحكم وقولا الأصمعي في تحديد البسر التعد وتفسير التعد بالزبد إلى جانب الأحاديث والأشعار التي آخذ منها شواهد لمعانيه .
ويظهر المؤلف في المادة السابقة غير محافظ على ترتيب أحد مرجعيه ، فهو يرتب وفقا لمزاجه الخاص ومؤثرا لعبارة المحكم على العباب ومهملًا لبعض المعاني والصيغ التي أوردتها مرجعاه ، ومهملًا للاستطرادات والشواهد والتكرار في التفسير والإطالة فيه والمترادفات .

ظواهر : التنظيم :

أهم ظاهرة يراها الإنسان في القاموس لأول وهلة : الانتظام في الترتيب الداخلي للمواد والانتظام في علاجها . أما الترتيب الداخلي فيقوم على الصيغ ، تقدم الصيغة وتقفى بمعانيها كلها مرة واحدة ولا يعاد إليها مرة ثانية في المادة كلها بل ينتقل إلى غيرها فحين تنتهى : غيرها ... وهلم جرا . وتخاصت المواد بهذا الانتظام من التشتت الذي كان يرغب الباحث على قراءة المادة كلها كي يحصل على معاني الصيغة التي يريدونها كلها فكان يكلفه جهدا شاقا ، والتكرار الذي كان يقع فيه المؤلف سهوا منه بعد أن طال به المدى في صيغ مختلفة فيعيد بعض ما مر ذكره في أوائل المادة .
ولحسن حظ القاموس أن مرجعيه هما المحكم والعباب ، فأولها جعل مؤلفه من منهجه السير على ترتيب خاص لصيغه . فقدم الصيغ المجردة وأخر الزيدة ، والمرجع الثاني التزم الخطة أكثر من التزام نظيره لها ، وإن لم ينبه عليها في مقدمته فصار ترتيب الصيغ وفقا لتجربتها من الزيادات والتحاكما بها ميسورا على المؤلف فما عليه إلا أن يتبع ما رتبته مرجعاه ، وأن ينظم ما اضطرب عليهما . وقد فعل كثيرا وكانت خطوة أخرى من خطوات الانتظام عند الفيروز آبادي .

ومن مظاهر الانتظام في القاموس أيضا ميله في كثير من مواضعه إلى تأخير الأعلام ، أشخاصا كانوا أو قبائل أو مواضع إلى آخر موادها . فالأعلام من الممكن الاستغناء عنها في المعاجم اللغوية دون شعور بنقصها ولكن إن كان لابد من ذكرها فالأجل تأخيرها ولا شك . فحظها قليل في كشف القناع عن معنى المادة وصيغها . وإذن فالانتظام الداخلي للمواد في القاموس يقوم على فصل معاني كل صيغة عن زميلتها في الاشتقاق مع تقديم الصيغ المجردة على المزيدة وتأخير الأعلام . وساعد المؤلف على هذه الخطوة الإيجاز الذي تحراه في مواده .

أما انتظام علاج الصيغ فيقوم على ميل المؤلف إلى استكمال زوايا الصيغ التي يذكرها . فإذا كانت الصيغة فعلا ذكر ماضيها ومضارعها ومصدرها إلا ما دخل تحت قاعدته العامة التي قدمها في المقدمة . وإذا كانت الصيغة اسما ذكر جمعها بل جمعها وجمع جمعها أحيانا وذكر مفرداتها ومذكرها ومؤنثها أيضا . فكان في هذا انتظام يضاف إلى انتظام الترتيب . وهذان النوعان من الانتظام هما اللذان يميزان القاموس المحيط عن بقية المعاجم العربية . ولم يخل بهذا الانتظام إلا ميل المؤلف إلى إيراد الصيغ المترادفة من المادة الواحدة في الموضع الواحد . فقد كان حين يورد الصيغة يورد مترادفات التي تشترك معها في الاشتقاق من نفس المادة ، وإن كان تنحصر من المترادفات الغريبة عن المادة . وأخل به أيضا ذكره في بعض المواضع الصيغة الواحدة أكثر من مرة ونثره لها في الأرجاء المختلفة من المادة كما كان يفعل غيره من أصحاب المعاجم . يضاف إلى ذلك أنه لم يراع المجرد والمزيد في كثير من المواد أيضا تبعا لصاحب المحكم والعباب .

الإيجاز :

يضارع الانتظام في الأهمية الإيجاز . وللايجاز عدة مظاهر في القاموس فأبرزها للناظر حذف الشواهد على اختلاف أنواعها من قرآن وحديث وشعر وأقوال . وقد يأخذ بعض الناس على صاحب القاموس هذا الحذف وهو على حق . ولكن أصحاب المعاجم الذين أكثروا من هذه الشواهد وخاصة الشعرية لم يفيدوا منها الفائدة التي

كنا ننتظرها . فهل نظم هؤلاء الأعلام هذه الأشعار وصنفوها أى تصنيف ؟
فمنها أشعار جاهلية ومخضرمة وإسلامية كلها جمعت معا كأنما الألفاظ لم يطرأ عليها أى
تغيير فى المعنى أو المدلول أو الاستعمال فى هذه الأزمنة الطويلة . ومنها أشعار لشعراء
من قريش وآخرين من هذيل وغيرهم من تميم وغيرهم من أسد وغيرهم من شيبان . .
إلى آخر القبائل . وكل قبيلة كان لها لهجتها الخاصة ، فهل استفاد هؤلاء اللغويون من
هذه الأشعار فى تبين هذه اللهجات الخاصة ؟ هل أفاد اللغويون حقا من الشواهد
الشعرية بصورتها التى كانت فى عهدهم ؟ لا شك أن لا ، فنحن لا ندرى هل غيرت
الأشعار وأدخلت عليها الروايات حتى تتفق مع اللهجات المعروفة أو كانت هناك لهجة
شعرية موحدة مع اللهجات الخاصة وإلا فما بال هذا الاتفاق فى القصائد وألفاظها
واستعمالاتها ؟ وكان لغويونا القدماء قادرين على الإجابة عن هذه الأسئلة . وإذن
فالذين ذكروا الشواهد لم يستفيدوا منها كل الاستفادة فلا ضير على الفيروزآبادى
أن يحذفها فهو يريد معجما صغير الحجم شاملا لمواد اللغة ، لمتن اللغة ، والمعاجم التى
من هذا الصنف لها نفس الأهمية التى للمعاجم الموسوعية فلا تغنى هذه عن تلك
ولا تلك عن هذه .

ومثله حذف أسماء اللغويين والرواة الذين تروى عنهم الصيغ والمعانى فمواد
القاموس خالية منهم تماما لا يقف نظرك على أحد منهم فيها . ومن الطبيعى أن « المتون »
لا تغنى بنسبة كل ما فيها إلى أصحابه لأن اهتمامها منصب على المواد نفسها لا على
حائلها وخاصة أن هذه الأقوال صارت من التراث العربى المعروف بعد ذلك الزمن
الطويل الذى عاشته موسومة بأسماء رواتها وأن لها أن تتحرر من هذه السمة وتندمج
فى التراث العام تماما . يضاف إلى ذلك أمر هام هو أن هذه النسبة فقدت أهميتها
بالنسبة للفيروزآبادى لأنه لم يأخذ هذه الأقوال عن رواتها أو حتى تلاميذهم وإنما
أخذها من مرجعين اثنين هما المحكم والعباب . فإذا وجب عليه أن يذكر مرجعه
وجب ذكر أحد هذين الكتابين لا الرواة الأصليين وإلا عد كاذبا . ومهما اختلفت
الآراء فى ذلك العمل فقد ارتكبه قبله أصحاب المعاجم المطولة لا الموجزة .

واختصر بعض التفسيرات الطويلة التي رواها مرجعاه ، فحذف بعضها وكان من هذا الذي حذفه ما يحدد المعنى ويقيده أو يسمه بصفات معينة . وأبرز ما يظهر ذلك في أسماء الأماكن . قال الفيروز آبادي : مثلا «طود . . د بالصعيد» وهي في العباب «بليدة بالصعيد الأعلى فوق قوص ودون أسوان» . وقال الفيروز آبادي أيضا «برقعيد كزنجبيل : قرب الموصل» وهي في العباب «برقعيد : قرية من أعمال الموصل على أربع مراحل منها من قرى البقعاء يضرب بأهلها المثل في اللصوصية» وبين أنه حذف أمورا هامة في التحديد . وقد أكمل شارحه السيد مرتضى هذا النقص في التاج . ولم يكن هذا النقص في كل الأماكن أو التفسيرات وإنما في بعض الطويل منها فقط ومن الطبيعي أن هذا الحذف يعتبر من مساوي الاختصار في القاموس .

وحذف من العباب أكثر الأقوال التي أخذها من مقاييس أحمد بن فارس وتتعلق بدلالة التراكيب أو أصولها في المواد الثلاثية والنحت في المواد غير الثلاثية وحذف من العباب والمحكم بعض الصيغ والمعاني وخاصة كثيرا مما أوردته أولها من محيط ابن عباد ، فهو لم يفرغها تماما في مواد بل ترك بعض ما فيها^(١) . ولا شك أن هذه الأمور التي حذفها مع ما حذفه من التفسيرات الطويلة خسارة لغوية لأنها أمور لازمة ضرورية لتوضيح المواد ، فكان من المحتم عليه ذكرها فمنهجه لا يرغبه على حذفها . فإذا كنا نتسامح معه في حذف الاستطرادات والمترادفات والتفسيرات المتكررة (التي تتول إلى معنى واحد وإن اختلف روايتها كما بينت المواد التي خللناها) فإننا لا نستطيع أن نعذره في هذه الأمور .

وجملة القول في إيجازه أنه يتمثل في حذف الشواهد وأسماء اللغويين وبعض التفسيرات الطويلة وبعض الصيغ والمعاني الواردة في العباب والمحكم والاستطرادات والمترادفات والتفسيرات التي تتول إلى مفهوم واحد ورواها لغويون مختلفون وأقوال ابن فارس عن دلالة التراكيب والأصول التي نحتت منها المواد غير الثلاثية وتفسير بعض الألفاظ الغامضة الواردة في تفسير الصيغ والمواد وما شابه ذلك .

(١) محمد سعد الله : القول للأنوس ٢٦ ، ٢٩ .

الاستقصاء :

الظاهرة الثالثة الهامة الاستقصاء . ولم يأت هذا عن جهد كبير بذله المؤلف في البحث والجمع وإتاما عن الجهد الذي بذله ابن سيده والصفاني صاحب المرجعين اللذين كانا أصلا للقاموس ، فالحكم يشتمل على أكثر ما في العين والجمهرة والبارع مع كثير من الزيادات ، والعباب يشتمل على الصحاح والتكلمة والذيل والصلة والحواشي والمقاييس مع زيادات . فإذا أفردنا الصحاح على حدة وجدنا التكلمة والحواشي تشتمل على أكثر ما في التهذيب والمحيط لابن عباد . فكأنما العباب يحتوي على أكثر ما في الصحاح والتهذيب والمحيط والمقاييس وهي أكبر المعاجم وأصحها . فانتقل الاتساع والانفساح من هذين المرجعين إلى القاموس ، ويزيد هذه الظاهرة أهمية عدم اعتماد ابن منظور على العباب ، مما حرمه كثيرا من الفوائد وأحدث خلافا كبيرا بين ما فيه وما في القاموس ، فكلاهما يكمل الآخر ولا يفنى أحدهما عن نظيره .

العناية بالأعلام :

رابع الظواهر عنايته بالمحدثين والفقهاء فكان ينتهز أية فرصة لإيراد أسمائهم في مواده ، فاحتلت أسماؤهم الشطر الأكبر من زياداته على الحكم والعباب ، فقد بحثت عن كثير من هذه الأسماء التي أوردتها في مرجعيه هذين فلم أعثر عليها ، وليس ذلك بغريب فقد ألف الفيروز آبادي نفسه كتابين في الرجال هما : « المرقاة الوفية في طبقات الحنفية » و « المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية » . فلا عجب أن يستقى منهما ومن غيرها من كتب الطبقات في قاموسه . وهالك مثلا لذلك من مادة « خرق » قال : « الخرقه بالكسر من الجراد والثوب : القطعة ج كعنب وأبو القاسم شيخ الحنابلة ، وأبو الحسين بن عبد الله بن أحمد والد صاحب المختصر ، وعبد العزيز ابن جعفر ، وعبد الرحمن بن علي ، وإبراهيم بن عمرو مسند أصبهان ، وعبد الله بن أحمد ابن أبي الفتح وبلدياه عمر بن محمد الدلال وأحمد بن محمد بن أحمد الخرقثيون أئمة

محدثون ، وذو الخرق النعمان بن راشد لإعلامه نفسه بخرق حمر وصفه في الحرب ،
وخليفة بن حمل لقوله :

لما رأت إيلي جاءت جموتها غرثي عجافا عليها الريش والخرق
وقرط أو ابن قرط الطهوي الشاعر القديم ، وابن شريح بن سيف شاعر آخر
جاهلي يربوعي ، وفرس عباد بن الحارث . وخرقة بالكسر : فرس الأسود
ابن قردة ، وفرس معتب الغنوي ، واسم ابن شعث الشاعر ، وشعث أمه ، وأبوه
نباتة . . . خرق كفرح فهو خرق وهي خرقه وبلا لام : تيمرو . . . منها محمد
ابن أحمد بن أبي بشر المتكلم ، ومحمد بن موسى ، وابن عبيد الله المحدثون . . . والزيبر
ابن خريق كزبير تابعي . . . وخرقاء : امرأة سوداء كانت تقم مسجد رسول الله
صلى الله عليه وسلم ورضى عنها ، وامرأة من بني البكاء شبب بها ذو الرمة . . .
وعذار بن خرقاء محدث ، ومالك بن أبي الخرقاء عقيلي . . . وعبد الكريم بن أبي
المخارق محدث لين . . . ولا يتفق المؤلف مع مراجعه إلا في أسماء الشعراء أو كبراء
العرب من أعلامه .

الطبيات :

وخامس الظواهر عنايته بالمادة الطبية في موارده فقد كان يذكر النبات ثم يقف
على ذلك بمنافعه الطبية . وهذه الظاهرة عامة في المصنفين اليمنيين . واشتهر بالتأليف
فيها أسرة بنى رسول ملوك اليمن الذين ألف لهم القاموس ، وكان الأشرف إسماعيل
من ملوكهم صهره . فهي إذن من تأثير اليمن فيه . وقد احتلت هذه المعارف الطبية
قسما كبيرا من زيادات المؤلف . قال أحمد فارس الشدياق^(١) : « أول ما يقع عليه
نظر الناظر إلى الصحاح الأبيات التي استشهد بها ، فيحكم بأن المؤلف لغوي أديب ، فإذا
وقع نظره على المواد المكتوبة في القاموس بالجمرة حكم بأن المؤلف طبيب ، وذلك نحو
قوله الأشج والبرنج والبسفايج والبابونج والبهرامج والجسميزج والجوزاهنج

(١) الجاسوس ١٠٨ .

والإسفيداج والشافاج والشهدانج ونحو ذلك . وقال أيضا عن الظاهرتين
الأخيرتين^(١) « ومع بسط عبارة هذه الكتب [يريد المعاجم القديمة] التي تيسر لي
مطالعتها لم أجد فيها ما وجدت في القاموس من وصف الأدوية والمقاير وأسماء
المحدثين والفقهاء وغير ذلك مما لم تكن العرب تعرف له عينا ولا أثرا حتى إن
المصنف من شدة تهافتة على ذكر الأعلام أهمل ألفاظ القرآن الكريم والحديث
الشريف ففي مادة « رحم » أهمل الرحمن والرحيم واجتزا عنها بذكر محمد بن رحموه
كعمرويه ورحيم - كزبير - بن مالك الخزرجي وابن حسان الدهقان ومرحوم
العطار محدثون . »

وعنى الفيروز آبادي إلى جانب أسماء المحدثين والفقهاء بعامة الأعلام على اختلاف
أنواعها وإن كان بدرجة أقل بل وصلت عنايته إلى بعض الأعلام الأعجمية مثل أهل
الكهف وقتيل الخضر وكثير ممن جاء في الأخبار الدينية والتاريخية^(٢) الأفسين
والخفتار والبطريق ومن إليهم . وقد أخذ عليه بعض الباحثين هذا - وربما منهم
الشدياق بقوله^(٣) : « فما الفائدة في ذكر هذه الأسماء . فهل كان يخطر ببال المصنف
أن يجمع في قاموسه جميع الأسماء العربية والعجمية ؟ فهل بعد ذلك ، محال ؟ »

ولكن أغرب من ذلك كله عنايته بأسماء الحيوان والشیطان . وقد جمع الشدياق
أقواله عنها في قوله^(٤) : « القلاط بالضم وكسك وسنور من أولاد الجن والشياطين .
شغناق كسر طراط رئيس للجن . الفول ساحرة الجن وشیطان يأكل الناس . بولس
سجن مجهم . ومما ذكره من أسماء الماعز الجريش والصعدة وهيلة ، ومن أسماء
الكلاب واشق وهبلع كدرهم وهزهاز والأكدر ، وقال في « كسب » : كسبة من
أسماء إناث الكلاب ولم أعر على غيرها . . . زغبة بالضم حمار جرير الشاعر . . . »
واتسعت أسماء المدن والبقاع والأماكن عنده اتساعا كبيرا فشملت العالم

(٢) الجاسوس ص ٣٠٧ .

(١) نفس المرجع ، ٨٠٠ .

(٣) الجاسوس ص ٣٠٨ .

المعروف في عهده كله . ويرجع أكثر الفضل في هذا الاتساع إلى مرجعيه الأصلين المحكم والعباب والآخير منهما خاصة . ولكنه زاد عليهما كثيرا من هذه الأعلام أيضا . والحق أن هذه الأعلام كاملة شاملة عنده بل جميع الأنواع من الأعلام قريبة من الكمال فلا يفوقه وشرحه التاج معجم آخر في ذلك .

المصطلحات :

ومن الظواهر البارزة أيضا عنايته بالألفاظ الاصطلاحية في العلوم المختلفة والفقهاء والعروض خاصة . فتراه يذكر الاسم المتمكن والنصب والنحو والجزم والترادف والإتباع والتضمين والمقطعات الشعرية وبعض البحور وغير ذلك . ومن أغرب ما فيه قوله : « ومما عثرت عليه من الألفاظ التي اصطلح عليها أصحاب الرمل : الثقف وشكله ٥/٥ والمقلة وشكلها ٥//٥ . وقال في « ركز » : الركيزة في اصطلاح الرملين العتبة الداخلة . وقد أوغر عليه صدر المحشى غير مرة - لهذا السبب - حتى قال بقوله : « وفاء المولى من امرأته : كفر عن يمينه ورجع إليها » وقوله : وفاء المولى من امرأته .. الخ . ليس هذا من اللغة في شيء بل هو من الاصطلاحات الفقهية ككثير من الألفاظ المستعملة في الفنون فيوردها على أنها من لغة العرب ويأتى له نظائر . ولا يقال : إن الفيومي ذكره في المصباح لأنه موضوع لفقه لغة الشرح الكبير في فقه الشافعية فهو في محله » . ولا يعاب المؤلف باهتمامه بالمعاني الاصطلاحية للألفاظ التي يدخلها في كتابه فقد اكتسبت هذه الألفاظ معانيها وصارت حقا لها وتعرف بها فهي من التراث العربي . فلا يضيرها ألا يتكلم بها العربي الجاهل أو في صدر الإسلام ما دامت مبنية على القواعد العربية . ومن الواجب أن تعنى المعاجم باللغة العربية في كلماتها وشمولها لا في جاهليتها الضيقة حسب . فالعيب أن نهمل التطورات التي اعترت كثيرا من الألفاظ بفضل الإسلام والآراء الجديدة التي أدخلها على الحياة العربية فغيرت من مَناسمها وأصولها وغيرت من معاني ألفاظها . فواجب أن نورد هذه المعاني لأنها إسلامية أو أموية أو مولدة . وقد جاء غيره بكثير من هذه الألفاظ .

المولد والأعجمي والغريب :

وقريب من هذه الظاهرة عناية المؤلف بإيراد المولد من الألفاظ والأعجمي والغريب وإكثاره منها حتى أخذ عليه ذلك الناقدون . ونستطيع أن نستخرج أمثلة هذا النوع من قول الشدياق^(١) : « وقوله في اللام : أعطني شحطة من كذا بالحاء المهملة والمثناة : أي نتفة . مع أن الصغاني نبه على أن هذه الكلمة ليست من كلام العرب ، ونص عبارته في العباب : أهل بغداد يقولون : أعطني شحطة . . . وليس هو من كلام العرب . . . ومن ذلك قوله : الكشمخة : بقلة طيبة رخيصة . قال الأزهرى : أقت في رمال بني سعد فما رأيت كشمخة ولا سمعت بها وما أراها عربية . وكذلك الكشماخ ذكرها المصنف بمعنى الكشمخة . وقال الأزهرى : إنها نبطية . ومن الأمثلة أيضا ما جاء في قول الشدياق^(٢) : « جعلنجمع في قول أبي الهيمس :

* من طحمة صبرها جعلنجمع *

ذكروه ولم يفسروه وقالوا : كان أبو الهيمس من أعراب مدين وما كنا نكاد نفهم كلامه . يهيا : من كلام الرعاء . شنطف كجذب كلمة عامية ذكرها ابن دريد ولم يفسرها . الكشعنج والكشعظج : مولدان . قال المحشى : لم يتعرض لتفسيرها فكان عدم ذكرها أولى من تحمير الورق [إشارة إلى إهمال الجوهرى لها . وقد ورد هذان اللفظان في كتاب العين تمثيلا للكلام غير العربي ولم يرد أنهما لفظان حقيقيان وإنما مجرد حروف مركبة لا تدخل فيها حروف الذلاقة] الشينقور كحيزبون هكذا جاء في شعر أمية بن أبي الصلت ، ولم يفسر .

وقال : « ومما ذكره من الألفاظ العجمية : الكندر : ضرب من حساب الروم في النجوم قلت : الإفرنج يقولون للتقويم المسمى بالفارسية سالنامه كالنذر فله

هو المراد هنا . العرصف : نبت يونانية كافيظوس . الجيش بالكسر : نبات طويل له سنفة طوال مملوء حبا فارسيته شلمز » .

ومختصر القول في هذه الظاهرة أن المصنف له الحق في إيراد بعضها ولاحق له في بعضها الآخر . فلا تريب عليه في ذكر الألفاظ الغريبة والمولدة إذا فسرهما ونبه على توليدها أو تعريبها . ولكن للاحق له في ذكر المرادف الأعمى للألفاظ العربية .

الضبط :

ومن أبرز الظواهر في القاموس ضبطه ومنهجيته . فالمؤلف سار على نظام قريب من الاطراد في ضبط ألفاظه . فالمشهور والمفتوح يتركهما وما عداهما يضبطه بالعبارة لا بالقلم . وكان في ضبطه يلجأ إلى إحدى طريقتين التصريح أو التمثيل بلفظ مشهور . وحين التصريح كان يصرح بضبط حرف واحد في الألفاظ الثلاثة في الغالب وهو الأول في أكثر الأحيان .

وهاك ماقاله محمد سعد الله في القول المأثور بصدد خطة المؤلف في الضبط^(١) :

« إذا قال : بالفتح والكسر والضم . يريد به هذه الحركات على الحرف الأول مع سكون الثاني إلا إذا كان بعد الثاني ألف نحو الذهاب ، فإن الثاني مفتوح البتة . أو كان اسم فاعل أو مفعول من غير الثلاثي الجرد أو صيغة ظرف أو آلة أو مصدر ميمي فإن المراد من الحركات فيها على ما قبل الآخر فقط كحسن ومكرم ومسجد ومرجع بالكسر أو الفتح . وهذا عادة الجوهري وغيره أيضا . أو كان فعلا ماضيا فإذا المراد من الحركات المذكورة على الحرف الثاني كقوله وطئه بالكسر . وإذا قال : ويُفتح أو يُكسر أو يُضم بالجهول أراد به أنه قايل [إلا في أحوال أخذوها عليه] . وإذا قال : وقد يفتح أو قد يكسر أو قد يضم أراد أنه أقل . وإذا قال : محرّكة أو بالتحريك أو يحرك يريد بها بفتحتين أي بفتح الأول والثاني كقوله

البَطْر محرّكة : النشأة ، والبقرة ، بالتحريك : للمذكر والمؤنث ، والبعر ، ويحرك :
رجيع ذات الخف والظلف . وإذا قالت : مثلثة ، يريد بها الحركات الثلاث على
الأول مع سكون الثاني إن لم يكن الألف بعده كقوله كان بحضرتة مثلثة . . وقد
يقول يثلث بالمعنى المذكور كقوله : دل عليه دلالة ويثلث .

وكثيراً ما اعتمد على الأوزان في الضبط قال صاحب التمول المانوس (١) :
« الأفعال من غير الثلاثي المحرد يعبر بوزنه الخاص بعد إدخال الكاف نحو
كأكرم وتكلف ومن الثلاثي المحرد : ما كان من باب نصر يقول كنصر
أو كتب أو طلب ، وما كان من باب ضرب يقول كضرب وقد يقول كعقد ، كما
قال فسد كنصر وعقد وكرم ، وما كان من باب كرم وحسب يقول : ككرم
وحسب أو ورث ، وما كان من باب علم يقول كفرح أو سمع كقوله تعب كفرح :
ضد استراح ، وما كان من باب فتح يقول كمنع سواء كان لازماً كقوله صمأ
عليهم كمنع : طلع ، أو متبدياً كقوله : سلاً السمن كمنع : طبخه ، وإذا قال :
كمنعه يريد به المتعدى فقط كقوله : زكاه كمنعه : ضربه . وقد يقول يجعل كقوله :
سبأ الحمر يجعل : شراها . وقد يقول كجمع كقوله : ضراً كجمع : خفي . »

« وقد يقول كيمنع ويضرب ويريد بهما مجرد الوزن دون الباب كقوله في
(ي أس) « ينس يئس كيمنع وكيضرب شاذ » لا يريد بهما أنه من باب فتح
وضرب فإنه من باب علم وحسب كما لا يخفى على الواقف .

« وقد يقول . كغني يريد به المجهول من الثلاثي المحرد سواء لم يستعمل إلا بمجهولاً
أو كان المجهول كثيراً الاستعمال أولاً ، ولا يريد به أنه لا يستعمل إلا بمجهولاً كما وهم ،
بدليل قوله وعنى بالضم عناية وكرضى قليل ، وبقرينة قوله : قد ملي كغني مع أنه
قال : مليء كسمع وملاً كمنع . . . وقد يعبر عنه بلفظ المبني للمفعول أو بالمجهول
أو بالضم كقوله واستجن مبني للمفعول . . . وكقوله : التفع لونه مجهولاً : تغير .

« ومن الأسماء يعبر عن اسم الفاعل من الأفعال بتحسين وعن اسم مفعوله بمكرم وعن اسم الفاعل من التفعيل بتحدث وعن اسم مفعوله بمعظم.. وقد يقول كالممنوع تعبيراً عن المصدر المفتوح الساكن العين من باب فتح كقوله المسح كالممنوع إمرار اليد على الشيء ، وقد لا يريد إلا الوزن كقوله : المعق كالممنوع : الشراب الشديد .

« وقد يريد في الأسماء وزناً صورياً لا صرفياً كما قال في (زم ك) وكُسُكْر وشراد وعبدة وزهير إذ علم منه أن زملاً كمدّة مع أن الوزن الصرفي لزمل وقمل و... عتف فينبغي أن يحمل على الوزن الصوري الذي لا يلزم فيه مقابلة الأصول بالأصول والزوائد بالزوائد بل يعتبر فيه مقابلة الحركات بالحركات بخصوصها والسكنات بالسكنات وكما قال في باب الميم الدرخين كشرحبيل : الداهية ، مع أن الوزن الصرفي له قائلين ووزن الشرحبيل قائليل . . . »

وقد تطور الضبط عنده فكان يزن في نسخته الأولى بكتان ولما خاف أن تختلط بكتاب التي يضبط بها أيضاً ، وزن نسخته الأخيرة بشداد^(١) .

ولم يكن الفيروزآبادي يعنى بضبط الشكل وحده بل بالإعجام أيضاً فينبه على الحروف المعجمة والمهملة والمعجمة بوحدة والمثناة والمثناة والنوقية والتحتية . وقد رأينا أمثلة متفرقة من هذا الضبط بنوعيه عند المتقدمين من أصحاب المعاجم والقالي خاصة . ولكنه كان من الندرة بمكان بعيد فيها ما عدا بارع القالي . والبارع نفسه على عنايته الشديدة بالضبط لا يصل إلى درجة القاموس ولكنه في الحقيقة غير بعيد عنه في المرتبة من حيث الضبط والإعجام .

فأخذ :

كان من آثار موقف الفيروزآبادي من الجوهرى أن تصدى له كثير من اللغويين يعارضونه وينقدونه ، وعلى رأسهم أحمد فارس الشدياق في الجاسوس وسر الليال ومحمد سعد الله في القول المأنوس . ونحن مضطرون إلى التعرض إلى مارموه به

من تهم حين نصف كتبهم كما سندكر المآخذ المتصلة بمدرسته في حين الكلام عن المدرسة جميعها فلا نكرر القول عنها هنا ، وإنما نذكر أطرافاً من النقد الذي يختص به دون غيره . ونستطيع أن نجعل هذه المآخذ أصنافاً أولها ما استلزمه منهجه الخاص ، وثانيها إخلاله بما وعد به في منهجه وإكثاره من الأمور غير اللغوية .

أما الصنف الأول فيتمثل في إبهام عبارته وغموضها وعدم إشارته إلى الضميف من اللغات التي يذكرها والردىء والذموم وما إلى ذلك والتعريف الدوري وتذكير الفعل الواجب التأنيث وتأنيث الفعل الواجب التذكير . وسبب كل هذه المآخذ الاختصار الذي التزمه فأرغمه على حذف جميع ما لا يتصل بالتفسير وإن كانت له أهميته ، وإلى التعريف بالترادفات ، وإلى عطف المعاني كلها دون تمييز فجاء الفعل المذكور ملحقا بفاعل مؤنث لوجود فاعل مذكر آخر وما مائل ذلك .

ويتمثل الصنف الثاني من المآخذ في إخلاله بالأمور التالية التي وعد بها في منهجه : تمييز الواوى من اليأى ، وعدم ذكر المطرد من أسماء الفاعلين ، واستخدام الرموز التي نصر عليها في المقدمة ، وإخلاله ببعض ما تمسك به في ضبط الألفاظ . وكل هذه المآخذ غنى به الناقدون وأتوا بالأمثلة الكثيرة .

وعيب عليه كذلك إكثاره من الأمور التي لا تتصل باللغة اتصالاً مباشراً من أعلام ، وخاصة الأجنبية ، ومعلومات طبية ومصطلحات وغيرها .

ومن الأخطاء الغريبة المتكررة وزنه كثيراً من الألفاظ التي على مثال انفعل مع إدغام نونها في فائها بافتعل ، وقد أشار الشدياق إلى ذلك في قوله^(١) : « ووزن اقتر واقصر وانمس وامرط وامعط واحق على افتعل » .

دراسات حوله :

الدراسات التي دارت حول القاموس المحيط كثيرة ومتنوعة جداً ، حتى لقد اختلط كثير منها على القدماء أنفسهم ، فجعلوا الحاشية شرحاً ، والشرح نقداً أو استدراكاً

وخلطوا في عناوين كثير منها بسبب مراعاته من نجمع قرآب بينها جميعا . ولما كان كثير من هذه الرسائل مفقودا إلى اليوم فإنى مضطر إلى مسأيرة الأقدمين على الرغم من هذا الخاط . ونستطيع أن نجعل هذه الدراسات فى الأصناف التالية : شرح مصطلحات القاموس ، شرح مقلنته ، تهذيبه ، الاستدراك عليه ، نقده ، حواش ، شروح ، مختصرات ، ويضاف إليها كثير من الكتب التى ترجمته إلى الفارسية أو التركية ، وبعض التقييدات التى دخلت فيما سبق من كتب مثل التى تنسب إلى عبد الباسط سبط سراج الدين البلقينى ، وسعدى مفتى الديار الرومية (أى بلاد الترك) .

(١) ويتمثل النوع الأول فى الكتب التالية :

١ - إضاءة الأدموس ورياضة الشموس من اصطلاح صاحب القاموس لأحمد بن عبد العزيز السجلماسى الفيلالى (١٠٧٠ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش و ٨٦٩ لغة . وينقسم إلى ثلاثة أركان ، عالج فيها ترتيب القاموس وطريقة ضبطه وبعض قواعد صرفية متصلة به .

وقد نظمه الكردودى قاضى طنجة (١٢٦٨ هـ) فى كتابه المسمى « حلية العروس » ، نظم إضاءة الأدموس .

٢ - القول المأنوس فى صفات القاموس لمحمد سعد الله طبعه بالهند ١٢٨٧ هـ ، وقسمه إلى ٣٥ فصلا ، سى كلا منها صفة . وعالج فيه نواحى مختلفة من القاموس مثل بعض المعلومات عنه ، وشرح غوامضه ونقده والدفاع عنه وما وقع فيه مترجموه وطابعوه من أخطاء ، وهو ذو قيمة كبيرة .

(ب) وأما خطبة القاموس فالنسخ فيها مختلفة جدا فى كثير من تقديم وتأخير وعليها شروح كثيرة^(١) . وعثرت منها على أسماء الكتب التالية :

١ - كتاب محب الدين أبى الوليد عبد الباسط بن محمد الشهير بابن الشحنة الحلبي الحنفى (٩٠٣ هـ) ذكره صاحب التاج فى صدر مقدمته .

(١) محمد صديق حسن خان : البلغة فى أصول اللغة ١٤٧ .

٢ - القول المانوس بشرح مغلوق القاموس لمحمد بن يحيى المعروف ببدر الدين القرافي المصري ، ألفه بعد أن شرح القاموس نفسه عام ٩٧٠ هـ ، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ١١ م لغة .

٣ - شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوى (١٠٣١ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٦ م لغة .

٤ - فتح القدوس فى شرح خطبة القاموس للسجلماسى مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤ ش لغة وعالج فيها أموراً تشبه ما عالجها أستاذه ابن الطيب ، وتلميذ آخر لهذا الأستاذ هو السيد مرتضى الزبيدى .

٥ - كتاب أبى الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجراتى ، ذكره صاحب التاج وهو متوسط الحجم .

٦ - كتاب ميرزا على الشيرازى ، ذكره صاحب التاج .

٧ - كتاب أحمد بن مسعود الحسينى الهركامى الهندى ، متوسط الحجم .

٨ - كتاب زين العابدين بن محسن الحديدى الأنصارى ، المعاصر لمحمد

سعد الله من أهل القرن الثالث عشر ، وهو لطيف الحجم .

٩ - نضيف إلى هذه الكتب كتاباً آخر فى شرح عبارة واحدة من المقدمة

وهو كتاب الزهر اليانع على قول صاحب القاموس ولا مانع لمحمد بن يوسف

الدمياطى الحنفى من أهل القرن الحادى عشر ، وتقتنى دار الكتب المصرية نسخة

مخطوطة منه تحت رقم ٤١٧ لغة .

(ج) ولم أعثر من كتب التهذيب إلا على واحد قال محمد صديق^(١) : « ومن

جملة عنايتهم به أن بعضهم رتبته على نمط المصباح باعتبار الأول والثانى والثالث

وسماه منتهى الأرب ولم يتعد ما أورده المجد » .

(د) وعثرت على أسماء كتب الاستدراك التالية :

- ١ - كتاب المناوي ، مجلد لطيف ذكره صاحب التاج .
- ٢ - كتاب عبد الله بن المهدي الخوالي الحميري الملقب بالبحر (١٠٦١ هـ) استدرك عليه وعلى الجوهرى في مجلد وأتهم صيته وأنجد^(١) .
- ٣ - الناموس لملا على بن سلطان القاري الهروي ورد عليه ابن الطيب^(٢) .
ويفهم من كلام صاحب التاج أنه استدراك ، ومن كلام صاحب البلغة أنه مختصر أو شرح .
- ٤ - رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجي ، ذكره صاحب التاج .
- ٥ - كتاب على بن محمد معصوم الحسيني الفارسي ، ذكره صاحب التاج .
- ٦ - التكلة أو التكميل والصلة والذيل لأبي الفيض مرتضى الحسيني الزبيدي .

٧ - عزم السيوطي على تأليف رسالة في الاستدراك عليه ولا ندرى أتمها أم لا ، قال^(٣) : « ومع كثرة ما في القاموس من الجمع للنواد والشوارد فقد فاته أشياء ظفرت بها في أثناء مطالعتي لكتب اللغة حتى همت أن أجمعها في جزء مذيلا عليه » .

٨ - تفتني دار الكتب المصرية تحت رقمي ١٢٢ و ٣٠٥ لغة نسختين مخطوطتين من كتاب يسمى « ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس » ولا ندرى من مؤلفه على وجه اليقين . فقد ذكر في صفحة العنوان أنه للعالم العلامة والخبر الفهامة الشيخ مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي رحمه الله ولكن مالكه أنكرك ذلك . قال : « قال مالك السيد عبد الحميد البكري : أحسب هذا الكتاب لغير مؤلف القاموس كما يعرفه المطالع في أثناء هذا الكتاب لأنني وجدت

(١) التاج ٣ .

(٢) ١٤٨ ، ١٧٥ .

(٣) الزهر ١ : ٥١ .

سئلته ومذهب مؤلف هذا كثير التفاوت من أوجه شتى وهو بخلاف مذهب صاحب القاموس والله سبحانه وتعالى أعلم .

ويؤيد هذا الرأي ما قيل في المقدمة شرحاً لسبب تأليف الكتاب : « وبعد فإني لما رأيت كثيراً ممن لا توغل له في علم اللغة يعتقد أن القاموس قد أحاط باللغة ولم يبق ولم يذكر ، أردت التنبيه على بطلان هذا الزعم بذكر شيء مما فاته مع عدم الاستيعاب » ويبعد صدور مثل هذا القول من الفيروزآبادي الفخور الذي وصف كتابه « بالمحيط » .

ولا يوجد من الكتاب غير مجلد واحد ينتهي بمادة « هوث » أي ياتهاء باب التاء .

والقسط الأكبر مما زاده المؤلف في الصيغ . قال مثلاً « الألاء كالغلاء : موضع على خمس مراحل من تبوك » و « الأشائن : موضع ذكره ابن الأعرابي » و « البأبأة بالمد ، ترقيص المرأة ولدها وزجر السنور ويقال هو ابن بجذتها وبؤبؤها ، وفلان في بؤبؤ المجد أي في مصاصه والبؤيبيبة السيدة وهو في ضنضى المجد وبؤبؤ الكرم وبمجموعة كل شيء بؤبؤه ، وبأبأ : أسرع وبأبأ الفعل : رجع الياء في هديره . . . وتبأبثوا عليه » .

ولكنه زاد إلى جانبها مواد كاملة أغلبها غاية في القصر مثل قوله : « بئاء موضع » و « تطأ الرجل تظلم » ، و « أطأ ثبت ، وقد أطأ الله الإسلام أي ثبته وأرساه أصله وطأ » .

وفي تاج السيد مرتضى الريدي أشياء من هذه الزيادات وأهمل أشياء أخرى فمن الصيغ والمعاني التي يشتركان فيها جميع ما جاء في بكأ وبعض ما ورد في بأبأ .

وظاهر من الزيادات السابقة أنها مختلفة الأنواع فمنها اللغوي الخالص ومنها أسماء البلدان . وكان منها الأعلام والمحدثون خاصة أيضاً مثل قوله في حشب « حوشب بن عقيل بن دحية البصرى وحوشب بن مسلم الثقفى وحوشب غير

منسوب محدثون . وسبب إيراد هذه الأسماء وزيادتها على صاحب القاموس
عنايته الشديدة بها في كتابه كما تبين سابقا .

وقد ذكر بعض أشياء، أوردتها الفيروزآبادي ولكنه ذكرها ليزيدها وضوحا
فيما يبدو . مثال ذلك قوله « الثطأة : العنكبوت » . وكان صاحب القاموس قال
« الثطأة دويبة » ، وقوله « أثارب : قلعة حصينة بين حلب وأنطاكية » ،
وفي القاموس « أثارب : ة بخلب » .

وقد عارضه أحيانا نادرة كقوله « الخانوت دكان البائع مطلقا وإن لم يكن
بائع خمر » وفي القاموس « الخانوت : دكان الخمار » .

وذكر أشياء ليس فيها زيادة هامة أو توضيح عما في القاموس مثل قوله
« الأجاءة موضع فيه ديار بدر بن عقال فيه بيوت من متن الجبل ومنازل في أعلاه »
و« المحسبة بالكسر : الوسادة » و« درست بن نصر شيخ لابن مخالد » و« دشت :
محلة بأصبهان » و« البهث : البشر وجسن اللقاء » و« جهث كنع : استغفه
الطرب » وأمثال ذلك كثيرة وكله في القاموس بالنص أو بالمعنى . وليس من سبب
لهذه الظاهرة إلا اختلاف نسخته عن نسختنا أو ميله إلى تكبير حجم تصنيفه على
حساب القاموس .

والحق أن أهمية هذا الكتاب تقوم على القسط اللغوي الذي زاده على القاموس
أما أعلام البلدان والأشخاص فلا نعطيها من الأهمية كثيرا حين نتناول المعاجم
اللغوية . وتزداد أهميته حين نعرف أن بعض ما زاده لم يذكر في تاج العروس
وإن كان قليلا . ومهما يكن من شيء فإنه من أحسن الكتب الصغيرة التي تدور
حول القاموس وتتناول ناحية واحدة منه .

(٥) ويندرج تحت النقد كتب كثيرة منها ما يبين مأخذه ومنها ما يمدحه
ومنها ما يقف بينه وبين الجوهرى موقفا خاصا . وقد تعدى هذا النقد الكتب
الخاصة به إلى الشروح والحواشي . ولكن هذين الصنفين لها موضعها الخاص .
وهذه أسماء كتب النقد التي وجدتها :

١ - الإفصاح في زوائد القاموس على الصحاح للسيوطي (٥٩١١) ويتضح من أقوال المناوي في شرحه أنه لم يتم ، وأن مؤلفه بين فيه ما زاده المجد من صيغ ومعان لا مواد حسب .

٢ - بهجة النفوس في المحاكاة بين الصحاح والقاموس للقرافي (٥١٠٠٨) ذكره في شرحه للمقدمة .

٣ - الدر اللقيط في أغلاط القاموس المحيط لمحمد بن مصطفى الداودي المعروف بـداود زاده (٥١٠١٧) وهو مختصر جمع فيه الغايات التي عزاها المجد للجوهري ورد عليها .

٤ - مرج البحرين للقاضي أوين بن محمد المعروف بـبوسى (٥١٠٣٧) أجاب فيه عن اعتراضات المجد على الجوهري .

• - كتاب الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهم المجد الصحاح لأبي زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلي . وبين عنوان الكتاب هدف مؤلفه وهو الرد على نقد المجد الفيروزآبادي للصحاح ، وصرح المؤلف بذلك في مقدمته أيضا . وقد ورد المؤلف على بعض ما أخذ ذكرها السيوطي ولم ترد عند الفيروزآبادي . واتبع في ترتيب كتابه ترتيب الجوهري والفيروزآبادي . واعتذر عن عدم توسعه في القول بقلة المراجع بين يديه . ويظهر من تتبع الكتاب أن من مراجعه الجمل ومختصر العين والمغرب للطرزي والمصباح المنير والمجرد للهناشي وحواشي ابن يري والمشارك لعياض وأدب الكاتب لابن قتيبة وغيرها من كتب اللغة والنحو والصرف والعروض والتاريخ والأدب .

وأشار في المقدمة أيضا إلى آداب القدماء في النقد ليعيب المجد ويسير هو عليها قال : « قاعدة المتقدمين تسايه كل قول لقائله خصوصا إذا كان من أهل التحقيق إلا أنهم يقولون : هذه اللفظة مثلا أثبتها فلان وأنكرها فلان أو لم يعرفها فلان أو خلافا لفلان

وما أشبه ذلك . ويتعاشون عن الألفاظ الشنيعة من قولهم : أخطأ فلان أو وهم ونحو ذلك . وكانوا أيضا يلاحظون صحة المعاني دون ثبوت الألفاظ . . . » .

وبلى المقدمة ما أخذه السيوطي على الجوهري من التصحيف ولم يذكره المجد وهو منتقى من الفصل المعقود لتصحيف الصحاح في النوع الثالث والأربعين من المزهري . ولم يسر فيه المؤلف على ترتيب الجوهري ولا السيوطي ، إذ أورد الألفاظ على النحو التالي : دبذبة - ذنابي - شرداخ - أحتق - العانك - نقت . وهي في المزهري بالترتيب الآتي : دبذبة - ذنابي - أحتق - العانك - نقت - شرداخ . ومن الواضح أن الترتيبين يخالفان ما ألفه الجوهري .

وهالك ما قاله الوشاح في اللفظية الأولى : « أنشد أي الجوهري على الدبذبة بموحدتين :

عائور شر أيتا عائور دبذبة انخيل على الجسور

قال التبريزي : الصواب ذندنة بنونين ، وهو أن تسمع نغمة من الرجل ولا تفهم ما يقول ، ومنه الحديث « لا أحسن دندنتك ولا دندنة معاذ » . وكان أبو محمد الأسود ينشد هذا البيت استشهادا على ذلك . اه . قلت : قد وافق الجوهري المجد والزيدي . فقال الأول : الدبذبة كل صوت كوقع الحافر على الأرض الصلبة وقال الثاني : الدبذبة تقارب المشي في سرعة اه . والمستشهد بالبيت على ما قال الجوهري أبو مهديّة ، وهو من ثقات الأعراب وعلمائهم ، أخذ عنه أبو زيد الأنصاري وأبو عبيدة والأصمعي ، وهؤلاء الثلاثة هم أئمة الناس في اللغة وعلوم العرب . وأما الدندنة بنونين فقد فسرّها الجوهري بعين ما فسر به التبريزي حرفا بحرف واستشهد بالحديث أيضا والعلم عند الله . » .

ويظهر من هذا أنه كان يقدم قول السيوطي ولا يتصرف فيه إلا قليلا جدا . فقد أخرج « من الرجل » عن موضعها عند السيوطي « تسمع من الرجل نغمة » ، وكان أحيانا يختصر العبارة قال : « قال ابن بري : هكذا في الأصل بخط الجوهري ، والتصحيح

الذنانى» والعبارة عند السيوطى هكذا « قال بن بىرى : هكذا فى الأصل بخط الجوهري وهو تصحيف والصواب الذنانى بالنون » وكذا الحال فى بقية الألفاظ . ويظهر من المادة أنه يؤيد رده بأقوال اللغويين كما أشار فى منهجه ، ويصدر هذا الرد بلفظ قلت . وعلى هذا النمط سار فى رده على المجد الفيروز آبادى .

وتتلخص التهم التى وجه المؤلف ههنا إلى الرد عليها فيما يلى :

(١) التصحيف ، وتمثل فى ظاهرتين : تصحيف فى ضبط الألفاظ وتصحيف فى حروفها . وهذه التهمة يدور عليها كثير من كلام المؤلف فعلى أظهر التهم عند المجد الفيروز آبادى . وهالك مثلا لكل منهما يقال : « قوله [أى المجد] للمفص ويحرك ووهم الجوهري : وجع فى البطن . اهـ . عبارة الجوهري : قال ابن السكيت : المفص بالتسكين : تقطيع فى المعى ووجع ، والعامه تقول مفص بالتحريك وقد مفص الرجل فهو ممفوص . فالمهدة على ابن السكيت . وقال فى النهاية : إن فلانا وجد مفصا هو بالتسكين وجع فى المعى والعامه تحركه وقد مفص فهو ممفوص . وقال فى أدب الكتائب (ما جاء ساكنا والعامه تحركه) يقال أجد فى بطنى مفصا ومفصا وأصله الطعن . وقال ابن فارس المفص تقطيع فى المعى ووجع ، وهو بالسكون شكلا . وقال الزبيدى : الفمى إرساب الشئ فى الماء نحوه . مهلوبه الفمى لغة المفص . وقال فى المصباح : والمفص وجع فى الأمعاء والتواء وهو بالسكون ولا يقال بالتحريك ، وحكى ابن القوطية مفص مفصا من باب تعب ومفص بالبناء للمجهول مفصا بالسكون وبالصاد لغة فيها . فهذه اللغة الشاذة التى اعتمدها المجد هى التى نفاها الجمهور ، والعلم عند الله . »

وقال : « قوله اللجز ككتف قلب اللزج . واستشهاد الجوهري بيت ابن مقبل تصحيف فاضح ، والصواب فى البيت اللجن والقصيدة بالنون . قلت : المجد تبع ابن بىرى ، قال فى الحواشى : وإنما هو اللجن بالنون وقبله :

من أنسوة شمس لا مكره عنف ولا فواحش في سر وإعلان
قال : والمكره يوصف به المفرد والجمع . وعبارة الجوهري : اللجز مقلوب اللزج
قاله ابن السكيت في كتاب القلب والإبدال ، وأنشد لابن مقبل :

يلون بالردقوش الورد ضاحية علي سعايب ماء الضالة اللجز

قالت : اللجز واللجن واللزج معناها واحد وهو التمطط والتمدد ، لزج كفرح : تمطط
وتمدد وبه غري وتلزع النبات : تلجن . والمردقوش معرب قيل هو الزعفران ،
وقيل بقلة طيبة الريح ، وقيل هو الورد ، بإضافته حينئذ بيانية . قال الجوهري : ومن
خفض الورد جعله من نعته . والسعايب : شبه الخيوط تمتد من العسل والخطمي
ونحوها وسال فله سعايب : امتد لعابه كالخيوط . والبيت الذي استشهد به ابن بري
من قصيدة أخرى نونية اتفقتا في البحر واختلفتا في الروي ، بحرهما من البسيط من
المروض الأولى بيت الجوهري من ضربها الأول مخبون مثلها ، وبيت ابن بري
من ضربها الثاني مقطوع ، فهما قصيدتان ، والعلم عند الله .

(٢) سوء وضع الألفاظ نتيجة الخطأ في الحكم على بنائها قال : « قوله :
والقنزعة بضم القاف والزاي وكسرهما وكجندبة وقنفذ ، وهذا موضع ذكره لا قزع
كما فعل الجوهري : الشعر حوالى الرأس ، قات : القنزعة كسنبلة ونونها زائدة .
ولو سلمنا أصالتها لكان هذا موضعها كما تقدم في قنبر وقنسر مع ابن فارس
والزبيدي والمطرزي وابن الأثير ذكروها كلهم في قزع . وقال صاحب الضياء في
الملحق بالرباعي : فنعلة بالضم : القنزعة الخصلة من الشعر على رأس الصبي ، وفي
الحديث نهى عن القنازع : وهو أن يؤخذ بعض الشعر ويترك بمضه في أماكن
متفرقة والعلم عند الله . »

(٣) سوء التفسير ، قال : « قوله وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع
فيه من الحجارة التي توضع على حدود الحرم أو الأنصاب التي تدبج عليها الذبائح ،
ووم الجوهري . عبارة الجوهري : وجنى الحرم بالضم والكسر : ما اجتمع فيه

من حجارة الجمار . وقال الزبيدي وصاحب الضياء : والجثوة تراب مجموع .
ولم أقف للجوهري ولا لهجد على متابعة ، والعلم عند الله .

(٤) الخلط بين المهموز والمعتل قال : « قوله : وراه كودعه : دفعه ، ومن
الطعام امتنع ، ووراء مثلثة الآخر مبنية ، والوراء مهموز لا معتل ووهم الجوهري .
قلت : الوراء ممدود اتفاقا ويكون خلفا ويكون قداما . قال الله تعالى : « وكان
وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا » . ويؤنث ، تصغيره ورَيْثَةٌ بالهمز على مذهب
سيبويه . وقد ذكره في المعتل ابن فارس في الجمل والفيومي في المصباح وابن الأثير
في النهاية . وقال الرضى : وفي وراء قولان : أحدهما أن لامه همزة لقولهم : كان
صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا ورأ بغيره ، ويقال وارات بكذا أى ساترت ،
وقال بعضهم : بل واو » . وقال الطرزي في المغرب : وراء فَمَال ، لامه همزة عند
سيبويه وأبي على الفارسي ، وياء عند العامة . وقال ابن بري في الحواشي : الوراء
مذهب سيبويه الهمز والكوفيون خلافه ، والعلم عند الله .

(٥) الخلط بين الواوى والياء من الألفاظ المعتلة قال : « قوله : ناء نواء
وتنواء نهض بجهد ومشقة ، وبالحمل : نهض مثقلا ، وبه الحمل : أثقله وأماله كأناءه .
وناء : بعد ، واللحم نيثا فهو نىء بين النيوء والنيووءة : لم ينضج يائية وذكرها هينا
وهم للجوهري ، واستنائه طلب نوءه أى عطاءه ، وناوَاه مناوأة ونواء : فاخره
وعاداه . قلت : لا وهم عند الجوهري حيث ميز بين المادتين فذكرها على الترتيب
من تقديم الواو على الياء ، واستطرد نأى كراى فى ناء كجاء لاتفاقهما فى المعنى وقرئ
بهما معا قوله تعالى : « أعرض ونأى بجانبه » ، قال القاضى البيضاوى : أعرض
عن ذكر الله ، ونأى بجانبه لوى عطفه وبعد بنفسه عنه كأنه مستغن مستبد بأمره ،
ويجوز أن يكون كناية عن الاستكبار لأنه من عادة المستكبرين ، وقرأ ابن
عامر أى من رواية ابن ذكوان « وناء » بالقلب أو على أنه بمعنى نهض . وعبارة
الجوهري : ناء ينوء نواء : نهض بجهد ومشقة . . . ما ذكره فى مادة نوا ،

ثم قال بأثره في مادة نياً : وإناء اللحم . . هذا ما ذكره هنا في مادة الياء . ثم قال في باب المعتل : نأيت ونأيت عنه . . والنؤى . . والجمع . . آناء ، ثم يقدمون بالهمزة فيقولون آناء على القلب مثل أبار وآبار تقول منه نأيت نؤياً . . وترتيب الجمل في نأى كترتيب الجوهري والعبارة واحدة مع اختلاف قليل . والحاصل أن ناء إن كان بمعنى النضج والإحكام فهو يأتى ، وإن كان بمعنى النهوض والبعد فهو يأتى واوى ، والمصادر تبين ذلك والعلم عند الله . . وقد كان الخلط في المعتلات والمهموزات من أسباب اتهامه بسوء وضع الألفاظ إلى جانب انحرافه عن الصواب في أوزان الكلمات الصحاح .

(٦) الخطأ في القواعد الصرفية والنحوية واللغوية قال : « قوله : الطاعة كالطاعة الإبعاد في المرعى ومنه طي أبو قبيلة والنسبة إليه طائى والقياس كطئى حذفوا الياء الثانية فبقي طئى فقلبوا الياء الساكنة ألفاً ، وهم الجوهري : عبارة الجوهري : الطاعة مثل الطاعة الإبعاد في المرعى ، قالوا : ومنه أخذ طي . . والنسبة إليهم طائى على غير قياس وأصله طي مثال طئى فقلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الثانية . قلت : العرب نطقت به طائى من أول مرة وتقدير الحذف والإبدال على التدرج اعتبار من النحاة وسواء تقدير الحذف مقدماً على الإبدال أو العكس ، إذ لا محذور في ذلك خصوصاً وقد جاء على خلاف القياس ، وعبارة الجوهري لا تقتضى تقديم الإبدال على الحذف ولا تأخيره ، بل مجرد إخبار عن حال التغيير فقط ، والعلم عند الله . »

(٧) الخطأ في الآثار واعتبارها أحاديث قال : « رقا الدمع كجعل رقا ورققوا : جف وسكن . وأرقاه الله تعالى . والرقوء كصبور : ما يوضع على الدم ليرقته وقال أكثم : لا تسبوا الإبل فإن فيها رقوء الدم أى أنها تعطى في الديات فتحقن الدماء وهم الجوهري فقال : في الحديث . قلت ظاهر النهاية أنه حديث حيث قال : وفيه لا تسبوا الإبل . . الخ . وأيضاً الحديث يطلق على المرفوع وعلى الموقوف وعلى المقطوع أيضاً والعلم عند الله . »

وأقام المؤلف - كما رأينا - ردوده على المجد ، على أقوال اللغويين وموافقهم للجوهري ، ولكنه أقام بعض ردوده على أمور أخرى لاحظها عند المجد مثل :

(١) التجنى والهوى كما يتبين لنا من المثال التالي قال : « قوله الأبيض ضد الأسود وابن بيض وقد يفتح أو هو وهم للجوهري : تاجر مكث من عاد . عبارة الجوهري : وقولهم سد ابن بيض الطريق قال الأصمعي : كان في الزمان الأول رجل يقال له ابن بيض عقر ناقته على ثنية فسدت بها الطريق ومنع الناس من سلوكها قال الشاعر :
سدونا كما سد ابن بيض طريقه فلم يجدوا عند الثنية مطلقا
ولم يذكر كسرا ولا فتحا » . ولقد كان المجد متجنبا فعلا حتى علم على كثير من المواد التي لم يهملها الجوهري بالحمرة إشارة إلى إهماله إياها . ونبه على ذلك شارحه السيد مرتضى الزبيدي .

(٢) سوء الفهم قال : « قوله : دهن : نافق ، ومنه حديث طهفة النهدي : نشف المذهن وقول الجوهري : حديث الزهري تصحيف قبيح . قلت : ليس بتصحيف وإنما هو من دقائق فهم الجوهري رحمه الله حيث نسبه إلى أبيه إذ هو طهفة بن زهير النهدي فهو نهدي زهري مشهور غاية الشهرة ، وقد على النبي صلى الله عليه وسلم وكتب له النبي صلى الله عليه وسلم كتابا ذكره كل من ألف في مكاتبة النبي صلى الله عليه وسلم للوفود والقبائل والرؤساء وغيرهم ، وذكره أيضا في رجال الحديث في طبقات الصحابة رضي الله عنهم . فلا يخفى على الجوهري أنه نهدي . ونهد قبيلة من اليمن . والعلم عند الله » ولو سلمنا لصاحب الوشاح لقلنا إنه كان الأولى بالجوهري تجنب هذه النسبة خوفا من الخلط بينها وبين الزهري المحدث المؤرخ المشهور .

(٣) تحريف النسخة التي عثر عليها من الصحاح قال : « قوله : سلع : جبل بالمدينة وقول الجوهري : السلع ، خطأ لأنه علم . قلت : المجد رحمه الله ظفر بنسخة محرقة ففسح على منوالها ، ولعلها من نسخ العجم أيضا فإن من عاداتهم أن يدخلوا الألف واللام على الأعلام فيقولون : البغداد ، مكة وما أشبه ذلك ، وقد سمعنا ذلك من علماءهم

في محاورتهم . وعبارة الجوهري : سَأَمْتُ رَأْسَهُ أَسْلَعَهُ سَلْعًا أَيْ شَقَّقْتَهُ . وَسَلَعُ أَيْضًا جَبَلٌ بِالْمَدِينَةِ . . . » .

وفي بعض المواضع لم يرد المؤلف على المجد بل واقفه قال : « قوله : ضَفَّتْ الحديث : خَاطَهُ . وَالسَّنَامُ : عِرْكُهُ وَالضَّاعِبُ لِلْمَخْتَبِيِّ إِنَّمَا هُوَ بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ ، وَغَاظَ الْجَوْهَرِيُّ . عِبَارَةُ الْجَوْهَرِيِّ : الضَّفَّتْ قَبْضَةً حَشِيشٌ مَخْتَلِطَةٌ الرُّطْبَ بِالْيَابِسِ . وَالضَّاعِثُ الَّذِي يَخْتَبِي فِي الْخَمْرِ يَفْرَعُ الصَّبِيَانَ بِصَوْتٍ يَرُدُّهُ فِي حَاقِهِ . قَلْتُ : لَمْ أَقْفِ لِلجَوْهَرِيِّ عَلَى مِتَابَعَةٍ ، وَقَدْ ذَكَرَهُ ابْنُ فَارِسٍ بِالْبَاءِ الْمَوْحِدَةِ ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ » .

وفي بعضها الآخر كان رده ضعيفا متباهتا قال : « قوله : اذْلَعِبَ : انْطَلَقَ فِي جَدٍّ وَإِسْرَاعٍ . وَالْمَذْلَعِبُ : الْمَضْطَجِعُ ، وَإِيرَادُ الْجَوْهَرِيِّ إِيَّاهُ فِي ذَعْلَبٍ وَهَمْ . قَلْتُ إِنَّمَا ذَكَرَ اذْلَعِبَ فِي ذَعْلَبٍ لِلْمَجَانَسَةِ لِقِطَا وَمَعْنَى كَأَنَّهُ مَقْلُوبَةٌ ، إِنَّمَا لَمْ يَذَكَرْ لِذَعْلَبٍ مَادَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ بِسَبَبِ ذِكْرِهِ مَعَ ذَعْلَبٍ » .

ونحتم القول في الوشاح برأيه في الجوهري وكتابه إذ قال : « وبما قررناه يظهر لك فضل الجوهري على غيره كما قال الإمام أبو عبد الله بن بري : الجوهري أنحى اللغويين ، وقال الإمام أبو منصور الثعالبي ويقال الثعلبي أيضا في كتابه يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر : كان الجوهري من أعاجيب الزمان وهو إمام في اللغة وقال الحافظ السيوطي في المزهرة : وأعظم كتاب ألف في اللغة بعد عصر الصحاح كتاب المحكم لأبي الحسن علي بن سيده الأندلسي الضرير ثم كتاب العباب للرضي الصفاني . . ثم كتاب القاموس للإمام محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروزي آبادي شيخ شيوخنا ، ولم يصل واحد من هذه الثلاثة في كثرة التداول إلى ما وصل إليه الصحاح ولا نقصت رتبته ولا شهرته بوجود هذه ، وذلك لالتزامه ماصح عنده ، فهو في كتب اللغة نظير صحيح البخاري في كتب الحديث ، وليس الاعتماد في ذلك على كثرة الجمع بل على شرط الصحة » .

علل في مقدمته إعجاب الناس بالقاموس وظروف تأليفه وتأليف الصحاح
وقضل الصحاح عليه ، وتتبع فيه ما ادعى المجد وغيره أن الجوهري وقم فيه ورد
عليه مستدا في ذلك على شيخه^(١) .

٧ - ضوء القاموس في زوائد الصحاح على القاموس ، ذكره محمد صديق
حسن ولم يصرح باسم مؤلفه^(٢) .

٨ - طراز اللغة للسيد على خان ، ذكر أحمد فارس الشدياق نموذجا من
حروف الراء والزاي والسين منه^(٣) .

ويتضح منه أنه نقد الفيروز آبادي بإهمال ضبط ما يجب ضبطه ، وسوء وضع
بعض الألفاظ ، والغلط في التفسير وفي توهم الجوهري وسوء التعبير والتصنيف
النجني وما إلى ذلك . قال^(٤) : « (بلغار) بالضم وقد تحذف الألف فيقال بلغر ،
وليست الأولى عامية كما زعم الفيروز آبادي بل هي الأصل .

(ج س ر) وجيسور كطيفور : اسم الغلام الذي قتله الخضر عليه السلام
هكذا ضبطه ابن ماكولا ، وصوابه بالهاء المهملة كما هو في البخاري ، وقول
الفيروز آبادي الذي قتله موسى عليه السلام غاط قبيح وأي غلام قتله موسى وإنما
قتل رجلا اسمه فاتون ولكن هذا الرجل يخبط خبط عشواء والله المستعان .

(ج و ر) والجوار كسحاب للسفن في ج ر ي و ذكر الفيروز آبادي له هنا غاط
لأن أصله الجوارى فحذفت الياء وجعل الإعراب في الراء كما حذفت من ثمانى وجعل
الإعراب في النون .

(ح ب ق ر) وقول الفيروز آبادي حبقر ذكروه في الأبنية ولم يفسروه . ثم أخذ

(١) محمد صديق : البلغة ١٥٠ - ١٥٢ .
(٢) البلغة ١٣٥ .
(٣) الجاسوس ٤٩٨ .
(٤) الجاسوس ٥٠٠ ، ٥٠١ .

في تفسيره تزيد لا أصل له فهو مفسر في الصحاح في عبقر وفي شمس ، وفي مجمع الأمثال
للبيداني وفي كتاب المقتضب للبرد في أثناء أبنية الأسماء وفي المستقصى للزنجشري .

٩ - الجاسوس على القاموس لأحمد فارس الشدياق (١٣٠٥هـ = ١٨٨٧م) .

ألف هذا الكتاب وطبع في مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ هـ وكان المؤلف يرمي
إلى نقد القاموس المحيط ، متخذاً منه مثالا لعيوب المعاجم العربية عامة ، التي كانت
بصورتها الراهنة من أسباب رمي اللغة بالانحطاط والتأخر وعدم ملاءمة العصر
الحديث وتفضيل الالفات الأجنبية عليها . وكان القاموس أشهر معجم بين يدي
أهل العصر ، فهاجمه المؤلف بعنف ليبين أن العيب منه وأمثاله لا من اللغة .
وأتخذ من هذا الهجوم وسيلة للإجابة عن حاجتنا إلى معجم حديث ، يسهل البحث
فيه ، ويسير على نمط جديد من العلاج .

وذكر أحمد فارس أن منهجه قائم على القصد في النقد ، وترتيب أقواله على نقود
مختلفة عدتها أربعة وعشرون وخاتمة ، يفرد كلا منها بنوع خاص فلا يكرر نقدا منها
في نوعين أو أكثر إلا اضطرارا حين يسوقه السياق ؛ وعلى عدم الاستقصاء في كل نقد
والاكتفاء باختيار نماذج لحسب ، واعتماده في نقوده على نقول وثق منها بعد أن
رآها في غير واحد من كتب اللغة .

وللجاسوس مقدمة طويلة في ٩٠ صفحة تقريبا ، نستطيع أن نجمل الصفحات
الست الأولى منها تصديرا ، ويفصل بينه وبين المقدمة الحقيقية فهرس النقود الأربعة
والعشرين التي يحتوي عليها الكتاب ، واستغرق صفتين . وتناول المؤلف في التصدير
تأليفه كتابه ، وغرضه منه ، ومنهجه فيه ، وخصص صفتين منه لما تسرب من
تصحيح إلى العداء . ثم ذكر بعد الفهرست إهداءه الكتاب إلى محمد صديق حسن
خان بهادر ملك بهو بال الذي عني بالكتاب وطبعه على نفقته ومدحه كثيرا .

أما بقية المقدمة فخليط مضطرب من نقد المعاجم عامة والقاموس خاصة ، وتاريخ
المعاجم ، وبعض المآخذ عليها والخلاف بين اللغويين وترجمة الجوهري وابن سيده .

والصفاني وابن منظور . ولا يفصل كل أمر من هذه الأمور عن الآخر ، بل يخالط بينها أحيانا ، ويكررها كثيرا ويخرج من أحدها إلى الآخر . ولذلك حكمتنا على هذه المقدمة بالاضطراب . يضاف إلى ذلك أنه تناول فيها كثيرا من النقود المخصص لها فصول فيما بعد .

ثم أخذ في ذكر النقود الأربعة والعشرين ، وكل منها خاص بنوع معين . ونستطيع أن نجمل هذه الأنواع في إخلاله : بمنهجه ، وله النقد ٩ ، وآثار اختصاره في ٢ - ٤ و ١٥ ، وعدم دقته في التعبير ومخالفته اللغويين وإيهامه في ٤ - ٧ ، ١٣ ، ٢٤ . وسوء علاج ألفاظه ومواده في ٨ و ٩ و ١٤ ، وتقصيره وغفلته في ١١ و ١٢ و ١٧ و ٢٠ ، والتكرار والخطأ في وضع الألفاظ في ٢٠ و ٢١ ، والتصنيف في ٢٢ و ٢٣ وغير ذلك .^١ وخصص النقد الأول بشرح المقدمة ، والخاتمة بصيغة اقل في حالتى التعدى واللزوم .

وكان المؤلف في أغلب الأحيان يورد قول القاموس ثم يورد من المعجمات والكتب اللغوية الأخرى ما يدعم رأيه ، ويوضح ما وقع فيه الفيروز آبادى من خطأ . والحق أن الكتاب ذخيرة غنية بالمعلومات عن القاموس المحيط وكثير غيره من المعجمات وأصحابها وخصائصها وعيوبها . ولا يعيبه غير الاضطراب الذى عرا بعض فصوله ، وتكريره الكلام فى الأمر الواحد فى أكثر من فصل .

وهذه بعض أمثلة نقده ، قال^(١) : « (فى أول مادة شرف) الشرف محرّكة : العلو والمكان العالى والمجد ، ثم قال بعد نحو خمسة وثلاثين سطرا : وشرف ككرم شرفا محرّكة : علا فى دين أو دنيا . . . ذكر فى المهموز كشت عن الأمر وكثوت ، قال الشارح : وكان الأولى بالمصنف أن يميز ما بين المادتين الواوية والياءية ، فيذكر أولا كوا ثم كيا كما فعله صاحب اللسان ، ولم ينبه عليه شيخنا أصلا . . . ومن

(١) ٢٧٨ و ٢٨٧ و ٣٠٢ و ٤٢٨ .

ذلك [يريد تعريفه الدورى] قوله : التشيب : النيب بالنساء . وقال فى نسب :
نسب بالمرأة : شبب بها فى الشعر الحجاز : ضد الحقيقة . والحقيقة : ضد الحجاز
(فى محج) محج كنع : تكبر . قوله كنع مخالف لما فى اللسان من أنه بمعنيه
كفرح ، وكتب هذه المادة بالحرمة كأنها ساقطة من الصحاح ، وليس كذلك ،
بل ذكرها « ولا يسير الشدياق فى جميع نقده على هذا النمط من الإيجاز ،
فكثيرا ما أطال جدا .

ولم يُعَنَّ الشدياق بنقد القاموس فى جاسوسه وحده ، بل خصه بالنقد أيضا
فى مقدمة سر الليال ، وصنف نقوده عليه ، ومثل لكل منها مع الاختصار .

١٠ - تصحيح القاموس المحيط لأحمد تيمور ، وطبع هذا الكتاب عام ١٣٤٣ هـ
بالمطبعة السلفية ، وكان مؤلفه يرمى إلى تصحيح بعض الأخطاء المطبعية التى وقعت
فى مطبوعة بولاق سنة ١٣٠٣ هـ من القاموس . وكان دون هذه التصويبات على
هامش نسخته ، فجمعها فى هذا الكتاب ، وضم إليها ثلاث تطبيقات منشورة
فى مجلتى الضياء ولفة العرب ، وردا على موضع أخذه محمد سعد الله فى القول
المأثور على القاموس .

وذكر المؤلف فى المقدمة أنه اهتم بالأخطاء الكبيرة والتافهة ، لأن الناس يثقون
بالمعجم وبالقاموس ثقة كبيرة . قال : « قد يقف المطالع فيما ذكرناه على بعض أغلاط
ربما يراها غير جديرة بالذكر لوضوحها كإعجام مهمل أو إهمال معجم أو نقصان
حرف أو زيادته . وعذرنا فى التنبه عليها أن غالب الناظرين فى كتب اللغة يتلقون
ما فيها بالقبول اعتمادا على أنها موضع العناية عند المصححين . بل كثيرا ما رأينا
من بعض الطلبة تسليمهم بضعة ما رسم فى القاموس ، وتنزيله منزلة النص
فى الاعتماد عليه والاحتجاج به وهو ما دعانا إلى عدم إغفال شيء مما وقفنا عليه .
واعتمد فى تصويباته على ثمانى نسخ من القاموس - غير نسخته المدججة
فى تاج العروس - أربع منها مخطوطة تقع تواريخ نسخها بين عامى ٩٤٣ و ١٠٧٧

وأربع مطبوعة أولاها في كلكتة عام ١٢٣٢ هـ ، وثانيتها في كلكتة سنة ١٢٧٠ هـ
والثالثة في بولاق سنة ١٢٧٢ والأخيرة في المطبعة اليمينية بالقاهرة سنة ١٣١٩ هـ
ووصف المؤلف كل واحدة من هذه النسخ وصفا موجزا في مقدمت

وذكر في المقدمة أيضا أنه سار على « ترتيب الكتاب [أى القاموس] سهيلا
للرجوع إلى مواضعه فيه » إلا أنه في آخر الطبع عثر على غايلتين فاستدر لهما في
آخر الكتاب .

وسار في علاج تصويباته على النظام الذى سار عليه في تصحيح لسان العرب
فهما تويمان في نهجها ، فتقدم المادة ، فالجزء ، فالصفحة ، فالسطر ، بين قوسين
كبيرين لتمييزها عن الكلام . ثم يذكر عبارة القاموس ويبين ما فيها من خطأ
يختم بالصواب ومصادره أو شواهده في بعض الأحيان . وهاك المنال الأول في
الكتاب ، قال : (فمن ذلك في مادة — كى أ — ج ١ ص ٢٧ س ١٠) « وقد
كثت كيا وكياة ، وكؤت وكأوا على القلب : هبه وجبت » وسبب (هبته)
بكسر الهاء وفتح الموحدة المشددة ، ولا معنى له هنا . والصواب (هبته) بكسر
أوله وسكون الموحدة المخففة ، وهو هاب الماضى أسند إلى ضمير المتكلم » .

وعزم اثنان من اللغويين على تأليف كتابين يتصلان بكتب النقد ، ولا ندرى
أتم لهما ذلك أم لا ، وهاك ما قيل بصددهما :

١١ — قال القرافى فى القول المانوس بشرح مطلق القاموس : « وإن شاء الله
وأنسا فى الأجل أكتب . . . مازاده المص على الصحاح فى المادة التى بالأسود ليعلم
أن للجوهري فيها حقا شهد ، لكون المص لم يجعل فى هذه المادة على خصوص
ما زاده عليه علامة تعهد ، وأوضح ما عدل فيه عن عبارته وأيهما بالمعنى أقعد ،
وبكلام القوم أسعد ، وأنه على ما سكت عنه من فرائد الصحاح ، وما فيه من
مزايا النجاح ، حتى ينادى بلسان الإنصاف : حى على الفلاح » .

١٢ — قال المناوى فى شرح خطبة القاموس : « وأنت إذا تأملت وحررت

وأنصفت وجدت ما زاده على المحكم والعباب شيئا قليلا جدا ، وربما لا يبلغ عشر الكتاب ، بل لا يزيد عليها بأكثر من كراسة واحدة ، كما ستراه موضحا في هذا التعليق ، وإن فسح الله الأجل أفردته بمجموع .

(و) وعثرت من الحواشي على الأسماء الآتية :

١ — القول المأنوس لعبد الباسط بن خليل الحنفي (٩٢٠ هـ) .

٢ — حاشية سعد الله بن عيسى المعروف بسعدى جلي ، وهي تقييدات

كتبها في هوامش نسخته من القاموس ، ثم جمعها ودونها في كتاب عبد الرحمن ابن علي الأمامي المتوفى سنة ٩٨٣ هـ .

٣ — كسر القاموس لعبد الله بن شرف الحنفي ملك اليمن (٩٧٣ هـ) ذكره

صاحب التاج .

٤ — حاشية نور الدين علي بن غانم المقدسي (١٠٠٤ هـ) دونها ولده من

طرة القاموس ، وهي متوسطة الحجم .

٥ — القول المأنوس بتحرير مافي القاموس ، للعلامة محمد بن يحيى الملقب

ببدر الدين القرافي المصري سنة ١٠٠٨ هـ (فرغ من جمعها في الحادي عشر من ذي القعدة سنة ٩٧٠) . وقد ألف هذه الحاشية استجابة لأحد الولاة جمع فيها بين

تقييدات عبد الباسط البلقيني وسعدى .

وأشار في المقدمة إلى مدى استفادته من هذه التقييدات وغيرها ، ومنهجه

بإزائها فقال : « وقيدت مافيها باللفظ على وفق أحكامه ، ذاكراما للمولانا سعدى

بالعزو إليه . وما عداه فهو للسط ، لكون المعظم له والمعول في أصل الوضع عليه .

ثم أضفت بعد ذلك إليه مواضع يسيرة ، جلت الكاف علامة عليها ، وأرجو أن

أضم إلى ذلك أيضا من الفوائد ما يتوجه الخواطر والنواظر إليها » . وإذن فأغلب

الكلام من البلقيني ، وقابل منه من سعدى ، وشي يسير من زيادة القرافي .

وتقتني دار الكتب المصرية ثلاث نسخ مخطوطة من هذه الحاشية تحت أرقام

١٣ م و ١١ م و ٤٣ لغة . وأولها بخط المؤلف وهي في ٨٧ ورقة من السبع الكبير
تحتوي كل ورقة منها على قريب من ٣٣ سطرا ، وكل واحد منها يشتمل على
حوالي ١٢ كلمة ، عدا التعليقات الكثيرة التي يدونها في الهامش . وتفتح النسخة
بمقدمة في صفحة واحدة ، ثم تناول أشياء متفرقة من خطبة القاموس ، فعلق عليها
بالشرح في أغلب الأحيان ، فكان يورد قول المؤلف أولا معلما عليه بالحروف
« المص » إشارة إلى المصنف ثم يعلق عليه .

ودأب صاحب الحاشية على التقاط مواضع معينة من القاموس والتعليق عليها ،
لا تناول كل عبارة فيه ، وتنقسم التعليقات إلى نوعين كبيرين :

(أ) تعليقات توضح وتزيد معلومات أخرى على ما في القاموس .

(ب) وتعليقات ناقدة .

ونستطيع أن نجد أقساما تحت كل واحد من النوعين السابقين .

فالزيادات نجد منها ما يزيد صيفا مثل قوله : « المص : وتدبر الأمر : قدره يقدره .

اتهى وقدر على عياله قتر قدر عليه رزقه قتر » وقوله : « المص : والأكبران أبو بكر
هو عمر رضى الله عنهما ، اتهى . الكبرى تأنيث الأكبر والجمع الكبير وجمع الأكبر
الأكابر والأكبرون ولا يقال كبر لأن هذه البنية خاصة بالصفة مثل أحمر وأسود ،
وأنت لا تصف بأكبر كما تصف بأحمر ، فلا تقول رجل أكبر حتى تصفه بمن » .

وزاد معاني في بعض المواضع مثل قوله : « المص : وتدا كثوا : أزدحموا

وتدافعوا . اتهى . ومنه تداكأت عليه الديون أى تراكت » . وقوله : « المص :

« المعصر مثثة : الدهر ، وأعصرت المرأة : بلفت شبابها وأدركت أو دخلت

في الحيض وراحت العشرين أو ولدت أو حبست في البيت ساعة طمئت كقصرت

في الكل وهي معصر اتهى . الجوهري : ويقال هي التي قاربت الحيض لأن

الإعصار في الجارية كالمرأحة في الغلام . سمعته من أبي الفوث الأعرابي » وهذا

المصنف من الزيادة قليل .

وزاد تفسيرات وتوجيهات نحوية ولفوية وصرفية ، مثل قوله : « المص : سبأ كجبل . انتهى الزمخشري . فمن منع جعله اسما للقبيلة ومن صرف جعله اسما للحى أو للأب الأكبر . وقرئ بسكون الباء كمدل ، وسبأ بالالف . ومنه ذهبوا أيدي سبأ » وقوله : « المص : المعاز ككتاب والمعزى ويمد : خلاف الضان من القم [انتهى] سيبويه . وهو ممنون مصروف لأن ألفه للإلحاق بدرهم لا للتأنيث ، لأن الألف الملحقه تجرى مجرى ما هو من نفس الكلمة لتصغيره على معيز كما قالوا أربط في أرطى ، فكسروا ما بعد ياء التصغير كما في دريهم ، ولو كانت للتأنيث لم تقلب الألف ياء كما لم تقلب في حبيلى تصغير حبل . الفراء : المعزى مؤنثة وبعضهم يذكرونها . أبو عبيد : الذفرى بعضهم ينونها وبعضهم لا ينون ، والمعزى كلهم ينونها في النكرة » . وهذا النوع من الزيادة كثير جدا بل أكثر الأنواع .

وزاد بعض الشواهد : قرآنا وحديثا وشعرا مثل قوله : « المص : وعبر السبيل شقها انتهى ومنه . « إلا عابري سبيل » أى مارين » وقوله : « المص : والعبقرى : ضرب من البسط . انتهى . ومنه الحديث كان يسجد على عباقرى ، أى بسط منقوشة ذات ألوان أو طنائس ثخان ، وقرأ بعضهم « وعبقارى حسان » وقوله « المص : وقصيرة : محبوسة لا تترك أن تخرج انتهى . قال كثير :

وأنت التى حببت كل قصيرة إلى ولم تشعر بذاك القصائر

عنيت قصيرات المجال ولم أرد قصار النساء شر النساء البعائر »

وهذه الزيادات كثيرة أيضا وخاصة القرآنى منها والحديثى .

وزاد فى التفسيرات ما يوضحها مثل قوله : « المص : والفلتان : طائر يصيد القردة . انتهى أبو حاتم . وهو الزمج ويقال له العجز ، وهو يضرب إلى الصفرة وربما أخذ السخلة والصفيرة » وقوله : « المص : القنطرة : الجسر وما ارتفع من البنيان وقنطرة إربل . انتهى . قوله : وقنطرة إربل ، الزمخشري : بين حصن منصور وكيسوم من بلاد مضر نهر عظيم لا يخاض لأن قراره رمل سيال عايه قنطرة هى طاق واحد من جانبيها مبتا خطوة من حجر طول كل واحد عشرة أذرع فى ارتفاع خمسة » .

وزاد قصصا وخرافات تتعلق بالمادة مثل قوله: « المص: الحدأة كعنية: طائر [انتهى] حكى أنها أتت بفرخ فجده زوجها وأنكر الوطاء ، وكانت بعد ذلك تصيح عند الوطاء ليشهد عليها به مخافة الإنكار » . وقوله: « المص: والخرنوب وقد يفتح شجرة برية انتهى . روى أن سليمان لما بنى بيت المقدس كان ينبت في محرابه كل يوم شجرة فيسألها عن اسمها ومنافعها ، فسأل ذات يوم عنها فقالت: أنا الخرنوب فعلم دنو أجله وخراب بيت المقدس » .

ومن زياداته ضبط بعض الألفاظ المشككة التي أهمها المؤلف مثل قوله: « المص: سقران بالضم رجل . [انتهى] أمى مع شد الرء كرمان كما هو بالقلم في الصحاح » وهذا النوع نادر جدا .

ومن الممكن أن نضع في زياداته إشارته إلى المواد التي زادها صاحب القاموس على الصحاح دون أن ينبه على ذلك بكتابتها بالحرمة . كما فعل في قهقرات وقرانق . قال في الأولى: « مولانا سعدى: المص: القهقرات: العظام الكرام » هذه المادة من الزيادات وحقها أن تذكر في (ق ه ر) لأن القاف تكررت .

أما النقد فيقوم القسط الأكبر منه على تحيز صاحب القاموس على الجوهري . وأمثله كثيرة منها قوله: « مولانا سعدى: قال المص: الحفيساً كسميدع: القصير اللثيم الخلقه وورم أبو نصر في إيراده في ح ف س ، انتهى . ذكر المؤلف الحفيساً في ح ف س تابعا له غير منبه عليه وفسر بالغليظ والضخم » وقوله: « المص: وحده: مصدر لا يبنى ولا يجمع ونصبه على الحال عند البصريين وأخطأ الجوهري . انتهى . قوله: أخطأ الجوهري ، بل أصاب ، وعايه الزمخشري وغيره من علماء التفسير ، وبه صرح الرضى وأحاله على أبي علي ، صرح به الزمخشري في قوله تعالى: « وإذا ذكرت ربك في القرآن وحده » من سورة بني إسرائيل .

ونقده بإحالة إلى مواد وصيغ لم يذكرها مثل قوله: « قال المص: حفاء كمنعه: حفاء ورمى به الأرض . انتهى . الحفيتا بالثناة الفوقية أحال المؤلف في التاء على ذكره

هنا وكأنه نسي « ، وقوله : « المص : الحفيتا في الهمز . انتهى . لم يذكره المؤلف ثم
وكأنه نسيه . الجوهرى : الأسمى : الحفيتا مهموز غير ممدود » .
ونقده بأمر أخرى كثيرة لكنها لا تصل في الكثرة إلى درجة المأخذين
السابقين ، وأهمها التصحيف مثل قوله : « قال المص : ويد مكنية من العمل انتهى .
كذا هو بخطه ، مكنية بالتحية وإنما هو مكنبة بالنون والوحدة أى صلبة من
العمل » والخطأ مثل قوله : « قال المص : جنأ الباب : أغاقه كأجفاه . انتهى . الجوهرى :
ولا تقل أجفاتها ، وأما الذى فى الحديث « فأجفئو قدورهم فلفه مجهولة » والخلط
بين المصدر واسم المرة مثل قوله : « قال المص : جاء مجيئا وجيئة : أتى ، وأجأته :
جئت به وإليه . انتهى . الجوهرى : وهو من بناء المرة الواحدة لأنه وضع موضع
المصدر مثل الرجفة والرحمة والاسم الجيئة بكسر الجيم . . . » والفاط فى عبارة
التفسير مثل قوله : « قال المص : المحشأ كمنبر ومحراب : كساء غليظ أو أبيض صغير
يتزر به انتهى . كذا هو فى الأصل : يتزر بالتشديد ، وصوابه كما يأتى فى الرء
يؤتزر لأن فاء همزة وهى لا تدغم فى تاء الافتعال » . والتناقض مثل قوله : « المص :
والعزى : صنم أو سمرة عبدتها غطفان ، أول من أخذها ظالم بن أسعد فوق ذات عرق
إلى البستان بتسعة أميال ، بنى عليها بيتا وسماه بسال ، وكانوا يسمعون فيها الصوت
فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد فهدم البيت وأحرق السمرة .
انتهى . تتبع المؤلف فى ذلك الجوهرى هنا وخالف ذلك فى ب س س » .
ويحس المرء أن البلقينى — وهو عماد القرافى — كان يعتمد على الصحاح
اعتماد كبيرا ، وتعليقاته لها قيمتها فى إبانة حقيقة موقف الفيروز آبادى من الجوهرى
خاصة ثم فى بعض الزيادات والإيضاحات التى أتى بها ، وعلى هاتين المسألتين تقوم
أهمية كتاب القرافى أيضا . أما كتاب سعدى فيبدو من المقتبسات أنه لم يكن كبير
الخطر ، ويخيل إلى أن القرافى دون كتابه فى أوقات متباعدة ، وأنه كلما عثر على شيء
قتده دون كبير مراعاة لموضع التطبيق ، ومن هنا اضطرب كثيرا بالرغم من تقسيم
كتابته إلى أبواب وفصول تقليدا للقاموس .

٦ - القول المأثور المناوي (١٠٣١ هـ) وصل فيها إلى حرف السين^(١)

وقيل الذال^(٢)

٧ - حاشية أبي العباس أحمد بن عبد العزيز الفلالي ، قال صاحب التاج: ^(٣)

« شرحه شرحا حسنا ، رقى به بين المحققين المقام الأسنى ، وقد حدثنا عنه بعض شيوخنا » .

٨ - إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس لأبي عبد الله

محمد بن الطيب بن محمد الفاسي المتوفى عام ١١٧٠ هـ . وكان هذا الإمام يزى في كتابه

إلى هدفين : أولهما الرد على نقود صاحب القاموس للصحاح ، والثاني شرح غوامضه

واصطلاحاته . وكان الناس في أشد الحاجة في عهده إلى من يقوم لهم بتحقيق هذين

الهدفين ، وقد التمسوا منه مرارا ذلك التأليف . قال في مقدمته موضعا الظروف التي

ألف فيها : « وفي أثناء القراءة والإقراء ، والاستقصاء للمصنفات والاستقراء ، رأيت

المجد الشيرازي يكثر في قاموسه من الاعتراضات على الصحاح ، ويجعل أهم أغراضه

وأتم أغراضه الإلحاف في ذلك والإلحاح ، ويتابع في الرد ويأتي بالتنديد الذي

لا يحمله سد ورأيت بعض المدعين يقلدونه في كلامه ويعتقدون لقصورهم تصويب

اعتراضه عليه وملامه . مع أن كتاب الصحاح أجمع أئمة اللغة أنه بمنزلة صحيح

البخاري بالنسبة إلى باقي الصحاح دون غيره لجمعه اللغات الصحاح . فلما رأيت أنه أكثر

التنديد عليه وبالغ في عزو الأوهام إليه انتصرت لأبي نصر ، وعارضت اعتراضاته

بالتح والنصر ، وجعلت أرد ما يورده مشروحا في شرحي لمصنفات اللغة وأتعبه

في الدرس أكل التفتيح وأبلغه . وملأت من أوهامه الزائدة شرحي كفاية

التحفظ ونظم النصيح وأبدت في غيرها ما تقر به عين اللغوي النصيح .

« فلما وقع على ذلك أشياخنا الأساتذة وأصحابنا الجهابذة تآقت نفوسهم إلى جمع

ذلك في تعاقب مستقل بإيضاح ما هنالك فأخذوا يلحون علي ويتوسلون في ذلك إلي

وأنا أعتذر من الخوض في البحر وأقول ما لبحر البحر أو البحر . حتى غبت مرة عن

الأوطان لقضاء بعض الأوطار، وأبقيت قلوب الأحياب مامننا إلا ما كاد يطير أو طار. فورد على في جملة كتب منهم كتاب من صاحبنا الأديب البارع المحصل الصوفي السيد الشريف أبي محمد عبد المجيد بن علي الصوفي . . . يتضمن السؤال عن مسائل كثيرة . . . من جملتها استنجاز وعد شرح غوامض القاموس والكشف عما تضمنه اصطلاحه من الناموس . . . قال : « فإذا حقق لنا سيدنا بارك الله فيه تلك المسائل . . . فلينجز لنا وعده الصادق دون إهمال . . . بأن يؤلف لنا الكتاب الذي كنا سألناه منه نحن وجميع من شملته هذه الحضرة الفاسية من أعيان الأفاضل المرات ذوات العدد في اصطلاحات القاموس التي لم يصرح بها في خطبته وبيّن لنا سيدنا ما استقرأ من عاداته وينبئنا على المواضع المنتقدة فيه وهل اعتراضاته على الجوهري صحيحة أم لا وعلام يتشكل هو والجوهري في ضبط وسط الكلمة . والحاصل أنا وجميع أهل العلم في غاية الحاجة إلى هذا التأليف . . . »

فاستخرت الله تعالى وجددت النظر فيما فيه بحث المجد ونظر . ووقفت أثناء مطالعته على أغلاط له واضحة وأوهام ارتكبتها مخالفا للجماء الفقير فاضحة ، وتقصيرات أوجبها ادعاء الإحاطة بالأسماء . فجمعت ذلك أبداع جمع ، وأودعته من التحقيقات ما تقر بتقريره العين ويصفي إلى صوغه السمع .

ولم تتعرض المقدمة للمنهج الذي سار عليه الكتاب ، واكتفت بالإشارة إلى أنه اتبع ترتيب القاموس ، وتناول أكثر موادته بخلاف كتاب القرافي الذي كان يلتقط منها ، ولذلك تضخم حجمه ، فهو يقع في نسخة دار الكتب في ثلاثة مجلدات ضخام ، أولها ٣٢٩ ورقة من الحجم الكبير الذي تحتوى الصفحة منه على قريب من ٢٨ سطرا ، والسطر على حوالي ١٤ كلمة ؛ وثانيها ٥٣١ ورقة من الحجم الصغير الذي تشمل الصفحة منه زهاء ٣٥ سطرا والسطر منها ١١ كلمة تقريبا ؛ وثالثها ٤٤٥ من حجم المجلد الثاني على وجه التقريب ، ورقم هذه النسخة في الدار ٥٠٠ لفة .
وصدر ابن الطيب كتابه بمقدمة طويلة استهلّت بتصدير مفتوح بحمد الله وصلاة

طوبانين ، ترد فيهما أسماء كثير من المعاجم اللغوية تلاعبا منه بألفاظها كما فعل من بعده تلميذه صاحب التاج . ثم ذكر أن علم اللغة مفتاح العلوم كلها وأنه ينبغ فيه — كالفيروزآبادي — وفصل الكلام عن ظروف تأليف كتابه التي نقلناها آنفا وختما بأنه يدونه في أثناء أسفاره فليست المراجع بين يديه وإنما يعتمد على حفظه ، وأنه ألفه في زمن اندثر فيه العلم وضاع الفضل ، مثل قول الفيروزآبادي الذي رأيناه وأخيرا يختم بالدعاء .

وقبّ التصدير بمقدمات خمس شبيهة بمقاصد التاج . وأولها في حد اللغة ، أورد فيها أقوال اللغويين والأصوليين وبيّن أن مآل الأقوال جميعها واحد . والمقدمة الثانية في تصريف اللغة ، وتناول فيها وزن كلمة « لغة » وأمثالها وما حدث فيها من إعلال أو إبدال ، وما إلى ذلك . وخصص المقدمة الثالثة للاختلافات الكثيرة في توقيفية اللغة واصطلاحيتها ، وأطال فيها بما لا يخرج عما في مزهر السيوطي ، واختصره السيد مرتضى الزبيدي . وكانت الرابعة لأول من تكلم بالعربية وعرب الشمال وعرب الجنوب مع اختصار شديد أكثر مما نراه في التاج . وذكر في المقدمة الخامسة ترجمة مؤلف القاموس تناول فيها نسيه وتعليمه ورحلاته وصلاته بالملوك ومصنفاته وحبه الغريب ونادرته في غريب الإمام علي بن أبي طالب ، وقله أخذ هذه المقدمة كلها مع الاختصار صاحب تاج العروس .

ثم شرح مقدمة القاموس ونهج في هذا الشرح على تفسير المفردات تفسيراً لغوياً ونحوياً ، وإبانة المعاني والصيغ التي تركها المؤلف من موادها المتصلة بهذه المفردات وذكر بعض الأمور الدينية وغيرها المتصلة بها ، وخلافات الشراح السابقين عليه في هذه الألفاظ ورواياتها . وأقام شرحه على كتابي المحب بن الشحنة والبدر القرافي . فكان يتتبع أقوالهما في المواضع المختلفة ويأتي بها وقد يعاق عليها وخاصة أقوال البدر . ورجع إلى غيرها مثل الشيخ أبي صدى عيسى بن عبد الرحمن وابن عبد الرحيم . ولكنهم لا يظهرون في المقدمة ظهور السابقين الذين يتردد ذكرها كثيرا جدا .

وحين انتهى من شرح المقدمة أورد ملخصاً لها . ثم أشار إلى أن فيها مباحث وفوائد وأخذ يعددها وكان أولها تعليقا على تكرير المصنف مدحه لكتابه ونفسه المدح البالغ تصريحا وتعريضا وكراهية ذلك . وذكر في المبحث الثاني المواطن التي لا يكره فيها مدح المرء نفسه والاعتناء بها . ويعلق المبحث الثالث على قول المصنف أنه اختصر كتابه من عدة كتب فيرى ابن الطيب أن القاموس يشتمل على أهم الأغراض التي تُؤانف الكتب لها ، وهذه الأغراض ثمانية وهي الابتكار وجمع المتفرق وإكمال النقص وتفصيل الجمل وتهذيب المسهب وترتيب المختلط وتعيين المبهم وإبانة الخطأ . ويعلق الرابع على سؤاله الله الثواب ، والخامس على التواضع الظاهري في دعائه ، والسادس على طلبه من القراء إصلاح الخطأ . فحين طرق ذلك واستحسن عدم التعرض لعبارة المؤلف الأصلي وإصلاح الخطأ بكتابة الحواشي المفردة . واستشنع في المبحث السابع تمثله بنسيان آدم عليه السلام . واستحسن في المبحث الثامن عبارته المرسلة الأخيرة . وذكر في التاسع تأليفه الكتاب في أثناء سفره فلم يمكنه الاستقصاء والاستيعاب . وقسم في العاشر العلوم إلى نقلية محضة وعقلية محضة ومركبة منهما وشروط كل واحدة منها . ووضع اللغة في العلوم النقلية التي تعتمد على الرواية ، وانتقل من ذلك إلى باب طرق رواية القاموس .

أما الكتاب نفسه فيقوم على أمرين : الإضافة والنقد ، وأعني بالإضافة ما يضيفه الكاتب لشرح عبارة القاموس أو زيادة على ما فيه من صيغ ومواد وأحكام وغيرها . وتمثل هذه الإضافة في عدة أمور نجملها في التصنيف التالي :

١ - إضافات تبين المراجع التي استقى منها القاموس أقواله ، أو بالأدق التي استقى منها مرجعا القاموس المحكم والعباب . قال ابن الطيب قوله : « أتاة كحمة ، يعني بالفوقية ، أورده ابن بري في الحواشي وقال : جاء منه أتاة اسم امرأة من بكر بن وائل وهي أم قيس بن ضرار قاتل المقدام » . والذي في القاموس « أتاة كحمة : امرأة من بكر بن وائل أم قيس بن ضرار وجبل » فلاحظ أن ابن الطيب أورد في أول

كلامه كلمتين من عبارة صاحب القاموس ليعلق على العبارة كلها . وكذا دأب في كتابه كله ثم أبان إعجام الكلمة ومرجعها وهو حواشي ابن بري وذكر عبارة هذا المرجع .

٢ — إضافات تذكر الروايات الأخرى في التفسير أو الخلافات التي أتى بها اللغويون أو ما شابه ذلك . قال ابن الطيب : « قوله : الأشاء .. الخ ما ذكره من أنه بالفتح كسحاب هو الذي صدر به القاضي عياض في المشارق وأبو علي القالي في الممدود والجوهري والصفاني وغيرهم من أئمة اللغة والغريب . وهو ظاهر كلام ابن سيده وابن الأثير والهروي وغيرهم . ووقع في شرح الشفا أنه بالكسر ، وجرى على ذلك شيخ شيوخنا العلامة الخفاجي تبعا لابن التلمساني وغيره . وما إخاله إلا وهما فإن الرواية المضبوطة في حديث الأشاءتين أنه تشنية أشاءة بفتح الهمزة فلا يعتمد بغير الفتح ، وإن اغتر بما في شرح الشفا كثير من القاصرين . قوله : صغار النخل ، به فسه أكثر أئمة اللغة والغريب . وقيل : الأشاء : النخل عامة كما نقله ابن سيده في المحكم . وهذا النوع من الإضافات كثير بل هو من أكثر الأنواع ظهورا في الحاشية .

٣ — إضافات توضح التفسيرات والأقوال الواردة في القاموس . قال ابن الطيب : « قوله سادنا أي خادما كما سيأتي . والضم هو سواع المذكور في القرآن كما قاله أبو نعيم وغيره . قوله : إذ أقبل ثعلبان أي بالفتح تشنية ثعلب على ما أورده المصنف وغيره . ومر أن الذي صوبه الحفاظ الأثبات كالشرف اللمياطي وابن ناصر وغير واحد هو الضم ، وأنه مفرد ، وهو الذي اختاره الزمخشري وجمهور اللغويين أو كلهم فلا اعتداد بغيره : قوله : « تسماه » ، أي علاه وارتفعا فوقه ، مأخوذ من سنام البعير وهو ذروته ، وسنام كل شيء : أعلاه ، كما سيأتي . قوله : ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، أي عام الفتح كما في الدلائل وغيره ، قوله : راشد بن عبد ربه هو الذي في طبقات ابن سعد وإياه تبع المصنف ، وقال ابن أبي حاتم : سماه راشد بن عبد الله ، وفيه أقوال أخر مرت الإشارة إلى بعضها . وعبارة القاموس : « كان

غاوي بن عبد العزى سادنا لصنم لبني سليم فيينا هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشتدان حتى تسناه فبالا عليه فقال البيت ثم قال : يا معشر سليم لا والله لا يضر ولا ينفع ولا يعطى ولا يمنع ، فكسره ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : ما اسمك ، فقال : غاوي بن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه ، « ، فالكاتب شرح سادنا وتسناه ووضع موعد لحاقه بالنبي (ص) ، وأتى بالروايات الأخرى في « ثعلبان » وتسمية النبي له . وهذه الأنواع الثلاثة السابقة من أكثر أنواع الإضافة وأبرزها .

٤ — إضافة الشواهد . قال ابن الطيب : « قوله وهي بهاء ، أى أثناء ثلبة بهاء والتأنيث بناء على أنه يستعمل مشتركا بين الذكور الإناث . وهو الذى جزم به المصنف تبعاً للجوهري ، فقد قال فى الصحاح والاشتراك صريح أيضاً فى كلام ابن فارس فى الجمل وغيره . وبعضهم خص الثلب بالذكور دون الإناث ، وقال إنه لا يطلق عليهن ، وبه جزم شراح الشفا وغيرهم قالوا ولذلك قابله النبي صلى الله عليه وسلم بالناب فى كتابه الذى كتبه لأقبيال حضرموت . وهو ظاهر كلام الزمخشري فى الفائق وابن الأثير فى النهاية والمهروى فى غريبه وغير واحد قوله : وككتف المنثلم من الرماح . أنشد عليها الجوهري قول أبى العيال الهذلى * ومطارد من الخطى لا عار ولا ثلب . . . * قوله : ثلبوت الخ هو الصواب كما فى مصنفات أسماء المواضع ودواوين اللغة وشرح المعاني ، فلا اعتداد بضبط ألفاظها كفى له فى ش المعاني له ، بسكون اللام . فإن الرواة قاطبة إنما رووا بيت لبيد :

بأحزة الثَّلْبوتِ يرباً فوقها قفراً المراقبِ خوفها آراؤها

قلت : الأحزة جمع حزيز وهو الغليظ من الأرض . والآرام : العلامات . . . « وكثيراً ما كان يشرح الأبيات التى يستشهد بها . ومن الواضح أن « المص » يريد بها « المصنف » و « أيضاً » يريد بها « أيضاً » و « ش » يريد بها شرح . أما الأمثال فكان يوردها غالباً فيما يستدركه على المادة فى ختامها .

ويتصل بهذه الشواهد استعارته كثيراً من سجعات الأساس وإيرادها فى كتابه .

قال مثلاً في «أشأ»: « وفي الأساس تقول : العرب ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء » وقال في «الأ»: « ومن سجعات الأساس المشهورة : طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمرٌ من الألاء عند المن ، أراد بالألاء الأول جمع إلى كرضى وهي النعمة وفيه لغات تأتي ، وبالتالي شجر مر واحده ألاءة قال الشاعر :

* فخر على الألاءة لم يوسد *
أي وقع على هذه الشجرة حين طعن »

٥ - إضافات لبيان اختلاف نسخ القاموس . قال مثلاً في «ثعلب»: « قوله :

وابن عباد ... (إلى قوله) صحابي . كله ثابت في النسخة الطبلاوية وساقط في غيرها من الأصول إلا أنه عندنا في أصولنا المغربية ثابت كله ورأيت في كثير من الأصول الشرقية والله أعلم . وقال : « الشهدانج ... وجوده هنا هو الذي في غالب النسخ والكلمتان بعده في بعض النسخ بعد الشطرانج ... » .

٦ - إضافات لزيادة التعريف بمن يذكرهم من الأعلام . قال في «ضمضم»

« قوله : وأبي الحارث وابن اقتادة الخ قلت إنما هما ضمضم بغير ألف (ولام) ففيه ما اعترض به المض على الجوهرى في سلع ثم لم يذكرها الحافظ أبو عمر بن عبد البر والخلاف فيها مشهور ذكره السهيلي وغيره . وبقى أبو ضمضم الذي ذكره ابن عبد البر في الصحابة » . وفي «طعم» : « وقوله : وطعمة بن أبيرق^(١) الخ . قلت : له ذكر في قوله تعالى : (إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما أراك الله ولا تكن للخائنين خصيماً . .) » .

٧ - إضافات لإيضاح الضبط والإعجام ، وقد مر بنا في الأمثلة السابقة أمثاتها

وهاك مثلاً آخر قال فيه : « والحداد : معالجه . الخ . قلت هو بالفتح وشد الدال لأنه من الأوصاف الدالة على الصنائع والحرف ، والمعالج الصانع الذي يعالج ما يصطنعه من الحرف » .

أما النقد فأخطر من الإضافة وأكثر عند ابن الطيب ، ويتمثل في الأنواع التالية :

(١) في الطبوعة : أشرف .

خروج المؤلف على نهجه مثل قوله في ثعلب : « وقوله : وهي ثعلبية . الخ .
هو مما استدر كوه عليه في الاصطلاح وكان مقتضاه أن يقول وهي بهاء على قاعدته
إلا أن يقال ذكره بلفظه لطول الكلام بينه وبين مذكوره أو لحكاية الخلاف .
وندخل في إخلاله بمنهجه غموض ضبطه وقصوره ، ومثاله قول ابن الطيب
في « أبا » : « قوله : الأباء كعباءة : القصة . الخ . أقول : عبارة المصنف على
ما فيها من الإيجاز الجائز عن حد الإلغاز ، فيها أمور : منها وزنه « بالعباءة »
وهو إلى الآن لم يتقرر ضبطه ولا هو مشهور شهرة تقطع النزاع . ثم إنه لما ذكره
في ترجمته ، أهمله بغير ضبط وكأنه اعتمد على ما قرره في اصطلاحه من أن الألفاظ
العارية عن الضبط تكون مفتوحة . وهذا الاصطلاح شرطه بالشهرة الرافعة للنزاع
وقد يدعى في هذا أنه ليس منها مع أنه ضبط ما هو أشهر منه وأكثر دورا على الألسنة ،
ولو ضبط بقوله : كسحابة كما فعل في الأشياء لكان أولى أو ضبطه كالجوهري بالفتح
لكان أنص على المراد وأبعد عن الإيراد » ، وقوله : « والشرجة : بلد بساحل اليمن ..
الخ . إطلاقه يقتضى الفتح و ضبطها العارفون بالتحريك ، منها زين الدين أحمد بن أحمد
ابن عبد اللطيف الشرجي من شيوخ الحافظ عبد الرحمن الربيع اليميني أخذ عنه جميع
مؤلفاته ؛ ذكره جار الله بن عبد العزيز بن فهد في معجم شيوخه » .

ونقد كتابته المواد غير المذكورة في الصحاح بالخبر الأحمر بقوله عن « أئمة »
« المعروف عند علماء الصرف أن هذه الهمزة الأولى أبدلت من الهاء لأنه كثير
في كلامهم كالمردة والمدره ونحو ذلك ، فلا تكون أصلا ولا تستدر ك لو كان
الجوهري قصد الجمع ، وقد مر أنه غير قاصد لذلك ولا متوجه إليه ؛ وإنما توجه لجمع
ما صح عنده وليس هذا منه ، وقل من ذكر هذه اللفظة من أئمة اللغة استقلالاً (أي
منفردة) ومن ذكرها نبه على أنها من الإبدال . وبعضهم قال : إنها لثغة لا أصل .
وهذا النقد يوجه للتحمير أصلا لا تحمير مادة بعينها مذكورة في الصحاح ، فالتحمير
لا فائدة منه ما دام قصد المؤلفين مختلفا غير متحد . وإنه لنقد يهدم الغرض الذي
حمر له الفيروز آبادي زياداته ويجعل التحمير أمرا تافها وتكثر باطلا .

وبخلاف ما سبق نقد ابن الطيب صاحب القاموس في ادعائه الإحاطة أى في ميدانه وبين أنه أغفل كثيرا من الصيغ والمعاني والأقوال . وسار على الطريقة التي أخذها منه تلميذه مرتضى الزبيدي بعد ، ولاحق كل مادة بما يستدرك عليها مما أهمل المصنف . قال ابن الطيب في آخر مادة « حلب » مثلا : « تنمة : بقی علی المصنف في هذه المادة من ضروريات الألفاظ اللغوية التي يحتاج إليها وربما يتوقف الناظر في العربية عليها ألفاظ مذكورة في مصنفات اللغة . منها الحالبان ، وهما عرقان مكتنفان السرة ، ذكره الجوهري في الصحاح ، وابن سيده في المحكم ، والفارابي في ديوان الأدب وغيرهم ، وأعرض المصنف عن ذكره قصورا . ومنها الحلب وحب الحلب ، ذكره الجوهري وابن فارس وغيرهما . ووقع فيه كلام كثير في الفصح وشروحه وأغفله مع شدة تتبعه للصحاح ودعواه الإحاطة بالنى مجموع من مصنفات اللغة ، مع دعواه جمع ما في الصحاح المشاهير والزيادة عليه . وفي الصحاح قال الجوهري : حب الحلب بالفتح دواء من الأفاويه ، وقال ابن خالويه : هو ضرب من الطيب ، وقال ابن الدهان : هو حب الخروع على ما قيل ، وقال الأستاذ أبو بكر بن سنيّة : حب الحلب هو شجر له حب كحب الریحان ، وقال أبو عبيد البكري : هو الأراك وهو الحلب ، وقيل : الحلب ثم شجر اليسر الذي تقول له العرب الأمر بالله : لا بالياء . وقال ابن درستويه : الحلب أصله مصدر من قولك : حلب يحلب محلبا ، كما يقال : ذهب يذهب مذهبا ، فأضيف الحب الذي يفعل به هذا الفعل إلى مصدره فقيل : حب الحلب وشجرة الحلب أى شجرة الحلب وحب الحلب ، ففتحت الميم في المصدر وإنما تكسر الميمات في المصدر إذا كانت أوائل الأدوات المنقولة المستعملة كالمنجل والمرجل والثقب ، ولذلك لم يجز الكسر في الحلب من قوله حب الحلب وقال ابن دريد في الجمهرة : الحلب : الحب الذي يطيب به . فجعل الحب هو الحلب فيكون على قوله من باب حبل الوريد ، قال يعقوب في إصلاحه : ولا تقل المحلب بكسر الميم وإنما المحلب الإناء الذي يحلب فيه . وقال ابن درستويه : المحلية بفتح الميم : ضرب من الطيب

يتخذ من حب الحلب ، وفي الصباح : الحلب بفتح الميم شيء يجعل حبه في العطر
وفي مختصر العين : الحلب شجر . وقد ذكره ابن الكتبي فيما لا يسع الطيب جهاه
والشيخ داود الأنطاكي في تذكرته وغيرها وأطالوا في منفعه ، وما في أجزائه كلها
بعد ذكره هنا من الفضول وإن أوسعت الكلام فيها في ش نظم الفصيح والله أعلم ،
ومنها جملة من الأمثال تتعلق بهذه المادة منها المثل المشهور المذكور في الصحاح
ومجمع الأمثال وغيرها .. « ولم يكن ابن الطيب يضع ما أغفله المصنف في المستدرک
أخيراً حَبُّ بل كان يثته بين الصيغ في أنحاء المادة أيضا .

وقد عد ابن الطيب هنا الأمور الطبية من فضول القول ، وكثيرا ما كان
يذكرها في استدرأ كاته في آخر المواد خاصة^(١) .

ونقده إلى جانب إهماله بعض الصيغ والمعاني بالقصور في التفسير والخطأ فيه
والغموض أيضا ، قال مثلا : « قوله : والكأباء : الحزن . فظاهره أن الكأباء مصدر
دال على الحدث كالعليا . والذي في الصحاح وغيره هو أن الكأباء صفة للأشي ،
يقال امرأة كأبة ومكثبة وكأباء : أي شديدة الحزن وهو الظاهر والله أعلم » ، وقال
« قوله : وسهم صغير .. الخ ، ظاهره أن المكتب يطلق بمعنى السهم الصغير لأنه
في تعداد معانيه . والمعروف أن السهم إنما هو الكتاب ، كرمان .. » وقال : « قوله :
وأبو طحمة [عدى بن حارثة] الخ . قلت : اسمه جارية وله ابن اسمه هريم كان
شجاعا بينا ، حضر مع المهلب في قتل الأزارقة ، ومع عدى بن أرطاة في قتال يزيد
ابن المهلب ، وأخباره واسعة في معارف ابن قتيبة » .

ونقد الزيادات التي أتى بها بأنها مشكوك فيها ، قال الفيروز آبادي إن أجأ
لطي ولزينة . فقال ابن الطيب : « زاد مزينة على طي وهذا أيضا من الغرائب
المحتاجة إلى نقل ، فإن الذي عليه أئمة اللسان أن أجأ جبل لطي فقط ، بل قال
علامة الأنساب ابن الكلبي وواقفه الزيري وغيره أن أجأ خاص بيني نبهان من

(١) انظر مادة تب أيضا .

طبي وأن سلمى لسائر طبي ، ونقله في التكملة عن ابن الكلبي وحده ، ونقله غيره
عن الزبيرى وابن قتيبة . وقال ابن الطيب أيضا تعليقا على قوله : « الأثر : فرند
السيف ويكسر » : « قوله ويكسر صريح في أنه يقال إثر السيف بالكسر ولا قائل
به من أئمة اللغة وأهل العربية فهو سهو ظاهر » .

ونقله في مواضع متعددة بخلاطه الحقيقة بالمجاز والاصطلاحات ، قال معلقا على
شرحه الثوبى بالاستصراخ : « الظاهر أن هذه المعانى كلها مجازات ليست من
اللغة فى شىء وإنما هى حقائق شرعية كالصلاة ونحوها . فذكرها فى الدواوين لا بد
له من ضرب من المجاز كما أشار إليه ابن الأثير وغيره ، والمصنف من عادته تخليط
الحقائق بالمجازات مطلقا سواء كانت لغوية أو شرعية أو عرفية فى أى عرف كانت
من أعراف أهل الاصطلاحات حتى الطبية الخارجة عن قانون الاصطلاحات العربية
وهذا من أعظم ما عيب به قاموسه .. وأكثر العاملى من التعرض له والإشارة إليه » .
وأخذ عليه الكاتب الخطأ فى بعض المواد للخلاف فى أصالة الحروف وزيادتها
وفى الهمز والاعتلال . ونرى أمثلة ذلك فى معظم باب الهمزة ، وفى كثير من مواد
باب الميم الرباعية .

وأخذ عليه أيضا التناقض فى المواضع المختلفة فهو يحكم على المادة فى باب حروف
العله بأنها معتلة ، ويوردها فى باب الهمزة تبعا للجوهري بدون تنبيه . ومعظم أمثلة
هذا التناقض بين بابى الهمزة والمعتل .

وكان فى كل هذه المآخذ يتعرض لموقفه من الجوهري إذ تهجم عليه ورد عليه
وأورد أقوال غيره من اللغويين التى تؤيد الجوهري . ولكنه مع ذلك كان عادلا
يؤيد قول الجوهري حين يتبين صوابه أو وضوحه كما فى مادة جد ويوافق
الفيروزآبادى عند إحقاقه كما نرى فى مادة « بابا » مثلا .

وقد أخذ عليه أمور صغيرة أخرى مثل التصحيف والخطأ فى القول مثل إطلاق
الجمع على اسم الجمع وبعض إخلاله بمنهجه وحذف الفوائد النحوية والصرفية التى أوردها

الجوهري . ولكن كل ذلك قليل لا أهمية له ما عدا النقد الأخير الذي تطلبه منهجه الذي يقتضى الاختصار والتخفيف . وقد أطال المؤلف في القسط الأول من كتابه فاستنفذ جهده فأسرع في القسط الأخير فبدأ الكتاب غير متناسق . فالحروف الأولى حتى الذال تقع في جزءين ولا تقع الراء وما بعدها من حروف إلا في جزء واحد . وعلى هذه الحاشية اعتمد السيد مرتضى الزبيدي في تأليف تاج العروس .

٩ - حاشية ابن الأمير ذكرها محمد سعد الله .

(ز) ويبدو أنه لم يشرح القاموس غير السيد مرتضى الزبيدي إذا أغضينا النظر عما قيل عن كتاب ملا على القارى الهروى المختلف فيه ، وقد عقدت لتاج العروس فصلا خاصا لأهميته .

(و) أما الكتب التى اختصرته فهى :

١ - كتاب البرهان إبراهيم بن محمد الحلبي (٥٩٠٠) .

٢ - الناموس لملا على بن سلطان الهروى القارى (٥١٠١٤) قال : المحبى (١) :

« نلخص من القاموس مواد » وقد يفهم من كلام مرتضى الزبيدي فى صدر مقدمته أنه أحد كتب الاستدراك على القاموس ، ومن كلام صاحب البلغة أنه اختصار أو شرح .

٣ - مختصر القاموس لعلى بن أحمد الهيتى (٥١٠٢٠) وتقتنى دار الكتب

المصرية نسخة مخطوطة منه تحت رقم ٦١٤ لغة . قال المؤلف فى مقدمته القصيرة عن سبب تأليفه : « وبعد فإن أولى ما دعت إليه النفوس ، وتهذبت بواسطة جواهره الدروس ، وأذعنت له أعالي الرقاب والراءوس ، الكتاب المسمى بالقاموس لكن الهمم إلى حفظه قاصرة وعن مطالعته من طول عبارته نافرة . ولما رأيت أبناء هذا الزمان من طبعهم هذا الشأن أحببت أن أختصره اختصارا يبين المراد ، واضحا عن المخالفة والعناد ، مبينا بترك الدليل والاستشهاد ، مقتصرا على حل لفظ الحروف بالمراد ، قاصدا به وجه رب العباد » .

ويتضح من العبارة السابقة أن المؤلف ذهب في مختصره إلى حل الرموز التي كان يشير بها الفيروز آبادي إلى القرية والجمع وما إليها ، وإلى عدم نقدي شيء من القاموس وإلى حذف الشواهد والأدلة . ونضيف إلى ذلك حذفه توهيمات القاموس للمصحح وكثيرا من صيغه ومعانيه ومواده وبعض عبارته في الشرح والضبط وما إلى ذلك . والحق أن كتابه قابل القيمة لا يقرب بمختار الصحاح مثلا .

٣ - إحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل فرحات اللبناي الماروني

(١٦٧٠ - ١٧٣٢ م / ١٠٨١ - ١١٤٥ هـ) ورمى مؤلفه إلى اختصار القاموس

وتوضيح بعض إشاراته وإضافة بعض المعاني المسيحية إليه . قال في المقدمة^(١)

« فحدثني عندها المهمة القاصرة . . . بأن أختصر ما أسهب . . . وأفصح ما أعجم . . .

وقد أضفت إليه بعض زيادات عثرت عليها في العهدين » يريد التوراة والإنجيل .

وسار المؤلف على نظام الفيروز آبادي في الترتيب والضبط والعلاج إلا أنه أجرى

بعض التغييرات الطفيفة في طريقة الضبط . فاستعاض بالرموز عن العبارة في الإشارة

إلى باب الأفعال ، فالنون لباب نصر ينصر ، والضاد لضرب يضرب ، واللام لعلم

يعلم ، والعين لمنع يمنع ، والسين لحسب يحسب ، والراء لكرم يكرم . فإذا تعددت

الأفعال في مادة واحدة ، وكلها على وزن واحد اكتفى بالإشارة إلى أولها وحده ،

وإذا تعددت أوزان الفعل الواحد عدد الرموز .

وتوفي المؤلف دون أن ينشر كتابه فقام بهذه المهمة سنة ١٨٤٩م رشيد

الدحداح الذي أجرى تغييرات كثيرة فيه أشار إليها في قوله من مقدمته^(٢) :

« فوجدت أنه . . . تعمد ترك كل ما لم يره كثير النقل والتداول . . . واكتفى

ببعض معاني الفعل وتعدياته وبيعض الجموع والمصادر والأسماء عن بعض . . .

وكانه اعتمد على نسخة من القاموس محرفة ذات أغلاط . . . وسأخلص ما أسلفت

وكيف تصرفت . . . »

« اعلم - وقت - أنى عند ما عزمت على طبع هذا الكتاب جمعت أولا عدة من كتب اللغة يعتمد عليها . . . وخمس نسخ من باب الإعراب وقابلت إحداهن بالأربع بتكرار وتدقيق ، وأزلت منها تحريف النساخ بفاية الإمكان حتى ترجح عندي أنها صارت طبق ما حررها المؤلف . واخترت نسخة من القاموس فحكمة الضبط وهي المطبوعة في الهند . وأخذت أراجع كلمة فكلمة ، وألاحظ كيفية تصرف المختصر رحمه الله ، وألتقط ما تركه ، وأصلح ما أتخيل أنه أبهم عليه . . . ثم أعود إلى باقى الكتب واحدا واحدا وأجتنب منها ما أجده مهملًا فى القاموس وأحل كل شىء محله . . . غير أنى جعلته ممتازا عنه بكونه بين نصفى دائرة . . . وزدت جج علامة الجمع الجمع . . . لأنه قد كان أدرجه بجملة الجمع مرة وتركه أخرى . وصرفت وقتا طويلا فى المطالعات حتى جمعت المواد التى كانت متروكة منه بتامها ، وأكملت لكل فعل مضادته وأنواع معانيه وتعدياته وأسماءه ، ولكل اسم فعله وأنواع جموعه قياسية كانت أو غير قياسية لاسيا جمع التكسير الذى أكثره سماعى ولا سبيل إلى معرفته إلا من كتاب اللغة ، ونهبت على المتضاد وعلى الشواذ من الجموع وغيرها ، وعلى المذكر والمؤنث ، وعلى ما يحتمل الوجهين ، وعلى الكلمات الأجنبية أنها معربة ، وذكرت جملة من أمثال العرب الذائعة بين العلماء ومن أسماء مشاهير المعروفين بمدح أو ذم ، وأشكلت بالحركات كل كلمة يمكن إبهامها أو التباسها . . . ولم أتعرض لتغيير شىء من الأصل إلا ما لاح لى أنه غير صحيح وذلك ببعض [يريد فى بعض] عبارات وكلمات وأحرف وحركات . »

وكان مما غيره المصحفُ وخطأه بين بعض الألفاظ المطلقة والمقيدة وخطؤه فى الضبط ، وتسويته بين الضعيف والقصيح . اللغات ، وتعريفاته الدائرية ، وخطؤه فى وضع بعض الألفاظ وأوزانها . وشرح الدحداح جميع هذه الأنواع فى مقدمته . وحذف بعض الإضافات المسيحية التى أتى بها المؤلف ، ومثل لها بقوله^(١)

« (ذهب) قلت : فم الذهب ومجرى الذهب ولسان الذهب حسبها وضعها لأنها ألقاب معروفة عند أكثر النصارى ، وجذفت قوله بعدم : والذهب أيضا : الحكمة والمسيح والصبر وخلص المحبة ، وذلك لثلاث يلام على تفسيره الكلمات العربية بخلاف ما وضعت عليه من أهل اللغة ، إذ ليس له ذلك » . وكان المؤلف يحتمل بعض العبارات معاني مسيحية مثل تفسيره عبارة « رهبوت خير من رحوت » بأن الرهينة خير من الرحمة ، وما مائلها (١) .

فالكاتب المطبوع يمثل جهد جبرائيل بن فرحات ورشيد الدحداح معا .
وحين يقابل الإنسان ما في الأحكام بما في القاموس المحيط لا نجد زيادة ويجد مؤلفه قد حذف كثيرا من مواد القاموس ، ويكفي مثلا على ذلك المواد من « أتأ » « أوأ » في أول الكتابين ، وحذف كثيرا من الألفاظ والمعاني في المواد التي ذكرها ، وحذف أجزاء من التفسير لها أهميتها مثل حذفه كلمة « الشاب » من تفسير « البدء » بالشاب العاقل وربما كان الشاب قيادا له ، وحذف أغلب أسماء الأشخاص والبقاع أو كلها ، وغير بعض الألفاظ مثل التنبيه على الحركة في الضبط بدلا من الاعتماد على إبانة الوزن وما شاكل ذلك ، وزاد بعض الألفاظ التي ضبط بها مواده . وكذلك نجد الدحداح كثيرا ما أدخل بالأمور التي ذكرها منهجا له مثل التنبيه على جمع الجمع وما شابهه . ولم يكن المؤلف والناشر (أعني الدحداح) يتبعان نهجا خاصا في الحذف ، فقد كان في مسورها حذف الألفاظ والمعاني الغريبة القليلة الاستعمال ، ويعد هذا من حسناتهما ولكنها كانا يحذفان اعتباطا . وعلى الرغم من ذلك أظن أن هذا الكتاب أثر في المدرسة الحديثة التي أرادت أن تؤلف معجمات تلائم هذا العصر وخاصة مدرسة اليسوعيين فاتبعوه في كثير من خطوات منهجه .

الفصل الخامس تاج العبروس

للزبيدي (١١٤٥ - ١٢٠٥)

توجت الدراسات اللغوية بالمعجم الأكبر في أواخر القرن الثاني عشر ،
وبالدقة في الأعوام الأولى من القرن الثالث عشر ، إذ أبرز الإمام اللغوي
محب الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطيّ الزبيدي اليميني ثم
المصري المتوفى عام ١٢٠٥ هـ كتابه المسمى « تاج العروس من جواهر القاموس »
شرحاً للقاموس المحيط للفيروز آبادي .

هدفه :

كان سبب تأليف التاج إيجاز القاموس وغموضه مع شموله وكثرة استعماله حتى
كثرت حوله الدراسات التي تنظر إلى اتجاهات معينة منه. فأراد السيد مرتضى أن
يوضحه ويجمع هذه الدراسات في كتاب واحد ، قال في مقدمة كتابه : « فتدبرت
فنون العلم التي أنا كائن بصدد تكميلها ، وقائم بإزاء خدمتها وتحصيلها فصادفت
أصلها الأعظم الذي هو اللغة العربية خليقة بالليل في صفو الاعتناء بها والكدح
في تقويم عنادها ... وكان فيها كتاب القاموس المحيط للإمام مجد الدين الشيرازي
أجلّ ما ألف في الفن لاشتماله على كل مستحسن من قساري فصاحة العرب
العرباء وبيضة منطقتها وزبدة حوارها ... حيث أوجز لفظه وأشبع معناه وقصر
عبارته وأطال مغزاه ... واشتهر في المدارس اشتهاً أباي دأب بين محتضره وبأديه ،
وخف على المدرسين أمره إذ تناولوه ، وقرب عليهم مأخذه فتداولوه وتناقلوه ،

ولما كان إبرازه في غاية الإيجاز وإيجازه عن حد الإعجاز ، تصدى لكشف غوامضه ودقائقه رجال من أهل العلم شكر الله سعيهم وأدام نفعهم ؛ فمنهم من اقتصر على شرح خطبته التي ضربت بها الأمثال . . . ومنهم من تقيّد بسائر الكتاب وغرد على أفنائه طائره المستطاب ، كالنور على بن غانم المقدسي . . . ومنهم كالستدرك لما فات والمعرض عليه بالتعرض لما لم يأت ، كالسيد العلامة على ابن محمد معصوم الحسيني الفارسي . . .

فلما آنت من تنامي فاقة الأفاضل إلى استكشاف غوامضه والفوص على مشكلاته ولا سيما من انتدب منهم لتدريس علم غريب الحديث وإقراء الكتب الكبار من قوانين العربية في القديم والحديث ، فناط به الرغبة كل طالب وعشا ضوء ناره كل مقتبس ووجه إليه النجعة كل رائد . . . قرعت ظنوب اجتهادي واستسعت يعبوب اعتنائي في وضع شرح عليه ممزوج العبارة ، جامع لمواده بالتصريح في بعض ، وفي البعض بالإشارة ، واف ببيان ما اختلف من نسخه ، والتصويب لما صح منها من صحيح الأصول ، حاو لذكر نكته ونواده والكشف عن معانيه والإنباه عن مضاربه وماأخذه بصريح النقول ، والتقاط آيات الشواهد له مستمداً ذلك من الكتب التي يسر الله تعالى بفضله وقوفي عليها وحصل الاستمداد عليه منها « ويتضح من هذه الفقرة أنه كان يرمى إلى إيراد جميع ما فيه وتحقيقه تحقيقاً علمياً وشرحه والتبنيه على مراجعه والاستشهاد عليه . فهو هدف ذو خمس شعب .

مراجعته :

رجع المؤلف إلى عدد كبير من المراجع ليأخذ منها مواد شرحه . . . وقد ذكر من هذه المراجع في مقدمته ١٢٠ كتاباً نستطيع أن نصنفها فيما يلي :

(١) المعاجم اللغوية مثل الصحاح لأبي نصر الجوهري (على هامشه تقييدات لابن بري والتبريزي) ، والتهذيب للأزهري والمحکم لابن سيده ولسان العرب

- لجمال الدين بن مكرم والعباب والتكلمة للرضى الصفاني ومختار الصحاح للرازي
والأساس للزمخشري والجمهرة لابن دريد والمجلد لابن فارس وغيرها .
- (٢) الرسائل اللغوية والكتب مثل تهذيب الأبنية والأفعال لابن القطاع
وكتاب الفريين لأبي عبيد الهروي والنهاية في غريب الحديث لابن الأثير
وفصيح ثعلب وبعض شروحه وفقه اللغة والمضاف والمنسوب للثعالبي .
- (٣) كتب الأمثال مثل المستقصى للزمخشري وتجمع الأقوال لأبي البقاء العكبري .
- (٤) كتب نحو وصرف مثل الخصائص وسر الصناعة لابن جنى .
- (٥) كتب تاريخ وطبقات وأنساب مثل كتاب أنساب الخليل ، وأنساب
العرب لأبي عبيدة والروض الأنف للشهيلي والبلغة في أئمة اللغة للفيروزآبادي
وطبقات أئمة النحو واللغة للسيوطي ولباب الأنساب للسمعاني ومعجم ياقوت
والتجريد في الصحابة وديوان الضعفاء للحافظ الذهبي ومعجم الصحابة لابن فهد .
- (٦) كتب أدب مثل زوائد الأمالي للقالى وشرح ديوان المهذلين للسكري
وشرح المقامات الحريرية للشريشي وشرح المعلقات السبعة لابن الأنباري .
- (٧) علوم قرآن وقرآيات مثل الحجة في قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه
وبصائر ذوى التمييز في لطائف كتاب الله العزيز للفيروزآبادي والإتقان في علوم
القرآن للسيوطي والإحسان في علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن عقيلة .
- (٨) كتب جغرافية وبلدان مثل معجم ما استعجم للبكري ومعجم البلدان
لياقوت والخلط للمقريزي .
- (٩) كتب حيوان مثل حياة الحيوان للدميري وذيله للسيوطي .
- (١٠) كتب نبات وطب مثل التذكرة في الطب لداود الأنطاكي والنبات
لأبي حنيفة الدينوري وتمحة الأحباب للملك الفساني .
- (١١) كتب سياسة ونظم مثل قوانين الدواوين للأسد بن عمّاتي ومختصر
قوانين الدواوين لابن الجيعان ، وغير هذه الكتب .

وإذن فقد أصبحت رقعة المراجع عنده وتعددت أبوابها وصارت أقرب إلى دوائر المعارف منها إلى مراجع معجم لغوى .

وكان السيد مرتضى ينقل من هذه المراجع مباشرة لا عن طريق من استفاد منها قال في مقدمته : « ونقلت بالمباشرة لا بالوسائط عنها ، ولكن على نقصان في بعضها نقصا متفاوتا بالنسبة إلى القلة والكثرة . . فأول هذه المصنفات وأعلاها عند ذوى البراعة وأعلاها كتاب الصحاح للإمام الحجة أبى نصر الجوهري وهو عندي في ثمان مجلدات بخط ياقوت الرومى ، وعلى هوامشه التقييدات النافعة لأبى محمد بن برى وأبى زكريا التبريزى . ظفرت به فى خزانة الأمير أربك ، والتهديب للإمام أبى منصور الأزهرى فى ستة عشر مجلدا ، والمحكم لابن سيده فى ثمان مجلدات ، وتهديب الأبنية والأفعال لأبى القاسم بن القطاع فى مجلدين . . وغير ذلك من الكتب والأجزاء فى الفنون المختلفة مما يطول على الناظر استقصاؤها ويصعب على العاد إحصاؤها . »

منهجه :

شرح المؤلف فى مقدمته بعض خطوات الطريقة التى سار عليها فى كتابه أثناء ذكره لمزاياه فقال : « ولم آل جهدا فى تحرى الاختصار وسلوك سبيل التنقية والاختيار وتجريد الألفاظ عن الفضلات التى يستغنى عنها فى حط اللثام عن وجه المعنى عند ذوى الأفكار . . . وجمع من الشواهد والأدلة ما لم يجمع مثله لأن كل واحد من العلماء انفرد بقول رواه أو سماع أده فصارت الفوائد فى كتبهم مفرقة وسارت أنجم الفضائل فى أفلاكها هذه مغربة وهذه مشرقة . فجمعت منها فى هذا الشرح ما تفرق وقرنت بين ما غرب منها وبين ما شرق . فاننظم شمل تلك الأصول والمواد كلها فى هذا المجموع وصار هذا بمنزلة الأصل وأولئك بمنزلة الفروع . . . وأنا مع ذلك لا أدعى فيه دعوى فأقول شافهت أو سمعت أو شددت أو رحلت أو أخطأ فلان أو أصاب أو غاط القائل فى الخطاب . . وليس لى فى هذا الشرح فضيلة أمت بها ولا وسيلة أتمسك بها سوى أنتى جمعت فيه ما تفرق فى تلك الكتب من منطوق ومنهوم

وبسط القول فيه ولم أشبع باليسير وطالب العلم منهموم . فمن وقف فيه على صواب أو زلل أو سح أو نخل فعهدته على المصنف الأول وحده وذمه لأصله الذي عليه المعول ، لأنني عن كل كتاب نقلت مضمونه ، فلم أبدل شيئا فيقال (فإنما إثمه على الذين يبدلونه) بل أدبت الأمانة في شرح العبارة بالنص وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص وراعيت مناسبات ما ضمنه من لطف الإشارة فليمد من ينقل عن شرحي هذا عن تلك الأصول والفروع وليستغنى بالاستصواء بدري بيانه للموع . . . »

ولم تبين الفقرة كثيرا من وجوه منهج السيد مرتضى بل اكتفت بالإشارة إلى إيثاره الإيجاز والجمع لشتات أقوال اللغويين المختلفين . أما ما أعدا ذلك فلم تبينه بل لا يرى المؤلف له فضيلة غير هذا الجمع . ثم ذكر أن منهجه في النقل من المراجع المحافظة على النص تماما ونقل في ذلك عبارة ابن منظور التي أوردتها في أواخر مقدمته بنصها وإن لم يشر إلى ذلك مما يبين مقدار الاتفاق بينهما في هذا الوجه . ولكن هذه المحافظة على النص كانت في النقول التي زادها على صاحب القاموس . أما نصوص القاموس نفسه فقد حافظ عليها أيضا باعتبارها نصا أصيلا ولم يغير فيها حتى توافق الأصول التي أخذت منها فالفيروز آبادي أباح لنفسه التصرف ولكن الزبيدي لم يبيع لنفسه ذلك حتى في نصوص القاموس التي عرف أصولها الأولى ولذلك قال « وأوردت ما زدت على المؤلف بالنص » .

ولما كانت إشاراته إلى منهجه قاصرة وجب علينا التنبيه إلى أنه اتبع أكثر خطوات القاموس التي لا تتصل بالإيجاز والاختصار ، من ترتيب الأبواب والفصول والمواد ، وسير على الأوزان في داخل المواد ، ورموز أيضا . وكان يضيف في آخر كل مادة ما تركه الفيروز آبادي ويصدره بأنه مستدرك عليه .

وصف المقدمة :

قدم السيد مرتضى بين يدي كتابه مقدمة كبيرة تضارع مقدمة التهذيب وتفوقها طولا ، شغلت قريبا من ٤٢ صفحة من القطع الضخم الذي طبع به الكتاب وتنقسم

هذه المقدمة إلى ثلاثة أجزاء : تصدير وجزء أساسي وخاتمة ؛ أما التصدير فهو الذي نقلنا منه ما سبق من كلام عن هدفه وسبب تأليفه شرحه ومنهجه ويستهل بحمد وتشهد وصلاة في فقرة طويلة تحتوي على كثير من أسماء المعاجم السابقة ، لعبا منه بالألفاظ ، يشبه ما فعله شيخه ابن الطيب في مقدمته .

ثم ذكر خصائص القاموس المحيط وما قام حوله من دراسات وسبب تأليفه التاج ومراجعته ومنهجه وخصائصه واسمه ، وأخذ أغلب ختام هذا التصدير من آخر مقدمة لسان العرب ، إذ ذكر ارتباط اللغة بالكتاب والسنة والدعاء ، لكنه انفرد في هذا الختام بأن العلماء سيرضون بالكتاب ، ولن تعيبه حداثة عهده ؛ أما الجهلاء فيسارعون بالعيب ، وينتهي هذا التصدير بالاستغفار والصلاة .

أما الجزء الأوسط من المقدمة ، فهو المقدمة بالمعنى الدقيق . وينقسم إلى عشر مقالات سماها « مقاصد » أخذ ثمانية منها من مزهر السيوطي برمتها ، ويبالغ المقصد الأول « بيان أن اللغة : هل هي توقيفية أو اصطلاحية » ؟ فذكر فيه آراء المعتزلة وأبي إسحاق الإسفرائيني والقاضي أبي بكر وغيرهم . ثم ينتقل إلى تقسيم العرب إلى عاربة ومتعربة ومستعربة ، وأنساب كل قسم ، والخلاف في كل ذلك . وهذا المقصد مأخوذ من مواضع متفرقة من النوع الأول من مزهر السيوطي المسمى « معرفة الصحيح ، ويقال له الثابت والمحفوظ » ومن فصلي « ذكر الآثار الواردة في أن الله تعالى علم آدم عليه السلام اللغات » و « ذكر إيجاء اللغة إلى نبينا عليه أفضل الصلاة والسلام » وكان السيد مرتضى يختار فقراته ، مع المحافظة على ترتيبها عند السيوطي ونصها أيضا إلا أنه كان يحذف منها بعض العبارات اختصارا ، وكذا كان يفعل في كل المقاصد التي أخذها من المزهر .

ويتناول المقصد الثاني « سعة لغة العرب » ويذكر فيه أقوال ابن فارس

والشافعي وهو مأخوذ من المسألة الرابعة عشرة من النوع الأول من المزهر .

ويختص المقصد الثالث « بعلة أبنية الكلام » المستعمل والمهمل والصحيح

والمعتل ، ونقله من المسألة الخامسة عشرة من النوع الأول من الزهر ، وكان السيوطي أخذها من مختصر العين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، ولم يختصر السيد مرتضى هذه الفقرة التي نقلها من الزهر ، ولكنه اكتفى بها ولم يذكر غيرها مما أورده السيوطي عن مراجع أخرى كجمهرة ابن دريد مثلاً .

ويُعنون المقصد الرابع « المتواتر من اللغة والآحاد » ولكنه يتناول غيرها : المنقطع والضعيف والفصيح وأكثر الحروف استعمالاً عند العرب وأقلها ، ورتب الفصاحة في الألفاظ والأبنية ، وهذا المقصد يجمع مختارات من أبواب متفرقة من الزهر ، مثل « النوع الثالث : معرفة المتواتر والآحاد » ، و « النوع الرابع : معرفة المرسل والمنقطع » ، و « النوع الخامس : معرفة الأفراد » و « النوع العاشر : معرفة الضعيف والمنكر والمتروك من اللغات » و « النوع التاسع : معرفة الفصيح » . ويعالج المقصد الخامس أفصح الناس ، فيخصص أوله للأقوال عن فصاحة الرسول وأوسطه لفصاحة قريش وأواخره للغات القبائل المكروهة ، واختار هذا المقصد من « الفصل الثاني في معرفة الفصيح من العرب » من النوع التاسع و « النوع الحادي عشر : معرفة الرديء المذموم من اللغات » من الزهر . ويتناول المقصد السادس المطرد والشاذ ، والحقيقة والمجاز والمشارك والأضداد والمترادف والمغرب والمولد من الألفاظ ، وهو اختيارات في تعريف هذه الأنواع من الأبواب التالية من الزهر بالترتيب :

١ - النوع الثاني عشر : معرفة المطرد والشاذ .

٢ - النوع الرابع والعشرون : معرفة الحقيقة والمجاز .

٣ - النوع السادس والعشرون : معرفة الأضداد .

٤ - النوع السابع والعشرون : معرفة المترادف .

٥ - النوع التاسع عشر : معرفة المغرب .

٦ - النوع الحادي والعشرون : معرفة المولد .

ويختص المقصد السابع بأداب اللغوى وهى كثيرة مختلطة فى الزهر ، فتبعتها السيد مرتضى ، واختار مجموعة منها من فصول مختلفة «من النوع الحادى والأربعين : معرفة آداب اللغوى» وذكر فى آخر المقصد طرق أخذ اللغة والصيغ التى يعبر بها المرء عن كل طريقة ، وقد أخذ هذه الفقرة من مواضع متفرقة من «النوع السابع : معرفة طرق الأخذ والتحمل» من الزهر .

أما المقصد الثامن فجعله أنواعا ، والأنواع فروعاً ، فالنوع الأول فى بيان مراتب اللغويين وفيه نوعان : أولهما فى بيان أئمة اللغة من البصريين ، وبيان أسانيدهم ووفياتهم وكناهم ، والثانى فى بيان أئمة اللغة من الكوفيين ، وبيان أسانيدهم وألقابهم ووفياتهم ؛ وقد رتب الأئمة فى الفرعين ترتيباً زمنياً ، ولفق السيد مرتضى هذين الفرعين من عدة أنواع من الزهر ، مثل «النوع الرابع والأربعين : معرفة الطبقات والحفاظ والثقات والضعفاء» ؛ و«النوع الخامس والأربعين : معرفة الأسماء والكنى والألقاب والأنساب» ؛ و«النوع الثامن والأربعين : معرفة المواليد والوفيات» .

والنوع الثانى من هذا المقصد فى بيان المصنفين فى اللغة ، ذكر فيه كتاب العين وطرفاً من الخلاف فيه وتقوده ؛ والبارغ للقالى ، والموعب لأبى غالب وغيرهما . . . حتى القاموس المحيط للفيروزآبادى . وأخذ هذا النوع — ما عدا كلامه عن لسان العرب والقاموس المحيط — من المسألة السادسة عشرة من النوع الأول من الزهر . ونستطيع أن نقول : إن السيد مرتضى لم يأت من عنده فى هذه المقاصد الثمانية بشيء زائد على ما اختاره من الزهر ، إلا عبارة أو عبارتين ، وكلامه عن اللسان والقاموس . وكان يتصرف فى بعض ما ينقله فى أحيان نادرة ، ولكنه فى أغلب المواضع لم يتصرف فى نص العبارة ، وإنما اكتفى بحذف بعضها اختصاراً .

وكان المقصد التاسع فى ترجمة مؤلف القاموس المحيط ذكر فيها نسبه ومولده وتعليمه ورحلاته وروايته وتصانيفه ووفاته ومن ترجم له وخبراً عن سرعة بديهته ومعرفة الغريب . وأخذ السيد مرتضى هذه الترجمة من الكتب التى ذكر أنها

ترجمت له ، وهي إنباء الفخر لابن سَجَر ، والضوء اللامع للسخاوى ، والبغية للسيوطى ، وطبقات ابن قاضي شهبه ، وتاريخ الصفدى ، وأزهار الرياض للعقري .
وعالج آخر المقاصد أسانيد الشارح المتصلة إلى المؤلف ، أى الطرق التى يروى عنها السيد مرتضى كتاب القاموس . وذكر المؤلف الطرق التى روى عنها هو ، والطرق التى روى عنها أساتيدُه أيضا ، وهى عدة طرق . وختم المقصد بأن « هناك أسانيد أخرى غير هذه [التى ذكرها] عالية ونازلة ، أعرضنا عنها خوف الإطالة ، وفى هذا القدر الكفاية » .

أما خاتمة المقدمة فكانت شرحا لمقدمة المؤلف ، وكان السيد مرتضى يذكر عبارة الفيروزآبادى ثم يعلق عليها ، وحين ينتهى يورد عبارة أخرى منه أو لفظة واحدة ثم يعلق عليها وهلم جرا . وذكر جميع المقدمة ينصها دون أن يتصرف فى شيء منها . وقد وضعت عبارة الفيروزآبادى فى التاج المطبوع بين أقواس ، لتمييزها عن عبارة الشارح ، وكان يدخل فى شرحه كل ما عَن له من معنى إجمالى ، ومسائل نحوية وصرفية ولفوية ودينية ، والخلاف بين النسخ .

ويتضح من شرح السيد مرتضى للمقدمة ، أنه اعتمد كثيرا على حاشية أستاذه ابن الطيب ، فاختصرها فيه ، فأفاد مما رجع إليه ابن الطيب ، وأفاد أيضا من معظم الشروح السابقة للمقدمة .

المعجم :

أما المعجم نفسه فيسير على نظام القاموس ، فيبدأ بباب الهمزة ، وفصل الهمزة ويستمر مع الحروف جميعا كأصله . ولكن مؤلف التاج نهج على أن يصدر كل باب بكلمة قصيرة عن الحرف المعقود له هذا الباب ، فيبين مخرجه وصفته وإبدالاته وما إلى ذلك ، ويعتمد فى ذلك على شيخه ابن الطيب وكتب النحو المختلفة ، كما شرح كلمة الباب والفصل فى الباب الأول من الكتاب ، واختصر هذا الشرح من شيخه أيضا .

وبعد هذه الكلمة تبتدى المواد، ونهج المؤلف في إيرادها على المحافظة على عبارة الفيروز آبادى كل المحافظة فذكرها بين قوسين، ثم أورد شروحه وأقواله في خارج الأقواس محاولاً الملاءمة بين ما يقوله وكلام القاموس حتى لا ينفصل السياق.

تحليل المواد :

هاك ما قال صاحب التاج في مادة « عقق » : (العقيق كأمير : خرز أحمر) تتخذ منه الفصوص (يكون باليمن) بالقرب من الشَّحْر ، يتكون ليكون مرجاناً فيمنعه اليبس والبرد . قال التيفاشى يوثى به من اليمن من معادن له بصنعاء ثم يوثى به إلى عدن ومنها يجلب إلى سائر البلاد . قلت : وقد تقدم للمصنف في « ق رأ » أن معدن العقيق في موضع قرب صنعاء يقال له مقراً (وبسواحل بحر رومية منه جنس كدر ، كما يجرى من اللحم المالح وفيه خطوط بيض خفية) قلت وهو المعروف بالرطبى ؛ قاله التيفاشى . وأجود أنواعه الأحمر فالأصفر فالأبيض ، وغيرها ردى . وقيل المشطب منه أجود وهي أصيلة لا منقلبة عن طبخ كما ظن ، حقه داود في التذكرة . ومن خواص الأحمر منه (من تخم به سكنت روعته عند الخصام) وزال عنه الهم والخفقان (وانقطع عنه الدم من أى موضع كان) لاسياً النساء اللواتى يدوم طمهن ، وشربه يذهب الطحال ويفتح الشَّدَد (ونحاتة جميع أصنافه تذهب حفر الأسنان ، ومحروقه يثبت متحركها) ويشد اللثة . وقد ورد في بعض الأخبار « تختموا بالعقيق فإنه بركة » وقال صاحب اللسان : ورأيت في حاشية بعض نسخ التهذيب الموثوق بها : قال أبو القاسم : سئل إبراهيم الحربى عن الحديث لا تختموا بالعقيق . فقال : هذا تصحيف إنما هو لا تختموا بالعقيق ، أى تقيموا ، لأنه كان خراباً . (الواحدة بهاء . ج : عقائق) اغترف الشارح من كتب الطب المشهورة ، واتفق الحديث وما ورد فيه من لسان العرب بالنص .

وقال : « (و) العقيق (الوادى ج : أعقة) وعقائق . (و) العقيق (كل مسيل شقه ماء السيل) فأنهره ووسعها والجمع كالجمع (و) العقيق (ع بالمدينة) على ساكنها

أفضل الصلاة والسلام ، وفيه عيون ونخيل وهو الذي ورد ذكره في الحديث أنه واد مبارك كأنه شق أى شق ، غلبت الصفة عليه غلبة الاسم ولزمته الألف واللام لأنه جعل الشيء بعينه على ماذهب إليه الخليل في أسماء الأعلام التي أصلها الصفة كالحارث والعباس (و) أيضا موضع (باليامة) وهو واد واسع مما يلي العرمة تتدفق فيه شعاب العارض وفيه عيون عذبة الماء . (و) أيضا موضع (بتهامة) ومنه الحديث : وقت لأهل العراق بطن العتيق . وقال الأزهري : أراد العتيق الذي بالقرب من ذات عرق ، قبها بمرحلة أو مرحلتين وهو الذي ذكره الشافعي رحمه الله في المناسك وهو قوله : ولو أهلوا من العتيق كان أحب إلي . (و) أيضا موضع (بنجد) يقال له : عتيق القنان تجرى إليه مياه قلل نجد وجباله (و) العتيق (ستة مواضع آخر) وهي أودية شقها السيل عادية ، منها العتيقان بلدان في بلاد بني عامر من ناحية اليمن فإذا رأيت هذه اللفظة مثناة فإنما يعني بها ذاك البلدان لأن مثل هذا قد يقرء كأبانين « زاد صيغة الجمع الثانية عن ابن سيده والتفسيرات والأحاديث من اللسان عن النباية ، ومن التهذيب ، وتحديد المواضع ووصفها من التهذيب واللسان . وأورد ما قاله الخليل عن الأسماء المتخذة من الصفات من المحكم واللسان ، مع الاختصار والحذف ، وكل ما أورده من زيادات موجودة في اللسان . وفي بعض نسخ القاموس يذكر أن العتيق موضع بالطائف أيضا ولم يتعرض له الزبيدي .

« وقال : « (و) العتيق (شعر كل مولود) يخرج على رأسه في بطن أمه (من الناس) قال أبو عبيد : وكذلك من البهائم (كاللقة بالكسر و) النقيقة (كسنية) ، وأنشد الأزهري للشماخ :

أطار عقيقة عنه نبالا وأذميج دمج ذى شطن بديع

أراد شعره الذي يولد عليه أنه أنسله عنه ، وأنشد أبو عبيد لابن الرقاع يصف العير :

تحسرت عقة عنه فأنسلها واجتاب أخرى جديدا بعد ما ابتغلا

يقول لما تبرع وأكل بقول الربيع أنسل الشعر المولود معه وأنت الآخر ، فاجتابه أى

اكتساء . وفي الحديث : كل مولود مرتين بعقيقته أى العقيقة لازمة له لا بد له منها .
قال الليث : وإذا سقط عنه الشعر مرة ذهب ذلك الاسم منه قال امرؤ القيس :
يا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته أحببا
وقد مر تمام الأبيات فى « ر س ع » يصفه باللؤم والشح أى لم يحاق فى صفه
حتى شاخ . وقال زهير :

أذلك أم أقب البطن جأب عليه من عقيقته عفاء

وفى الحديث إن انفرت عقيقته فرق ، أى شعره سمي عقيقة تشبيها بشعر
المولود (أو العقة) بالكسر (فى العنبر والناس خاصة) ولم تقل فى غيرها قاله
أبو عبيد قال : عدى بن زيد العبادى يصف حمرا :

صيت التعشير رزام الضحى ناسل عقتة مثل المد

(ج) عقق (كعقب) قال رؤبة :

كالهروى انجاب عن ليل البرق طير عنها النسر حولى العقق

النسر : السمن (والعقيقة أيضا صوف الجذع) كما ان الجنيبة صوف الثنى
(و) سميت (الشاة التى تذبح عند حلق الشعر للمولود) عقيقه لأنه يخلق عنه ذلك
عند الذبح ، ولذا جاء فى الحديث فأمر يقوا عنه دما ، وأميطوا عنه الأذى يعنى بالأذى
ذلك الشعر الذى يخلق عنه وهذا من الأشياء التى ربما سميت باسم غيرها إذا كانت
معها أو من سببها . وفى الحديث أنه سئل عن العقيقة فقال : لا أحب العقوق ليس
فيه توهين لأمر العقيقة ولا إسقاط لها ، وإنما كره الاسم وأحب أن تسمى بأحسن منه
كالنسيكة والذبيحة ، جريا على عادته فى تغيير الاسم القبيح وجعل الزمخشري الشعر
أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه . أكمل الزبيدى فى هذه الفقرة تفسير المؤلف
ونسب بعضها إلى أصحابه وأتى بالشواهد الشعرية والحديثية وشرح بعضها . وكل ذلك
موجود فى اللسان متناثر فى المعاجم الأخرى . ونسب قولاً لليث لم أراه فى كتاب
العين ولا فى أى معجم آخر فقلعه أخذه من العباب وهو غير موجود فى التكملة .

ومن هنا يبين أن من أسباب مخالفة اقتباساته لما في العين أنه لا يأخذ عنه مباشرة .

وقال : « (و) العقيقة (من البرق : ما يبقى في السحاب من شعاعه) قاله الليث

وقال غيره عقيقة البرق : ما انفق منه أى تسرب من السحاب (كالعق كعُرد)

وقيل : العقيقة والعق البرق إذا رأته وسط السحاب كأنه سيف مسلول ، قال

الليث (وبه تشبه السيوف فتسمى عقائق) قال عنتره :

وسيفي كالعقيقة فهو كمي سلاحا لا أقل ولا فطارا

وأشد الليث لعمر بن كلثوم :

بُسْمُرٍ مِنْ قَنَا الْخَطِي لَدُنٍ وَيِيضُ كَالْعَقَائِقِ يَجْلَلِينَا

وفي الأساس : ما أدرى شمت عقيقة أم شمت عقيقة ، أى سللت سيفاً أو نظرت إلى

برق ، وهى البرقة التى تستطيل فى عرض السحاب ، وقد أكثروا استعارتها للسيف

حتى جعلوها من أسمائه فقالوا سلوا عقائق كالعقائيق (و) قال ابن الأعرابي العقيقة

(المزادة و) العقيقة (النهر، و) العقيقة (العصابة ساعة تشق من الثوب و) قال :

أبو عبيدة وابن الأعرابي أيضا العقيقة (غرلة الصبي) إذا ختن (و) الأصل فى كل

ذلك (عق) يعق عقا : إذا (شق) وقُطِعَ فهو معقوق وعقيق ومنه تسمية شعر المولود

عقيقة لأنه إن كان على رأس الإنسى حلق وقطع وإن كان على البهيمة فإنها تنسله .

والذبيحة تسمى عقيقة لأنها تذبح ، فيشق حلقومها ومرئها وودجاها قطعا كما سميت

ذبيحة بالذبح وهو الشق . (و) عق (عن المولود) يعق ويعق حلق عقيقته أو (ذبح

عنه) شاة ، وفى التهذيب والصحاح : « يوم أسبوعه » فقيده بالسابع قال الليث تفصل

أعضاؤها وتطبخ بماء وملح فيطعمها إلساكين وفى الحديث أن النبى صلى الله عليه

وسلم عق عن الحسن والحسين رضى الله عنهما ، (و) عق (بالسهم) إذا (رمى به

نحو السهام وذلك السهم) يسمى (عقيقة) وهو سهم الاعتذار وكانوا يفعلونه فى الجاهلية

فإن رجع السهم ملطخا بالدم لم يرضوا إلا بالقرود ، وإن رجع نقياً مسحوا الحامم وصالحوا

على الدية وكان مسح اللحي علامة الصلح كما في العباب ، وفي اللسان : أصله أن يقتل رجل من القبيلة فيطالب القاتل بدمه فتجتمع جماعة من الرؤساء إلى أولياء القتيل ويعرضون عليهم الدية ويسألون العفو عن الدم فإن كان وليه قويا حميا أبي أخذ الدية وإن كان ضعيفا شاور أهل قبيلته فيقول للطالين : إن بيننا وبين خالقنا سلامة للأمر والنهي فيقول لهم الآخرون : ما علامتكم ؟ فيقولون نأخذ سهما فنركبه على قوس ثم نرمي به نحو السماء فإن رجع إلينا ملطخا بالدم فقد نهينا عن أخذ الدية — ولم يرضوا بالقود — وإن رجع نقيًا كما صدقنا أمرنا بأخذ الدية — وصالحوا . فما رجع هذا السهم قط إلا نقيًا ولكن بهذا عذر عند جهالم . وقال شاعر من أهل القتيل وقيل : من هذيل ، وقال : ابن بري هو الأشعر الجعفي وكان غائبًا عن هذا الصلح :

عقوا بسهم ثم قالوا صالحوا يا ليتني في القوم إذ مسحوا اللحي

قال الأزهرى وأنشد الشافعي للمتخل الهذلي :

عقوا بسهم ولم يشعر به أحد ثم استقاموا وقالوا حبذا الوضع
أخبر أنهم آثروا إبل الدية وألبانها على دم قاتل صاحبهم ، والوضع ههنا اللبن ،
ويروي عقوا بفتح القاف وهو من باب المعتل . « أكل في هذه الفقرة التفسيرات
واتسع فيها وعزا بعضها إلى أصحابه ، وأتى بالشواهد من الشعر . والعبارة الأولى
من الفقرة منسوبة لليث وهي له حقيقة وتنسب الثانية إلى « غيره » مع أنها له
أيضا ، ولكنه لم يتنبه إلى ذلك ، لأنه لم يرجع إلى كتاب العين مباشرة وإنما عن
طريق الوسائط ، ونسب تشبيه السيف بالعقيقة إلى الليث ولم نجد في العين وبقية
الأقوال كلها في اللسان .

وقال : « (و) عق (والده) يعق عقا و (عقوقا) بالضم و (معقة) شق عصا
طاعته وهو (ضد بره) وقد يم بلفظ العقوق جميع الرحم وفي الحديث : أكبر الكبائر
الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس ، وأنشد لسلمة الخزومي :
إن البنين شرارهم أمثاله من عق والده وبر الأبعدا

وقال زهير :

فأصَبَحْتُهَا فِيهَا عَلَى خَيْرِ مَوْطِنٍ بَعِيدِينَ فِيهَا مِنْ عُقُوقٍ وَمَأْتَمٍ

وقال آخر وهو النابغة :

أحلام عاد وأجساد مطهرة من المعقة والآفات والأثم

(فهو عاق وعق) ومنه قول الزقيان واسمه عطاء بن أسيد :

أنا أبو المرقال عقا فظا لمن أعادى مدرسا دلنظى

هكذا أنشده الصاغاني ورواية ابن الأعرابي هكذا :

أنا أبو النقدام عقا فظا بمن أعادى ملطبا ملطبا

أكظه حتى يموت كظا ثمت أعلى رأسه الملوظا

صاعقة من لب تلظى

قيل أراد بالعق هنا العاق وقيل المر من الماء العقاق كما سيأتي (وعقق محرقة)

هكذا في سائر النسخ والضواب عقق كعاصر وعمر معدول من عاق للمبالغة كقندر

من غادر وفسق من فاسق ، ومنه قول أبي سفيان يوم أحد لحمزة رضي الله عنه حين

راه مقتولا « ذق عقق » أي جزاء فعلك يا عاق كما في الصحاح (و) يروي أيضا

بجمل عقق (بضمين) أي عاق كما في اللسان (جمع الأولى عققة محرقة) ككافر

وكفرة كما في الصحاح . زاد الصاغاني وعقق مثال سكر وأنشد لرؤبة :

* من العدا والأقربين العققا *

(وثقاق كقطام اسم) من (العقوق) كما في العباب ، ونقله ابن بري أيضا

وأنشد لعمر بن عبد العزيز :
وأشد لعمر بنت دريد ترثيه :

لعمرك ما خشيت على دريد بيطن سميرة جيش العناق

جزى عنا الإله بني سليم وعقتهم بما فعلوا ثقاق

زاد صيغاً من المضارع والمصدر وعقق ، ووضح التفسيرات ، وزاد فيها ، وأتى

بشواهد من الحديث والشعر ، وشرح بعضها ، وأمثلة للتضبط ، واعترض على ضبط عَقَقَ ، ونسب بعض الأقوال إلى أصحابها .

وقال : « وما عَقَّ وعُقَّ بعُقَّ (أي (فر) شديد المرارة أو مر غليظ ، الواحد والجمع سواء مثل قُعَّ وقُعَّاع (وفرس عقوق كصبور : حائل أو حامل) وذلك إذا انفتق واتسع للولد (ضد) قال أبو حاتم في الأضداد : زعم بعض شيوخنا أن الفرس الحامل يقال لها عقوق ، ويقال أيضا للحائل عقوق . وفي الحديث أتاه رجل معه فرس عقوق : أي حائل ، (أو هو على التفاؤل) كما ظنه أبو حاتم ، وقال كأنهم أرادوا أنها ستحمل إن شاء الله تعالى ، قال الأزهري : وهذا يروى عن أبي زيد (ج عَقُّقُ بضمين) كقلوص وقلص كما في العباب ونظيره الجوهري برسول ورسول ، قال رؤبة يصف صائدا :

وسوس يدعو مخلصا رب الفاق سرا وقد أَوَّنَ تَأوِينُ العُقُقِ

يروى أَوَّنَ على وزن قَبَّلَ يريد الواحد من الحمير ، والأون العدل ، أي شرب حتى صار كأنه فرس ، ويروى : أَوَّنَ على وزن قَمَلَنَ يريد بذلك الجماعة منهم : أي شربن حتى كأن كل واحدة منهن عقوق أي حامل ، فشبّه بطونها بالأعدال (جج) أي جمع الجمع عقاق (ككتاب) مثل : قلص وقلاص (وقد عقت تعق) من حد ضرب ، ومنه الحديث : « من طرق مسلما فعتت له فرسه ، كان كاجر كذا » أي حملت (عقاقا) كسحاب (وعققا محرّكة وأعقت) وسيأتي قريبا في كلام المصنف (أو العقاق كسحاب وكتاب الحمل بعينه) قال أبو عمرو : أظهرت الأتان عقاقا بفتح العين إذا تبين حملها ، ويقال للجنين عقاق قال :

جوانح يمزّعن مزرع الظبا ء لم يتركن لبطن عقاقا

أي جنينا ، هكذا قال الشافعي العقاق بهذا المعنى في آخر كتاب العرف ، وأما الأصمعي فإنه يقول : العقاق مصدر العقوق ، قوله : (والعقق محرّكة الانشقاق) .

هكذا في سائر النسخ ، والصواب كالعق محركة أى بمعنى الحمل ، كما في اللسان
والصحاح والعباب ، يقال : أظهرت الأتان عققا أى حملا ، وأنشدوا لعدي
ابن زيد العبادى :

وتركت العير يدي نجره ونحوها سمحجا فيها عقق

وأما العقق محركة بمعنى الانشقاق نخطأ ، ينبغى التنبيه لذلك والله أعلم .

أكل التفسيرات وزاد أمثلة الضبط ونسب الأقوال وأتى بالشواهد وشرحها
وعارض النسخ وعارض على أحد الأقوال وصححه .

وقال : «(و) في المثل أعز من (الأبلى العقوق) فلما لم ينله أراد بيض الأنوق .

ومن أمثالهم أيضا في الرجل يسأل ما لا يكون وما لا يقدر عليه : كلفتني الأبلق

العقوق ، ومثله كلفتني بيض الأنوق ، وقيل الأبلق العقوق الصبح لأنه ينشق وقد

مر ما يتعلق به (في بلق) وأنق فراجعه (و) يقال أهش من (نوى العقوق)

وهو (نوى هش) أى رخو (لين المصنفة) تأكله العجوز أو تلوكه ، تعلقه الناقة

العقوق إلفا لها ، فلذلك أضيف إليها . قال الليث : وهو من كلام أهل البصرة

ولا تعرفه الأعراب في باديتها (وعقة : بطن من النمر بن قاسط) بن هنب بن أفصى

ابن دُعَى بن جديلة قال الأخطل :

وموقع أثر السفار بخطبه من سوء عِقة أو بنى الجوال

الموقع الذى أثر القتب في ظهره . وبنو الجوال في بنى تغلب وقال ابن الكلبي

في الجمهرة فمن بنى هلال عقة بن البشر بن هلال بن البشر بن قيس بن زهير بن عقة

ابن جشم بن هلال بن ربيعة بن زيد مناة ، الذى كان على بنى النمر يوم عين التمر ،

لقيمهم خالد بن الوليد ، فقتله خالد بن الوليد رضى الله عنه وصلبه . قالت : والذى في أنساب

أبي عبيد القاسم بن سلام ما نصه : وكانت أوس مناة من النمر بن قاسط أبيدوا يوم

لقيمهم خالد بن الوليد في زمن أبي بكر رضى الله عنهما ، ورئيسهم يومئذ لبيد بن عتبة

يقال هو رئيس أوس خاصة ، ثم قال : ومن بنى تيم الله من النمر الضحيان واسمه عامر بن سعد بن الخزرج بن تيم الله وأخوه عوف بن سعد من ولده عقة بن قيس ابن بشر كان على بنى النمر يوم لقيهم خالد بن الوليد بعين النمر ، فقتله وصلبه .

أورد الزبيدي الصيغ المختلفة للمثل الأول ، وعزا تفسير النوى العقوق إلى صاحبه مع إكماله بحيث يقترب من النص الأصلي ، واستطرد في العلم فاغترف مما كتبه كتب الأنساب ، وحذف من نص القاموس كلمة هي (طلب) من (طلب الأبلق العقوق) ولم ير مثل ذلك من قبل .

وقال : « (و) قال ابن دريد العقة (البرقة المستطيلة في السماء) وفي الأساس في عرض السحاب . زاد غيره كأنه سيف مسلول (و) العقة (حفرة عميقة في الأرض) والجمع عقات (كالمق بالكسر) هكذا في النسخ والضواب بالفتح ، وهو حفر في الأرض مستطيل ، سمي بالمصدر كما في اللسان (والعقة بالضم التي يلعب بها الصبيان) كما في اللسان (و) في الصحاح (عقان النخيل والكروم) بالكسر (ما يخرج من أصولها) وفي للصحاح والعباب : من أصولها وإذا لم تقطع العقان فسدت الأصول (وقد أعقتا) إعقاقا أخرجتا عقانها (وعواق النخل روادفه وهي فسلان تنبت منه) كما في العباب (والعقق (كجففر (طائر) معروف في حجم الحمام (أبلق بسواد وبياض) أذن وهو نوع من الغربان والعرب تتشام به كما في المصباح يعقق بصوته عققته (يشبه صوته العين والقاف) إذا صات وبه سمي . وقد عقق الطائر بصوته إذا جاء وذهب قال رؤبة :

ومن بنى في الدين أو تعمقا وفرأ مخذولا فكان عققا

قال ابن بري وروى ثعلب عن إسحاق الموصلي أن العقق يقال له الشججى

وفي حديث النخعي : يقتل المحرم العقق . قال ابن الأثير : وإنما جاز قتلها لأنه نوع من الغربان . (و) هذا ماء (أعقه) الله أي (أمره) وكذلك أفعه الله وأعقت الأرض الماء : أمرته . وقال الجعدي :

بحرك بحر الجود ما أعقه ربك والمحروم من لم يسقه

أى ما أمره (و) أعقت (الفرس) والأتان إذا (حملت) وانفتق بطنها ، والإعقاق فى الخيل والحر بعد الإقصاص ، وقيل عقت إذا حملت وأعقت إذا نبتت العقيقة فى بطنها على الولد الذى حملته (وهى عقوق) على غير القياس و (لا) يقال (معق) وهذا نادر أو يقال (ذلك) فى لغية رديئة) ومنه قول رؤبة :

قد عتق الأجدع بعد رق بقارح أو زولة معق

وكان أبو عمرو يقول : عقت فى عقوق وأعقت فى معق واللغة الفصيحة أعقت فى عقوق (و) فى نوادر الأعراب (اعتق السيف) من غمده واهتلبه وامترقه واختلطه إذا استله ؛ قال الجرجاني الأصل اخترطه وكان اللام مبدلة منه ، وفيه نظر ، (و) اعتق (السحاب انشق) واندفع ماؤه قال أبو وجزة :

حتى إذا أنجبت أرواقه انهزمت واعتق منبعج بالوبل مبقور

(وانفق الفبار) انشق و (سطم) عن ابن فارس ، قال رؤبة * إذا العجاج المستطار انعقا * (و) انعقت (العقدة انشدت) واستحكمت (و) انعقت (السحابة تبعجت بالماء) وانشتت (وكل انشقاق) فهو (انعقاق) يقال انعق الثوب أى انشق عن ثعلب وانفق البرق تشقق . والتركيب يدل على الشق ، وإليه ترجع فروع الباب بلطف نظر . « نسب الزبيدي الأقوال إلى أصحابها ومراجعتها ، وأكمل التفسيرات ، واستشهد عليها من الشعر والحديث ونقد ضبط العق .

وأخيرا : « ومما استدرك عليه العتيق كأمر البرق ، وبه فسر بعضهم قول الفرزدق :

قنى ودعينا يا هنيذ فإنتى أرى الحى قد شاموا العتيق اليمانيا

أى شاموا البرق من ناحية اليمن وعق البرق انشق ويقال الانعقاق تشققه والتبوج تكشفه وعقيقته شعاعه وانفق الوادى عمق والعقائق النباء والغدران فى الأخاديد المنعقة حكاه أبو حنيفة وأنشد لكثير بن عبد الرحمن الخزاعى يصف امرأة :

إذا خرجت من بيتها راق عينها معوزة وأعجبته العقائق
أراد معوز النبت حول بيتها وقيل العقائق الرمال الحمر وعقت الريح المزن تعقه
عقا إذا استدرته كأنها تشقه شقا قال الهذلي يصف غيثا :

حار وعقت مزنة الريح وان تمار به العرض ولم يشمل
حار تحير وتردد واستدرته ريح الجنوب ولم تهب به الشمال فتشعه . وانقار به
العرض أى عرض السحاب وقعت منه قطعة ، وسحابة معقوفة إذا عقت فانعقت
وسحابة عقاقة إذا دفعت ماءها ، وقد عقت ، قال عبد بنى الحساس يصف غيثا :

فمرّ على الأنهاء فاتجج مزنة ففق طويلا يسكب الماء ساجيا
ومنه قول ابنة المعقر البارقية : أرى سحابة سحباء عقاقة ، كأنها حولا ، ناقة ، ذات
هيدب دان ، وسيروان ، رواه شمر . وما أعقه لوالده وأعق فلان إذا جاء بالعقوق
كما يقال أحوب إذا جاء بالحوب ؛ ومنه قول الأعشى أنشده ابن السكيت :

فإني وما كلفتموني بجهلكم ويعلم ربي من أعق وأحوبا
وفى المثل : أعق من ضب قال ابن الأعرابي : إنما يريد به الأثى ، وعقوقها
أنها تأكل أولادها والمُعق بضمين البعداء من الأعداء وأيضا قاطعو الأرحام
ويقال عاقت فلانا أعق عقاقا إذا خالفته وفى الحديث مثلكم : ومثل عائشة مثل
العين فى الرأس تؤذى صاحبها ولا يستطيع أن يعقها إلا بالذى هو خير لها ، هو
مستعار من عقوق الوالدين ويقال للصبى إذا نشأ مع حى حتى شب وقوى فيهم
عقت تميته فى بنى فلان ومنه قول الشاعر :

بلاد بها جب الشباب تيمتى وأول أرض مس جلدى ترابها
والأصل فى ذلك أن الصبى ما دام طفلا تعلق أمه عليه التماثم تعوزه من العين ،
فإذا كبر قطعت عنه . قلت : ووقع فى خطبة المطول للسعد : بلاد بها نيظت على
تماثى ، وما ذكرنا هو الأصح . وكن شق وخرق فى الرمل وغيره فهو عق ،

والعقوق كصبور موضع وبه فسر قول الشاعر أنشده ابن السكيت :
ولو طلبوني بالعقوق أتيتهم بألف أؤديه إلى القوم أقرعا

ويقال المراد به الأباق والوجهان ذكرهما الجوهري ، ويقال للمعتذر إذا أفرط
في اعتذاره قد اعتق اعتقاقا ، ويقال للدلو إذ طامت من البئر ملأى قد عقت عقا ،
ومن العرب من يقول عقت تعقية وأصلها : عقت فلما اجتمعت ثلاث قافات قلبوا
إحداها ياء كما قالوا تظنيت من الظن وأنشد ابن الأعرابي : * عقت كما عقت ذلوف
العقبان * شبه الدلو وهي تشق هواء البئر طالعة بسرعة بالعقاب تدلف في طيرانها
نحو الصيد . والعققة حركة القرطاس والثوب الجديد كالعققة . والعقيقون جماعة
من الأشراف منهم أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العدوي صاحب كتاب النسب ،
روى عن جده يحيى بن الحسن ، وأبو القاسم أحمد بن الحسين بن أحمد بن علي بن
محمد بن جعفر العتيق من كبار الدمشقيين في أثناء المئة الرابعة ، وهو صاحب الدار التي
صارت المدرسة الظاهرية بدمشق مات سنة ٣٧٨ . ومنية عتيق قرية بمصر والأعقة
رمل وبه فسر السكري قول أبي خراش : * ومن دونهم أرض الأعقة والرمل * «
وكل هذا المستدرك في اللسان ما عدا الفقرة الأخيرة التي تحتوي على أسماء
العتيقيين ومنية عتيق والأعقة أما منية عتيق فمن قرى مصر والزبيدي من المقيمين
فيها وأما العتيقون فلعله أخذهم من بعض كتب الرجال والطبقات . والمستدرك
الذي في اللسان معظامه مروى عن التهذيب فيما عدا ما ننبه عليه . فقد أخذ من
المحكم عق البرق وعقيقة وانق الوادي والعائق وأعق من صب وقول ابنة معمر
ابن حمار البارقية مع خلطه بما في التهذيب ، وأخذ من الصحاح والتهذيب أعق
فلان ، ونبه عليه بنفسه ، ومن النهاية حديث عائشة . ولم يعز الزبيدي من هذه
الأقوال إلى صاحبه إلا القليل كما هو ظاهر .

ويتبين من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى الكتب التالية : أدوية
التيفاشي وتذكرة داود في الطب وجمهرة ابن الكلبي وأنساب أبي عبيد القاسم

ابن سلام في الأعلام وجمهرة ابن دريد وتهذيب الأزهرى وصحاح الجوهري وعباب الصاغاني وأساس الزمخشري ولسان ابن المكرم ومصباح الفيومي من المعاجم .
وظهرت في مادته أسماء بعض الكتب الأخرى التي استقى منها عن طريق مراجعته السابقة مثل العين للخليل وحواشي ابن بري والنهاية لابن الأثير .

وحين تقابل هذه المادة بما في المعاجم الأخرى من الأصول نرى مرتضى الزبيدي أتى على جميع ما في العين والجمهرة والصحاح والمحكم ، ووزع صيغها بين الأصل والمستدرک ، ولم يحذف إلا بيت جرير وجمع عقق من العين ، وبيت امرئ القيس والاستطراد النحوي من المحكم . أما التكلة فلم يحذف منها شيئاً . وأخيراً التهذيب آخر كثيراً منه إلى المستدرک وحذف الحديث الذي ابتدأت مادته به ، وبعض تعليقاته على الشواهد ، وأسماء اللغويين والرواة ؛ ويتضح من هذا ما حذفه من اللسان وكان أخذه من هذه الأصول . ويبدو أن الزبيدي اعتمد على اللسان فيما نقله عن المعاجم القديمة ، لأنه اتفق معه عندما اختلف نصحاً عما فيها ، مثل العقق بمعنى الأبعاد من الأعداء ، وعندما حذف بعض الصيغ مثل تلال عقق . وفي التاج زيادات لم أجد لها في مراجعته مثل بيت رؤبة وقول عمرو بن كلثوم وشرح الليث لما يفعله العرب بالشاة العقيقة ، فالأخيران في العين ولكن الأهميات لم تذكرها .

وهذه مادة « هقع » قال : « (الهقعة دائرة تكون بعرض زور الفرس) وتكره ، قاله الجوهري ، أو في وسطه وهي دائرة الحزام تستحب ، (أو) هي دائرة تكون (بحيث تصيب رجل الفارس) في مركله . قال الليث (يتشام بها) وتبكره (أو لمعة بياض في جنبه الأيسر) نقله ابن دريد » . أكمل الشارح عبارة المؤلف الأولى بكلمة « وتكره » وردها إلى الجوهري ولم يغير رواية القاموس مع مخالفتها ما في الصحاح . ثم أورد تفسير ابن سيده وجعله بين عبارات المؤلف ، وحافظ على نص الشطر الثاني منه « وهي دائرة الحزام تستحب » وتصرف في الأول كي لا يقع في التكرار وحدث في العبارة الثانية ما حدث في الأولى : أكلها وأورد في وسطها اسم

الليث مما يشعر بردها إليه وهي في الحقيقة عنه ، وأخذها من التهذيب ، بدليل وجود بعض الخلاف . وتكرر الظاهرة مع العبارة الأخيرة : يكملها ويَهْزوها إلى ابن دريد .

وقال صاحب التاج : « والمقعة (ثلاثة كواكب) نيرة قريب بعضها من بعض (فوق منكبى الجوزاء) كأنها (الأثافي) وهي من منازل القمر (إذا طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف) ، قال ساجع العرب : إذا طلعت المقعة ، تقوض الناس للقاعة ورجعوا إلى النجعة وأورست المقعة وأردفتها المنعة ، وهي رأس الجوزاء شبهت بهقعة الفرس ، وفي حديث ابن عباس [لمن] طلق ألفا : يكفيك منها هقعة الجوزاء : أى يكفيك من التطايق ثلاث تطليقات . والمقعة غزيرة النوء » اكتفى الزبيدي في هذه الفقرة بالإكمال ولفقه من الأزهرى عن الليث والجوهري وابن منظور عن ابن الأثير . وزاد التنبية على أن المقعة كثيرة النوء .

وقال أيضا : « (و) قال الفراء : (هقعه) بين أذنيه هقعا (كواه . و) قال ابن دريد : المقاع (كغراب : الغفلة) تصيب الإنسان (من هم أو مرض و) قال غيره : المقعة (كهمة المكثر من الاتكاء والاضطجاع بين القوم) وحكى ذلك الأموى فيمن حكاها ، ونقله الجوهري ، وأنكره شمر ، وصححه الأزهرى واستدل له من كلام العرب بما جاء بالقف والكاف بما هو مذكور في التهذيب . نسب الزبيدي العبارة الأولى إلى قائلها مع تكييفها والثانية إلى ابن دريد مع تكملة تفسيرها وأورد موقف المراجع من العبارة الثالثة مختصرا وكان مفصلا في اللسان .

وقال : « (والميقعة كهينة حكاية وقع السيف) نقله الجوهري . زاد غيره في معركة القتال وقيل هو حكاية لصوت الضرب والوقع مطلقا (أو) هو (ضربك الشيء اليابس على اليابس) نحو الحديد (لتسمع صوته) قاله ابن دريد (أو أن تضرب بالحديد) هكذا هو في العباب والذي الصحاح عن أبي عبيدة أن تضرب بالحد (من فوق) ومثله في اللسان وأنشد الجوهري للبهذلى وهو عبد مناف بن ربيع :

فالظن شفشفة والضرب هيقعة ضرب المعول تحت الديمة العضدا»

نسب العبارة الأولى للجوهري وزاد عليها من الأزهرى وأورد التفسير الثانى من المحكم ونسب الثالث إلى ابن دريد وبين الخلاف فى الرابع بين العباب والصحاح واللسان مع نسبه إلى أبى عبيدة والاستشهاد بيت من الشعر .

وقال أيضا : « (و) الهيقع (ككتف الحريص) عن ابن عباد (و) قال أبو عبيد (هقعت الناقة كفرح) هقعا (فهى هقعة وهى التى إذا أرادت الفعل وقعت من شدة الضبعة) وكذلك هكمت فهى هكمة (كتبهقت) إذا بركت للفعل (و) حكى الأزهرى عن بعض الأعراب أنه قال : يقال (اهتقع عرق سوء) واهتكمه واهتنعه وواختضمه وارتكسه إذا تعقله و (أقعده عن بلوغ الشرف والخير . و) قال ابن عباد اهتقع (فلانا) إذا (صده ومنعه . و) قال غيره اهتقع (الفعل الناقة) إذا (أبركها وتسداها) هكذا فى النسخ ومثله فى العباب وفى اللسان أبركها ثم تسداها وعلاها . والاهتقاع مسانة الفعل الناقة التى لم تضع يقال سانّ الفعل الناقة حتى اهتقمها يتقوعها ثم يعيسها ، وتهقمت هى بركت (و) اهتقع (الحى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنته . وكل ما عاودك فقد اهتقمك واهتقم لونه مجهولا) أى (تغير) من خوف أو فزع ، لا يجرى إلا بصيغة ما لم يسم فاعله (وتهقّع) الرجل (تسفه و) يقال تهقّع فلان علينا وترع وتطيخ بمعنى واحد أى (تكبر) قال رؤبة :

إذا امرؤ ذو سوء تهقعا أو قال أقوالا تقود الخنعا

(و) قيل تهقّع (جاء بأمر قبيح و) يقال تهقّع (القوم وردا) إذا (وردوا) كلهم (و) قال ابن عباد (تهقّع مجهولا نكس) قال (وانهق) أى (جاع وخص) . أكمل التفسيرات وتعرض لاختلافات بعض النسخ وجلب بعض الشواهد ، واستعار من التهذيب بعض مترادفاته ، كل هذا زاده على القاموس .
والحق بالمادة بعض زياداته أيضا تحت عنوان المستدرك قال : « وما يستدرك

عليه : هُفِعَ الفرس كعنى فهو مهقوع . قال الجوهري : ويقال إن المهقوع لا يسبق
أبدا وأنشد الليث :

إذا عرق المهقوع بالمرء أنعظت حليته وازداد حرا عجانها
وأنشد في تركيب « نعظ » : وابتل فيها عجانها . فلما سمعوا هذا البيت
ولم يروا قائله كرهوا ركوب المهقوع ، فأجابه مجيب :
وقد يركب المهقوع من لست مثله وقد يركب المهقوع زوج حصان

وتهتعت الضأن استحرمت كلها وفرس هقع ككتف مهقوع نقله الزمخشري
وهتعت الناقة مثل تهتعت كما في التكملة . وكل هذه المستدركات من المعاجم
المعروفة ونسبها الزبيدي إلى أصحابها .

ويستنبط المرء من هذه المادة أن مرتضى الزبيدي رجع إلى التهذيب والمحكم
وأساس البلاغة ولسان العرب والصحاح والعياب والتكملة والجمهرة ، وأفاد من الليث
وابن عباد . الأول عن طريق المعاجم السابقة جميعها والثاني عن طريق العباب
والتكملة إذ لم يذكرهما في مراجعه . وقد أشار في شرحه مقدمة الفيروز آبادي إلى أنه
بحث كثيرا عن العباب فلم يظفر به ، ولكنه بعد هذا القول حصل عليه فضمه إلى
ما ذكره من مراجع . وظهر أثر ذلك في مادتنا هذه وفي ذكره بعض أصول المواد
التي اقتبسها العباب من مقاييس ابن فارس وليست في التكملة . وبرغم ذلك فالتكملة
أكثر ظهورا عنده من العباب لأنه حصل عليها منذ زمن مبكر فيما يبدو . ويتمثل
الجهد الذي بذله فيها في تكملة التفسيرات وزيادة بعضها الآخر وبعض الصيغ ، وليست
الزيادة كلها في المستدرك في آخر المادة بل في جميع أنحاءها ؛ وفي جلب الشواهد
والالفتات إلى الخلفات بين أقوال المعاجم التي يأخذ بعضها عن بعض مثل العباب
والصحاح ولم يترك الزبيدي شيئا من القاموس أو الصحاح ، ولكنه ترك من المحكم
تفسيرا للهتعة لا يختلف عن التفسيرات الأخرى إلا في العبارة ، وترك شرحه لبيتى

عبد مناف وكان اللسان ذكرهما ، وترك من التهذيب أسماء اللغويين والرواة ، واستطراذه الطويل في إبدال الكاف والقاف ردا على شمر وشرحه لأحد الشواهد الشعرية ، وكان اللسان أتى به . ونستطيع أن نقول إن الزبيدي لم يترك أمرا لغويا هاما في هذه المراجع ولكنه كان يحافظ على عبارة القاموس الذي كان يتصرف فيما يقتبسه ولذلك لا تتفق عباراته مع عبارات أصوله في اللفظ وإنما في المعنى وحده . وكل هذه الظواهر رأيناها في المادة السابقة ونراها في جميع المواد على وجه التقريب .

من الجلي أن مرتضى الزبيدي ترسم خطأ أستاذه ابن الطيب في جميع مراحل منهجه عدا أمرا واحدا هو حملته الشديدة على الفيروز آبادي فقد خفف من حدتها ولطفها كثيرا ، ولذلك حين نحاول التعرف على ما أجراه على القاموس نراه يتفق إلى حد كبير مع ما أجراه شيخه ، فجميع أعماله تجرى في نهريين كبيرين نهر الإضافات ونهر النقد .

أما النهر الأول فيتألف من الروافد التي يتألف منها عند ابن الطيب تقريبا فالراند الأول نهر متلاطم الأمواج بالزيادات من المواد والصيغ والمعاني . وكان هذا النهر يجرى في مجريين أولهما في أرجاء المادة كلها والثاني في آخرها تحت عنوان « المستدرك » . أما المواد المستدركة فقليلة صغيرة بطبيعة الحال وتأتي في (المستدرك) دواما . وأمثالها ما جاء بعد (أدب) في قوله : « ومما يستدرك عليه أذرب قال ابن الأثير في حديث أبي بكر رضي الله عنه : لتألم النوم على الصوف الأذربي كما يألم أحدكم النوم على حسك السعدان . الأذربي منسوب إلى أذربيجان على غير قياس قال : هكذا يقوله العرب ، والقياس أن يقول أذري بغير باء كما يقال في النسب إلى رامهرمز رامى . قال : وهو مطرد في النسب إلى الأسماء المركبة وذكره الصفاني » . وبعد أشب : « ومما يستدرك عليه أيضا اصطب ، في النهاية لابن الأثير رأيت أبا هريرة وعليه إزار فيه علق وقد خيطه بالأصطبة قال : هي مشاقة الكتان . والعلق : الخرق »

وهاتان المادتان موجودتان عند المؤلف في (فرب) و (صطب) . وقال بعد (بردزبه)
« وما يستدرك برشوب قرية من قرى مصر من إقليم المنوفية . برنوب قرية من
قراها من إقليم الغربية ذكرها ابن الجيعان في كتاب القوانين ، وفي التبصير : أبو نصر
أحمد بن داود بن علي بن سود بن يبرؤبه الماجرمي بالكسر وضم الراء وفتح الموحدة
الثانية بعد الواو ذكره المستغفرى وقال نزل بخارى وروى عن القطيعى » . وبعد
جردب : « وما يستدرك عليه الجرسب الطويل عن الأصمى ، كذا في لسان العرب
وقد أهمله الجوهري والصاغاني . قلت : وهو مقلوب الجسرب » وأما الصيغ والمعاني
التي زادها فكان يزيدنها في المجريين بين كلام المؤلف وفي المستدرك في ختام المواد
ولا يحتاج هذا النوع إلى أمثلة لظهوره في أغلب المواد

ويكفي للدلالة على كثرة مستدركاته أن نقول إنه أدخل في شرحه القسط
الأعظم مما في لسان العرب وفي بعض المراجع التي لم يلتفت إليها صاحبه ولا صاحب
القاموس مثل أساس البلاغة للزمخشري ومفردات القرآن للراغب الأصبهاني فهو
جدير بأن يطلق عليه « معجم العربية الأكبر » .

والرافد الثاني يعني بإبانة المراجع التي استقى منها المؤلف مواده ، قال مثلاً في
« أتأ » التي اخترناها حين الكلام عن حاشية ابن الطيب : « (أنأة) بالثناة الفوقية
(كحمة) أورده ابن برى في الحواشي اسم (امرأة من) بنى (بكر بن وائل)
ابن قاسط بن هنب بن أفصى بن عبد القيس وهي (أم قيس بن ضرار) قاتل المقدم .
وحكاه أبو علي في التذكرة عن محمد بن حبيب » فأتى بما أورده شيخه وزاد في إبانة
نسبها ، كما زاد مرجعاً آخر للتفسير . وقال في « شفرج » أيضاً : « (الشفارج كلابط)
نقله الجوهري عن يعقوب وهو (الطبق) يجعل (فيه الفيجات والسكرجات) تقدم
بيانها فارسي (معرب) وهو الذي يسميه الناس (يشيارج) بكسر الموحدة وسكون
التحتية والشين وفتح الموحدة وبعدها ألف ، وكسر الراء وفتحها . وقد ذكره
ابن الجواليقي في كتاب المعرب وقال : هي ألوان اللحم في الطبائخ . وفي هامش

الصحيح : ووجدته في كتاب المحيط : الشفاريح جمع الشفارج من الأطمية » ، فأتى بما قاله شيخه وزاد ما في المعرب وهامش الصحيح .

والرافد الثالث يأتي بالروايات الأخرى في التفسيرات أو خلاقات اللغويين بصدده وما إلى ذلك ، قال الزبيدي في « أشأ » : « (الأشياء كسحاب) كذا صدر به القاضي في المشارق ، وأبو علي في المدود ، والجوهري والصاغاني وغيرهم ، وضبطه ابن التلمساني بالكسر وتبعه الخفاجي وهو مخالف للرواية (صغار النخل) كذا قاله القزاز في جامع اللغة ، وقيل النخل عامة نقله ابن سيده في المحكم فاختصر ما ذكره شيخه . ومن أمثله قوله في « كبس » : « (و) من الجواز كبس (داره : هم عليه واحتاط به) واقتصر ابن القطاع على المعجوم ، وزاد الزمخشري : وكبس تكبسا مثله أي اقتحم عليه » .

والرابع يعني بالتوضيح والتكلمة مثل قوله في ثعلب : « كان غاوي بن عبدالمزني » وقيل غاوي بن ظالم ، وقيل وقع ذلك للعباس بن مرداس ، وقيل لأبي ذر الغفاري وقد تقدم (سادنا) أي خادما (لضم) هو - وواع قاله أبو نعيم وكانت (لبني سليم) ابن منصور بالضم القبيلة المعروفة . وهذا يؤكد أن القصة وقعت لأحد السليين (فبينما هو عنده إذ أقبل ثعلبان يشهدان) أي يعلوان (حتى تسناه) علباه (فبالا عليه فقال) حينئذ (البيت) المذكور آنفا . استدلل المؤلف بهذه القصة على تخطئة الكسائي والجوهري ، والحديث ذكره البغوي في معجمه وابن شاهين وغيرهما ، وهو مشروح في دلائل النبوة لأبي نعيم الأصبهاني ونقله الدميري في حياة الحيوان . وقال الحافظ ابن ناصر : أخطأ الهروي في تفسيره وصحف في روايته ، وإنما الحديث لجاء ثعلبان - بالضم - وهو ذكر الثعالب اسم له ، مفرد لا مثني ، وأهل اللغة يستشهدون بالبيت للفرق بين الذكر والأنثى كما قالوا الأفعوان ذكر الأفاعي ، والأقربان ذكر العقارب ، وحكي الزمخشري عن الجاحظ أن الرواية في البيت إنما هي بالضم على أنه ذكر الثعالب وصوبه الحافظ شرف الدين الدمياطي وغيره من الحفاظ وردوا خلاف ذلك . قال

شيخنا وبه تعلم أن قول المصنف الصواب غير الصواب ... (ولحق بالنبي صلى الله عليه وسلم) عام الفتح (قال) النبي صلى الله عليه وسلم (ما اسمك ، قال : غاوى ابن عبد العزى ، فقال : بل أنت راشد بن عبد ربه) وعقد له على قومه . كذا في التكملة وفي طبقات ابن سعد ، وقال ابن أبي حاتم سماه راشد بن عبد الله « فأدخل ما جاء به أستاذه وزاد عليه كثيرا .

وينجى الرافد الخامس بالشواهد على اختلاف أنواعها ، قال مثلاً في « الأ » : « (الألاء كالعلاء) يمد (ويقصر) وقد سمع بهما (شجر) ورقه وتحملة دباغ وهو حسن المنظر (مر) العظم لا يزال أخضر شتاء وصيفا ، واحدته ألاءة بوزن ألاءة ، قال ابن عنمة يرثى بسطام بن قيس :

نخر على الألاءة لم يوسد كأن جبينه سيف صقيل «

فعدل عن الشواهد التي ذكرها شيخه وعن نقده ، وقال في (ثلب) : « الثلب (ككتف المتلم من الرماح) قال أبو العيال الهذلي :

وقد ظهر السوابغ فيهم والبيض واليَلْب

ومطرده من الخطى لا عار ولا ثلب «

أكل الشاهد وحذف شرحه .

وأتى بكثير من الأحاديث وخاصة التي كان يذكرها اللسان عن النهاية . قال في (غرب) : « (و) في الحديث أن الله يبغض (الشيخ) الغريب هو الشديد السواد وجمعه غرايب أراد الذي لا يشيب » . وفي (طرز) : « ومنه ماروى عن صفية أنها قالت لزوجات النبي صلى الله عليه وسلم : من فيكن مثلى ؟ أبي نبي ، وعمى نبي ، وزوجى نبي . وكان صلى الله عليه وسلم علمها لتقول ذلك ، فقالت لها عائشة : ليس هذا من طرازك : أى من نفسك وقريحتك « .

واغترف من سجعات الأساس كأستاذه قال في « الأ » : « ومن سجعات الأساس طعم الألاء أحلى من المن ، وهو أمر من الألاء عند المن » فحذف الشرح

الموجود عند شيخه وقال في «أشأ»: «من سجمات الأساس ليس الإبل كالشاء ولا العيدان كالأشاء» وهو عند شيخه أيضا. ولكنه زاد على شيخه كثيرا منها. وتلاطم مياه الرافد الخامس باختلافات نسخ القاموس واختلافات أصوله من المعاجم مثل قوله «أكأ»: «(أكأ كمنع استوثق) غريمه (بالشهود) ثبتت هذه المادة في أكثر النسخ المصححة وسقطت في بعض» وكذا ذكر شيخه. وفي «ثعلب»: «ثم إن قوله وأما أبو ثعلبة.. إلى قوله صحابي، ثابت في نسختنا، قال شيخنا وكذا في النسخة الطبلاوية والنسخ المغربية وكذا في غالب الأصول المشرقية وقد سقط في بعض الأصول» وقال في «عقص»: «(و) العقص (ككتف رمل منعقد) وفي بعض النسخ الصحاح متعقد... (والعقنصة) بالفتح (كمكنكة وخبثنة) أي بالضم واختلفت نسخ الجهرة ففي بعضها بالثاق في موضعين وفي بعضها الأولى قاف والثانية فاء ومثله في التكلة مجودا وفي بعضها الأولى فاء والثانية قاف، ومثله في اللسان» وأمثال ذلك كثيرة.

وأخيرا جدول تيسل فيه زيادات لضبط الألفاظ التي يفسرها مثل قوله في «أبز»: «أبز الظبي يأبز) من جد ضرب (أبزا) بالفتح (وأبوزا) بالضم... (وظبي وظبية أبز وأباز وأبوز) كناصر وشداد وصبور... (و) يقال (نجبية أبوز) كصبور» وفي نكظ: «(النكظ محركة الجهد) كافي العباب (والعجاة) كافي الصحاح (كالنكظ) بالفتح».

وأقام نقده على عدة مآخذ رأها في القاموس منها ما يتعلق بمنهجه ومنها ما يتعلق بالمواد وتفسيرها. أما ما يتعلق بمنهجه فقد ذهب إلى أنه أخل بكثير من خطوات هذا المنهج الذي حدده في مقدمته. وأهم هذه الخطوات إخلاله بالطريقة التي رسمها لنفسه في ذكر المؤنث وتمييز المعتل الواوي من اليائي. ومن أمثلة هذا الإخلال قوله في تجب: «(التجاب ككتاب)... (ما أذيب مرة من حجارة الفضة وقد بقي فيه منها) أي الفضة (والقطعة) منه (تجابة) هذا نص ابن سيده في المحكم، وقد خالف

قاعده هنا في ذكره الواحد بهاء « وفي عم : » (وهي عمه) قد خالف هنا اصطلاحه .
في ذكر الأثني « وفي بني : » لم يشر على هذا الحرف بياء أو بواو [طبقا لمقتضى .
منهجه] وهي يائية وكأنه سها عنه أو لاختلاف فيه كما سيأتي بيانه « وفي جمى .
« (الجاء و) الجماءة (بهاء) . . . ولم يشر له المصنف بواو أو ياء . وقال ابن سيده .
هو من ذوات الياء لأن انقلاب الألف عن الياء طرفا أكثر من انقلابها عن الواو
فإما سقطت إشارة الياء بالأحمر من النسخ أو هو قصور من المصنف « وعلق على تعليم
المصنف لمادة « رنا » بالياء بقوله : « كذا في النسخ والصواب أن الحرف واوى »
وإشارات مرتضى الزبيدي إلى خلل المعتل أكثر من إشاراته إلى المؤنث .

ونضع فيما أخذه الزبيدي على المؤلف ونعده إخلالا بمنهجه ، خطأه في وضع
بعض المواد والألفاظ . ومثل ذلك قوله في أكأ : « (أبو زيد أكأ إكأة) إلى آخرها
هكذا وجد في بعض النسخ والصواب أن محله فصل الكاف من هذا الباب لأن
وزن أكأ إكأة (كإجابة وإكاء) كإقام ، فعرف أن الهمزة الأولى زائدة للتعدية
والنقل كهمزة أقام وأجاب ، وقد ذكره المصنف هناك على الأصل وهو الصحيح « .
وفي روش : « (وتجل راش كثير) الزبب وهو كثرة (الشرفى الأذن) ...
ثم إن قوله وجل إلى آخره حقه أن يذكر في ريش لأن ألفه منقلبة عن ياء كما ذكره
غير واحد من الأئمة هناك كالجوهرى وصاحب اللسان « وقد رأينا خلطه بين المعتل
الواوى واليائى وقد خلط أيضا في الهموز الآخر والمعتله .

ونعد من إخلاله بمنهجه إشكال ضبطه وخطأه فيه وإهماله ، وقد نبه الزبيدي
إلى أشياء من ذلك مثل ما جاء في لما : « (والتى لونه تغير) كالتع أى مبنيا
للمفعول فكان ينبغى للمصنف ضبطه على عادته . وحكى بعضهم التما كالتع « .
وربما كانت الرواية الأخيرة سبب عدم ضبطه . وقال في محز : « (محز الجارية كمنع
محزا ومحازا) ظاهره أنها بالفتح والصواب في الثانى الكسر : نكحها « .

ونبه الزبيدي أيضا على المواضع التى خالف فيها الفيروز آبادى الجوهرى بدون .

إشارة منه إلى ذلك وبقا لما يقتضيه منهجه مثال ذلك قوله في شناً : (والشنوة) ممدود ومقصور (المتقزز) بالقاف والزايين على صيغة اسم الفاعل وفي بعض النسخ المتعزز بالعين وهو تصحيف (والتقزز) من الشيء هو التناطس والتباعد عن الأدناس وإدامة التطهر ورجل فيه شنوة وشنوة أى تقزز فهو مرة صفة ومرة اسم وفضل المؤلف هنا عن توهيمه للجوهري حيث أقصر على معنى الصفة . « وفي تألب : » (وهذا موضع ذكره) لا في حرف الهمزة كما فعله الجوهري تبعاً للصاغاني وغيره مع أنه لم ينبه في حرف الهمزة وتبعه ساكتا عليه وهو عجيب . « وأمثال هذا التنبيه كثيرة .

ويتصل بالنوع السابق تنبيهه على المواضع التي وَهَمَ الفيروز آبادي الجوهري فيها دون وجه حق أو مع اتباعه له فيها مثل قوله في زأزأ : « (قدر زؤازئة كعلابطة) زؤزئة مثل (علبطة) بالهمز فيهما . . هذا محل ذكره لأنه مهموز . . (وذكروه في المعتل وَهَمَ للجوهري) وهذا الذي ذكر وهما هو المنقول عن الأصمعي وشيوخه والمؤلف تبع ابن سيده في المحكم حيث ذكره في المهموز « وفي فرع : « الفرع (المال الطائل المعد . وهم الجوهري فخره) قلت لم يضبطه الجوهري بالتحريك وإنما ذكره بعد قوله وفي الحديث لا فرع ، ثم قال والفرع أيضا ففهم أنه محرك . . ثم إن المصنف قلد الصاغاني في توهيمه الجوهري في ذكره محركا والصواب ما ذهب إليه الجوهري تبعاً لغيره من الأئمة « وفي صياً : « (الصائة) اسم (للقدى يخرج عقب الولادة) من رحم الشاة أفردها المصنف بالترجمة وكتبها بالحمزة كأنها من زيادته على الجوهري وهو غير صحيح « وكثيرا ما نبه الزبيدي على كتابة الفيروز آبادي المواد بالحمزة على الرغم من وجودها في الصحاح وعلى توهيمه الجوهري في شيء ومتابعته له وخاصة في الألفاظ المهموزة الآخر والمعتلة ذلك الحرف .

ونقده في بعض موادة بالتحصيف مثل قوله في تب : « (التوب كالتنور . . . ما انطوت عليه الأضلاع) كالصدر والقلب نقله الصاغاني قلت والصحيح في المعنى الأخير أنه البتوت بالتاءين آخره وقد تصحف عليه وقلده المصنف « وفي رهش « (الرهيش) بكأمر كذا في سائر النسخ والصواب كما في العين الرهش محركة «

وفي صفي : « (صفي كرضى ... صغيا) هكذا في النسخ والصواب صفا كما هو نص الصحاح والمحكم . »

وكان في التفسير أيضا بعض تصحيفات نبه عليها . مثالها ما جاء في أرب :

« (الإرب بالكسر) والسكون هو (الدهاء... والنكر) هكذا في النسخ بالنون

مضمومة والذي في لسان العرب وغيره من الأمهات اللغوية المكر بالميم « وفي دوس :

« الدوس (ابن عدنان بن عبد الله) هكذا في سائر الأصول وصوابه عدنان بالضم

والثاء المثلثة » وهذا النوع من النقد كثير عند الزيدى ولكن الأول منه -

أى تصحيف المواد - أكثر من الثانى (تصحيف التفسير) .

وقد اشرح تفسيرات القاموس من عدة أوجه ، بالإضافة إلى التصحيف وأخطر

هذه الأوجه الخطأ والتناقض وعدم معرفته ومخالفته الجمهور ، وهاك الأمثلة . قال

عنى روش : « (الروش) أهله الجوهري وقال ابن الأعرابي هو (الأكل الكثير)

والروش أيضا (الأكل القليل ضد) قلت هذا خطأ عظيم وقع فيه المصنف فإن الذي

نقله ثعلب عن ابن الأعرابي أن الروش الأكل الكثير والورش الأكل القليل

فهو ذكر الروش ومقلوبه فليتنبه لذلك . »

وفي دمشق : « (الدبقيس كهزبر الإبريسم أو القز) وقد سبق في « قزز » أن

القز هو الإبريسم وهنا غير بينهما . وذكر الفيروز آبادى « أول » في « وأل »

ثم في « وول » فعلق عليه الزيدى قائلا : « (الأول) أهله الجوهري والجماعة هنا

وذكر ، في وأل و (هنا موضعه و) قد (ذكر في وأل) وحيث إنه واقفهم فلا معنى

للاستدراك وكأنه أشار به إلى ما ذهب إليه بعضهم من أن أصله وول . »

وقال في فتا : « قالوا تالله (تفتأ تذكر يوسف ... أى ما تفتأ) كذا في سائر

النسخ والصواب لا تفتأ كما قدره جميع النحاة والمفسرين ولا اعتبار بما قدره المصنف

وإن تبع فيه كثيرا من اللغويين لأنه غفلة قاله شيخنا » وفي جبي : « (جبي الخراج)

والمال والحوض (كرمى) وفي بعض النسخ كرضى وهو مخالف لأصول اللغة » ونبه

الزبيدي على بعض أخطاء المؤلف في انفعال وأراد تعليلها قال في نمس: « (وانس) الرجل (كافتعل) أي (استتر) قال الجوهري وهو انفعال ، وإنما وزنه المصنف بافتعل ليرينا تشديد النون لأنه من باب الافتعال ، فتأمل » .

والأوجه الأخرى التي نقدها الزبيدي في تفسيرات المؤلف هي سوء التفسير وسوء التعبير والعرض والاضطراب والتكرار . وأمثلة ذلك نراها في « أبي » « (أبي الشيء... كرهه) قال شيخنا فسر الإباء هنا بالكره وفسر الكره فيما مضى بالإباء على عادته وكثير يفرقون بينهما فيقولون الإباء هو الامتناع عن الشيء والكراهية له بغضه وعدم ملامته » وفي ملاء: « (ملاءه) أي الشيء (كنع) يملؤه (ملاء وملاءة وملاءة) أي (بالفتح والكسر وملاءة تملئة فامتلاء وتملاء) في العبارة لف ونشر وذلك أن امتلاء مطاوع ملاءه وملئه بالفتح والكسر وتملاء مطاوع ملاءه كعلمه فتعلم » وفي « سخا » : « وبما ذكرنا ظهر لك أن سياق المصنف مشوش غير محيط والتمدد منه لا يخلو عن تحبيط » وفي عرض : « العرض (خلاف الطول) ... وقد فرق المصنف هذا الحرف في ثلاثة مواضع فذكر الفعل مع مصدرية آنفا وذكر الاسم هنا وذكر العراض فيما بعد ... » وفي فرط : « وبما سردنا يظهر لك ما في عبارة المصنف من القصور فتأمله ... (و) قال الأعرابي أفرط إذا أرسل رسولا مجردا (خاصا في حوائجه) قلت وهو معنى واحد فرقه المصنف في ثلاثة مواضع فرط وفرط وأفرط ، ولو قال كفرط وأفرط كان فيه غناء عن هذا التطويل مع أن الأول فيه نظر » وفي « عرض » : العروض (الغيم) هكذا في الأصول بالياء التحتية (و) هو مع قوله (السحاب) عطف مرادف أو هو تكرار ... (وعرض) الرجل (أتى العروض) أي مكة والمدينة واليمن وما حولهن وهذا بعينه قد تقدم للمصنف قريبا فهو تكرار ... (و) العريض (الجيش) الضخم (وتفتح) وهذا قد تقدم بعينه في كلام فهو تكرار » .

وهناك نقود أخرى لتفسيراته كانت البذور التي نماها أحمد فارس الشدياق وألف

كتابه من عصارته ، وبرغم ذلك كله كان الزيدى لطيفا مع الفيروزآبادى وكثيرا ما قد شيخه ابن الطيب بسببه وحمل عليه ليخفف من حدة هجماته عليه . وأمثلة ذلك كثيرة منشورة في الكتاب كله ومنها ما جاء في تريب « قيل التريب (من وُلِدَ معك) وأكثر ما يكون ذلك في المؤنث (و) يقال (هى تريبى) وتريبها وهما تريبان والجمع أتراب وغلط شيخنا فضبطه تريبى بالقصر وقال على خلاف القياس . . . وقال أيضا فيما بعد على أن هذا اللفظ من أفراده لا يعلم لأحد من اللغويين ولا في كلام أحد من العرب نقل انتهى . وهذا الكلام عجيب من شيخنا وغفلة وقصور » .

وفي جى « (جى) ... مثل (سعى) يجيبه ويجهاء قال شيخنا هذه لا تعرف ولا موجب للفتح لانتفاء حرف الخلق في العين واللام قلت هذه اللغة حكاهما سيبويه وهى عنده ضعيفة وقال ابن الأعرابى جى يجبى مما جاء نادرا كأبى يابى وذلك أنهم شبهوا الألف فى آخره بالهمزة فى قرأ يقرأ وهذا يهدأ واقتصر الجوهري على الأولى » .
ومن الطبيعى أنه كان يوافق نقد شيخه فى المواضع التى يرى الحق معه فيها وهى كثيرة أيضا قال فى وبأمثلا « (الوبا محركة) بالقصر والمد والهمزة يهمز ولا يهمز . . . (ج) أى المقصور وللمموز (أو باء) كسبب وأسباب (ويمد) مع الهمز وحينئذ (ج أو بية) كهواء وأهوية ونقل شيخنا عن بعضهم أن المقصور بلا همز يجمع على أو بية والمموز على أو باء قال هذه التفرقة غير مسموعة سماعا ولا جارية على القياس قلت هو كما قال » وقد يتابع شيخه ولكن ينكر عبارته الشديدة مثل ما جاء فى تياب « (والتوأبانيان) . . . سيأتى (فى وأب) بناء على أن التاء زائدة . . . (ووم الجوهري) فذكره هنا بناء على أنه بوزن صيقل أو جوهر هكذا قاله الصغانى ، والمعجب من المؤلف أحاله فى وأب ولم يتعرض له هناك إما قصورا أو غفلة وقد أقام عليه النكير شيخنا وجلت عليه وجل الكلام وخيله من هنا وهنا » .

ظواهر :

من الطبيعى — نحين نحاول التعرف على الظواهر البارزة فى تاج العروس —

أن نجد فيه ما كان في أصله القاموس المحيط أو أكثره ، وحقا نجد فيه الانتظام والاستقصاء والعناية بالأعلام وخاصة المحدثين والفقهاء منهم ، والتوسع في إيراد أسماء الأماكن والإكثار من إيراد الفوائد الطبية والمصطلحات العلمية والدقة في الضبط والالتفات إلى الغريب والمولد والأعجمي من الألفاظ ولكننا بطبيعة الحال لا نجد فيه جميع الظواهر التي تمت إلى الاختصار الذي التزمه صاحب القاموس وأظن أننا أغنياء عن التمثيل لهذه الظواهر اكتفاء بما مر منها في أثناء الكلام عن القاموس .

الأعلام والأماكن :

ولكن هذه الظواهر لم تبقى على حالها في الكتابين ولم تستأثر بالتأثير كما استأثرت بالقاموس فقد زاحمتها ظواهر جديدة ونالها هي نفسها بعض التغيرات . وترجع هذه التغيرات إلى الزيادات التي أضافها الشارح وتوضح بأجلى صورة في الأعلام وأسماء الأماكن فقد زاد فيها الزبيدي زيادة كبيرة ، قال مثلا في مادة (عنز) : « وفاته عنزة بن عمرو بن أفصى بن حارثة الخزاعي ذكره الصاغاني . . . ومما يستدرك عليه . . . العنز قبيلة من هوازن وفيهم يقول :

وقاتلت العنز نصف النها ر ثم تولت مع الصادر

والعنز أكمة بعينها وبه فسر قول الشاعر :

* وكانت بيوم العنز ضادت فواده *

كانوا نزلوا عليها فكان لهم بها حديث . . . وعنز اسم رجل ، وكذلك عناز بالكسر وعنيزة قبيلة وأعناز بلد بين حمص والساحل والعنز فرس أبي عمرو بن سنان بن محارب من عبدة القيس وفيه يقول :

دلفت له بصدر العنز لما تحامته الفوارس والرجال

وعنيزة بالضم اسم ماء قال الأخطل :

رعى عنيزة حتى صرَّ جندبها وذدع المال يوم تالع يقر

وعناز بن مدلل الضرير عن أبي بكر الطرثيني مات سنة ٥٣٨ « ومن أهم

للخصائص التي تفرد هذه الظاهرة عن مثيلاتها في المعاجم الأخرى العناية بأسماء الأماكن المصرية فقد اجتمع في التاج ثلاثة علماء عنوا بالمدن والقرى المصرية هم الصاغاني والفيروزآبادي والزبيدي . والأخيران أقاما في مصر مدة من حياتهما . وكان من ثمره هذه الجهود أن ظهرت أسماء معظم القرى المصرية لا المدن المشهورة وحدها في التاج . وهالك مثلا لذلك من مادة طمو « (طموية) كعموية (قريتان بمصر) إحداهما بالمرتاجية . . . (و) طمية (ع . على نيل مصر) وهي قرية من أعمال الفيوم الآن . . . وطما بالكسر قرية من أعمال أسبوط وقد وردتها . . . وطموة قرية بجيزة مصر » . ونرى من هذه العبارة أن الزبيدي رأى بعض هذه المواضع وزارها :

المجاز :

أما الظواهر الجديدة التي أتت على يد مرتضى الزبيدي فيبرز منها ثلاث : أولها المعاني المجازية فقد عني بإبرازها والتنبيه عليها عناية شديدة لم نر مثلها في معجم عام آخر . وكان من آثار هذه العناية نهله من أساس البلاغة نهلا . ولعل السبب في ذلك نقد شيخه ابن الطيب الفيروزآبادي لعدم تمييزه المعاني الحقيقية من المجازية كما رأينا . وهالك ما جاء في مادة واحدة مثلا لهذه الظاهرة قال في مادة (رفع) : « (و) من المجاز . . . قال الأصمعي : رفع (القوم) فهم رافعون إذا (صعدوا في البلاد) . . . (و) من المجاز رفعوا (الزرع) أي (حملوه بعد الخصاد إلى البيدر) كما في الضحاح . . . (و) قوله تعالى : (فرش مرفوعة أي بعضها فوق بعض . . . أو مقربة لهم ومنه رفعته إلى السلطان رفعا بالضم) نقله الجوهري أيضا ، وهو مجاز . . . وفي الأساس رفعت الناقة لبنها وناقة رافع لم تدّر وهو مجاز . . . (و) قال الليث : (برق رافع) أي (ساطع) ونقله الجوهري أيضا وهو مجاز . . . (و) من المجاز الرفاعة (شدة الصوت) . . . وارتفع (قدره فهو رفيع) والأنثى رفيدة وهو مجاز . . . (و) من المجاز (رافعه إلى الحاكم) مرافعة قدمه إليه ليحاكمه و (شكاه) . . . (و) من

المجاز (رافعى) فلان (وخافضى) فلم أقل أى (داورنى كل مداورة) . . . ومما يستدرك عليه . . . الرفيعة القصة يبلغها الرجل . . . وهو مجاز . . . ورفع القرآن على السلطان أى تأوله ورأى به الخروج عليه ، وهو مجاز ورفوع الدابة خلاف موضوعها . . . وهو عَدُوٌّ دون الحضّر نقله الجوهري والصفاني والزنجشري وهو مجاز . . . ورفع السراب الشخص يرفعه رفعا زهاه وهو مجاز . . . ويقال للداخل لارتفاع أى تقدم وهو مجاز وليس من الارتفاع الذى هو بمعنى العلو . . . ويقال : هو لا يرفع العصا عن عاتقه هو كناية عن كثرة الأسفار أو عبارة عن التأديب والضرب . . . ورفعت الرجل نميته ونسبته ومنه رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم وهو رفاع كشداد من ذلك وهو مجاز ورفعه فى خزائنه وصندوقه خَبَأه وثوب رفيع ومرتفع السبر وانحط وترفع الضحى ، وترفع عن كذا . . . وكلام مرفوع أى جهير . . . ورفعت له غاية فساها ، ودخلت إليه فلم يرفع لى رأسا ، ورفعوا إلى عيونهم ، وكل ذلك من المجاز « ومن الطبيعى أن ليس المجاز بهذه الكثرة فى المواد الأخرى .

العامية :

وثانيتها اللهجة العامية فقد التفت إليها من آن لآخر وأعطانا آثارا منها تصور نواحى من اللهجة المصرية فى غالب المواضع والعاميات الأخرى فى بعضها . وهاك بعض الأمثلة قال فى (زبط) : « ومما يستدرك عليه . . . أبو زبَط محرّكة من كنانهم وقد زرت بالصعيد رجلا يسمى محمدا ويكنى أبا زبط وله كرامات ودفن بالكحلح » . وفى زلط : « ومما يستدرك عليه الزلط محرّكة الحصى الصغار مثل حصى الجمرات ويشبهها القول إذا لم يدش وهى عامية وكذا قولهم : زلط اللقمة زلطا إذا ابتلعها من غير مضغ والمزلطة المزلقة أو موضع الحصى الصغار . . . وفى (صنط) : « (الصنط) أهمله الجوهري وصاحب اللسان وهو (القرظ) هكذا تنطق به أهل مصر وهى (لغة فى السنط) بالسين » . وفى نط : « وقول العامة نطّيت أصله نططت إذا قفز

في هوة من الأرض « ووهبت له هذه الظاهرة مع اجتماع المعرفة بالأماكن والبلدان المصرية وألفته لها ، صبغة مصرية ظاهرة .

الأصول :

الظاهرة الثالثة جديدة قديمة ، جديدة لأنها لم تكن في القاموس ، وقديمة لأنها كانت في الأصل الأول العباب ، وكان هذا أخذها من المقييس ، تلك الظاهرة الالتفات إلى دلالة التراكيب أو بعبارة ابن فارس أصول المواد ومقاييسها . وقد ضاعت هذه الظاهرة من القاموس لاختصاره الذي حدا به إلى حذف هذه الدلالات فلما رجع الزبيدي إلى العباب في شرحه أرجعها ثانية إلى مكاتبا فحلت كتابه بهذه الظاهرة . وهذا بعض أمثلتها ، قال في « بسأ » : « وفي العباب التركيب يدل على الأنس بالشيء » . وفي « بكأ » : « وفي العباب التركيب يدل على نقصان الشيء وقلته » . وفي « بها » : « والتركيب يدل على الأنس » .

مآخذ :

المآخذ التي تؤخذ على تاج العروس ، ترجع في معظمها إلى المنهج الذي التزمه وهو محافظته كل المحافظة على عبارة القاموس مهما كان ما فيها ، فقد نقت هذه العبارة نقدا شديدا رأينا في حينه ، وانتقلت هذه المآخذ من الأصل إلى الشرح أو بعضها ، أما المآخذ التي ترجع إلى إخلاله بالمنهج والاختصار والقصور قد يرى منها التناج بطبيعة الحال . ولكنه وحتم بالمآخذ مثل التصحيف والخطأ والتكرار والاضطراب ، والخطأ في وضع بعض المواد والألفاظ وعدم الدقة في التعبير والتصريف في الاقتباسات تبعا للمؤلف مع نسبتها إلى أصحابها . حقا نبه الزبيدي على كثير من هذه المآخذ ولكنه اضطرب إلى ارتكابها أولا ليورد عبارة المؤلف ثم نبه عليها ، ولو لم يلتزم خطة المؤلف وعبارته لتخاص منها جملة .

واشترك التاج مع القاموس في الإكثار من الفوائد الطبية والأعلام والمصطلحات التي أخذها بعض الناس على القاموس وعدوها تطفلا من المعاجم على علوم أخرى ؛ والحق أن التاج قريب من دوائر المعارف .

وكان من آثار وضع شرحه بين كلام المؤلف أن السياق ظهر غريبا غير مترابط في بعض المواضع ، ومن آثار تفريقه مستدركاته بين موضعين : في المستدرك في ختام المواد وفيما بين كلام المؤلف أن تشتت المشتقات والمعاني المشتركة ، وأن زاد الاضطراب الداخلي للمواد .

ولكننا — برغم هذا النقد وغيره — نعد تاج العروس تاجا للمعاجم فهو أصح وأكبر وأشمل معجم ؛ أصح معجم لأنه اطلع على أكثر المعاجم القديمة الأمهات ونظر في نقود أصحابها كل منهم لأخيه فأفاد منها كل الفائدة . وأكبر معجم إذ طبع في عشرة أجزاء يبلغ الواحد منها حوالي ٥٥٠ صفحة من القطع الضخم . وأشمل معجم لأنه احتوى على ما جاء في أكبر المعاجم العربية المحكم والعلب واللسان . أما الأول فمده بما في العين والجمهرة ، ومده الثاني بما في الصحاح والعين والتهذيب والمجمل والمقاييس والمحيط ، ومده الأخير بما في المحكم والتهذيب والصحاح وحواشي ابن بري والنهاية . وقد رجع إلى هذه الأصول نفسها ما أمكنه ذلك . واحتوى على ما لم يأت به أكبر المعاجم العربية من فوائد مختلفة استقاها من مراجعه المتعددة المناحي التي ذكرها في مقدمته . وبرغم ذلك نحترس ونقول إنه لم يحتو على جميع ما في اللغة فهناك بعض المعاجم التي لم يطلع عليها وأهمها البارع للقالى ، وهناك ألفاظ وجدت في أشعار العرب ولم توجد فيه ، ومثالها ما جاء في الفهرس الملاحق بالفضليات التي حققها ونشرها الأستاذ عبد السلام محمد هارون . وهناك ألفاظ في اللسان قليلة أهمها الزبيدي . ولكنه — برغم هذا النقص — يفوق اللسان كثيرا ، وهو المعجم الذي يليه مباشرة في الشمول والكثرة . والسبب في ذلك أن ابن منظور ضيق على نفسه

فالتزم أصوله الخمسة ولم يتعدها إلى غيرها أما الزبيدي فأطلق لنفسه العنان وأرخاه إلى مداه فصال وجمال بين المعاجم والكتب اللغوية وغير اللغوية .

ونظرة سريعة نردها بين التاج واللسان تبين لنا الصفات التي تميز كلا منهما ، فالتاج يمتاز بكثرة المواد والأعلام والفوائد الطبية والمصطلحات والعناية بالمجاز والضبط والالتفات إلى اللهجات العامية ودلالات التراكيب والروح المصري . ولا يظهر كل ذلك عند ابن منظور حتى الروح المصري ، وهو مصري ، وسبب ذلك تقيده بأصوله الخمسة وهم غير مصريين ما عدا ابن بري .

الفصل السادس

كتاب المعيار

لميرزا محمد علي الشيرازي

في عصر يوم الثلاثاء لاثنتين بقيتا من شهر ذي القعدة الحرام من شهر سنة ثلاث وسبعين ومثتين بعد الألف من الهجرة ، أنجز ميرزا محمد علي محمد صادق الشيرازي معجمه المسمى « معيار اللغة » الذي طبع فيما بين عامي ١٣١١ - ١٣١٤ هـ في مجلدين كبيرين .

وكان ما دفعه إلى تأليفه استدراك بعض الأخطاء التي وقع فيها من قبله من أصحاب المعاجم قال في مقدمته : « أمرني [الحاج محمد كريم خان] أن أكتب كتابا في هذا الفن الشريف ناجما منهج التوضيح وحسن التأليف وسبب ذلك أمور منها - وهو أعظمها - أن القوم قد سلكوا مسلك الإهمال في مقام البيان واقتصروا في جل ما كتبوا في هذا الفن على الإعراب والاشكال دون ذكر الأوزان ووقعت كتبهم بأيدي المستنسخين الغير المطلعين من العرب والعجم فحصل فيها الزيادة والنقصان .. ولكنني لم أقتصر على ذكر الأوزان فضلا عن الاقتصار على الإعراب بل عقدت فصلا في المقدمة وأوردت فيه كل ما وزنت به من أول الكتاب إلى آخره وبينت حروفها وإعرابها كما إن وقع في أثناء الكتاب زيادة ونقصان أو تصحيف رجعوا إليها وصححوها » وليس هذا الضبط بجديد فقد قام به من قبله القالي والفيروز آبادي وغيرها ، وجعل لمعجمه مثل هذه المقدمة أكثر أصحاب كتب الأبنية ولا سيما الفارابي ولكنه التزمه أكثر من غيره .

وقال : « ومنها تفسير اللفظ المعروف بالحنفي وغير المعروف كقول بعضهم سبج

في الماء أي عام . . . وأمثال ذلك والصواب أن يقال سبغ في الماء معروف ، وعام في الماء : أي سبغ » ويبدو أن المؤلف نسي أن المعرفة والتخفاء أمران نسيان فالمعروف في إقليم قد يكون خفياً في آخر ، فعام التي عابها أشهر عندنا في مصر من سبغ ، وربما تأثر مجد الدين الفيروز آبادي بمصر في هذا اللفظ فإني أظن أنه المقصود بهذا المثال .

قال : « ومنها تعبير [أي تفسير] لفظ بلفظ على سبيل الدور كقوله العوذة : الرثية ، والرقة العوذة ، وكلتاها مجهولتان عند الأكثرين وأمثال ذلك .

ومنها تعبير لفظ غير معروفة بلفظة غير معروفة أخرى لا على سبيل الدور كقوله الحثربة الحثمة وهي الدائرة وسط الشفة العليا .

ومنها الإتيان بألفاظ غير معروفة الأوزان والحروف جدا والوزن بها في كتبهم مثلاً رجل وعضد معروفان عند الأكثر وزناً وحروفها معلومة وقد تركوها وقالوا في مقام الإتيان بالوزن كندس .

ومنها تعبير لفظ غير معلوم بلفظ غير معلوم آخر ، ومع ذلك لم يذكره في محله أصلاً وأمثال ذلك في كتبهم كثير لا سيما في القاموس .

ومنها تعبير اللفظ على سبيل اللفز والمعنى كقول صاحب القاموس في تفسير باظ بوظا بالوحدة والظاء المعجمة من باب قال قذف أرون أبي عمير في المهبل وقذف بالقاف والذال المعجمة والفاء من باب ضرب أي رمى والأرون بالهمزة والراء المهملة والنون كصبور ماء الفعل والني وأبو عمير بالمهملتين والميم بينهما كزبير كنية الذكر ، والمهبل بالهاء والوحدة واللام كجلس الرحم أو فها أو مسلك الذكر منها .. وما أدري كيف يستقيم أمثال ذلك في كتاب اللغة الذي يريد الطالب مطلوبه منه في غاية التعجيل ويروم مقصوده منه في نهاية التوضيح والترنيل .

ومنها اختصار البيان في تفسير الألفاظ والكلام بحيث يصير مخلاً لفهم المعنى المراد ويستغلق على أكثر الأفهام لا سيما صاحب القاموس في هذا الفن فإنه بصنيعه هذا

قد أغلق على الأفهام أبواب المقال وضيق على الأحلام العرصة والمجال زعما منه أنه
خلص كتب القوم وخلصها كما أشار إليه في آخر كتابه .

ومنها إيرادهم كثيرا من اللغات في موضعها وكان يعسر على الطالب وجدانها
فأوردتها في مواضعها وأشارت في المواضع التي أوردوها ليست بمواضعها .

وذكر المؤلف في مقدمته المراجع التي اعتمد عليها في كتابه وهي المصباح المنير
والصحاح والنهاية لابن الأثير ومجمع البحرين لفخر الدين الطريحي النجفي والقاموس
المحيط وأوقيانوس في ترجمة شرح القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي بالتركية
وترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيح القزويني في ترجمة القاموس بالفارسية وصراح
اللغة لأبي الفضل محمد بن عمر بن خالد ومغنى اللبيب لابن هشام والتبصرة في كليات
علم الصرف لأحد شيوخه وتدل المراجع الفارسية والتركية — فيما تدل — على عجمة
هذا المؤلف الذي يؤلف معجما في العربية .

وارتضى في الترتيب أكثر خطوات منهج الفيروزآبادي قال : « بينت حروفه
وربما وزنه أيضا كيلا يتصحف في طي الكتاب باستنساخ الكتاب وجعلت علامة
الجمع والجنس ج وجمع الجمع جج وجمع جمع الجمع ججج والمعروف م والمعنى الشرعي
ش . . . وميزت بين الواو والياء من المعتلات اللام وعقدت لكل واحدة منهما
بابا على حدة وبينتها بلا إغلاق ولا إبهام وهو من مشكلات هذا الفن جدا ومن
معضلات هذا العلم عدا . »

أما بقية خطوات المنهج فقال عنها : « اعلم أنه كلما أمكنني أن أعبر عن اللغات
بأوضح مما عبروا وأبينه وأبين مما قرروا عبرت وبينت وكل ما لم يمكنني أوردته
كما عبروه بلفظه . . . ومن بدائع ما ألفت أنه قد أوردت الحروف المفردة من العوامل
وغيرها مما كان محتاجا إليه في أوائل الأبواب وذكرت وبينت جميع شقوقها (يريد
مشتقاتها) ومعانيها كالشمس منكشفة عن الجلباب . . . يونأيت بجانب عن ذكر
الغلطات وإيراد التوهجات لأن السهو والنسيان مقسومان بين البريات سوى المعصومين

عليهم صلوات المصلين إلا قليلا جزتني إليه ضرورة التبيين وجعلت اللغات في أوائل السطور استغناء عن كتبها في هامش الكتاب « ويندو أن المؤلف كان يقصد بهذا الكلام كله الفيروزآبادى .

وفي حقيقة الأمر أننا إذا عارضنا المعيار بالقاموس وجدنا الأول نسخة منقحة - مزيدة من الثانى . أما التنقيح فلا أعنى به التهذيب والتحسين وإنما مجرد التغيير فقد التزم مؤلف المعيار إيراد ما أتى به الفيروزآبادى في مواد عبارته في الغالب مع التغييرات الآتية : قلب المادة رأسا على عقب بتقديم آخرها حيناً أو وسطها حيناً آخر وتغيير مواضع الألفاظ فيها بدون سبب معلوم سوى مخالفة صاحب القاموس ، عدل عن بعض رموز القاموس فغير عنها بدلالاتها مثلاً جعلها قرية ، ع جعلها موضعا عدل عن بعض الألفاظ الغامضة في التفسير وأتى بأخرى أوضح منها وغير ترتيب بعض التفسير ليكون أكثر وضوحاً وعدل عن بعض الألفاظ التى أتى بها الفيروزآبادى لضبط ألفاظه وأتى بأخرى من عنده وحين أتى الفيروزآبادى بلفظ أشهر نص هو على نوع الحروف أو أتى بلفظ آخر وما شابه ذلك .

أما زياداته فتتمثل أكثرها في العبارات التى أتى بها للضبط ، فقد كان حريصاً على ضبط كل لفظ بالعبارة وإن كان ضبطه غير ذى موضوع أحياناً ، وزاد ألفاظاً قليلة معظمها من الجوهري وكان الفيروزآبادى أهمها . وزاد أيضاً مواد قصيرة جداً نستطيع أن نسميها ألفاظاً لعدم وجود مشتقات منها ، وهى قليلة جداً أيضاً .

وقد حذف أشياء من القاموس منها ما اطرده حذفه ومنها غير المطرد . أما المطرد فالأغلام والاستطرادات الطبية والأمور غير اللغوية فقد تحذف منها الشيرازى كثيراً ولم يبق إلا قليلاً . وأما غير المطرد فبعض العبارات التى ضبط بها الفيروزآبادى بعض الألفاظ وبعض الشواهد القليلة التى أتى بها صاحب القاموس وبعض الأمور التى ذكرها عن المواضع التى أوردها كوصف نخيلها وما إلى ذلك وفيما عدا هذه الأمور .

لا نجد فرقا كبيرا بين القاموس والمعيار حتى إنه لم ينتفع كثيرا بما في تاج العروس
في شرح القاموس .

قدم الشيرازي بين يدي معجمه مقدمة طويلة تناولت عدتأمور تتصل بمنهجه
وبالمعجمات ، استهلها بتصديرد ذكر فيه إهداء الكتاب ، ومنهجه الذي أشرنا إليه . ثم
أتى بعدة فصول أعطاها عنوان « مقدمة » ولم يكن أعطى التصدير السابق عنوانا ما ،
وعالج في فصول المقدمة الأوزان التي ضبط بها الألفاظ ورتبها في فصلها وفقا لحرفها
الأول فالثاني فالثالث . . . الخ ، ومعاني الحروف المقطعة في مفتتح سور القرآن
والصيغ العربية في الأفعال والأسماء ومعانيها واسم الفاعل والصفة المشبهة وصيغ المبالغة
والتفضيل والتعجب واسم المفعول والآلة والزمان والمكان وأنواع الاشتقاق والمذكر
والمؤنث والتصغير والنسب وأوزان تصريف الأفعال (أخذها من مقدمة المصباح المنير)
وتأنيث الأعضاء وتذكيرها والعدد والأسماء التي لا تدخل عليها (ال) أداة التعريف
والمشتقات التي تتعاقب في آخرها الواو والياء ورتب هذين الفصلين كترتيب الفصل
الأول وأخيرا الإتياع والمزاوجة ورتب ألفاظه ترتيب المعجم نفسه أي كالصحاح .
وتبين لنا هذه القائمة غنى مقدمة المعيار بالأمور اللغوية التي يجب فعلا أن تعنى بها
المعجمات في مقدمتها . ولم يأت بكل هذه الأمور من عنده بطبيعة الحال بل اعتمد
فيها على كتب نحوية وصرفية كثيرا ما أشار إليها في صدور الفصول وتضاعفها .
وهاك ما أورده صاحب المعيار في مادة (هقع) ليعين مدى الاتفاق بينه وبين
الفيروزآبادي وما أجراه فيه من تغيير قال : « هقع بالقف هقعا كقفع كواه والناق
هقعا كقرح فرحا فهي هقعة ككلمة وهي التي إذا أرادت الفعل وقعت من شدة
الشهوة كتهقعت على تفعل واهتقع فلانا عرق سوء على افتعل أقعده عن بلوغ
الشرف والخير وعمر اصدده ومنعه والفعل الناقه أبركها وعلاها والحى زيدا تركته يوما
فعاودته وأثخنته وكل ما عاودك فقد اهتعمك واهتقع لونه مجهولا من باب المذكور تغير
وتهقع تكبر وزنا ومعنى وجاء بأمر قبيح وفلان تسفه والقوم وردا وردوا كلهم
وتهقع مجهولا من باب المذكور نكس وانتهق على انفعل جاع وخص أى خلا بطنه

والهقعة كضربة دائرة تكون في جانب زور الفرس - بالزاي والراء المهملة كقول
أو بحيث تصيب رجل الفارس وتكره أو لمعة بياض في جنبه الأيسر وثلاثة أنجم نيرة
قريب بعضها من بعض كالأثافي وهي رأس الجوزاء - ينزلها القمر . ورجل هقعة
كلزة الذي يكثر الاتكاء والاضطجاع بين القوم والهيقعة كضيفم بهاء حكاية وقع
السيف أو ضرب الشيء اليابس على اليابس حتى تسمع صوته أو أن تضرب بالحديد
من فوق وككتف الحريص وكفراب الغفلة من هم أو مرض .

غير ترتيب القاموس الذي سار على النحو التالي : الهقعة هَقَع : كوي ، هقاع
هَقَعَة ، هيقعة ، هَقَع ، هَقَعَت الناقة اهتقع ، تهقع انهقع . وغير بعض الألفاظ لإيضاحها
مثل الشهوة بدلا من الضبعة وعلاها بدلا من تسداها ، وغير بعض الألفاظ بدون
سبب معروف مثل عمرو وزيد بدلا من فلان ولمزه بدلا من همزه وضيفم بهاء بدلا من
هيقعة ، وزاد كثيرا من العبارات للوزن ولكنه لم يزد شيئا في الألفاظ أو المعاني
وإن زاد عبارة لتوضيح كلمة وهي تفسير خص بخلا بطنه . ثم حذف بعض ضبط
الفيروز آبادي وتنبيهه على اشتداد حر الصيف إذا طلعت الهقعة مع الفجر . فهذه المادة
— لحسن الحظ — تمثل منهجه تمثيلا كاملا . وإذن نستطيع أن نبيح لأنفسنا
القول بأن صاحب المعيار لم يتقدم بحركة المعاجم أية خطوة سواء من ناحية المنهج
أو المادة سوي أنه التزم ضبط الألفاظ بالعبارة والنص على المشتقات ومال إلى
تيسير التفسير .

وصفة القول في المعيار أنه ضبط أكثر الألفاظ بالعبارة والوزن ، ونبه على
مشتقاتها وجمعها ، وحاول أن يفسر بعبارة سهلة ، وصدر الكتاب بمقدمة لغوية
ذات نفع كبير للمعجمات ، وهذب القاموس من الزوائد غير اللغوية التي امتلأ بها .
وكانت تلك الخطوات هي ما قدمه لعالم التأليف في المعجمات العربية .

ولم تتم دراسات حول المعيار لتبين محاسنه ومعايبه ولعل سبب ذلك قرب عهده
وكونه نسخة منقحة مزيدة من القاموس . ومن الطبيعي أن أكثر ما أخذ على هذا
يؤخذ على ذلك مع مراعاة ما حذفه المعيار من أمور ، ومراعاة أن مؤلفه أعجمي غير
خالص العروبة لا يؤمن فيما غيره من تفسيرات .

الفصل السابع

خصائص المدرسة وعمومها

ضمت هذه المدرسة معجمات كبيرة هي الصحاح والعياب واللسان والقاموس والتاج ولقيت من الشهرة ما لم تلقه مدرسة أخرى في تاريخ المعاجم العربية .
وتشترك معجماتها كلها في أساس التقسيم الذي لم يتغير ولم يتطور منذ أولها إلى آخرها . واعتمد هذا الأساس على تقسيم المعجم كله إلى أبواب وفقا للحرف الأخير من الكلمات وتقسيم كل باب إلى فصول وفقا للحرف الأول وترتيب المواد في هذه الفصول وفقا لحروفها الوسطى باعتبار الحروف الأصول وحدها في جميع هذه المراحل .
وتشترك جميعا في أفراد باب واحد للكلمات التي آخرها الواو والياء ثم تقديم الواو على الهاء في الفصول حتى يمكن فصل الليف الذي وسطه الواو عن الليف اليائي الوسط .

وتفترق فيما عدا ذلك إذ يلتزم الصحاح الألفاظ الصحيحة وحدها وتغلب عليه الصبغة النحوية الصرفية ، وتغلب على العباب الصبغة الأدبية والعناية بالشواهد الشعرية ، ويلتزم القاموس الاختصار والاستقصاء وتغلب عليه الصبغة الطبية ويكثر من الأعلام وخاصة أعلام المحدثين والأماكن والمصطلحات ، ويغلب على اللسان والتاج الإسهاب والإطناب مع اقتصار الأول على المواد اللغوية تقريبا وانفساح رقعة الثاني إلى ما ضمنه أصله القاموس وما زاده هو ، فالتاج خليط من دوائر المعارف والمعجمات اللغوية .

ويؤخذ على هذه المدرسة أمور ترتبط بالمنهج الذي سارت عليه في التقسيم وترتيب المواد. حقا إن أساس التقسيم عندها أيسر مما كان عند المدرستين السابقتين ولكنه لا يزال يحتفظ بشيء من الصعوبة التي جعلتهم أو أفرادا منهم يضطربون في ترتيب بعض المواد . فالنظر إلى آخر الكلمة ثم أولها ثم وسطها فيه تشبث للذهن إذ ينظر من عدة

وجوه ، وأيسر منه الترتيب من وجه واحد الأول متدرجا إلى الأخير أو الأخير متدرجا إلى الأول ، والترتيب الأول منها أيسر لألفة النفس إياه .

ويسهل هذا الترتيب في الثلاثي ولكنه يصغر قليلا في الرباعي والخماسي حتى اختلف فيهما أفراد هذه المدرسة . فقد ذهب الجوهري - فيما يبدو إلى تقديم الثلاثي

على الرباعي فوضع فرج وفرج بعد فرج وجامد بعد جلد وصرخد بعد صرد وهدبد بعد هدود وقرس بعد قرس ، لأنه نظر إلى آخرها فأولها فثانيتها فاتته حروف الألفاظ

الثلاثية عند ذلك فأثبتها وبقي حرف من الرباعيات فأخرها . ولكننا حين ننظر إلى هذا الحرف نجد أنه يسبق ما يقابله من الرباعي فتحس بنوع من الاضطراب أو الغرابة

على الأقل . وقد حاول الفيروز آبادي أن يتلافى ذلك ورتبها بحسب حروفها كلها فقدم هذا النوع من الرباعي على الثلاثي . لكنهما وغيرهما لم يستطيعوا التحرر من الخطأ

في هذا النوع فخطوا فيه كثيرا وقدموا ما حقه التأخير وأخروا ما حقه التقديم .

واعترض الأستاذ فيشر على هذا الترتيب بثلاث نقاط لها وجاهاها وهي (١) :

أولاً : أنه إذا كان الحرف الأخير حرف علة فكثيرا ما يقع التباس (وكان ذلك

السبب في جمع الواوي واليائي معا) . وثانيا : لأن الحرف الأخير كثيرا ما لا يكون

أصليا كما في مادة « أبو » من (أب) وفي مادة « أخو » من (أخ) وفي مادة « بنى »

من (ابن) وفي مادة « سته » من (است) وفي مادة « موه » من (ماء) وغيرها

وثالثا : لأنه بهذه الطريقة يصعب ترتيب الكلمات الأحادية والكلمات الثنائية كما

نجدها من بين الحروف الدالة على معنى في غيرها ومن بين الضمائر .

ولم تستطع هذه المدرسة التخلص من مشكلة الترتيب على الحروف الأصلية وحدها

فقطا بعض أفرادها بعضا بسبب اختلاف وجهات النظر في أصالة كثير من الحروف

وزيادتها . فكان من ثمرات هذا الاختلاف هذا التوهيم والتجنى أحيانا ووضع الكلمة

الواحدة في أكثر من موضع أو احتمال وضعها في أكثر من موضع واحد ، ويجعل

الباحث غير عارف بموضعها وموضعها في موضع يصعب الوصول إليها فيه أحيانا .

الباب الرابع
المدرسة الرابعة

الفصل الأول أساس البلاغة

للزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨)

رأى القرن الخامس اتجاهها جديدا في تأليف المعاجم العربية ، بظهور أساس البلاغة للزمخشري . فقد ألف محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الزمخشري أبو القاسم جار الله نخر خوارزم معجمه على أسس تختلف كل الاختلاف عما شاهدناه إلى ذلك الوقت في المعاجم الأخرى . ويظهر هذا الاتجاه أول ما يظهر في عنوان الكتاب نفسه فهو ليس بمحيط ، ولا صحيح ، ولا تهذيب ، ولا بارع في اللغة ، وإنما (أساس البلاغة) . وإذن فالليدان تحول من (اللغة) إلى (البلاغة) وسبب هذا التحول واضح هو (القرآن) كتاب العربية الأعظم ، الذي أنزله الله (مختصا من بين الكتب السماوية بصفة البلاغة التي تقطعت عليها أعناق العتاق سبق ، وونت عنها خطأ الجياد القرح) كما يقول المؤلف في مقدمته . فالليزة الأولى التي اختص بها القرآن معجزة الرسول — عليه الصلاة والسلام — البلاغة والإعجاز ..

الهدف :

رمى المؤلف في معجمه هذا أن يوضح وجوه هذا الإعجاز البلاغي (لأن الموفق من العلماء الأعلام ، أنصار ملة الإسلام ، الذابين عن بيضة الحنيفة البيضاء ، المبرهنين على ما كان من العرب العرباء حين تحدوا به — من الإعراض عن المعارضة بأسلات ألسنتهم ، والفرع إلى المقارعة بأسنة أسلهم : من كانت مطامح نظره ، ومطارح فكره ، الجهات التي توصل إلى تبين مراسم البلغاء ، والعثور على مناظم الفصحاء ، والمخايرة بين متداولات الفاظهم ، ومتعاورات أقوالهم ، والمغايرة بين ما انتقوا منها

واستخلوا ، وما انتفوا عنه فلم يتقبلوا ، وما استرگوا واستنزلوا ، وما استفصحووا واستجزلوا ، والنظر فيما كان الناظر فيه على وجوه الإيجاز أوقف ، وبأسراره ولطائفه أعرف . فهو يرمى إذن إلى تبين مراسم البلاغة في أقوال العرب ، ليسمو منها إلى مراسمها في القرآن ، الذي نزل بلغتهم وعلى سننهم في التعبير . والهدف البعيد لكل ذلك ديني كما هو واضح ، لأن الإنسان بعد أن يعرف هذه الأسس البلاغية « يكون صدر يقينه أثلج ، وسهم احتجاجه أفلج » . يضاف إلى ذلك هدف علمي ، لأنه سيقال فيه أيضا « هو من علم البيان حظي ، وفهمه فيه جاحظي » . اجتمع الهدفان : الديني ، والعلمي ، فجعله يخصص كتابه لتتبع طرائق البلاغة العربية . ويؤدي هذا إلى هدف ثالث للمؤلف ، وهو هدف علمي تطبيقي ، أفصح عنه حين قال : « فمن حصل هذه الخصائص وكان له حظ من الإعراب الذي هو ميزان أوضاع العربية ومقياسها ، ومعيار حكمة الواضع وقسطاسها ، وأصاب ذروا من علم المعاني ، وحظي برش من علم البيان . وكانت له قبل ذلك كله قريحة صحيحة ، وسليقة سليمة ، فحل نثره ، وجزل شعره ، ولم يطل عليه أن يناهز المقدمين ، ويخاطر المقرمين » . أي أن الهدف الثالث هو تخريج الأدباء الفحول .

ميدان البحث :

هذا الخلاف في الهدف جعله يختلف عن بقية المعاجم في ميدان البحث ، فالشغل الشاغل للمعجم اللغوي : اللفظة المفردة ، أي كان معناها ، وأي كان قائلها ، وأية كانت منزلتها الأدبية ، أما المعجم البلاغي فيعنى بالعبارة المركبة ، وليس كل عبارة مركبة ، وإنما العبارة التي لها مركز ممتاز في عالم اللغة والأدب . فيورد الألفاظ في استعمالها العربية البليغة ، ولا يأتي بها مفردة عارية عن التركيب غالبا . وكان الزمخشري شاعرا بهذا الفرق ، فصرح به في مقدمة كتابه ، حين قال : « ومن خصائص هذا الكتاب تخير ما وقع في عبارات المبدعين ، وانطوى تحت استعمالات المفلتين ، أو ما جاز وقوعه فيها وانطواؤه تحتها ، من التراكيب التي تملح وتحسن ،

ولا تنقبض عنها الألسن كجربها رسالات على الأسئلة ، ومرورها عذبات على العذبات . ومنها التوقيف على مناهج التركيب والتأليف ، وتعريف مدارج الترتيب والترصيف ، بسوق الكلمات متناسقة لا مرسلّة بددا ومتناظمة لا طرائق قددا ، مع الاستكثار من نوابغ الكلم الهادية إلى مرشد حر المنطق ، الدالة على ضالة المنطق المفلق .

المصادر :

اختلاف الميدان والأهداف عن المعاجم اللغوية ، أدنى إلى اختلاف المصادر ، فمن البديهي أن المعاجم اللغوية اللفظية لا تخرج الأدباء ، ولا تدمم بالعبارة الأدبية ، ولا تعرفهم أسس البلاغة . أما الذي يفعل ذلك فهو الأدب نفسه . وإذن فهو المصدر الطبيعي لكتاب يعنى بالبلاغة . وقد كان . قال المؤلف في مقدمته : « فليت له العربية ، وما فصح من لغاتها ، وملح من بلاغاتها ، وما سمع من الأعراب في بواديه ، ومن خطباء الحلل في نواديه ، ومن قراضية نجد في أكلاتها ومراتعها ، ومن ساسرة تهامة في أسواقها ومجامعها ، وما تراجزت به السقاة على أفواه قلوبها ، وتساجعت به الرعاة على شفاه علبها ، وما تقارضته شعراء قيس وتيم في ساعات المماننة ، وما تزاملت به سفراء ثقيف وهذيل في أيام المقاتنة ، وما طولع في بطون الكتب وامتون الدفاتر من روائع ألفاظ مفتنة ، وجوامع كلم في أحشائها مجتنة » .

المنهج :

لم ينصل الزمخشري — في مقدمته — الكلام على منهجه ، ولكنه اكتفى بالإشارة إلى نقطتين : أولاهما ترتيب الألفاظ ، قال : « وقد رتب الكتاب على أشهر ترتيب متداول ، وأسببه متناولا ؛ يهجم فيه الطالب على طلبته موضوعة على طرف الثمام وحبل الذراع ، من غير أن يحتاج في التنقير عنها إلى الإيجاف والإيضاع وإلى النظر فيما لا يوصل إلا بأعمال الفكر إليه ، وفيما دقق النظر فيه الخليل وسيبويه » . وأراد بذلك الترتيب الألف بأبي المعهود ، ورتب وقاله الألفاظ من أولها إلى آخرها

بحسب حروفها الأصول وحدها ، وكان ذلك للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية العامة ، وإن سبق إليه بعض أصحاب الرسائل اللغوية الصغيرة والمعاجم الخاصة كما رأينا . أما النقطة الثانية ، فهي أنه كان يقسم مواده إلى قسمين : الأول للمعاني الحقيقية ، والثاني للمجازية ، ويفصل بينهما . قال بصدد ذلك : « وسبها ١ أي من خصائص كتابه [تأسيس قوانين فصل الخطاب والكلام الفصيح ، بإفراد المجاز عن الحقيقة والكناية عن التصريح » .

ولم يبين المؤلف شيئاً آخر ، عدا هاتين النقطتين ، ولكننا نستطيع أن نتبين من المواد ، أن القسم الأول من أي مادة وهو المخصص للمعاني الحقيقية ، مجموعة من الصيغ المشتقة من هذه المادة ، لا يقصد منها استقصاء في الجمع ، أو فكرة أخرى سوى إعطاء بعض المعاني الحقيقية للدلالة على المعاني المجازية .

وصف المقدمة :

صدر المؤلف معجمه بمقدمة قصيرة شملت من الطبعة صفتين . واستهلت هذه المقدمة بتحميد طويل يظهر فيه الفصاحة ، وحب الابتكار ، والنظرة الفلسفية الاعتزالية التي كان المؤلف يدين بها ، وصلاة على النبي العربي الفصيح المبين ، وآله وأصحابه البلغاء . ومن الواضح في تحميده أنه وصف النبي وآله وأصحابه بالفصاحة والبلاغة ليهيئ الجو لكتابه في البلاغة . وعالج المؤلف في هذه المقدمة الأمور التي بينها في المنهج : من أهدافه في كتابه ، ومصادره ، وخصائصه ، وبعض خطوات منهجه . وختمها بالدعاء ، ثم بدأ المعجم .

المعجم :

ينقسم المعجم إلى أبواب وفقاً لحروف ألف باء المعروفة ؛ فالأول باب الهمة ثم باب الباء ، فباب التاء ، فباب الراء ، فباب الجيم . . . إلى باب الياء ، مع تقديم باب

الراء ، على باب الهاء ، والباب يحتوى على الألفاظ التى أولها الحرف المعقود له ،
فباب الهمزة مثلا للألفاظ المبدوءة بالهمزة ، وباب الباء للمبدوءة بالباء ، وباب التاء
للمبدوءة بتاء . . . وهم جرّاء .

والأبواب تنقسم إلى فصول بحسب الحرف الثانى من حروف اللفظ الأصلية .

فيشتمل باب الهمزة مثلا على الفصول التالية ، بترتيبها فى المعجم : الهمزة مع الباء ،
فالهمزة مع التاء ، فالهمزة مع الجيم . . . إلى آخر الحروف ، مع تقديم الواو أيضا على
الهاء . ولم يسم المؤلف هذه الفصول (فصولا) وإنما اكتفى بذكر العنوان وحده ،
مثل الهمزة مع الباء ، أو الهمزة مع التاء ، أو ما شا كل ذلك . وأعطيتها عنوان
الفصول ليتيسر تصورها ، ولثلاثا تختلط الأقسام . وينقسم كل فصل إلى مواد مرتبة
بحسب الحرف الثالث منها إن كانت ثلاثية ، أو الثالث فالرابع إن كانت رباعية ،
أو الثالث فالرابع فالخامس إن كانت خماسية . وهو لا يفرق بين الأبنية المختلفة ،
فيجعل لكل منها بابا خاصا ، ولكنه يوردها مجتمعة ، كل منها فى الموضع الذى
تؤهل له حروفه فنرى فى فصل « الهمزة مع الباء » مثلا المواد التالية : أ ب ب ،
أ ب د ، أ ب ر ، أ ب س ، أ ب ش ، أ ب ض ، أ ب ط ، أ ب ق ، أ ب هـ ،
أ ب و ، أ ب ي . فيقدم الهاء على الواو فى ترتيب المواد ، بخلاف عادته فى ترتيب
الأبواب والفصول . وسبب ذلك إرادته التمييز بين الواوى واليائى ، واحترازه
من اختلاطهما إذا تجاوزا ، فلما زال ذلك الالتباس فى ترتيب المواد عدل عن عادته
إلى الترتيب المألوف . وكانت هذه خطة المدرسة السابقة فى معاجمها . ويرى الناظر
فى المواد المذكورة نقصا فى الحروف فأب ، يليها أبد مباشرة ، وهذه بعدها
أبر ، وهكذا . فالمواد الساقطة بين هذه المواد أغفلها المؤلف عمدا لأنها
لا تدخل فى مواده ، ولا تنسجم مع الفكرة العامة التى بنى عليها معجمه ، أو لأن
بعضها مهمل لم يرد فى العربية . وعلى هذه الصورة تطرد جميع الأبواب ،
والفصول ، والمواد .

تحليل المواد :

ولنتبعه في بعض المواد لنرى طريقة علاجه إياها . قال في مادة (أبد) :
« لا أفعله أبد الآباد ، وأبد الأبيد ، وأبد الآبدن . وتقول رزقك الله عمرا طويل
الآباد ، بعيد الآماد . وأبدت الدواب وتأبدت : توحشت ، وهي أوابد ومتأبدات .
وفرس قيد الأوابد : وهي نقر الوحوش . وقد تأبد المنزل : سكنته الأوابد . وتأبد
فلان : توحش . وطيور أوابد : خلاف القواطع .

« ومن المجاز : فلان مولع بأوابد الكلام : وهي غرائبه ، وبأوابد الشعر :
وهي التي لا تشاكل جودة ، قال الفرزدق :

لن تدركوا كرمي بلووم أبيكم وأوابدي بتنحل الأشعار
وقال النابغة :

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها يهدى إلي أوابد الأشعار
وجئتنا بأبدة ما نعرفها .

أورد المؤلف ثلاثة تعبيرات خاصة في مفتتح المادة ، فعبارة مسجوعة ، قفاها
بصيفتين للفعل والصفة من كل منهما . ثم أورد إحدى الصفتين في عبارة مجازية ،
هي « قيد الأوابد » كناية عن الفرس السريع الذي يفوق الأوابد في الجري ،
ولكن الزمخشري لم يضعها في القسم المجازي . وختمت المعاني الحقيقية بمعنيين
آخرين لإحدى صيفتي الفعل الماضيتين ، فمعنى ثان للصفة . وانتقل المؤلف إلى القسم
المجازي فأتى بالصفة في إحدى الكنايات ، واستشهد عليها بيتين من الشعر ،
وختمه بكناية أخرى للصفة في حالة الأفراد لا الجمع . ويتضح من هذه المادة أن
المؤلف يحب أن يذكر ألفاظه في عبارات ، أو في سجع ؛ وأنه لا يحافظ على ذكر
العبارات المجازية في قسم المجاز وحده ؛ وأنه لا يفرق بين الأنواع المجازية المختلفة
إذ يذكر الكناية تحت المجاز بدون تنبيه .

وحين نترك هذه المادة إلى مادة (عق) التي رأيناها في أكثر المعاجم السابقة ،
نراه يقول فيها : « ما أعقه لأبيه . وتقول : فلان هين المبرة شديد المعقة ، قال :
أحلام عاد وأجساد مطهرة . من المعقة والآفات والأثم
ودق عُق . مثلك في وادي العقوق . أعز من الأبلق العقوق ، وهي الحامل
التي نبتت العقيقة ، وهي الشعر على ولدها ، وقد أعقت ، فهي معق وعقوق .
ويقال : أهش من نوى العقوق ، وهو نوى هش لين المصنفة تطفه العقوق إطلافاً بها .
وتقول : ما أدري شمت عقيقه ، أم شمت عقيقه ، أى سللت سيفاً أم نظرت إلى برق ،
وهي البرقة التي تستطيل في عرض السحاب . ولقد أكثروا استعارتها للسيف حتى
جعلوها من أسمائه فقالوا : سلوا عقائق كالعقاق ، ونحوه قول بشر بن أبي خازم :
رأى درة بيضاء يخفل لونها . سخام كغربان البرير المقصب
وهي عناقيده . وانعق البرق : تسرب في السحاب . وفي كلام أعرابية : سحباء
عقاقة كأنها حواء ناقة » . لم يجعل المؤلف للمجاز قسماً خاصاً ، ومع ذلك تعرض له
في العقيقة والعقاق . وذكر كثيراً من صيغ كتاب العين ، مثل عقق ، والمعقة ،
وأعق ، وعقيقة ، ومعق ، ونوى العقوق ، وانعق ، وكان في تفسيرها قريباً كل
القرب من نص الخليل ، أو بعبارة أدق مطابقاً له ، وخالف في بعضها بعض الشيء
عبارة ابن دريد . واتفق مع ابن دريد في عقيقة البرق ، وعقيقة السيف ، وكلام
الأعرابية التي هي ابنة معقر بن حمار البارقي ، وطابق نص تفسيره للفظ الأول .
أما الشواهد والأمثلة فكثير منها في المعاجم الأخرى أيضاً ، كالبيت الأول الذي نسبه
صاحب العين للناطقة . ولم ينفرد الزمخشري إلا بصيغة التعجب ، وهي قياسية لا داعي
لها ، والعبارة المزوجة بعدها ، والمثل المتخذ من وادي العقوق ، والمثل الثاني من
النوى المش ، أى انفرد بالأمثلة والعبارة المزوجة ، وهي الأمور التي صرح ببنائه
بها لدخولها في الميدان البلاغي البحت . ومع هذا فللمادة قاصرة في المعاني والصيغ
والشواهد ، حتى عما في كتاب العين ، وجمع المؤلف بعض هذه العبارات بدون تفسير

فجعلها متراكمة بعضها وراء بعض ، كأنه لا يرمى منها إلا إلى تدوينها للتذكير بها كما ترى في العبارة من : « ذق عقق » إلى : « الأبلق العقوق » .

أما « هقع » فلم يجعل فيها قسما خاصا بالمجاز أيضا ، وقال فيها : « ثلاثة كهقعة الجوزاء ، وهي ثلاثة كواكب فوق منكبها . وطاق رجل امرأته ألفا ، فقيل له : يكفيك منها هقعة الجوزاء . ولا تسم الهقعة ، وهي دائرة في جنب الفرس حيث رجل الراكب ، وقد يتشام بها . وفرس مهقوع ، وهقع . وسمعت للسيوف هقعة : وهي صوت وقعها » .

المادة كلها من العين والجمهرة مع حذف شواهدهما ، وتغيير تفسيرها بعبارة من عند الزمخشري ، وزيادة العبارتين الأوليين المحتويتين على التشبيه والاستعارة . ويتضح منها ميل المؤلف إلى الاختصار وإيراد العبارات الجميلة الفصيحة ، وعدم رغبته في استقصاء الصيغ أو المعاني ، فالمادة قاصرة كل القصور بالنسبة لتهديب الأزهرى مثلا :

يخرج الباحث من دراسة « أساس البلاغة » بمجموعة من الظواهر تخالف ما ألفناه في المعجمات الأخرى كثيرا . وأهم الظواهر في الأساس عنايته الشديدة بالمجاز ، حتى أفرد له قسما خاصا في أكثر المواد ، فصله عن القسم الذي يتناول المعاني الحقيقية . بل نثرا كثيرا من العبارات المجازية أيضا في هذا القسم الحقيقي . والأساس المعجم الوحيد في العربية الذي يعنى بهذا الجانب ، حتى تأثر به أصحاب المعاجم المتأخرة . وكان يصدر القسم المجازي بعنوان يفصله عن الحقيقي . وتغيرت عبارة هذا العنوان كثيرا . فكانت في أكثر المواد « ومن المجاز » أي الاسم العام . وكانت في بعضها « ومن الكناية »^(١) . وفي أحيان أخرى وخاصة في الجزء الثاني ، « ومن المستعار »^(٢) . ولم يكن في كل عنوان من هذه العناوين يريد فصل المجاز عن الكناية ، ولا فصل هذين عن الاستعارة ، بل كانت العناوين الثلاثة مترادفة بمعنى المجاز . إذا يدخل تحت المجاز الاستعارة مثل قوله

(١) انظر مواد : آخر ، وجمع ، وزيل ، وسوء ، وصدف وغيرها .

(٢) انظر مواد : عجز ، وعد ، وعذر ، وعدم ، وعرف وغيرها .

في « بنى » : « ومن المجاز : بنى على أهله دخل عليها ، وأصله أن المعروض كان يبنى على أهله خباء وبنى مكرمة وابتناها وماعون من هدم بنيان الله : أى ما ركبه وسواه . وبنى فلان على الخزم وجل مبنى : سمين . وبنى له المرعى سناما تامكا . وبنى كلاما وشعرا وهذا كلام حسن المباني . وبنى على كلامه : احتذاه . . . » . ويدخل تحته الكناية مثل قوله في نفس المادة : « وطلع ابن ذكاء : وهو الصبح . وصادوا بنات الماء : وهى الغرائيق . وكان الثريا ابن ماء محلق . وهو ابن جلا : للرجل المشهور . وأنا ابن ليلها وابن لياتها لصاحب الأمر الكبير . وإنه لابن أقوال : للكلامى . وهو ابن أضرار : للحدرد . . . » وأمثال هذه المادة كثيرة . ولذلك كان لا مانع عنده من أن يجمع بين عنوانين فيقول : « ومن المجاز والكناية » . وفصل أحيانا بينها قسم المادة الواحدة إلى ثلاثة أقسام : حقيقى ، ومجازى ، وكنائى . ويتضح من الأقسام السابقة أن المؤلف عنى فى أقسامه المجازية بالاستعارة والكناية وكان هم الأكبر موجها للاستعارة ، فهى أكثر الأنواع المجازية ظهورا عنده . وهذا ظاهر فيما مر من أمثلة وفى كل مادة . وهذا مجاز مادة التقطتها عفوا ، وهى (محو) قال : « ومن المجاز : محت الريح السحاب والمطر والجذب ، والصبح الليل ، والإحسان يمحو الإساءة . وهبت محوة ، وهى الشمال لأنها تمحو السحاب قال :

قد بكرت محوة بالمعجاج فدمرت بقية الرجاج

وأصابت الأرض محوة : مطرة تمحو الجذب . وتركت الأرض محوة واحدة :

إذا طبقتها الفيث . ويقال : تمح منهم يا فلان : تحلل ، أى إطلب منهم أن يمحو

عنك ماجنيت عليهم ، وتحلل فلان وتمجى » . فكل ما ذكره من الاستعارة . وأمثال

هذا كثيرة . ولم ينبئ بنوع واحد من الاستعارة ، بل بجميع الأنواع . وأولها

وأكثرها بروزا الاستعارة التصريحية من أمثال التى رأيناها فى محا . ثم الاستعارة

المسكنية مثل قوله فى (ضوا) : « لفلان رأى مضىء فى دجى المشكلات . واستضأت

برأيه » وفى « يدى » : « وقال ذو الرمة : * وأيدى الثريا جنح فى المغرب * وقال لبيد :

وغداة ريح قد وزعت وقره إذ أصبحت بيد الشمال زمامها
وله :

أضل صواره وتضيفته نظوف أمرها بيد الشمال «

وشر الكنايات بين المواد المختلفة، ولكنه لم يجعل لها مادة بأكلها كما حدث في الاستعارة . وكان معظم عنايته فيها موجهًا للكناية عن صفة ، مثل قوله في « زيل » : « ومن الكناية : هو متزيل عن فلان : محتشم لأنه إذا احتشم منه باينه بشخصه وانقبض عنه » وفي « قر » : « تقول للعاجز عن جواب سؤالك : قد تكسرت قواريرك » وعنى بالكناية عن موصوف ، مثل قوله في « أدب » : « جاش أدب البحر : إذا كثر ماؤه » وفي « أكل » : « جرحه بأكلة اللحم : وهي السكين » وفي « جبر » : « قاي إلى جابر بن حبة : وهو الخبز ، قال : فلا تلوميني ولومي جابرا فجاير كلفني الهواجرا »

وأخيرا الكناية عن نسبة ، مثل قوله في « أزر » : « فلان عفيف المتزر والإزار قالت خرنق : والطيبون معاقد الأزر . وتقول : هو عفيف الإزار ، خفيف من الأوزار » . وفي « بوا » : « فلان طيب الباءة : للعفيف الفرج ، جعل طيب الباءة : وهي الباءة والمنزل ، مجازا عن ذلك » .

النوع الثالث من المجاز الذي اهتم به الزمخشري : المجاز اللغوي المؤلف . وهو أنواع كثيرة ، رأيت منها في الأساس ما يلي :

١ - إطلاق اسم الشيء على مكانه مثل قوله في (سمو) : « أصابتهم سماء غزيرة : مطر » ، وفي « رعن » : « قال الفرزدق :

لولا ابن عتبة عمرو والرجاء له ما كانت البصرة الرعناء لي وطنا

أراد رعن أهلها » ، ونستطيع أن نضع فيها « طريق خائف » و « طريق وارد صادر » صفة لسالكه ويجوز أن يكون هذا أيضا من المجاز العقلي في الإسناد .

٢ - إطلاق وصف الشيء على زمنه ، مثل قوله في « أرز » « ومن المجاز : بتنا

بليلة آرزة : يارز من فيها لشدة بردها . وفي « بله » : « ومن المجاز : هو في شباب أبه وعيش أبه ، يراد غفلة صاحبها عن الطوارق . قال رؤبة : بعد غداني الشباب الأبله . »

٣ - إطلاق اسم الفاعل على المفعول واسم المفعول على الفاعل ، مثل قوله في « أمن » : « ناقة أمون قوية مأمون فتورها ، جعل الأمن لها وهو لصاحبها ، كقولهم ضبوب وحلوب » وفي « بيع » : « جارية بائع : ناقة كأنها تباع نفسها ، كما يقال ، ناقة تاجرة ، وأنشد :

وإنك لولا ذروة في ثنية وناب لمقلاق الوشاحين بائع

يقول : لولا أنه ذراً نابي - أي سقط من السن - لرغبت فيك « وفي « خوف » « ومن المجاز : طريق خائف قال عبيد :

فرب ماء وردت أجني سبيله خائف جديب »

وفي « صدر » : « طريق وارد وصادر : يرد فيه الناس ويصدرون . ونستطيع أن نجعل هذا النوع في مجاز الحذف ، فالناقة الأمون : أي صاحبها ، والجارية البائع : أي سيدها ، والطريق الخائف : سالكه ، والوارد والصادر : السائرون فيه ، كما يمكن أن يوضع كثير منه في النوعين الأولين .

٤ - إطلاق اسم بعض الشيء عليه كله ، مثل قوله في « وجه » : « وهو يتنقى بذلك وجه الله . وسمعت في المسجد الحرام سائلاً يقول : من يدلني على وجه عربي كريم يحملني على نعيه . . . ومن يرد وجه السيل . »

٥ - إطلاق اسم الشيء على سببه ، مثل قوله في « سمع » : « ومن المجاز : سمع الله لمن حمده : أجاب وقبل » فالسمع سبب الإجابة والقبول ، وفي « غيث » : « وقعنا على غيث يقيد الماشية ، أي كلاً » والغيث سبب ظهور الكلاً .

٦ - مجاز الحذف ، مثل قوله في « حوط » : « وقعوا في تحيط : أي في سنة تحيط بالناس : تهاكهم ، وفي تحوط : من حاط به بمعنى أحاط . . » حذفوا بعدها

كلمة « بالناس » وفي « شم » : « عرضت عليه كذا فإذا هو مشم لا يريد ،
ومعناه مشم أنفه : رافعه شامخ به » .

٧ - التعكيس (والتهمك) مثل قوله في « جدى » : « ويقال : جدا عليه
شؤمه إذا جر عليه . وهو من باب التعكيس ، كقوله : « فبشره بعذاب أليم »
قال ابن شعواء الفزارى :

رعى طرفها الواشون حتى تبينوا . هواها وقد يجدو على النفس شؤمها »

والتهمك آت من أن الجدا الفضل والعطية . وفي « حوط » : « وإذا نزل بك
خطب فلم يحطك أخوك ، وترك معوتك قيل : حاطك القضا ، وهو تهكم أى حاطك
في الجانب القضا وهو البعيد ، يقال : نسب قضا ، وبلد قضا ، ومعناه لم يحطك لأن
من يحوط أخاه يدنو منه ويسانده ، لا أن يحل منه في نجوة . ومثله : فأعتبوا
بالصيلم ، ووصله بطول الهجران » .

ووضع الزمخشري في المجاز نوغين آخرين : هما التعبيرات الخاصة التي فقدت
معناها الحرفي من ألفاظها المؤلفة منها وصار لها معان أخرى جديدة لا تمت للقديمة ،
والأمثال . أما هذه التعبيرات الخاصة فتظهر في مثل قوله في « أبى » : « ومن المجاز :
لا أبالك ، ولا أبالغيرك ، ولا أبالشانئك ، يقولونه في الحث حتى أمر بعضهم
لجفائه بقوله : أمطر علينا الغيث لا أبالك ، ويقال : لعمر أبيك ، ولعمر أبى
سواك ، قال الكمي :

إني لعمر أبى سواك لمن الصنائع والذخائر »

وفي « ذوب » : « ذاب لى عليه حق : ثبت ووجب » ووضع بعض
الأمثال في القسم الحقيقي ، وبعضها الآخر في المجازي دون أن يبين الفرق بينها ،
ودون أن يكون هناك في الحقيقة فرق . قال في القسم المجازي من « بيض » :
« وفي مثل : كانت بيضة العقر ، للمرة الأخيرة . . . وفي مثل : سد ابن بيض
الطريق » . ومن « حسو » : « وفي مثل : لثلها كنت أحسبك الحسى ، أى
كنت أحسن إليك لثل هذه الحال » ووضع في القسم الحقيقي من (ابل) :
« ابل من حنيف الخناتم » ، ومن (أكل) : « رب أكلة منعت لمهك »

ظن أنى لست فى حاجة إلى الإشارة إلى أن المؤلف عنى بالعبارات المجازية فى القرآن والحديث ، مادام الكتاب ىرمى إلى الكشف عن إعجاز القرآن وبلاغة الرسول الفصيح ولكنى أومئى إلى بعض الأمثلة . قال فى القسم المجازى من « بتر » : « وبتر فلان نعمة الله : استخفها فكفرها ، ولم ىسترجحها فى شكرها ، ومنه بترت معيشتها . ومن « زهق » : « ومن المجاز : وزهق الباطل فإذا هو زاهق .. وفى الحديث إن حايا خير من زاهق : وهو الذى يخبو حتى يصيب ، أى الضعيف الذى يصيب الحق خير من القوى الذى يخطئه » . ومن « فكه » : « وقوله تعالى : (فظلم تفكهون) وارد على سبيل التهم أى يجعلون فاكهتكم وما تتلذذون به قولكم : إنا لمغربون » ومن « كرش » : « وفى الحديث : الأنصار كرشى وعيبتى ، أى هم سرى وأمانتى كما أن الكرش موضع علف المعتلف » . ولم يكن المؤلف يفصل كل نوع من الاستعارة أو المجاز على حدة ، ولاسمى أى نوع منها وإنما ذكرها بعضها وراء بعض دون تمييز بينها . واعتاد المؤلف فى هذه الأنواع المجازية أن يذكر العبارة المجازية ثم يفسر المعنى المراد منها ، كما رأينا فيما سبق من أمثلة . ولمكنه كان فى بعض المواد يذكر الأصل الحقيقى للعبارة المجازية ، إلى جانب معناها المجازى المستعملة فيه . قال فى « بل » مثلا : « وطوبته على بُلته : إذا احتملته على فساده ، وأصله السقاء يطوى وهو مبتل فيعفن ، قال : ولقد طويتكم على بُللاتكم وعلمت ما فىكم من الأذراب وقال فى « بنن » : « ومن المجاز : أبثوا بالمكان : أقاموا به ، وأصله ما يحدث فيه من بنة [رائحة] نعمهم ، ثم كثر حتى قيل لكل إقامة : إبنان » وفى « جبي » « ومن المجاز : فلان يجتبي جبي المجد أى يقوم بالمجد ويجمعه لنفسه ، قال ذو الرمة : وما زلت تسمو بالمعالى وتجتبي جبي المجد منذ شدت عليك المآزر » واجتباه : اختاره ، مستعار منه لأن من جمع شيئا لنفسه فقد اختصه واصطفاه « وفى « خول » : « ومن المجاز جاموا الأول فالأول ، ثم تفرقوا أخول أخول . وكان أصله فى الرعاة يتفرقون فى الكلا ، فىأخذ هذا فى شق وهذا فى شق ، وكلهم يقول : أنا أخول من الآخرين ، أى أحسن رعية وتعهدا للمال ، قال البيهث :

ودافعت عن ذود الخصاص بن ضمضم وقد قسمت في الجيش أخول أخولا «
وكان الزمخشري في بعض المواد الأخرى يذكر هذا الأصل في صدد بيانه
للتشبيه المجازي . فقد قال مثلاً في « بقع » : « وهو باقعة من البواقع : للكيس
الدهي من الرجال ، شبه بالطائر الذي يرد البقع — وهي المستنقعات — دون الشارع
خوف القناص » . وقال في « جبر » : « جبرت الفقير : أغنيته ، شبه فقره
بانكسار عظمه . وفي الدعاء : اللهم اجبرنا » وفي أحيان أخرى ذكر المعنى الأصلي
تحت لفظ الاستعارة لا التشبيه كقوله في « حور » : « ومن المجاز : قلت محاوره :
إذا اضطربت أحواله ، استعير من حال محور البكرة إذا املاس واتسع الخرق
فقلق واضطرب . وقال :

يا هيء مالي قلت مجاوري وصار أمثال الففا ضرائري
مقدمات أيدي المواخر فصرت فيما بينها كالساحر «
وفي « رف » : « وإن ثغرها ليرف رفيف الأقالح ، وهي في بياضها
كبيض الأداحي ، قال :

وأنف كحرف السيف زين وجهها وأشب رفاف الثنايا له ظلم
وقال المسيب بن علس :

ومها يرف كأنه برد نزل السحابة ماؤه يدق

استعار لها — وهو البلور — ثم شبهه بالبرد ، وفيه تحقيق أنه مَهْمًا على
الحقيقة ، وجعل ما في السحابة نزلاً لها . ولكننا نحترس هنا بأن الفصل بين القسمين
المجازي والحقيقي غير دقيق . فقد وجدت عبارات مجازية في القسم الحقيقي من
المواد . قال في الأقسام الحقيقية في مادة « أخذ » : « وفلان أخذ في يد العدو .
وهو أسير فتنة ، وأخذ محنة » . وفي مادة « بطن » : « ألت الدجاجة ذا بطنها ،
وشرت المرأة للزوج بطنها : إذا كثرت الولد » ومن « زعنف » : « اجتمع الصميم
والزعانف : وهم الأعداء ، وهي في الأصل أطراف الأديم وأجنحة السمك » فالتقسيم

غير دقيق ولم يلتزمه المؤلف في كل مادة ، بل تركه في كثير منها . كذلك وجدت عبارات في الأقسام المجازية لا يمكن اعتبارها منها . مثال ذلك قوله في مادة «أكل» : «ومن المجاز فلان أكل غنى وشرّتها ، وأكل مالى وشرّبه : أى أطعمه الناس» وفي مجاز مادة «محدر» : «العين تحدر الدمع ، والدمع يحدر الكحل» ومادة «زيد» : «ومن المجاز : فلان يستزيد فلانا : يستقصره ويشكوه ، وهو مستزيد . وكتب إليه كتاب استزادة . وهم زيد على مئة ، وزيادة ، قال ذو الأصبغ العدواني : وأتم معشر زيد على مئة فأجمعوا أمرهم طرا فكيدوني أى زائدون» وكل هذا وما شاكله ليس من المجاز في شيء^(١) . بل بلغ به الأمر إلى أن وضع الاستعمال الواحد للفظ الواحد في المادة الواحدة ، مرة في قسمها الحقيقي ، وأخرى في قسمها المجازي . قال في «بوا» : «وهم أكفاء سواء ، ودماؤهم بواء . . . ومن المجاز : الناس في هذا الأمر بواء : أى سواء» . ووضع النوع الواحد في القسمين كالأمثال .

وسر اهتمام الزمخشري بالمجاز انتشار الكلام عنه في عصره ، وفي القرن السابق عليه انتشارا كبيرا ، إذ كان موضوعا جديدا عليهم جاذبا لأفكارهم ، يقول ابن تيمية : «تقسيم الألفاظ إلى حقيقة ومجاز إنما اشتهر في المائة الرابعة ، وظهرت أوائله في المائة الثالثة ، وما علمته موجودا في المائة الثانية ، إلا أن يكون في أواخرها» . فنحن إذا تخرجنا من هذا التحديد الزمني اعتمدنا عليه في كون الكلام عن المجاز كان منتشرا مشتهرا حوالى القرن الرابع ، ومن بعده القرن الخامس وقد عاصر الزمخشري أواخر أولها وأوائل ثانيهما . ولم يكن الزمخشري يتجاوز الاصطلاح العلى في أسرار البلاغة وحده ، بل فعل ذلك في بعض كتبه الأخرى ، وأهمها الكشف . يقول الدكتور مصطفى ناصف في رسالته «البلاغة عند الزمخشري» : «يبدو الزمخشري غير آخذ بتقسيمات كثيرة ، ولا ممعن في تحليل نظرى للمسائل ، وإنما يلم بما يعرض إماما سريعا . فالتشبيه مجاز . . . والخاط في المصطلح باد ، فالمجاز

(١) قد يسمى هذا مجاز الاشتقاق ، لاختلاف مدلول الصيغة المستعملة عن الصيغة الأصلية

اللغوى تمثيل . . . والاستعارة التمثيلية تمثيل . . . والكناية تختلط بالمجاز الحكى . . . [و] الظواهر البلاغية مضطربة التحديد ، فالتخييل ليس من الحقيقة والمجاز ، ومع ذلك فأيات مثل قوله سبحانه : « إنا عرضنا الأمانة » : تمثيل وتخييل معا . . . والعلاقة بين بعض المجازات مبهمة يعبر عنها تعبيراً إجمالياً ، ليس في تاريخ البلاغة ما يشفع في تحديده ، ويقول : « والزمخشري يسمي الاستعارة مثلاً » ويسميا أنا تمثلاً ، ويعبر عنها بالتخييل ، ورابعاً بالمجاز . ويقول : « هذا حديث الكناية عند الزمخشري . خلاصته أن الزمخشري يخلط أحياناً بين الكناية وصور أخرى من المجاز الذي تعتبر الكناية أختاً له . ونحتم أقواله بما يلي : « وخلاصة ما يقال في ذلك : أن البلاغيين وضعوا قواعد لبلاغة الصور البيانية بدأ الزمخشري مهملها » .

الكلمات في العبارات :

ومن الظواهر المهمة في الكتاب إيراد ألفاظه في عبارات ، كما افتخر المؤلف في مقدمته ، أى أن الأساس ليس معجماً للألفاظ المفردة ، بل للعبارات المؤلفة ، مرتبة بحسب اللفظ البارز فيها لا الأول . ولا يعنى ذلك أنه لم يورد ألفاظاً مفردة وفسرها بل فعل ذلك كثيراً وخاصة في القسم الحقيقي من مواده . ولكنه وجه إلى العبارات المؤلفة عنايته الأولى . وتمثلت هذه العبارات المؤلفة عند المؤلف في عدة أنواع ، هى الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والأمثال ، والأسجاع ، وأقوال الفصحاء والأعراب ، والتعبيرات الخاصة .

أما الآيات فكان المؤلف ، في أكثر الأحيان يوردها في تضاعيف الكلام دون أن يشير إلى أنها من القرآن إلا قليلاً ، وهذه بعض أمثلتها : قال في « أجر » : « ومنه قوله تعالى : « على أن تأجرني ثمانى حجج » أى تجعلها أجرى على التزويج ، يريد المهر من قوله تعالى : « وآتوهن أجورهن » ، كأنه قال على أن تمهرنى عمل هذه المدة . وقال في « حبر » : « حبره الله : سره ، (فهم في روضة يحبرون) ، وهو

محبور : مسرور . وفي « شق » : « أخذ شقه : نصفه ، (لم تكونوا بالفيه إلا بشق الأنفس) بمشقتها ومجهودها . . . و (بعدت عليهم الشقة) : الطريق « وما شابه ذلك . أما الأحاديث فنبه المؤلف على كثير منها ، وأهل كثير أيضا ، ولكن لم يبلغ ما أهمله مبلغ ما جاء من الآيات مجردا . قال في « أشب » : « الأشب : شدة التفاف الشجر حتى لا يجاز فيه ، ومنه الحديث « بينى وبينك أشب » وفي « بعل » : « وهو يباعل أهله : أى يلاعبها . . (وهذه الأيام أكل وشرب وبعال) » . وفي « خوف » : « هذا أمر مخوف ، و (أخوف ما أخاف عايكم ضعف الإيمان) » . وفي « سلم » : « و (على كل سلامى من أحدكم صدقة) : وهى عظام الأصابع اللينة » . وفي « عجم » : « الفحل الأعجم حرى أن يكون مثنائا : وهو الأخرس الذى يهدر فى شقشقة لا ثقب لها فلا يخرج الصوت منها . و (جرح العجماء جبار) و (صلاة النهار عجماء) .

وأمثال العرب كثيرة فى الأساس : بعضها منبه عليه ، والآخر غير منبه عليه ، مثلها مثل الأحاديث . قال فى « بطر » : « بيطر الدابة بيطرة ، و (أشهر من راية البيطار) » وفى « حجز » : « وفى مثل : (ما يحجز فلان فى العكم) أى لا يقدر على إخفاء أمره » . وفى « رغث » : « وفى مثل (آكل من برذونة رغوث) » وغيرها . ولم يكن المؤلف ينبه على كثير من هذه الآيات والأحاديث والأمثال لأنه لا يريد التعريف بتحقيقتها ، وإنما يريد كونها من العبارات الفصيحة فحسب ، بغض النظر عن القائل . وقد ذهب إلى أبعد من ذلك ، فلم يفسر كثيرا منها ، ومن الألفاظ ، ومن المجازات . والسبب - فى ظنى - أنه لم يكن يرمى بكتابه إلى التفسير قدر ما رمى إلى جمع العبارات البليغة : المشهورة الواضحة المعنى لكل إنسان وغير الواضحة . فالتفسير غرض يأتى عنده بعد الجمع والتدوين . وقد وفى التفسير فى كتب أخرى خصصها لكل نوع على حدة ، فالكشاف لتفسير القرآن ، والفائق لتفسير الأحاديث ، والمستقصى لتفسير الأمثال .

وكذلك العبارات المسجوعة كثيرة في الأساس بل تبلغ من الكثرة بحيث لا تكاد تخلو صفحة منها ، وخاصة في الجزء الأول من الأساس . ولا يعرفنا صاحب الأساس شخصية قائل هذه الأسجاع ، ولا يعنى بذلك ، فالذى يعنيه هو عبارتها حسب . ولا شك أن هذه الكثرة لها دلالتها الواضحة ، على نظرة أهل هذا العصر الذى عاش فيه الزمخشري إلى السجع ، ومدى تقديرهم إياه ، وعده من الأسس الهامة للبلاغة . وكان من آثار ذلك شيوعه في كتاباتهم ، أو بعبارة أدق سيطرته عليها . وهذه بعض الأمثلة التى نلتقطها عفوا من الكتاب : قال فى « ذراً » : « اللهم لك الذرء والبرء » ومنك السقم والبرء » . وفى « ذر » : « تقول : أتم ولاية الدولة بكم ذر قرناها ، وصرت أذناها ، وقرت عينها » . وفى « ذرع » : « واقصد بذرعك ، واربع على ظلمك : ارفق بنفسك » . وفى « ذعن » : « تقول : هو فى الإساءة إليك ممن ، وأنت منقاد له مدعن » . وفى « ذفر » : « قالت أعرابية فى شيخ : أدبر ذفره ، وأقبل بخره » . واشتهرت هذه العبارات من الأساس وعبّ منها اللغويون مثل ابن الطيب وتلميذه السيد مرتضى صاحب تاج العرويس .

ولا تقل أقوال الفصحاء من العرب والأعراب عن الأحاديث والأسجاع كثيرا ، فهى من العبارات التى يقوم عليها الكتاب ، فهو يقول فى « أون » : « وعن بعض العرب : أونوا فى سيركم شيئا » أى ارفقوا . وفى « أوى » : « قال ابن عباس للأنصار رضى الله عنهم : بالإيواء والنصر ألا جليتم » . وفى « حوق » : « سمع غلام من العرب يقول لآخر : قد أحوق كرانيف النخلة : سحقت النخلة حتى تركتها حوقة : أى محوقة ، كأنه حاقها حين لم يبق لها كرانفة » . وفى « زلم » : « قال رجل من بنى سعد لرجل من محارب : اذهب فانت والله العبد زلما : يعنى لا شك فى عبوديتك ولم يخطئك شكل العبيد » وفى « قور » : « حكى الجاحظ فى كلام بعض الشطار لا يكون الفتى مقورا ، وهو

الذى يقور الجرادق فيأ كل أوساطها وبدع حروفها . وأمثال ذلك كثيرة في الكتاب كله .

أما أقل أنواع العبارات ، فالتعبيرات الخاصة التي فقدت معنى ألفاظها الحرفي واكتسبت معنى كلياً جديداً . ولا ترجع قلتها إلى عجز المؤلف ولكن إلى أنها قليلة في اللغة نفسها ، بل في جميع اللغات . ووضع المؤلف أكثرها في الأقسام المجازية لأنها اللائقة بها . وكما ألف الزمخشري في جميع الأنواع السابقة من عبارات : الكشاف في القرآن ، والفائق في غريب الحديث ، والمستقصى في الأمثال ، أفرد هذه العبارات البليغة بكتاب أيضاً سماه « السكلم النوابغ » . وإذن فهذا الفيض من العبارات الجميلة التي طرب لها الزمخشري ، فأدخلها في معجمه للبلاغة ، كان يستمدّها من هذه الكتب ، أو من المنابع التي استمدت منها هذه التصانيف . ويستنبط المرء من هذا أن الزمخشري يتمثل البلاغة في العبارات الحقيقية من الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، وأقوال القصباء ، وفي السجع والاستعارة ، والكناية ، والمجاز اللغوي . وإذن فأساس البلاغة هو العبارة الجميلة ، والعبارة المسجوعة ، والأنواع الثلاثة الأخيرة من المجاز ، والتعبيرات الخاصة . ويضاف إلى ذلك قائل من العبارات المحتوية على الجناس التي تظهر بين آونة وأخرى على بُعد في الكتاب . وهذا الأساس هو أساس الكتاب . ويرى من ذلك أن الزمخشري لا يتناول « البلاغة » بالمعنى الاصطلاحي ، وهي العلم المعروف بذلك الاسم . فقد كان هذا العلم في عصر الزمخشري نفسه يضم فروعاً كثيرة من القول لم يتعرض لها المؤلف في « أساسه » ولم يُعْنِ بذلك بل لم يعن بكتب علم البلاغة التي كانت موجودة في عهده ، ومن أهمها كتب ابن المعتز والآمدى والجرجاني والعسكري . ومن ثم لم تظهر عنده للمصطلحات البلاغية ولم يتناول المجاز والاستعارة ، والكناية ، بمعناها العلمي المحدد نفاط كثيراً بينها .

مأخذ :

ترك كل هذا إلى ما نأخذه على الكتاب ، وهي أمور قليلة ولكنها لها
خطرها ونجعلها فيما يلي :

١ - اضطراب الترتيب . وظهر هذا ذات مرة حين وضع المضاعف الثنائي
من الهمزة مع الياء (أى) في مقدمة الفصل وحقه أن يؤخره بحسب منهجه الذى
سار عليه فى الكتاب كله .

٢ - الاضطراب بين المعتل الواوى واليائى . وظهر هذا فى مادة « أبى »
التي وضع فيها بعض الصيغ المشتقة من « أبو » الواوية ، التي قدمها المؤلف نفسه
على المادة اليائية ، وهذان المأخذان قليلان تافهان ولكن المأخذين الآتين
كثيران متكرران .

٣ - إدخال المواد الرباعية فى الثلاثية ، فقد أدخل حذبر فى « حذب » ،
و « حدرج » فى « حدر » ، و « حشرج » فى « حشر » ، و « سمحق » فى « سمح »
و « سمذع » فى « سمد » ، و « عمجرف » فى « عمجر » ، و « كرفس » فى
« كرف » وغيرها .

٤ - الاضطراب فى تحديد المجاز فتبعه الاضطراب فى تقسيم الحقيقة والمجاز ،
فلاضطراب فى وضع كثير من العبارات . وقد وجدنا - سابقا - كثيرا
من العبارات الحقيقية فى الأقسام المجازية ، والأمثال بعضها يوضع فى الحقيقى وبعضها
الأخر فى المجازى دون فرق جوهرى فى النوعين . وهذا الأمر أهم ما نأخذه على
الأساس ، لأنه الدعامة التي أقام عليها المؤلف كتابه .

٥ - إغفاله ذكر أصحاب العبارات والأسجاع وما إليها ، فإن ذلك كان
يفيدنا فائدة لا تقدر فى ترتيب هذه العبارات ترتيبا تاريخيا - إذا أردنا ، وتبين
منه التطور التاريخى للمعنيين الحقيقى والمجازى لها .

ومجمل القول أنه يجعل بالمرء النظر إلى أساس البلاغة على أنه معجم خاص بالتعبير العربي ، وبالعبارة المؤلفة البليغة ، لا أنه معجم للألفاظ . فيوضع الكتاب موضعه اللائق به ، ويقدر حق قدره . وينسب إلى مؤلفه فضل توجيه حركة المعاجم إلى العبارات الأدبية البليغة ، بدلا من الاقتصار على الألفاظ المفردة ، وفضل العناية بالعبارات المجازية المختلفة الأنواع وتوجيه الاهتمام إليها في ذاتها لا كما كان يفعل من قبله . وينسب إلى الزمخشري^(١) فضل آخر في المنهج ، وهو سيره على الترتيب الألف بأى للمرة الأولى في تاريخ المعاجم العربية باعتبار أوائل الكلمات فتوانيتها فتوائها ، أى من بداياتها لا من نهاياتها كما فعل الجوهري وأتباعه . .

ولم يقض هذا على نظام الجوهري في الترتيب ، بل بقي محبوبا إلى وقت قريب حتى إن محمد بن عبد الرؤوف المناوي (١٠٣١ هـ) اختصر الأساس نفسه ، ورتبه على نظام الجوهري ، وسماه « إحصاء الأساس » .

ولم أجد من الدراسات حول الأساس غير كتاب الإحصاء السابق ، وكتاب « غراس الأساس » لابن حجر العسقلاني . الذي أعجب بكتاب الزمخشري ، ورأى أن يخصصه بأن يقتصر على ما فيه من مجاز ، أى الأقسام المجازية من المواد . ثم لم يجر شيئا آخر في المواد ولا ترتيبها ، غير بعض الاختصار في العبارة . وتمتلك مكتبة الأوقاف العامة في بغداد نسخة منه تحت رقم ٦٥٧٦ . أورد منها ما جاء في مادة (أ ب د) التي أوردتها في الكلام على الأساس . قال : « أوابد الكلام : أى غرائب . وأوابد الشعر : وهى التى لا تشاكل جودة . وأنشد الفرزدق :
لن تدركوا كرمى بلثوم أبيكم وأوابدى بتنخل الأشعار »

(١) الهجى : خلاصة الأثر ٢ : ٤١٦ .

الفصل الثاني

معجم الينوعيين

أول معجم أنتجه اليسوعيون ، هو محيط المحيط لبطرس البستاني . وكان ذلك في مفتتح النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، إذ فرغ من طبع الجزء الأول في ٢١ تموز ١٨٦٦ م / ١٢٨٣ هـ ، ومن تبييض الجزء الثاني في ١٢ تموز ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ . ولم يشر المؤلف إلى مادفعه إلى إخراج معجمه ، ولكنه اختصر هذا المعجم في آخر سماءه « قطر المحيط » ، قال في مقدمته عن هذا الدافع « أما بعد ، فلما كان إحياء اللغة العربية التي هشتها أيادي الزمان ، وحالت دون نور محياها الساطع ودون أهلها براقع الهجر والجهل والنسيان ، فرضا على كل من نطق بالضاد ، وكان أمر تحصيلها وتسهيل أسبابه من مرغوبات من اتصف بالحماسة الوطنية والحمية العربية ، رأينا أن نضع فيها هذا المؤلف على وجه هين المراس ، سهل المأخذ ، ليكون للطلبة مصباحا يكشف لهم عما أشكل عليهم من مفردات اللغة » . وإذن فهدفه إحياء العربية من رقدتها ، عن طريق تيسير الحصول عليها ، بتأليف معجم يسهل الرجوع إليه . وكان يضع نصب عينيه أنه يؤلف معجمه (المختصر) للطلبة ، ويرمى إلى تسهيل الرجوع إليه عليهم ، بأن يكون في مستوهم في المنهج ، ويسد حاجتهم من المفردات . ونرجح أن هذا كان غرضه أيضا في « المحيط » حين ندرسه فلا نجد فرقا كبيرا بينهما ، في كثرة المواد وقتها .

مادته :

ووصف المؤلف مادة معجمه الكبير بقوله في فاتحته : « هذا المؤلف يحتوي على ما في محيط الفيروزآبادي الذي هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة ،

على زيادات كثيرة عثرنا عليها في كتب القوم ، وعلى ما لا بد منه لكل مطالع من اصطلاحات الفنون . . . وقال في آخر حرف الراء : « وقد أضفت . . . كثيرا من المسائل والفوائد والقواعد والشوارد وغير ذلك مما لا يتعلق بمتن اللغة » . وقال في خاتمة « قطر المحيط » عن « المحيط » : « أدرجنا فيه كل ما قدرنا أن نقف عليه من مفردات اللغة وأصولها وفروعها واصطلاحات العلوم والفنون وكثيرا من كلام المولدين واللغة الدارجة ورصعناه بالشواهد من القرآن والحديث والشعر وأمثال العرب إلى غير ذلك من الفوائد والنوادر والشوارد مما لا غنى عنه للمطالع » وكان كل ذلك سبب تسميته محيط المحيط .

منهجه :

حين يقابل الإنسان هذه الأقوال بما في المعجم نفسه يجد الظواهر التالية : حافظ المؤلف على عبارة الفيروز آبادي في تفسير كثير من الألفاظ ، ثم زاد أشياء ، وحذف أخرى ، وتصرف في أمور . أما الأمور التي زادها فنجملها في جمع بعض الألفاظ المفردة ، وبعضه قياسى لفائدة من التنبيه عليه ، وبعض المعانى وخاصة المولدة والعامية والمسيحية ، والصيغ والاستعمالات ، وخاصة العلمية والفلسفية والاصطلاحية ، وقليل من الشواهد النثرية والشعرية والأدبية ، وكثير منها لأدباء لا يحتج بهم كالحريرى ، وأسماء الكتب والاستعمالات النحوية والصرفية ، وكلمات في التفسير قد يمكن الاستغناء عن بعضها . وأكثر زياداته مأخوذ من التاج ، وخاصة من المستدرک ولكنه ترك كثيرا مما فيه أيضا . وقد نبه على مصدر بعض زياداته الأخرى .

وأما ما حذفه فتمثيل المؤلف للألفاظ لضبطها ، وتوحياتة الجوهرى ، والبقاع ، وأسماء الأشخاص والقبائل وأبقى بعض الألقاب وأسماء الفرق وبعض اللغات التي أوردتها في المواد ، وبعض المشتقات القياسية وبعض ألفاظ في التفسير لا يصح حذف بعضها . وتصرف في ترتيب الألفاظ في داخل المادة ، قدم وأخر بدون ضابط في أكثر الأحيان ، ولجمع المعانى المتقاربة في بعضها ، وغير بعض التفسيرات لعدم

صلاحتها في عهدنا الحاضر واستعاض عن التمثيل بالوزن أو الألفاظ المشهورة في الضبط بالتصريح بالحركات ، وأشياء أخرى قليلة .

وقال في ختام حرف الراء عن منهجه : « ولأجل التسهيل على الطالب ميزت بعض الأفعال والأسماء ، وبينت الجرد والمزيد من الفريقين ، كل نوع على حدته مندرجا مع نظيره من الأبنية » . ووصف في خاتمه بعض أمور أخرى تتعرض لها فيما يلي من وصف .

وقد رتب الألفاظ على وفق حروفها الأصول وحدها كالتقدماء ، قال في خاتمة الكتاب : « إذا شئت كشف كلمة فإن كانت مجردة فاطلبها في باب الحرف الأول منها ، وإن كانت فيها زيادة فجردها أولا من الزوائد ثم اطلبها في باب الحرف الأول مما بقي ، وإن كان فيها حرف مقلوب عن آخر فاطلبها في مكان الحرف الأصلي المقلوب عنه » . واعتبر في الترتيب أوائل الألفاظ فتوانيتها : . . . إلى آخرها ، أي على ترتيب أساس البلاغة للزمخشري .

وصدر كل باب بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها موقعه في الألف بآء ، واسمه في العبرية والسريانية وتعليقه ، وما تجرّيه العامة في نطقه من تغييرات ، وأنواعه ، واستعمالاته ، وقدره في حساب الجمل .

ونبه على باب كل فعل ليعرف تصريف الماضي والمضارع منه ، وضبط كل اسم حتى لا يشكل النطق به واختار في ذلك التصريح بالحركات على الطريقة التي راعاها الفيروز آبادي مع إهمال طريقة التمثيل ، وأشار إلى جمعه مع الرمز إليه بحرف (ج) الذي استخدمه صاحب القاموس .

وقسم المؤلف كل صفحة من كتابه إلى نهريْن ، وكتب في أعلاها كلمتين ، إحداهما في يمين الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيمن ، والثانية في يسار الصفحة تشير إلى الكلمة الأخيرة في النهر الأيسر . وكان الأجل أن يجعل الكلمة اليمنى تشير إلى الكلمة الأولى في النهر الأيمن ، فتضم الكلمتان بذلك

جميع الكلمات التي تحتوى عليها الصفحة (النهران) فيهما . وقد تلافى ذلك الخطأ في قطر المحيط لأن الصفحة منه نهر واحد .

قال في مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه .
وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من
شدة الضبعة .

تهقع الرجل تسفه وتكبر وجاء
بأمر قبيح . والقوم وردا وردوا
كلهم والناقة وقعت من شدة الضبعة .
وتهقع على المجهول نكس . وانهقع
الرجل جاع وخص .

واهتقع فلانا عرق سوء أقعده
عن بلوغ الشرف والخير . وفلان
فلانا صده ومنعه . والفحل الناقة
أبركها وتسداها . والحى فلانا تركته
يوما فعاودته وأتمختته والشىء فلانا
عاوده . واهتقع لونه على المجهول تغير .
المقاع الغفلة من هم أو مرض .

الهقع الحريص .
الهقعة المرة ودائرة تكون
بعرض زور الفرس أو بحيث تصيب

رجل الفارس يتشاءم بها أو لمعة
بياض في جنبه الأيسر وثلاث كواكب
نيرة فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها
من بعض كالأثافي ، إذا طلعت مع
الفجر اشتد حر الصيف ينزلها القمر .
والهقعة الحريصة والناقة التي إذا
أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة .
والهقعة المكثر من الاتكاء
والاضطجاع بين القوم .

الهقعة حكاية وقع السيف
أو ضربك الشىء اليابس على اليابس .
لتسمع صوته أو أن تضرب بالحديد
من فوق .

المهقوع اسم مفعول ومن الخيل
الذى تكون به الهقعة . ويقال إن
المهقوع لا يسبق أبدا . وفي المنتقى :
المهقوع الذى إذا سار يسمع ما بين
الخاصرة وجنبه صوت .
(ج) : مهاقيع .

أما « قطر المحيط » فسماء كذلك « لأن نسبته إلى كتابنا المطول في هذه الصناعة

المسمى « بمحيط المحيط » توشك أن تكون كنسبة قطر دائرة إلى محيطها . وفرغ من تأليفه سنة ١٨٦٩ م / ١٢٨٦ هـ أى مع الجزء الثانى من المحيط . ولم يختلف منهجه فيه عما اتبعه فى المحيط البتة ، وإنما وجه الخلاف الوحيد فى المادة نفسها ، إذ حذف جزءا كبيرا منها ، وزاد فى بعضها ، وتصرف فى بعضها . فحذف بعض ما صدره فى الأبواب عن الحروف ، وبعض المعانى والصيغ والصفات والمواد والمصطلحات والألقاب وأسماء الفرق والعامى والشواهد من القرآن والشعر والنثر ، وبعض الإشارات إلى اللغات والمعرب وأصله ، وبعض تعاليمات الأسماء وتكرير الفعل مع معانيه المختلفة ، وإحالات الألفاظ إلى مواضعها الصحيحة ، وأجزاء من التفسيرات قد تكون ضرورية فى بعض الأحيان . وكان كثير مما حذفه من زياداته التى أضافها فى المحيط على القاموس . أما ما زاده قليل جدا لا يكاد يتعدى بعض المشتقات القريبة كمضارع الفعل الماضى أو مصدره أو ما قارب ذلك . وأما ما تصرف فيه فىكاد يعادل زياداته فى القلة ، ونجمه فى تغيير ترتيب بعض الألفاظ فى المادة ، أو تغيير كلمة بأخرى .

قال فى مادة هقع :

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه . وهقعت الناقة تهقع هقعا وقعت من شدة الضبعة . تهقع الرجل تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . والقوم وردا : وردوا كلهم والناقة وقعت من شدة الضبعة . وتهقع على المجهول نكس . وانهقع الرجل جاع وخمس . واهتقع فلانا عرق سوء أقعده عن بلوغ الشرف والخير . وفلان فلانا صده ومنعه . والفعل الناقة أبركها وتسداها . والحمى فلانا تركته يوما فعاودته وأثمخته . والشئ فلانا عاوده واهتقع لونه على المجهول تغير .

المقاع الغفلة من هم أو مرض .

المقع الحريص .

المقعة ثلاث كواكب . والمقعة الحريصة والناقاة إذا أرادت الفجل وقعت
من شدة الضبعة . والمقعة المكثرة من الاتكاء والاضطجاع بين القوم .

المقعة حكاية وقع السيف أو ضربك الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته ،
أو أن تضرب بالحديد من فوق .

المهقوع من الخيل الذي تكون به المقعة ج مهاقيع .

* * *

وألف المعجم الثالث « أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد » لسعيد الخوري
الشرتوني عام ١٨٨٩ م - ١٣٠٧ هـ للطلبة أيضا . قال مؤلفه في المقدمة^(١) : « غير
خاف أن روض اللغة قد نشأت لهذا العهد أنهاره ، وذوت بعد النضارة أزهاره . وما
ذلك إلا للإعراض عن إقراء متونها ، وعيف الضرب في سهولها وحزونها .. ولما
رأى مرسلو اليسوعية التماذي على هذا الحال يدفع أهل اللسان العربي إلى فاقة اللفظ
في المفاوهات والمكاتبات جذبهم حب هذه اللغة الشريفة وعرقان مرتبتها
المنيفة ، مع أجنبيتهم عنها ، إلى أن يفرضوا تعليمها في مدارسهم . وذلك ليأتي الطالب
على اللغة ، ولو مرة في مدة الطلب ، فتعرف المعاني في ذهنه إلى ما يليق بها من الألفاظ
ويتمرس بأساليب اللغويين ، وتترأى له بلاغة كلامهم . . . فتفقدوا المعروف من
كتب اللغة ، فلم يجدوا منها كتابا يواجه مقصودهم ، ويشايح مرادهم ، وذلك لالتزام
المؤلفين ذكر ألفاظ السوءات وما يتعلق بها ، سدا للحاجة ووفاء بحق اللغة . ومثل
تلك الألفاظ مما حظر المرسلون المشار إليهم إدخاله في كتب المعلمين . فتفقدوا هذا
القاصر على تأليف معجم محذوف ألفاظ السوءات ، وما يضاف إليها من الألفاظ
المبدوءة رعايه لحرمة الأدب . هذا هو جل الغرض من وضع هذا الكتاب » . وإياه
يفرض عجيب في تأليف المعاجم . ولكن وزارة المعارف المصرية راعته أيضا ، حين

نشرت المصباح المنير ومختار الصحاح ، لتوزعهما على تلاميذ المدارس ، فحذفت أمثال هذه الألفاظ منها .

وهناك عبارة أخرى في المقدمة ، يفهم منها أنه كان له غرض آخر من هذا الكتاب ، هو التيسير وتوفير وقت الباحثين وتدقيق النظر في المواد ، قال يصف معاجم القدماء^(١) : « على أن خطتهم في جمع اللغة تحلي الظماء عن مواردهم وإن هذبت وتمنو ممارسي كتبهم بضيق الصدر وإن رحبت . فقد جاءوا بمعاني الكلمة الواحدة شتات شتات ، كأنها أزماع نبات . فإيم الله ليوشكن جلد الناشد أن ينفد قبل الظفر بضالته ووقت الطالب أن يتجرم دون إمساك ناذته . وهم فوق ذلك لم يكتبوا النظر فروع المواد ، بل أتوا بها كالمتوارى في خمر الواد » وكان التيسير غرضاً هاماً لدى المؤلف ، فأقام عنوان المعجم عليه . ولأول مرة نرى صاحب معجم يشعر بقيمة الوقت ويريد أن يوفره للباحثين .

مراجعته :

صرح المؤلف في المقدمة برجوعه إلى ابن منظور ، والزنجشري ، والجوهري ، والفيومي ، والراغب الأصفهاني ، والمطرزي ، والزبيدي ، والفيروزآبادي ، وابن فارس في الجمل ، والرازي . والحق أن هذا المعجم أكبر معجم أنتجه اليسوعيون ، ومن أجمع المعاجم للمفردات العربية فقد اتخذ من القاموس المحيط عماداً له ، ثم أجرى عليه بعض التغييرات . فقد غير ترتيب الألفاظ في داخل المواد ، وتصرف في بعض العبارات بحيث وصحها واستبدل بعض الألفاظ بأخرى ، وكان هذا التصرف خاصة في التفسيرات الدورية ، وحذف البقاع والأعلام والأدوية وتوهيمات الجوهري ، ومعظم العبارات التي كان الفيروزآبادي يضبط بها الألفاظ ، والمشتقات القياسية ، وبعض المواد والصيغ والمعاني والصفات والمصطلحات وتعليل الأسماء والتنبيه على اللحن ، وبعض التفسيرات . واقتصر على تفسير واحد أو اثنين من التفسيرات الكثيرة المتقاربة .

ذات الدلالة الواحدة للفظ الواحد وما إلى ذلك . ولكنه استدرك كثيرا من هذه الألفاظ اللغوية في الذيل الذي ألقته بالمعجم . وزاد بعض الصيغ والمعاني والشواهد النثرية والشعرية والأسجاع من أساس البلاغة ، والأقوال ، وبعض المرادفات وبعض الكلمات في التفسير لتوضيحه . وكان أكثر هذه الزيادات مأخوذا من تاج العروس وبعضها من المعاجم الأخرى كاللسان والصحاح وما أشار إليه في المقدمة ، وأخذ بعضها الآخر من معجمي جوليوس Golius . وفر يتاج Freitag ومحيط المحيط وقطر المحيط للبستاني . وكان جوليوس وفر يتاج قد اعتمدا في معجميهما على بعض كتب الأدب المتأخرة التي لا يستشهد بلغاتها ، ولا تعنى بالتزام الفصحى . فأدخلا في معجميهما كثيرا من الألفاظ المولدة والعامية ، ففسر بث إلى معجم بطرس البستاني والشرطوني فنقدت هذه المعاجم نقدا مرأ ، وخاصة من الأب أنستاس ماري الكرملي ، الذي كان يقف لها بالمرصاد .

منهجه :

وصف المؤلف المنهج الذي أراد أن يتبعه في فقرات متناثرة من مقدمة الكتاب نستطيع أن نستخلص منها الصورة التالية : قال عن تقسيم الكتاب^(١) : « وقد قسمته إلى قسمين : الأول في مفردات اللغة الصرفة . . . والثاني في المصطلحات العلمية والكلم المولدة والأعلام . . . وقد ضمنت إلى هذا المؤلف ذبلا يتضمن ثلاثة أمور الأول ذكر ما كنت قد تركته عمدا في أوائل الكتاب أو فاتني سهوا في سائر الأبواب ، والثاني ذكر ما استدركته على اللسان والتاج مما أخذته من كتب الثقات أو من نفس الكتابين واردا في غير مظانه . . . والثالث ذكر ما وقع في كتابي من الخطأ » . وقال عن القسم الأول^(٢) : « ذكرت في هذا القسم شيئا من مصطلح العروض ونزرا لا يحفل به من الألفاظ المولدة والأعلام ، ذهابا مع عادة الساف من مؤلفي اللغة رحمهم الله » . وقد أخرج المؤلف القسم الأول ، والذيل .

أما القسم الثاني فلم يخرج ، ولعل الزمن لم يمهل ليؤلفه . وأما الذيل فقد وسع دائرة الأمور الثلاثة التي يضمها ، فجعلها كما قال في مقدمة الذيل^(١) : « الأول : ما كنت قد أهملته وذهلته من الكلم الوارد في كتاب اللسان ، والثاني كل ما ندّ عن التدوين مما افتاتته أقلام العلماء من أصحاب هذا الشأن ، وهو الضوال التي من الله على باستدراكها على المتقدمين في العلم والزمان والثالث إصلاح ما أدى إليه الاطمئنان إلى القاموس وغيره من الأغلاط اللغوية » .

واتبع في الترتيب^(٢) « إيراد الألفاظ باعتبار أوائل أصولها ، وهي نفس الطريقة التي سلكها مترجمو العربية باللاتينية وغيرها كغوليوس وفريتغ ، وتابعهم عليها من كان نموذج الجذ والإقدام العالم الفاضل المرحوم المعلم بطرس البستاني في محيط محيطه وقطر محيطه » .

وتبع المؤلف بطرس البستاني في بدء أبوابه بكلمة عن الحرف المعقود له الباب ، عالج فيها أقسامه وقدره في حساب الجمل ، ومعانيه واستعمالاته ، وموقعه من الألف بآء ، وتغيير العامة لنطقه ، ولكنه لم يتعرض لاسمه في اللغات السامية الأخرى . وكثير من هذه المادة مشترك بينه وبين البستاني ، ولكنه كان يراعى أن يخالفه في التعبير ، أو في البسط والإيجاز .

ونجعل الأمور التي راعاها في علاج مواده في الأقوال التالية المأخوذة من مقدمته : إيراد التفسير بعبارة القدماء في الغالب ، قال^(٣) : « تحريت المحافظة على عبارات الأقدمين ، والوقوف عند كلام الفحول للمقرمين ، اثمما بمن تقدمني من علية المؤلفين وثقات المصنفين فهم أرحب منا فهما لمعاني كلام العرب لمكان مشافهتهم ، وأعلى يدا في تفسيره لموضع مخالطتهم ومعاشرتهم » .

ضبط الألفاظ بالنص على حركاتها ، بالطريقة التي اتبعها صاحب القاموس في هذا النوع . والتزم الإشارة إلى باب كل فعل يذكره بالرمز ، ليبين تصرف ماضيه

ومضارعه . واستخدم الرموز التي استخدمها جيراثيل فرحات صاحب باب الإعراب من قبل . ولكنه خالفه في وضع الرمز ، إذ كان الأول يضعه قبل الفعل والثاني يضعه بعده . وأخذ من صاحب القاموس رمزين للإشارة إلى الجمع ، وجمع الجمع ، هاج ووجج . وراعى المؤلف في مواده ترتيبا يكاد يكون صارما . فقد التزم أن يقدم فيها الأفعال ، ويؤخر الأسماء والصفات ، إلا إذا كانت المادة لا فعل منها ، وأن يصدر الأفعال بالماضى المجرد من الثلاثى أو الرباعى ، ثم الضيغ المزيده مثل فعل ففاعل فأفعل فتفاعل فافتعل فانفعل فاستفعل وغيرها .

ويبدو أنه رتب الأسماء والصفات أيضا ، وإن لم يتضح ذلك لكثرة صيغها . والتزم أن يذكر مصدر كل فعل يورده ، أو مصدره .

وقسم كل صفحة من معجمه إلى ثلاثة أنهر ، ووضع فوق كل نهر كلمة . أما الكلمة التي على النهر الأيمن فهي التي يبدأ بها ذلك النهر ، وأما اللتان على الأوسط والأيسر فهما ما ينتهى بهما هذان النهران ولذلك يستطيع أى إنسان فى لحظة خاطفة أن يعرف الكلمات التي تضمها الصفحة من النظر إلى الكلمة اليمنى واليسرى لأن جميع هذه الكلمات تقع بينهما فى ترتيب الألف باء .

وراعى أن يقدم صورة مادته التي يعالجها أولا ، ويضعها بين نجمين صغيرين ، أما الألفاظ التي تحتها فيضعها بين قوسين ، وكثيرا ما كان يقدمها فى أول السطر . إن لم تكن متصلة بالعبارة التي قبلها ، ليستطع الباحث أن يصل إلى مراده فى سرعة وسهولة .

كذلك اقتنى أثر صاحب القاموس فى كراهية تكرير اللفظ مع معانيه الكثيرة فتجنب ذلك ووضع فى مكانه خطأ أفقيا ليدل عليه .

وتحرر من بعض هذه الالتزامات فى الذيل ، ولكنه التزم الإشارة إلى المصدر الذى أخذ منه الألفاظ . أما ما أهمل الإشارة إلى مصدره ، فهو من القاموس المحيط . وحين يقابل الإنسان أقرب الموارد بالمحيط للبستاني مقابلة سريعة يجدهما يشتركان

في المحافظة على عبارة القاموس في أكثر المواضع ، وفي حذف البقاع والأعلام وتوحيات الجوهرى والضبط بالوزن والمصطلحات ويختلفان في حذف الشرتونى كثيرا من الألفاظ العامية والمسيحية وأسماء الكتب ، وفي الرموز التي استخدمها للإشارة إلى أبواب الأفعال ، والخط الأفقى في محل الصيغ المكررة ، والنجوم والأقواس لإظهار ألفاظه ، وفي تقديم الأفعال على الأسماء ، وفي الطبع ، كل هذا إلى جانب اتساع المادة . فمعجم الشرتونى أكثر انتظاما من محيط البستانى ، وتيسيرا للبحث .

قال في مادة هقع :

مسعود « طلق ألفا
يكفيك منها هقعة
الجوزاء « أى يكفيك
من التطلق ثلاث
تطبيقات .

(الهقعة) أيضا دائرة في
وسط زور الفرس أو
عرض زوره وهى دائرة
الحزام تستحب وقيل
هى دائرة تكون بجانب
الدواب يتشام بها
وتكره .

(الهقعة) كهزمة المكثر
من الاتكاء والاضطجاع
بين القوم .

(الهيقعة) حكاية وقع

(٢٦)

(اهتقع) لونه مجهولا تغير
من خوف أو فزع ،
لا يجىء إلا على صيغة
المجهول .

(الهقاع) كغراب غفلة
تصيب الإنسان من هم
أو مرض .

(الهقع) ككتف
الحريص ، وهى بهاء .

(الهقعة) بالفتح المرة و -

ثلاثة كواكب نيرة فوق
منكبى الجوزاء قريب

بعضها من بعض كالأثافي

إذا طلعت مع الفجر

اشتد حر الصيف ينزلها

القمر وفي حديث ابن

هقع الفرس هقعا

كواه .

(تهقع) الرجل علينا تسفه

وتكبر وجاء بأمر قبيح

و - القوم وردا: وردوا

كلهم .

(تهقع) مجهولا : نكس

(انهقع) الرجل جاع

وخص .

(اهتقع) فلانا عرق سوء :

أقعه عن بلوغ الشرف

والخير . و - فلان فلانا:

صده ومنعه . و - الحمى

فلانا: تركته يوما فعاودته

وأثخنه و - الشىء فلانا

عاوده .

| | | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| المهقوع لا يسبق أبدا «وفي المنتقى المهقوع الذي إذا سار يسمع ما بين الخاصرة وجنبه صوت ج : مهاقيع . | تضرب بالحد من فوق (اللسان) . (المهقوع) اسم مفعول و- من الخيل : الذي تكون به الهقعة ويقال « إن | السيف ، تقول « سمعت للسيوف هيقعة » وهي صوت وقعها و- ضرب الشيء اليابس على مثله نحو الحديد وقيل هو أن |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

وقال في ذيله :

| | | |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| أبركها ثم تسداها وعلاها (اللسان) . (الهقعة) كفرحة الناقة التي إذا أرادت الفحل وقعت من شدة الضبعة (التاج) | (هقع) الفرس وزان عنى فهو مهقوع (اللسان) . (تهقعت) الناقة بركت للفحل و - الضان استحرمت كلها (التاج) (اهتقع) الفحل الناقة | هقع * هقعت الناقة ل هقعا : أرادت الفحل فوقعت من شدة الضبعة (التاج) . (فرس هقع) ككتف : أى مهقوع (الأساس) . |
|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|

* * *

ثم أخرج جرجس هام الشويرى « معجم الطالب فى المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العلمية والعصرية » عام ١٩٠٧ م / ١٣٢٥ هـ . ويدل عنوانه على أنه رعى إلى جمع الشائع من الألفاظ والحديث من المصطلحات العلمية ، فيفسرها للطابة . والذي دفعه إلى ذلك كراهية هؤلاء الطلبة للغة العربية وحبهم للغات الأجنبية ، لسهولة معاجمها وصعوبة معاجمنا . قال فى المقدمة^(١) : « وأدركت ما فى بعض كتب التدريس من التخلف عن حاجات المدارس ومقتضيات العصر ، وما فى البعض الآخر من التعقيد الذى تضرب به أسباب الاكتساب ، وتخذ عنده عزائم الطلاب . . . وكان ولا يفتأ مدعاة إلى الإعراض عن العربية والانصراف إلى

اللغات الأجنبية . ولا غرو فإن تلك اللغات التي يتلقاها فتياننا في المدارس قد قام بخدمتها أفاضل الرجال ، فتمهدت سبلها وقرب المنال . وكان أهم ما قاموا به ووضعهم المعاجم الموجزة مترجمة إلى العربية »

وإذن فالطلبة يحتاجون إلى « معجم يجمع بين غزارة المادة ، ونزاهة الألفاظ ، وتحريم العبارة ورخص الثمن ^(١) » خالصا من عيوب المعاجم القديمة التي وصفها في قوله ^(٢) : « لاتزال موادها مختوما عليها في بطون المجلدات الضخمة التي لا تتسع طبقة التلميذ على مجلد واحد منها . وهي على تباين ضروبها وتفاوت حجومها ليس منها ما يناسب طالب العلم أصلا لفلاء أئمانها ومشقة الطلب فيها ، الناشئة عن إهمال الترتيب في سرد مشتقات المواد ، وخلوها من الاصطلاحات العلمية والعصرية . وفوق ذلك فإن فيها كثيرا من الألفاظ البذيئة التي ينقبض منها المتأدب حياء ^(٣) » .

مادته :

اختصر المؤلف مادته من محيط المحيط ، وربما نفهم ذلك من عبارته في المقدمة إذ يقول ^(٤) : « جعلت محيط المحيط أمامي لحسن تنسيقه والصحاح والتاج مرجعاً لمزيد التوثق » . ويؤيد ذلك مقابلة المواد . ولم يسر على نظام معين في الاختصار ، فكان يحذف بعض الصيغ وبعض المعاني وبعض التعبيرات ، وأغلب الشواهد الشعرية . ولكنه أتى ببعض الصيغ غير الموجودة في القاموس والتاج ، وإنما أخذها البستاني من فريتاج .

منهجه :

سار في منهجه على النظام الذي سار عليه البستاني بحذافيره ، إلا أنه ابتكر خطأ أفقياً كان يضع تحته أو فوقه حركة تشير إلى حركة المضارع من الأفعال التي يوردها ، والتزم وضع الألفاظ في داخل المادة بين قوسين ، وقدمها في أول السطور لتتضح أمام القارى .

واتبع هذا النظام أيضا بكل تفاصيله جرجى شاهين عطية في معجمه « المعتمد »
 فيما يحتاج إليه المتأدبون والمنشئون من متن اللغة العربية « المطبوع عام ١٩٢٧ م —
 ١٣٤٦ هـ ، إلا أنه أضاف إليه بعض الصور لتوضيح التفسيرات وجعل أقواس المادة
 نفسها من النوع المألوف بالحبر المشبع ، وأقواس فروعها من النوع المعقوف متأثرا
 بصاحب المنجد في الأمرين ، ومن الطبيعي أن صاحب المعتمد حذف من المحيط
 أشياء لم يحذفها صاحب معجم الطالب حتى تختلف المادة عندهما بعض الاختلاف .

قال صاحب معجم الطالب في مادة هقع :

بلوغ الشرف .
 (الهقعة) بالفتح المرة . ودائرة
 تكون في جنب الفرس بحيث تصيبها
 رجل الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة
 فوق منكبي الجوزاء قريب بعضها
 من بعض .

(هقع — هقعا) الناقة وقعت
 من شدة الضبعة .
 (تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر
 قبيح ، وفلان علينا تكبر .
 (اهتقع) الرجل فلانا صده ومنعه
 ومنه اهتقعه : عرق سوء أقرده عن

وقال صاحب المعتمد :

(الهقعة) المرة ، ودائرة تكون
 في جنب الفرس بحيث تصيبها رجل
 الفارس ، وثلاثة كواكب نيرة فوق
 منكبي الجوزاء قريب بعضها من بعض .

(هقع — هقعا) الفرس كواه .
 • (تهقع) الرجل تسفه وجاء بأمر
 قبيح ، وفلان علينا تكبر .
 (انهقع) الرجل جاع .
 (اهتقع) الرجل فلانا صده
 ومنعه ، والشئ فلانا عاوده .

(الهقع) الحريص .

(الهقاع) الغفلة من هم أو مرض .

وفي عام ١٩٠٨ / ١٣٢٦ هـ أخرج الأب لويس المعلوف معجمه « المنجد »
 اختصر فيه « محيط المحيط » أيضا (مع الرجوع إلى التاج كثيرا) وسار على نظامه ،
 إلا أنه أضاف إليه بعض جزئيات استقاها من المعجمات الأجنبية . فقد نبه على بعض
 الأمور بالرموز التالية (فا) لاسم الفاعل ، (مفع) لاسم المفعول ، (مص)

للمصدر ، (م) للمؤنث ، (ه) للمفعول به ، واستخدم أيضا الخطوط الأضيقية التي كان يستخدمها من قبله صاحب أقرب الوارد بدلا من تكرير اللفظ المشروح ، ووضع أول كل مادة في صدر السطر بين هلالين ، وعن يمينها نقطة مربعة الشكل بحبر مشيع . أما فروع المادة فوضعها بين قوسين معقنين ، وقدمها في أول السطور في الغالب أيضا . فإذا كانت الكلمة من الدخيل جعل النقطة التي على يمينها مستديرة وحذف المشتقات القياسية ، مع شرحها شرحا جميلا في مقدمته . ولم يلتزم أن يقدم كلمة في صدر كل باب عن حرفه كما فعل زملاؤه جميعا ، ففعل ذلك في بعضها وأهمه في بعضها الآخر . ويفوق هذا المعجم أخويه : معجم الطالب والمعتمد ، في غزارة المواد التي يحويها . وأكثر من الصور الموضحة . وقد جعلت هذه الأمور « المنجد » من أحسن المعاجم الحديثة تنظيما وتوضيحا للألفاظ ، فأقبل عليه طلاب المدارس في كل البلاد .

قال في مادة هقع :

| | | |
|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| (هقع - هقعا) الفرس كواه . | فلانا : عاوده . | [الهقعة] : المكث من الاتكاء والاضطجاع بين القوم . |
| [تهقع] الرجل علينا : تسفه وتكبر وجاء بأمر قبيح . | [اهتقع] لونه : تغير من خوف أو فزع . | [الهيقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هيقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق . |
| [تهقع] نكس | (الهقاع) غفلة تصيب الإنسان من سوء أو مرض . | [الهيقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هيقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق . |
| [انهقع] : الرجل جاع وخمس . | [الهقع] : الحريص . م هقعة | [الهيقعة] : حكاية وقع السيف ، يقال : « سمعت للسيوف هيقعة » ضرب الشيء اليابس على اليابس لتسمع صوته أو ضرب الحديد بحجر ونحوه من فوق . |
| [اهتقع] صده ومنعه ، يقال « اهتقع فلانا عرق سوء » : أي أقعده عن بلوغ الشرف والخير ، اهتقمت الحمى فلانا : تركته يوما فعاودته وأثخنه ، اهتقع الشيء | ثلاثة كواكب نيرة فوق منكبى الجوزاء قريب بعضها من بعض كالأثافي ، الهقعة أيضا دائرة في وسط زور الفرس . | [المهقوع] : مفع ، من الخليل : الذي تكون به الهقعة . |

٧ - وأرادت « المطبعة الأمريكية » في بيروت أن تشارك اليسوعيين في مجدهم اللغوي ، فتبادر إلى ذهن المشرفين عليها مخاطبة أصحاب محيط المحيط لبطرس البستاني لإعادة طبعه بعد حذف وتنسيق ، تسهيلا للوصول إلى المرام من أقرب طريق . ثم عدلوا عن ذلك وكلفوا عبد الله البستاني تأليف معجم ، فقام بذلك منذ عام ١٩١٧ حتى فرغ منه عام ١٩٢٧ م ، وطبع عام ١٩٣٠ في مجلدين كبيرين باسم البستان وعلنا نشعر من هذه الظروف أن « المطبعة الأمريكية » رمت إلى إخراج معجم على نمط محيط المحيط مع تسهيله ، وفي عبارة أخرى من المقدمة أيضا « معجما عربيا مطولا خاليا من الألفاظ البديثة والكلام الحوشي المهجور » .

مادته :

مادة البستان هي مادة محيط المحيط بعينها مع زيادة بعض المعاني والكلمات والأسجاع والتعليقات والعبارات عن التاج ، وحذف بعض العبارات والكلمات والمعاني واختصار بعض الآراء المختلفة ، وتغيير بعض التفسيرات والألفاظ ، اعتمادا على ما في التاج بدلا مما في القاموس أو من عنده ، وتغيير ترتيب العبارة أحيانا . والحق أن ما زاده أكثر مما حذفه ، إلا أنه حذف الكلمات التي كان يصدر بها صاحب المحيط أبوابه عن الحروف المعقود لها تلك الأبواب .

منهجه :

خالف البستان المحيط في منهجه ، فالتزم أن يقدم مادته وكل لفظ منها مع كتابته بالحبر المشبع في أول السطر وأن يضع نجما صغيرا قبل المادة ، وأن يضع العبارات منها بين قوسين لتتضح أمام القارى . والتزم أن يضع خطأ أفقيا بدلا من تكرير اللفظ الذي يفسره ، كما فعل من قبله . فالبستاني أفاد من مادة المحيط ومما أدخله غيره من التحسينات على مناهجهم ، ولكنه لم يأت بشيء من عنده ، إلا الأكثر بعض الشيء من تفسير اللفظ بعبارة هو ، أو عبارة التاج بدلا من القاموس .

المقع : بفتح فكسر الحريص . الأثى
هقعة .

المقعة : بالفتح المرة وثلاثة كواكب نيرة
فوق منكبى الجوزاء يقرب
بعضها من بعض كالأثافي إذا
طلعت مع الفجر اشتد حر الصيف
ينزل بها القمر و - دائرة في
زور الفرس أو عرض زوره وهي
دائرة الحزم ، تستحب .

المقعة : كهمزة : المكث من الاتكاء
والاضطجاع بين القوم .

الميقعة : حكاية وقع السيف تقول :

« سمعت للسيوف هيقعة »

و - ضرب الشيء اليابس على
مثله نحو الحديد .

المهقوع : اسم مفعول و - الذى إذا سار

يسمع ما بين الخاصرة وجنبه
صوت . ج : مهاقيع .

قال فى مادة هقع

هقع الفرس يهقعه هقعا كواه .

تهقع أرجل علينا : تسفه وتكبر و -

ارتكب أمرا قبيحا و - القوم
وردا وردوا كلهم .

تهقع جهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخص .

اهتقع فلانا عرق موء : أقعده عن بلوغ

الشرف والخير و - فلان فلانا

صده ومنعه و - الشيء فلانا

عاوده و - الحمى فلانا تركته يوما

فعاودته وأئختته .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو فزع

لا يجيء إلا على صيغة المجهول .

الهقاع بالضم : غفلة تصيب الإنسان من

هم أو مرض .

٨ - ثم وجد القائمون على المطبعة الأمريكية أن معجمهم البستان فيه طول

وضخامة فأرادوا اختصاره بحيث يتيسر للجميع اقتناؤه فاضطلع بذلك عبد الله

البستاني وأخرج فى عام ١٩٣٠ مجلدا واحدا فيه « ما نبنى بحاجة الطلبة » وسماه

« فاكهة البستان » .

ولا يختلف هذا المختصر عن أصله في شيء إلا ما حذفه من معان وصيغ
وتعبيرات ، بل حافظ على ترتيب الأصل للألفاظ في داخل المواد بعد ما حذف
منها . ولم يحذف أمورا بعينها في الكتاب كله بل اختيارات من كل مادة ، حتى إن
لم يتخلص في المختصر من كثير من الأشعار والتعبيرات التي أوردها في البستان .

طاعت مع الفجر اشتد حر الصيف
ينزل بها القمر و — دائرة في
وسط زور الفرس أو جنبه وهي
دائرة الحزم تستحب .

الميقعة : حكاية وقع السيف ، تقول :
« سمعت للسيوف هيقة »
و — ضرب الشيء اليابس على
مثله نحو الحديد .

تهقع مجهولا : نكس .

انهقع فلان : جاع وخص .

اهتقع لونه مجهولا : تغير من خوف أو
فزع ، لا يجيء إلا على صيغة
المجهول .

المهقة بالفتح المرة و — ثلاثة كواكب
نيرة فوق منكبى الجوزاء يقرب
بعضها من بعض كالأثافي ، إذا

و حين ينعم المرء النظر في هذه الكتب جميعها ، وهي تنتمي إلى مدرسة واحدة ،
يجد كثيرا من الظواهر المشتركة بينها ، لا يكاد يخلو منها واحد . فهي قبل كل
شيء مؤلفة للتلاميذ والطلبة . وهذا تحول خطير في حركة المعاجم العربية ؛ فقد
كانت تؤلف قبلا للعلماء ، وهم لهم من السن ورحابة الصدر والتبحر في العلم ،
والحاجة إلى ما يبحثون عنه ، ما يجعلهم يصبرون على البحث الطويل ، يعاونهم في
ذلك أن وقتهم كان ملكا لهم ، فيه طول وسعة ، وهدوء واتزان . أما اليوم
— أو العصر — فالعلم غير مقصور على فئة معينة ، وإنما هو مباح للجميع ما داموا
قادرين على السعي في سبيله ولذلك سعى إليه كثير بل ألوف تلو ألوف ، وكلهم في
حاجة إلى الكشف عما يعزب عنهم ، وكلهم صغار وشباب يريدون السرعة ،
فهم غير متفرغين للغة ولا متخصصين . فينبغي هدم إضاعة وقتهم في مجاهل معجمات

العربية القديمة . وإذن فلا بد من معاجم تتيح لهم ما يريدون في أسرع وقت ، وأوضح لفظ وتفسير ، لا يرتفع عن مستواهم .

وكان من أثر ذلك أن ظهرت على هذه الكتب خصائص الانتظام والاختصار والتوضيح . وهداهم إلى أكثر هذه الخصائص اتصال مدرستهم بالثقافة الغربية ، الاتصال الشديد . قال صاحب المنجد^(١) في وصف معجمه : « قريب المأخذ ، ممتازا بما عرفت به المعجمات المدرسية في اللغات الأجنبية من إحكام الوضع ووضوح الدلالة » . وقد ضررتهم هذه الصلة حين أخذوا من بعض الغربيين الذين ألفوا معاجم في العربية ، ككفريتاج وجوليوس ، ألفاظا ومعاني غير صحيحة ، أو غير فصيحة أو لا ندرى مصادرها .

أما الانتظام فواضح في ترتيبها جميعها من أول الكلمة إلى آخرها بحسب حروفها الأصول وحدها وتقديم الأفعال في المادة على غيرها ، وتقديم الجرد من الأفعال على المزيد ، والميل إلى ترتيب المزيد نفسه بحسب صيغه المختلفة ، والنص في كل فعل على بابه ليعرف ماضيه ومضارعه إما بالتصريح أو بالرمز أو بالإشارة ، والتصريح بمصدره أو مصادره . وعن الأمور التي تتصل بالانتظام والتيسير على الباحث الكلمات التي وضعت على رأس الصفحات لتبين الكلمات التي تضمنها الصفحة في لحة خاطفة .

وأما الاختصار فجلى في حذف غير اللغويات من المعجم مثل الأعلام والبقاع وتقليل الشواهد في المعاجم الكبيرة وحذف أنواع منها تماما من الصغيرة ، وتقليل التفاسير الكثيرة التي تساق للفظ الواحد دون أن يختلف مدلولها ، واقتصار كثير منها على الشائع من الألفاظ ، وحذف كثير من الصيغ والمعاني وما إليها ، واستخدام الرموز في الإشارة إلى أبواب الأفعال وإلى المعرب وماهية بعض

المشتقات كما فعل صاحب المنجد . ومن الطبيعي أن اختلف موقف المؤلفين من الاختصار ، تخففه بعضهم كصاحب أقرب الموارد والمحيط ، وأغرق فيه آخرون كصاحب معجم الطالب والمعتمد . وربما جعلنا من مظاهر الاختصار - مع الجمع - اعتماد أوائلهم على القاموس المحيط ، ثم اعتماد متأخريهم على متقدميهم ، فصار القاموس المحيط عمادهم جميعا .

ويظهر التوضيح فيما راعوه من الضبط بالتصريح بحركات الألفاظ وأبواب الأفعال ، وفي استخدام الرموز للتمييز بين المصادر وأسماء الفاعلين والمفعولين وغيرها ، واستخدام الصور في التفسير ، فهي « تمثل للعين بعض الأوصاف ، وتقوم مقام الشروح الطويلة ، وتخفف عن الفكرة بعض العناء في تفهم الأشياء وتثبتها^(١) » . ولكن الأمر الذي وقعوا فيه جميعا هو محافظتهم على عبارة الأقدمين ، حتى نغروا بذلك في مقدماتهم ، مثل الشرتوني والمعلوف . ولم يفتنوا إلى أن بعض هذه العبارات أو أكثرها غير صالح لتلاميذ هذا العصر .

وامتازت هذه المعاجم بظاهرة أخرى ترجع إلى تأليفها للطلبة ، تلك هي عنايتها بالمصطلحات العلمية ، والعامى والمولد ، لتقريبها إليهم . وكان أكثر من فعل ذلك البستاني الذي عني بالعامى والمولد كثيرا في محيطه ، والشوئيرى الذي عني بالمصطلحات العلمية في معجم الطالب ، ونوه على ذلك في عنوانه . ويرجع إلى هذا السبب ظاهرة عامه أخرى هي حذف ما يتصل بالعورات والسوءات والأمور الجنسية والبذى من الألفاظ فيها .

وآخر الظواهر فيها عنايتها بالألفاظ والمعاني المسيحية ، أو التي لها دلالات خاصة عند المسيحيين . وكان ذلك أمرا طبيعيا لهم ، لأنهم جميعا مسيحيون ، نشئوا على تربية مسيحية دينية ، وألقوا معاجمهم لمدارس مسيحية دينية هي مدارس اليسوعيين . وقد

اختلف موقفهم منها ، فأكثر بعضهم كالبيستاني والشويري ، وخفف بعضهم كالشرتوني والمعلوف . ولكنهم - على رغم ذلك - لم يبلغوا فيها مبلغ صاحب باب الإعراب الذي اعترف من هذه المسيحيات ومن العاميات اعترافا شديدا .

والحق أن هذه المعاجم لا يؤخذ عليها من ناحية التنظيم شيء ، أو لا يؤخذ عليها إلا أمور قليلة وصلنا إليها عن طريق التطور ، ولكن يؤخذ عليها في المادة والتفسير أمور كثيرة . ومعظم هذه المآخذ سنوضحها فيما يلي من فصول . ونكتفي هنا بالإشارة إلى كتاب تنبيهات اليازجي على محيط البستاني ، الذي يخرج الباحث من دراسته بأن البيستاني وقع في الأخطاء التالية : التصحيف ، وتفسير الألفاظ بأخرى غير موجودة في موادها ، والخطأ في التفسير ، وعدمه تماما ، وسوء عبارته ، والخطأ في ضبط الألفاظ والإتيان بمعان لم ينص أحد من القدماء عليها . وقد استمد كثيرا من هذه المعاني من جوليس وفريتاچ ، ومن الآثار المسيحية ، وأتاه كثير من هذا الخطأ من سوء فهمه لبعض عبارات الفيروزآبادي ، وبعض اصطلاحاته وعاداته في قاموسه . وكل هذه الأخطاء على وجه التقريب نجده عند أفراد مدرسة اليسوعيين جميعا ، لتأثرهم الشديد بالبيستاني ، مع تفاوت عندهم .

ونحتم كلامنا بكلمة حق نهديها إلى أقرب الموارد والمنجد ، فالأول أكثر هذه المعاجم جمعا للألفاظ ، والثاني أحسنها منهجا ونظاما .

الفصل الثالث

مشروعات مجمع اللغوى

فى منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الثلاثاء ١٤ من شوال سنة ١٣٥٢ هـ / ٣٠ من يناير سنة ١٩٣٤ م . افتتح مجمع اللغة العربية الملكى بمصر ، للأغراض التالية ، كما وردت فى مرسوم إنشائه^(١) :

(أ) أن يحافظ على سلامة اللغة العربية وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون فى تقدمها ملائمة على العموم لحاجات الحياة فى العصر الحاضر وذلك بأن يحدد فى معاجم أو تفاسير خاصة أو بغير ذلك من الطرق ما ينبغى استعماله أو تجنبه من الألفاظ والتركيب .

(ب) أن يقوم بوضع معجم تاريخى للغة العربية أن ينشر أبحاثا دقيقة فى تاريخ بعض الكلمات وتغير مدلولاتها .

(ج) أن ينظم دراسة علمية للهجات العربية الحديثة بمصر وغيرها من البلاد العربية .

(د) أن يبحث كل ما له شأن فى تقدم اللغة العربية مما يعهد إليه فيه ، بقرار من وزير المعارف المصرية .

وجعلت لأبحاثه من أغراضه : أن^(٢) « يقوم بإبراع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجيا ، ومعجم واسع يجمع شوارد اللغة وغريبها ويبين أطلوار كلماتها ، كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها » .

(١) مجلة المجمع ١ : ٢ .

(٢) مجلة المجمع ١ : ٢٢ .

فمن أغراضه إذن - تماما يهمننا - وضع معجم تاريخي للغة ومعجمات صغيرة.
للمصطلحات ومعجم واسع للشوارد والفرائب بين أطوار الكلمات وربما وضع معجم
لللهجات . ولن نطيل البحث في المعجم الاصطلاحي ولا معجم اللهجات فقد نجح فعلا
في إخراج مجموعة كبيرة من المصطلحات في الفنون والعلوم بترجمتها من اللغات
الأجنبية . أما دراسة اللهجات فأمر على حظ كبير من الصعوبة يحتاج إلى جهود
كبيرة وإلى دراسات كثيرة متنوعة وإلى آلات صوتية جديدة وكل ذلك ليس له
أثر عندنا . فليس من الممكن عمل معجم من هذا النوع في أيامنا هذه ولا في الأيام
المقبلة إلا بعد أن تقوم هذه الدراسات ، ولم يتم الجمع فعلا بأية خطوة في هذا
الصدد . ونترك هذين المعجمين لنتبع غيرها من أغراض الجمع .

المعجم التاريخي :

لم يكن المعجم التاريخي أكثر يسرا على رجال الجمع من سابقه ، فقد كان
وضعه من أغراض الجمع التي نص عليها مرسوم إنشائه ولأئحته الأولى ولأئحته
الداخلية التي وضعها في الدورة السابعة وقراراته الإدارية والتنظيمية في الدورة الثانية
عشرة . واقترح الدكتور أحمد أمين في الجلسة الختامية من الدورة التاسعة أن تقوم
لجنة المعجم بتحضير مادة وأن تندب المختصين في اللغة السامية لمعاونتها ثم تعرض
هذه المادة على الجمع . ولكن تبين أنه لا يمكن تأليف مثل هذا المعجم إلا بعد جمع
آثار الأدباء والعلماء جميعا وتحقيقها تحقيقا علميا دقيقا وطبعها على أسس علمية لا تجارية
واستقر الرأي على عدم الابتداء فيه إلا بعد أن يتم ذلك كله .

ولكن الجمع قرر في نفس الوقت أن يشرف على طبع معجم الأستاذ المستشرق
« فيشر » التاريخي وإن أوقفت الحرب العالمية الثانية ذلك العمل ويوصف هذا المعجم
بأن مؤلفه « جمع فيه جزازات جمهرة الموثوق بصحته من متداول الكلمات في القرن
الأخير للجاهلية والقرون الثلاثة في الإسلام » . ومن الجلي أنه ينظر إلى اللغة النظرة
الناقدة التي قام بها أصحاب المعجمات القديمة وأنه يتوقف عند الزمن الذي توقفوا
عنده ولا يفعل ذلك المعجم التاريخي الحق الذي نصور منهجه في الفصل التالي .

وقد وضع الأستاذ « فيشر » منهج معجمه هذا في مقدمته التي طبعها مع نموذج منه . فخذ الزمن الذي يدور فيه البحث بقوله^(١) : « فالمعجم يتناول بقدر الإمكان بحث تاريخ كل الكلمات التي جاءت في الآداب العربية مبتدئا بالكتابة المنقوشة المعروفة بكتابة النماره من القرن الرابع الميلادي ومنتها بالعهد السابق ذكره [نهاية القرن الثالث الهجري أى حتى منتهى ما وصلت إليه اللغة العربية الفصحى من كمال] » .

وحدد ميدان بحثه في قوله : « يتناول الكلمات الموجودة في القرآن والحديث والشعر والأمثال والمؤلفات التاريخية والجغرافية وكتب الأدب والكتابات المنقوشة والمخطوطات على أوراق البردي وعلى النقود ... وقد استثنيت من ذلك في الغالب الكتب الفنية إلا أنى توسعت في أخذ المصطلحات منها .

« وقد بنى القاموس على المتون الموجودة التي لها دخل بهذا ، وبذلك وحده كان من الممكن تحديد عمر الكلمة وتاريخها . وكذلك يتبين من المتون وحدها معنى الكلمة وتركيبها .

ولكن ورد في القواميس العربية الكبيرة التي صنفها العرب كلمات وتعابير ومعان لم أعث على شواهد لها في الكتب التي بحثتها ، وسبب ذلك أن مؤلفي هذه القواميس كان لديهم مادة لغوية من لغة الكتابة ولغة الكلام انتهت إليهم وليس في مقدورنا اليوم الحصول عليها . ورأيت من الواجب على أن أورد هذه الكلمات والتعابير ذا كرا القاموس الذي نقلتها عنه إذا ما تراءى لي أن هذه التعابير لا تنتمي إلى العصر المتأخر^(٢) . وفي رأبي أنه قد وردت في القاموس وتاج العروس تعابير مولدة . وهكذا تعرضت بطبيعة الحال لخطر احتمال ترديد أخطاء وقعت فيها هذه القواميس العربية .

« ولم ترد أسماء الأشخاص والقبائل والبلاد بانتظام في معجمي ، ولكنها وردت أحيانا حيث يحتمل أن تبين معنى اسم جنس .

(٢) يريد المتقدم .

(١) ٢٨ ، ٢٩ .

« ولم أورد في معجمي المشتقات القياسية الخاصة بالتصاريح اللغوية مثل صيغ الأفعال وصيغ أسماء الفاعل والمفعول وصيغ المصادر للأفعال المزيد فيها ما دامت ليس لها معان خاصة وذلك خلافاً لعبارات مثل حاكم وشاهد وعامل وقاض... ونحوها من العبارات التي لها جميعاً معان خاصة .

« وعولجت الحروف الدالة على معنى في غيرها^(١) بتوسع على عكس الغالب في القواميس وحروف المعنى في الأصل من خصائص القواعد النحوية إلا أنه من الواجب شرحها بتوسع في المعجم أيضاً كي يتسنى لمن يستعمل المعجم أن يجد فيه ما يساعده على فهم الكتب العربية .»

وقال عن مصادره ومراجعته^(٢) : « واستعملت أحسن الطبقات دائماً ولكن مما يؤسف له أن عدداً كبيراً من دواوين الشعر القديم ومن كتب الأدب للمتقدمين ليس لها إلا طبقات شرقية طبع أكثرها في مصر وحيدرآباد وهي في حاجة إلى العناية الصادقة... وبعض هذه الطبقات الشرقية لا تصلح بحال لأن ينتفع بها في وضع قاموس .»

وقال عن الشواهد^(٣) : « وقد أوردت الشواهد من الشعر مع أسماء الشعراء الذين نسبت إليهم عادة في دواوينهم أو في غيرها من كتب الأدب العربي . وبديهي أنني عالم بأن قسماً كبيراً من هذه الأشعار منحول أو مصنوع ولكن ليس لي بطبيعة الحال أن أسترسل هنا في بحث نقدي واف في ذلك... وهذه الأبيات والأشعار وإن كانت منحولة فهي في الغالب عربية قديمة ، ولذا تكون صالحة لمعجمي . وكان س . د . مرجوليوث أول من رأى أن كل الشعر الجاهلي مصنوع ، وهذا الرأي ولا شك خاطئ .»

وقال عن منهجه وترتيبه^(٤) : « وقد رتببت الكلمات على حسب المواد الترتيب

(٢) ٢٨ .

(٤) ٣١ .

(١) يريد الحروف والأدوات .

(٣) ٣ .

المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحرف الأول والثاني والثالث أساسا .
ويبدأ المادة بإيراد الفعل المجرد ثم المزيد بحرف وحرفين وثلاثة أحرف .
ويكون ترتيب أبنية الأفعال كما يلي - فعل ، فعل ، فاعل ، أفعال ، تفاعل ، تفاعل ،
انفعل ، افتعل ، افعل ، استفعل ، افعال ، وهكذا . وتذكر الأسماء كلها بعد
الأفعال سواء أكانت مشتقة أم جامدة وترتب على نظام ترتيب الأفعال فيذكر
المجرد منها أولا ويتبعه المزيد فيكون ترتيب أبنية الأسماء كما يلي : فعل ، فعل ،
فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فعل ، فاعل ، فاعل ، فاعل وهكذا .

« الكلمات الأعمجية العربية الزائدة على ثلاثة أحرف تتبع الكلمات العربية في
ترتيب المعجم إن تصرف فيها العرب بالاشتقاق مثل إبريق ، دُكان ، ديباج ، أسوار ،
سراويل وهلم جرا (تجدها في مادة « برق » « دكن » « ديج » سور وهلم جرا)
أما ما لم يتصرف فيه العرب بالاشتقاق فتعتبر حروفه كلها أصلية مثل إبريسم ،
إستبرق بنفسج غير أنى أوردت أيضا إبريق ، دكان . . . على حدة مشيرا إلى مادة
« برق » « دكن » كما يتيسر العثور على جميع الكلمات الأعمجية العربية دون عناء .
« تضبط كلمات المعجم وكل الشواهد على وجه دقيق .

« يتبع الشرح العربي للكلمات شرحها مختصرا بالإنجليزية وآخر بالفرنسية
وقد جريت على هذا المنوال نزولا على قرار للمجمع . وسيرحب الكثيرون بذلك
إذ أن إيراد الكلمة الإنجليزية والفرنسية المقابلة غالبا ما يوضح المعنى ويحدده أكثر
نمما لو كان الشرح قاصرا على العربية . وسيجد المستشرقون الذين لم يتمكنوا من
العربية تمكنا أصيلا في الشرح الإنجليزي والفرنسي عوننا لهم كبيرا » .

وأحاول أن أزيد هذا المنهج وضوحا بوصف النموذج المطبوع وإن كنت
سأجعل الوصف عاما ولن أنتقد شيئا منه لأن الطبع غاية في السوء والاضطراب
ويشتمل هذا النموذج على أول حرف الهمزة حتى مادة (بد) . ويتبين منه أن
المؤلف يصدر كل باب بكلمة مفصلة عن حرفه المقود له . وقد تناول في حرف

الهمزة ترتيبه في حروف ألف باء في اللغات السامية واليونانية ومقداره في حساب الجمل واسمه في العربية والساميات وغيرها وأصله وأنواعه في اللغة وفي الاصطلاح ورسمه في الخط ومخرجه وخلاف اللغويين والصرفيين فيه . ثم فصل الكلام على أنواعه المختلفة من ألف الاستفهام والقسم والنداء . وعالج في كل منها مقابله في الساميات وموقعه في العبارة وخصائصه اللغوية والنحوية وشواهد وطرق رسمه في الكتابة ونطقه ودلالاته المختلفة في استعماله المتنوعة . وأشار إلى مصدر كل قول بالتصريح والرمز .

وسار في علاجه الألفاظ على الإكثار من شواهدا والربط بين معانيها وما في اللغات السامية ، والإشارة إلى مصادر هذه الأقوال والمعاني والشواهد ولكن النموذج المطبوع لا يوضح منهجه تماما في ذلك .

المعجم الكبير :

لقي المعجم الكبير عناية أكبر مما لقي ما سبق من معجمات إذ ألف المجمع منذ أيامه الأولى إحدى عشرة لجنة لوجوه نشاطه المختلفة كان منها لجنة المعجم^(١) ثم تغير أعضاؤها في الدورة السابعة^(٢) ثم ضم إليها آخرون في الدورة التاسعة^(٣) . وقررت اللجنة في أول الأمر تأليف ثلاث لجان فرعية منها هي لجنة المصطلحات العلمية ولجنة الاقتصاد والقانون ولجنة العمارة والفنون ثم زيدت اللجان في دورات مختلفة حتى أصبحت في الدورة الحادية عشرة ستا^(٤) .

ومهمة هذه اللجنة إعداد مواد المعجم الكبير^(٥) وتختص بالفحص عن جميع ألفاظ العلوم والفنون والآداب على أن تستعين في عملها بمن تشاء من العلماء المتخصصين أفرادا وجماعات^(٦) .

(٢) مجلة المجمع ٥ : ١٩١ .

(١) مجلة المجمع ١ : ٣١ .

(٣) نفس المرجع ٦ : ١٦ و ١٧ .

(٤) نفس المرجع ٥ : ١٩١ و ٦ : ١٦ و ١٧٧ .

(٦) نفس المرجع ٥ : ٦١ .

(٥) نفس المرجع ٦ : ١٧ .

وأصدرت هذه اللجنة كراستين تحتوي كل منهما على مئة صفحة أنموذجا للمنهج الذي ترى السير عليه في مثل هذا المعجم لتستطلع فيه آراء العلماء والمتخصصين في اللغة ونعتمد في الوصف على هذا الأنموذج مع العناية بالتخطيط النظري للمنهج .
نحى في هذا المعجم منحى المعاجم الغربية في استخلاص المعانى العامة المشتركة التي تدور حولها ألفاظ المادة الواحدة ، والتي تشبه إلى حد كبير ما سماه ابن فارس الأصول أو المقاييس وقدمها في صدر كل مادة مع ترقيمها . وقسمت المادة نفسها إلى أقسام بحسب معانيها التي استنبطت منها وأعطى كل قسم الرقم الذي وضعه تحته معناه في صدر المادة . ولم يقتصر البحث على هذه المعانى اللغوية وحدها بل تعداها إلى المسميات وأسماء الأماكن والأعلام المشتقة من كل مادة . فجعلت لها الأقسام على ترتيبها المذكور ووضعت في صدر المادة وفي المادة تحت أرقام متماثلة شأنها شأن المعانى أيضا .

وذهب هذا الأنموذج مذهبا جديدا لم تعرفه العربية من قبل إذ قدم في صدر كل قسم من المادة الواحدة الألفاظ التي تقابلها في اللغات السامية شقيقات اللغة العربية مع كتابتها بالعربية والحروف اللاتينية ليسهل النطق بها ووضعها بين قوسين معقوفين . فإذا كان اللفظ غير سامى الأصول ، بل أخذ من لغة أجنبية ، ذكر هذا الأصل الأجنبي بصورته الأصلية .

وربت الألفاظ في الأقسام بأن تبدأ بالمجرد وتحمم بالزيد . وروعى في بعض الأقسام تقديم الأفعال على الأسماء وفي بعضها الآخر تقديم الأسماء على الأفعال ، ولعل القائلين على المعجم يستقرون على تقديم أحدهما على الدوام ثم ترتب المجردات منه أولا فالزيدات وكذا المجردات في النوع الثانى فالزيدات ، ويطبق ترتيب صارم على جميع الصيغ المجردة والزيدة يتبع في المعجم بأكمله .

ومن الطبيعى أن المعجم كله يسير على نظام أساس البلاغة في ترتيب المواد باعتبار حرفها الأول فالثانى فالثالث . . . الخ من الأصول غير أنه رتب الألفاظ العربية من غير الساميات ومعظم أسماء الأماكن والأعلام بحسب حروفها جميعها .

وعلاج الألفاظ بمنظم إذ تذكر الأفعال بماضيها ومضارعها ومصادرهما أو ماضيها ومصادرهما إذا كان مضارعها قياسيا والأسماء بمفرداتها وجموعها وكثرة الاستشهاد ، وتنوع شرح كثير من الشواهد بحروف صغيرة حتى لا تأخذ حيزا كبيرا من الكتاب .

والحق أن المنهج جميل فيه كثير من الأمور التي نحتاج إليها أشد الاحتياج وتيسر البحث كل التيسير . ولكننا نختلف مع القائمين عليه في بعض أمور إلى جانب تنبيهنا على أن تبذل عناية كبيرة في الإشراف على طبعه حتى لا يتسرب الخطأ إليه بسبب كثرة الأقسام فيه ويختلط بعض الألفاظ فيرد في القسم غير اللائق به .

فنحن نختلف معهم في أسماء الأماكن والأعلام ونحب ألا تدخل في المعجم اللغوي إلا إذا ارتبطت بالتراث الثقافي العربي بأن أخذت منها صفات أو مشتقات أو ضربت بها الأمثال وما مائل ذلك . وأما ما عدا ذلك فتفرد له معاجم خاصة به ولعل مما يؤيد هذه الدعوة الحيرة في ترتيبها فقد أراد أصحاب هذا المعجم أن يرتبوه وفقا لحروفها كلها كما تفعل كتب الرجال والطبقات إلا إن ظهر اشتقاقها واضحا فإذ طبق المبدأ الأول رأينا كثيرا من الأعلام تأتي في غير أماكنها ويصعب علينا — وقد ألفنا معاجمنا الاشتقاقية — أن نوفق إلى موضعها . وإذا طبقنا المبدأين حرنا بين المشتق والمرتبجل منها والأعلام والأماكن لاصلة قوية بينها وبين المعاني اللغوية التي تتصل بها في حالة اشتقاقها ولا تأثير لها في مادتها ولا تطور لها كالألفاظ اللغوية المتصرفة . ولذلك نحب أن نبعدنا عن المعاجم اللغوية . فإذا ما أصر المجمع على إدخال الأعلام والأماكن فليضع قاعدة محكمة لاختيارها لأنه بطبيعة الحال لن يدخل الأعلام جميعها وليحترس في هذه القاعدة من القاموس والتاج والعباب وأمثالها التي كان ههما الأول أعلام المحدثين والفقهاء . ولعله يحذف من أسماء الأماكن ما لا تحديد له أو لعل الأوفق أن يكتب بأن يعرفها بأنها موضع ، فإذا أراد الباحث الدقة في التحديد رجع إلى معاجم البلدان .

وتختلف مع القاميين على هذا المعجم في المفردات السامية المقدمة في صدر كل قسم فقد اقتصروا على إيرادها كمنظائر للألفاظ العربية وكنا نحب أن يبذل بعض المحاولات للربط بينهما ومعرفة اللفظ العربي أماخوذ منها أم أصيل في العربية مثلها وما شابه ذلك ولكنهم اقتصروا على منهجهم محتجين بأنهم لا يريدون أن يفرضوا آراءهم على القراء والباحثين . وتلك حسنة لهم ولكنها لا تغنينا - بعد أن تقوم الأبحاث التي تدرس العلاقات بين العربية والساميات - عن معجم يدون لنا هذه الدراسات .

وتختلف معهم في الشواهد الشعرية ، فنحب ألا يستشهد إلا بما عرف قائله منها وخاصة أن الانتحال مشهور في عالم الأدب والنحو العربيين .

وفي ختام القول نقترح أن يشار إلى المتعدى واللازم من الأفعال وإلى المراجع التي أخذت منها المفردات التي لم يروها أحد آخر ، ومراجع الشواهد من الحديث والشعر والأقوال حتى يمكن الحكم عليها .

المعجم الوسيط :

اقترح الأستاذ محمد علي علوبة وزير المعارف على الجمع في دورته الثالثة^(١) أن يسعف الجمع العالم العربي بمعجم على أحدث نمط عصري لينتفع به طلاب العلم إذ يجدون أمامهم معجما مصورا سهل التناول يسر عليهم تحصيل اللغة فأصدر الجمع القرار الآتي « نظرا إلى حاجة طلاب التعليم الثانوي ومن في مرتبتهم وجمهرة المثقفين من أبناء اللغة العربية إلى معجم لغوي وسيط سهل التناول يسر الترتيب مصور بحيث يتناول من المصطلحات العلمية الصحيحة ما يتعلق بالأسباب الدائرة بين الناس بقرر الجمع الشروع في اتخاذ الأسباب للقيام بهذا العمل وأن يعهد إلى لجنة بالشروع في تحقيقه » .

وأراد المجمع ألا يتصر المعجم الوسيط على طلاب التعليم الثانوي ومن في مرتبتهم من المثقفين فرأى أن يسمو به حتى يجعله « مرجعا وافيا للكاتب والدارس المثقف^(١) »
وظهر هذا الارتفاع في مجال بحث المعجم إذ أن لجنته ستقوم بما يلي من أعمال^(٢)
« ستستعين اللجنة بالمختصين في تحقيق ما اعترضها من كلمات معربة وبيان الصلة بين الكلمات العربية وأخواتها السامية لترد الكلمات إلى أصولها ما أمكن ، أما أسماء الحيوان والنبات فنشرحها شرحا عمليا وموضحا بعضها بالرسوم وكذلك الأعلام الجغرافية وما إليها » .

وتتناول من المصطلحات العلمية ما يكثر دورانه على ألسنة المتعلمين وما يناسب المعجم الوسيط مما يضعه المجمع من مصطلحات .

وبعد عدة لجان نجحت الأخيرة منها في إتمام معجم على قسط كبير من التنظيم والتيسير يفوق فيها مدرسة اليسوعيين التي تأثر بمنهجها ، وقد قسم كل مادة إلى قسمين - الأول للأفعال والآخر للأسماء والصفات وما إليهما . ورتب الصيغ في داخل كل قسم فقدم المجرد منها ثم رتب الزيد وفق حروفه كلها . وفصل في الأفعال للتعدي من اللازم والتزم أن يورد الماضي منها والمصادر جميعها والصفات وأن يشير إلى المضارع . وأتى بالتركيبات التي تتألف من كل صيغة بعدها مباشرة بدون ترتيب وكان حقها أن ترتب أو تؤخر في آخر المادة مع ترتيبها أيضا ونص على جمع الأسماء ولم يكرر اللفظ مع معانيه المتعددة واستعاض عنه بخط أفقي كما فعل بعض أفراد مدرسة اليسوعيين وأهمل الشواهد تماما وأتى ببعض الصور وحاول ألا يتقيد بعبارة القدماء في التفسير .

والحق أن هذا المعجم أقرب معاجنا إلى الكمال في الجمع والترتيب والتيسير لولا بعض الاضطراب الخفيف الذي ذكرناه وإهماله التمييز بالرموز إلى أنواع الكلام

المختلفة وخروجه على هدفه الأول المؤلف له إذ هو معجم كبير قد يفوق القاموس المحيط للفيروز آبادي وهو من أشمل معاجنا فليس هو إذن للطلبة أو من في مستوهم .

معاجم أخرى :

واتخذ المجمع قرارا بطبع معجمين آخرين لم ينفذ شيئا منهما بعد . أولها معجم جغرافي^(١) وثالثهما معجم ألفاظ القرآن ، على القواعد الآتية :

(١) يفسر المعنى اللغوي كما جاء في النصوص العربية وفي كتب اللغة القديمة ويرجع إلى ما يمكن أن يكون من أصل في اللغات السامية أو غيرها .

(٢) تبين المواضع التي وردت فيها الكلمة من القرآن الكريم ومعاني الكلمة في هذه المواضع على اختلافها كما فهمها القدماء من المفسرين وعلماء اللغة ويبين ما يكون بين هؤلاء المفسرين واللغويين من اختلاف في المعاني ، ويدل على المصادر من كتب التفسير أو من كتب اللغة .

(٣) تبين المعاني التي يمكن أن يكون قد استكشفتها المتأخرون من المفسرين واللغويين والعلماء وينص على مواضعها في كتبهم وفي آثارهم العلمية المختلفة .

(٤) الكلمات اللغوية تشمل الأسماء الجغرافية والتاريخية والمصطلحات على اختلافها .

(٥) يلجأ إلى تفسير الآيات إذا دعت إلى ذلك الضرورة اللغوية .

(٦) تكون عبارة المعجم على دقتها العلمية بحيث يفهمها أوساط المثقفين ، وهو منهج دقيق لو نفذ .

الفصل الرابع خصائص المدرسة وعيوبها

تضم هذه المدرسة أنواعا مختلفة من المعجمات ، من اليسير أن يجعل كل منها مدرسة خاصة . ولكن هذه الأنواع جميعها تسير في تقسيمها وترتيبها على حروف ألف باء باعتبار الحرف الأول فالثاني فالثالث . . . الخ من الأصول . وأحب — حين أتكلم عن خصائص هذه المدرسة وعيوبها — أن أبدأنا أساس البلاغة إذله من الأهداف والمناهج والظواهر وغيرها ما يميزه عن بقية المعجمات كل التمييز . كذلك أراني مضطرا إلى استبعاد مشروعات الجمع اللغوي حين الحديث عن العيوب لأنها لا زالت مشروعات تحت الطبع وعرضة للتغيير والتبديل فأحكامي عليها قد يكون فيها بعض الجور أو ربما لا تنطبق عليها بعد الطبع .

وهناك خلاف واضح بين معجمات اليسوعيين ومعجمات الجمع اللغوي ، الأولون رموا إلى تأليف كتبهم للطلبة والتلاميذ وربما طلبة مدارس اليسوعيين خاصة ، أما الجمع فيرمى إلى أنواع مختلفة من المعاجم منها الكبير الجامع ومنها الوسيط للأدباء والكتاب ومنها التاريخي وما إلى ذلك .

وأدى هذا الخلاف في الهدف إلى خلاف كبير في ميدان البحث والمنهج فمعاجم اليسوعيين كلها تميل إلى الاختصار مع الجمع وحذف ما يؤذي أسماع الطلبة من الألفاظ البذيئة وأسماء العورات ، والعناية بالألفاظ المسيحية والعامية ، وكل معجم من معاجم الجمع له ميدان بحثه الخاص بحسب ما يرمى إليه .

وبدأ تنظيم المادة قاصرا في محيط المحيط وقطره للبستاني ولكنه أخذ في الكمال حتى بلغ الغاية بحسب نظام الحروف الأصول في المنجد . ولما كان الجمع حديث

النشأة فقد تلقف منهج اليسوعيين في التنظيم كاملا ولم تظهر على أعماله نواحي الضعف في أعمال المتقدمين من اليسوعيين .

واشترك القائمون على المعجم الوسيط مع اليسوعيين في ترتيب المادة بتقديم الفعل منها وتأخير الاسم وحذف الأعلام .

وخالف القائمون على أعمال المجمع اليسوعيين بالحرص على العربية الفصحى على حين تسامح هؤلاء كثيرا وأدخلوا العامي وما أشبهه . وكذلك لم يقفوا في الخطأ الذي وقع فيه اليسوعيون حين اعتمدوا على فريتاج وجوليوس فاتوا بالفاظ وكلمات وتفسيرات لم تعرفها العربية .

وابتكر المجمع بعض الأمور الجديدة التي لا نجد لها عند اليسوعيين وأهمها في المعجم محاولة التفسير بعبارة جديدة قريبة من مستوى المحدثين بدلا من التزام عبارات الأقدمين الذي نخر به كثير من اليسوعيين ، وفي المعجم الكبير العناية بالنظائر السامية للكلمات وتصدير المادة بمعانيها وتقسيمها بحسبها .

وهذه المدرسة الحديثة أحسن المدارس ترتيبا وتنظيما ، ولكنها تؤخذ عليها أمور في هدفها ومجال بحثها ونحصر بالذكر منها اليسوعيين فلعل معاجمهم أكثر المعاجم العربية بعدا عن تحقيق هدفها فهي جميعا مؤلفة للطلبة وكلها تحاول الاعتماد على أكبر معجم في العربية القاموس المحيط ، وإن خف ذلك كثيرا عند المتأخرين منهم . وليس بصحيح أن الطلبة محتاجون إلى مفردات القاموس .

ولست أريد الإطالة فيما آخذه عليهم إذ بينت ذلك في حينه ويزداد وضوحه في الكلام عن عيوب معاجمنا القديمة .

الكتاب الثالث

المعاجم التي نحتاج إليها

الفصل الأول

عيوب المعاجم القديمة

انتشر التعليم في العصر الحديث انتشاراً فسيحاً لم يعرف له مثيل في العصور القديمة . واحتاج إلى استخدام معاجم اللغة طلبة العلم أو طلبة المدارس ولكنهم عسر عليهم أن يجدوا ما يبحثون عنه في المعاجم القديمة فكثرت الشكاوى وتلاحقت حتى طالب بعضها بالقضاء على العربية الفصحى وخاصة بعد اطلاع الباحثين على معاجم اللغات الغربية التي تمتاز باليسر وتوفير الوقت فتحاول أول ما تحاول أن تشرح لك طلبتك وتمهد لك سبيل العثور عليها في أصرح ملحة . فما الأمور التي تبعث على الشكاوى في هذه المعاجم ؟ لعل أحسن من صور هذه الأمور أحمد فارس الشدياق في الجاسوس على القاموس فهو — وإن كان همه نقد القاموس المحيط — وصف مواطن الشكاوى في المعاجم عامة إلى جانب أن ما يشكوه من القاموس لا ينفرد به بل يعم غيره من معاجم . وسأعتمد — مع الجاسوس — على أوصاف بطرس البستاني في مقدمة البستان وأقوال أستاذي المشرف الأستاذ « مصطفى السقا » في بعض مقالاته بصحيفة المعلمين^(١) .

لعل أول ما يؤخذ على معاجمنا جميعها التصحيف . فالكتابة العربية لا تبين نطق الحروف التي ترسمها وتحتاج إلى إشارات مضافة لإبانة ذلك فالألفاظ بغير هذه الإشارات من الممكن أن تقرأ على عدة أوجه . ومن الممكن ألا تقع هذه الإشارات المضافة في موقعها الصحيح بسبب إهمال الكاتب أو تعبه فتسبب الخطأ . ولم يأبه أصحاب المعاجم الأولى لدفع هذا الخطر عن كتبهم حتى جاء أبو علي القالي فضبط

(١) فبراير ١٩٢٣ م ١٢٦ ، وروية ١٩٢٣ م ٢٧٢ .

ألفاظه في البارع بالعبارة . . ولكن العلماء بعده أهملوا سنته حتى أحيائها المجد الفيروزآبادي في القاموس المحيط . وكانت هذه الخطوة ذات خطر في حماية الألفاظ من تصحيف الحركات ولكنها أرغمت المؤلف أن يذيل كل كلمة بأخرى أو بكلمات قد تصل إلى خمس ليبين ضبطها فشغل هذا فراغا كبيرا من المعاجم ، ويضيع علينا اليوم وقتا طويلا نضن به أن يذهب هباء . ولا حل لهذه المشكلة في المعاجم إلا حين تحل المشكلة برمتها في اللغة كلها . وقد حاول كثير من الباحثين المحدثين ذلك بتقديم المقترحات المختلفة . . . من كتابة بالحروف اللاتينية وتغيير صورة الحرف الواحد مع الحركات المختلفة وضبط بعض الحروف بالحركات وإهمال بعضها الآخر مما يسهل معرفته ، ولكننا إلى اليوم لم نستقر على رأى بعينه في هذه المشكلة .

ويعتري التصحيف الحروف أيضا لأنها تنقسم إلى مجموعات تتشابه في الصورة ولا تختلف إلا بنقطة أو اثنتين أو ثلاث من فوقها أو تحتها ، وما يجرى للحركات يجرى للنقط ، وما أصاب الحركات من إهمال وعناية القالىّ والفيروزآبادي أصاب النقط ولكن المشكلة لا زالت باقية تنتظر الحل بطرفيها .

ويكفي دليلا على خراب التصحيف أن لم يسلم منه لغوى وأن قال فيه الأئمة^(١) :
ومن ذا الذي سلم من التصحيف ؟ وقال العسكري^(٢) : وفي الجملة فما أحد سلم من التصحيف والتحريف حتى الأئمة الأعلام ، منهم من أئمة البصرة أعيان كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر وأبي عبيدة معمر بن المثنى وأبي الحسن الأخفش وأبي عثمان الجاحظ وأبي زيد الأنصاري وأبي عمر الجرمي وأبي حاتم السجستاني وأبي العباس المبرد ؛ ومن أئمة الكوفة أكابر كالكسائي والقراء والفضل الضبي وحماد الراوية ووخالد بن كلثوم وابن الأعرابي ومحمد بن حبيب وابن السكيت وأبي عبيد القاسم بن سلام وعلى اللخميّ وأبي الحسن الطوسي وأبي العباس ثعلب .
وقد وقع في التصحيف المتأخرون من أصحاب المعاجم أيضا فهذا أحمد فارس

الشدياق يعقد النقد الثالث والعشرين لتصنيف الفيروزآبادي ، وهذا الأب أنستاس الكرملي يخصص أكثر ما في كتابه (أغاليطا اللغة) لتصنيف اليسوعيين من المعجميين .

ومن آثار هذا التصنيف الواسع النطاق وجود عدد كبير من الكلمات وحرركاته ولاخروفه على وجه اليقين . وكثرت الألفاظ التي ادعى فيها إبدال الحروف ونسب ذلك إلى قبائل العرب ، وابتكرت ألفاظ ربما لم تعرفها العربية أبدا . ولعل الأمر الوحيد الذي يخلصنا من هذه البلبلة الفكرية والشك في هذه الألفاظ جمع أكبر عدد من الرسائل اللغوية والمعاجم القديمة والاطلاع على ما قالته بصددها . وما تبقى منها ولم نستطع الحكم عليه من هذا السبيل حاكناه على ضوء الاشتقاق فإذا وجدنا له مادة تشترك معه في معانيه حكمنا بصحته فإن لم نجد رجحنا تصحيفه . فإن كان الأدباء ومستعملو العربية أعرضوا عنه ولم يستخدموه فبيناه من اللغة فإن كانوا استخدموه أثبناه إذ صار أحد أفراد هذه الأسرة العربية وتجنس بجنسيتها .

ولعلنا نضيف إلى المصحف : المصنوع فقد وضع بعض العلماء ألفاظا لا أصل لها حبا في الشهرة والتكثير . واشتهر ذلك عن أبي عمر الزاهد وصاعد اللغوي وروى عن المبرد أيضا ووجد ذلك منذ عصر قديم حتى قال الخليل^(١) (إن النحارير ربما أدخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب إرادة اللبس والتعنت) وإتهم الأزهرى . الليث وابن دريد وابن قتيبة والجاحظ بشيء من ذلك كما اتهم ابن فارس ابن دريد بذلك صراحة . ولكن المصنوع في الحقيقة كان قليلا ولا خطر له حتى لم يشتهر النقد به ولم يوصم به من المعاجم غير العين والجمهرة وكانت الوصمة بدون دليل وإتمام ادعاء غير دقيق ولا محدد . فالألفاظ التي قيل عنها ذلك عند الليث وابن دريد لم ينفها أصحاب المعاجم وأقروها كثيرا . وما قيل عن المصحف علاجا له يقال عن هذا الصنف من الكلام أيضا .

الموطن الثاني من مواطن الشكوى بل كان أعظمها خطرا عدم تمثل المؤلفين

للفرض من المعاجم فهم جميعا سواء من أطال ومن اختصر يريدون أن يجمعوا اللغة بواضحها وغريبها ونادرها ولغاتها وأن يجمعوا معها معارف العرب أو النواحي المختلفة من الثقافة العربية حتى أصبحت معاجمنا كبرج بابل يحوى من كل صنف وتختاط فيه الأصناف اختلاطا عجيبا . فهذا ابن دريد يريد أن يجمع جمهور الكلام فيأتى بما لم يعرفه عرب الشمال إلا من أبعدهم في الجنوب قاصدا بتجارته اليمن وأتى بما لا يدور على ألسنة عرب الشمال إلا قليلا أو على ألسنة قبائل متفرقة منهم فكان من النواذر . وهذا ابن فارس يؤلف الجمل فيحشوه بما يزرخ به كتابه الأكبر المقاييس ويملؤه بما أتى به الخليل الذى قصد إلى (الواضح والغريب) فى معجمه وبما أتى به ابن دريد وقد مضى ذكر ما أولع به من لغات يمنية وغيرها . وهؤلاء أتباع المدرسة اليسوعية يؤلفون للتلاميذ فيرجعون إلى أحد معاجم العربية الكبرى القاموس ويحاولون أن يزيلوا عليه ولا يختصرون منه إلا القليل أو يحدفون منه دون خطة معينة .

أما من أطالوا فحشوا كتبهم بالأعلام العربية والأعجمية وأسماء الأماكن والقصص والخرافات والمفردات الطيبة والأصطلاحات الغريبة حتى مصطلحات ضرب الرمل والأمور الأجنبية من الإسرائيليات والروميات والهنديات والمشتقات القياسية وما يمكن الاستغناء عنه . ودفع حب الغريب بعضهم إلى تأويل الواضح والإبعاد فى معناه . وليتهم ساروا فى هذه الأمور على وتيرة واحدة وعمدوا فيها إلى الاستقصاء ولكنهم كانوا يعنون بالأعلام فيأتون ببعضهم ويهملون آخريين لعلمهم أشهر ممن ذكروهم ، ويعنون ببعض المصطلحات فيذكرونها ويهملون أخرى لعلمها أكثر منها شهرة ودوراناً على الألسنة . وليتهم عنوا بالدقة والتحديد فيما ذكروه حتى يعطوا صورة واضحة منه فلو فعلوا ذلك لاعتبرنا معاجمهم دوائر معارف وحاسبناها بصفقتها هذه وفى هذه الحالة نغيب عليها الصبغة اللغوية فى المواد التى لامعارف فيها . والرأى عندى أن تبتز جميع هذه الفنون من المعاجم ولا نبقى منها إلا الألقاب التى لها دلالة خاصة ، والمصطلحات التى كثر دورانها على الألسنة حتى أصبحت من الكلام المألوف

أما غيرها فلا يدخل في المعجم اللغوي وإنما كل منها له معجمه الخاص به فالأعلام لمعاجم الرجال والأماكن لمعاجم البلدان وما إلى ذلك . ويجب أن تتمثل الغرض من المعجم تمثلا واضحا دقيقا فالمعجم المختصر غير الوسيط غير الكبير ، وستوفى هذه الناحية حقها بعد .

والموطن الثالث الذي نشكو منه القصور ، فهذه المعاجم جميعها على الرغم من رغبة مؤلفيها في جمع اللغة قاصرة وليس فيها إلى اليوم ما هو جامع بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة . أما المعاجم الأولى فعذرنا ووضح ، وهو قلة المراجع بين أيديها وحدائث عهدها بهذا النوع من التأليف ، وأما الحديثة فاقصر كل منها على عدد معين من المراجع لم يتجاوزها ، فاللسان له مراجعه الخمسة ، والقاموس له مرجعاه . وكان أمامهم مراجع أخرى كثيرة يجب ألا تبعد على هذا النحو . ومن أسباب هذا القصور أيضا عدم استقصائهم الألفاظ الواردة في الرسائل اللغوية الصغيرة وفي دواوين الشعر حتى إننا كثيرا ما نجد فيها ألفاظا لا نعرف لها معنى أو صيفا لم يشر إليها أصحاب المعاجم . وأقرب مثال لذلك في ذلك العهد الفهرست الذي ألحقه محققا (المفضليات) المصريان للألفاظ التي لم ترد بالمعاجم ، والمفضليات هي ما هي في عالم الشعر العربي وكل شعرائها - هجة في اللغة .

ومن أول الأسباب لهذا القصور نظرة أصحاب المعاجم إلى اللغة نظرة ناقدة لا جامعة . فلم يحاول أحد منهم أن يجمع اللغة العربية بجميع لهجاتها أو لهجة معينة منها في معجمه ، وإنما حاول كل منهم أن يقتصر على الفصح الصحيح ، وقسموا القبائل العربية إلى قبائل فصيحة يعتد بلقنتها ، وأخرى غير فصيحة لا يعتد بها ، وأقاموا أحكامهم على هدى القرآن واللهجة الشعرية الفنية . قال أبو نصر الفارابي في أول كتابه المسبى بالألفاظ والحروف ^(١) : « كانت قريش أجود العرب انتقادا للأفصح من الألفاظ وأسهلها على اللسان عند النطق وأحسنها مسموعا وأبينها إبانة عما في النفس ، والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدى وعندهم أخذ اللسان العربي

من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه ، وعليهم اتكل في الغريب وفي الإغراب والتضريف . ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم . وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ، فإنه لم يؤخذ لا من نخم ولا من جذام لجاورتهم أهل مصر والقيط ، ولا من قضاة وغان وإباد لجاورتهم أهل الشام وأكثرهم نصارى يقرثون بالبرانية ، ولا من تغلب فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان ، ولا من بكر لجاورتهم للقيط والفرس ، ولا من عبد القيس وأزدغان لأنهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس ، ولا من أهل اليمن لمخالطتهم للهند والحبشة ولا من بني حنيفة وسكان اليمامة ، ولا من ثقف وأهل الطائف لمخالطتهم تجار اليمن المقيمين عندهم ، ولا من حاضرة الحجاز لأن الذين نقلوا اللغة صادفهم حين ابتداءوا ينقلون لغة العرب قد خالطوا غيرهم من الأمم وفسدت ألسنتهم . وقد اختلف العلماء في أسماء القبائل التي يحتاج بها بعض الاختلاف ، ولكنهم أجمعوا على أنهم تركوا لغات كثيرة من القبائل ؛ فالعربية التي دونها أصحاب المعاجم عربية خاصة لم يتكلمها إلا قبائل قليلة من شبه الجزيرة الفسيحة الأرجاء وهي التي سميت « العربية الفصحى » . أما العربية العامة فقد فقدت منا إلى الأبد فيما يبدو .

ومن الأسباب أيضا إهمال المولد وعدم اعتباره من اللغة حتى ضاع علينا كثير من الألفاظ والمعاني التي ابتكرها العباسيون للمظاهر والحضارة الجديدة التي عاشوا فيها ، وجعلوا اللغة لا تسير ركب الحياة فأنهت بالتحجر . وكان من علماء اليوم من نادى بهجرها إلى العامية لغة الحياة . وقد تلافى كتب لحن العامة والخاصة بعض نواحي هذا للنقص ، ولكنها تركت أكثره لأنها لم تكن مفاجم تريد الاستقصاء . وقد حاول أحمد تيمور باشا أن يطاعنا على بعض الألفاظ العباسية التي أهملتها المعاجم في مقالاته التي نشرها في مجلة الجمع العلمي بدمشق . وإن هذه اللغة العامية لذات خطر كبير لأنها تعطينا شواهد نستطيع أن نقيم عليها أخطر

للتنائج في بحث الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في تلك العصور بل الحياة اللغوية نفسها ، وتفيدنا كل الفائدة في دراسة العربية النصحى .

ولعل علاج هذا القصور في أمرين . أما ما أهمله أصحاب المعاجم من ألقاظ الأدباء والعرب الذين يستشهد بكلامهم في عرفهم ، فإننا نستطيع أن نجمع قدرا كبيرا منه حين نحقق دواوين الشعر ومجاميع الأدب ونبرزها في صورة علمية معتمدة وربما استطعنا أن نصل إلى معاني كثير منها من السياق الذي وردت فيه أيضا . أما ما لم يرد منه في أقوال الأدباء فلا موضع للأسى عليه ، فما وصل إلينا أكثر من حاجتنا .

وأما المولد فهو الأمر الذي اختلفت فيه آراء الباحثين اختلافا كبيرا ربما يمثله هذا النقاش الطويل الذي دار بين الدكتور أحمد أمين والشيخين محمد الخضر حسين ، وإبراهيم حمروش في المجمع اللغوي ، إذ ذهب الأول إلى أن ^(١) « اللغة العربية لفتنا فيجب أن تخضع لحياتنا ، تنمو بنموها وتسير مع زمننا وزمن من يأتي بعدنا ، لا أن تخضع حياتنا لها ، ويجب أن تسيرنا في تقدمنا وتكون أداة طيعة لتطورنا ، لا أن تقصرنا على أن نرجع إلى الوراء ونعيش عيشة القرون الوسطى . . . ونظرة واحدة إلى تاريخ اللغة العربية تبين لنا مدى الخطر الذي يحيط بنا ، وهو يتأخص في أن جماعة من العلماء في صدر الدولة العباسية ساحوا بين قبائل العرب يأخذون منهم مفردات اللغة ، وكان برناجمهم ألا يأخذوا عن حضري ولا عن خالط الحضريين من أهل التخوم ، وكلما أمعنت القبيلة في البداوة كانت أولى بالنقل عنها . . . وهم من غير شك يشكرون . . . ولكن موضع الخطأ فيهم أنهم قرروا أن اللغة العربية ليست إلا هذا الذي جموه » . ورد عليه الشيخان .

ولعل مما يزيد الأمر غرابة أن المجمع على الرغم من اختلاف أعضائه هذا ، قرر أن يضع معجما تاريخيا لألقاظ اللغة العربية فهل يريد بذلك أن يؤرخ للألقاظ في العصر الجاهلي والأموي وحدها أو فيما بعدها من عصور ؟ أما إن كان يريد العصرين

الأولين فلا داعي لبذل الجهود فيها لأننا لا نعرف من أولها إلا مدة قصيرة لا تزيد على ١٥٠ سنة أو ٢٠٠ سنة وكثير من نصوصها مشكوك فيه ، أما العصر الثاني فلا يزيد على ١٣٠ سنة فكأنه بذلك قصر حياة العربية على ٣٠٠ سنة ، وهي مدة من القصر بحيث لا يتضح فيها التغيرات التي تعترى الألفاظ ، ولعلمهم يريدون بالتطور التاريخي إبانة أصول بعض الألفاظ المعربة والدخيلة . فإن كان الأمر كذلك فكتب العرب موضعها وهي صنف آخر غير المعاجم التاريخية . أما إذا كانوا يريدون التطور الكامل للألفاظ في جميع العصور حتى اليوم ، فهل يريدونها دراسة علمية نظرية أو دراسة عملية ؟ لقد كان الهدف من دراسة الأقدمين للعربية عمليا محضاً فأضاع علينا كثيرا من مفردات اللغة وأثارنا الشكوى ، فإذا ما أصبح هدف الجمع من هذا المعجم التاريخي نظريا محضاً أضاع ما أضاع وأثار ما أثار من السخط وكأننا لم نفعل شيئا . ولعلنا نستطيع أن نتخلص من أشكال الألفاظ المولدة والمحدثة هذه بتأليف أصناف من المعاجم منها ما يختص بالألفاظ الفصيحة وحدها ونسميه معاجم العربية الفصحى ، ومنها ما يختص بالألفاظ جميعا ونسميه معاجم العربية العامة وتشبه هذه المعاجم التاريخية ومعاجم اللهجات كثيرا . ولكننا نحترس من هذا بأننا نفرق بين العربية العامة والعربية العامية أو الدارجة ، فالعربية العامة تشتمل على جميع الألفاظ المدونة في الآداب والفنون والعلوم ، والعربية العامية هي لغة الكلام وهما تشتركان في قدر كبير من الألفاظ ولكنهما مختلفان في قدر كبير أيضا .

ومن أهم أسباب الشكوى من معاجمنا النظم التي اتبعتها في تقسيمها وترتيب أبوابها وفصولها وقد تبين لنا مصاعبها آنفا . ويزيد تلك الشكوى حدة ألا يوجد معجم واحد كبير يسير على حروف ألف باء من أول الكلمة إلى آخرها كما فعلت المدرسة الحديثة وهو النظام الأمثل عندنا .

ويتصل بذلك الاضطراب الشديد الذي اعتراهم في وضع كثير من المفردات بسبب مراعاتهم لبعض الأحكام الصرفية وخاصة الاشتقاق وأصالة الحروف وزيادتها

فقد أرغهم هذا على تكرير كثير من الألفاظ التي اختلف الصرفيون في أصلها الذي اشتقت منه، وادعى كل منهم لها أصلا وغلط بعضهم بعضا، وعلى إيراد بعض الألفاظ في مواضع لا تخطر على بال الباحث ومن أجله ألفت المعاجم، وعلى أن يختلف موضع كثير من الألفاظ عند أحدهم عنه عند الآخر. وأهم مثال لذلك الرباعي المضاعف الذي اعتبره الكوفيون مشتقا من الثلاثي وتبعهم في ذلك بعض أصحاب المعاجم واعتبره البصريون مادة أصيلة فأورده بعض أهل المعاجم بمواضع خاصة به؛ والمغرب من الألفاظ التي أوردها كثير من أصحاب المعاجم في مواضع بعيدة عن الأذهان فالإستبرق في برق والأسفيداج في سفدج والأرجوان في رجو والأندلس في دلس أو كرروها في موضعين أو أكثر. والحق أن اعتبار زيادة الحروف في الألفاظ الأعمجية أمر غريب لأن شأن المزيد أن يستغنى عنه بالأصل الذي زيد عليه وهنا ليس كذلك إذ لا شيء من الهمزة والألف والنون في أرجوان مثلا زائد وقد كان أصحاب كتب العرب على حق حين اعتبروا في ترتيبه الحروف كلها.

ومما اختلفوا فيه بهذا السبب ذو الهمزة وذو النون والمعتل الواوي واليائي فكان بعضهم يرى الهمزة أو النون أصلية وبعضهم يراها مزيدة أو يرى الهمزة منقلبة عن حرف علة ويخطيء بعضهم بعضا فالأبائة والأشياء والآلاء والحنطاو والفرقى وغيرها كثير يوضع في المهموز وفي المعتل. ولعل سبب ذلك أن أصل المهموز والمعتل واحد. ومزقة النون أطم وأعم فإنها تلبس في أوائل الألفاظ وأواسطها وأواخرها مثال الأول النرجس والثاني الخنزاب والثالث حومانة وغيرها أصلي هو أم مزيد؟ وكان المعتل مع المهموز من أعظم الأمور إثارة لخيرتهم واضطرابهم حتى تخلص كثير منهم بجمع المعتل الواوي واليائي والمهموز معا ومن حاول الفصل بينها أخذ يفتخر بذلك على الرغم مما وقع فيه من أخطاء. وإلى جانب ذلك أوردوا ألفاظا أخرى بحسب أصولها عندهم فالتوراة مثلا في وري، والدوولج في وولج، وتخمعة في وخم، وتترات في ورت وما شابه ذلك.

والحق أن هذه مشكلة أخرى ربما تفوق غيرها في الضعوبة إذ تمسك الأقدمون والمحدثون بأن العربية لغة اشتقاقية فلا بد من وضع الألفاظ في مواد تقوم على الحروف الأصول وحدها واستبعدوا الحروف الزوائد من اعتبارهم وحصرها هذه الحروف الأخيرة في عبارة (سأتمونها) . ولكن البحث المقارن بين اللغات السامية جميعا يهزأ من هذا الحصر ويرى أن من الممكن زيادة غيرها من الحروف وقد حدث ذلك فعلا في العربية وأخواتها .

وأترك هذا البحث المقارن إذ لا أستطيع أن أقوم به لعدم معرفتي بالساميات لأقوم ببحث آخر يقوم على أقوال بعض علماء العربية نفسها ويهدم نظرية حصر حروف الزيادة في العبارة المذكورة . فهذا هو أحمد بن فارس من القدماء ذهب إلى أن الألفاظ العربية الرباعية والخمسية ألفت بطرق ثلاث : النحت وزيادة بعض الحروف والوضع ؛ ويهمننا الطريق الثاني فنحن إذا اتبعنا دراساته تتبعنا وأعياء خرجنا بأن الحروف التالية كانت من حروف الزيادة عند العرب . . . ب ج ح خ د ذ ر ز ش ص ط ع ف ق ك مع غض النظر عن حروف سأتمونها التي لا تزاع في زيادتها فلا يتبقى إذن من حروف العربية غيرت ص ظ ع . ولعل البحث الدقيق يؤدي إلى أنها تزداد بدورها في بعض الأحيان . ولم ينفرد ابن فارس وحده بهذه الآراء فقد وجدت جذورها عند من قبله حتى نادي الخليل نفسه وهو أعظم علماء النحت واللغة العربية بزيادة العين في بعض الألفاظ . وإذن فذلك الحصر منهار .

ولعل بعض الناس يقول إن زيادة حروف سأتمونها مطردة وزيادة هذه الحروف ليست بمطردة . فإذا كان الأمر كذلك أصبحت المهمة يسيرة فالزيادات المطردة يجب أن ينبه عليها في مقدمة المعاجم وخاصة الصغيرة والوسيلة ، ولا تذكر البتة في المفردات ، أما غيرها فيؤتى بها فيها في موضعها اللائق بها باعتبار جميع حروفها . فلا داعي لشغل فراغ كبير بأسماء الفاعلين والمفعولين والتفضيل والمرتبة والمكان والزمان وما أشبهها إذا اطردت في صيغتها وفي معانيها . أما إذا كانت شاذة في

صيفتها أو تحملت في تطورها معنى جديدا غير الأصل في مادتها ، فلا بد من ذكرها في موضعها الذي تؤهلها حروفها كلها . وفي هذه الحالة لا يكون لوضعها مع المادة أصلية داع لأنها شاذة إما في الصيغة وإما في المعنى .

ولا أقصر الشاذ الصيغة على ما خالف أخواته في الإعلال والإبدال مثلا كماستحوذ الذي كان يجب أن يكون استحاذا كمنظأثره كما تنص قواعدهم ، بل أدخل فيه أمثال اضطبر وازدجر ، فالصاد والزاي جعلت من المحال على اللسان العربي أن يخرج بعدها تاء في سرعة ، وجعلت من المحال على الأذن العربية أن تسمع جرس التاء بعدها دون أن تنكرها ، ولذلك تفوه العربي أول ما تفوه بهما على هذه الصورة ولم يقلهما بالتاء أبدا باعتراف القدماء . وإذن فلا داعي لجعلهما من صيغة افتعل ، ولنجعلهما إذا أصررنا على الموازين الصرفية من صيغة افطعل وافدعل ، وننص على مواطن مجيء هاتين الصيغتين في الصرف . أما في المعاجم فيوضعان حيث تؤهلها حروفهما كلها لشذوذها في الصورة ، وكذا الحال مع بقية ما يماثلها .

ويخلصنا الترتيب الألف بأى بالتدرج من أول الكلمات من كثير من مشا كل المعتلات والمهموزات . ثم يجب دراسة هذا الصنف من الكلام دراسة جديدة واعية ؛ لأن الرأي الحديث يعتبرها ذات أصل واحد ، وإنما هي تطورات طارئة على هذا الأصل . وحين ينتهى البحث في هذه الألفاظ توضع في موضعها ، مع التمييز التام بينها إن أمكن ذلك .

وإذا كانت المعاجم قد اضطربت في أبوابها وفصولها وموادها ، فإن اضطرابها في داخل المواد أشد وأعظم ، فلا رعاية لأى شيء ، وإنما تخلط المعاني المجازية بالحقيقية ، والمتقدمة في الزمن بالتأخرة ، والمشتقات بعضها ببعض ، وقد تذكر الصيغة في أكثر من موضع ، وقد يورد في تفسيرها أكثر من قول ، وكلها ذات دلالة واحدة ، وقد تبدأ المادة بالفعل أو الاسم أو الصفة أو ما إليها

بدون سبب ، فعلى الباحث أن يقرأها كلها مهما طالت حتى يستطيع أن يشعر بالاطمئنان إلى معرفة جميع معانى اللفظ الذى يبحث عنه . وقد شعر بهذا الاضطراب ابن سيده ووضع فى مقدمته منهجا لا بأس به لكتابته ، ولكنه لم يسر عليه . وحاول الصغاني نوعا من الترتيب فى العباب ولكنه قاصر . واتبعت مدرسة اليسوعيين والمجمع اللغوى نوعا من النظام هو أحسن ما وجد فى معاجمنا ولكن تنقصه بعض التفاصيل . فيجب أن نسير على نظام الصيغ فى داخل كل مادة بحسب حروب هذه الصيغ ، أو نفصل الأفعال عن الأسماء كما فعلت مدرسة اليسوعيين والمجمع ولكن مع ترتيب كل منها بحسب صيغه أيضا ، ولا نسمح باختلاف هذا النهج من مادة إلى أخرى ، وإنما يطبق على جميع المواد تطبيقا صارما حتى تتبين لنا الصيغ التى لم ترد فى المعاجم من كل مادة . فإذا كانت صيغا قياسية ، جاز لنا اشتقاقها وإن كانت من الصيغ التى أجاز المجمع اللغوى قياسها أذنا لأنفسنا بذلك . ومهما كان الخلاف فإن القواعد التى وضعناها فى مقدمة المعجم لإبانة الصيغ القياسية مستغنية عن الإعادة .

ويصعب المواد أيضا إلى جانب عدم الترتيب قصور العراض وإبهامه وسوء التفسير . فأكثر أصحاب المعاجم القديمة خاصة لا يلتزمون أن يوضحوا أبواب الفعل ومصادره والتعدى منه واللازم وبم يتعدى اللازم ، والمفرد من الأسماء والصفات وجموعها ، والمعرّب وأصله ، وكيف دخل إلى العربية ومتى كان ذلك ، وما عراه من تغييرات ، وهل يأتى اللفظ فى أسلوب معين أو هو طليق ، بل قد يفهم من كثير منها تقييد بعض الألفاظ المطلقة ، وأخاص هو بقبيلة معينة أم عام بين العرب ، ولا يميزون بين الأفعال والصفات والأسماء ، وكثير منها يختلط على القارى .

ويتمثل سوء التفسير فى التقليد ، فما من مؤلف وضع معجا إلا نقل تفسير من قبله ، حتى إننا نجد تفسيرات الخليل والأصمعى وأبى زيد الألفاظ باقية كما هى بدون تغيير ، وافتخر آخروهم بذلك ؛ ويتمثل فى التفسير بلفظ مجهول أو أقل دورانا

من اللفظ المفسر ، وفي التفسيرات الدورية التي قد تنفع في معاجم المترادفات ولا تنفع في المعاجم العامة التي لا بد فيها من التفسير بالشرح لا بالمرادف ؛ وفي عدم التفسير نبتة ، اتكالا على الشهرة أو الاكتفاء بأنه معروف حتى ضاعت علينا أمور كثيرة كان يعرفها القدماء ولا نعرفها نحن ، وفي التفسير بالفاظ غير مشروحة في مواضعها أو غير موجودة . ومن الطبيعي أن من الواجب أن نعدل معاجمنا الحديثة عن كل هذه الأمور ، وأن نعتمد إلى جانبها على الصور التي تفيد ما لا يفيد الكثير من الألفاظ .

وقد أحست المدرسة الحديثة بكثير من هذه النقائص ، وحاولت أن تبتعد عنها .

الفصل الثاني

خصائص المعاجم التي نحتاج إليها

تخطيط بطرس البستاني :

حاول الأستاذ الخوري بطرس البستاني أن يرسم الخطوط الكبرى للمعجم الذي نحتاج إليه في هذا العصر ، في مقدمته لبستان الشيخ عبد الله البستاني ، فوضع التخطيط الذي نلقى عليه نظرة سريعة هنا ، في طريقنا إلى تخطيطنا نحن .
عاب الأستاذ المعاجم القديمة بأمور تعرضنا لها في فصل سابق ، ثم نصح مؤلفي المعاجم بحذف الأمور التالية :

١ — المهمل : قال^(١) : « على أن ما خلفوه لنا [أي العرب] من تلك الثروة الواسعة ، منه ما لم يعد يصلح للاستعمال ، لأن الأمة التي كانت تتداوله في الجاهلية الجهلاء لم يكن يقع نظرها إلا عليه ، فكانت تستخدمه في مآربها وأطوارها
أما اليوم فإن الناطقين بالضاد قد أصبحوا وأسلافهم العرب على طرفي نقيض
ولذلك بات جانب كبير من مواد هذه اللغة في حكم المهملات ، وصار من الحكمة أن يبقى مخزوننا في أمات المعاجم الكبرى ، ويسقط من المعاجم العصرية ، ولا سيما التي تتداولها أيدي الأحداث ، فكل عصر لفته ، ولكل زمان بيانه وذوقه » .

٢ — الترادف : قال^(٢) : « والعناء في هذا العصر متضاربة آراؤهم في الترادف ، فمنهم من يجاري القدماء في اعتباره منخرة من مفاخر اللغة العربية . . . ومنهم من يحسه بثورا في محياها الوسيم . أما نحن وكل من ينظر إلى هذه المسألة بعين مجردة ، فإننا نميل إلى الرأي الثاني ، فيما لو تجاوز الترادف الحد المعقول . . . ومن الغريب أن

١ سر هذه الأسماء مهجور أو ثقيل على اللسان ، ولا نعلم أية فائدة من الاحتفاظ به ، وادخاره في متون اللغة ، كأنه من الفرائد اليتيمة .

٣ - المشترك : قال^(١) : « المشترك كثير في جميع اللغات ، ولا سيما اللغات القديمة منها ، وكثيرا ما يؤدي إلى الالتباس ، خصوصا عندما تكثر مدلولاته كالخال والعين . . . وتأمل في الزمن الذي يضيئه المطالع في التفتيش عن المعنى الموافق للموضوع الذي يطلعه . . . ولذلك نسوق النصيح إلى هداة اللغة ، أن يقلعوا جهدهم عن الألفاظ المشتركة في كتاباتهم ، ولا سيما إذا كانت القرينة خفية المراد . . . » .

٤ - الأضداد : قال^(٢) « أي نفع من وجود هذا الباب في اللغات أية كانت فإن الوقت لأتمن من أن يضاع في البحث عن مثل هذه الأمور التافهة . واللغات إنما وُجِدَت للتفاهيم من أسير سبيل ، لا للتعنيب وإرهاق الأذهان فيما لا جدوى من ورائه ، ولعل الجامع العربية اللغوية تعنى في المستقبل بهذه المسألة ، مُستقطة من المعاجم كل ما يولد الإيهام أو بعدد من الأحاجي والألفاظ . » .

٥ - الفروق : قال^(٣) : « ما من شيء أدل على اتساع لغة العرب وغناها من الفروق غير أن ذلك وإن دل على دقة تصور البدوي وفسحة خاطره فإنه يحمل رواد هذه اللغة على أن ينقلبوا عن موردها نافرين ولا سيما في هذا العصر الذي ازدحمت فيه الحاجات وضائق وجوه الارتزاق وأصبح الناس أميل إلى تعلم إحدى اللغات الحية في أسرع ما يمكن من الوقت . » .

وقد اتخذ هذا المؤلف في إصلاحه مَبْنِع الجراح ، فكلمة رأى الناس يشكون شيئا من اللغة رأى بتره ، أما فحص هذه الشكوى وتتبع موطن الألم ومحاولة علاجه أولا فلم يرها أمورا ضرورية إذ البتر أحسم في العلاج ، ونسى أنه قد يميت .

تخطيط عبد الله العلابي :

وكان الأستاذ عبد الله العلابي أكثر توفيقاً فيما اقترحه في كتابه « مقدمة لدرس لغة العرب » إذ رأى أننا في حاجة إلى الأنواع التالية من المعجمات :

- (١) المعجم المادّي ، ويبحث على سنة المعاجم القديمة .
 - (٢) المعجم العلميّ ، ويبحث في الاصطلاحات موزعة على حسب الاختصاص ، بحيث يكون للقانون جزء يختص به ، وللإجماع كذلك ، وهكذا .
 - (٣) المعجم الاصطلاحي ، وهذا يكون على نسق الكليات لأبي البقاء والتعريفات للجرجاني .
 - (٤) المعجم التاريخي أو النشؤي ، ويبحث في نشوء المادة وتطوراتها الاستعمالية ، وتراوحها بين الحقيقة والحجاز مقيدة بالصور ، ويكون على أسلوب مادي .
 - (٥) المعجم التملّي وهو يضم جميعها باختصار .
- وشرح المؤلف منهج كل معجم منها فرأى أن المعجم العلمي يوضع لأهل العلم المختصين في شرح المصطلحات ، وأن المعجم الاصطلاحي يتجاوز هذا الشرح إلى بيان مآخذ الاصطلاح واشتقاقه وما يدور حوله من مسائل لغوية ، وأن المعجم العلمي دائرة معارف صفري مثل معلمة أكسفورد ، ووبستر ، ولاروس .
- أما المعجمان المادي والتاريخي وهما الأكثر أهمية لدينا فرأى أن يرتب أولها وفقاً للألف بآء بالنظر إلى الكلمة من أولها إلى آخرها ، وباعتبار حروفها جميعاً أصلية ومزيدة ، ثم تحال الصيغ التي تأتي منفصلة إلى مادتها الأصلية وتعالج فيها . واستثنى من ذلك الصيغ القياسية كاسم الفاعل والمفعول وغيرها ، مما يسهل على القارئ معرفة مادته ، فتوضع في المادة ولا تذكر في ترتيبها الألف بآء . ولا يهتم بضم الكتاب لهذا السبب من أجل تيسيره على الباحثين . واقترح أن يفرق في المواد بين الحقيقة والحجاز ، واختلاف المعنى باختلاف الوصفية والاسمية وغيرها ، وأن يحلّى بالصور من أجل التوضيح .

ويدرس المعجم التاريخي نشأة المواد ، وعروبتيها أو تعريبها ، واختلاف اللغات واللهجات فيها وما يتصل بذلك ، ويرتب ترتيبا تاريخيا بحسب ظهور الصيغ ، أى يقدم البناء المعتل ثم الثنائى المضعف ثم المهور ثم المضاف الرباعى ثم الثلاثى ثم الرباعى ، وهو الترتيب الذى تنادى به النظرية الثنائية للغات .

ووضع نموذجا فى كتابه لطريقة علاج المواد فى المعجم المادى اتضح منه أنه سيتخذ رموزا معينة للإشارة إلى أبواب الأفعال . والمعنى المشترك بين صيغ المادة جميعها والمعنى الخاص فى كل صيغة منها والمصدر والفعل المتعدى والاشتقاق والجموع والمذكر والمؤنث والاسم والصفة ، وأنه سيقدم فى أول المواد معناها المشترك وتصريف أفعالها ثم صيغ الأسماء والصفات ، ويضع كلا منها فى أول السطر ، قال مثلا فى مادة « أبج » : « (حد) الأبدية فى الأشياء (تعى) من (مص) أبج (شق) الأبيج (وحد) الأبد (بيج) (صف) الشيء يحتفظ على الأبد بصناعة تدخله تقول — هيكلم رسيس أبج وهياكل المصريين القدماء على وجه العموم أباج (سم) الأبيج والأبيجة المومياء (أباج) و (صف) صورة المتأبد (سم) مجموعة صور المومياء تقول أباج نفيس (أباجية) (سم) علم الأخنولوجيا أى علم آثار الأقدام فى طبقات الأرض وأباجى (صف) أى بحث يتعلق بأثر من هذا النوع كقدم النبي المزعومة على الأحجار . تقول رأيت بحثا طريفا حول آثار قدم النبي من الناحية الأباجية (أبجن) (سم) الشخص المسيطرة عليه فكرة الخلود على هذا الشكل تقول كان قدماء المصريين أباجن والفكرة نفسها (أبجينة) تقول بحث حول أبجينة المصرية القدماء (أبجن) (صف) خلاصة تجمله متأبدا (سم) الأديبوشيرا وهى مادة بيضاء تعلقو تلافيف الحيوان إذا دفن فى منطقة باردة أو فى الثلوج تحفظه من الفناء . »

وتعليقنا على الملايلى هو وصفنا لتصورنا للمعجم الذى نحتاج إليه ، غير أننا نشير إلى أنه وفق فى كثير من الخطوات التى دعا إليها وإلى أن الأجل به أن يدعو إلى حذف الصيغ القياسية ؛ وأنه أقام معجمه التاريخى على ظنون وافتراضات لاحقات ؛

وأنه نظر فيه إلى الأطوار القديمة للغة ، لا الأطوار الحديثة التي يوجد لدينا منها أدلة وشواهد كثيرة ، تجعلنا نقيم أقوالنا على أساس علمي ثابت .

ونحن على أتم الاتفاق مع الأستاذ العلابي في أننا محتاجون إلى عدة أنواع من المعجمات ، وقد قام المجمع اللغوي بوضع « المرادف » العربي لكثير من مصطلحات الفنون والعلوم ، ونشرها تباعا في مجلته . ولعل هذا العمل هو الذي نبح فيه أكثر النجاح باعتراف كثير من أعضائه . ووضع المعاجم الاصطلاحية يسير ، لاختلاف فيه ولا تعقيد في المنهج ، فالترتيب المرضي لها موضوعي ، أي ترتيب الألفاظ بحسب العلم أو الفن الذي تتصل به ، ثم ترتيب الألفاظ كل فن تحتها على الألف بـ باعتبار حروفها كلها ، بدون نظر إلى أصالة حرف أو زيادته .

المعجم التاريخي :

نحن في حاجة إلى معجم تاريخي للغة العربية كما يقول العلابي ولكننا نختلف عنه في تصوره . فنحن لا نريد الابتعاد في مجاهل الظنون والفروض ، وإنما نريد الأسس العلمية الثابتة ، فهذا المعجم يعالج نشأة الألفاظ ، ونقسمها إلى أنواع ثلاثة ، بحسب طبيعة اللغة العربية : الألفاظ العربية في اللغات السامية ، والألفاظ العربية من الفارسية أو اليونانية أو اللاتينية وغيرها ، والألفاظ العربية التي ابتكرها العرب لا نجد لها نظيرا في الساميات . أما النوع الأول فتندرج تحته أصناف أيضا : ألفاظ سامية قديمة تشترك فيها للغات السامية جميعها أو أكثرها ، وهي موجودة في العربية من السامية الأم مباشرة في أغلب الأحيان ، وألفاظ سامية غير مشتركة في جميع الساميات ، وإنما وجدت في السريانية أو العبرية ثم انتقلت إلى العربية . فالمعجم التاريخي يتبع نظائر اللفظ من الصنف الأول في جميع اللغات السامية ومعانيه فيها ، ويتبع في الصنف الثاني اللغة الأصلية للفظ ، ثم الطريق الذي انتقل فيه إلى العربية ، سواء كان هذا الطريق مباشرا بين اللغتين أو عن طريق لغة أخرى سامية أو آرية ، كما حدث في كثير من الألفاظ السريانية التي انتقلت إلى العربية عن طريق

الفارسية . ويستحسن في هذا الصنف أيضا تتبع نظائره التي أخذتها لغة غير العربية من لغة الأم لئرى الفروق بين ما اعتراه في العربية وفي غيرها حين انتقل إليها . ويحاول هذا المعجم أن يصل إلى التاريخ الذي انتقل فيه هذا اللفظ إلى العربية ، والصور التي تشكل بها ، ثم يعالجه كبقية الأنواع الآتية .

أما العرب فيعالجه كالصنف الثاني من الساميات ، أعنى أصله وطريقة انتقاله إلى العربية وزمنه وصوره فيها ونظائره التي أخذتها لغات أخرى من لغة الأم . ويقتصر الأمر في الألفاظ العربية الخالصة على محاولة معرفة زمن ظهورها ، وعند أية قبيلة والصور التي ظهرت بها للمرة الأولى .

ثم تعالج هذه الأنواع المختلفة علاجا واحدا ، لأنها أصبحت عربية ، فيتنبع للمعجم تطورها في المعنى والصورة في العصور المختلفة ، وربما في الأقاليم المتنوعة حتى يومنا هذا . فهدف مثل هذا المعجم كما يقول معجم أ. كسفورد التاريخي الكبير^(١) : الوصف الدقيق لمعنى الكلمة وأصلها وتاريخها ، ومحاولة أمور ثلاثة :

(١) أن يبين كل كلمة : متى صارت عربية وكيف وفي أية صورة وبأية مدلول ؟ وأي تطور في الصورة والمعنى طرأ عليها منذ ذلك الحين ؟ وأي استعمالها هُجِر على مر الزمن ؟ وأيها لا يزال باقيا ، وفي أية استعمالات جديدة وبأية كيفية ومتى ؟

(٢) أن يصور هذه الحقائق بمجموعات من الشواهد يمتد زمنها منذ أول مرة معروفة ظهرت فيها الكلمة إلى آخر مرة أو إلى اليوم ، فترد الكلمة مصورة تاريخها ومعانيها .

(٣) أن يعالج أصل كل كلمة على أساس الحقيقة التاريخية وحدها ، ووفقا لمنهج فقه اللغة الحديث ونتائجها .

(1) A new English Dictionary on Historical Principles, edited by James A. H. Murray.

ولا يجمع هذا للمعجم كل ما هب ودب من ألفاظ بل له ميدان معين لا يتخطاه ،
فحدوده تشمل جميع الألفاظ التي وجدت في اللغة الأدبية أو الكلام وما أشبهها
ولا يحذف من ذلك شيئا لا مشتركا ولا مترادفا وما إلى ذلك .

كذلك لا يحذف من المصطلحات إلا الخاص جدا الذي لا يفهمه إلا المتخصصون
وما لم يعرب . أما الأعلام (أسماء أشخاص أو قبائل أو أمم أو بقاع) فلا يتضمن منها
إلا ما استعمل منها في دلالات أخرى غير العلمية أو اشتقت منها صيغ استعملت
في اللغة ولا يمكن تفسيرها إلا بالتعرض للأعلام . ولا يتضمن من الألفاظ والمعاني
الواردة في لهجة إقليم من الأقاليم إلا ما كان استمرارا للفظ أو المعنى الفصيح أو ذاع
يوما في لغة الأدب أو الحديث . فالاختلاف البعيد المدى في نطق الكلمة بين لهجة
إقليم وآخر ، وعدم وجود نظام صوتي كامل لإبانة هذه الفروق ، يجعل من الحال
إدخال هذه الكلمات في هذا المعجم ، وخاصة إذا أضيف إلى ذلك أن هذه الجهات
لم تدرس دراسة كاملة بعد .

وأذكر هنا النهج الذي سار عليه معجم أكسفورد في علاج مواده لعله يواظبنا .
قسم المادة إلى أربعة أقسام كبيرة : أولها لتجسيصها ، والثاني لتاريخ صورها ، والثالث
لدلالاتها ، والرابع للشواهد . وعالج في القسم الأول هجاءها وصورها الشائعة ، وميز
المهمل من صورها ومعانيها ، والدخيل الباقي على صورته الأجنبية ولم يغير أو غير
وإعرابها واستعمالها الخاص (في العلوم والفنون) وحالاتها المختلفة من إهمال وشيوع
أو كونها لهجة أو لغة حديث لا أدب ، والصور الأولى الرئيسية منها مرتبة ترتيبا
تاريخيا ، وجموعها ومشتقاتها الرئيسية .

ووضع القسم الثاني بين معرفين وعالج فيه اشتقاقها وأصلها وتاريخها وعصرها
وندرتها ومنافستها وموتها وحياتها وتغير نطقها وخلطها بكلمات أخرى . وفي الثالث
دلالاتها المختلفة مرتبة بحسب ترتيبها التاريخي . وفي الرابع الشواهد مع إعطائها
أرقاما هي أرقام الدلالات نفسها .

وروعي كل هذا في معجم أكسفورد التاريخي القصير أيضا^(١) مع بعض اختلاف طفيف في المنهج إذ عولجت المادة على النحو التالي :

(١) كتبت المادة بالحبر الثقيل مسبوقه بعلامة تين أمهله هي (+)
أم دخيلة (١١)

(٢) طريقة نطقها إذا لم يمكن ذلك بتقسيمها إلى مقاطع ، فإن كانت الكلمة مهمله حذفت هذه الخطوة .

(٣) إعرابها .

(٤) الإشارة إلى استعمالها الحديث : أدبية هي أم لغة حديث أم عامية
أم أثرية أم تاريخية أم لا تستعمل إلا في لهجة معينة ؟

(٥) طرق نطقها المختلفة أو مشتقاتها .

(٦) معانيها الخاصة في العلوم والفنون .

(٧) معانيها اللغوية المختلفة وتاريخها منذ ظهورها الأول إلى ظهورها الأخير
أو إلى اليوم مع ترقيم كل منها وإعلام المهمل .

(٨) الشواهد مرقما كل منها برقم المعنى اللائق بها مع ذكر قائلها
وتاريخ قولها .

(٧) الأساليب منها (أي العبارات المؤلفة ذات المعنى الخاص) .

وليس هذا بعمل يقوم به فرد أو جماعة من العلماء بل هو عمل جاهزي من الناس
ولعل في قصة معجم أكسفورد الكبير ما يؤكد ذلك إذ استمر العمل فيه منذ عام
١٨٥٧م ثم ظهر الجزء الأول منه عام ١٨٨٨ والأخير (وهو المشرون) في عام
١٩٢٨ م . وقيل في مقدمته إنهم حين صمموا على تأليفه عزموا بادي ذي بدء

(1) William Little : The Shorter Oxford English Dictionary on Historical Principles.

أن يقتبسوا الشواهد النموذجية من جميع الكتاب العظام في كل العصور ، ومن جميع الذين كتبوا في موضوعات خاصة ، وقد تصور آثارهم تاريخ الكلمات المستعملة في معان خاصة ، ومن جميع الكتاب السابقين على القرن السادس عشر مهما كانت طبقتهم ومن أكبر عدد ممكن من أبرز كتاب العصور المتأخرة . فأشركوا مئات كثيرة من القراء في اختيار مثل هذه الشواهد ونسخها . وتعهد كثير من الدارسين البارزين بتنظيم هذه المادة التي جمعت بهذه الطريقة . وذكر المعجم أسماء عشرين منهم واستمروا في الجمع حتى أصبح لديهم ما ينيف على مليوني شاهد .

وعندما جمعت هذه الشواهد في مكان واحد ، ورتبت على الألف باء ، ولخصت لخصا دقيقا تبين أنها غير كافية . فنشروا دعوة جديدة للقراء ليتطوعوا بجمع مقتبسات أخرى من كتب خاصة كانوا يخرجون بها قوائم من حين لآخر لتوجيه القراء . فاستجاب لهم أكثر من ٨٠٠ قارى أغلبهم من بريطانيا ، وعدد كبير منهم من الولايات المتحدة ، وغير قليل من المستعمرات البريطانية والأقطار الأجنبية . فوصل إليهم في ثلاثة أعوام مليون شاهد آخر ، وارتفع المجموع العام إلى قريب من ٣ مليون اختارها ١٣٠٠ قارى من كتب أكثر من ٥٠٠ مؤلف من جميع العصور ، وساعد في ترتيبها أكثر من ٣٠ دارسا ، منهم جماعة لم تكف عن العمل ، وقد كان لهم خدماتهم أيضا في إعداد التفسيرات ووضع المعجم

معاجم كبار الأدباء :

ولا زلنا نحتاج إلى معجم آخر يخدمنا خدمة جلي في وضع المعاجم التاريخية ذلك هو المعجم الخاص بكبار أدبائنا فالأديب الكبير يتألب بالألفاظ ويحس حيالها بانفعالات لا يجدها الرجل العادي وإن طال وقوفه عندها ، ويستجيب لبعض ظلال معانيها استجابات خاصة ، ويستعملها في فقرات وجدانية معينة ، وقد يؤلف منها أسلوبا جديدا أو يسبق معنى آخر فوق معناها القديم بالتضمين

ونحوه ، أو يأتي بها في عبارة مجازية قد يصادفها القبول فتشيع حتى تصبح حقيقة لغوية . فالأدباء لم نصيب كبير في إحياء الألفاظ وإماتتها وتوجيهها وجهات مختلفة متنوعة . ومن أجل ذلك كانت آثارهم الأدبية هي الحقول التجريبية التي يعتمد عليها في تاريخ الكلمات .

ولما كان الأمر كذلك عني لغويو الغرب بهذا النوع من المعاجم وأشهرها

ما ألف حول شكسبير مثل كتاب بارتلت John Bartlett : Arnew and comp-

lete concordance, or verbal index to words, phrases & passages in the Dramatic works of Shakespeare, with a supplementary

concordance to the poems. ويشبه هذا المعجم « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن

الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقي . ولكننا نريد بالإضافة إلى ذلك تفسير الكلمات .

فالمعجم الذي نريده ، يشمل جميع الأسماء والأفعال والحروف عند الأديب الذي نختاره . ثم نرتب هذه الكلمات ألف بائيا بدون نظر إلى أصالة حروف أو زيادتها ثم نرتب آثار هذا الأديب بحسب تاريخ ظهورها ما أمكن . ثم نتبع دوران كل لفظ فيها وندون العبارة بأكملها في كل استعمال تحته ، ونشير بعد ذلك مباشرة إلى الكتاب الذي وردت فيه والمجلد والفصل والصفحة والسطر . وإذا كان للكتاب أكثر من طبعة لزم التنبيه على المستعملة منها ، ونفسر اللفظ في كل استعمال إن اختلف معناه .

وعلى هذه الصورة يقدم لنا هذا المعجم كثيرا من الشواهد على معاني اللفظ واستعمالاته المختلفة وتطوره مما لا يسهل الحصول عليه في مكان آخر . وكثير من أدبائنا أهل لهذا المعجم ، مثل : امرئ القيس ، وزهير ، والأعشى ، وحسان ، وجريز ، والفرزدق ، والأخطل ، وبشار ، وأبي نواس ، وأبي تمام ، والبحترى ، والمتنبي ، والمعري من الشعراء ؛ ورؤبة ، والعجاج من الرجاز ؛ والجاحظ ، وأبي حيان التوحيدي ؛ والصاحب بن عباد ، والحريزي من الكتاب ؛ كل هؤلاء فضلا

عن أدباء العصر الحديث . ولهذا المعجم فائدة أدبية لا تقدر . ولعلنا نتقل من هذه المعجمات الخاصة بالشعراء إلى معجمات خاصة بعصور معينة في حياة اللغة والأدب .

المعاجم اللغوية :

والمعجم اللغوي الخالص لا نتصوره تصور القدماء ولا المحدثين من الشرقيين ، فالأولون خلطوا بين المعجمات ودوائر المعارف العامة خلطا عجيبا ولم يميزوا بينها ، والفرق واضح جدا نستطيع أن نجمله في عبارة موجزة : « المعجمات لتفسير الألفاظ ودوائر المعارف لوصف الأشياء ، لا يصف المعجم من الأشياء إلا بما لا بد منه إبرازا لدلالة اللفظ واستعمالاته ، ولا يعنى بهذا الوصف إلا بالقدر اللازم لهدفه هذا » . كذلك لا تشترك مفردات النوعين ، فالمعجمات تحتوى على أصناف الكلام جميعها من أسماء وأفعال وحروف ، ولا تعنى من الكلام إلا بما ينتمى إلى اللغة التي تؤلف فيها ، فالمعجم العربي يعنى باللفظ العربي أو ما يتكلم به العرب ، والمعجم الفرنسى كذلك وهلم جرا . أما دوائر المعارف فتعنى بالأسماء الخاصة وحدها ، أى أسماء الأشياء والأعمال دون أن تتقيد ببلغة معينة . ولكن قدماءنا خلطوا بين النوعين ، وحلوا معاجمهم كثيرا من الأمور البعيدة عن ميدانها .

والمحدثون يريدون التخفيف ويقصدون منه حذف أجزاء من اللغة دون دراسة ، أو فحص ، ونحن لا نستطيع أن نذهب هذا المذهب ، وإنما نرى أن كل خطوة في عمل المعجم لا بد لها من دراسة دقيقة بل إحصاء شامل ، ونضع أمامنا فكرة الاستعمال فنحن في حاجة إلى معاجم نستعملها لا نزين بها رفوف مكتباتنا حسب ، وإذ نراعى هذه الفكرة نراعى تبعاً لها من الذين يستعملون هذا المعجم الذى نضفه ؟ وحين نفكر هذا التفكير نرى أنفسنا في حاجة إلى أنواع مختلفة من المعجمات ، فالمستعملون طبقات مختلفة تمتد من التلميذ الصغير في المدرسة الثانوية ، إلى جمهور المثقفين ، إلى الأدباء والعلماء ذوى الثقافة العالية ، إلى اللغويين المتخصصين . والمستعملون اليوم لا يقرءون في منازلهم أو المكتبات وحدها ، بل يقومون بالرحلات البعيدة في

الخلاء أو المصايف في أعالي الجبال أو الخارج ، حيث لا تعرف العربية ولا يوجد من كتبها إلا قدر ضئيل . فيجب إذن تخفيف المعاجم وتصغير حجوماتها ، بل جعل بعضها في حجم كتب الجيب حتى يمكن أن تحمل وتحمل معها كتب أخرى للقراءة . والمستعملون اليوم غاية في العجلة ، لا يريدون إضاعة وقت في البحث عن شيء ، وإنما يريدون اقتطاف مادنا ، أما البعيد فلا شأن لهم به ، فيجب إذن أن يكون المعجم الحديث داني القطوف ، يستطيع أن يعطيهم ما يريدون في أسرع وقت .

ونبتدى بمعاجم الجيب ، وهي ترمى إلى سد حاجة الكتبة وذوى الأعمال وإلى أن تستعمل في خارج المنازل ، ويجب أن تتحلّى بالسهولة والإيجاز والثقة ، ولذلك يجب ألا تحتوى إلا على الكلمات والمعاني التي تكثر حاجة الناس إليها في هذه الأيام ، وأن يُحذف ما عدا ذلك . ومن الممكن أن تحذف منها المشتقات القياسية أو تذكر بدون شرح إذا كانت لم تستعمل في معنى مختلف عن مادتها .

وفي هذه الحالة إذا أمكن الاستغناء عن الجزء الأصيل من الكلمة في بعض المشتقات بخط أفقى وجب أن تقوم بذلك مثل : *از - (أى انقل) واسته -* أى استقل وغيرها . ولا تكرر الكلمات بتكرار معانيها اكتفاء بوضع فصلة بينها (ولا يستخدم الخط الأفقى في هذه الحالة لأنه يشغل فراغا) .

ويجب أن تختصر التفسيرات ، وأن يكتب بالمرادف ما أمكن ، ولا تورده مرادفات للمعنى الواحد ، بل يكتب بالأشهر منها والأكثر استعمالا . وقد يجمل أن تستخدم فيه رموز خاصة للإشارة إلى الألفاظ الدخيلة . ويراعى في الطبع أن يكون بحروف صغيرة ، ما عدا عنوان المادة نفسها .

وتتنوع المعاجم الوسيطة تنوعا كبيرا وتختلف في أحجامها اختلافا غير محدود ، ولكننا لا نتعرض إلا للمعالم العامة فيها جميعا ، وأمثلة لها بالمعاجم الإنجليزية التالية التي يعدّ منها أحسن المناهج تطورا *Gassell's new english dictionary* و *universal pronouncing and defining dictionary by Webster, and*

Thorndike Barnhart handy pocket dictionary . وهذه المعاجم مؤلفة للكاتب الذي يبحث عما يذكره بالهجاء الصحيح للكلمة في سرعة ، والمتكلم الذي يرغب في التحقق من صحة النطق ، والمبتدىء في استعمال المعاجم الذي يحتاج إلى ما يقدم له مساعدة صغيرة معتمدة ويهديه إلى أكثر التعبيرات تأثيرا من أجل تحسين كتابته .

والمفردات التي تضمن في هذه المعاجم تدرس دراسة فاحصة عميقة فهي لا تقبل إلا المستعمل في العصر الحديث وتنفي المهمل إلا إذا ورد في آثار فحول الشعراء والكتاب أمثال شعراء المعلقات وآثار عبد الحميد الكاتب والجاحظ ، الذين لا تزال تدرس آثارهم في المدارس ولا تقبل من مصطلحات العلوم والفنون إلا الشائع على الألسنة وفي الأدب .

ولا تترك الحكم بالشيوع للهوى والعيب وإنما تقيمه على دراسة شاملة فتجمع الكتب والمجلات والصحف الحديثة وتبحث مفرداتها ثم تختار الألفاظ التي تثبت لهذا البحث بفضل كثرة ورودها .

كذلك لا تذكر جميع معاني الألفاظ التي تحتوي عليها بل المعاني الشائعة وحدها أو التي وردت في آثار كبار الأدباء . وتلقى هذه المعاني من الفحص والاختبار ما لقيته الكلمات أنفسها ، وترتب هذه المعاني على أسس تجعل الباحث يصل في سرعة خاطفة إلى ما يريد . وقد وضع معجم ثورنديك الخطوات التالية للترتيب :

(١) يذكر جميع الألفاظ بما فيها الأصيلة والدخيلة في الترتيب الألفبائي وفقا لحروفها فلا يكون لها إلا موضع واحد يبحث عنها القارئ فيه . وقد خالفه في ذلك بعض المعاجم الأخرى فأفرد الدخيل بضميمة خاصة في آخرها .

(٢) تقدم المعاني العامة الشائعة لأنها التي تكثر الحاجة إلى معرفتها وتؤخر المعاني الأقل شيوعا .

وراعى في تفسيراته الشروط التالية :

(١) شرح جميع الألفاظ — على قدر الإمكان — بألفاظ أسهل من اللفظ المفسر ، إذ يجب أن يكون القصد من التفسير الإجابة عن أسئلة القارىء لا إرغامه على التنقل من موضع إلى آخر بحثا عن التفسير .

(٢) تجنب العبارات المعقدة باستخدام الألفاظ السهلة وتأليفها بطريقة مألوفة حتى تؤدي دلالة معروفة .

(٣) استخدام الأساليب والعبارات المصوّرة أى التى تعطى المعنى صورة بارزة واضحة .

(٤) ترتيب الأفكار في التفسير الواحد بحسب أهميتها مثل تعريف المصرف (البنك) بأنه مؤسسة للادخار والتسليف وتبادل الأموال وإرسالها إلى الخارج ؛ إذ أن أكثر الناس يستخدمون (البنك) فى الادخار أولا وبلى ذلك التسليف فالتبادل المالى ، وأقلهم يرسلون نقودا إلى خارج أقطارهم عن طريقه .

(٥) الدقة والتحديد فى التفسيرات بذكر جميع المعلومات اللازمة ليفهم القارىء معنى اللفظ .

وفسر كثيرا من هذه الخطوات فى وصفه لمنهجه العام بإزاء كل مادة ، فصرح بأنه يوردها على النمط التالى : (١) هجاءها بالحروف الثقيلة (٢) طريقة نطقها (٣) الرمز إلى إعرابها (٤) الصور المتصرفة الشاذة (الجموع ، الأفعال الماضية . الخ) (٥) معانيها المختلفة مع ترقيم كل معنى (٦) المترادفات ، مع إعطاء كل مجموعة منها رقم المعنى الذى يقابله .

وتيسيرا لثور الباحث على اللفظ راعى أموراً فى الطبع يراعيها أكثر أصحاب المعجمات منها :

(١) إذا كان للمادة معنيان أو أكثر يختلفان تماما قسمت إلى شطرين

أو أكثر ، وكرر ذكرها بحسب هذه المعاني مع ترقيم كل منها ، ليتضح منذ البداية أن لها معاني أخرى . ويريد من هذه المعاني ما سماه ابن فارس الأصول .

(٢) كتب عنوان المادة بحروف مشبعة .

(٣) أورد المشتقات بحروف مشبعة وراء الكلمات التي بمعناها ، فإذا كانت

استعملت في معان جديدة أوردتها كمواد رئيسية في ترتيبها الخاص .

(٤) أورد الأساليب المؤلفة تحت أبرز كلمة منها .

(٥) وضع في أعلى الصفحة كلمتين اليسرى للدلالة على الكلمة الأولى فيها ،

واليمنى للدلالة على الأخيرة ، ليتبين للمرء سريعا الكلمات التي تحتوى عليها كل

صفحة لأنها لا بد أن تكون بين هاتين الكلمتين . ومن الطبيعي أننا مضطرون

إلى تغيير الوضع في العربية بأن نجعل الكلمة اليمنى للأولى واليسرى للأخيرة .

وشرح الطريقة التي يصل بها الباحث إلى المعنى في الخطوات التالية :

(١) ترتيب التفاسير — رتبت المعاني وفقا لشيوع استعمالها . فتقدم الأكثر

استعمالا وتؤخر الأقل مثل المصطلحات .

(٢) طرق إيراد المعاني — أورد المعاني بإحدى الطرق الثلاث الآتية أو بأكثر من

واحد : الأقول المصورة والمترادفات والشواهد . ومن الممكن تفسير الألفاظ الصعبة

أو المصطلحات ذات المعنى الواحد أو المعنيين باستخدام الطريقتين الأولين ، أما الألفاظ

ذات المعاني الكثيرة أو المعاني المترابطة ترابطا كبيرا فتحتاج إلى الشواهد لتوضيحها .

(٣) مهمة الشواهد — لا يمكن فهم كثير من أدوات العطف وغيرها بسهولة

بالتفسير المجرد ، وهي كثيرة الشيوع وذات معان متشابكة معقدة ، فلا بد من

الشواهد لتوضيحها .

وقد علل عنايته بالمترادفات بأن بعض الكتاب أو المتكلمين مضطرون إلى

الإكثار من استعمال لفظ معين فيصبح مملولا ويحمل أن يُستبدلَ به غيره ؛ أما

وبستر فعلا هذه العناية بأنه يريد أن يبين الفروق بين المترادفات في الاستعمال ، حتى يحسن الكاتب وضع كلماته واستعمالها .

ويضيف كثير من المعاجم الوسيطة إلى هذه الأمور التي راعاها هذان المعجمان : رمزها إلى الألفاظ الدخيلة والمهملة ، والمعاني المهملة أيضا . ونشير في ختام هذا الوصف إلى نوع من المعاجم الوسيطة قد نسميه « الأصولي » وهو ما يسمى في الإنجليزية Etymological Dictionary ويعنى خاصة بأصول الكلمات سواء أكانت دخيلة أم أصلية وصورها ومعانيها الأولى ومرادفاتها في اللغة التي أخذت منها أو شقيقاتها إذا كانت دخيلة أو مرادفاتها في العائلة اللغوية التي تكون لفظها أحد أفرادها إذا كانت أصلية وقد تعنى بتاريخها بعد ذلك ولكنها لا تعنى بتبعه في جميع العصور حتى اليوم إلا إذا كان لها الوجهتان الأصولية والتاريخية .

ولما كان مقياس هذه المعجمات الألفاظ هو الاستعمال فقد يتوسع فيه بعض المعجمات فيتضمن كثيرا حتى يصل إلى درجة معجم وبستر الدولي الجديد Webster's New International Dictionary الذي ينيف على ٢٥٠٠ صفحة من الحجم الكبير .

وربما لا يقل التنوع في المعاجم الكبيرة عنه في الوسيطة وخاصة في إحدى الظواهر الهامة ، وهي الاقتراب من خصائص دوائر المعارف أو عدمه والاقتراب على الناحية اللغوية . وهالك وصف منهج أحد المعجمات التي تعترف من الناحيتين إلى حدما ، وهو المعجم الدولي ودائرة المعارف لهنترومورس International dictionary and Cyclopaedia by R. Hunter and Prof. ch. Morris ويشبهه في ذلك وربما يزيد عليه معجم لاروس الفرنسي المشهور .

وضع هذا المعجم الشروط التالية التي يجب أن يراعيها المعجم الكبير :

(١) يجب أن يضم كل كلمة في اللغة ، ووردت في الأدب منذ أن أصبحت

صورة واضحة من صور الكلام إلى آخر تاريخ لها أو إلى اليوم .

(٢) يجب أن تذكر هذه الكلمات في رسومها المختلفة التي اتخذتها في تاريخها مع إبانة ما أهمل وما يزال مستعملا منها .
(٣) يجب أن يمثل بنظام واضح شامل نطق كل كلمة والتغيرات التي طرأت عليه ما أمكن .

(٤) يجب أن يذكر أكل التفسيرات الممكنة لأصل الكلمة ومعانيها في الأطوار التاريخية وفي الاستعمال المؤلف وفي الموضوعات المختلفة بإيراد كثير من الشواهد لكل معنى ، إذ لا يمكن التعبير عن دلالة الكلمة وتأثيرها بالتفسير وحده .
(٥) يجب أن يحتوي على جميع الأساليب والتراكيب الخاصة التي اتخذت دلالة معينة لا تتضح من المعنى المؤلف للكلمات التي تتألف منها .

(٦) يجب أن يتبع التاريخ الأصولي Etymological لكل كلمة (ما عدا المشتقات) منذ أقدم أصل معروف لها ، أو تتبع نظائرها في اللغات الأجنبية إن لم يمكن الوصول إلى أصلها الحقيقي .

ووصف منهجه في (١) المفردات :

(١) يحتوي الكتاب على تفسير الكلمات ووصف الأشياء مخالفا بذلك أكثر المعاجم .

(٢) يحتوي الكتاب على المصطلحات في العلوم والفنون وغيرها .

(ب) الترتيب والأسلوب :

(١) قسم الأفعال إلى متعدية ولازمة ، ثم قسم كلا منها إلى المعاني المستعملة في اللغة المألوفة فالاستعمالات الاصطلاحية ، ثم قسم كلا منها إلى معان حقيقية ومجازية ثم ذكر الأساليب والتعبيرات المركبة . وكذا فعل في الأسماء والصفات والظروف وذكر لكل نوع من هذه معاني كثيرة .

وإذا كان للمادة نفسها معنيان متباعدان أو أكثر ، فصل كلا منها عن الآخر كأنما هو مادة قائمة برأسها وروعت تحته الأقسام السابقة .

(٢) اعتمد في الأصول على آخر الأبحاث المعتمدة ، و فرق بين نظائر الكلمة في اللغات الأجنبية والأصل الأجنبي الذي أخذت منه فعلا ، حتى لا يختلط الاثنان ووضع كل ذلك بين قوسين بعد المادة مباشرة .

(٣) فسر المصطلحات تفسيراً كاملاً شاملاً كما توجد في المراجع الفنية الخاصة ، حتى إنه ليفنى عن المعجمات الاصطلاحية .

(٤) أكثر من الشواهد مع الإشارة إلى أصحابها والكتاب الذي أخذت منه والفصل والصفحة والسطر ، وأخذ كثيراً منها من الصحف والمجلات السيارة إذ أنها أحسن الأمور تصويراً للكلمات الحديثة ومعانيها في اللغة المستعملة في هذا العصر .

(٥) أكثر من الصور التي تساعد على توضيح المعنى ولم يقصد منها الزينة أبداً .

(٦) ميز الألفاظ المهملة أو النادرة والألفاظ التي ابتكرها أحد الكتاب بالإشارات .

(٧) أدخل التعبيرات المركبة إذا كان لها معان غير مفهومة من الكلمات التي تتألف منها ، وبعض التعبيرات المركبة الواضحة المعنى ، مع تفسير الأخيرة بإيجاز .

(٨) لم يذكر الأعلام (أسماء أشخاص أو أماكن) إلا حين تطلق على أشياء أخرى في الطبيعة بالإضافة إلى إطلاقها الأصيل مثل الثريا للكوكب ، وحين تكون الكلمة الرئيسية في تعبير مركب مثل Aaron's rod وحين تكون اسم أحد أسفار الإنجيل ، وحين تؤخذ منها مشتقات لا يمكن فهمها إلا بتعريف هؤلاء الأعلام .

(٩) مجمل خصائصه كدائرة معارف هو معالجته عدداً كبيراً من الموضوعات التي لا تدخل في المعاجم المعتادة وإطالته فيها .

ووضع الأستاذ فيشر مشروعا للمعجم العربي الكبير أجاد فيه كل الإجابة ، بل بلغ فيه الغاية في الإحسان . وهاك ملخص مقاله عنه : « يجب أن يشتمل المعجم على كل كلمة وجدت في اللغة بلا استثناء ، وأن تعرض حسب وجهات النظر السبع التالية التاريخية ، والاشتقاقية ، والتصريفية ، والتعبيرية ، والنحوية ، والبيانية ، والأسلوبية .

١ - فالوجهة التاريخية للكلمة تتجاوز كل وجهات النظر هذه في الأهمية ، ذلك لأنه إذا أخذنا اللغة على أنها دأمة التطور ، فلا شك أن لكل كلمة تطورها التاريخي الخاص ويجب أن يوضح هذا التطور التاريخي بمقتضى مالدينا من وسائل ..

٢ - تتناول ناحية الاشتقاق بما في ذلك توليد الكلمات ، أى مسألة بحث أصل الكلمة ونسبها . ويرتبط بهذه المسألة ارتباطا كليا علم ضبط الهجاء كما قد يربط بها علم العروض للكلمة أما العربات فتزد إلى أصولها على قدر الإمكان . ولتحقيق هذه الغاية لابد لمؤلف المعجم أن يكون متمكنا من اللغات السامية الأخرى واللغات الفارسية والتركية واليونانية واللاتينية وغيرها .

٣ - تتناول الناحية التصريفية تحديد تغيير الصيغ للفظ في الكلام أى تصريف الأفعال وتصريف الأسماء وغيرها ، ولا داعي لإيراد شواهد على صيغ الألفاظ المتداولة وكاملة التصريف . وفي مثل هذه الألفاظ يكتب بإيراد الشواهد في الحالات التي يحتمل فيها الشك . ولا يجب تعزيز كل الصيغ النادرة التي تختلف عن الصيغ المعروفة ببعض الشواهد فقط ، بل بكل الشواهد الموجودة كما يتسنى تقدير صحة هذه الصيغ تقديرا تاما . ويحسن الإشارة هنا إلى نقطتين هامتين أولاها وجود صيغتين أو أكثر في تصريف الفعل أو الاسم وفي تمييز جنس الكلمة من ناحية التذكير والتأنيث . وليس من النادر أن تختلف باختلافها معاني الكلمة . ومثل هذه الصيغ كثيرا ما يختلف استعمالها باختلاف ^{السياق} . وثانيهما عدم وجود بعض الصيغ التي كان يمكن استعمالها وفق القيد .

٤ - تناول الناحية التعبيرية تحقيق معنى الكلمة أو معانيها وفي حالة وجود عدة معان ترتب هذه المعاني على حسب علاقتها التاريخية والعقلية . ويجب مراعاة القواعد الآتية :

(أ) يعتبر دائما المعنى الأول لكلمة لها معان مختلفة ذلك الذي يؤخذ من اشتقاق الكلمة .

(ب) يجب في ترتيب المعاني تقديم المعنى العام على المعنى الخاص ، والمعنى الحسى على المعنى العقلى ، والمعنى الحقيقى على المعنى المجازى ، وذلك وفق سير تطور الفكر البشرى ، وكذلك يجب هنا مراعاة علم المجاز ، كما يجب مراعاة استعمال الكلمة كاصطلاح ، ويراعى أيضا علم الترادف إذ هو عون تعبيرى هام فإنه يقارن بين الكلمات المتقاربة في المعنى من ناحية حصر المعانى ونحوى هذه المعانى، ولكن لا يصح التجاوز عن اعتبار أن الفارق بين الكلمات المتقاربة في المعنى يرجع كثيرا إلى أسباب تاريخية أو جغرافية صرفة . . . وأخيرا يعتبر من اللازم إيراد نقائص للكلمات إذا ما وجدت ، ويعرف على قدر الإمكان كل نبات وحيوان وجماد تعريفا كاملا وتذكر فصيلته ويوصف باسمه العلمى .

٥ - تناول الناحية النحوية جميع الصلات الهامة التى يمكن أن تربط كلمة بأخرى ، ومنها أيضا ترتيب كلمات لها مواضع معينة فى سياق الكلام مثل : فقط ، وإنما ، وأبضا ، وغيرها . وكذلك مراعاة المضمرة أو المحذوف والأمر يتعلق بالمسائل الآتية : هل استعمال الكلمة استعمالا مطلقا جائز ؟ هل الفعل متعد أو لازم ؟ متى وأين ظهر هذا أو ذاك التركيب لأول مرة وآخرها ؟

٦ - تناول الناحية البيانية تلك العلاقات للكلمة التى أستشعر منها أنها لازمة لها دائما ، أى التراكيب والتعابير التى قضت روح اللغة القومية بوضعها غالبا فى موضع خاص دون أن يطرأ عليها أى تغير ، وذلك على الأخص لعامل من عوامل البلاغة أو حسن الذوق . ومن هذه العلاقات :

(ا) صيغة الإتيان والمزاوجة .

(ب) صيغة المشاكلة كما في عبارات كالاتية : « ومكروا ومكر الله والله خير الماكرين » .

(ج) صيغة المبالغة في المعنى كما توجد في العبارة الآتية : « موت مائت ، وشعر شاعر » .

(د) صيغة ازدواج عبارتين متضادتين للتعبير عن معنى واحد مبالغ فيه ، كما توجد في عبارات كالاتية : « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » ، ومن هذه العلاقات أيضا تركيب امتداول لعبارتين تعمل إحداها في الأخرى مثل « بذل جهده » وغيرها .

٧ - تحدد الناحية الأسلوبية المحيط اللغوي الذي تستعمل فيه الكلمة

أو التعبير أو التركيب استعمالا عاما وقد يكون هذا المحيط شاملا جامعا لكلمة القرآن ولغة الحديث وأسلوب الشعر والنثر والأسلوب التاريخي وأسلوب الفنون وغيرها أو خاصا كالأسلوب الشخصي المحض حيث إنه قد يميل مؤلف ما إلى استعمال كلمة أو تركيب بالذات لا يجيء إلا لناما أو لا يجيء بتاتا عند غيره أو حيث إن المؤلف الواحد قد يكون له أسلوب في كتاباته أثناء شبابه يختلف عن أسلوبه فيما بعد . ولا يحتاج شيء من هذا الوصف إلى نقد أو تكملة أو تعاقب .

ومن المعاجم الكبيرة أيضا معاجم اللهجات ، وهي تشبه إلى حد كبير معاجم الأصول Etymology والمعاجم التاريخية . ويجب أن تتبع في العربية نظاما صوتيا خاصا مثل الذي يتبع في جميع المعاجم الغربية والإنجليزية خاصة اللهجات كانت أو اللغة العامية لأن حروف الهجاء العربية لا تستطيع أن تمثل نطق هذه اللهجات تمثيلا واضحا . كما تعتمد هذه المعاجم في العربية خاصة على لغة الحديث أكثر من لغة التدوين لأن هذه تتبع الفصحى في أغلب الأحيان . ومن الطبيعي أن يوجد من معاجم اللهجات نوع وسيط مختصر .

ويخرج الإنسان من هذه الجولة : بأن المعجمات الغربية تقدمت تقدما كبيرا ، وأن المعاجم العربية لا تزال ينقصها الكثير حتى اليوم . وأول شيء يجب أن يعمل هو أن تقوم كل خطوة في المعجم على دراسة دقيقة ، فيعرف لمن يؤلف ، وما الهدف منه ثم تدرس الألفاظ التي يجب إدخالها على ضوء الأمرين السابقين . ويجب الاعتماد في المفردات على الاستعمال الحديث عند كبار أدبائنا وكتابتنا ، وألا تحشى بالمفردات من جميع الأنواع وبكل ما أمكن من علوم ومصطلحات وأعلام ، وأن يطبق عليها النظام الألف بأى بصورة عامة ما أمكن ؛ وأن تحمل مشكلة الحروف الزائدة التي جعلت بعض الكلمات من الممكن وضعها في موضعين أو ثلاثة أو أكثر ، وتدرس المعاني أيضا فتفضل المستعملة أو التي تكثر الحاجة إلى معرفتها ، وترتب بحسب الهدف من المعجم أى الشائع فالأقل شيوعا أو ترتيبا تاريخيا أو ما إلى ذلك ؛ وأن تفسر بعبارات واضحة مصورة لا تحتوى على ألفاظ يحتاج المرء إلى الكشف عنها لمعرفة معناها ؛ وأن يقلل التفسير بالمرادفات ما أمكن ، فإذا فسرنا به اخترنا المرادف الأكثر شيوعا ووضوحا . ويجب أن يفرق بين المعاني المختلفة من المادة الواحدة والصيغ المختلفة من الأفعال والأسماء والأفعال المتعدية واللازمة ، ويجعل لكل ذلك قسم معين في المادة ؛ وتميز أبواب الأفعال وتصرفات الأسماء والصفات وتذكيرها وتأنيثها والحروف بالرموز التي توضع بعدها مباشرة كما يظهر من أى معجم غربي

خاتمة

عشت مع هذه الرسالة سنين أعمل فيها دأباً ، ولا أنقطع عن التفكير حين لا أستطيع العمل ، فإذا تعذر الاثنان كانت الأحلام . كانت أملى ومطمحى ، فكانت شغلى . كنت أحبها حتى أشفق بها أحياناً ، حين تنبسط أمامى وتفتح لى صدرها ؛ وتسامها نفسى حين يطول الطريق ، وتختفى الأعلام التى تهدى سالكيه ، فيكتنف الظلام .

وما هى ذى الآن قد صارت خلقاً سويًا ، وكتاباً أعجب به أنا كل الإعجاب إذ كان من خلقتى ، وإذ لقيت فيه الأمرين ، بل كل مرّة . وأرجو أن ينال من إعجاب القارىء ما نال من إعجابى به والتقدير لما فيه من جهد وثمرات ، وإشارات وأضواء ، قد تهدى غيرى فى مستقبل الأيام إلى ثمرات أعظم مما وصلت إليه ، وأجل خطراً .

ولعل أكره شيء إلى نفسى أن أتحدث عن عملى وما بذلت فيه من جهد ، وما وصلت إليه ، فكل ذلك من اليسير أن يتضح من الرسالة نفسها . ولكننا فى مقام مناقشة ، يستحب فيه منا — نحن الطامحين الدارسين — أن نتكلم عن أنفسنا فى عملنا المقدم للمناقشة ، بل يطلب منا ذلك طلباً ، ولا بد من الاستجابة له .

تعالج رسالتى هذه لونا من ألوان الثقافة الإسلامية غنياً بالآثار غنى ربما لا يفوقه فيه غيره من الألوان . وتسير مع هذا اللون منذ نشأته إلى يومنا هذا ، بل تضع بعض تخطيطات ترى أن مستقبله سيرا عليها . فهو زمن فيه طول وسعة : طول يكاد يكون اثنى عشر قرناً ، وسعة بكثرة ما فيه من آثار ، شغلت كل هذه الأوراق فى الوصف .

وتعد هذه الرسالة أول بحث يصف المعجزات العربية جميعها فى تطورها الدائم ، فى الشرق والغرب ، وأعدّها البحث الأول لأنها الوحيدة بين ما تناول المعاجم

العربية بالوصف الجديرة بصفة « البحث ». فقد أقامت وصفها على دراسة واعية مدققة ، ووضعت كل معجم في مكانه اللائق به في تاريخ تأليف المعاجم ، ولم يكن شيء من ذلك عند الدارسين قبلها . فجل اعتمادهم على الزهر وأمثاله ، فكانت أبحاثهم قاصرة مخلة ، إن لم تكن خاطئة . فهذا أحد كبار المستشرقين المهتمين باللغة والمعاجم ، وهو الأستاذ فيشر ، ظن أن الجيم للشيباني ومجمل ابن فارس ومفردات الراغب وغيرها تسير في نظام واحد ، قال عن معجمه^(١) : « وقد رتب الكلمات على حسب المواد الترتيب المألوف لحروف الهجاء العربية على اعتبار الحروف الأول والثاني والثالث أسسا ، أي على حسب الطريقة التي وردت في كتاب الجيم لأبي عمرو الشيباني وفي مجمل اللغة لابن فارس ، وفي المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني ، وفي أساس البلاغة ، وفي الفائق للزمخشري ، وهلم جرا » ، مع أنها تتبع ثلاثة نظم مختلفة في الترتيب ، كما اتضح من هذه الرسالة .

وهذا هو هذا البحث الدقيق لمخطوطات المعجمات ومطبوعاتها إلى كثير من الحقائق التي لم نكن نعرفها من قبل عن أكثر المعاجم . فكان من النتائج الهامة التي وصلت إليها تجلية الأمور التي أضأفها كل معجم إلى سابقه في المنهج والمادة والأمور التي قلدها فيها ، والاتجاهات الجديدة التي أدخلها عليها ، إلى جانب وصفه وصفا شاملا دقيقا من جميع نواحيه ، ونحاولت أن تبين أصول هذه الاتجاهات الجديدة وبدورها في الماضي ، وكيف انبثقت عنها .

ووصلت الرسالة إلى تأليف ثلاث مدارس من المعجمات العربية القديمة ، هي مدرسة العين ، والجمهرة ، والصحاح ، ووجدت مدرسة رابعة في بعض المعاجم ذات الاتجاه الخاص ببعض الشيء كأساس البلاغة ، ولكنها جعلته في المدرسة الرابعة الحديثة ، مع ضالة الصلة بينها وبينه ، إذ تغترف معاجمنا الحديثة من المناهج

(١) مقدمة معجمه ٣١ .

الغربية ، فعلت ذلك لتشابه الترتيب في الأبواب والفصول حسب . وبينت الصّلات بين معاجم المدرسة الواحدة ، وتطورها في أهدافها ومناهجها وميولها بين المدرسة والمدرسة ، لتربط بين المعجمات جميعها .

وعنيت في المدرسة الحديثة بالتطورات التي عرت ترتيب الألفاظ في داخل المواد ، وعرت علاج هذه الألفاظ نفسها ، لأنهما الأمران اللذان لقيتا العناية الكبيرة في عصرنا الحاضر . كما عنيت بإبانة أثر الغربيين فيها ، وأثر البيئة التي ظهرت فيها أكثر معاجم هذه المدرسة وهي بيئة مسيحية دينية .

ولم تهمل مشروعات الجمع اللغويّ المصريّ التي لم تطبع بعد ، بل تناولتها بالبحث والوصف والاقتراح .

ووضعت أمام لغويّ العرب الأهداف التي يرمى إليها مؤلفو الغرب من معاجمهم ، والمناهج التي اتخذوها في سبيل تحقيقها ، وعنيت بأحدث معاجمهم ، وأكثرها تطورا ، حتى يبين الفرق بيننا وبينهم ، ونختار ما يلائمنا منها .

وتبين من البحث أن جميع أصحاب المعاجم العرب كانوا ينظرون إلى اللغة نظرة ناقدة ، فهم يرمون إلى جمع الصحيح الفصيح . وغلب عليهم هذا الهدف في القرن الرابع خاصة حتى توج بالصحاح . وكان همهم الأول في النقد التصحييف . فأضاعت علينا هذه النظرة كثيرا من اللغات واللهجات العربية التي اعتبرت رديئة أو غير فصيحة أو ما شابه ذلك . ولعلها كانت تمدنا بما ينفعنا في أبحاثنا في اللغة العربية عامة والفصحى خاصة . وقد كان الغربيون ينظرون إلى لغاتهم هذه النظرة الناقدة في المعجمات حتى أواخر القرن الثامن عشر فعدلوا عن ذلك ، ورموا إلى الجمع والتسجيل .

ومن أسباب هذه النظرة عندنا كون العربية لغة القرآن والرسول عليه أفضل الصلاة والسلام ، فارتبطت العربية — وعربية القرآن خاصة — بالدين ارتباطا شديدا ، أسبغ عليها القداسة . فكان في ذلك نفعها وضررها ، فقد حى القرآن

العربية القرآنية من الضياع ، وأبقاها العصور الطوال . أما ضررها فلأن هذه القداسة جعلت المسلمين والعرب يتمسكون بها بصورة واحدة منها ، فتأخرت عن حاجيات العصور الحديثة ، ولم تستطع أن تجاريها حتى نادى كثيرون بهجرها تماما . وظهرت هذه النظرة الدينية بأجلى وضوح ابتداء من القرن الرابع ، على يدى الأزهرى .

وأدى بنا البحث إلى أن المنهج النظرى كان على الدوام أكثر تقدما من المنهج التطبيقى فى المعجمات عند العرب . فقد وضع الخليل منبجا نظريا حسن التقسيم والتبويب ولكنه لم يستطع — هو أو تلميذه الليث — تطبيقه فى كتاب العين ، فعدل عن كثير من خطواته ، وسار على نهج فيه بعض المغايرة . ووضع ابن سيده فى مقدمة محكمه منبجا يعتبر ثورة فى عالم التأليف اللغوى العربى ، ولكنه لم يستطع له تنفيذ فى المعجم أيضا . فما هى إلا آثار فيه . ولو طبقه عليه لأغنانا عن كثير من التخبط والاضطراب ، وكثير مما نريد أخذه عن الغربيين اليوم ، ولكن معجمه فذا بين معجمات العربية .

كذلك أدى البحث بهذه الرسالة إلى اكتشاف سبب هذه الظاهرة ، وهو كثرة المفردات وسعة اللغة العربية . ولذلك نرى الرسائل الخاصة تسرع إلى التنظيم والترتيب ، والسير على حروف ألف باء ، قبل المعجمات الكبيرة ، ونرى أساس البلاغة الذى يقع بين المعاجم الخاصة والعامه يسير على هذا الترتيب ويحسنه .

هذه الثمرات تامة الخالق ناشجة فى الرسالة ، وجدت بردا وسلاما فى تقيؤ ظلالها حين بلغت إليها ، بعد هذا الشوط الطويل الذى قطعتة فى طريق غير ممهّد لم يستطع سالكوه أن يقطعوا إلا أجزاء منه قصيرة ، ثم ملوا السير فيه وأضناهم الجهد . وإنى لأرجو أن يجد أساتذتى فى هذه الثمرات ما وجدت ، لا من راحة وجمال حسب ، بل من رحيق .

محتويات الجزء الثاني

صفحة

| | |
|-----|-----------------------------------------------|
| ٤٠٣ | الباب الثاني : المدرسة الثانية : |
| ٤٠٤ | الفصل الأول : كتاب الجهرة |
| ٤٣٥ | الفصل الثاني : كتاب المقاييس |
| ٤٦٦ | الفصل الثالث : كتاب المجمل |
| ٤٧٨ | الفصل الرابع : خصائص المدرسة وعيوبها |
| ٤٨٣ | الباب الثالث : المدرسة الثالثة : |
| ٤٨٤ | الفصل الأول : كتاب الصحاح |
| ٥٣٠ | الفصل الثاني : كتاب العباب |
| ٥٤٤ | الفصل الثالث : لسان العرب |
| ٥٧٥ | الفصل الرابع : القاموس المحيط |
| ٦٣٩ | الفصل الخامس : تاج العروس |
| ٦٨٠ | الفصل السادس : كتاب المعيار |
| ٦٨٦ | الفصل السابع : خصائص المدرسة وعيوبها |
| ٦٨٩ | الباب الرابع : المدرسة الرابعة : |
| ٦٩٠ | الفصل الأول : أساس البلاغة |
| ٧١١ | الفصل الثاني : معاجم اليسوعيين |
| ٧٣٢ | الفصل الثالث : مشروعات الجمع اللغوي |
| ٧٤٣ | الفصل الرابع : خصائص المدرسة وعيوبها |
| ٧٤٥ | الكتاب الثالث : المعاجم التي نحتاج إليها : |
| ٧٤٧ | الفصل الأول : عيوب المعاجم القديمة |
| ٧٦٠ | الفصل الثاني : خصائص المعاجم التي نحتاج إليها |
| ٧٨٢ | خاتمة |
| ٧٨٧ | الفهارس |

الفهارس

فهرس الاعلام

أحمد بن أبان بن السيد ٢١.
 أحمد بن ابراهيم بن اسماعيل ١٥٢
 أحمد بن ابراهيم (أبو بكر)
 أحمد بن أحمد الشرجي (زين الدين)
 أحمد أمين ٢٧٤ ، ٧٢٢ ، ٧٥٢
 أحمد تيمور ٦٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧٢ - ٢ ، ٦١٧ ، ٧٥٢
 أحمد بن الحسن السكوني ١٥٨
 أحمد بن الحسين العقيقي (أبو القاسم)
 أبو أحمد حمزة بن زرعة ٢٩٢ - ٣
 أحمد بن حنبل ٥٢ ، ٥٦ ، ٢٧٠ - ١
 أحمد بن أبي خالد الكندي الضرير ٥١ ، ١٦٧ ، ٢٩٢ - ٣ ، ٢٩٦ ، ٢٦٤
 أحمد بن داود الدينوري (أبو حنيفة)
 أحمد بن سهل (أبو زيد)
 أحمد بن أبي طاهر ١٢٧
 أحمد بن عبد الجليل (أبو العباس)
 أبو أحمد عبد السلام بن عبد الله بن قمصة ٤.٧
 أحمد بن عبد العزيز الفيلاي السجلماي ٦.١
 - ٢ ، ٦٢٤
 أحمد بن عبد القادر (تاج الدين)
 أحمد بن عبد الله بن أحمد ١٨٤
 أحمد بن عبد الله بن جبلة ٦ ، ٢٢٨
 أحمد بن عبد المنعم الشريشي ١٤٥ ، ٦٤١
 أحمد بن علي (البيهقي)
 أحمد بن علي الهمداني (ابن لال) ١٤
 أحمد عيسى ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦
 أحمد بن فارس ٣ ، ٧٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٦٠ ، ٢٣١ - ٣ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ - ٧
 ٢٧٩ - ٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٨٤ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦
 ٢٩٦ ، ٣٦٥ - ٧ ، ٢٨٧ ، ٢٩١ ، ٤٠٤
 ٤٢٢ ، ٤٣٠ - ١ ، ٤٣٤ ، ٤٨١ ، ٤٨٥
 ٤٨٥ ، ٤٩٦ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ ، ٥٣٣ ، ٥٤٣ ، ٥٧١
 ٥٧١ ، ٥٨٢ ، ٥٩١ ، ٦٠٨ ، ٦١٢ ، ٦٢٩
 ٦٢٩ ، ٦٣٢ ، ٦٤١ ، ٦٥٧ ، ٦٦٣ ، ٦٧٧ ، ٧١٧
 ٧١٧ ، ٧٢٨ ، ٧٤٩ - ٥ ، ٧٥٦ ، ٧٨٣ ، ٧٧٤

آدم (عليه السلام) ٩٣ ، ٦٢٧ ، ٦٤٤
 الأمدى ٧.٨
 أبان بن تغلب بن رباح البكري ٢٩ ، ٤٠ ، ٤٩
 أبان بن عثمان ٢٦٩
 ابن الأبار ٢٣٠
 ابراهيم بن اسحاق ٢٢٧ ، ٢٨٢
 ابراهيم بن اسحاق الحربي ٥١ ، ٥٢ ، ٥٨ ، ١٢٧ ، ٥٦٠ ، ٦٤٨
 ابراهيم حمروش ٧٥٢
 ابراهيم بن السري الزجاج ١٢٧ ، ١٢١ - ٤ ، ١٤٣ ، ١٨٠ - ١ ، ١٨٣ ، ٤٦٠
 ابراهيم بن سهل الوراق ٥.١
 ابراهيم بن صالح الوراق ٥.١
 ابراهيم بن عبد الرحيم (أبو الحسن)
 ابراهيم بن عمرو مسند أصبهان ٥٩٢
 ابراهيم بن محمد الحلبي (البرهان)
 ابراهيم بن محمد بن عرفة (نبطوية) ٤٢ ، ١٧٧ ، ٦٠٢ ، ٤٢٨ - ٩ ، ٤٣١
 ابراهيم بن محمد النسوي ٥٧
 ابراهيم بن يحيى الزبيدي ١٧٧
 ابقراط ٢٢٤
 ابولونيوس السكندري ٢٢٤
 أبي بن كعب ٢٢٦
 أناة (من بكر بن وائل) ٦٢٧ ، ٦٦٥
 الأثرم (علي بن المظرة)
 ابن الأثير محمد الدين أبو السعادات المبارك بن
 محمد الجزري ٥٠ - ٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٩ - ٦٢ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٨٩ ، ٥٠٩ ، ٥٤٤ ، ٥٠٩ ، ٥٥٣ ، ٥٤٨ ، ٥٠٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٣ ، ٦.٩ - ١.٠ ، ٦٢٨ - ٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٤ ، ٦٦٤ ، ٦٨٢
 أثيناوس ٢٢٤
 ابن الأجدابي ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ٢١٣
 الأحرزي ٢٢٢
 أبو أحمد ٢٩٢ - ٤

بنو الأزدي ٤٢٩ ، ٥٤٢ ، ٧٥٢
 الأزرق بن أبي نخيلة السعدي ٢٢٥
 أبو الأزهر البخاري ٢٠٠ - ١
 الأزهرى أبو منصور محمد بن أحمد ٥ ، ٦ ،
 ٦٦ - ٦٨ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٢ ،
 ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٨ ، ٢٤١ ،
 ٢٧٤ - ٢٨٢ ، ٢٨٨ ، ٥ -
 ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٥ - ٢٩٧ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
 ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٦٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ،
 ٢٧٦ ، ٢٧٨ ، ٢٨١ ، ٢٨٩ ، ٧ -
 ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٥ - ٤٢٠ ، ٤٢٠ ، ٤٦٥ ،
 ٤٨٥ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩١ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ ،
 ٤٩٦ - ٥١٣ ، ٥٠٥ ، ٥١٣ ، ٥١٧ ،
 ٥٢١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٦ ، ٥٤٨ ، ٥٤٨ ، ٥٠٠ -
 ٥٥٢ ، ٥٥٤ ، ٥٥٦ ، ٥٥٩ ، ٥٦٣ ، ٦٠ -
 ٥٦٩ ، ٥٧٧ ، ٥٧٢ ، ٥٧٠ ، ٥٦٨ ، ٦ -
 ٥٨٤ ، ٥٩٦ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ،
 ٦٥٢ ، ٦٥٤ ، ٦٦٠ ، ٦٦٠ - ٦٩٧ ، ٧٤٩ ،
 ٧٨٥

أبو أسامة جنادة بن محمد الأزدي ٢٦٧
 الأساورة ٢٤
 أبو اسحاق ٢٦٥
 أبو اسحاق (إبراهيم بن اسحاق الحري)
 اسحاق بن إبراهيم الخنظلي ٢٨٤
 أبو اسحاق (إبراهيم بن السرى الزجاج)
 اسحاق بن إبراهيم الفارابي ٥ ، ١٥ ، ٧١ ،
 ١٧٨ - ١٩٧ ، ٩ - ١٩٧ ، ٨ - ٢٠٢ ، ٥ -
 ٤٧٨ ، ٤٨٦ ، ٤٩٧ ، ٥١٧ ، ٥٧٧ ،
 ٦٢٢ ، ٦٨٠ ، ٧٠١
 أبو اسحاق إبراهيم بن قاسم البطليوسي ٥١٢
 اسحاق بن إبراهيم الموصلي ٢٦٧ ، ٥٦١ ،
 ٦٥٦
 أبو اسحاق الاسفرائيني ٦٤٤
 ابن أبي اسحاق (أبو بحر)
 اسحاق بن راهويه ٢٨٨
 أبو اسحاق بن الصال ٩٢
 اسحاق بن مرار الشيباني (أبو عمرو)
 أبو اسحاق يعقوب بن السكيت ٤ ، ٨٢ ، ٨٧ ،
 ٩٩ - ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ،
 ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ،
 ١٢٦ ، ١٧٢ - ١٧٥ ، ١٨٠ ، ١٨٤ ،
 ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩١ - ٢١٠ ، ٢١٠ ، ٢٩٤ ،

أحمد فارس الشدياق ٢ ، ٢٢٧ ، ٢٢٢ ، ٢٥٤ ،
 ٢٨٦ ، ٥٧٢ ، ٥٩٣ - ٥٩٦ ، ٥٩٦ ، ٥٩٩ ،
 ٦٠٠ ، ٦١٤ - ٦١٤ ، ٧ - ٦٧٢ ، ٧٤٧ - ٨ -
 أحمد بن كامل (أبو بكر)
 حمد بن كمال باشا ٨٧ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١١٠ ،
 أحمد بن محبوب البرقي ١٥٢
 أحمد بن محمد بن أحمد الخرقى ٥٩٢
 أحمد بن محمد الاصبهاني (السلفي)
 أحمد بن محمد البشتي الخارزنجي ٢٩٨ -
 ٣٦٧ ، ٣٠١
 أحمد بن محمد (أبو جعفر)
 أحمد بن محمد شاکر ٦٧٨
 أحمد بن محمد الشهاب (الخفاجي)
 أحمد بن محمد بن عريشاه ٩٢
 أحمد بن محمد المرزوقى ٤٣
 أحمد بن محمد المرسى ٢٠٨
 أحمد بن محمد الميداني ١٧٨ ، ٢٥٩ ، ٥١٢ ،
 ٥٢٦ ، ٦١٥
 أحمد بن محمد الهائم المصرى ٤٧ ، ٤٨ ،
 أحمد بن محمد الهروي (أبو عبيد)
 أحمد بن مسعود الحسيني الهرکامى ٦٠٢
 أحمد القرى الفيومى ٦٦ - ٦٩ ، ٥٠٧ ،
 ٥٩٥ ، ٦١٠ ، ٦٦٠ ، ٧١٧ ،
 أحمد بن ولاد (أبو العباس)
 الأحمر ١١٩ ، ١٤١ ، ١٧٢ ، ٢٢٢ ، ٥٢٦ ،
 ابن الأحمر ٢٦٨
 بنو الأحمر ١٢٧
 الاحوص ٢٦٥
 الاخطل ٢٦٥ ، ٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٤٦٣ ، ٥٦١ ،
 ٦٥٥ ، ٦٧٤ ، ٧٦٩
 الاخفش الأصفر (أبو الحسن على بن سليمان)
 الاخفش الأكبر ٢١ ، ٥٢٥ - ٦
 الاخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ٤٠ ،
 ١٢٦ - ١٣٧ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٥ ، ٢٦٧ ،
 ٢٧٩ ، ٧٤٨
 أبو ادريس ٥٥٢
 أدى شير ٨٩ - ٩١
 الأزدى ٤٢٢
 الأركلى (بير محمد بن يوسف)
 أريون الطيبي ٢٢٤
 الأزارقة ٦٢٢
 أزيك ٦٤٢

٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٢٨ ، ٤٤٤ ، ٤٥٩ —
٦١ ، ٤٦٧ ، ٤٩٧ ، ٥١٨ ، ٥٢٤ ،
٥٢٥ ، ٥٥٥ ، ٥٨٨ ، ٦٠٧ ، ٦١٢ ،
٦٢٢ ، ٦٥٤ ، ٦٦٥ ، ٦٧٠ ، ٦٧٥ ،
٧٥٨

ابن أبي أصيبعة ٢٢٢

ابن الأعرابي ٥٢ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
١٢٩ — ١٢٢ ، ١٢٦ ، ١٤٠ ، ١٤١ ،
١٤٦ ، ١٨٠ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ — ٢٢١ ،
٢ — ٢٢٦ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ ،
٧ — ٢٥٢ ، ٢٦٢ — ٢٦٥ ، ٦ —
٢٧٦ ، ٢٧٩ — ٨١ ، ٢٨٩ — ٩٠ ،
٤٢٢ ، ٤٤٠ — ٤٤٣ ، ٤ — ٤٦٠ —
١ ، ٤٧٢ ، ٤٧٤ ، ٤٩١ — ٤٩٧ ،
٥١٤ — ٥٠٠ ، ٥٠٩ — ٦١ ،
٥٨٦ — ٧٠٤ ، ٦٠١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٨ ،
٧٤٨ ، ٢ — ٦٧١ ، ٩ —

الأعشى ٢٩٩ ، ٣٢٩ ، ٥١٥ ، ٥٢٣ ، ٥٥٢ ،
٧٦٩ ، ٦٥٨

أغسطس ٢٢٤

الأفشين ٥٩٤

أفلاطون ٢٢٤

أكرم بن صيفي ٦١١

أمرؤ القيس ١٠ ، ٢٥١ ، ٢٣٩ ، ٢٧٧ ،
٢٨٠ ، ٤٢٢ ، ٤٤٠ ، ٥٤١ ، ٥٤٧ ،
٥٥٢ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ، ٧٦٩

أمونيوس السكندري ٢٢٤

الأموي (أبو الثناء محمود بن أبي بكر)
الأموي أبو محمد عبد الله بن سعيد ١١٩ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٨ ، ٢٨٢ ،
٥٦٥ — ٦٠٦ ، ٦٦١

الأموي المكي محمد بن عبد السلام ٦٦ — ٦٩

ابن الأمير ٦٣٥

أمية بن أبي الصلت ٢٦٥ — ٦ ، ٥٩٦

ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن
محمد)

ابن أنس ٣٦٢

أنستاس ماري الكرملی ٢٢٣ ، ٢٧٥ ، ٢٨٨ ،
٢٩٦ ، ٣٥٧ ، ٧١٨ ، ٧٤٩

الأنصار ٤٢٩ ، ٥٤٠ ، ٧٠٢ ، ٧٠٧

أوس بن حجر ١٦ ، ٢٦٥

أوس مناة ٦٥٥ — ٦

٢١٩ — ٢٢٤ ، ٢٣٠ ، ٢٣٩ ، ٤٠ ، ٢٤٤ ،
٨ — ٢٦٥ ، ٢٧٦ ، ٢٨٨ ، ٤٥٧ ،
٤٩٢ ، ٤٩٩ ، ٥١٦ ، ٥٢٧ ، ٥٥٢ ، ٥٥٩ ،
٦٠٨ — ٩ ، ٦٢٢ ، ٦٥٨ ، ٩ — ٦٦٥ ،
٧٤٨

بنو أسد ١٥ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ١٥٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣٤ ،
٧٥٢ ، ٥٩٠

الأسديون (أسد)

إسرائيل ٢٥٦

بنو إسرائيل ٦٢٢

الأسعد بن معاذ ٦٤١

الإسكافي ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ٢١٠ ،
٣٠٥

إسماعيل بن الحسن البيهقي ٥٦

إسماعيل بن حماد (الجوهري)

إسماعيل بن عبد الغافر ٥٧ ، ٥٨

إسماعيل بن عبد الله (أبو العباس)

إسماعيل بن عمرو بن الحداد ٧٣ ، ٧٤

إسماعيل بن محمد البطلي (أبو الفدا)

إسماعيل بن محمد بن عبديوس (أبو محمد)

إسماعيل بن محمد القمي ١٢١

إسماعيل بن يحيى الزني ٦ ، ٦٧

أبو الأسود التولي ٢٩

الأسود بن قردة ٥٩٣

الأسود بن يعفر ٥٢١

الأشرف إسماعيل بن عباس الرسولي ٥٧٥ ،
٥٩٣

أبو الأشعث عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك
١٥٤ ، ١٥٧

الأشعر الجعفي ٢٤٤ ، ٥٦٠ ، ٦٥٢

الأشموني ٢٧٨

أشور بانيبال ٢٢٣

الأشوريون البابليون ٢٢٣

ذو الأصبع العدواني ٧٠٤

الأضمي ١٩ ، ٢٤ ، ٣٥ ، ٤٠ ، ٥٢ ، ٥٣ ،
٧٥ ، ٨٢ — ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٩ ،
١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٠ — ١٣٦ ، ٤ —
١٣٨ ، ١٤٠ — ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٧٠ ،
١٧٢ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢١٢ ،
٢٦٥ — ٢٧٦ ، ٢٨٦ ، ٢٩٣ ، ٢٩٥ ،
٣٠٧ ، ٣٢٠ — ٣٢٩ ، ٣٠ — ٣٣٨ ،
٣٤١ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ،

بشر بن الفضل ٢٠
 بشار بن برد ٢٦٥ - ٨ ، ٤٢٨ ، ٧٦٩
 البصرى على بن حمزة ٥٢ ، ٨٠ ، ١٢٧ ،
 ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٥ ، ٢٠٨ ، ٥٢٦
 بطرس البستاني ٧١١ - ٦ ، ٧١٨ - ٢١ ، ٧٢٢ ،
 ٧٢٦ ، ٧٢٠ - ١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٧ ، ٧٦٠
 ابن بطل ٢٧
 بطلميوس ١٥٩
 البطلبيكي ٥٤٦
 البصير ٧٠٢
 البغدادي موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف
 ١٠٦ ، ١٠٩ - ٥١
 البغوي عبد الله بن محمد ١٢ ، ٦٦٦
 ابو البقاء العكبري ٦٤١
 ابو البقاء الكفوي ٦٩ ، ٧٦٢
 بنو بكر ٥٤٢ ، ٦٢٧ ، ٦٦٥ ، ٧٥٢
 ابو بكر أحمد بن إبراهيم الاسماعيلي ١٢
 ابو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة ٤٢
 ابو بكر الايادي ٦
 ابو بكر الباقلازي ٦٤٤
 ابو بكر الدريدي (ابن دريد)
 ابو بكر الشيباني ١٩
 ابو بكر الصديق ٢٦٨ ، ٦٢٠ ، ٦٥٥ ، ٦٦٤
 ابو بكر الطريثي ٦٧٤
 ابو بكر بن طلحة ٦٢٢
 ابو بكر عبادة بن ماء السماء ٢٠١
 ابو بكر العزيزي محمد بن عزيز السجستاني
 ٤٢ ، ٤٢ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩
 بنو ابي بكر بن كلاب ٨١
 ابو بكر محمد بن اسحاق الأهوازي ١٢٤
 ابو بكر محمد بن الحسن الأنصاري النقاش
 الموصل ١٢ ، ٤٢
 ابو بكر محمد بن حسن الزبيدي ٥ ، ٦ ، ٩٩ ،
 ١٠٤ ، ١١٥ ، ١٧١ ، ٢٠٧ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٨ - ٩ ، ٢٦٨ ، ٢٧٦ - ٧ ، ٢٨٠ -
 ١ ، ٢٨٥ - ٨ ، ٢٠١ - ١٢ ، ٢٢١ ،
 ٢٢٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٨٥ ، ٢٩١ ،
 ٢٩٤ ، ٤٢٢ ، ٦٠٧ - ١٠ ، ٦٤٥ ،
 ٧١٧
 ابو بكر محمد بن خير ٦ ، ٥٥ ، ١٤٤ ، ٢٢٧ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٢٢٠
 ابو بكر محمد بن عثمان الجعد ٤٢ ، ٥٦ ، ١٢١

أومند كاستل ٩٤
 أويس بن محمد ٦٠٦
 بنو اباد ٧٥٢
 اياس بن معاوية الزني ٢٥
 الباخريزي ٢٠٧
 بارانوف ٩٤
 بارتلت ٧٦٩
 الباهلي ٢٢٢ ، ٢٤٢
 بجر بن عيد الله بن سلمة القشيري ٥٢٢
 بجر بن عنمة الطائي ٥١٥
 البحتري ٧٦٩
 أبو بحر عبد الله بن زيد الحضرمي ١١٧ ،
 ٢٦٤ - ٥
 انجر عبد الله بن المهدي الخوالي الحميري
 ٦٠٢
 البخاري ١٦٢ ، ٢٧٠ - ١ ، ٦١٢ ، ٦٢٤ ،
 البدر اوى (حسن على)
 بدر الدين القرافي محمد بن يحيى ٦٠٢ ،
 ٦٠٦ ، ٦١٨ - ٢٢ ، ٦٢٥ - ٦
 بنو بدر بن عقال ٦٠٥
 بدر المعتضدي ٢٨٢
 بر بهلول ٩١
 ابن برب ٥١٨ ، ٥٢٠ - ٩ ، ٥٤٤ ، ٥٥٢ ،
 ٥٥٥ ، ٥٦٠ - ١ ، ٥٦٤ ، ٥٦٨ - ٧٠ ،
 ٥٨١ ، ٦٠٦ - ١٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٧ - ٨ ،
 ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٢ - ٢ ، ٦٥٦ ، ٦٦٠ ،
 ٦٦٥ ، ٦٧٨ - ٩
 أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري
 ٦ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ١٨١ ، ٢٥٨ ، ٢٧٩ ،
 ٦٤١
 البرمكي (محمد بن تميم)
 البرهان ابراهيم بن محمد الحلبي ٦٢٥
 بروكلمن ٦ ، ٥٠٤ ، ٥١١ ، ٥٢٦ ،
 برونلش ٢ ، ٣ ، ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ،
 بزرج بن محمد لعروضي ١٢
 البستاني (بطرس)
 بسطام بن قيس ٦٦٢
 البسطي عبد الله بن محمد الأنصاري ٥٢٠ - ١
 بشامة بن الغدير ١٦
 البشتي (أحمد بن محمد الخارزنجي)
 بشر بن ابي خازم ٦٩٦
 بشر بن مروان ٢٤

٢٢٤ ، ٣٥٥ ، ٤٢٩ ، ٥٢٢ ، ٥٩٠ ،
٧٥٢ ، ٦٩٢
التميميون (تميم)
التنوخى الاموى (ابو الشاء)
التوزى يحيى بن ابي بكر ١٨٠
التوزى ١٨٠ ، ١٢٩ ، ١٢٨ ، ١٢٦ ،
التيغاشى ٦٥٩ ، ٦٤٨
بنو تميم الله ٦٥٦
تيمور (احمد)
ابن تيمية ٧٠٤
ابن التيانى ابو غالب تمام بن غالب ٥ ، ٣٠١ ،
٢٠٢ ، ٢٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٢٤ ، ٦٤٦
ابن ثابت ٢٨٦
ثابت بن ابي ثابت ١٢٧ ، ١٢١ ، ١٢٢ ،
١٢٤ ، ٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٠
ثابت بن عبد العزيز ٥٤
ثابت بن محمد الجرجانى (ابو الفتوح)
ابو ثروان العكلى ٢٩
الثعالبي ٩١ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ١٢٣ ، ١٥١ ،
١٧٤ ، ٦١٣ ، ٦٤١
ثعلب ٤ ، ١٢ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٥ ، ٨٣ ، ٩٩ ،
١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١٥ ،
١١٦ ، ١٢٦ ، ١٣٧ ، ٢٣٦ ، ٢٧٧ ،
٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٧٧ ،
٢٨٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ ،
٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٤ ، ٣٥٦ ،
٣٦٥ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٩ ، ٤٣٨ ،
٤٦١ ، ٥١٣ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٦٥٦ ، ٧٠٧ ،
٧٤٨ ، ٦٧١
ابو ثعلبة ٦٦٨
الثعلبي (الثعالبي)
بنو ثقيف ٣ ، ٧ ، ٤٥٩ ، ٦٩٢ ، ٧٥٢
ابو الشاء محمود بن ابي بكر التنوخى الاموى
٢٥٨ ، ٦٠
ثور بن يزيد (ابو الجاموس)
ثورنديك ٧٧٢
جابر الصحابى ٤٤٨
ابن جابر محمد بن احمد الاعمى ٢١٢
الجاحظ ٢ ، ٢٤ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٧٠ ،
٦٦٦ ، ٧٠٧ ، ٧٤٨ ، ٧٦٩ ، ٧٧٢
جار الله ابو القاسم محمود بن عمن الزمخشري
٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٩٢ ،

ابو بكر محمد بن القاسم الاتبارى ٤٣ ، ٥٦ ،
١٢٧ ، ١٣١ ، ٢٢٤ ، ٥
ابو بكر محمد بن موسى الخازمى ١٦٦ ، ١٧١ ،
البكرى ابو عبيد عبد الله بن عبد العزيز ١٤٤ ،
١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ، ٤ ، ١٥٧ ،
١٥٩ ، ١٦١ ، ٢ ، ١٦٧ ، ١٧٠ ، ١٧٠ ،
٦٤١ ، ٦٣٢
البكرى محمد بن ابي السرور ١١٠ ، ١١٢ ،
١١٣
بنو البكاء ٥٩٣
بلال بن ابي بردة الاشعري ٢٦
بلال بن رباح ٢٣
بلغر (بلغار) ٦١٤
البلقيني (عبد الباسط)
بندار بن لزة الاصفهاني ٢٢٧ ، ٢٨٢ ،
بوازاق ٢٧٥
البونى (ابو العباس احمد)
ابو البيداء الرياحى ٢٩ ، ٥٠ ،
بير محمد بن يوسف القرمانى الاركلى ٥١٠ ،
البيرونى ١٥٢
البيشكى ٥٠٢
ابن بيض ٦١٢ ، ٧٠١
البيضاوى ٦١٠
البيهقى ابو جعفر احمد بن على بوجعفر
١٧٨ ، ٧٥ ، ٢٠٣ ، ٩
ام ثابت شرا ٢٢٧
تاج الدين احمد بن عبد القادر بن مكنوم
١٣٥ ، ٢٩٢ ، ٥٤٣
تاج الدين محمود بن ابي المعالى الخوارى
٣٥٨ ، ٥٠١ ، ٥١٢
التبريزى (حسين بن خلف)
التبريزى ابو زكريا الخطيب ٢١ ، ٤٨٤ ،
٤٩٦ ، ٤٩٩ ، ٥٠١ ، ٢ ، ٦٠٧ ، ٦٤٠ ،
٦٤٢
ابو تراب ٢٩٨ ، ٣٠٦
الترمذى ٢٧٠ ، ٢٠
التغالبى ٢ ، ٢٤٧ ، ٥٦١ ، ٦٥٥ ، ٧٥٢ ،
تغلب (التغالبى)
ابن التلمسانى ٦٢٨ ، ٦٦٦
ابو تمام ٢٦٥ ، ٢٦٧ ، ٧٦٩
تمام بن غالب (ابن التيانى)
تميم ١٥ ، ٧٠ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ٢٥٦ ، ٢٢٧ ،

جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي
(ابن الجوزي)

الجمحي (ابن سلام)

جميل بشينة ٢٦٥

أبو جميل الكلابي ٢٢٢ ، ٢٢٨

جنادة بن محمد (أبو أسامة)

الجندي ٩٧

ابن جني ٩ ، ١٠ ، ١٢ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ٢١٢

٢٢٠ ، ٢٢٢ — ٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٥ ، ٢٩٦

٤١ ، ٤٧٩ ، ٥٢٤ ، ٦٤١

الجوابي ٥١

الجواليقي ٧١ ، ٧٢ ، ٧٦ ، ٨٧ — ٨٩ ، ٩١ ، ٩٩

١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٦٦٥

الجوجري ٥٢٨

ابن الجوزي أبو الفرج عبد الرحمن بن علي

٤٤ ، ٥٧ ، ٦٠ ، ٦٠ ، ١١٠ ، ١١٦

جوليوس ٩٤ ، ٧١٨ — ٩ ، ٧٢٩ ، ٧٣١

٧٤٤

الجوهري ٥ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٨ ، ٧١ ، ٩٢

٩٢ ، ١٧١ ، ١٧٩ — ٨٠ ، ١٩٨ ، ٢٦٧

٢٥٩ ، ٢٦٣ ، ٢٨٧ ، ٢٨٩ ، ٢٩١

٤٨٤ — ٥٢٢ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ — ٧ ، ١٣٥

٤ — ٥٥٤ ، ٥٥٩ ، ٥٦١ ، ٥٦٣

٥٦٨ ، ٥٧٠ ، ٥٧٨ ، ٥٨٦ ، ٥٩٦ — ٧

٥٩٩ ، ٦٠٣ ، ٦٠٥ — ١٥ ، ٦١٨

٦٢٠ ، ٦٢٢ — ٥ ، ٦٢٨ ، ٦٢٤

٥ — ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٥٤ ، ٦٥٩

٦٢ ، ٦٦٥ — ٦ ، ٦٦٩ ، ٧٣ — ٦٧٥

٦ — ٦٨٢ ، ٦٨٧ ، ٧١٠ ، ٧١٢

٧١٧ ، ٧٢١

بنو الجوال ٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٤٩٢ ، ٥٦١ ، ٦٥٥

جيسور ٦١٤

أبو الجيش مجاهد بن عبد الله العامري ٢٧٢

٢٧٥

ابن الجيعان ١٨٤ ، ٦٤١ ، ٦٦٥

الجياني محمد بن معمر ٢١٢ ، ٢١٧

ابن أبي حاتم ٦٢٨ ، ٦٦٧

أبو حاتم بن حبان ٢٧٢

أبو حاتم السجستاني ٨٤ ، ٨٦ ، ٩٨ ، ١١٠

١٢٤ ، ١٢١ ، ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٦

١٨٠ — ١ ، ١٨٢ ، ٢٠٧ ، ٢٧٩

٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٤٢٤

١٦٢ — ١٦٤ ، ١٧١ ، ٢٠٢ ، ٢٢١

٢٦٥ ، ٤٧٨ ، ٥٠٩ ، ٥١١ — ٢ ، ٥٥٢

٥٧٢ ، ٦١٥ ، ٦٢١ — ٢ ، ٦٢٨ — ٩

٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٦٦٥ — ٦٦

٦٧٦ ، ٦٩٠ — ٧١٠ ، ٧١٢ ، ٧١٧

جار الله محمد بن عبد العزيز بن فهد ٦٢١

٦٤١

أبو الجاموس نور بن يزيد ٢٩

جبرائيل فرحات الماروني ٦٢٦ — ٨ ، ٧٢٠

ابن جبلة (أحمد بن عبد الله)

جخجخ (عبيد الله بن أحمد)

بنو جلام ٧٥٢

ابن أبي جرادة (أبو الحسن علي بن عبد الله)

الجرباء بنت عقيل بن علفة ١٩

الجرجاني ثابت بن محمد ٥٥١ ، ٥٦٤ ، ٦٥٧

٧٦٢

الجرجاني عبد القاهر ٧٠٨

جرجس همام الشويري ٧٢٢ — ٢ ، ٧٢٠ — ١

جرجي زيدان ٢٢٣ ، ٢٧٩

جرجي شاهين عطية ٧٢٤

أبو الجراح ١٤١ ، ٢٢٢

بنو جرم ٥٢٥

الجرمي أبو عمر ١٧٢ ، ١٧٧ ، ٢٦٨ ، ٧٤٨

بنو جرهم ٧٦

جرير ٢٢ ، ٢٧ ، ١٦٥ ، ٢٥٢ ، ٢٦٤ — ٥

٤٤٢ ، ٥٢٢ ، ٥٩٤ ، ٦٦٠ ، ٧٦٩

ابن جرير ٢٩ ، ٧٢

جرير بن حزم ٣٠

ابن الجزري ٧٤

الجمد (أبو بكر محمد بن عثمان)

الجمد بن درهم ٢٨

الجمدي ٢٤١ ، ٤٦١ ، ٥٦٥ ، ٦٥٦

بنو جعفر ١٤٢

أبو جعفر أحمد بن علي (البيهقي)

أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس ١٣١

أبو جعفر أحمد بن محمد بن يزداد الطبري

٤٠

أبو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي ١٧٢

٢٢٢ ، ٢٢٦

أبو جعفر محمد بن علي بن الحسين ٢٧٢

أبو جعفر محمد بن علي بن عبد الله قادم ٥٢

جعفر بن يحيى البرمكي ١٣٧

١٢٨ ، ١٢٣ ، ١٩٣ ، ١.٩ ، ٢١٢ ، ٦.٦
 أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي ٢٩ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ٢.٨ ، ٢٢٤ ، ٢٢٢ ، ٢٣٦ ، ٢٥٣ ، ٤٦. ، ١ - ٤٧٣ ، ٤٩٧ ، ٦٦٦ ، ٧٤٨
 أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصفر ٤٢ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٧٤
 أبو الحسن علي بن سليمان الأخفش الأصفر ٦٥١ ، ٥٥٥
 أبو الحسن علي بن عبد الله بن محمد بن أبي جرادة ٥٢
 أبو الحسن علي بن القاسم السنجاني ٣.٧
 أبو الحسن علي بن محمد العمراني الخوارزمي ١٦٣ - ١٧١ ، ٣٨٩
 أبو الحسن علي بن مهدي الكسروي ٢٨٢ - ٢
 الحسن بن محبوب السراذمي ٥٢ ، ١٥٠
 الحسن بن محمد الصفاني ١٢١ ، ١٤٦ ، ١٧١ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ، ١٩٦ - ٢.٢ ، ٧
 ٢٥٨ ، ٢٦٣ ، ٤ - ٤ ، ٢٧١ ، ٢٨٨ ، ٤٣٢ ، ٤٦٥ ، ٥١٢ - ٥٢٠ ، ٢٠ - ٤٣ ، ٥٧١ ، ٥٨٠ - ٢ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٥٩٦ ، ٦١٣ ، ٦١٦ ، ٦٢٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤١ ، ٦٥٣ ، ٦٦٠ ، ٦٦٤ - ٦ ، ٦٧٠ ، ٦٧٣ ، ٧٥٨ ، ٦ -
 الحسن بن محمد (أبو محمد)
 حسن بن موسى النصيبى ١٢
 الحسين بن أحمد (ابن خالويه)
 حسين بن خلف التبريزي ٩٠
 أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي ١٣
 أبو الحسين بن عبد الله بن أحمد ٥٩٢
 أبو الحسين عبد الوهاب بن علي السيرافي ٤.٧
 الحسين بن علي ٢٥٠ ، ٢٧١ ، ٥٥٥ ، ٦٥١
 الحسين بن علي الزوزني (أبو عبد الله)
 الحسين بن علي النمري ١٢٧
 أبو الحسين عمر بن محمد القاضي ٥٦
 حسين فتوح ١١٣
 الحسين بن محمد (الراغب الأصفهاني)

٤٢١ ، ٥١٤ ، ٥٥٧ ، ٥٦٣ ، ٨ - ٦٢١ ، ٧٤٨ ، ٦٥٤
 ابن الحاجب ٦٠ ، ٦٦ ، ٦٧
 حاجي خليفة ٤ ، ٦ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ١٥١ ، ٥.٥
 أبو الحارث (ضميم)
 الحازمي (أبو بكر محمد بن موسى)
 حبيش بن موسى الضبي ١٣
 ابن الحجاج الأشبيلي (أبو العباس أحمد)
 النجاشي بن يوسف الثقفي ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٧٢
 ابن حجر ٥١ ، ٥٤٥ ، ٥٦٩ ، ٦٤٧ ، ٧١٠
 حجر أبو امرئ القيس ٥٤١
 الحرالي أبو الحسن علي بن أحمد ٥٤٦
 الحرابي (إبراهيم بن اسحاق)
 الحراني ٢٢٩ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨
 الحرمازي ٨٤ ، ١٤٣
 الحريري ٩٧ ، ٩٩ ، ١١٦ ، ٢٦٥ ، ٧١٢ ، ٧٦٩
 حسان بن ثابت ٢٦٣ ، ٧٦٩
 أبو الحسن إبراهيم بن عبد الرحيم العروفي ٤٢
 الحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٦٠ ، ٥.١ ، ٦.٧
 الحسن بن أحمد الهمداني ١٥٨ - ٩
 الحسن البصري ٢٦ ، ٤٩ ، ٢٧٣
 حسن توفيق ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦
 حسن حسني عبد الوهاب ١٩٧
 الحسن بن الحسين السكري (أبو سعيد)
 أبو الحسن بن خروف ٣١٢
 الحسن بن داود الرقي ١.٣
 أبو الحسن الرماني ٢٧٥
 أبو الحسن الثاري ٣.٢ ، ٣١٢ - ٣ ، ٥.٠
 الحسن بن عبد الرحمن الراهزمي ١٤٣ ، ١٥٩
 أبو الحسن عبد الفافر بن اسماعيل ٥٧ ، ٦٣
 الحسن بن عبد الله السيرافي (أبو سعيد)
 حسن بن عبد الله لكلة ٥٣ ، ٥٥ ، ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٥٥ ، ١٥٦ ، ٢.٨
 الحسن بن عليل العنزي ١٢٦
 أبو الحسن علي بن أحمد (الحرالي)
 حسن علي البدرأوي ١١٣
 أبو الحسن علي بن الحسن الهنائي كراع النمل

حوشب بن مسلم الثقفي ٦٠٤
 ابن حوقل ١٥١
 ابن حيان ٢٠١
 أبو حيان الأندلسي ٤٥ - ٤٧ ، ٤٩ ، ٧١
 أبو حيان التوحيدى ٧٦٩
 البخارزنجي (أحمد بن محمد البشتي)
 خالد بن الحارث ٣
 خالد بن عبد الله القسري ٢٤ ، ٢٦
 خالد بن كلثوم ٧٤٨
 خالد بن الوليد ٦٢٣ ، ٦٥٥ - ٦
 خالد بن اليعمد ٥٤٢
 ابن خالويه ١٤٥ ، ٤٠٨ ، ٦٢٢ ، ٦٤١
 أبو خراش الهذلي ٢٤٥ ، ٥٦٢ ، ٦٥٩
 ابن خرداذبه ١٥٢
 خرطوم الحباري عبد الله بن زهير الشيباني
 ٥١٩
 خرقاء ٥٩٢
 خرقة بن شعاع ٥٩٢
 خرتق ٦٩٩
 ابن خروف (أبو الحسن)
 بنو خزاعة ٧ ، ٤٢٩
 الخشني أبو ذر محمد بن عبد السلام ٥٥ ،
 ٢٨٦ ، ٣١٢
 الخصاص بن ضمضم ٧٠٢
 خصيب الكلبى الموزورى ٢١٠
 الخضر (عليه السلام) ٥٩٤ ، ٦١٤
 أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد
 (الأخفش الأكبر)
 الخطابي (حمد بن محمد البستي)
 الخطيب (الإسكافي)
 الخطيب (التبريزي أبو زكريا)
 الخفاجي شهاب الدين أحمد بن محمد ٨٧
 - ٨٩ ، ٩٩ ، ١٠٩ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦
 الخفاجيون ٢٥٦
 ابن خلدون ٢٧٩
 خلف الأحمر البصرى ١٤٨
 ابن خلاد الرامهرمزي (الحسن بن عبد الرحمن)
 ابن خلكان ٦ ، ٤٣ ، ٥٦ ، ٥٨ ، ١٠٢ ، ١٦٤ ،
 ١٩٦ ، ٢٨٩
 خليدة بنت الزبيرقان بن بدر ٣٢٦
 خليفة بن حمل ذو الخرق ٥٩٣
 الخليل بن أحمد ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٢٩ ، ٣٤ ،

الحسين بن محمد الراقى ١٥٩
 حسين موسى ٢١٢
 الحضرمي ٥٦
 الحطيئة ١٦ ، ٢٦٢ ، ٥٤٢
 أبو حفص ٢٠٥ - ٦
 حفص الأموي ٢٦٥ - ٦ ، ٢٦٨
 أبو حفص عمر بن خلف (ابن مكي الصقلي)
 أبو الحكم عبد السلام بن عبد الرحمن (ابن
 برجان) ٣٩٢
 الحكم المستنصر بالله ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٢٠
 الحلواني ٦٧
 حليم دموس ١١٤
 حليم فهمي ١١٤
 حليلة ١٦٥
 أم الحمام الكلبية ٢٢٢ ، ٢٢٨
 حماس ٢٩٢ - ٢
 حمد بن محمد الخطابي البستي ٥٢ ، ٥٤ ،
 ٥٦ ، ٥٨ ، ٦٢
 حمراء ديلم ٢١
 حمزة ٢٥٢
 حمزة بن عبد المطلب ٢٥٢ ، ٢٤٠ ، ٤٢٣ ،
 ٤٤١ ، ٤٧٠ ، ٤٩٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٢
 حمزة بن علي الزبيرى (أبو محمد)
 حمزة فتح الله ٧٦ ، ٧٧ ، ٥٠٧
 حماد الراوية ٢ ، ٧٤٨
 حميد بن اليعمد ٥٤٢
 الحميدى ٣٢٤
 حمير ٧٦ ، ٧٧ ، ٤١٧ ، ٤٢٩ ، ٥١٥
 الحميرى نشوان بن سعيد ٢٠٤ - ٥ ، ٥٧٧
 حميم بن اليعمد ٥٤٢
 حمى بن عثمان ٥٤٢
 ابن حنبل (أحمد)
 حنيف الحناتم ٧٠١
 أبو حنيفة ٢٥٨ ، ٥٤٩
 بنو حنيفة ٤٢٩ ، ٧٥٢
 أبو حنيفة أحمد بن داود الدينورى ١٣٦ ،
 ١٥٥ ، ٢١٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٥ ، ٥٨٧ ،
 ٦٤١ ، ٦٥٧
 حنين بن اسحاق ٢٢٢
 الحوارى محمود بن أبى المعالى (تاج الدين)
 حوشب (محدث) ٦٠٤
 حوشب بن عقيل بن دحية البصرى ٦٠٤

٤٩٤ ، ٤٩٦ ، ٤٩٩ — ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤
 ٥١٤ ، ٥١٧ ، ٥٢٥ — ٥٢٦ ، ٥٤٥ ، ٥٤٩ ، ٥٥١
 ٥٧١ ، ٥٩٦ ، ٦٣٢ ، ٦٤١ ، ٦٤٥ ، ٦٤٥
 ٦٥٦ ، ٦٦٠ — ٦٦٢ ، ٦٩٦ ، ٧٤٩ — ٥٠٠
 دريد بن الصمة ٢٦٥ ، ٥٥٢ — ٢ ، ٦٥٢
 اليريدى (ابن دريد)
 اللسوقى محمد على ١١٢ — ١١٥
 دعلج ٢٨٢
 ابو اللقيش ٢٩٢
 دكين ٢٦٥
 دلامز البهلول ١٣٦ ، ١٧٧
 ابو دلف ٦٣٩
 اليمياني (شرف الدين)
 اليمري ٦٤١ ، ٦٦٦
 ابن النعمان ابو شجاع محمد بن علي ٥٧ ،
 ٦٣٢ ، ٥٩
 ابو دواد الايادي ٢٦٦
 اللوس بن عثمان بن عبد الله ٦٧١
 دوفال ٩١
 دي غويه ٥٢٨
 ديلم ٢١
 الدينوري (ابو حنيفة احمد بن داود)
 ابو ذؤيب الهذلي ٢٦٨
 ابو ذر (الخشلي محمد بن عبد السلام)
 ابو ذر الفقاري ٦٦٦
 ابن ذكوان ٦١٠
 الذهبى ٦٤١
 الرؤاسى (ابو جعفر محمد بن الحسن)
 رؤبة ٢٦ — ٢٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٦٥ ، ٢٩٩ ،
 ٣١٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٩ ، ٣٨٠ ،
 ٣٩٠ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٥١٦ ، ٥٥٢ —
 ٤ ، ٥٦٦ ، ٦٥٠ ، ٦٥٣ ، ٦٥٦ —
 ٧ ، ٦٦٠ ، ٦٦٢ ، ٧٠٠ ، ٧٦٩
 الرازى ابو الفتح سليم بن ايوب ٥٧ ، ٦٣
 الرازى محمد بن ابي بكر بن عبد القاسم
 ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٨ ، ٤٨ ، ٣٥٨ ، ٥٠٤ — ٨ ،
 ٥١٠ ، ٦٤١ ، ٧١٧
 راشد بن عبد ربه ٦٢٨ — ٩ ، ٦٦٧
 راشد بن عبد الله ٦٢٨ ، ٦٦٧
 الراعى ٢٦٥
 الراغب الاصفهاني ابو القاسم الحسين بن
 محمد ٤٣ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٦٢ ، ١٠٧ ،

٢٥ ، ٧١ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١٢٦ ، ١٢٣ ،
 ١٣٦ ، ١٧١ ، ١٨٧ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ —
 ٢١٢ ، ٢١٤ — ٢٢٨ ، ٢٤ — ٢١
 ٢٢٣ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ — ٢٤٢ ، ٢٤٥ —
 ٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ — ٨ ، ٢٦٠ — ٢
 ٢٦٤ ، ٢٦٦ — ٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ — ٢
 ٢٧٧ — ٨١ ، ٢٨٢ ، ٢٨٥ ، ٢٨٧ ،
 ٢٩١ ، ٢٩٣ — ٦ ، ٤٠٥ — ٧ ، ٤٠٩ —
 ١٠ ، ٤٢١ — ٣٠ ، ٤٣٣ — ٤ ، ٤٣٦ —
 ٤٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٠ ، ٤٥٤ ، ٤٥٧ ،
 ٤٥٩ — ٦١ ، ٤٦٣ — ٧١ ، ٤٧٤ ،
 ٤٨٩ ، ٤٩١ ، ٤٩٤ — ٧ ، ٥٠١ ، ٥٠٣ ،
 ٥١٧ ، ٥٤٦ — ٧ ، ٥٧١ ، ٦٢١ ، ٦٤٩ ،
 ٦٦٠ ، ٦٩٢ ، ٦٩٦ ، ٧٤٨ — ٥٠٠ ، ٧٥٦ ،
 ٧٨٥ ، ٧٥٨
 خليل بن ابيك الصفدى ٥٢٦ — ٨ ، ٦٤٧
 الخوارزمى ٦٩
 الخوارزمى العمرانى (ابو الحسن علي)
 ابن خير (ابو بكر محمد)
 ابو خيرة الاعرابى ٣٥ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ٢٠٦ ،
 ٢٩٤ — ٣٥٠ ، ٣٢٣ ، ٣٥٠
 داود الانطاكى ٦٣٣ ، ٦٤١ ، ٦٤٨ ، ٦٥٩
 داود زاده محمد بن مصطفى الداودى ٦٠٦
 ابو داود الطيالسى ١١٢ ، ٢٧٠ — ١
 داود بن الهيثم التنوخى ١٣١
 داود بين الهيثم التنوخى ١٣١
 الدجاج (رشيد)
 درست بن نصر ٦٠٥
 ابن درستويه ٤٢ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٦ ، ١٨١ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٣٠٦ ، ٦٣٢
 ابن دريد ٥ ، ٤٢ ، ٥٦ ، ٧١ ، ٧٥ ، ٨٣ —
 ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٢٧ ،
 ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٦٢ ، ١٧١ ، ١٨٠ — ١
 ١٨٣ ، ١٩٤ ، ٢٤٧ ، ٢٧٩ — ٨٠ ،
 ٢٩٤ ، ٣٠٢ ، ٣٠٥ — ٦ ، ٣١٢ ، ٣١٤ ،
 ٣٢١ ، ٣٢٣ — ٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٦ ،
 ٣٣٩ — ٤٣ ، ٤٤٦ — ٥٢ ، ٣٦٥ — ٧ ،
 ٣٧٠ — ١ ، ٣٧٨ — ٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ،
 ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٩٢ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ ، ٤٠٤ —
 ٣٤ ، ٤٣٦ — ٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ —
 ٦ ، ٤٥٧ ، ٤٥٩ — ٦٠ ، ٤٦٢ — ٧ ،
 ٤٦٩ — ٧١ ، ٤٧٣ — ٤ ، ٤٧٨ — ٨٠ ،

ريا ١٦٥
زائدة ٢٩٢ - ٤ ، ٢٩٦
الزاهد أبو عمر محمد بن عبد الواحد ٤٢ ،
٥٦ ، ١٢٦ ، ١٤٢ ، ٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٤٩٨ ،
٣٠٠ ، ٢٤٢ ، ٤٠٨ ، ٤٢٤ ، ٧٤٩
الزيرقان بن بدر ٢٦٣ ، ٢٢٦
الزبيدي (أبو بكر محمد بن حسن)
الزبير بن بكار ١٥٢
الزبير بن خريق ٥٩٢
الزبيرى ٦٢٢ - ٤
الزجاج (ابراهيم بن السرى)
الزجاجى ١٢٧ ، ١٢١ ، ٢٧٩ ، ٢١٢
زرعة ٦٩٥
الزعبلاوى ٩٧ ، ٩٩ ، ١٠٧ ، ١٠٨ ، ١١١
الزفيان عطاء بن أسيد ٢٤١ ، ٢٧٩ ، ٥١٤ ،
٥٥١ ، ٦٥٢
أبو زكريا الخطيب (التبريزى)
أبو زكريا يحيى الدين بن شرف النووى ٦٦
- ٦٩
أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء ١٢ ، ٤ ،
٥٢ ، ٧٥ ، ٧٧ ، ٨٣ ، ١٠٢ ، ١١٠ ،
١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤١ ، ١٤٥ ، ١٧٢ ،
١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ٢٢٤ ، ٢٤٠ ،
٢٤٥ ، ٢٢٢ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩ - ٢٥٢ ،
٢٥٥ ، ٢٦٤ ، ٢٨٢ ، ٣ - ٤٦٠ ،
٤٧٢ ، ٥٢٥ ، ٥٦٥ ، ٥٨٤ ، ٦٢١ ،
٦٦١ ، ٧٤٨
زلنكا ٩٤
الزمرخري (جار الله أبو القاسم)
ابن أبى الزناد ١٩
الزنجاني محمود بن أحمد ٥٠٢ - ٤ ، ٥٠٦ ،
الزهري (طهفة بن زهير النهدي)
الزهري (محمد بن مسلم)
زهير بن أبى سلمى ١٦ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ،
٣٢٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٥١٥ ، ٥٥٧ ،
٥٦٢ ، ٦٥٣ ، ٧٦٩
الزوزنى (أبو عبد الله الحسين بن على)
زياد بن أبيه ٢١ ، ٢٢ ، ٢٨
زياد الأعجم ٢٢
أبو زياد بن عبد الله الكلابى ١٢١ ، ١٢٦ ،
١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٤٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٨
الزيادى ٥٤٠

٧٨٢ ، ٧١٧ ، ٦٦٥
أبو رافع ٢٧١
الرافعى ٦٧
رافلنج ٩٤
الرامهرمزي (الحسن بن عبد الرحمن)
الربيع ٢٤٤ ، ٥٦٠
أبو ربيعة ١٢٨
بنو ربيعة ٧٠ ، ٢٥٦ ، ٤٨٥
ربيعة بن اليعمد ٥٤٢
رجاء بن حيوة ٢٦٩
رحيم بن حسان الدهقان ٥٩٤
رحيم بن مالك الخزرجى ٥٩٤
رداد الكلابى ٢٢٢ ، ٢٢٨
الرزاهى ٢٢٢
رستم ٢١
بنو رسول ٥٩٢
رسول الله ١ ، ١٦ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٥٠ ،
٥٢ ، ٥٥ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٧٩ ، ١٠٤ ،
١٤٨ ، ١٥٦ ، ٢٥٠ ، ٢٦٤ ، ٢٦٩ ،
٢٧١ - ٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٠ ، ٢٢٣ - ٤ ،
٢٢٧ - ٨ ، ٤٢٠ ، ٤٤٨ ، ٤٦٧ ، ٤٨٧ ،
٥١٧ ، ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٥٤٠ ، ٥٤٨ ،
٥٥٢ ، ٥٥٥ ، ٥٧٣ ، ٥٧٩ ، ٥٩٢ ،
٦١٠ ، ٦١٢ ، ٦٢٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤٤ ، ٩ -
- ٥ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٦٧ ، ٦٧٦ ،
٦٩٠ ، ٦٩٢ ، ٧٠٢ ، ٧٦٢ ، ٧٨٤
الرشييد ١٣٥
رشيد الدحداح ٦٢٦ - ٨
رشيد عطية ١١٠ ، ١١١ ، ١١٦
الرضى ٢٤٠ ، ٢٤٥ ، ٦١٠ ، ٦٢٢
ابن الرقاق ٤٩١ ، ٥٥٦ ، ٦٤٩
الرقى (الحسن بن داود)
أبو رمادة الأعرابى ٢٥
رئيس (فرعون مصر) ٧٦٢
الرمانى (أبو الحسن)
ذو الرمة ٢٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٤٦١ ، ٤٨٩ ،
٥٩٢ ، ٦٩٨ ، ٧٠٢
رهم بنت وبرة ٥٤٢
أبو الروح عيسى بن عبد الرحيم الكجرانى
٦٢٦ ، ٦٠٢
أبو روق عطية بن الحارث ٤٠
الرهاشى ١٢٧ ، ١٢٨ ، ٤٢١

سعد الله بن عيسى (سمدى جليى)
 سمدى جليى ١.١ ، ٦١٩ ، ٦٢٢ ، ٢ -
 أبو سعيد ٢٩٢ - ٢
 أبو سعيد (أبان بن تغلب)
 أبو سعيد (أحمد بن أبى خالد الضريز
 الكندى)
 سعيد بن أوس الأنصارى (أبو زيد)
 أبو سعيد الحسن بن الحسين السكرى ١٢٨ ،
 ١٥٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٩
 أبو سعيد الحسن بن عبد الله السراقى ١٢٥ ،
 ١٥٤ ، ١٥٩ ، ١٨٥ ، ٢١٢ ، ٢٨٨ -
 ٤.٨٤٩
 سعيد الخورى الشرتونى ٦٨٢ ، ٧١٦ - ٢٢
 ٧٣ - ١
 سعيد بن محمد العافرى (السرقسطى)
 أبو سعيد العلم ٢٠
 أبو سفيان بن حرب ٢٥٢ ، ٢٤٠ ، ٤٢٣ ،
 ٤٤١ ، ٤٧٠ ، ٤٩٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٢
 السكرى (أبو سعيد الحسن بن الحسين)
 ابن السكيت (أبو اسحاق يعقوب)
 السكونى (أحمد بن الحسن - عمرو بن
 بشر)
 السلفى أبو طاهر أحمد بن محمد الأصبهانى
 ٧٣ - ٤
 ابن سلام الجمعى محمد ٤٠ ، ١٢٥ ، ٢٦٦
 سلمان الفارسى الصحابى ٢٣
 سلمة بن عاصم الكوفى ٥٢ ، ١٢٢ ، ٢٢٨ ،
 ٢٢٣
 سلمة بن عبد الله بن دالان العافرى ٢٤١
 سلمة المخزومى ٦٥٢
 بنو سليم ٥٥٢ ، ٦٢٩ ، ٦٥٢ ، ٦٦٦
 سليم بن أيوب (الرازى)
 سليمان (عليه السلام) ٦٢٢
 سليمان بن أحمد الطبرانى (أبو القاسم)
 سليمان بن حسان ٢٢٢
 أبو سليمان (حمد بن محمد الخطبى)
 سليمان بن عامر ٢٢٨
 سليمان بن عبد الملك ٢٧
 أبو السمع ٢٢٢
 أبو السمراء ١٢٨
 السمعانى ٦٤١
 السهمودى ١٥٢ ، ١٥٦ - ٧

أبو زيد أحمد بن سهل البلخى ٤٢ ، ١٧٧
 أبو زيد سعيد بن أوس الأنصارى ٢٠ ، ٢٤ ،
 ٣٥ ، ٥٢ ، ٧٥ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٩٨ ،
 ١١٧ - ١٢٢ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ،
 ١٣٨ - ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ،
 ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ، ١٨٢ ،
 ٢٠٧ ، ٢١٢ ، ٢٣٦ ، ٢٧٥ - ٢٨٦ ،
 ٢٩٤ ، ٣٠٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٨ ، ٣ - ٩ ،
 ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٢ ، ٣٦٢ ،
 ٣٨٨ ، ٣٩٠ ، ٤١٣ ، ٤٢٣ ، ٤٢٥ ،
 ٤٢٧ ، ٤٢٨ ، ٤٤٦ ، ٤٥٠ ، ٤٦٠ ،
 ٤٦٧ ، ٤٧١ ، ٤٩٧ ، ٥١٣ ، ٥٣٥ ،
 ٥٤٠ ، ٥٥٢ ، ٥٧٧ ، ٦٠٧ ، ٦٥٤ -
 ٧٥٨ ، ٧٤٨ ، ٦٦٩ ، ٥
 أبو زيد عبد الرحمن بن عبد العزيز التادلى
 ٦.٦ - ١٢
 زيد بن على ١٩
 زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف
 الشرجى ٦٢١
 زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقى
 ٤٧ ، ٤٩
 زين العابدين بن محسن الهديدى الأنصارى
 ٦.٢
 السائب بن يزيد (أبو يزيد)
 ساعدة بن جؤية ٢٦٥
 سالم بن دارة ٥١٥
 سالم بن عبد الله بن عمرو ١٩
 سبأ ٢٨٨ ، ٦٢١
 السجستانى (أبو بكر العزيزى)
 السجستانى (أبو حاتم)
 السجلماسى (أحمد بن عبد العزيز)
 السخاوى ٦٤٧
 السرقسطى أبو عثمان سعيد بن محمد العافرى
 ١٨٢ - ١٨٦ ، ٤ - ١٨٩ ، ٧
 ابن سعد ٢٧٠ - ١ - ٦٢٨ ، ٦٦٧
 ابن سعد الوراقى ١٥٤
 بنو سعد ٨١ ، ٥٩٦ ، ٧.٧
 بنو سعد بن بكر ١٦ ، ٥٢٤
 السعد التفتازانى ٦٥٨
 سعد بن أبى وفاض ٢١
 سعد بن يحيى ٥٤٢
 سعدان بن المبارك ١٢١ ، ١٥٠

٢٤٢ - ٥٤٨ ، ٥١٤ ، ٢٨٦ ، ٥ - ٩ ،
 ٥٥٥ ، ٥٦٠ ، ٦٤٤ ، ٦٤٩ ، ٦٥٢ ،
 ٦٥٤
 شاهنشاه ٢١
 ابن شاهين البغدادي عمر بن عثمان ١٤ ،
 ٦٦٦
 أبو شبل العقيلي ١٢٥
 أبو شجاع محمد بن علي (الدهان)
 ابن الشحنة عمر بن محمد ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٩ ،
 ٦٢٦
 الشدياق (أحمد فارس)
 الشرتوني (سعيد الخوري)
 شرف الدين أبو الحسن علي بن الفضل
 المقدسي ٧٣ - ١٥٢ ، ٤
 شرف الدين البساطي ٦٢٨ ، ٦٦٦
 شرف الدين محمد بن نصر الله بن عنين
 الأنصاري ٤٢٤
 ابن شريح بن سيف الربوعي ٥٩٢
 الشريشي (أحمد بن عبد المنعم)
 الشريف الجرجاني ٦٩
 الشريف الرضي ٢٦٧
 الشري بن اليعمد ٥٤٢
 شعاع ٥٩٣
 ابن شعواء الفزاري ٧٠١
 أبو شمر بن حجر بن مرة ٥١٦
 شمر بن حمدويه الهروي ٦ ، ٥٤ ، ١٤٢ ،
 ١٥٢ ، ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٢٤٢ ، ٢٤٦ -
 ٩ ، ٢٥٥ - ٦ ، ٢٦٢ ، ٢٦٦ ، ٢٧٩ ،
 ٢٨٢ ، ٢٩٢ ، ٥٤٢ ، ٥٥٠ ، ٥٦٥ -
 ٦٦٤ ، ٦٦١ ، ٦
 شمس الدين محمد بن حسن بن سباع ٥٠٤
 الشماخ ٢٦٢ - ٢ ، ٢٢٩ ، ٥٤١ ، ٥٥٦ ،
 ٦٤٩
 ابن شجيل (النصر)
 شهاب الدين أحمد بن محمد (الخفاجي)
 شهاب الدين أبو عبد الله محمد بن يوسف
 القونوي ٧٤
 شهاب الدين محمد بن أحمد بن الخوي ٢١٢
 الشويري (جرجس همام)
 بنو شيبان ١٩ ، ٥٩٠
 الشيباني (أبو عمرو)
 الشيرازي ميرزا محمد علي ٦٠٢ ، ٦٨٠ - ٥

ابن السمين الحلبي ٤٥
 السنجاني (أبو الحسن علي)
 أبو سهل الهروي ٥٠٢ ، ٥٢٦ ، ٥٢٩ ، ٧ -
 السهيلي ٦٣ ، ٦٤١
 السورتني ٤١٤
 سويد بن منجوف ٢٤
 سيويه ٨٦ ، ١٢٢ ، ١٤٥ ، ١٨٥ - ٦ ،
 ١٨٨ ، ٢١٢ ، ٢٢٨ ، ٩ - ٢٢٤ ،
 ٢٢٦ ، ٢٢٨ ، ٤٠ - ٢٤٥ ، ٢٤٢ ، ٦ -
 ٢٦٧ - ٢٨٧ ، ٢٩٢ ، ٣٠٣ ، ٣١٠ ،
 ٣١٤ - ٣٧٥ ، ٣٩٢ ، ٣٩٤ ، ٥١٣ ،
 ٤ - ٥٢٤ ، ٥٢٦ ، ٦١٠ ، ٦٢١ ،
 ٦٧٢ ، ٦٩٢
 ابن سيده علي بن اسماعيل ٨٢ ، ٨٦ ، ٨٨ ،
 ٩١ ، ٩٣ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
 ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٤٦ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ،
 ١٧٨ ، ١٨٤ - ٦ ، ١٩٢ ، ١٩٥ ، ٢١١ ،
 ٢ - ٢٢٤ ، ٢٩٧ ، ٣١٥ ، ٣٥٩ ، ٣٧٢ ،
 ٩٥ - ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٢٣ ، ٥٢٨ ،
 ٥٤٢ - ٤ ، ٥٤٧ ، ٥٠٠ - ٥٥٤ ، ٥٠٠ ،
 ٥٥٩ ، ٥٦١ - ٣ ، ٥٦٨ ، ٥٧٠ - ٢ ،
 ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٧ ، ٥٩٢ ، ٦١٢ ،
 ٦١٥ ، ٦٢٨ ، ٦٣٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ،
 ٦٤٩ ، ٦٦٠ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨ - ٧٠ ،
 ٧٨٥ ، ٧٥٨
 السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)
 ابن سيرين ٢٦٩
 السيوطي ١ ، ٤ ، ٦ ، ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ،
 ٢١ ، ٢٩ ، ٤٠ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٩ ، ٦١ ،
 ٦٢ ، ٧١ ، ٧٤ - ٧٧ ، ٨٠ ، ١٠٩ ،
 ١٢١ ، ١٣١ ، ١٣٥ ، ١٣٧ - ١٤٠ ،
 ١٤١ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٩٦ - ٢٢٧ ، ٧ ،
 ٢٣٧ ، ٢٤٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٨ ،
 ٢٨٢ ، ٢٨٨ - ٩ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ ،
 ٣١٢ - ٣ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، ٣٧٥ ،
 ٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ - ٢ ، ٤٧٣ ، ٤٨٤ ،
 ٤٩٧ ، ٤٩٩ - ٥٢٨ ، ٥٠٠ - ٩ ،
 ٥٢٣ ، ٦٠٣ ، ٦٠٦ - ٨ ، ٦١٢ ، ٦٢٦ ،
 ٦٤١ ، ٦٤٤ - ٦٤٧ ، ٥٠
 السيد أحمد صفرا ٤١
 سيد علي الألفي ١١٤
 الشافعي ٦١ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٧٢ ، ٢٢٥ ،

٢٨٨ - ٩٢ ، ٤٧٢ ، ٥٠٠ ، ٥٠٢ ، ٥٠٤
 ٥١٠ ، ٥٢٨ ، ٥٧٥ - ٦٨٥ ، ٦٨٧ ، ٦٨٩
 ٧١١ - ٣ ، ٧١٧ ، ٧٢١ ، ٧٤٢ ، ٧٤٨
 ٩ -
 الطبري ١٦٢
 الطبري (أبو جعفر أحمد بن محمد)
 أبو طحمة عدى بن حارثة ٦٢٢
 طرفة بن العبد ٤٦٠
 الطرماح ٢٨ ، ٢٥٦
 الطرماح الأجنبي ٥١٦
 طعمة بن أبيرق ٦٢٠
 طهفة بن زهير النهدي ٦١٢
 طوبيا العنيسي ٩٠ ، ١١٦
 الطوسي أبو الحسن ٧٤٨
 طيء (الطائيون)
 أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللقوي ٥٢ ،
 ٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٣٠٢
 ابن الطيب الفاسي أبو عبد الله محمد ٢١٢ ،
 ٦٠٢ - ٣ ، ٦١٢ ، ٦٢٤ - ٣٥ ، ٦٤٤ ،
 ٦٤٧ ، ٦٦٤ - ٥ ، ٦٧٢ ، ٦٧٥ ، ٧٠٧
 أبو الطيب محمد بن أحمد الوشاء ١٢٧ ،
 ١٣١
 ظالم بن أسعد ٦١٢
 عائد بن محسن المثقب العبدي ٥٢٤
 عائشة بنت أبي بكر ٢٥٢ ، ٥٥٢ ، ٦٥٨ -
 ٦٦٧ ، ٩
 بنو عاد ٢٥٢ ، ٣٧٩ ، ٤٤١ ، ٥٥١ ، ٦١٢ ،
 ٦٩٦ ، ٦٥٢
 عاصم ٢٥٢
 ابن عامر ٣٥٢ ، ٦١٠
 بنو عامر ٣٧٧ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩
 عامر بن سعد بن الخزرج (الضحيان)
 عامر الشعبي ٢٧
 عامر بن عبد الملك ٣٠
 عامر بن عمران الضبي (أبو عكرمة)
 العامري ١٥٦
 العاملي ٦٢٤
 عبادة بن ماء السماء (أبو بكر)
 عباد بن الحارث ٥٩٣
 ابن عباد (الصاحب)
 العباد بن عبد الله الضبي ٣٩٠

شرويه الأسواري ٢٤
 الصاحب بن عباد ١ ، ٨ ، ٢٩٧ ، ٣٠٥ ،
 ٣٦٠ - ٧١ ، ٢٩٢ - ٤ ، ٥٢٩ ، ٥٤١ ،
 ٥٧١ - ٢ ، ٥٨٢ - ٥ ، ٥٨٧ ، ٥٩١
 - ٢ ، ٧٦٩
 أبو صاعد ٢٢٢
 صاعد اللقوي ٧٤٩
 الصاغاني (الحسن بن محمد)
 صالح أحمد العلي ١٥٧ - ٨
 الصاوي (عبد الله اسماعيل)
 الصبان ٢٧٩
 أبو صدي عيسى بن عبد الرحمن ٦٢٦
 صديق بن حسن خان القنوجي ٩٩ ، ١٠٨
 صعوداء محمد بن هيرة ٥٢ ، ٢٠٨
 الصفاني (الحسن بن محمد)
 الصفدي (خليل بن أيبك)
 صفى الدين محمود بن أبي بكر الأرموي
 (أبو الشتاء)
 صفية ٦٦٧
 الصقلي (ابن مكي)
 صلاح الدين المنجد ٧٢
 صهيب الرومي (الصحابي) ٢٢
 الصولي ٢٩٠
 الضبي (حبيش بن موسى)
 الضحالك بن مزاحم ٢٧
 الضحيان عامر بن سعد بن الخزرج ٦٥٦
 الضمير (أحمد بن أبي خالد)
 أبو ضمضم ٦٢٠
 ضمضم أبو العارث ٦٢٠
 ضمضم بن قتادة ٦٢٠
 الطائيون ١٥ ، ١٥٨ ، ٢٥٦ ، ٣٢٧ ، ٤٢٩ ،
 ٦١١ ، ٦٢٢ ، ٦٣٤ ، ٧٥٢
 طايفة ١٢٧
 أبو طالب الفضل بن سلمة ٤ ، ٤٢ ، ١٣٠ ،
 ٢٨٧ ، ٣٠٢ - ٣ ، ٣٠٦ ، ٣١٢
 آل طاهر ١٢٧ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥
 ابن طاهر ١٣٦ ، ٢٩٢
 أبو طاهر أحمد بن محمد (السلفي)
 طاهر بن عبد الله (ابن طاهر)
 أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي
 الشيرازي ٣ ، ١٤٠ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٢ ،
 ١٦٩ ، ١٧١ ، ٢٠٥ ، ٢٧٥ ، ٣٨٦

ابو عباس لرحمن عبد الله بن محمد العدوي
٤٠
ابو عبد الرحمن عبد الله بن محمد بن هانيء
النيسابوري ١٣٦ ، ١٤٢
عبد الرحمن بن علي الاماسي ٦١٩
عبد الرحمن بن علي (ابن الجوزي)
عبد الرحمن بن علي الخرقى ٥٩٢
عبد الرحمن بن عيسى الهمداني ٥٠٧
عبد الرحمن بن عيسى الهمداني ٥٠٧ - ٨
عبد الرحمن بن محمد الازدي ٤٠
عبد الرحمن بن محمد (ابو الاشعث)
عبد الرحمن بن محمد الاتباري (ابو البركات)
عبد الرحيم بن الحسين العراقي (زين الدين)
عبد الرحيم المدني (ابو الكرم)
عبد السلام بن اسماعيل الهلالي (ابو القاسم)
عبد السلام بن عبد الرحمن (ابو الحكم)
عبد السلام بن عبد الله بن قمصة (ابو احمد)
عبد السلام محمد هارون ٢ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ،
٤٧٥ ، ٦٧٨
عبد العزيز بن جعفر ٥٩٢
عبد القافر بن اسماعيل الفارسي (ابو الحسن)
عبد الفتاح الصمدي ٢١٢
عبد القادر بن احمد اليمنى ٦١٢
بنو عبد القيس ٤٢٩ ، ٧٥٢
عبد الكريم بن عطاء الله الاسكندري ٢٥٨
عبد الكريم بن ابي المخارق ٥٩٢
عبد اللطيف بن يوسف (البغدادي)
ابو عبد الله ٢٥٢ ، ٢٩٢ - ٣
ابو عبد الله احمد بن ابراهيم ١٤٧
ابو عبد الله احمد بن الحسن السكوني ١٥٨
عبد الله بن احمد بن حنبل ٥٢
عبد الله بن احمد بن ابي الفتح ٥٩٢
عبد الله بن ابي اسحاق (ابو بحر عبد الله بن
زيد الحضرمي)
عبد الله اسماعيل الصاوي ٥٧٢ - ٤
عبد الله بن ابيس ٥١٩
عبد الله بن بري بن عبيد الجبار المقدسي
(ابن بري)
عبد الله البستاني ٧٢٦ - ٨ ، ٧٦٠
عبد الله بن ابي بكر ٢٧٢
عبد الله بن جعفر (ابن درستويه)
ابو عبد الله الحسين بن احمد (ابن خالويه)

ابن عباس ٢١ ، ٢٩ ، ٥٠ ، ٧٢ ، ٧٧ ، ٥٦٥ ،
٦٦١ ، ٧٠٧
ابو العباس احمد بن ابراهيم بن احمد الخطابي
٧٤
ابو العباس احمد بن ابراهيم الهمداني ٢٢٧ ،
٢٨٢
ابو العباس احمد البوني ٥٤٦
ابو العباس احمد بن عبد الجليل التدمري
٤٣
ابو العباس احمد بن محمد (ابن الحجاج
الاشبيلي) ٥٢٦
ابو العباس احمد بن ولاد ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٢٩٥ ،
ابو العباس الاحول ٤٠ ، ١٨٠
ابو العباس اسماعيل بن عبد الله بن محمد بن
ميكال ١٢١ ، ٤٠٩
ابو العباس (ثعلب)
العباس بن الفرج (الرياشي)
ابو العباس محمد بن يزيد الثمالي المبرد
١١ ، ٥٥ ، ٨٢ ، ١٢٨ ، ١٨٥ ، ٢٣٦ -
٧ ، ٢٧٩ ، ٢٧٨ ، ٢٤١ ، ٢٤٧ ، ٦١٥ ،
٧٤٨ - ٩
العباس بن مرداس ٦٦٦
بنو العبد ٥٢٢
عبد الاعلى ٢٧٢
عبد الباسط البلقيني سبط سراج الدين
٦٢٢ ، ٦١٩
عبد الباسط بن محمد الحنفي ٦٠١ ، ٦١٩
عبد الباقي بن قانع (ابو الحسين)
ابن عبد البر ٢٧٩ ، ٢٨٢ ، ٦٣٠
عبد الجبار بن يزيد ٢٢٧ ، ٢٨٢ - ٢٥٨ ، ٣
عبد بنو العساس ٢٤١ ، ٥٥٠ ، ٦٥٨
عبد الحميد البكري ٦٠٢
عبد الحميد بن يعقوب الكاتب ٢٨ ، ٧٧٢
عبد الروف ابراهيم ١١٤
ابن عبد ربه ١٩
عبد الرحمن بن اخي الاصمعي ٤٢١
عبد الرحمن بن بزرج ١٣٦ ، ١٢٨
عبد الرحمن بن الحكم ٥٢٥
ابو عبد الرحمن (الخليل بن احمد)
عبد الرحمن الربيع اليمنى ٦٢١
عبد الرحمن بن عبد الاعلى ٢٨ ، ٥٠ ، ٦٢
عبد الرحمن بن عبد العزيز (ابو زيد)

عبد الواحد بن أحمد المليحي ٤٣ ، ٥١
 عبد الواحد بن علي (أبو الطيب)
 عبد الوارث بن سفيان ٢٨٢
 عبد الوهاب بن ابراهيم الزنجاني الخزرجي
 ٥١٢
 عبد الوهاب بن علي السمراني (أبو الحسين)
 ابن عبدوس (أبو محمد اسماعيل بن محمد)
 بنو عيسى . ٣٧
 عبيد بن الأبرص . ٧٠٠
 أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي ٥ ، ٦ ،
 ٤٥ ، ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ ، ٦٥ ، ٦٧ ،
 ٦٢٨ - ٩ ، ٦٤١ ، ٦٦٦
 أبو عبيد بن صخر بن محمد ٤٠٨
 أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز (البكري)
 أبو عبيد القاسم بن سلام ٦ ، ٤٠ ، ٤١ ،
 ٥١ ، ٥٢ ، ٥٤ - ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٧٤ ،
 ٨٥ - ٨٨ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٨ ،
 ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ،
 ١٣١ - ١٣٤ ، ١٣٦ ، ١٤٠ ، ١٤٦ ،
 ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ، ١٨٤ ، ١٨٤ ،
 ١٩٠ - ٢ ، ١٩٦ ، ٢٠٧ ، ٢١٠ ،
 ١٢ - ١٢٥ ، ٢٧٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٢ ، ٢٩٤ -
 ٥ ، ٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٨ - ٩ ،
 ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ - ٣٥٥ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٦ ، ٣٧٦ ، ٣٨٢ ، ٣٨٩ ،
 ٤٣٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠ - ٤٦٧ ، ٤٧٣ ،
 ٤٩١ ، ٥٠٢ ، ٥٢٤ ، ٥٣٦ ، ٥٥٤ ،
 ٥٥٦ ، ٥٦٦ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ ، ٥٨٧ ،
 ٦٤١ ، ٦٤٩ - ٥٠٠ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٧٤٨
 عبيد الله بن أحمد جذجخج ٤٠٨
 أبو عبيد الله (أحمد بن الحسن السكوني)
 ابن عبيد الله الخرقى ٥٩٣
 عبيد الله بن زياد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٤
 عبيد الله بن عبد الرحمن السكري (أبو محمد)
 أبو عبيد الله (عمرو بن بشر السكوني)
 أبو عبيدة . ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٠ - ٥٤ ، ٧٢ ،
 ٨٣ - ٨٦ ، ٩١ ، ٩٨ ، ١١٩ ، ١٢٤ ،
 ١٢٦ ، ١٢٨ - ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ،
 ١٤٠ - ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٧٢ ، ١٧٧ ،
 ١٨٠ ، ١٨٣ ، ٢٠٧ ، ٢٢٢ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ،
 ٢٦٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٦ ، ٢٧٦ ،
 ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٩٤ - ٤٩٨ ، ٥٠٣٦

أبو عبد الله الحسين بن علي الزوزني ٩٢
 عبد الله بن زهير بن عائشة الشيباني (خرطوم
 الحباري)
 عبد الله بن سعيد (الأموي)
 عبد الله بن سعيد الخوافي ١٣١
 عبد الله بن سلام ١١٩
 عبد الله بن شرف الحسنى ٦١٩
 عبد الله بن صالح ٣٩
 عبد الله بن طاهر ١٢٨
 عبد الله بن عائذ ٢٢٧
 عبد الله (ابن عباس)
 عبد الله بن عبد العزيز (البكري)
 عبد الله الطلايلي ٦٢ - ٢ ، ٧٦٢ - ٤
 عبد الله بن علي النجيمي (أبو محمد)
 عبد الله بن عمرو ٢٦٩
 أبو عبد الله محمد بن أحمد الأسدي ١٥٦
 أبو عبد الله محمد بن اسحاق المؤدب ٤٠٨
 عبد الله بن محمد الأنصاري (البسطي)
 عبد الله بن محمد (البقوي)
 عبد الله بن محمد التوزي (أبو محمد)
 أبو عبد الله محمد السلطان ١٢٧
 أبو عبد الله محمد بن الطيب بن محمد
 (ابن الطيب الفاسي)
 أبو عبد الله محمد بن العباس اليزيدي ١١٧
 أبو عبد الله محمد بن عبد الله الكرمانى ٨
 عبد الله بن محمد العدوي (أبو عبد الرحمن)
 عبد الله بن محمد العنرى البشيشي ٨٧
 ٨٩ -
 عبد الله بن محمد بن هاجك ٦ ، ٢٣٨
 عبد الله بن محمد بن هانيء (أبو عبد الرحمن)
 عبد الله بن مسعود ٢٢٦ ، ٧٢١
 عبد الله بن مسلم (ابن قتيبة)
 عبد الله بن المعتز ٢٠٨ ، ٢٨٨ ، ٧٠٨
 عبد الله بن المهدي الحوالي (البحر)
 عبد المجيد بن علي الصوفي (أبو محمد)
 عبد الملك البقوي ٣٤٤ ، ٥٦٠
 عبد الملك بن حبيب الألبيري ٥٣
 عبد الملك بن طريف الأندلسي ١٨٤
 عبد الملك بن مروان ١٩ ، ٢٥ ، ٢٧ ، ٣٠
 عبد المؤمن بن عبد الحكم ١٦٩
 عبد مناف بن ربيع الهنلي ٢٨٣ ، ٥٦٦ ،
 ٦٦١ ، ٦٦٤

بنو عكل ٢٥٦
 علاء الدين علي بن عثمان المارديني الخنمي
 ٤٨ ، ٤٥
 ابن العلاء السجستاني ٢٨٢
 أبو العلاء المعري ٤٠٨ ، ٤٣٤ ، ٧٦٩
 العلابي (عبد الله)
 ابن العلقمي (محمد بن أحمد)
 علي بن إبراهيم النقطنان ٢٢٧ ، ٢٨٢ ، ٤٦٠
 ٤٧٣ ، ١
 علي بن أحمد (الخوالي)
 علي بن أحمد الهيتي ٦٣٥
 علي بن اسماعيل (ابن سيده)
 علي بن بقاء الوراق ٤٠٧
 علي بن جعفر السعدي (ابن القطاع)
 علي بن حسام الدين الهندي المتقي ٦٢
 علي بن الحسن الهنائي (أبو الحسن)
 علي بن الحسين بن علي ١٩
 علي بن حمزة (البصري)
 علي بن حمزة الكسائي (أبو الحسن)
 علي خان ٦١٤
 علي بن خليل الضبي البردخت ٢٣
 علي بن سليمان الاخفش (أبو الحسن)
 علي بن أبي طالب ٢٢٦ ، ٢٧٢ ، ٣٥٣ ، ٦٢٦
 علي بن طلحة ٣٩
 علي بن عبد الرحمن بن هذيل الأندلسي ١٢٧
 علي بن عبد العزيز ٦ ، ٤٦٠ ، ٤٧٣
 علي بن عبد الله (أبو الحسن)
 علي بن عبيدة الريحاني ١٢٤ ، ١٢٦
 علي العلي بادي ٥١١
 علي بن عيسى الربيعي ١٩٦
 علي بن غانم (نور الدين)
 أبو علي الفسائي ٢٨٢
 أبو علي الفارسي ٨٧ ، ١٢٢ ، ١٤٠ ، ١٨٥ ،
 ١٩٦ ، ٢١٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٥ ، ٣٢٤ ،
 ٣٧٥ ، ٦١٠
 علي بن فضال الجاشعي ٥٠١
 علي بن القاسم السنجاني (أبو الحسن)
 أبو علي القالي البغدادي ٣ ، ٥ ، ٨٣ ،
 ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ،
 ١٨١ ، ٢٤٧ ، ٢٧٥ ، ٢٧٧ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ،
 ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣١٢ ، ٣١٠

٥٥٣ - ٤ ، ٥٥٦ ، ٥٦٥ ، ٦٠٧ ، ٦٤١ ،
 ٦٥١ ، ٦٦١ - ٧٤٨ ، ٢
 عثمان (ابن جني)
 أبو عثمان سعيد بن محمد (السرقسطي)
 أبو عثمان الضرير (سعدان بن المبارك)
 عثمان بن عفان ٢٢٦
 العجاج ٢٨ ، ٢٦٢ ، ٢٦٥ ، ٤٤٢ ، ٤٦٩ ،
 ٧٦٩
 أبو العديس ١٤١
 أبو عدنان (عبد الرحمن بن عبد الأعلى)
 بنو عبوان ١٥٦
 عدى بن أرطاة ٦٣٣
 عدى (ابن الرقاع)
 عدى بن زيد العبدي ٢٥١ ، ٢٦٥ ، ٦ -
 ٣٤٥ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٩٣ ،
 ٥٥٤ ، ٦٥٠ ، ٦٥٥
 عذار بن خرقاء ٥٩٣
 العدي (عبد الله بن محمد)
 العراقي (زين الدين عبد الرحيم بن الحسين)
 عرام بن الأصبح السلمي ١٥٤ ، ١٥٧ ،
 ١٧٠ ، ١٧٠ ، ٢٩٢ - ٢٩٦ ، ٤
 العروضي (أبو الحسن إبراهيم)
 أبو العز عبد العزيز المتوكل الثاني ٧٦
 عزيز بن الفضل الهذلي ٨٣ ، ١٥٧
 العزيزي (أبو بكر محمد عزيز)
 العسكري ١٩ ، ١٤٣ ، ١٧٤ ، ٧٠٨ ، ٧٤٨ ،
 عضد الدولة البويهني ١٤٣ ، ٢١٠
 عطاء بن أسيد (الزفيران)
 أبو العطاء السندي ٢٣
 أبو العطاء ٣٢٣
 عطية بن الحارث (أبو روق)
 عقبه بن عامر الجهني ٥٤٠
 بنو عقة ٣٤٧ ، ٣٨١ ، ٤٩٣ ، ٥٦١ ، ٥٨١ ،
 ٦٥٥
 عقة بن البشر بن هلال ٦٥٥
 عقة بن قيس بن بشر ٦٥٦
 بنو عقيل ١٥٦ ، ٢٥٦
 عقيل بن علفة المري ١٩
 ابن عكاشة الهمداني ٢٩٣
 عكرمة ٤٩ ، ٧٢
 أبو عكرمة عامر بن عمران الضبي ١٢٦
 عك بن عدنان ٢٨٧

٥٥٤ ، ٦ — ٥٢٤ ، ٤٩٧ ، ٤٧٣ ، ٣٦٢
 ٧٤٨ ، ٦٥٧ ، ٦٥٤ ، ٥ —
 عمرو بن ابي عمرو الشيباني ٥٣ ، ٨٣ ، ١٢٦ ،
 ١٣٦ ، ١٣٧ ، ٢٠٨ ، ٥١٧
 عمرو بن كلثوم ٢٥٢ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ، ٦٥١ ،
 ٦٦٠
 عمر بن محمد الدلال ٥٩٢
 عمر بن محمد (ابن الشحنة)
 عمر بن محمد القاضي (ابو الحسين)
 ابو عمرو محمد بن عبد الواحد (الزاهد)
 عمر بن مسلم ٢٥
 عمر بن مطرف (ابو الوزير)
 عمرو بن معدى كرب ٥٣٥
 عمر بن هبيرة ٢٥ ، ٥٢٥
 عمرو بن هند ٤٦٠
 عمرو بن اليعمد ٥٤٢
 ابو عمران موسى بن رباح بن عيسى ٤٠٧
 العمراني (ابو الحسن علي بن محمد)
 عمرة بنت دريد ٥٥٢ ، ٦٥٣
 عناز بن مدلل الضرير ٦٧٤
 عنزة العبيسي ٤٩١ ، ٥٥٣ ، ٦٥١
 بنو العنز ٦٧٤
 عنزة بن عمرو بن اقصي ٦٧٤
 العنزى (الحسن بن عليل)
 ابن عنمة ٦٦٧
 بنو عنيزة ٦٧٤
 عوف بن الاحوص ٥٣٥ ، ٥٣٦
 عوف بن سعد بن الخزرج ٦٥٦
 بنو العوفية ١٤٢
 عياض بن غنم بن زهير الفهري ٥٤٢
 عياض القاضي ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦
 ابو العيال الهللي ٦٢٩ ، ٦٦٧
 عيسى ٢٩٢
 عيسى بن ابراهيم الربيعي ١٤٦
 عيسى بن عبد الرحيم (ابو الروح)
 عيسى بن عبد الرحمن (ابو صدى)
 عيسى بن عمر ٢٣٦ ، ٢٩٣ ، ٣٢٧ ، ٧٤٨
 عيصو ٢٥٦
 ابو الغادية ٣٢٣
 ابو غالب تمام بن غالب (ابن التياني)
 غاوى بن ظالم ٦٦٦
 غاوى بن عبد العزى ٦٢٩ ، ٦٦٦ ، ٧

٣٦ ، ٣٨٦ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٤٠٧ ، ٤
 ٤٣١ ، ٤٦٣ ، ٤٦٥ ، ٤٨٥ ، ٥٠١ ، ٦
 ٥٧١ ، ٥٨٥ ، ٥٩٩ ، ٦٢٢ ، ٦٢٨ ، ٦٤١
 ٦٤٦ ، ٦٦٥ ، ٦٧٨ ، ٦٨٠ ، ٧٤٧
 على بن محمد بن عبيد (ابن الكوفي الاسدي)
 ١٢١
 على بن محمد العمراني (ابو حسن)
 علي بن محمد معصوم الحسيني الفارسي ٦٠٣ ،
 ٦٤٠
 على بن المديني ٢٦٩
 على بن المغيرة الاثرم ٥٣ ، ١٢٢ ، ١٣٦
 على بن الفضل المقدسي (شرف الدين)
 على بن مهدي (ابو الحسن)
 ابو على هارون بن زكريا الهجري ١٢٦ ، ١٤٢ ،
 ١٥٧
 على بن يوسف القفطي ٦ ، ٧٩ ، ١٥٥ ، ٢٩٧
 — ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٢٢ ، ٢٥٧ ،
 ٥٢٦ ، ٥٢١
 عمارة بن ارقاة ٥٤٠
 عمارة بن طارق ٥٤٠
 ابو عمرو اسحاق بن مرار الشيباني ١٢ ، ٥١ ،
 ٧٨ — ٨١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ،
 ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٤٥ ،
 ٢٠٧ ، ٢٩٣ ، ٣٠٤ ، ٣٢٦ ، ٤٢٦ ،
 ٤٦٧ ، ٥١٧ ، ٧٨٣
 عمرو بن الاطنابة ٥٤٠
 عمرو بن بشر السكوني ١٥٤ ، ١٥٧ ، ٨ —
 ابو عمر (الجرمي)
 عمر بن الخطاب ١٧ ، ٢٢ ، ٢٦٣ ، ٣٣٠ ، ٤ —
 ٣٦٨ ، ٤٩٧ ، ٥٣٤ ، ٦٢٠
 ابو عمرو (الزاهد)
 ابو عمرو بن سنان بن محارب ٦٧٤
 ابو عمر صالح بن اسحاق (الجرمي)
 ابو عمر الظلمنكي ٢١١
 ابو عمر (ابن عبد البر)
 همر بن عبد العزيز ٢٥
 عمرو بن عتبة ٦٩٩
 عمر بن عثمان البغدادي (ابن شاهين)
 ابو عمرو بن العلاء ٢٧ ، ٢٩ ، ٣١ ، ٣٥ ،
 ٥٣ ، ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ،
 ٢١٨ ، ٢٣٦ ، ٢٦٤ — ٣٧٢ ،
 ٣٩٥ ، ٣٢٢ ، ٣٢٩ ، ٣٤٥ ، ٣٤٧ ، ٣٥٣

ابو الفضل المنفري ٦ ، ١٢٨ ، ٢٢٩ ، ٢٤١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٨
 ابو الفضل محمد بن ابي منصور الناصر بن
 محمد الفارسي ٦٤ ، ٦٥
 ابن الفقيه الهمداني ١٥٢ ، ١٥٣
 ابن فهد (جاد الله محمد)
 فلتن ٢ ، ٢١٣ - ٦
 الفهري محمد بن الحسين ٢١٢ ، ٢١٧ ،
 بلوفهم ١٥٦
 ابو فيد مؤرج السدوسي ٤٠ ، ٢٧٩ ، ٢٩٠ ،
 ٢٩٧ ، ٣٠٦ - ٧
 الفروز آبادي (ابو طاهر محمد بن يعقوب)
 فيشر ١ ، ٦٨٧ ، ٧٢٢ - ٧ ، ٧٧٨ ، ٧٨٢
 فيض الله ٣٠٧
 ابو الفيض (محب الدين السيد محمد مرتضى
 الزبيدي)
 الفيلاي (احمد بن عبد العزيز)
 الفيومي (احمد القري)
 ابن قادم (ابو جعفر محمد)
 القاسم ٣٦٢
 ابن القاسم ١٦٢
 ابو القاسم ٥٦ ، ٥٩٢ ، ٦٤٨
 ابو القاسم احمد بن الحسين العقيقي ٦٥٩
 قاسم بن ثابت السرقسطي ٥٦
 ابو القاسم (جار الله الزمخشري)
 ابو القاسم الحسين بن محمد (الراغب
 الاصفهاني)
 قاسم الحنفي ٤٦
 ابو القاسم بن سلام ٧٤ ، ٧٦
 القاسم بن سلام (ابو عبيد)
 ابو القاسم سليمان بن احمد الطبراني ١٢
 ابو القاسم (شيخ الخنابلة) ٥٥٧
 ابو القاسم عبد السلام بن اسماعيل الهلالي
 ٤٠٧
 ابو القاسم عبد الله بن محمد (البغوي)
 ابو القاسم علي بن حمزة (البصري)
 ابو القاسم الفضل بن محمد القصباني
 البصري ٥٢٠
 القاسم بن القاسم الواسطي ١٨١
 القاسم بن محمد ٢٦٩
 القاسم بن محمد بن ابي بكر ١٩
 القاسم بن محمد الديرتي ١٤٢ ، ٢١٠

بنو غسان ٧٥٢
 بنو غطفان ٧٠ ، ٦٢٣
 الغلابي ٩٧
 الغندجاني (الحسن بن احمد)
 بنو غني ١٥٦ ، ٢٢٧
 غنيه ٢٢٢
 ابو الفوث الاعرابي ٦٢٠
 فؤاد حسنين علي ٩٠ ، ٩١
 الفاتح ٢٠٧
 فاتون ٦١٤
 الفارابي (اسحاق بن ابراهيم)
 ابن فارس (احمد)
 الفارسي (ابو الحسن عبد القافر بن اسماعيل)
 الفارسي (ابو علي)
 فاطمة الزمراء ٢٧١ - ٢
 الفاكهي ٦١٩
 ابو الفتح سليم بن ايوب (الرازي)
 ابو الفتح عثمان (بن جني)
 ابو الفتح محمد بن جعفر الهمداني المراغي
 ٢٠١
 ابو الفتح ناصر بن عبد السيد المطرزي ٦٦
 - ٦٩ ، ٥٠٩ ، ٦٠٦ ، ٦٠٩ ، ٦٠٩ - ١٠ ، ٧١٧
 ابو الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري
 الاسكندري ١٦٥ - ٦ ، ١٧٠ - ١
 ابو الفتح ثابت بن محمد الجرجاني ٥٥١
 فخر الدين الطويحي النجفي ٦٨٢
 ابو الفداء اسماعيل بن محمد البعلبي ٢١٢
 ابو الفرج (بن الجوزي)
 الفراء و ابو زكريا يحيى بن زياد
 الفرزدق ٢٢ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ - ٦ ، ٢٤٦ ،
 ٤٤٤ ، ٥٢٥ ، ٥٤٨ - ٩ ، ٦٥٧ ، ٦٩٥ ،
 ٦٩٩ ، ٧١٠ ، ٧٦٩
 قريتاچ ٩٤ ، ٧١٨ - ٩ ، ٧٢٣ ، ٧٢٩ ، ٧٣١ ،
 ٧٤٤
 فستفلك ١٦١ ، ١٦٧
 ابو الفضل (احمد بن محمد اليمداني
 النيسابوري)
 ابو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم
 (ابن منظور)
 ابو الفضل العباس بن الفرج (الرياشي)
 الفضل بن محمد القصباني (ابو القاسم)
 ابو الفضل محمد بن عمر بن خالد ٦٨٢

القيسي مكي بن محمد ٤٣
 أنقيسيون (بنو قيس)
 كاسل ٧٧١ .
 بنو كاهل ٥٤١
 ابن الكنبي (محمد بن شائر)
 ابن كثير ٢٩٧ ، ٢٥٢ ، ٢٠٦ ، ٢٥٢
 كثير بن أبي كثير البصري ٢٥
 كثير بن عبد الرحمن الخزاعي ٢٤٧ ، ٢٧٨ ،
 ٢٨٠ ، ٤٤٣ ، ٤٧٠ ، ٥٤٩ ، ٦٢١ ، ٦٥٧
 كثير غزاة (كثير بن عبد الرحمن)
 كدام بن نخيلة المازني ٥٢٢
 كراتشكوفسكي ١٤٩ ، ١٦٩
 كراع النمل (أبو الحسن علي بن الحسن)
 الترخي ٦٧
 الكرودوي ٦٠١
 أم كرز ٣٢٨
 أبو الكرم عبد الرحيم المدني (أو المعداني)
 ٥١١
 كرنكو ٥ ، ٢٢٤ ، ٥ ، ٤١٤ ، ٤٢٨ ، ٥٦٩
 الكساني (أبو الحسن علي بن حمزة)
 الكسروي (أبو الحسن علي بن مهدي)
 كعب بن زهير ١٦
 كعب بن اليعمد ٥٤٢
 الكلابيون ٧ ، ٢٢٧ ، ٨
 بنو كلب (الكلابيون)
 كلب بن وبرة ٥٤٢
 ابن الكلب هشام بن محمد ٧٥ ، ١٢٦ ،
 ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٤٨ ، ١٤٩ ،
 ١٧١ ، ٢ ، ٢٠٩ ، ٤١٧ ، ٥٤٢ ، ٦٢٣
 — ٤ ، ٦٥٥
 ابن كمال باشا (أحمد)
 كمودس ٢٢٤
 الكميث بن زيد ٢٨ ، ٢٦٦ ، ٧ ، ٧٠١
 بنو كنانة ١٥ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ٥٤١ ، ٧٥٢
 الكنعانيون ٢٥٦
 ابن الكوفي ١٥٠
 ابن كيسان ٥٥ ، ٢٤٢ ، ٢٢٣ ، ٥٤٦
 لاروس ٧٦٢ ، ٧٧٥
 لاوي ٢٧٦
 لبيد ٥١٧ ، ٥٢٣ ، ٦٢٩ ، ٦٩٨
 لبيد بن عتبة ٦٥٥
 أبو اللجاء الثعلبي ٥٢٥

الناسم بن ممن الكوفي ١٢٥ ، ٢٠٦ ، ٢٢٤
 ابن ناضي شعبة ٢٠٦ ، ٦٤٧
 القالي (أبو علي)
 قتادة ٥٢٥ ، ٥٢٦
 قتادة بن دعامة السلوسي ٢٠
 ابن قتيبة ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ —
 ٥٨ ، ٦٢ ، ٦٤ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٩٧ ، ٩٩
 — ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٨ ، ١١٤ ،
 ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ،
 ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٦ ، ١٤٢ ، ١٧٣ ،
 ١٨٠ ، ١٨٤ — ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٢٦٦ ،
 ٢٢٢ ، ٢٢٦ ، ٦٠٦ ، ٦٢٣ ، ٧٤٩ ، ٤
 قتيبة بن سعيد ٢٨٢
 قتيبة بن مسلم ٢٥
 القرافي (بدر الدين محمد بن يحيى)
 القرامطة ٢٢٤ ، ٢٥٥
 قران ٦٢٢
 قرط ٥٩٢
 ابن قرط الطهوي ٥٩٢
 القرمانى (بير محمد بن يوسف)
 بنو قريش ١٥ ، ١٦ ، ٢٠ ، ٢٢ ، ٧٠ ، ٧٦ ،
 ٧٧ ، ٨٢ ، ٥٥٢ ، ٥٩٠ ، ٦٤٥ ، ٧٥١
 قريص المغني ١٣
 ابن القزاز ٥٠٠ ، ٦٦٦
 بنو قضاة ٢٦ ، ٧٥٢
 قطرب ٥٢ ، ١١٧ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ،
 ١٨٠ ، ٢٠٧ ، ٢٢٣
 ابن القطاع علي بن جعفر السعدي ١٨٣ —
 ٤ ، ١٨٨ — ٩ ، ١٩٦ ، ٥٢٠ ، ٦٤١ —
 ٢ ، ٦٦٦
 القطان (علي بن ابراهيم)
 القضيبي (محمد بن يحيى)
 قصب بن الحارث اليربوعي ٢٢٢
 قصب بن أم صاحب ٤١٦
 قصب بن عصمة بن عاصم اليربوعي ٥٢٢
 القفطي (علي بن يوسف)
 القنوجي (صديق بن حسن خان)
 ابن القوطية ١٧٦ ، ١٨١ ، ١٨٣ ، ١٨٦ ، ٤ —
 — ٩ ، ٦٠٨
 بنو قيس ١٥ ، ٧٠ ، ٢٢٧ ، ٤٢٩ ، ٦٩٢ ،
 ٧٥٢
 قيس بن ضرار ٦٢٧ ، ٦٦٥

التوكل الثاني (أبو العز)
 المثقب العبدى (عائد بن حصن)
 أنشى ٢٩
 ماجد ٤٩ ، ٧٢
 بن عبد الله العامري (أبو الجيش)
 جد الدين (ابن الأثير)
 أسد (أبو طاهر محمد بن يعقوب
 الفروزي)
 مجد بن اليعمد (ماجد)
 بنو محارب ٧٠٧
 محارب المروزي ٢٨٢
 عبد الدين أبو الفيض السيد محمد مرتضى
 ٧٨ ، ٧٩ ، ٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٢١ ، ٢٥٩ ،
 ٣٦٢ ، ٤٢٢ ، ٤٦٥ ، ٥١٣ ، ٥٤٥ ، ٥٨٢ ،
 ٥٩١ ، ٦٠٢ ، ٦١٢ ، ٦٢٦ ، ٦٤٢ ،
 ٦٣٥ ، ٦٣٩ ، ٧٩ ، ٦٨٢ ، ٧٠٧
 عبد الدين أبو الوليد (عبد الباسط بن
 محمد)
 المحبى ٦٣٥
 ابن حكان ٤٦١
 أبو محلم ١٢٦ ، ١٣١
 محمد بن ابراهيم الحنبلى ٩٨
 محمد بن أحمد بن أحمد بن نجم الدين الخنفي
 ٥١١
 محمد بن أحمد بن أبى بشر ٥٩٢
 محمد بن أحمد بن الخويى (شهاب الدين)
 محمد بن أحمد (أبو الطيب الوشاء)
 محمد بن أحمد بن عقيلة ٦٤١
 محمد بن أحمد العلقمى ٥٢٠ ، ٥٢٣
 محمد بن أحمد بن مطرف الكنانى ٤٩
 محمد بن ادريس بن أبى حفصة ١٥٢ ، ١٥٣
 أبو محمد اسماعيل بن محمد بن عبدوس
 النيسابورى ٥٠٢
 محمد بن اسحاق ١٦٢ ، ٢٧٢
 محمد بن اسحاق الاهوازى (أبو بكر)
 أبو محمد الأسود (الحسن بن أحمد الأعرابى)
 أبو محمد الأعرابى (الحسن بن أحمد)
 محمد باقر الخونسارى ٢٣٧
 محمد بن أبى بكر الاصفهانى ٢٧٠
 محمد (أبو بكر بن خير)
 محمد بن أبى بكر بن عبد القادر (الرازى)
 محمد بن تميم البرمكى ٥١١

اللحيانى ١٣٦ ، ١٤٠ ، ٢٠٤ ، ٢٢٢ ، ٢٤٦ ،
 ٧٤٨ ، ٢٥٦
 بنو لخم ٧٥٢
 لزاز ٢٢٢
 لكفة (حسن بن عبد الله)
 لوقا ٩٢
 لويس العلوف ٧٢٤ - ٥ - ٧٣٠ - ١
 الليث بن المظفر بن نصر بن سيار ٣ ، ١٢ ،
 ٢٢٧ ، ٢٢٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٨ ، ٢٤٣ ،
 ٢٤٥ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦٨ ، ٢٧٤ - ٦ ،
 ٢٨٠ ، ٢٨٢ - ٤ - ٢٨٨ ، ٩٢ - ٢٩٤ ،
 ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ - ٧ - ٣٤٥ ، ٧ -
 ٣٥١ - ٢ - ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٢ ، ٨ -
 ٤ - ٣٦٦ ، ٤٢٢ ، ٤٤٠ ، ٥١٧ ، ٥٥٩ ،
 ٥٦٤ ، ٦٥٠ - ٢ - ٦٥٥ ، ٦٦٠ - ١ ،
 ٦٦٢ ، ٦٧٥ ، ٧٤٩ ، ٧٨٥
 أبو ليلى الخراسانى ٢٩٢ - ٤ ، ٢٩٦
 لين ٢٥٩ ، ٩٥ ، ٤
 ماجد بن اليعمد ٥٤٢
 ابن ماجه ٢٧٠
 الماردينى (علاء الدين على بن عثمان)
 مؤرج السدوسى (أبو فيد)
 بنو مازن ٥٢٢
 مازن بن مالك بن عمرو بن تميم ٨٧ ، ٥٢٢
 المازنى ٩٨
 ابن ماکولا ٦١٤
 مالك بن أبى الخرقاء العقيلى ٥٩٣
 بنو مالك بن سلعة الخير ١٤٢
 أبو مالك عمرو بن كركرة ٢٩ ، ٣٥ ، ٨٤ ،
 ١٢٦ ، ١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٣ ،
 ٢٩٤ - ٥
 مالك بن المرحل الملقى ٤٣
 مالك بن اليعمد ٥٤٢
 المأمون ١٢٤ ، ١٠١ ، ٢٩٣
 مبتكر الأعرابى ٢٠٠ - ٣
 المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)
 متى ٩٣
 المنلمس ٥٣٥ ، ٥٦٦
 المنبى ٧٦٩
 المنخل الهنلى ٥٦٠ ، ٦٥٢
 المتوكل ١٣ ، ١٥٢
 المتوكل الثالث بن المستمسك ٧٦

محمد بن العباس اليزيدي (أبو عبد الله)
 محمد بن عبد الخالق (أبو الوازع)
 محمد بن عبد الرؤوف المناوي ٦.٢ - ٢ ،
 ٧١.٠ ، ٦٢٤ ، ٦١٨ ، ٦.٦
 أبو محمد عبد الرحمن بن عبد انعم
 الخزرجي ٤٤
 محمد بن عبد السلام بن اسماعيل الهلالي
 ٤.٧
 محمد بن عبد السلام (الأموي المكي)
 محمد بن عبد السلام (الخشني أبو ذر)
 محمد بن عبد الله (الاسكافي الخطيب)
 أبو محمد عبد الله بن سعيد (الأموي)
 أبو محمد عبد الله بن علي بن سعيد
 النجيري ٤.٧
 محمد بن عبد الله العتيبي ١٢٦
 محمد بن عبد الله بن قادم (أبو جعفر)
 محمد بن عبد الله الكرمانى (أبو عبد الله)
 أبو محمد عبد الله بن محمد (التوزي)
 أبو محمد عبد الله بن مسلم (ابن فتيبة)
 أبو محمد عبد المجيد بن علي الصوفي ٦٢٥
 محمد بن عبد العزيز الدمانجى (ابن أفضل
 الكرجي ٥١٢
 محمد بن عبد الملك ٢٤
 أبو محمد عبيد الله بن عبد الرحمن السكري
 ١٥٤
 محمد بن عبيد الله العتيبي ١٢٥
 محمد بن عثمان الجعد (أبو بكر)
 محمد بن عزيز السجستاني (أبو بكر الغزيري)
 أبو محمد علي بن أحمد ٥٦
 محمد بن علي التهانوي ٦٩
 محمد بن علي الجواد ١٥٠
 محمد بن علي (بن الجيان)
 محمد بن علي بن الحسين (أبو جعفر)
 محمد علي (الدسوقي)
 محمد علي (ابن الدهان)
 محمد بن علي الشاطبي ٥٢٦
 محمد علي عبد الرحمن ١١٢
 محمد علي علوية ٧٤٠
 محمد بن علي الفساني الملقب (ابن عسكر)
 ٦٥
 محمد بن علي اللخمي ١٢٧
 محمد بن عيسى بن أصبغ ١٢١

أبو محمد (ثابت بن أبي ثابت)
 محمد بن حبيب ٥٢ ، ١٢٦ ، ١٢١ ، ٦٦٥ ،
 ٧٤٨
 محمد بن جعفر الهمداني (أبو الفتح)
 محمد بن الحجاج بن نصر الأنباري ١٢٦
 أبو محمد (الحسن بن أحمد الهمداني)
 محمد بن الحسن الأنصاري (أبو بكر)
 محمد بن الحسن (أبو بكر اليزيدي)
 محمد بن الحسن بن دينار (أبو العباس
 الأحول)
 محمد بن الحسن الرؤاسي (أبو جعفر)
 محمد بن حسن بن سباع (شمس الدين)
 أبو محمد الحسن بن محمد التميمي التاهرتي
 ١٢٥
 أبو محمد الحسن بن محمد بن يحيى العلوي
 ٦٥٩
 محمد بن حسين بن علي ٥.٨
 محمد بن الحسين (الفهري)
 أبو محمد حمزة بن علي الزبيرى ٤.٧
 محمد بن خالد البرقي ١٥٠
 محمد أخضر حسين ٢٦٩ ، ٧٥٢
 محمد بن خمر (أبو بكر)
 أبو محمد (ابن درستويه)
 محمد دياب ١١٠ ، ١١١
 محمد بن رعمويه ٥٩٤
 محمد بن رسول البرزنجي ٦.٢
 محمد بن رضوان النمرى الوادى آتى ١٢٧ ،
 ٢.٨
 محمد أبو زبيل ٦٧٦
 محمد بن السائب ٤٠
 محمد بن أبي السرور (البكري)
 محمد سعد الله ٥٩٧ ، ٥٩٩ ، ٦.١ ، ٢ -
 ٦٢٥ ، ٦١٧
 محمد سعيد بن مصطفى الوردى النصاني
 ٤٦
 محمد (بن سلام الجمحي)
 محمد بن شاعر الكتيبي ٥٥ ، ٦٢٢
 محمد شعراوي ٤٧
 محمد بن شنب ٢٧٩ ، ٢
 محمد صديق حسن خان ٤ ، ٢٧٩ ، ٥١٢ ،
 ٥٢٦ ، ٥٢٣ ، ٦.٢ ، ٦١٤ ، ٥ -
 محمد (ابن الطيب الفاسي)

مدركة ١٢٧
 للمنى مصطفى ٨٧ - ٨٩
 المدينى أبو موسى محمد بن أبى بكر عمر بن
 أبى عيسى أحمد بن عمر بن محمد بن
 أبى عيسى الأصفهاني ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ،
 ١٦٥ - ١٧١ ، ١٧٠ ، ٢٧٠
 مرتضى الزبيدى (محب الدين أبو الفيض)
 مرجليوث ٧٢٥
 مرحوم المطار ٥٩٤
 المرزبانى ١٥٧
 أبو المرقال (الزفيان)
 مرقص ٩٢
 مرمجى اللومنى ٢٢٢
 بنو مروان ٢٠
 مروان بن محمد ٢٨
 المزنى (اسماعيل بن يحيى)
 بنو مزينة ٦٢٢
 المستعصم ٥٢٠
 المستغفرى ٦٦٥
 المستنصر بالله (الحكم)
 أبو مسعل الأعرابى ١٢٦
 السعوى ٢٨٦
 ابن مسعود (عبد الله)
 السعودى ١٩ ، ١٥١ ، ٢٠٧ ، ٤٢١
 مسلم ٢٧٠ - ١
 مسلمة بن عبد الملك ١٩ ، ٢٥
 أبو مسمع ٢٢٢
 المسيج ٦٢٨
 المسيب بن علس ٧٠٢
 مصطفى بن حنفي بن حسن الذهبى ٤٧
 مصطفى السقا ١٤ ، ١٦١ ، ٧٤٧
 مصطفى عنانى ٤٢
 مصطفى (المبنى)
 مصطفى ناصف ٧٠٤
 بلو مضر ٤٨٥ ، ٦٢١
 أبو المضرى ١٢٥
 المطرزى (أبو الفتح ناصر بن عبد السيد)
 ابن المظفر (الليث)
 أبو معاذ ٢٢٧
 أبو معاذ (عبد الجبار بن يزيد)
 أبو معاذ (عبد الله بن عائذ)
 المعافى (سلمة بن عبد الله)

محمد بن القاسم الأنبارى (أبو بكر)
 محمد بن أبى القاسم بن بايعوك البقالى
 ١٦٥
 أبو محمد قاسم بن محمد الأنبارى ٥٦ ،
 ١٢١ ، ١٢٧
 أبو محمد (ابن قتيبة)
 محمد القيسى ٥١٠
 محمد كريم خان ٦٨٠
 محمد بن محمد الرامشى (أبو نصر)
 محمد مرتضى الحسينى الزبيدى (محب
 الدين أبو الفيض)
 محمد بن المستنير (قطرب)
 محمد بن مسلم الزهرى ٢٧ ، ٦١٢
 محمد بن مصطفى الداودى (داود زادة)
 محمد بن معمر (الجياني)
 محمد بن منصور (الزاج) ٢٨٢ - ٢
 محمد بن أبى منصور (أبو الفضل)
 محمد بن موسى (أبو بكر)
 محمد بن موسى الخرقى ٥٩٢
 محمد النجارى ٥٧٤
 محمد بن نصر الله (شرف الدين)
 محمد بن هبيرة (صعوداء)
 محمد بن يحيى (بدر الدين القرائى)
 محمد بن يحيى القطيمى ٧٥ ، ٢٧٢ ، ٦٦٥
 أبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدى ٤٠ ،
 ١١٩ ، ١٣٦ ، ١٢٧
 محمد يحيى بن محمد شفيح القزوينى ٦٨٢
 محمد بن يزيد البرد (أبو العباس)
 أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافى ٢٠٨
 محمد بن يوسف الديماطى ٦٠٢
 محمد بن يوسف القونوى (شهاب الدين)
 محمد بن يوسف الكفرطابى ٤٢
 محمود بن أحمد (الزنجاني)
 محمود بن أبى بكر (أبو الشاء)
 محمود خاطر ٥٠٦
 محمود رشدى البقالى ٩٥
 محمود بن عمر (جار الله)
 محمود بن أبى العالى الحوارى (تاج الدين)
 مهيب الدين بن العربى ٥٤٦
 المغبل السعدى ٢٢٥ - ٦
 ابن مخلد ٦٠٥
 المذائنى ١٢٦ ، ١٥١

معاوية بن ابي سفيان ١٧ ، ٢٢ ، ٢٥ ، ٢٧ ،
 ٥٥٨ ، ١ - ٢٨٠ ، ٢٠
 معتب اغنوى ٥٩٢
 ابن العنز (عبد الله)
 المعتزلة ٦٤٤
 المعتمد ١٥٧
 المدائني (ابو العباس احمد بن ابراهيم)
 المنرى (ابو العلاء)
 معروف بن حسان ٢٢٧ ، ٢٨٢
 مصر بن حمار البارقى ٣٤٢ ، ٣٧٨ ، ٤٢٢ ،
 ٤٤٢ ، ٥٥٠ ، ٦٥٨ - ٦٩٦ ، ٩
 المعلوف (لويس)
 معمر بن المثنى (ابو عبيدة)
 المغيرة بن عبد الرحمن القرشي ٢٤
 المفضل بن سلعة (ابو طالب)
 المفضل الضبي ١٣٨ ، ١٣٩ ، ٢٢٦ ، ٢٦٦ ،
 ٤٢٣ ، ٤٦٠ ، ٧٤٨
 مقاتل بن سليمان ٧٥
 ابن مقبل ٤٩٨ ، ٦٠٨ - ٩
 المقتدر ١٥٨
 المقدم ٦٩٧ ، ٦٦٥
 ابو المقدم (الزفيان)
 المقدسي (شرف الدين ابو الحسن على)
 المقرئ ٦٤٧
 المقرئى ٤٧ ، ٦٤١
 ابن مقسم ١٤٠
 ابن المقفع ٢٩
 ابن مقلة ٣٠٥
 ابو المكارم ٢٤٤
 ابو المكارم على بن محمد النحوى الوزير ٦٤
 المكتفى ١٥٨
 مكحول ٢٣
 ابن مكى الصقلى ٩٩ ، ١٠٤ ، ١١٥
 مكى بن محمد (القيشى)
 الملك الفسانى ٦٤١
 ملا على بن سلطان القسارى الهروى ٦٠٣ ،
 ٦٣٥
 المناوى (محمد بن عبد الرووف)
 المنذر ٩٧
 منذر بن سعيد البلوطى ٢٨٢ ، ٢٨٦
 ابو المنذر (ابن الكلبى)
 المنرى (ابو الفضل)

ابو منصور (الازهرى)
 ابو منصور (الثعالبي)
 ابو منصور (الجوالقى)
 ابو منصور الخاتمى ٤٠٨
 ابن منظور ابو الفضل محمد بن مكرم ٢٢٨ ،
 ٢٦٧ ، ٢٥٨ ، ٢٧١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٥ ،
 ٤٢٢ ، ٤٢٩ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ - ٧٤ ، ٥٨٥
 - ٦ ، ٥٩٢ ، ٦١٦ ، ٦٤١ ، ٦٤٣ ،
 ٦٦٠ - ٦٧٨ ، ١ - ٧١٧ ، ٩
 منكر الاغرابى ٢٩٢
 ابو المنهال عيينة بن عبد الرحمن ١٣٦
 منينسكى ٩٤
 ابو مهدية ٦٠٧
 بنو مهرة ١٦٥
 مهسع بن الهميسع بن حمير ٢٨٨
 المهلب بن ابي صفرة ٦٣٣
 مورس ٧٧٥
 موريس بوج ١٢٥
 موسى (عليه السلام) ٦١٤
 موسى بن رباح (ابو عمران)
 ابو موسى الخامض ٥٦ ، ١٣١
 ابو موسى محمد بن ابي بكر الاصفهانى (المدينى)
 ابو موسى محمد بن ابي عيسى عمر الاصفهانى
 (المدينى)
 موفق الدين عبد اللطيف بن يوسف (البغدادى)
 الميدانى (ابو الفضل احمد بن محمد)
 ميرزا محمد على صادق (الشيرازى)
 الميكالى (ابو العباس اسماعيل بن عبد الله)
 مية ٤٦١
 النابغة النيبانى ٢٥٣ ، ٢٧٩ ، ٤٢٣ ، ٤٤١ ،
 ٥١٥ ، ٥٥١ ، ٦٥٣ ، ٦٩٥ - ٦
 ابن ناصر الحافظ ٦٢٨ ، ٦٦٦
 ناصر بن عبد السيد (ابو الفتح)
 نافع ٢٣ ، ٣٥٣
 نباتة ابو خرقة ٥٩٣
 النبط ٧٣
 بنو نبهان ٦٣٣
 النبى (رسول الله)
 ابو النجم ٢٦٥
 النحاس (ابو جعفر احمد بن محمد)
 النخعى ٦٥٦
 ابن النديم ٦ ، ١٣ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ،

هارون بن زكريا الهجرى (أبو على)
 هاسع بن الهميسع بن حمير ٢٨٨
 بنو هاشم ٢٠٨
 هانيء بن قبيصة ٢٤
 الهجرى (أبو على هارون بن زكريا)
 الهذلى ٢٤١ ، ٢٥٠ ، ٤٤٢ ، ٤٤٣ ، ٤٩١ ،
 ٤٩٤ ، ٥٥٠ ، ٦٥٨
 بنو هذيل ١٥ ، ٧ ، ٧٦ ، ٢٥٦ ، ٥٦٠ ،
 ٥٩٠ ، ٦٥٢ ، ٦٩٢ ، ٧٥٢
 الهروى (أبو سهل)
 الهروى (أبو عبيد أحمد بن محمد)
 أبو هريرة ٦٦٤
 هريم بن جارية ٦٢٢
 هزيشيوس السكندرى ٢٢٤
 هسيح بن الهميسع بن حمير ٢٨٨
 ابن هشام ٢٧٠ ، ٣١٢ ، ٦٨٢
 هشام بن ابراهيم الكرنباني ١٢٤ ، ١٢٦ ،
 هشام بن عبد الملك ١٩ ، ٢٧
 أبو هشام (الليث بن المظفر)
 هشام بن محمد (ابن الكلبى)
 هلاديوس السكندرى ٢٢٤
 بنو هلال ٦٥٥
 أبو هلال (العسكري)
 الهمنانى (عبد الرحمن بن عيسى)
 هميان السعدى ٥١٦
 أبو الهميسع ٥٩٦
 الهميسع بن حمير ٢٨٨
 هنتر ٧٧٥
 هند بنت ربيعة بن وهب ٢٥١ ، ٢٨٠ ، ٤٤٠ ،
 ٥٤١ ، ٥٥٢ ، ٦٥٠
 هند بنت عتبة ٥٥٨
 أبو هندام كلاب بن حمزة ٢٩
 هنيد ٢٤٦ ، ٥٤٨ ، ٦٥٧
 بنو هوازن ٧٠ ، ٢٢٤ ، ٦٧٤
 هومير ٢٢٤
 أبو الهيثم ٢٩٢ ، ٢٥٥
 الهيثم بن عدى ٧٥
 أبو الوازع محمد بن عبد الخالق ١٢٦
 وبستر ٧٧١ ، ٧٧٥
 أبو وجزة السعدى ٢٤٢ ، ٥١٤ ، ٥٥٠ ، ٦٥٧
 أبو الوزير عمر بن مطرف ١٤٨
 وفا محمد القونى ١١٠ ، ١١٢

١٥٠ ، ١٤٨ ، ١٢٦ ، ١٢٥ ، ١٢١ ، ٧٥
 ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، ١٥٧ ، ١٥٩ ، ٢٠٨ ،
 ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢٩٧ ، ٢ — ٢٠٦ ، ٢٠٨
 فزار ١٥٩
 النسائى ٢٧١
 النسوى (ابراهيم بن محمد)
 نشوان بن سعيد (الحميرى)
 أبو نصر أحمد بن حاتم ٩٨ ، ٢٢٤ ، ١٢٦ ،
 ١٢٢
 أبو نصر أحمد بن داود الماجرمى ٦٦٥
 نصر بن الأزد ٥٤٢
 أبو نصر اسماعيل بن حماد (الجوهري)
 أبو نصر الحاتمى عبد الله بن سعيد بن حاتم
 الوائلى السجستانى ٤٠٧
 أبو نصر الطلابى ٤٠٨
 نصر بن عبد الرحمن الفزارى (أبو الفتح)
 نصر بن على الجهضمى ٢٧٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٧ ،
 ٣٠٦ — ٧
 أبو نصر الفارابى (اسحاق بن ابراهيم)
 أبو نصر محمد بن محمد الرامشى ١٢١
 نصر بن مضر الأسلى ١٢٦
 نصر (أبو الوفا الهورى)
 نصر بن يوسف ١٢١
 النصيبى (حسن بن موسى)
 أبو النصر ٢٧١
 النصر بن شمىل ٤٠ ، ٥١ ، ١٢٦ ، ١٣٠ ،
 ١٧٧ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٧٩ ، ٨١ ،
 ٢٨٩ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦ — ٣٠٧ ، ٣٢٣ ، ٣٤٩ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦٤ —
 النعمان بن راشد ذو الخرق ٥٩٢
 أبو نصيم الاصبهانى ٦٩٨ ، ٦٦٦
 نفلوية (ابراهيم بن محمد بن عرفة)
 النفاش (أبو بكر محمد بن الحسن)
 بنو النمر بن قاسط ٢٤٧ ، ٢٨١ ، ٤٩٢ ، ٥٦١ ،
 ٥٨١ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦
 النمرىون ٢٢٧
 بنو نهد ٦١٢
 أبو نواس ٧٦٩
 نور الدين على بن غانم المقدسى ٦١٩ ، ٦٤٠ ،
 النووى (أبو زكريا محيى الدين بن شرف)
 ابن الهائم (أحمد بن محمد)
 ابن هاجك (عبد الله بن محمد)

أبو يزيد السائب بن يزيد الكندي ٥٢٦
 يزيد بن مساحق السلمى ٢٨
 يزيد بن معاوية ٢٧
 يزيد بن المهلب ٦٣٣
 يزيد بن أبي يزيد (الرشك) ٢٣
 اليزيدى (أبو محمد يحيى بن المبارك)
 اليسوعيون ٧١١ - ٣١ ، ٧٤١ ، ٧٤٣ - ٤ ، ٤
 ٧٥٨ ، ٧٥٠
 يعقوب (أبو اسحاق بن السكيت)
 يعقوب (إسرائيل)
 يعقوب باشا ارتين ٧٦
 أبو يعقوب يوسف بن يعقوب بن خرذاذ
 النجيري ٤٠٧
 ابن يمش ٩٨
 اليمنى ٧٩
 يوحنا ٩٣
 يوسف (عليه السلام) ٦٧١
 يوسف بن عبد الله (الزجاجي)
 يوسف العش ٢
 يوسف المغربي ١١٢
 يوسف اللوى (ابن الوكيل) ١١٢ - ٣
 يوليوس بولكس ٢٢٤
 يونس بن حبيب ٢٩ ، ٥٠ ، ٧٨ ، ٨٤ ، ٩٨ ،
 ١١٩ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ٢٣٦ ،
 ٤٤٣ ، ٥٢٤

أبو الوفا الهوريني ٤ ، ٤٨٥ ، ٥٧٧
 أبو الوليد ١٤١
 الوليد بن عبد الملك ٢٤ ، ٢٧ ، ٣٠
 الوليد بن يزيد ٢٨
 وليم بنول ٩٤
 ابن وهب ١٦٢
 اليازجى ٩٧ ، ٧٣١
 ياقوت ٦ ، ١٣ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٤٣ ، ٥٢ ، ٥٦ ،
 ١٢١ ، ١٣٧ ، ١٤٨ - ١٥٧ ، ٥٤ - ٦٠ ،
 ١٦٣ - ٧١ ، ٢٩٨ ، ٣٠٣ ، ٣٥٨ ، ٣٨٩ ،
 ٥٠٢ ، ٦٤١ - ٢
 ياقوت الموصلى ٥٠٢
 يونس (الأبا اسقف سمند) ٩٣
 بنو يحمى ٥٤٢
 يحيى ٣٦٥ ، ٣٨٩
 يحيى بن أحمد الفارابي ١٨٠
 يحيى بن أبي بكر (التونسي)
 يحيى بن الحسن العدوى ٦٥٩
 يحيى بن زياد (أبو زكريا)
 يحيى بن معط بن عبد النور زين الدين
 الزوارى ٤٣٤ ، ٥٢٨
 يحيى بن نوفل الحميري ٢٦
 يحيى بن يعمر ٢٨
 بنو يربوع ٥٢٢
 يربوع بن حنظلة ٥٢٢
 يزيد بن ربيعة بن مفرغ ٢٢

فهرس المواضع

برشوب ٦٦٥
 بركة شماء ١٦٢
 برقعيد ٥٩١
 برك الضماد ١٦٢
 برلين ٢٩ ، ٥.٤
 برنوب ٦٦٥
 بريطانيا ٧٦٨
 بسال ٦٢٢
 بستان ابن عامر ١٦٢
 البستان ٦٢٢
 بشاة ٥٤١
 البصرة ٢١ ، ٢٢ ، ٢٦ ، ٧٩ ، ١٢٥ ، ١٥٢ -
 ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ، ٢٢٦ ، ٨ -
 ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٨١ -
 ٢.٧ ، ٢٤٦ ، ٤.٨ ، ٤٢٢ ، ٤٤٤ ،
 ٤٩٢ ، ٥٢٤ ، ٥٥٨ ، ٦٥٥ ، ٦٩٩ ،
 ٧٤٨
 بضاعة ١٦٢
 بغداد ١١٥ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ٢٢٢ ، ٢٢٦ ،
 ٤.٨ ، ٤٢١ ، ٥١٢ ، ٥٢. ، ٥٩٦ ،
 ٧١. ، ٦١٢
 البقاء ٥٩١
 بقاع الكلب ١٦٢
 بقيق الفرقد ١٦٢
 بلاد مصر ٦٢١
 بلخ ١٥٢
 بهونال ٤ ، ٦١٥
 بولاق ٦. ، ٥٤٥ ، ٥٧٢ ، ٦١٧ ، ٦١٨
 بيت جبريل ١٦٢
 بيت رأس ١٦٢
 بيت القدس ٦٢٢
 بيوت ٨٩ ، ١٢٨ ، ١٦٧ ، ٢٨٦ ، ٧٢٦
 توك ٦.٤
 تركيا ٢.٧

الاستانة ٢.٧ ، ٥٢. ،
 آمد ٥٤٢
 ابان ٢٧٧ ، ٥٤٧
 ابانان ٢٧٧ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩
 ابرين ٢٦٩
 انارب ٦.٥
 اجا ٦٢٢
 الاجاة ٦.٥
 احد ٢٥٢ ، ٢٤. ، ٤٢٢ ، ٤٧. ، ٥٥٢ ، ٦٥٢
 الاحسن ١٦٢
 اندريجان ٦٦٤
 اراب ٢٦٩
 اربل ٦٢١
 اسبانيا ٧٨
 اسكوريال ٧٨
 اسوان ٥٩١
 اسيوط ٦٧٥
 الاثنان ٦.٤
 اصبهان ٢٨٢ ، ٥٩٢ ، ٦.٥
 لاعقة ٦٥٩
 اعزاز ٦٧٤
 الاله ٦.٤
 الانطس ١١٥ ، ٢١٢ ، ٤ -
 ابطاكية ٦.٥
 الاهواز ٢٤
 ام اوغال ١٦٢
 بابل ٧٥.
 بلويس ٩١ ، ٩٥ ، ٢١٢ ، ٢١٥
 بتر ابي غنبة ١٦٢
 بتر مصونة ١٦٢
 بشاء ٦.٤
 بحر زومة ٥٨. ، ٦٤٨
 البحرين ١٥٢ ، ٢٥٤ ، ٤٢٩ ، ٧٥٢
 بخارى ٢١ ، ٦٦٥
 بدر ٢٤. ، ٥٥٢

| | |
|------------------------------------|----------------------------------------|
| ذات الملكث ٥١٦ | تهامة ١٥١ ، ١٥٤ ، ١٥٧ ، ١٧٠ ، ٢٤٢ ، |
| رامهرمز ٦٦٤ | ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ، ٦٩٢ ، |
| رايط ١٦٢ | تونس ٩٥ |
| الرصافة ١٩ | الثفور ٥٤٢ |
| رضوى ١٥٥ | ثلبوت ٦٢٩ |
| رنقاء ١٦٢ | الجزائر ٩٥ |
| الروحان ١٦٢ | الجزيرة ٢٢٧ ، ٧٥٢ |
| رومية ٥٨٠ ، ٦٤٨ | جوتنجن ١٦١ |
| الرى ١٥٢ | الجوف ٤٢٩ |
| زبيد ٥٧٥ | الجيزة ٦٧٥ |
| الستاران ٢٢٤ | حباشة ١٦٢ |
| سجستان ٤٧ | الحجاز ٢٢ ، ٢٢ ، ٧٦ ، ٨٢ ، ١٢٥ ، ١٢٧ ، |
| السراة ٤٢٩ | ١٥٠ ، ١٥٥ — ٦ ، ١٧٠ ، ٢٥٢ ، |
| سلع ٦١٢ — ٣ ، ٦٣٠ ، | ٢٥٦ ، ٢٢٧ ، ٢٧٧ ، ٤٢٩ ، ٤٤٢ ، |
| سلمى ٦٢٤ | ٤٦٩ ، ٤٨٥ ، ٤٩٥ ، ٥٤٧ — ٨ ، ٧٥٢ |
| سمرقند ١٥٢ | حجر ١٥٢ ، ١٥٦ |
| سمنود ٩٢ | حصن منصور ٦٢١ |
| سمرة ٥٥٢ ، ٦٥٢ | حصرموت ٦٢٩ |
| السند ١٥١ ، ٥٢٠ ، | حقال ١٦٤ |
| سورية ٢٢ ، ٩٥ ، ١١١ | حلب ٦٠٥ |
| الشام ١٥٨ ، ٣٦٩ ، ٤٢٩ ، ٧٥٢ | حمص ٦٧٤ |
| الشحر ٤٢٩ ، ٦٤٨ | الحندان ١٦٢ |
| الشرجة ٦٢١ | حيدر آباد ٥٨ ، ٧٢٥ |
| شمصير ٣٦٩ | الحرّة ١٤٩ ، ٢٦٦ |
| الصعيد ٥٩١ ، ٦٧٦ | خراسان ٢١ ، ٧١ ، ٢٨٠ ، ٢٨٨ ، ١ — |
| صقلية ١١٥ | ٢٩٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٠ ، ٣٠٧ ، |
| الصمان ٢٢٤ | خرم ٧١ |
| صنعا ٦٤٨ | خرق ٥٩٢ |
| الصين ١ ، ٢٠ ، | ام خرمان ١٦٢ |
| الطائف ١٥٥ ، ٥٨٠ ، ٦٤٩ ، ٧٥٢ | خليج ١٦٢ |
| طما ٦٧٥ | ام خنور ١٦٢ |
| طموة ٦٧٥ | خواززم ١٦٢ ، ٦٩٠ ، |
| طموية ٦٧٥ | خير ٥٤٠ ، |
| طمية ٦٧٥ | خير ٥٤٠ ، |
| طنجة ٦٠١ | دانية ٢٧٢ |
| طود ٥٩١ | دشت ٦٠٥ |
| طنة (المدينة) | دمشق ٢ ، ٧٥ ، ٢٢٤ ، ٦٥٩ ، ٧٥٢ |
| العارض ٢٤٢ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩ ، ٦٤٩ | الدهناء ٢٣٤ ، ٥٤٢ |
| العالية ٣٦٦ | دبلر بكر ٥٤٢ |
| عنن ٦٤٨ | ذات عرق ٥٢٤ ، ٥٤٨ — ٩ ، ٦٢٢ ، ٦٤٩ |

قلهات ١٦٤
القنان ٢٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٥٤٩
قنوة ١٦٣
قوص ٥٩١
القيروان ٢٨٦ ، ٢٨٢
الكلج ٦٧٦
تلكنة ٦١٨
الكوفة ٢١ ، ٢٢ ، ٧٩ ، ١٥٢ ، ١٥٦ ، ١٥٨ ،
١٧٢ ، ٢٣٦ ، ٧ — ٥٢٤ ، ٧٤٨
كيسوم ٦٢١
لبنان ٩٥ ، ١١١ ، ١١٥
لنين ٣١٤
اللولي ١٦٢
ليسك ١٦٧
لين ٩٤
مجفونية ١٦٣
مخفق ١٦٣
المدائن ٢٤
مدين ٥٩٦
المدينة ١٧ ، ١٩ ، ١٥٥ — ٦ ، ١٧ ، ٢٢٧ ،
٢٤٣ ، ٢٥٢ ، ٣٧٧ ، ٤٢١ ، ٤٢٩ ،
٤٦١ ، ٤٩١ ، ٥١٤ ، ٥٤٧ — ٨ ،
٥٧٣ ، ٥٨٠ ، ٦١٢ — ٣ ، ٦٤٨ ،
٦٧٢
مريح ١٦٤
المرتاحية ٦٧٥
مر ١٦٢
مرسية ٢١١
مرو ١٥٢ ، ٢٨١ ، ٢٨٣ ، ٥٩٣
مصر ٥٨ ، ٧٢ ، ٩٢ — ٩٤ ، ١١١ — ١١٣ ،
١١٥ ، ١٢١ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٥٤ ،
١٦٤ ، ٢٨٦ ، ٢٢٧ ، ٤٠٧ ، ٦٥٩ ،
٦٦٥ ، ٦٧٥ — ٦ ، ٦٨١ ، ٧٢٢ ،
٧٣٥ ، ٧٥٢
المغرب ٩٥ ، ١١٥ ، ١٦٣ — ٤ ، ١٧ ،
مقراة ٦٤٨
مكة ١٦ ، ١٥٣ ، ١٥٥ — ٧ ، ١٦٣ ، ١٧ ،
٢٥٦ ، ٢٨٢ ، ٢٨٦ ، ٤٢٩ ، ٥٢٨ ،
٦١٢ ، ٦٧٢

العراق ١٥١ ، ٢٢٢ — ٣ ، ٢٢٥ ، ٢٥٦ ،
٢٥٨ ، ٢٠٠ ، ٢٢٧ ، ٤٢٩ ، ٤٨٨ ،
٥٢٥ ، ٥٢٠ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩
عرفات ٢٧٧ ، ٥٤٧
العرمة ٢٤٣ ، ٥١٤ ، ٥٤٨ ، ٦٤٩
العروض ٦٧٢
العقوق ٢٤٦ — ٧ ، ٤٩٣ ، ٥٥٩ ، ٦٥٩
العقيق ١٥٣ ، ٢٥٢ ، ٢٤٣ ، ٢٧٧ — ٨ ،
٢٨٢ ، ٤٢١ ، ٤٢٤ — ٥ ، ٤٤٢ ، ٤٤٤ ،
٥ — ٤٦٩ ، ٤٩١ ، ٥١٤ ، ٥٤٧ — ٩ ،
٥٦٠ — ١ ، ٥٨٠ ، ٦٤٨
العقيقان ٢٧٧ — ٨ ، ٢٨٢ ، ٥٤٧ ، ٦٤٩
عكاف ٢٦٠
عمان ٧٥٢
العمق ٢٥٦
العمق ٢٥٦
عنزة ٦٧٤
العنز ٦٧٤
عيقة ١٦٤
عين التمر ٦٥٥ — ٦
عيهم ٢٨٩
عيهوم ٢٨٩
الفريية ٦٦٥
الغور ٢٨٩
فارس ٢٢٢ ، ٤٠٨
فتاخ ٥٤٢
الفسطاط ١٥٢
فيينا ٩٤
الفيوم ٦٧٥
القاسية ٢١
القاهرة ٤١ ، ٧٨ ، ٩٠ ، ٩٤ — ٥ ، ١٦١ ،
١٦٧ ، ٢٠٧ ، ٦١٨
أبو قبيس ١٦٢
القنوين ١٦٣
قرار ١٦٣
قراس ١٦٤
قراش ١٦٤
رطبة ٣١٣
قلهات ١٦٤

فهرس الكتب

لابى تراب ٢٩٨
استدراك الغلط الواقع في كتاب العين لابی
بكر الزبيدي ٢٧٦ - ٧ ، ٢٠٢ - ٤
٢٠٩ ، ٣١١
الاستدراك لما أغفله الخليل لابی الفتح محمد
ابن جعفر الهمداني المراهي ٢٠١
الأسماء للزمخشري ٥١٢
أسماء الأماكن لابی محمد الحسن بن أحمد
الغندجاني الأعرابي الأسود ١٦٠
أسماء البلدان والأمكنة والجبال والمياه لابی
الفتح نصر بن عبد الرحمن الفزاري
١٦٥
أسماء الجبال والمياه والأودية لأحمد بن
ابراهيم ١٥٢
أسماء جبال تهامة وسكانها وما فيها من
القرى وما ينبت عليها من الأشجار وما
فيها من المياه لعرام بن الأصمغ السلمي
١٥٤
أسماء الخيل لابی عبيدة ١٢٦
أسماء مياد العرب للسكوني ١٥٨
أسواق العرب لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩
اشتقاق البلدان لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩
اصلاح الخلل الواقع في الصحاح لعلی بن
يوسف القفطي ٥٢٦
اصلاح المنطق لابن السكيت ٨٣ ، ٩٩ -
١٠٢ ، ١١٦ ، ١٨٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ،
١٩٥ ، ٢٧٥ ، ٤٣٨ ، ٦٣٢
أصول الكلمات العامية لحسن توفيق ١١١
أضائة الأدموس ورياضة الشموس من
اصطلاح صاحب القاموس للسجلماسي
الهلالی ٦٠١
أضائة الراموس وافاضة الناموس على أضائة
القابوس لابن الطيب الفاسي ٦٢٤ -
٢٥ ، ٦٦٥
الأضداد لابی حاتم السجستاني ٢٤٥ ،
٥٥٧ - ٨ ، ٥٦٣ ، ٦٥٤

ابتهاج النفوس بذكر ما فات القاموس
المنسوب للفيوز آبادي ٦٠٢
الابل للاصمعي ٤٣٨
أبنية الأسماء لابن القطاع ١٩٦
الاتقان في علوم القرآن للسيوطي ٢٩ ، ٧٤ ،
٧٦ ، ٣٣٧ ، ٦٤١ -
أحكام الأساس لمحمد بن عبد الرؤوف المناوي
٧١٠
الأجناس للأصمعي ٤٣٨ ، ٤٥٩
الإحسان في علوم القرآن لمحمد بن أحمد بن
عقيلة ٦٤١
أحكام باب الأعراب عن لغة الأعراب لجبرائيل
فرحات ٦٣٦ - ٨ ، ٧٢٠ ، ٧٣١
أحوال الخيل لمحمد بن رضوان النمري ١٢٧
أخطاؤنا في الصحف والدواوين للزعبلاوي
١٠٧
أدب الكتاب (أدب الكتاب) لابن قتيبة ٨٣ ،
٨٥ ، ٩٧ ، ١٠٠ - ١٠٣ ، ١١٦ ،
١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٢ ، ١٤٢ ،
١٧٣ ، ١٨٠ ، ١٨٨ ، ١٩٢ ، ٦٠٦ ،
٦٠٨
الأدوية للتيغاشي ٦٥٩
ارتشاف الضرب لابی حيان ٧١
الأرضون للحسن بن محبوب السراد ١٥٠
الأرضون والمياه والجبال والبحار لسعدان بن
المبارك ١٥٠
الأريب في غريب القرآن لابن الجوزي ٤٤
أزهد الرياض للقاضي عياض المقرئ ٦٤٧
أساس البلاغة للزمخشري ٥ ، ٦ ، ٥٩ ،
١٠٧ ، ٢٩٦ ، ٣٦٤ ، ٤٧٨ ، ٥١١ ،
٥٧٢ ، ٩٢٦ - ٣٠ ، ٦٤١ ، ٦٥١ ،
٦٥٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ، ٦٦٥ ، ٦٦٧ -
٨ ، ٦٧٥ ، ٦٩٠ - ٧١٠ ، ٧١٣ ،
٧١٨ ، ٧٢٢ ، ٧٣٨ ، ٧٤٣ ، ٧٨٣
٧٨٥
الاستدراك على الخليل في المهمل والمستعمل

انساب اللغويين للاب انستاس ماري الكرملى ٧٤٩
 الاغانى على حروف المعجم لحيش بن موسى
 الفصي ١٣
 اغراض لابي الحسن الرماني ٢٧٥
 اغلاط الخواص والعوام لابن الجوزى ١١٠
 افتعل للصفاني ١٨٢
 الافراد والجمع لابي جعفر الرؤاسي ١٧٢
 الافصح لعبد الفتاح الصميدى ١٩٦ ، ٢١٣
 الافصح في زوائد القاموس على انصحاح
 للسيوطي ٦.٦
 الاقليم لهشام بن محمد الكلبى ١٤٩
 الاقتراح للسيوطي ١٥
 اقرب الموارد في فصيح العربية والشوارد
 لسعيد الشرتونى ٩ ، ٧١٦ - ٢٢ ،
 ٧٢٥ ، ٧٣٠ - ١
 الاقسام واللفات لمقاتل بن سليمان ٧٥
 الالفاظ لابن السكيت ١١٩ ، ٢١٠ ، ٢٧٥
 الالفاظ الفارسية العربية لادى شرح ٨٩
 الالفاظ الكتابية لعبد الرحمن بن عيسى
 الهمدانى ٥.٧
 الالفاظ المهموزة لابن جنى ١٢١
 الالفاظ والحروف لابي نصر الفارابى ١٥ ،
 ٧٥١
 الفية في غريب القرآن لزين الدين عبد الرحيم
 ابن الحسين العراقى ٤٧
 الامالى لاحمد بن فارس ١٦٠
 الامالى للقالى ٨٢ ، ١٤١ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ،
 ٣١٤ ، ٣٢٤ - ٥
 الامصار للجاحظ ١٥١
 الامصار وعجائب البلدان للجاحظ ١٥١
 انباء القمر ، بابناء العمر لابن حجر ٦٤٧
 انباء الرواة لانباء الرواة للقفطى ٦
 الانتصار للخليل فيما رد عليه في العين لابي
 بكر الزبيدى ٣.٦
 الانجيل ٩٣ ، ٦٣٦ ، ٧٧٧
 الانساب لابي عبيد القاسم بن سلام ٦٥٥ ،
 ٦٥٩
 انساب البلدان لهشام بن محمد الكلبى
 ١٤٩
 انساب الخيل لابي عبيدة ٦٤١

انساب العرب لابي عبيدة ٦٤١
 انفعل للصفاني ١٨٢
 الانهار لهشام بن محمد الكلبى ١٤٩
 الاهوازيات لابي على الفارسي ٢٧٥
 الاودية والجبال والرمال للحسين بن محمد
 الراقى ١٥٩
 الاوطان والبلدان للجاحظ ١٥١
 اوقيانوس في ترجمة شرح القاموس ٦٨٢
 البارغ لابي طالب الفضل بن سلمة الكوفي
 ٤ ، ٥ ، ٢.٢
 البارغ لابي على القالى ٣ ، ٥ ، ٨ ، ٢٩٧ ،
 ٣٠١ - ٢ ، ٢١٢ - ٢١ ، ٢٨٦ ،
 ٢٩١ ، ٢٩٢ ، ٢٩٦ ، ٤٢١ ، ٤٩٥ ،
 ٥٧١ - ٢ ، ٥٨٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٩ ،
 ٦٤٦ ، ٦٧٨ ، ٧٤٨
 البداية والنهاية لابن كثير ٢٩٧
 البرهان القاطع لحسين بن خلف التبريزى ٩٠
 البستان لعبد الله البستاني ٧٢٦ - ٨ ،
 ٧٤٧ ، ٧٦٠
 بصائر ذوى التمييز في لطائف كتاب الله العزيز
 للفروزآبادى ٦٤١
 البغداديات لابي على الفارسي ٢٧٥
 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة
 للسيوطي ٦ ، ٣.٥ ، ٦٤١ ، ٦٤٧
 البلاغة عند الزمخشري لمصطفى ناصف ٧.٤
 البلدان لاحمد بن محبوب البرقى ١٥٣
 البلدان للجاحظ ١٥١
 البلدان للحسن بن محبوب السراد ١٥٠
 البلدان لابي حنيفة الدينورى ١٥٥
 البلدان لاحمد بن خالد البرقى ١٥٠
 البلدان الصغير لهشام بن محمد الكلبى ١٤٨
 البلدان الكبير لهشام بن محمد الكلبى ١٤٨
 البلغة في ائمة اللغة للفروزآبادى ٦٤١
 البلغة في اصول اللغة ١٥٠
 البلغة في اصول اللغة لاحمد صديق حسن ٤ ،
 ٦.٣ ، ٦٣٥
 البهاء للفراء ١.٣
 بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من
 الغريب لعلى بن عثمان المردينى ٤٥ ،
 ٤٨

للسيوطي ٦٢
التذييل والتكميل لما استعمل من اللفظ
الدخيل لعبد الله بن محمد المنرى
البشيشي ٨٧
ترجمان اللغة لمحمد يحيى بن محمد شفيق
القزويني ٦٨٢
ترويح الأرواح في تهذيب الصحاح لمحمود بن
احمد الزنجاني ٥٠٤
تسمية ما في شعر امرئ القيس من أسماء
الرجال والنساء وأنسابهم وأسماء
الأرضين والجبال والمياه ١٤٩
تصحيح القاموس المحيط لاحمد تيمور ٦١٧
تصحيح لسان العرب لاحمد تيمور ٥٦٩ :
٥٧٢ ، ٦١٨
التطور والتجديد في الشعر الأموي ٢٨
تعريب الألفاظ الفارسية لاحمد بن كمال
باشا ٨٧
التعريفات للسيد الشريف الجرجاني ٦٩ :
٧٦٢
التعليقات والنوادر لهارون بن زكريا الهجري
١٣٦ ، ١٤٢
تفسير الجلالين لجلال الدين السيوطي ٧٤
تفسير الزمخشري (الكشاف)
تفسير غريب القرآن العظيم لمصطفى بن حنفي
النهبي المصري ٤٧
تقريب الفريبين لسليم بن ايوب الرازي ٥٧
تقويم الفساد والزال عن جهته من كلام
العرب لأبي حاتم السجستاني ١٤٦
التكملة لاحمد بن محمد البشتي الخارزنجي
٢٨٥ ، ٢٩٨ - ٣٠١ ، ٣٥٧
التكملة فيما يلحن فيه الصامة للجواليقي
١٠٥ - ١٠٧ ، ١٠٩
التكملة والذيل والصلة للصفاي ٣٠٢ ،
٣٨٨ ، ٥١٢ ، ٥٢٠ ، ٥٣٠ ، ٥٣٤ ،
٥٣٦ ، ٥٣٩ ، ٥٤١ ، ٥٤٢ ، ٥٨٢ -
٥ ، ٥٩٢ ، ٦٣٤ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٦٠ ،
٦٦٣ ، ٦٦٧ - ٨
التكملة أو التكميل والصلة والذيل لأبي
الفيض مرتضى الحسيني الزبيدي ٦٠٣
التنبيه ٦٧

بهجة النفوس في المحاكمة بين الصحاح
والقاموس للقراقي ٦٠٦
البيان والتبيين للجاحظ ٢٠
تاج الأسماء في اللغة ٥١٢
تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي
٩ ، ١٢ ، ٨٠ ، ٩٦ ، ١٠٧ ، ٢٥٥ :
٢٦٧ ، ٢٩٣ ، ٣٦٣ - ٤ ، ٣٦٩ ،
٣٧١ ، ٣٨٩ - ٩٠ ، ٤٢٢ ، ٤٦٥ ،
٥٠٢ - ٣ ، ٥١٣ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ،
٥٨٤ ، ٥٩١ ، ٥٩٥ ، ٦٠١ - ٥ ،
٦١٧ ، ٦١٩ ، ٦٢٤ ، ٦٢٦ ، ٦٣٥ ،
٦٣٩ - ٧٩ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٧٠٧ ،
٧١٢ ، ٧١٨ ، ٧٢٢ - ٤ ، ٧٢٦ ،
٧٣٤ ، ٧٣٩
تاج اللغة وصحاح العربية (الصحاح)
تاج المصادر لاحمد بن علي البيهقي بوجعفر
١٧٨ ، ٢٠٣
تاريخ الأدب السرياني من نشأته الى الفتح
الإسلامي لمراد كامل وحمدى البكري
٢٢٣
تاريخ الأدب العربي لبروكلمن ٦
تاريخ الصفدي ٦٤٧
التبصرة في كليات علم الصرف ٦٨٢
التبصر ٦٦٥
التيان في غريب القرآن لاحمد بن محمد
الهائم المصري ٤٧
تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لابن مكى
الصقلى ١٠٤
التثنية والجمع للأخفش الأصغر ١٧٤
التثنية والجمع للجرمي ١٧٢
التجريد في الصحابة للنهبي ٦٤١
تحفة الأجيال للملك الفسائي ٦٤١
تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب لأبي
حيان ٤٥ - ٤٧
التحفة الوفائية في اللغة العامية لاسيد وفا
محمد القونى ١١٣ - ١١٦
تحقيق الهمز لأبي زيد الأنصاري ١١٧
التذكرة لداود الأنطاكي ٦٣٣ ، ٦٤١ ، ٦٤٨ ،
٦٥٩
التذكرة للقالي ٦٦٥
التذييل والتنقيب على نهاية الغريب

تصنيف ، وخطا في تفسيرها ومعانيها
وتحريف ، في كتاب الغربيين لمحمد بن
الناصر الفارسي السلمي ٦٥ ، ٦٧
التنبيه والايضاح عما وقع في كتاب الصحاح
لابن بري ٥١٨ ، ٥٢٠ ، ٦ - ٥٢٩ ، ٥٤٤ -
٥٦٢ ، ٥٦٧ - ٥٧١ ، ٥٩٢ ، ٦٠٦ ،
٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦٢٧ - ٦٦٠ ، ٦٦٥ ،
٦٧٨
تنبيهات اليازجي ٧٣١
التنبيهات على اغاليط الرواة لعلي بن حمزة
البصري ١٣٧ ، ١٤٠ ، ٢٠٨
تلقيح العين لابن التياني ٢٠١
تنقيح العين لابن التياني ٢٠١
تنقيح الصحاح للزنجاني ٥٠٤
تهذيب الابنية والافعل لابن القطاع ٦٤١ - ٢
تهذيب الاسماء واللفات لمحيي الدين بن
شرف النووي ٦٦
تهذيب الالفاظ العامية لمحمد علي السوفى
١١٣
تهذيب التهذيب لابن حجر ٥١
تهذيب التهذيب لمحمود بن ابي بكر التنوخي
الاموي ٣٥٨ - ٩
تهذيب الصحاح لمحمود بن احمد الزنجاني
٥٠٤
تهذيب العامي والمخرف لحسن علي البدرابي
١١٣
تهذيب لسان العرب لعبد الله اسماعيل
الصاوي ٥٧٣
تهذيب اللغة للازهري ٥ ، ٦ ، ٦٨ ، ١٢٨ ،
٢٢٩ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ - ٤ ، ٢٩٤ ،
٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٢٢ - ٦٥ ، ٣٦٧ -
٩ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ - ٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ،
٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ - ٦ ، ٤٣٢ ،
٤٨٨ ، ٤٩١٤ - ٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥ ،
٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥٣١٤ ، ٥٤٣ -
٦ ، ٥٤٩ ، ٥٥٢ - ٥٥٤ ، ٦٩ ،
٥٧١ ، ٥٨٠ ، ٦ - ٥٩٢ ، ٦٤٠ ،
٦٤٢ - ٣ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٥٩ -
٦٤ ، ٦٧٨ ، ٦٩٧
التوراة ٦٣٦
التوسط لابن دريد ٢٠٥ - ٦

ثقيف ٣٠
الجامع لاسماعيل بن يحيى المزني ٦٧
الجامع لابي حسن الرمانى ٢٧٥
الجامع لابن القزاز ٥٠٠ ، ٦٦٦
الجامع لمحمد بن حسين بن علي ٥٠٨
الجامع في اللغة لمحمد بن عبد الله الكرمانى
٢٩٨
الجامع لشرح الرازي ٦٧
جبال العرب وما قيل فيها من الشعر لخلف
الاحمر البصرى ١٤٨
الجبال والامكنة والمياه للزمخشري ١٦٢
انجبال والاودية لشمر بن حمدويه ١٥٢
الجراد لوخفش الاصغر ١٢٤
الجراد لابي حاتم السجستاني ١٢٤
الجراد لابي نصر احمد بن حاتم ١٢٤
جزيرة العرب للاصمعي ١٥٠ ، ١٧٠
جزيرة العرب للحسن بن عبد الله السيرافي
١٥٩
الجمع بين الصحاح والغريب المصنف لابراهيم
ابن قاسم البطليوسى ٥١٢
الجمع بين العباب والحكم لاحمد بن عبدالقادر
ابن مكتوم ٣٩٢
الجمع والتشنية لابي زيد الانبارى ١٧٢
الجمع والتشنية لابي عبيدة ١٧٢
الجمع والتشنية في القرآن للفراء ١٧٢
الجمهرة لابن دريد ٥ ، ٧١ ، ٨٣ - ٨٥ ،
٨٧ ، ١٢٠ ، ١٢١ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ،
١٦٢ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٨١ ، ١٩٤ ،
٢٨٤ ، ٢٩٦ ، ٣٠٢ ، ٣١٢ ، ٣٤٠ -
٣ ، ٣٤٦ ، ٣٤٩ ، ٣٥١ - ٢ ، ٣٥٨ ،
٣٧٥ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ،
٣٩١ ، ٤٠٤ - ٣٤ ، ٤٣٨ ، ٤٤٦ ،
٤٥٧ ، ٤٦٣ - ٤ ، ٤٦٩ ، ٧١ ،
٤٧٧ - ٩ ، ٤٩٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٠ ،
٥١٨ ، ٥٤٣ ، ٥٤٥ ، ٥٤٨ - ٩ ،
٥٥١ ، ٥٥٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ ، ٥٦٧ -
٩ ، ٥٧١ ، ٥٨٢ ، ٣ - ٥٩٢ ،
٦٣٢ ، ٦٤١٤ ، ٦٤٥ ، ٦٦٠ ، ٦٦٣ ،
٦٦٨ ، ٦٧٨ ، ٦٩٧ ، ٧٤٩ ، ٧٨٣

١١٣
تهذيب التهذيب لابن حجر ٥١
تهذيب التهذيب لمحمود بن ابي بكر التنوخي
الاموي ٣٥٨ - ٩
تهذيب الصحاح لمحمود بن احمد الزنجاني
٥٠٤
تهذيب العامي والمخرف لحسن علي البدرابي
١١٣
تهذيب لسان العرب لعبد الله اسماعيل
الصاوي ٥٧٣
تهذيب اللغة للازهري ٥ ، ٦ ، ٦٨ ، ١٢٨ ،
٢٢٩ ، ٢٧٤ ، ٢٨٣ - ٤ ، ٢٩٤ ،
٢٩٧ ، ٣٠٣ ، ٣٢٢ - ٦٥ ، ٣٦٧ -
٩ ، ٣٧٨ ، ٣٨٣ - ٤ ، ٣٨٦ ، ٣٨٩ ،
٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٥ - ٦ ، ٤٣٢ ،
٤٨٨ ، ٤٩١٤ - ٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٥ ،
٥١٢ ، ٥١٤ ، ٥١٨ ، ٥٣١٤ ، ٥٤٣ -
٦ ، ٥٤٩ ، ٥٥٢ - ٥٥٤ ، ٦٩ ،
٥٧١ ، ٥٨٠ ، ٦ - ٥٩٢ ، ٦٤٠ ،
٦٤٢ - ٣ ، ٦٤٨ ، ٦٥١ ، ٦٥٩ -
٦٤ ، ٦٧٨ ، ٦٩٧
التوراة ٦٣٦
التوسط لابن دريد ٢٠٥ - ٦

الخطط للمقريزي ٦٤١
 الخلاصة المرضية لعبد الرموف ابراهيم
 وسيد علي الألفي ١١٤
 خلق الانسان لاحمد بن فارس ١٣١
 خلق الانسان لاحمد بن محمد النحاس ١٣١
 خلق الانسان للاصمعي ١٣٠ ، ١٣١ ، ٥٢٤
 خلق الانسان لابن الاعرابي ١٣١
 خلق الانسان لثابت بن أبي ثابت ١٣١
 خلق الانسان لأبي حاتم السجستاني ١٣١
 خلق الانسان للحامض ١٣١
 خلق الانسان للحسن بن عبد الله لكثة ١٣١
 خلق الانسان لداود بن الهيثم التنوخي ١٣١
 خلق الانسان للزجاج ١٣١
 خلق الانسان لأبي زيد الانصاري ١٣١
 خلق الانسان لأبي زياد الكلابي ١٣١
 خلق الانسان لسعدان بن المبارك الضرير ١٣١
 خلق الانسان للصفاني ١٣١
 خلق الانسان لعبد الله بن سعيد الخوافي
 ١٣١
 خلق الانسان لأبي عبيدة ١٣٠
 خلق الانسان لأبي عمرو الشيباني ١٣٠
 خلق الانسان للقاسم بن محمد الأنباري
 ١٣١
 خلق الانسان للقالبي ١٣١
 خلق الانسان لابن قتيبة ١٣١
 خلق الانسان لقطرب ١٣٠
 خلق الانسان لأبي مالك عمرو بن كركرة ١٣٠
 خلق الانسان لأبي محلم الشيباني ١٣١
 خلق الانسان لمحمد بن أحمد الوشاء ١٣١
 خلق الانسان لمحمد بن حبيب ١٣١
 خلق الانسان لمحمد بن عثمان الجعد ١٣١
 خلق الانسان لمحمد بن القاسم الأنباري ١٣١
 خلق الانسان للمفضل بن سلمة ١٣٠
 خلق الانسان لأبي نصر محمد بن محمد
 الرامشي ١٣١
 خلق الانسان لنصر بن يوسف ١٣١
 خلق الانسان ليوسف بن عبد الله الزجالي
 ١٣١
 خلق الخيل لهشام بن ابراهيم الكرنباني
 ١٢٦

جمهرة النسب لابن الكلبي ٦٥٥ ، ٥٢٢ ، ٦٥٥ ،
 ٦٥٩
 جوهرة الجمهرة للمصاحب بن عباد ٤٢٤
 الجيم لشمر بن حمدويه الهروي ٢٩٢
 الجيم لأبي عمرو الشيباني ٥ ، ٧٨ ، ٨٢ -
 ١٢٧ ، ٢٢٦ ، ٧٨٢
 حاشية أحمد بن عبد العزيز الفيلاي ٦٢٢
 حاشية ابن الأمير ٦٣٥
 حاشية سعدى جليبي سعد الله بن عيسى ٦١٩
 حاشية الفضل بن محمد القصياني ٤٢٠
 حاشية محمد بن علي الشاطبي ٥٢٦
 حاشية نور الدين علي بن غانم المقدسي ٦١٩
 الحجة في قراءات الأئمة السبعة لابن خالويه
 ٦٤١
 الحرات لأبي عبيدة ١٤٩
 الحروف لأبي عمرو الشيباني (الجيم)
 الحشرات لأبي حاتم السجستاني ١٢٤
 الحشرات لأبي خيرة الأعرابي ٢٥ ، ١٢٤
 الحشرات لأبي عمرو بن العلاء ١٢٤
 الحشرات لهشام بن ابراهيم الكرنباني ١٢٤
 الحصائل لأبي الأزهر البخاري ٢٠٠ - ١ ،
 ٢٥٧
 حضر انخيل لأبي عبيدة ١٢٦
 الحلبيات لأبي علي الفارسي ٢٧٥
 حلي النواهد علي ما في الصحاح من الشواهد
 لخليل بن أيبك الصفدي ٥٢٦ - ٨
 حلية العروس ، نظم اضاءة الأدموس للكردي
 ٦٠١
 حلية الفرسان وشعار الشجعان لعلي بن
 عبد الرحمن بن هذيل ١٢٧ ، ١٢٩
 حمى المدينة وجبالها وأوديتها للمدائني ١٥١
 الحماسة لأبي تمام ٢٦٥
 حواشي ابن بري (التنبيه والايضاح عما
 وقع في كتاب الصحاح)
 حياة الحيوان للدميري ٦٤١ ، ٦٦٦
 الحيرة وتسمية البيع والديارات لهشام بن
 محمد الكلبي ١٤٩
 الحيات لأبي عبيدة ١٢٤
 خزانة الأدب للبغدادي ١٤١ ، ٢٦٨
 الخصائص لابن جني ٢٨٠ ، ٦٤١
 خصائص البلدان للجاحظ ١٥١

الدر السنية لحسين فتوح ومحمد علي
عبد الرحمن ١١٢
الدر اللقيط في أعلاط القاموس المحيط
لداود زادة محمد بن مصطفى الداودي
٦.٦
الدر النثر للسيوطي ٦٢
درة الفواص للحريزي ٩٧ ، ٩٨ ، ١.٩ ،
١١٢ ، ١١٦
دلالات النبوة لأبي نعيم الإصبهاني ٦٢٨ ،
٦٦٦
الدليل إلى مرادف العاصم والدخيل لرشيد
عطية ١١. ، ١١١ ، ١١٥
ديوان الأدب لفارابي ٥ ، ٧١ ، ١٧٨ - ٩ ،
١٩٧ ، ١٩٨ - ٢.٠ ، ٢.٢ - ٢
٤٧٨ ، ٤٨٦ - ٧ ، ٥٢٨ ، ٦٢٢
ديوان رؤبة ٣٩.
ديوان الضعفاء للنهبي ٦٤١
الذباب لابن الأعرابي ١٢٤
ذروة الملتقط في خلق الخيل لمحمد بن علي
اللخمي ١٢٧
ذيل حياة الحيوان للسيوطي ٦٤١
ذيل الفصيح لعبد اللطيف بن يوسف
البغدادي ١.٦ ، ١.٧ ، ١.٩
ذيل النوادر للقالي ١٤٥
الراموز للسيد محمد بن حسين بن علي
١.٥ - ١.٨
رجل الطاووس لمحمد بن رسول البرزنجي
٦.٣
الرد على الخليل لابن درستويه ٢.٦
الرد على الخليل واصلاح ما في كتاب العين
من الغلط والمحال للمفضل بن سلمة
٢.٢ ، ٢٦
الرد على الليث للأزهري ٢٣
الرد على المفضل في الرد على الخليل لابن
درستويه ٢.٦
الرد على المفضل في نقضه على الخليل
لنظويه ٢.٦
الرد على من نفي كتاب العين عن الخليل لابن
درستويه ٢.٦
رفع الاصر عن كلام أهل مصر ليوسف المغربي ١١٢

خلق الفرس للأصمعي ١٢٦
خلق الفرس لثابت بن أبي ثابت ١٢٧
خلق الفرس للحسن بن عبد الله لكفة ١٢٧
خلق الفرس للزجاج ١٢٧
خلق الفرس للقاسم بن محمد الأنباري ١٢٧
خلق الفرس لقطرب ١٢٦
خلق الفرس لمحمد بن أحمد الوشاء ١٢٧
خلق الفرس لمحمد بن القاسم الأنباري ١٢٧
خلق الفرس للنضر بن شميل ١٢٦
خلق الفرس ليوسف بن عبد الله الزجاجي ١٢٧
الخيال لأحمد بن أبي طاهر ١٢٧
الخيال للأصمعي ١٢٦
الخيال لابن الأعرابي ١٢٦
الخيال للتوزي ١٢٦
الخيال للحسن بن أحمد الأعرابي الفندجاني
١٢٧
الخيال لأبي عبيدة ١٢٦
الخيال لأبي عكرمة عامر بن عمران الضبي ١٢٦
١٢٦
الخيال لأبي عمرو الشيباني ١٢٦
الخيال لعمرو بن أبي عمرو الشيباني ١٢٦
الخيال لأبي الفضل العباس بن الفرج الرياشي
١٢٧
الخيال لابن قتيبة ١٢٧
الخيال لأبي مالك عمرو بن كركرة ١٢٦
الخيال لأبي عزم الشيباني ١٢٦
الخيال لمحمد بن حبيب ١٢٦
الخيال لمحمد بن عبيد الله العتبي ١٢٦
الخيال لأبي المنذر هشام بن محمد الكلبي ١٢٦
الخيال لأبي نصر أحمد بن حاتم ١٢٦
الخيال لليزیدی محمد بن العباس ١٢٧
الخيال الصغير لابن دريد ١٢٧
الخيال الكبير لابن دريد ١٢٧
الخيال الملمعة للحسن بن علي النمری ١٢٧
الخيال والرهان للمعاني ١٢٦
الخيال وشيائها للقالي ١٢٧
دائرة المعارف الإسلامية ٣ ، ٢٢٥
الدارات للأصمعي ١٥. ، ١٧.
دارات العرب لأحمد بن فارس ١٦.
الدخيل في اللغة العربية لفؤاد حسنين علي
٩.

شرح العلاقات السبعة لابن الأثير ٦٤١
 شرح المقامات الحريية للشريشي ٦٤١
 شرح نظم الفصيح لابن الطيب الفاسي ٦٢٤ ، ٦٢٣
 شرح الروى في الزيادة على غريب الهروى
 لابن عسكر محمد بن على الفسائى
 المانقى ٦٥
 شعر جرير للسكرى ١٥٤
 الشفا ٦٢٩
 شفاء الفليل فيما فى كلام العرب من الدخيل
 لشهاب الدين أحمد بن محمد الخفاجى
 ١.٩ ، ٨٧
 شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم
 لنشوان بن سعيد الحميرى ٢.٤ ، ٥٢٨
 الشوارد فى اللغات للصفانى ١٤٦
 الصاحبى لأحمد بن فارس ٤٧٦
 الصحاح للجوهري ٤ ، ٥ ، ٧٢ ، ٩٢ -
 ٩٤ ، ١.٧ ، ١٨. ، ١٩٨ ، ٢٩٦ -
 ٢٥٩ ، ٢٨٩ ، ٤٧٣ ، ٤٧٩ ، ٤٨٤ -
 ٥٢٤ ، ٥٣٦ - ٤٦ ، ٥٥١ - ٢ -
 ٥٥٤ - ٨ ، ٥٦. - ٧١ ، ٥٧٨ -
 ٨٥ ، ٥٩٢ - ٣ ، ٦.٦ ، ٦١٢ - ٥ -
 ٦١٧ - ٨ ، ٦٢٢ - ٤ ، ٦٢٩ ، ٦٣١ -
 ٣ - ٦٣٦ ، ٦٤. ، ٦٤٢ ، ٦٥١ ، ٦٥٣ -
 ٦٥٣ ، ٦٥٥ - ٦ - ٦٥٩ ، ٦٣ - ٦٦
 ، ٦٦٨ ، ٦٧. ، ٦٧٥ - ١ ، ٦٧٥ -
 ٦٧٨ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٦٨٦ ، ٧١٨ -
 ٧٢٢ ، ٧٨٢ - ٤
 صحيح البخارى ٥٦ ، ٦٣ ، ٦١٢ ، ٦٢٤
 صحيح مسلم ٥٧
 الصحيحان ٢٧. -
 صحيفة العلمين ٧٤٧
 صراح اللفه لأحمد بن عمر بن خالد ٦٨٢
 الصرف للشافعى ٢٤٥ ، ٥٥٥ ، ٦٥٤
 الصفات للأصمى ٢.٧
 الصفات للحسن بن عبد الله لكثة ٢.٩
 الصفات لآبى خيرة الأعمري ٢.٦
 الصفات لآبى زيد الأنصارى ٢.٧
 الصفات للقاسم بن محمد الديمرى ٢١.

الروض الأنف للسهلى ٦٤١
 الروضة ٦٧
 الزاهر فى غرائب ألفاظ الامام الشافعى
 للازهري ٦٦
 الزهر اليساع على قول صاحب القاموس
 ولا مانع لمحمد بن يوسف الدمياطى
 ٦.٢
 زوائد الامالى للقالى ٦٤١
 الزيادات بكشف الحلوانى ٦٧
 السامى للميدانى ٥١٢
 سر الصناعة لابن جنى ٩ ، ١٠ ، ٦٤١ ،
 سر الليال لأحمد فارس الشديقى ٢٢٢ ،
 ٥٩٩ ، ٦١٧
 السلم للسمنودى ٩٢
 السلم الكبير لآبى اسحاق بن العسال ٩٢
 السلم الملقى والنهب المصفى لآبى اسحاق
 ابن العسال ٩٢
 سمك اللآلى لآبى عبيد انبرى ١٤٤
 السنن لآبى داود الطيالسى ٥٦ ، ١٦٢ ،
 ٢٧١
 السنن للنسائى ٢٧١
 سهم الاخطاف فى وهم الالفاظ لمحمد بن ابراهيم
 ابن الحنبلى ٩٨
 السيرة لابن اسحاق ١٦٢
 الشافى فى شرح مسند الشافعى لابن الأثير
 ٦١
 شرح خطبة القاموس لمحمد بن عبد الرؤوف
 المناوى ٦.٢ ، ٦١٨
 شرح درة الفواص للشهاب الخفاجى ٩٩
 ١.٩
 شرح ديوان الهذليين للسكرى ٦٤١
 شرح الرافعى على لوجيز ٦٧
 شرح سنن أبى داود للخطابى ٥٦
 شرح الشافعية للرضى ٢٢٩
 شرح الشفا ٦٢٨
 شرح شواهد نزهة القلوب لأحمد بن
 عبد الجليل التميمى ٤٣
 شرح صحيح البخارى للخطابى ٥٦
 الشرح الكبير فى فقه الشافعية ٥٩٥
 شرح كفاية التحذير لابن الطيب الفاسى ٦٢٤
 شرح العلاقات للفاهى ٦٢٩

٤ ، ٣٦٩ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ، ٣٧٨ ،
 ٢٨٢ ، ٢ ، ٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٣ - ٦
 ٤.٥ ، ٤.٩ - ١.٠ ، ٤٢١ ، ٤٢٧ -
 ٢١ ، ٤٢٣ - ٤ ، ٤٣٨ ، ٤٤٠ ، ٤٤٥ ،
 ٤٥٧ ، ٤٥٩ ، ٤٦٣ - ٤ ، ٤٦٩ ، ٧١ ،
 ٤٧٧ ، ٤٩٢ - ٣ ، ٤٩٥ ، ٥٠٣ ، ٥١٤ ،
 ٥٤٣ ، ٥٤٨ ، ٥٥٤ ، ٥٦٢ ، ٥٦٤ -
 ٥ ، ٥٧١ - ٢ ، ٥٨١ ، ٥٩٢ ،
 ٥٩٦ ، ٦٤٦ ، ٦٥٠ - ٦٥٠ ، ٦٦٠ ، ٦٧٠ ،
 ٦٧٨ ، ٦٩٦ - ٧ ، ٧٤٩ ، ٧٨٢ ، ٧٨٥

غراس الأسلي لابن حجر ٧١.

غريب الحديث لإبراهيم بن محمد النسوي ٥٧
 غريب الحديث لإسماعيل بن الحسن البيهقي ٥٦
 غريب الحديث لإسماعيل بن عبد القافر
 ٥٧ ، ٥٨

غريب الحديث للأصمى ٥٢ ، ٥٣

غريب الحديث لابن الأعرابي ٥٣

غريب الحديث لثابت بن عبد العزيز ٥٤

غريب الحديث لثعلب ٥٥

غريب الحديث لابن الجوزي ٥٧ ، ٦٠

غريب الحديث لابن الحاجب ٦٠

غريب الحديث للحري ٥٥ ، ٥٨

غريب الحديث للحسن بن محبوب انفراد ٥٢

غريب الحديث لحمد بن محمد الخطابي

٥٢ ، ٥٤ ، ٥٦ ، ٥٨

غريب الحديث لابن درستويه ٥٦

غريب الحديث لابن دريد ٥٦

غريب الحديث لأبي زيد الأنصاري ٥٢

غريب الحديث لسلمة بن عاصم الكوفي ٥٢

غريب الحديث لسلمة بن عاصم الكوفي ٥٢

غريب الحديث لشمر بن حمدويه الهروي ٥٤

غريب الحديث لعبد القافر بن اسماعيل

٥٧ ، ٥٨

غريب الحديث لعبد الملك بن حبيب الأليزي

٥٣

غريب الحديث لأبي عبيد أحمد بن محمد

الهروي ٥ ، ٦

غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام

٥١ ، ٥٢ - ٥٧ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٤٢٨

غريب الحديث لأبي عبيدة ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣

الصفات للنضر بن شميل ١٣٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٨
 صفات الجبال والأودية وأسمائها بمكة ودا
 والها لعزير بن الفضل الهذلي ١٥٧

صفة جزيرة العرب للقدوة ١٥٦

صفة جزيرة العرب للهمداني ١٥٨

صفة الفرس لعلي بن عبيدة الريحاني ١٢٦

صفو الراح من مختار الصحاح لعبد الرحمن

ابن عيسى الهمداني ٥٠٧

صناعة الفناء وأخبار المغنين وذكر الأصوات

التي غنى فيها على الحروف لقريص

المغني ١٣

ضالة الأديب للحسن بن أحمد الأعرابي

الضندجاني ١٤٢

ضالة الأديب في الجمع بين الصحاح والتهديب

لمحمود بن أبي العالي الحواري ٢٥٨

- ٩ ، ٥١٢

ضوء القابوس في وزائد الصحاح على القاموس

٦١٤

الضوء اللامع للسخاوي ٦٤٧

طبقات القراء لابن الجزري ٧٤

طبقات ابن قاضي شهبة ٣٠٦ ، ٦٤٧

الطبقات الكبير لابن سعد ٢٧١ ، ٦٢٨ ،

٦٦٧

طبقات النحويين للزبيدي ٦

طراز اللغة للسيد علي خان ٦١٤

العالم في اللغة لأحمد بن أبان بن السيد ٢١٠

٢١٠

العباب للصناني ٨ ، ١٧١ ، ٢٥٨ ، ٢٧١ ،

٤٦٥ ، ٥٢٠ - ٤٣ ، ٥٧١ ، ٥٧٦ ،

٥٨٠ ، ٥٨٢ - ٩٢ ، ٥٩٥ - ٦ ، ٦١٣ ،

٦١٩ ، ٦٢٧ ، ٦٤١ ، ٦٥٠ ، ٦٥٢ -

٦ ، ٦٦٠ - ٣ ، ٦٦٨ ، ٦٧٧ - ٨ ،

٦٨٦ ، ٧٣٩ ، ٧٥٨

العقارب لأبي عبيدة ١٢٤

العين للخليل ٢ - ٥ ، ٨ ، ٩ ، ٣٦ ، ٧١ ،

٧٨ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ١٢٣ ، ١٤٨ ، ١٧١ ،

٢١٨ - ٢١٢ ، ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٣٠ ،

٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ - ٧ ، ٢٤٠ -

٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ - ٩ ، ٢٥١ -

٢٨٢ - ٢٨٥ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٣ -

٢٥٥ ، ٢٥٧ - ٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٤ -

غريب القرآن للاخفش الأوسط ٤٠
غريب القرآن للاصمعي ٤٠
غريب القرآن لشطب ٤٠ ، ٤١
غريب القرآن لابن دويد ٤٢
غريب القرآن للزاهد ٤٢
غريب القرآن لأبي زيد أحمد بن سهل البلخي ٤٢
غريب القرآن لعبد الرحمن بن عبد المنعم الخزرجي ٤٤
غريب القرآن لعبد الله بن عباس ٢٩ ، ٥٠
غريب القرآن لعبد الله بن محمد الصدوي ٤٠
غريب القرآن لعبد الواحد بن أحمد المليحي ٤٣
غريب القرآن لأبي عبيد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٥
غريب القرآن لأبي عبيدة ٤٠ ، ٤١
غريب القرآن لعلي بن سليمان الاخفش ٤٢
غريب القرآن لعمر بن محمد (ابن الشحنة) ٤٤ ، ٤٥
غريب القرآن لأبي فيد مؤرج السدوسي ٤٠
غريب القرآن لابن قتيبة ٤٠ - ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٠
غريب القرآن لمحمد بن أبي بكر الرازي ٤٤ ، ٤٥
غريب القرآن لمحمد بن الحسن الأحول ٤٠
غريب القرآن لمحمد بن الحسن الأنصاري النقاش ٤٢
غريب القرآن لمحمد بن سلام ٤٠
غريب القرآن لمحمد بن عثمان الجعد ٤٢
غريب القرآن لمحمد بن يوسف الكفرطابي ٤٣
غريب القرآن للمفضل بن سلعة ٤٢
غريب القرآن للمقريزي ٤٧
غريب القرآن للنضر بن شميل ٤٠
غريب القرآن لفظويه ٤٢
غريب القرآن ليحيى بن المبارك اليزيدي ٤٠
الغريبان لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي ٥٨ ، ٦٠ ، ٦٢ - ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٩٦ ، ٦٩٦
٦٤١
غريب مسند أحمد بن حنبل للحضرمي ٥٦

٥٥ -
بب الحديث لأبي عدنان عبد الرحمن بن عبد الأعلى ٥٠
بب الحديث لعلي بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم ٥٢
بب الحديث لعلي بن المقرة الأثرم ٥٣
بب الحديث لأبي عمرو الشيباني ٥١
بب الحديث لعمر بن أبي عمرو الشيباني ٥٣
بب الحديث لعمر بن محمد القاضي ٥٦
بب الحديث لقاسم بن ثابت السرقسطي ٥٦
بب الحديث لقاسم بن محمد الأنباري ٥٦
غريب الحديث لابن قتيبة ٥٢ ، ٥٤ - ٥٧ ، ٦٢ - ٦٤
غريب الحديث لقطرب ٥٢
غريب الحديث لابن كيسان ٥٥
غريب الحديث للمبرد ٥٥
غريب الحديث لمحمد بن أبي بكر المدني ٦٠
غريب الحديث لمحمد بن حبيب ٥٣
غريب الحديث لمحمد بن عبد السلام الخشني ٥٥
غريب الحديث لمحمد بن عبد الله بن قادم ٥٣
غريب الحديث لمحمد بن عثمان الجعد ٥٥
غريب الحديث لمحمد بن علي الدهان ٥٧ ، ٦٠
غريب الحديث لمحمد بن القاسم الأنباري ٥٦
غريب الحديث لمحمود بن أبي بكر الأرموي ٦٠
غريب الحديث لأبي موسى الحامض ٥٦
غريب الحديث للنضر بن شميل ٥١
غريب القرآن لابان بن تغلب ٣٩ ، ٤٠
غريب القرآن لإبراهيم بن عبد الرحيم العروضي ٤٢
غريب القرآن لأحمد بن كامل ٤٢
غريب القرآن لأحمد بن محمد المرزوقي ٤٣
غريب القرآن لأحمد بن محمد بن يزداد الطبري ٤٠

فعل وأفعل لابن السكيت ١٨٠
فعل وأفعل لعبد الرحمن بن محمد الأنباري
١٨١

فعل وأفعل لأبي عبيد ١٨٠

فعل وأفعل لأبي عبيدة ١٨٠

فعل وأفعل للفراء ١٨٠

فعل وأفعل للقاسم بن القاسم الواسطي
١٨١

فعل وأفعل للقالي ١٨١

فعل وأفعل لقطرب ١٨٠

فعل وأفعل لابن القوطية محمد بن عمر ١٨١
فقه اللغة للثعالبي ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ،
١٣٣ ، ١٧٤ ، ٢١٣ ، ٢٨٠ ، ٦٤١

الفلسفة اللغوية لجورجي زيدان ٢٢٣

فلق الاصباح في تخريج احاديث الصحاح
للسيوطي ٥٢٩

فلك القاموس لعبد القادر بن أحمد الميمني
٦١٣

فهرسة أبي الحسن الشاربي ٣١٢ - ٣

الفهرست لابن النديم ٦ ، ١٣ ، ٢٩٧ ، ٣٠٦

فهرسة ما رواه عن شيوخه محمد بن خير ٦
ألفيدا المقدسة ٢٢٥

القاموس الطبي لمحمود رشدي البقلي ٩٥

قاموس العوام لحليم دموس ١١٤

القاموس المحيط للفروزاندي ٣ ، ٤ ، ١٤ ،

٦٨ ، ٩٢ ، ١٠٧ ، ١١٢ ، ١٦٩ ، ١٧١ ،

٢٧٥ ، ٣٩١ - ٢ ، ٤٧٢ ، ٥٠٠ - ٢ ،

٥٠٨ - ٩ ، ٥٢٨ ، ٥٤٣ ، ٥٧٤ -

٦٧٩ ، ٦٨١ - ٦ ، ٧١١ ، ٧١٣ ،

٧١٥ ، ٧١٧ ، ٧١٩ - ٢١ ، ٧٢٣ ،

٧٢٦ ، ٧٣٠ ، ٧٣٤ ، ٧٣٩ ، ٧٤٢ ،

٧٤٤ ، ٧٤٧ - ٨ ، ٧٥٠ - ١

قبائل العرب ومياها وجبالها للغدة ١٥٦

القرآن الكريم ١ ، ١٦ ، ٣٠ ، ٣١ - ٣٣ ،

٣٥ ، ٣٩ - ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٩ ، ٦٠ ،

٦٢ - ٦٤ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ،

٧٦ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ٨٨ ،

٩١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٤ ، ١١٦ ،

١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ، ١٣٩ ، ١٤١ ،

١٧٣ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٦ - ٧ ،

الغريب المصنف لأبي عبيد ٨٥ ، ٨٦ ، ١١٩ ،

١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٨ ، ١٢٢ ، ١٣٣ ،

١٤٠ ، ١٧٢ ، ١٧٥ ، ١٧٧ ، ١٨٠ ،

١٩٠ ، ٢٠٧ - ٨ ، ٢١٠ - ١٢ ،

٢٧٥ ، ٤٣٨ ، ٥٠٢ ، ٥١٢

الغريب المصنف لأبي عمرو الشيباني ٢٠٧

الغريب المصنف لعمر بن أبي عمرو

نسيباني ٢٠٨

الغريب المصنف للقاسم بن معن ٢٠٦

الغريب المصنف لقطرب ٢٠٧

غلط العين لمحمد بن عبد الله الخطيب

الاسكافي ٢٠٥

غوامض الصحاح لخليل بن أيبك الصفدي

٥٢٦

فائت الجمهرة لمحمد بن عبد الواحد الزاهد

٢٩٨ ، ٤٣٤

فائت العين للخليل بن أحمد ٢٩٧

فائت العين لمحمد بن عبد الواحد الزاهد

٢٩٨

فائت الفصح لمحمد بن عبد الواحد الزاهد

٢٩٨

فائت المستحسن لمحمد بن عبد الواحد

الزاهد ٢٩٨

الفاثق في غريب الحديث للزمخشري ٥ ، ٦ ،

٥٧ - ٥٩ ، ٦٢ ، ٥٠٩ ، ٦٢٩ ،

٧٠٦ ، ٧٠٨ ، ٧٨٣

فاكهة البستان لعبد الله البستاني ٧٢٧

فتح القدوس في شرح خطبة القاموس

للسجلماي الهلالي ٦٠٢

الفصح ثعلب ٨٢ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ،

١١٦ ، ٤٣٨ ، ٦٣٢ ، ٦٤١

فعال للصفاني ١٩٦

فعل وأفعل للأحول ١٨٠

فعل وأفعل للأصمعي ١٨٠

فعل وأفعل للتوزي ١٨٠

فعل وأفعل لأبي حاتم السجستاني ١٨٠

فعل وأفعل لابن درستويه ١٨١

فعل وأفعل لابن دريد ١٨٠

فعل وأفعل للزجاج ١٨٠

فعل وأفعل لأبي زيد ١٨٠

كشف الظنون لحاجي خليفة ٤ ، ٦
كفاية المتحفظ لابن الأجدابي ١٢٤ ، ١٢٥ ،
١٢٩ ، ١٣٤ ، ٢١٣ .

الكلا والشجر لأبي زيد الأنصاري ٢٨٨
الكليات لأبي البقاء الكفوي ٦٩ ، ٧٦٢
كلمات عامية أو دخيلة وما يقابلها من الكلمات
العربية الصحيحة لعلمي اللغة العربية
١١٢

الكلمات غير العربية الواقعة في القرآن الكريم
لحمزة فتح الله ٧٦

الكلم النوابع للزمخشري ٧.٨
اللامع المعلم العجائب ، الجامع بين المحكم
والصواب للفيروزآبادي ٣٩٢ ، ٥٧٥ - ٦
لياب الآساب للسمعاتي ٦٤١
اللبن لأبي زيد الأنصاري ٢٤
لحن العامة للزبيدي ١.٤

لسان العرب لابن منظور ٨٠ ، ١.٧ ، ٢٥٠ ،
٣٥٨ ، ٣٩٢ ، ٤٢٢ ، ٥٢٦ ، ٥٤٤ -
٧٤ ، ٥٨٥ - ٨ ، ٦١٦ ، ٧ - ٦٤٠ ،
٦٤٤ ، ٦٤٦ ، ٦٤٨ ، ٦٥٠ - ٦٥٢ -
٣ ، ٦٥٥ ، ٦٥٦ ، ٦٥٩ ، ٦٥ - ٦٦٧ ،
٩ - ٦٧١ ، ٦٧٦ ، ٦٧٨ ، ٩ -
٦٨٦ ، ٧١٨ ، ٩ ، ٧٢٢ ، ٧٥١

اللغات للأصمعي ٨٣

اللغات لأبي زيد لأنصاري ٨٣ ، ٨٤

اللغات لأبي عبيدة ٨٣

اللغات لأبي عمرو الشيباني (الجيم)

اللغات لعمر بن أبي عمرو الشيباني ٨٣

اللغات للفراء ٨٣

اللغات ليونس بن حبيب ٧٨

اللغات في القرآن لعبد الله بن عباس ٧٣ - ٥

لغات القرآن للأصمعي ٧٥

لغات القرآن لابن دريد ٧٥

لغات القرآن لأبي زيد الأنصاري ٧٥

لغات القرآن للفراء ٧٥

لغات القرآن لعبد بن يحيى القطيعي ٧٥

لغات القرآن لهشام بن محمد الكلبي ٧٥

لغات القرآن للهشام بن عدي ٧٥

لغات مختصر ابن العاجب ، لعبد بن عبد

السلام الأموي المكي ٦٦

١٨٩ ، ١٩١ ، ١٩٢ ، ١٩٧ ، ٢.٢ ،

٢.٥ ، ٢.٨ - ٩ ، ٢١٩ - ٢٠ ،

٢٢٥ - ٢٦٠ ، ٢٦٨ ، ٢.٢ -

٢٥٢ ، ٢١٢ ، ٢٢٤ - ٢٢٧ ، ٢٥٠ ،

٢٦٥ - ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٩٠ ،

٥.٥ ، ٥٤٤ - ٥ ، ٥٦٩ ، ٥٧١ ،

٥٧٩ ، ٥٨٩ ، ٥٩٤ ، ٦٢١ - ٢ ،

٦٢٨ ، ٦٤١ ، ٦٧٦ ، ٦٨٤ ، ٦٩٠ -

١ ، ٧.٢ ، ٧.٥ - ٦ ، ٧١٢ ، ٧١٥ ،

٧٢٤ ، ٧٤٢ ، ٧٥١ ، ٧٨٠ ، ٧٨٤

القرطبان لمحمد بن أحمد بن مطرف الكناني
٤٩

قسمة الأرضين لهشام بن محمد الكلبي ١٤٩

قطر المحيط لبطرس البستاني ٧١١ - ٦ ،

٧١٨ - ٩ ، ٧٤٣

القلب والابتنال لابن السكيت ٦.٩

القوانين لابن الجيعان ٦٦٥ .

قوانين الدواوين للأسعد بن ممان ٦٤١

القول المانوس لعبد الباسط بن خليل الحنفي

٦١٩

القول المانوس لعبد الرؤف المناوي

٦٢٤

القول المانوس بتحرير ما في القاموس

لبندر الدين القرافي المصري ٦١٩ - ٢٣

القول المانوس بشرح معلق القاموس لبندر

الدين القرافي المصري ٦.٢ ، ٦١٨

القول المانوس في صفات القاموس لعبد

سعد الله ٥٩٧ - ٩ ، ٦.١ ، ٦١٧

القول المقتضب فيما وافق لغة أهل مصر من

لغة العرب لعبد بن أبي السرور البكري

١١٢ ، ١١٥

قيد الأوابد من الفوائد لأبي الفضل أحمد بن

محمد الميداني ٥٢٦

الكامل للمبرد ٨٢

الكتاب لسيبويه ٢٤٥ ، ٢٦٨ ، ٢٨٧ ،

٣٧٥ ، ٤٩٤ ، ٥٢٤

كسر الناموس لعبد الله بن شرف الحسنی

٦١٩

الكشاف للزمخشري ٤٥ ، ١.٧ ، ٢٢١ ،

٧.٤ ، ٧.٦ ، ٧.٨

كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي ٦٩

- المجرد لكراع على بن الحسن الهنائي ١٢٨
٢٠٩ ، ٦٠٦
- مجلة اسلاميات ٢ ، ٣٢٤
- مجلة الجمعية الآسيوية الملكية ٥ ، ٥٦٩
- مجلة الضياء ٦٠٩ - ٦١٠ ، ٦١٧
- مجلة لفة العرب ٦١٧
- مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق ٢ ،
٢٣٤ ، ٧٥٢
- مجمع الأقوال لأبي البقاء العكبري ٦٤١
- مجمع الأمثال للميداني ٦١٥ ، ٦٣٣
- مجمع البحرين للصفاني ٥١٩ - ٢٠ ، ٥٣٠
٤٢ - ٥٣٧ ، ٥٣٤ ، ١
- مجمع البحرين لفخر الدين الطويحي النجفي
٦٨٢
- مجمع السؤالات من صحاح الجوهري
للفيروز آبادي ٥٢٨
- مجمع الفرائب في غريب الحديث لعبد الفاهر
ابن اسماعيل الفارسي ٥٧ ، ٥٨
- المجمل لأحمد بن فارس ٣ ، ٥ ، ٣٦٥ ،
٣٦٧ ، ٤٠٤ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٦٦ -
٧٨ ، ٤٨٠ ، ٤٨٢ ، ٥١٨ ، ٦٠٦ ،
٦١٠ - ٦١١ ، ٦٢٩ ، ٦٤١ ، ٧١٧ ،
٧٥٠ ، ٧٨٣
- الحرف والعامى لحليم فهمي ١١٤
- الحكم لابن سيده ٢٩٧ ، ٣٥٩ ، ٣٧٢ -
٣٩٣ ، ٣٩٥ - ٦ ، ٥٠٠ ، ٥٣٣ ،
٥٣٨ ، ٥٤٣ - ٥ ، ٥٤٧ - ٥١ ،
٥٥٣ - ٥٧٢ ، ٥٧٦ - ٧ ، ٥٨٠ - ٩٢ ،
٥٩٥ ، ٦١٣ ، ٦١٩ ، ٦٢٧ - ٨ ،
٦٣٢ ، ٦٤٠ ، ٦٤٢ ، ٦٤٩ ، ٦٥٩ -
٦ ، ٦٦٢ - ٣ ، ٦٦٦ ، ٦٦٨ ،
٦٧٠ - ١ ، ٦٧٨ ، ٧٨٥
- المحيط للصاحب بن عباد ٨ ، ٢٩٧ ، ٣٦٠ ،
٧١ - ٣٩١ ، ٣٩٣ ، ٣٩٦ ، ٥١٨ ،
٥٣٩ ، ٥٤٣ ، ٥٧١ - ٢ ، ٥٨٣ -
٥ ، ٥٩١ - ٢ ، ٦٦٦
- المحيط بلفات القرآن لأحمد بن علي البيهقي
٧٥
- محيط المحيط لبطرس البستاني ٩٠ ، ٧١١
٦ - ٧١٨ ، ٢١ - ٧٢٣ ، ٤ -

- ٨٣ - هـ
عبد الجوهري في رد خباط الجوجري
للسيوطي ٥٢٨
- نصف القمط على تصحيح ما استعملته العامة
من العرب والدخيل والمولد والأغلط
للقنوجي ١٠٨
- ليس في لغة العرب لابن خالويه ١٤٥
ما اتفق لفظه واختلف مسماه من الأمكنة
المنسوب إليها نفر من الرواة ، والمواضع
التي ذكرت في مغازي رسول الله ،
لمحمد بن موسى الحازمي ١٦٦
- اتفق لفظه واختلف معناه في الأماكن
والبلدان المشبهة الخط لعلي بن محمد
العمراني ١٦٤
- ما اختلف واختلف من أسماء البقاع لأبي
موسى محمد بن عمر الأصفهاني ١٦٦
- ما أغفله الخليل في كتاب العين ، وما ذكر
انه مهمل وهو مستعمل ، وما هو
مستعمل وقد أهمل ، لمحمد بن عبد الله
الكرماني ٢٩٨
- ما أهمل الجوهري من لغة ، للصفاني ٥١٨
٩ - ٥٣٧ ، ٥٣٩
- ما تفرد به بعض أئمة اللغة للصفاني ١٤٦
- ما تلحن فيه العوام للكساني ٩٧
- المؤتلف والمختلف للآمدي ٩٨ ، ١٤١
- المؤتلف والمختلف في أسماء البلدان لمحمد بن
موسى الحازمي ١٦٦
- ما جاء من المبني على فعال لعلي بن عيسى
الربيعي ١٩٦
- ما لا يسع الطبيب جهله لابن الكتبي ٦٣٣
- ما يحتاج إليه الكاتب من مهموز ومقصور
وممدود مما يكتب بالألف والياء لابن
جني ١٢١
- مبادئ اللغة للخطيب الاسكافي ١٢٤ ، ١٢٥ ،
١٢٩ ، ١٤٥ ، ٢١٠ ، ٣٠٥
- المتفق وضعا والمختلف صقعا للفيروز آبادي
١٦٩
- التقدمة ٩٢
- المتون للسيوطي ٧٥ ، ٧٦
- الثنى والكنى والبنى والسواخي والمثبه
والمخل ليعقوب بن السكيت ١٧٢

للفروز آبادي ٥٩٢
المرقاة الوفية في طبقات الحنفية للفروز
آبادي ٥٩٢
المزهر للسيوطي ١ ، ٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ،
١٠٩ ، ١٣٥ - ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٧٣ ،
١٩٦ - ١٩٧ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٣٠٣ ،
٣٠٥ ، ٤٣١ - ٤٣٢ ، ٤٩٩ - ٥٠٠ ،
٦٠٧ ، ٦١٣ ، ٦٢٦ ، ٦٤٤ - ٦ ،
٧٨٢
مسائة لأبي زيد الأنصاري ١٤٠
المستدرک من الزيادة في كتاب البارع لأبي
علي القالي على كتاب العين للخليل بن أحمد،
لأبي بكر الزبيدي ٣٠١ ، ٣٢١
المستقصى في الأمثال للزمخشري ٦١٥ ،
٦٤١ ، ٧٠٦ ، ٧٠٨
المسند لأحمد بن حنبل ٢٧١
المشارك لعياض ٦٠٦ ، ٦٢٨ ، ٦٦٦
المشرك وضعا والمفترق صقعا لياقوت ١٤٩ ،
١٦٩
مشكل غريب القرآن لمكي بن محمد القيسي
٤٣
مشكل القرآن لابن قتيبة ٤٩ ، ٥٠
المصادر لأحمد بن محمد الميداني ١٧٨
المصادر للأصمعي ١٧٧
المصادر للجرمي ١٧٧
المصادر للحسين بن علي الزوزني ٩٢
المصادر لأبي زيد الأنصاري ١٧٧
المصادر لأبي زيد البلخي ١٧٧
المصادر لأبي عبيدة ١٧٧
المصادر للكساني ١٧٧
المصادر للنضر بن شميل ١٧٧
المصادر لفظويه ١٧٧
المصادر ليحيى بن أحمد الفارابي ١٨٠
المصادر ليحيى بن أبي بكر التونسي ١٨٠
المصادر في القرآن لابراهيم بن يحيى الزبيدي
١٧٧
المصادر في القرآن للفراء ١٧٧
المصباح النير لأحمد المقرئ الفيومي ٦٦ ،
٦٨ ، ٦٩ ، ٤٨٥ ، ٥٠٧ ، ٥٩٥ ، ٦٠٢ ،
٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦٢٣ ، ٦٥٦ ،

٧٢٦ ، ٧٣٠ ، ١ - ٧٤٣
مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي
٣٥٨ ، ٥٠٤ - ٥٠٨ ، ٥١٠ - ١١ ،
٦٣٦ ، ٦٤١ ، ٧١٧
مختار الصحاح لمحمود بن أحمد الزنجاني
٥٠٦ ، ٥٠٣
مختار مختار الصحاح لداود بن محمد
القارص ٥٠٧
المختصر لابن الحاجب ٦٧
المختصر لابن أبي الحسين بن عبد الله ٥٩٢
المختصر للكرخي ٦٧
المختصر للمزني ٦٧
مختصر التحفة في غريب القرآن لقاسم
الحنفي ٤٦
مختصر التهذيب لعبد الكريم بن عطاء الله
الإسكندري ٣٥٨
مختصر الجوهرة لمحمد بن نصر الله بن عنين
الأنصاري ٤٣٤
مختصر الزاهر للزجاجي ٣١٢
مختصر سيرة ابن اسحاق ، لابن هشام ٣١٢
مختصر الصحاح لابن الصائغ الدمشقي ٥٠٤
مختصر العين لأبي بكر الزبيدي ٥ ، ٣٠٢ ،
٣٠٥ ، ٣٠٧ - ١٢ ، ٣٧٣ ، ٣٧٦ ،
٣٨٥ ، ٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٤٢٢ ، ٦٠٦ ،
٦٣٣ ، ٦٤٥ ،
مختصر العين لعلي بن القاسم السنجاني ٣٠٧
مختصر القاموس لعلي بن أحمد الهيتي ٦٣٥
مختصر قوانين الدواوين لابن الجيعان ٦٤١ ،
٦٦٥
مختصر الواضحة للمفضل بن سلمة ٣١٢
المخصي لابن سيده ٨٣ ، ٨٦ ، ٩٣ ، ١٢٢ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ ،
١٣٣ ، ١٣٤ ، ١٤٦ ، ١٧٥ ، ١٧٨ ،
١٨٥ ، ١٩٥ ، ٢١١ - ٢٢٤ ،
المدخل إلى كتاب العين ٢٨٢ ، ٣٠٧
مد القاموس للين ٤ ، ٩٦
مراتب النحويين لأبي الطيب اللقوي ٢٩٠
مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع
١٦٩
مرج البحرين لويحيى بن محمد ٦٠٦
المرقاة الأرفعية في طبقات الشافعية

معجم الصحابة لأحمد بن علي الهمداني ١٤
معجم الصحابة لابن فهد ٦٤١
المعجم الصغير للبغوي ١٣
المعجم الصغير لسليمان بن أحمد الطبراني ١٣
المعجم الصغير في قراءات القرآن وأسمائه
لمحمد بن الحسن النقاش ١٣
معجم الطالب في الماتوس من متن اللغة العربية
والاصطلاحات العلمية والعصرية لجرسي
هدام الشويري ٧٢٢ - ٧٣٠ ، ٥
معجم عطية في العamy والدخيل ١١٠ ، ١١١ ،
١١٥
معجم فريناج ٩٤ ، ٧١٨
معجم فيشرا ٧٢٣ - ٧
المعجم الكبير للبغوي ١٣ ، ٦٦٦
المعجم الكبير لسليمان بن أحمد الطبراني
١٣
المعجم الكبير في قراءات القرآن وأسمائه
لمحمد بن الحسن النقاش ١٣
معجم لاروس ٧٦٢ ، ٧٧٥
معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواقع
لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز
البكري ١٤٩ ، ١٥٢ ، ١٦١ ، ٦٤١
المعجم المفهرس لالفاظ القرآن الكريم ٧٦٩
معجم وبستر ٧٦٢ ، ٧٧٥
معجم وبستر الدولي الجديد ٧٦٢ ، ٧٧٥
معجم وليم بدول ٩٤
معجمات عربية سامية للاب مرمرجي الدومني
٢٢٣
المعجم العربية على ضوء الثنائية والإسنية
السامية ، للاب مرمرجي الدومني
٢٢٢
العرب لناصر بن عبد السيد المطرزي ٦٧
العرب عما في الصحاح والمغرب لعبدالوهاب
ابن ابراهيم الرنجاني ٥١٢
العرب من الكلام الأعجمي للجواليقي ٧١ ،
٧٦ ، ٨٧ ، ٦٦٥ - ٦
العرب والدخيل لمصطفى المنى ٨٧
معلمة اكسفورد ٧٦٢ (معجم)

٦٦٠ ، ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، ٧١٧
المصاف والنسب للثعالبي ٦٤١
المطر لأبي زيد ٢٤
المطول للسعد ٦٥٨
المعارف لابن قتيبة ٦٢٢
معاني العروض على حروف المعجم ليزرج
العروضي ١٣
المعتمد فيما يحتاج اليه المتأدبون والمنشئون
من متن اللغة العربية لجرسي شاهين
عطية ٧٢٤ - ٧٣٠ ، ٥
معجم الأدباء لياقوت ٦ ، ١٣ ، ٤١ ، ١٥٢ ،
١٥٣ ، ٦٤١
معجم اكسفورد التاريخي القصير ٧٦٧
معجم اكسفورد التاريخي الكبير ٧٦٢ ،
٧٦٥ - ٨
معجم الالفاظ الحديثة لمحمد دياب ١١١
المعجم الأوسط لسليمان بن أحمد الطبراني
١٣
المعجم الأوسط في قراءات القرآن وأسمائه
لمحمد بن الحسن النقاش ١٣
معجم أومند كاستل ٩٤
معجم بارانوف ٩٤
معجم بن بهلول ٩١
معجم البغوي ٦٦٦
معجم البلدان لياقوت ١٤٨ ، ١٤٩ ، ١٥٢ ،
١٦٦ ، ١٧١ ، ٦٤١
معجم ثورنديك ٧٧٢
معجم ثورنديك ٦٤١ ، ٧٧٢
معجم جوليوس ٩٤ ، ٧١٨
المعجم الدولي ودائرة المعارف لهنترومورس
٧٧٥
معجم رافلنج ٩٤
معجم زلنكا ٩٤
معجم الشعراء للمرزياني ١٥٧
معجم شيوخ أحمد بن ابراهيم الاسماعيلي
١٣
معجم شيوخ عبد الباقي بن قانع بن مرزوق
١٣
معجم شيوخ عمر بن عثمان البغدادي ١٤
معجم شيوخ محمد بن عبد العزيز بن فهد
٦٣١

معلمة لادوس ٧٦٢ (معجم)
 معلمة وبستر ٧٦٢ (معجم)
 المعيار لميرزا محمد علي الشيرازي ٦٨٠ - ٥
 المغرب في ترتيب المغرب لناصر بن عبد السيد
 الطرزي ٦٦ ، ٥٠٩ ، ٥١٢ ، ٦٠٦ ، ٦١٠
 معنى اللبيب لابن هشام ٦٨٢
 الفيت لابى موسى المدينى ٦٥
 مفاتيح العلوم للخوارزمي ٦٩
 المفردات في عرب القرآن للرافع الاصفهاني
 ٤٣ ، ٦٢ ، ١٠٧ ، ٦٦٥ ، ٧٨٣
 مفردات القرآن لابن السمين الحلبي ٤٥
 الفضليات للمفضل الضبي ٦٧٨ ، ٧٥١
 المقاييس لاحمد بن فارس ٣ ، ٨ ، ٢٢٢ ،
 ٢٨٤ ، ٢٦٥ - ٧ ، ٤٠٤ ، ٤٢٢ ،
 ٤٣٠ ، ٤٣٤ - ٦٦ ، ٤٦٨ - ٧٦ ،
 ٤٧٨ ، ٤٨٠ ، ٥١٨ ، ٥٢٨ - ٩ ،
 ٥٤٣ ، ٥٧١ - ٢ ، ٥٩١ - ٢ ، ٦٦٣ ،
 ٦٧٧ ، ٧٥٠
 المقتضب للمبرد ٦١٥
 مقدمة الادب للزمخشري ٩٢ ، ١٠٧
 مقدمة لدرس لغة العرب لعبد الله العلابي
 ٧٦٢
 الملاحن لابن دريد ٤٠٩
 ملنقط صحاح الجوهرى والملحق بمختار
 الصحاح لير محمد بن يوسف القرمانى
 الاركلى ٥١٠
 المدود والمقصود للقالى ٦٢٨ ، ٦٦٦
 منازل العرب وحدودها واين كانت محلة كل
 قوم والى اين انتقلوا منها لابي الوزير
 عمر بن مطرف ١٤٨
 منازل العرب ومياهاها لمحمد بن ابي القاسم
 البقالى ١٦٥
 منازل اليمن لهشام بن محمد الكلبى ١٤٩
 مناهل العرب لمحمد بن ادريس بن ابي
 حفصة ١٥٢
 المناهل والاعطان والحنين الى الاوطان لابن
 خلد الراهمرمزي ١٥٩
 المناهل والقرى لابي سعيد السكرى ١٥٤
 المنتخب والمجرد لكراع النمل ١٢٨ ، ١٣٣ ،
 ١٩٣

المتقى ٧١٤ ، ٧٢٢
 المنتهى لمحمد بن تميم البرمكى ٥١١
 منتهى الأرب ٦٠٢
 منتهى الأرب في لغة الترك والعجم والعرب
 لاحمد بن محمد بن عريشاه ٩٢
 المنجد لكراع النمل على بن الحسن الهناني
 ٢٠٩
 المنجد للويس الملووف ٧٢٤ - ٥ ، ٧٢٩ -
 ٢١ ، ٧٤٣
 المنضد لكراع النمل ٢٠٩
 المهذب ٦٧
 المهذب فيما وقع في القرآن من العرب
 للسيوطى ٧٥ ، ٧٦
 المواضع والبلدان لعلى بن محمد العمرانى
 ١٦٤
 الموطأ لملك ٦٣ ، ١٦٢
 الموعب لابن التينانى ابي غالب تمام بن غالب
 ٥ ، ٣٠١ - ٢ ، ٢٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣١ ،
 ٤٣٤ ، ٦٤٦
 المياه لابي زيد الأنصارى ١٤٩
 مياه العرب للأصمى ١٥٠
 مياه العرب للحسن بن أحمد الفندجاني
 الأخرابى ١٦٠
 الناموس للملا على بن سلطان القارى الهروى
 ٦٠٣ ، ٦٣٥
 النبات لابي حنيفة الدينورى ١٥٥ ، ٢٨٥ ،
 ٦٤١
 نشر شواهد الجمهرة للمعري ٤٢٤
 نجد الفلاح ٥١١
 النحلة والبعوضة لعلى بن عبيدة الريحاني
 ١٢٤
 النحل وأجناسه لمحمد بن اسحاق الأهوازي
 ١٢٤
 النحل والعسل للأصمى ١٢٤
 النحل والعسل لابي حاتم السجستاني ١٢٤
 النحل والعسل لابي عمرو الشيباني ١٢٤
 نزهة الألبا في طبقات الأدبا لابن الانبارى ٦
 نزهة القلوب لمحمد بن عزيز السجستاني
 ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٤٧
 النسب للحسن بن محمد العدوى ٦٥٩

النوادر لأبي شبل العقيلي ١٢٥
 النوادر للصغاني ١٤٦
 النوادر لعبد الرحمن بن بزرج ١٢٦ ، ١٢٨ ،
 النوادر لعبد الرحمن بن محمد الأنباري
 ١٤٦
 النوادر لعبد الله بن سعيد الأموي ١٢٦
 النوادر لعبد الله بن محمد بن هانيء
 النيسابوري ١٢٦ ، ١٤٢
 النوادر لأبي عبيدة ١٢٦
 النوادر لعلي بن المغيرة الأثرم ١٢٦
 النوادر لأبي عمرو الشيباني ٧٩ ، ٨٠ ،
 ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٤٣
 النوادر لأبي عمرو بن العلاء ١٢٥
 النوادر لعمر بن أبي عمرو الشيباني ١٢٦
 النوادر لعمر بن كركرة ١٢٥ ، ١٢٦ ،
 ١٤١
 النوادر للفراء ١٢٦
 النوادر للقاسم بن محمد الديمرتي ١٤٣
 النوادر للقاسم بن معن الكوفي ١٢٥
 النوادر للقالبي ١٤٣ - ١٤٥
 النوادر لابن قتيبة ١٢٦
 النوادر لقطرب ١٢٦
 النوادر للكساني ١٢٥
 النوادر للحياتي ١٢٦ ، ١٤٠
 النوادر للكثة الحسن بن عبد الله ١٢٦
 النوادر لمحمد بن عبد الواحد الزاهد ١٤٣
 النوادر لأبي مسحل الأعرابي ١٢٦
 النوادر لأبي المضرحي ١٢٥
 النوادر لأبي المنهال عبيدة بن عبد الرحمن
 ١٢٦
 النوادر لنصر بن مضر الأسدي ١٢٦
 النوادر لأبي هلال العسكري ١٤٣
 النوادر ليحيى بن المبارك اليزيدي ١٢٦ ،
 ١٢٧
 النوادر ليونس بن حبيب ١٢٥
 نوادر الأعراب الذين كانوا مع ابن طاهر
 بنيسابور لأبي النوازع محمد بن
 عبد الخالق ١٢٦
 نوادر الأعراب للأصمعي ١٢٧
 نوادر الزبير بن لابن الأعرابي ١٤١

نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها للاب
 أنستاس ماري الكرملى ٢٢٣
 نظم الجماهرة ليحيى بن معط الزواوي ٤٢٤
 نظم صحاح الجوهرى ليحيى بن معط
 الزواوي ٥٢٨
 النعم والبهايم والوحش .. لابن قتيبة
 ١٢٤ ، ١٢٥
 نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم
 للصفدي ٥٢٦ - ٩
 نقض كتاب العين عن الخليل لابن درنستويه
 ٣٠٦
 نقمة الصديان فيما جاء على وزن الفعلان
 للصغاني ١٨٠ ، ١٨٣
 نقود بن الحاج الأشبيلي أحمد بن محمد
 ٥٢٦
 النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير
 ٦٠ - ٦٢ ، ١٠٧ ، ٢٧١ ، ٥٠٩ ،
 ٥٤٤ - ٥٤٨ ، ٥٤٨ - ٥٤٩ ، ٥٥٢ - ٥٥٤ ،
 ٥٥٧ - ٥٦٢ ، ٥٦٢ - ٥٦٧ ،
 ٧١ ، ٦٠٨ ، ٦١٠ ، ٦١١ ، ٦٢٩ ،
 ٦٤١ ، ٦٤٩ ، ٦٥٩ - ٦٦٠ ، ٦٦٤ ، ٦٦٧ ،
 ٦٨٢ ، ٦٧٨
 النوادر لابراهيم بن السري الزجاج ١٤٣
 النوادر للأخفش سعيد بن مسعدة ١٢٦
 النوادر للأصمعي ١٢٦ - ١٢٨ ، ٢٨٦ ،
 ٢٩٥
 النوادر لابن الأعرابي ١٢٦ ، ١٤١ ، ١٤٦
 النوادر للتوزي ١٢٦
 النوادر لشعلب ١٢٦
 النوادر للحسن بن عليل العنزي ١٢٦
 النوادر لأبي حنيفة الدينوري ١٢٦
 النوادر لابن خلاد الحسن بن عبد الرحمن
 الرامهرمزي ١٤٣
 النوادر لابن دريد ١٤٣
 النوادر لدلامز البهلول ١٢٦
 النوادر لأبي زياد الكلابي ١٢٦ ، ١٤٠ ،
 ١٤٥
 النوادر لأبي زيد الأنصاري ١٢٦ ، ١٢٨ ،
 ١٤٠ ، ١٤٣ ، ٢٣٦ ، ٢٨٦ ، ٢٤١٤ ،
 ٥٥٢
 النوادر لابن السكيت ١٢٦

الواحد لأبي زيد الأنصاري ١٧٢
الواحد والجمع في القرآن للأخفش ١٧٤
الوجيز ٦٧
الوسيط ٦٧
الوشاح وتثقيف الرماح في رد توهيم المجد
الصحاح لعبد الرحمن بن عبد العزيز
التادلي ٢.٨ ، ٦.٦ - ١٢
وفاء الوفا للسهمودي ١٥٢ ، ١٥٧
وفيات الأعيان لابن خلكان ٦
يتيمة النهر في محاسن أهل العصر للشعالبي
٦١٢
يفعول للصفاني ١٩٧
اليمامة لمحمد بن إدريس بن أبي حفصة
١٥٢

نوادير بني فقص لابن الأعرابي ١٤١
نودار الواحد والجمع لأبي هلال العسكري
١٧٤
النوادير والمصادر لدلازم البهلول ١٧٧
هفوات الفريبيين لأبي موسى محمد بن
أبي عيسى المدني ٦٤
هل العربية المنطقية - أبحاث ثنائية السنية
للأب مرمرجي النورثي ٢٢٢
الهمز لاسماعيل بن محمد القمي ١٢١
الهمز لأبي زيد الأنصاري ١١٧ ، ١١٨ ،
١٢. ، ٤١٣ ، ٤٢٨
الهمز لعبد الله بن أبي إسحاق ١١٧
الهمز لقطرب ١١٧
الهمز لابن الكوفي الأسدي علي بن محمد بن
عبيد ١٢١

تصويب

| الصفحة | السطر | الخطأ | الصواب | الصفحة | السطر | الخطأ | الصواب |
|--------|--------|------------------|-------------------|--------|--------|------------|-------------|
| ١٤ | ٢ | الهدائي | الحكماء | ٢٩٤ | ٨ | وابن ليلي | وأبي ليلي |
| ٢١ | الأخير | عبد الله | عبيد الله | ٢٩٨ | ٥ | ذكر | ذكر |
| ٢٢ | ١٢ | شعراء | شعرا | ٣٠٢ | ١٣ | أصلح | أصح |
| ٤١ | ٢٢ | بتأويلهما | بتأويلها | ٣٤٩ | ٧ | فيهما | في الجمهرة |
| | | واشتقاقهما | واشتقاقها | ٣٥٤ | ١٤ | أحمت | تعمراً أحمت |
| ٥٠ | ١٩ | المؤرخين | المؤرخ لهم | ٣٧٩ | ١٧ | ابن المقدم | أبي المقدم |
| ٥٤ | ١٧ | المدان | الميدان | ٣٨٣ | ١٨ | والتقاع | والمقاع |
| ٦٣ | ٤ | عبد الغفار | عبد الغافر | ٣٩٥ | ٢٢ | لجميع | لجمع |
| ٦٧ | ١ | مواردها | موادها | ٤٠٨ | ١٥ | شرح | شرح |
| ٦٨ | ٤ | الفيوى | الفيومي | ٤١٩ | ١ | الجمهرة | الجمهرة |
| ٨٢ | ٧ | الأمثلة | الأمثال | ٤٤٨ | ١٢ | عبادة | عبارة |
| ٨٨ | ٥ | مراجعتهم | مراجعتهما | ٤٥٥ | ٤ | الهزة | الهزمة |
| ٩١ | ١٣ | أبي عبيدة | أبي عبيد | ٤٦٦ | ٤ | زاد | ما زاد |
| ١٠١ | ٥ | إذا | إذ | ٤٦٨ | ١٤ | المجل | المجمل |
| ١٢٦ | ١٦ | عبد الله العتيبي | عبيد الله العتيبي | ٤٧٨ | ١٩ | المجر | المجمل |
| ١٢٧ | ١١ | النمري | النميري | ٤٧٨ | ٥ | معجمه | معجميه |
| ١٣١ | ١١/١ | أبو زيد | أبو زياد | ١١ | ١١ | والجمهرة | والجمهرة |
| ١٤٣ | ١٢ | بقريب | قريبا | ١٨٦ | ١٩ | عربي | غير عربي |
| ١٧١ | ٩ | أبو نصر | أبو الفتح | ٤٩٩ | ٧ | المحرر | المحرم |
| ١٩٥ | ٣ | على بيت | عليه بيت | ٥١١ | ٧ | من فيه | فيه |
| ٢٤٢ | ١٠ | اللينية | اللينية | ٥١٧ | ٤ | لا لها | لا سند لها |
| ٢٤٩ | ٣ | بلفتين | بمليتين | ٥٢١ | ١٨ | بماء | بماء |
| ٢٥٠ | ١٨ | مردافا | مرادفا | ٥٢٣ | ٢ | كل | كل |
| ٢٧٢ | ٣ | القطعي | القطيعي | ٥٤٢ | الأخير | المجل | المجمع |
| ٢٧٥ | ٢١ | العالم | العلم | ٥٨٦ | ١٥ | والمحكم | والباب |

| الصفحة السطر | الخطأ | الصواب | الصفحة السطر | الخطأ | الصواب |
|--------------|-------|----------|--------------|-------|---------|
| ١٤ | ٦٢١ | وعبقارى | ١١ | ٦٨٥ | هيقعة |
| ٣ | ٦٢٤ | الفلالى | ١٦ | ٦٩٧ | ثرا |
| ٥ | ٦٤٣ | فليد | الأخير | إذا | إذا |
| ٨ | ٦٥٢ | ولكن | ٥ | ٧٠١ | أكلات |
| ٢٢ | ٦٦١ | الصحاح | ٣ | ٧١٦ | المقعة |
| ٥ | ٦٧٠ | اقصر | ١٧ | ٧٢٠ | ليستطيع |
| ٢١ | | بالتصحيح | ١٤ | ٧٢٩ | وعن |
| ٦ | ٦٨١ | ومنها | ١٤ | ٧٤٨ | خر |

ماورد في صفحة ٦ عن أبي عبيد الهروى غير صحيح ، فقد اختلط الأمر فيه بينه وبين أبي
عبيد القاسم بن سلام .

دار مصر للطباعة
٢٧ شارع صفاى